





213
15

الخط

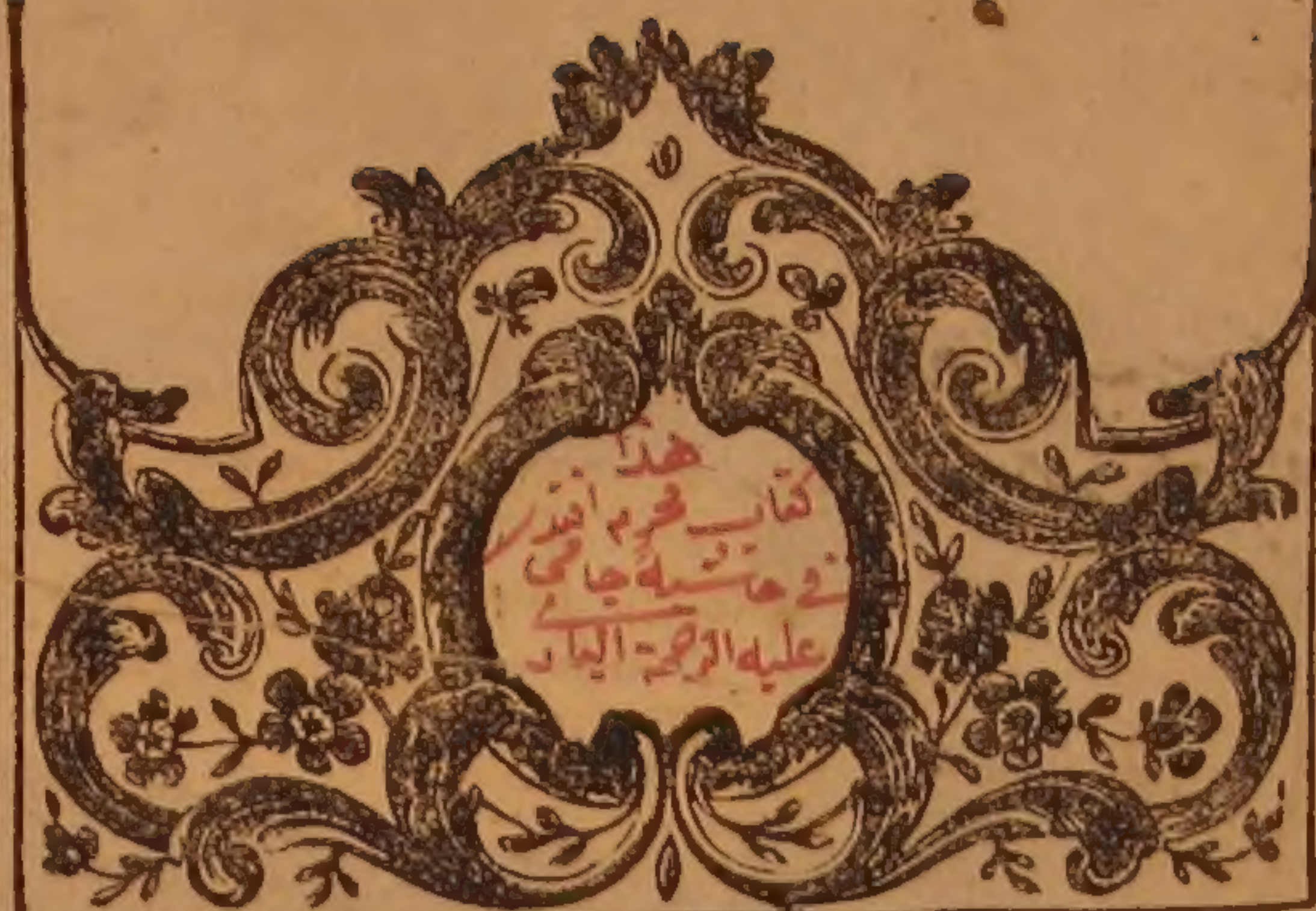
الخط جناب رعت
استحضرة المحقر رافت



٥٧٤

الخط الاول من المعجم حاشية من حاشية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر كتابه بالحمد لله بعد البسملة اقتداء بالقران العظيم وتبعا وتبركا باللفظ الكريم فقال الحمد هو مصدر من حمد يحمده من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمد له مكافاة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم تصل مثل حمدت زيدا على حسنه (واما الشكر) فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون اللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق (لان الشكر) لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان (ويصدق) الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالحنان في مقابلة الاحسان كذا في المطولات (والام) فيه للجنس والاستغراق ولا يكون للمشهد اذ لا يهدى في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحققي (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت اركان وهو ضد العدم ومن الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد

الحمد مصدر معاوم الام
فيه للجنس اي كل حمد
من الازال الى الابد

فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولي امر احد فهو واهبه يعني حافظه وناظره وكلا المعنيين ههنا جائزان اما على الاول فالمعنى جنس حمد او كل حمد لمح ب كل حمد على ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومح ب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس حمد وكل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمده وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله مع كونه احصرا ما لفظا فلرعاية السمع لنيبه واما معنى فليتمثل ككلا المعنيين السابقين آنفا فحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة وتعمين اولى من نعمة (والصلوة الواو اعطف الجملة على الجملة وهي من الله رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار دعاء وتضرع وتذلل مبتداه (على نبيه) خبره اي نبي ولي الحمد والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والنبي اما من النبوة وهو ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق (فوزنه) فعل بمعنى مفعول كخرج بمعنى مجروح او من البناء فهو الخبر فتح اصله نبي على وزن جري و على الاول نبي و مثل غيوسمي به لان النبي مخبر عن الله (فوزنه) فعل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما (قال) نع يا ايها الرسول بلغ كما انزلت الاية (والرسول) اخص منه وهو احسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس و اضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فيصرف ح الى نبينا فيكون المعنى (والصلوة) على النبي المعهود في القلوب وقد يكون جنسية او استغراقية فالمعنى ح والصلوة على كل نبي له تع فيمعرفة الزمان والمقام يختص نبينا ايضا وان كان عام في نفسه وانما (قال) على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اعني اما لفظا فلرعاية السمع واما معنى على كون الاضافة للجنس والاستغراق فظاهرا لانه اشمل (وعلى

الصلوة كتب بالواو
كالزكاة لتعظيم لفظه
لان الواو اقوى تسخ

انها عهديه فلذلك لا تنها على انه عم اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه
 اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاول لان الرسالة اقوى من النبوة (وعلى آله
 عطف على نبيه باعادة الجار اشارة على انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمناجاة
 النبي عم كانهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى فله العزة ورسوله والمؤمنين يقال
 آل الرجل نفسه واهله وعباله وانباعه وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب
 تخصيصا بعد التعميم يعني يكون من عطف الخاص على العام اغناء بشأنهم
 واطارة الى انهم احق بالصلوة لانهم كانوا تابعين له عم كقوله تعالى تنزل الملائكة
 والروح واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف
 العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه لتكرار الدعاء لهم لكونهم آله واقربائه
 والآل اصله اهل قلب الهاء مرة لقرب محرابهما ثم قلبت الهزة الفاء لكونها
 وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقبل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفاء لفتحها
 وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي بيتا حيث قال فابدا له من همة هاء اصلها
 وقد قال بعض الناس من واو ابد لا فضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه
 بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كراكب وركب ويجمع على صحاب
 وصحاب كجبان وشبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول عم وخدمه عم واخدمته
 وان اختلف في تفسيره وهم عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا كل رسم
 اهل الرواية عند لقوله عم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية
 المطول (المتأدين) صفة للآل واصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف
 والتفسير الابهام منه تقديره وعلى آله المتأدين واصحابه المتأدين حذف وصف
 الاول اختصارا الادب من ادب اذ ابرع وكرم وهو قسمان ادب النفس
 وادب الدرس اما الاول ادب النفس فلان الاول واصحاب كانوا متأدين
 باداب نفسه عم واداب نفسه الخلق بخلق القسرا ن وهو الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك اعلى خلق عظيم وهو خلق القرآن الكريم
 واما ادب الدرس فلان النبي عم كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عم في الشاء
 وعظه الأهل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب واصحاب كانوا يبلغون

يعني المراد من الآل
 النفس كاهل وعباله

الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عم اياهم (بادابه) جمع ادب يعني اخذ والبراعة
 والكرم منه عم فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام
 لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب (وبعد) الواو
 ابتدائية اي بعد زمن الفراغ من الحمد واياه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
 والفاعل فيها اما المقدمة اما بدل عليها الفاء في قوله فهذه ورايحة الفعل كافية في عل
 الظرف لكونه معمول ضعفا حيث يعمل منه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التي
 كتبها على هذا الكتاب بناء على ناخير الدباجة على تدوينه فيكون الاشارة ح
 حسية او اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديم اعليه فيكون الاشارة ذهنية (قوله
 فهذه مبتداء) (فوائد) خبره جمع فائدة كذا واصله جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم
 اوجاه او مال يقال فاديفيد اذا ثبت فعني فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة عن
 البطالان والخلل (واية) من وفي الشيء اذا تم يعني مثل رمي رمي وفياعل وزن فعلا
 فعني وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها (و) اللام (في حل) متعلق بقوله وافية
 على تضمن معنى التعلق والتضمن طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن
 حالامته وعلى هذا معناه فزيد امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلق لحل والثاني
 ان يكون الاصل زائلا والمضمن قائما مقامه فتح يكون المعنى فهذه امور متعلقة
 لحل والطريق الاول البق بالمقام لانه على الطريق الثاني تقوت معنى الفوائد والوافية
 قوله حل) مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره
 حل هذه الفوائد الوافية (الحل) بالفتح الفخ يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد
 والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لا يوضح مشكلات الكافية وبيانها (مشكلات
 جمع مشكلة من اشكل اذا شبهته) (الكافية) اسم كتاب لابن الحاجب قوله
 للعلامة) صفة للكافية في تقدير الكافية له من حيث التأليف او حال منها وهي
 مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به المصدر فيكون مبنيا للمفعول بالواسطة
 معني يجوز الحال عن المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا
 كذلك لانه يجوز ان تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تع
 واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فن اراد تحقيق

التضمير لغة جعل الشيء
 في ضمن الشيء مشتملا
 عليه
 واصطلاحا ما يترتب
 على الفعل من حيث انه
 كذلك سواء كان
 مما لا جله الاقدام عليه
 وهو الفرض او لا
 واصطلاحا ما يكون
 الشيء به احسن حالامته
 لغويه مفتاح

المرام فإيطاع حاشية العصام (المشهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح أيضا لانه جاء
 لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشهره الناس صفة للعلامة على ان التاء
 فيها الالف كناية نسبة اختار في بين اوصاف الاشتهار اغناء له عن الوصف
 بالقضاة ائيل تفضيلا لاشتهاره واعتذار عن اعراضه عن الاطراء في المدح
 في المشارق) متعلق بالمشهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه
 وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلا اعتبار مشرق كل يوم
 ومغرب كل يوم لان اكل يوم ولاية شرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما شئ
 في قوله رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء
 لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار
 الجنس (يعني) جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف ببيان لقوله المشهر
 من شاخ شيخ شيوخه من ظهر فيه سنة اي علامته من حسين او من
 احدي وخسين الى اخر عمره او الى الثمانين هذا على حقيقة وقد يطلق على
 من لم يباغ هذا السن للتجبل ومنه يقال شجعت الرجل اي وصفته بالشيخ وان
 لم يكن موصوفا به لاتعظيم باعتباره كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب
 لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه) تغمد
 من التغفل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود
 وتغمد الله برحمته) غمده بها كذا في الصحاح وفيه استعارة تبعية للتشبيه
 الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا
 للتشبيه المذكور في النفس وتخيلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد
 المشبه (الله يغفر له) متعلق بقوله تغمد اي سره الله تع بمغفرته ورحمته كما يسر
 الشئ النفس بالثوب الفاخر (واسكنه) اي اسكن الله الشيخ يوم القيمة (بجراحة
 بالباء الموحدة من تحت وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعولولة
 الشئ الواسط لا افراط ولا تعصير يطا منصوب على الظرفية (جناته) بكسر
 الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي في الأصل الحديقة التي
 هي ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخل بمعنى اسكنه

سائلا عن الباطل
 الى الحق طالع من المضاف
 او المضاف اليه قاضي
 كناية عن جمع الارض كما
 في قوله تعالى رب المشارق
 والمغارب منه
 معطوف على ارفع
 بقصد المدح اي هو
 الشيخ ونظير قوله تعالى
 روي العرش المجيد بالرفع
 اسكنه

الله تع وسط جناته نظمها النظم الجمع يقال نظمتم اللؤلؤ اي جمعت في
 سلك اي جمعت الفوائد الواقية (في سلك) متعلق بالنظم والسلك الحبط
 التقرير) يعني قرار دادن والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العربي وهو
 التلطف بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى هذين التقديرين يكون
 الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي جمعت الفوائد التي هي المعاني
 يعني الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالسلك وجه الشبه كون كل
 منهما حافظا لاشياء وحسن الاجتماع والائتام (وسمط) عطف على السلك
 وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك مادام فيه الحزرة (التحرير) وهو
 التقويم والاضافية فيه من قبيل لجين الماء اي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك
 الذي فيه الحزرة والتحرير الذي هو السمط الذي فيه اللؤلؤ (وفيه
 تدرج وترق من الادنى الى الاعلى) (للولد) متعلق بنظمها الولد المولود
 العزيز) فعمل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعسرة الزكاء والفضل فوصفه به
 في قوة وصفه بالزكاء والفضل فكانه قال للصبي الموصوف بالزكاء والفضل
 ضياء الذي) هذا القليل عطف بان او بدل منه والثاني هو الاول (يوسف) اسمه
 عطف ببيان (حفظه) اي يوسف (الله) عن اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع
 موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلفظ والتأسف) كلاهما بمعنى
 واحد وهو الفضة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان التأسف اشد
 الحزن كذا في الصحاح يعني حفظه الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون
 حزينا في الديار الآخرة (وسميتها) اي سميت الفوائد الواقية التي نظمها عطف
 على نظمها والقسمة تعدى الى مفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتعدى
 الى المفعول الثاني بالبناء نحو سميت ابني يزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد
 الضيائية) وهذا من قبيل تسميت المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف
 لان المقصود الضيائية وانما الى بالفوائد لتكون موصوفة لها واكون
 الملقب اشهر من العلم في اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى
 الضياء بحسب المعنى فيعشر بان هذا المؤلف يضئ القلوب ويزيل

عنها ظلمة الربوب والتفأل تنسب اليها وقيل المقصود الاصل في التركيب الاضافي
ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصل هي
الجزء الاول لان المص كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كقولك عبد مناف يقال
فيه عدي لامنا في وفي ابن زبير يبري وفي امراء لقبس قبسبي (قوله لانه) من علة
الجملة التي هي قوله نظمها اي لان الولد العزير ضياء الدين يوسف صاير سببا
لهذا الجمع ولتأليف عطف تفسير الجمع لان الجمع تحتمل ان يكون بالتأليف
وغيره ففسره وانما اورد الجمع هنا مع احتماله التفسير واخرجه الفقرتين
عند المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه
تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة
فيه الاخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائبة) وهي ما تقدم في التصور
وتأخر في الوجود وهما في الحقيقة علة الغائبة تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له
وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي مقدمة
فيهما فلم يصح ان تكون علة غائبة فلم يذال كالعلة الغائبة على طريق التشبيه لا على
طريق التحقيق ويجوز ان يكون علة غائبة على طريق التحقيق لكن يحذف
المضاف في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائبة
على ان يكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى لبس كتمله شيء فلم يصح قول من قال واو قال
لان تعلم العلة الغائبة اصح وانضح وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم ان العمل عندهم
لربيع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة المادية وهي ههنا الفاظ
هذا الكتاب وكمالاته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب
على اي وجه كان والعلة الغائبة وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه
اي يوسف اي اينفعه) الله لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر
واورده لماضي بالتمأل واظهار الحرص وابرار غير الواقع منزلة الواقع والاحتراز
عن صورة الامر (بها) اي بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسايرا
معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز التصلة به من ستر يسر من باب فتح يفتح
ودصدره سور وصفه ساثر فالسور بقية ما اكل وشرب ومعناه الباقي ويحي ايضا

بمعنى الجمع والساثر ههنا بالمعنى الثاني يكون المدعوله نفع وهو يوسف لانه ينكر ر
الدعاء في حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالاعطف يعني يكون من باب عطف
العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالاعطف عليه ومضاف (الى المبتدئين) جمع
مبتداه وهو من ابتداء في كل شيء يقال له في اوائل ابتدائه مبتداه فيكون من الفاظ
العموم ولذا قال الشن (من اصحاب التحصيل) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف
والصانع لان هذا اللفظ يعني لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الاعلى
من طلب العلم واشتغل به (وما توفيقي) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
والتوفيق جعل الاسباب موافقة لمسيبات فالمعنى وما كوني موافقا اي فايكون
اسبابي موافقة لمسيباتي شيء من الاشياء (الا) بمعونته (الله) تعالى اياي وتوفيقه
اياي فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد اقدام على الشيء فتح يكون المصدر
امبدا للفاعل فالمعنى وما كوني او ما كوني مستعدا على اقدام بشي من الاشياء
الا بمعونته تعالى وقيل جعل الله افعال عباد موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى
وما يكون افعالي موافقة لما يحبه ويرضاه الابالله وقيل هو موافقة تدبر العبد لتقدير
الحق فالمعنى وما يكون تدبري موافقا لتقدير الحق الامعونة الله كما قيل العبد
يتدبر والله بقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمديّة
ومن اراد تحقيق معنى التوفيق في الافادة والاستفسارة فليطالع شرح قواعد
الاعراب الذي الشيخ زاده (وهو حسي) الواو المحال والجملة حال اي هو محسبي
وكافي في جميع مهماتي ومرادني (ونعم) لواو للعطف (الوكيل) فاعله امام معطوف
على حسي عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير الرفوع المقدم مثل زيد نعم
الرجل كذا في المطول او على هو حسي عطف جملة على الجملة فالخصوص
محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب نعم
وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار ويهنا كمال الانقطاع فلزم
التاويل والتوجيه ايصح العطف اما في الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى
على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال
اللفظ وان كان انشاءا فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى

فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المص لما لم يكتب في اول
هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلوة على نبيه وخالف السلف فيه لانهم كتبوها
فاجاب عنه منها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالة هذه) صفة
الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي تفصيله (بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر
بان جملة (متعلق به ايضا) اي يجعل المص الحمد لله (جزء) مفعول ثان (منها)
الجار والمجرور صفة لجزء والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل المص
الحمد لله جزء من الرسالة كنا لان الجزئية لا تكون الا بالكتابة لا قولاً
ولا قلباً لانه ليس من شأنه المص ان لا يصدر بها بالحمد القولي ولا بالحمد القلبي
فعدم التصدير بالحمد الفعلي او القولي او العقلي حين او كنت الشروع
في شيء من الاشياء ليس من شأن العاقل فضلاً عن المص الفاضل (ههنا)
مصدر من باب ضرب وهو الكسر واطهار التذلل والتواضع مع انه من الكمالية
منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله
لنفسه) متعلق به ويمكن ان يقال انه لما صدر رسالته بالجملة فقد صدرها ايضا
بالحمدلة لان الحمد اظهر الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه ههنا لنفسه
وهظم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه في العجب باب كتضيف مثل هذا الكتاب
من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة البناء في قوله (بتخييل) متعلق
بقوله ههنا وهو الفاء الشيء في الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالفاء
المص هذا المعنى اي نقصان كتابه في نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث
ان كتابه ليس) قبل من الافعال الناقصة اسم مستوفى راجع الى الكتاب وخبره
كتب السلف رحم الله (والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول
لتخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات
السلف وهو على وزن الخالف بفتحين السابق الصالح من صغر جرمه وعدم
اشغاله على المسائل والقواعد والشواهد (حتى يصدر به) نفي مع عدم كون
كتابهم (على سنننا) بفتحين الطريق اي على طريقتهما من الجملة
والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم

العمل بالحديث عنه عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور
وهو يستلزم الاقطعية فقال لرفعه ولا يلزم (من ذلك) اي من عدم التصدير
بالحمد عدم (الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم به اي بالحمد (مطلق) لا قولاً
ولا قلباً ولا كتاباً ولا فعلاً (حتى يكون) كتابه هذا (بتركه) اي بترك الحمد
كتاباً وفعلاً (اقطع) ويدخل تحت قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجزم (لجواز اتيانه) اي المص بحمد الله
قولاً وقلماً (من غير ان يجعله جزء من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره اي ما يدل
على تعظيم الله تعالى بقاله وبانه ولكن لم يجعله جزء من كتابه ههنا نفسه وهذا
اولى البق وبدا (الاول للاستيفان يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره كان
وظيفة من اشتغل اولا في علم الخوان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء
وما ينشئ عليهما الا ان المص بدأ في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريفه
الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام يعني كان
من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم النحو
الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم يعني ان الكلمة ذات موصوفة
بالاعراب والبناء حيث يقال هذا الكلمة معربة وتلك مبنيّة وهما صفتها
كما ان الذات مقدم على صفة كذلك ههنا فني لم يعرف الموصوف لم يعرف
الوصف (لانه) اي المص (يبحث في هذا الكتاب) اي في الكتاب المسمى
بالكافية (عن احوالهما) اي الكلمة والكلام اعني الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (فني لم يعرفنا) مبني للمفعول اي الكلمة
والكلام من التعريف ان اراد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اراد بها
المعرفة بالذات وايما كان فعرفه الاحوال تنوقف على معرفة الذات فان
تمت وتمت والا فلا ولذا قدم معرفته كيف يبحث عن احوالهما) يعني على
اي حال وعلى اي وصف يريد البحث عن احوال الذات مادام الذات لم يعرف
وقدم الكلمة على الكلام (مع ان المقصود الاهم من تدوين علم النحو معرفة
الاعراب والبناء وغيرهما وهي تنوقف عند المص على التركيب الذي هو الكلام

لان المص اخذ في تعريف المغرب التركيب حيث قال المغرب المركب (فلان نسب
تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اي افراد
الكلمة (جزء من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن افراد
الكلمة مثلا قولنا زيد ارقايم ولا شك ان زيد اوقايم جزء من زيد قائم فيكون افرادها
جزء من افراد الكلام نامل (ومفهومها جزء من مفهومه) اي الكلام هذا من باب
عطف شئين على معمولي عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم
شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم
ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين وذات متصف بالقيام جزء
من قولك شخص معين وذات متصف بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعاً وقدم
الاول على الثاني وضعا ليناسب الوضع الطبع فهاهنا الكلمة **ب** دليل هي والكلام
مشتقان) الاشتقاق ردا الكلمة الى الاخرى لتاسمها في اللفظ والمعنى والمشهور
في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه **ك** اشتقاق ضرب
من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان يبينه واما هذا
الاشتقاق فيعيد بعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث
يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى ونمت كلمة ربك كذا في ارضي (من الكلم) الكائن
بنسكين اللام) مصدر مضاف الى المفعول وهو اللام من باب ضرب يقال كلم بكلم
ك لسان بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما (وهو الجرح
بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للآثر الذي حصل في الجرح
اسبب الجرح يقال كلمة اذا جرحه وفي الحديث زماوهم بكلوهم ودمائهم واللام في
قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيها) اي الكلمة والكلام متعلق
بالاشتقاق وبيان المناسبة بين المشتق والمشتق منه (في النفوس) يعني نفوس
السامعين فرحوا بانسبا ان كانوا طبيين ونموا وانقباطا ان لم يكونوا **ك** كذلك
كالجرح (بالفتح يعني كئنا ثيرة في نفوس مجروحين نموا وانقباطا وفرحوا بانسبا
نامل وادل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح يقول الشاعر وقال (وقد عبر
بعض الشعراء) جمع شاعر كالجلاء جمع جاهل فانه على بن ابي طالب رضي الله

عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به اي لان الله تعالى زم الشعراء في الكلام
المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوين واذا كان الشعراء متبوع الغاوين
وكيف يرض من **ك** كان من اهل السنة ان يطلق على رضي الله عنه هذا
اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطمة لافه عليه نشاء
من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتها) اي الكلمة
والكلام في النفوس اي نفوس السامعين (بالجرح) حيث قال (جراحات) جمع
جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤدية الى الموت ولا تعلق بها بقرينة
الالتيام لان ما كانت سببا له وتعلق بها الموت لا يتقام (السنن لها التيام) جمع
سن بكسر السين المهملة ويعد ههنا نون مشددة وهو الريح القصير وانما سمي
سنا لقصره **ك** كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح بالضم اذا انضم
احد جانبيه بالآخر وراى (ولا يتنام ما) بوضوطة او موصوفة صلته او صفتها
قوله (جرح) محذوف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى هذا الذي
بعث الله اى بعث الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللسان ان اراد به
معنى مجازي بعلامة المصدرية والافه الجرح يعني العضو المخصوص والمراد
ههنا المصراع الثاني حيث نامل ولا يتنام ما جرح اللسان مقام ما فطه او مقام ما كلمه
ولما قيد قوله من الكلم بنسكير اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريك فارا يكون
حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم) بكسر اللام المجرد عن التاء
جنس لاجمع) بدليل على **ك** كلم لان المفرد يصغر لاجمع وقال الرضسي
لبس المجرد عن التاء من هذا النوع جمع الذي التاء بل هو جنس وحقه ان يقع
على القليل والكثير كالماء لكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الاعلى ما فوق
الاثنين انتهى قوله (كثر وتمرة) اظير يعني كما ان تمر اجنس لاجمع وتمرة بالتاء
واحدة **ك** كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحدة قوله (بدليل) متعلق
بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون الكلم بالكسر جنسا لاجمع بدليل قوله تعالى
اليه (الى جانب قدسه ومحل عرضه) يصعد (آنا فانا) الكلم الطيب (العمل
الصالح من الذكر وقراءة القران وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع

ان الطيب مفرد مذكروا وكان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى
 جمع المذكر السالم مؤنث على ما يأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس
 لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضح من الجماعة واجب
 وبوفوعه تميز الاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لماسيا تى تفصيله (وقيل
 هو صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالو (الكلم جمع) كثرة تناول
 ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع فلة يتناول العشرة
 وما دونها بالقرينة وما فوقها مع القرينة (حيث لا يقع) على شيء من الاشياء
 الاعلى اثنى عشر) وما فوقها كاجمع حيث لا يقع الاعلى وما فوقها (فصاعدا) الفاء
 للمعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب
 هذه الوقوع حال كونه صاعدا على الثلثة الى ان يذهب ولما قال هؤلاء بجمعة الكلم
 واعترض عليهم بالاية المذكورة اجار الله عن طرفهم يقول (والكلم الطيب
 مؤنث ببعض الكلم) يعنى مؤنث يحدف المضاف واقامة المضاف اليه ومقام الطيب
 صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير
 والتميز ممنوع لانه امرهين لا يدل على اسل متبعين (واللام فيها) اى فى الكلمة
 للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام
 العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فايدل على نفس الجنس والماهية
 فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس
 خير من الحمار واما الثانى فايدل على الاستغراق لافراد بحيث لا يشذ فرد منه كحران
 الانسان لى خسر واما الثالث فايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل واكرمت
 الرجل واما الرابع فايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبداء دخل السوق
 واشترى اللحم حيث لا عهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى ما يدل على
 ماهية لا غير لان الحدائيد كرايان ماهية الشيء (والتاء للوحدة) فبشناقضان
 لدلالة الجنس على الكسر المتناقضة للوحدة قوله (ولا منافاه بينهما) اى بين كون اللام
 للجنس والتاء للوحدة جواب عن سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير
 والوحدة منافية له فكيف يحتمل ان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة

بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة
 النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة
 ههنا الوحدة الجنسية لا نوعية ولا شخصية ولا فردية حتى يكون بينهما منافات
 لجوار انصاف الجنس بالوحدة (الوحدة بالجنس) المراد بالانصاف الوصف سواء
 كان وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا
 كما يقال الجنس الواحد والواحدة الجنسية اذا كان بينهما منافاة لما انصف احدهما
 بالآخر (ويمكن) اشارة نحويا بابراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة
 فى المعرفة لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس
 وبالجنس (حملها) اى اللام فى الكلمة (على العهد الخارجى بارادة الكلمة
 المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فبوجوب جهالة الحدود
 الان باعتبار التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق
 لا يمكن اصلا لفظ (اللفظ) فى الاصل مصدر من باب ضرب (فى اللغة الرمى) لانه
 يقال (فى اللغة) اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسر الشه
 بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله (اى رميتها) دفعا لما نوهم ان المقصود
 الرمى من الغم فقط مع انه الرمى بغير الغم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت
 الرمى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالغم توهم ان الرمى المرتب
 عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا ولذا فسر بقوله اى
 رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على الخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى
 بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه يقال (نقل) مبنى للمفعول اى
 اللفظ (فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل
 جعله بمعنى المفعول كما فى المعطوف يعنى حين كونه باقيا على صدرية (او بعد) معطوف
 على قول ابتداء (جملة) اى جعل المص الملفظ (بمعنى الملفوظ كالحق بمعنى الخلق
 فى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كقولهم فى القول كما يقال الدنبار
 ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا الاول ليكون الاول من قبيل نقل
 العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتره حين النقل

ابتداء لانه ج يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول
المعنى الكلمة لفظ اي لفظ الانسان فلاضافة لادنى ملائمة وعلى الثاني المعنى الكلمة
ملفوظة اي ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعي موصوفا
قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (بتلفظه) الضمير راجع اليها
الانسان (فاعل بتلفظه) يعنى يقال الى ما يتلفظه الانسان ملفوظ (اي حقيقة
اي بتلفظه من حيث الحقيقة فيكون غير او منصوبا على المصدرية اي تلفظا
حقيقا او الجزائية اي حقيقة كان (ارحكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه
اولى تأمل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم لكان اي كان ما يتلفظه الانسان
مهملا (كان او موضوعا) المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل
عنه لان المهمل مالم يوضع وهو لفظ مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد
بالمستعمل ما يمكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعدها مذكره الشئ
هو الاول لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا كان) ما يتلفظه الانسان
او مركبا (مثال) (اللفظ الحقيقي) حال كونه موضوعا مفردا في الاسم (كزيد
والفعل) كضرب) ولم يذكر الحرف والمركب التفاء بذكرهما كمن وعباد الى وثل
زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ
الحكمى كالمنوى) وهو ما كان مستكنا في الفعل والصفة سواء كان جائزا (في
تحو زيد) ضرب) وزيد ضارب او وجوب نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده
وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظيا حقيقيا (من مقولة
الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اي ملفوظ به ويكون اسما لفظا
وفعلا وحرفا بحسب التركيب المنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به
فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا
حقيقيا (اصلا) اي قطعا يعنى قطع عدم كونه من قوله احدهما قطعاً (ولم يوضع له
اي المنوى) لفظ) معطوف على الاول حتى يكون احكام اللفظ مجرأة على ذلك
لفظ الموضوع له لا على المنوى قوله (واما غير) جواب دخل مقدر تقديره قولك
ولم يوضع له اللفظ غيره سم لان لفظ هو موضوع المنوى في قولك زيد ضرب ولفظ انت

المنوى في قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (واما عبروا عنه باستعارة لفظ
المنهصل له) يعنى استعارة والضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا (من نحو هو
المنوى في زيد ضرب) وانت) للمنوى في اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه
اي على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك
فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لأجره احكام اللفظ عليه (لا حقيقة
والمحذوف) من الفعل والابتداء والخبر وغير ذلك ما لا او غيره جوازا
او وجوبا اشحما عا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقي
لان الحذف كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اي لان المحذوف
كذلك (قد يتلفظه الانسان في بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند
التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال اللهم لال والله اي هذا
الهلل وفي سقاي سقاي الله سقاي في قوله تعالى وان احده من المشركين
استجارك اي وان استجارك احدا لاية الى غير ذلك (وكلمات الله تعالى) اعلم ان
كلام الله تعالى قسمان كلام نفسى قائم بذات الله تعالى وكلام لفظى دال عليه
اما الاول فهو قائم بذات الله تعالى ليس له بصوت ولا حرف ولا تركيب
ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذات الله تعالى فلا يكون
داخلا في اللفظ لانه غير مخلوق واما الثانى فهو مكتوب في مصاحفنا باشكال
الكاتب وصور الحروف ومحفوظ في قلوبنا بالفاظ المخيلة متر وبالسنننا بحروف
الملفوظة المسوعة مسوعة باذا تناسخ حال فيها اي في المصاحف والقاب
والاسنة والاذن بل هو معنى قديم قائم بذات الله بتلفظ وسمع بالنظم الدال عليه
ويحفظ بالنظم الخيال ويكتب بنقوش واشكال موضوعات الحروف الدال عليه
كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة
النار صوتا وحرفا فن اراد تحقيق الحقايق قليطا لشرح الذى على العقائد
وما قاله الله من القسم الثانى (داخلة فيه) اي في اللفظ (اذهى) من الكلمات
اللفظية المكتوبة في المصاحف (مما يتلفظه الانسان) لانها مكتوبة
في مصاحفنا مقسومة بالسنتنا محفوظة بقلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا

القياس) مجرور وصفه هذا أي على قياس كلمات الله (كلمات الملائكة) لأن الملائكة مخلوق وكلانهم ذات اصوات وحرف وركيب وترتيب كالإنسان فتكون داخلية في اللفظ كالفاظ (والجن) وهي كالملائكة كقول من صاح على حرب بن أمية فأت من صيخته وقبر حرب بمكان ففر وليس قرب قبر حرب قبره كون كلمات الجن أيضا داخلية في اللفظ والحاصل أن الإنسان والملائكة والجن متساوية في الحدود والاحتياج إلى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الأربع وهي) مبداء والمجوع من حيث المجموع خيره بناء على أن الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين أرض زيد وأرض عمرو مثلا (والعقود) جمع عقدة وهي الحبل الذي يعمد في الأصبع ليكون تذكرا لبعض الأشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد جمع نصبه بشكين الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق في الماء وغيره (والإشارة) جمع إشارة وهي إما بالعين أو بالبداهة وبغيرهما للأشياء وضده وغيرهما (غير داخلية اللفظ) لأنها ليست مما تلفظ به الإنسان أصلا وغيره وما لم تلفظ به حقيقة أو حكما لا يكون داخلية في اللفظ (فلا حرجا إلى قيد) يؤخذ في التعريف (ليخرجها) أي الدوال الأربع لأن ما لم يكن داخلية في شيء لا يحتاج إلى الإخراج لأن الإخراج بعد الدخول وكذا أمثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله قوله (وأما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصابقة في بين المبداء والخبر في التذكير والتأنيث شرط وهذا الخبر مذكور مع كون المبداء مؤنثا فاجاب عنه بقوله (وأما قال لفظ ولم يقل لفظة) بالنساء الدالة على الوحدة (لأنه) أي المص (لم يقصد الوحدة حتى) أقصدها وأدخل التأني لم يصح لأنه يخرج هي بعض الكلمات عن تعريف الكلمة مثال عبد الله علم لأنه ليس باللفظة واحدة على ما ينبغي بل قصد الجنس والمطابقة المذكورة (غير لارمة) بل جائزة لأن المصدر لا يحتمل الضمير حتى يطابق المبداء إذا كان خبرا وإن أريد به بمعنى الصفة (أعد الاشتقاق) في قوله الخط لأنه مصدر (مع كون اللفظ أخصرا) من اللفظة وما يستبعد أيضا أخصرا

مما يستبعد اللفظة وتكون المفرد محتملا لاحتمال بل الاحتمالات الثلاثة في الأعراب والمعنى أيضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من أن يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة لللفظ ومنصوبا حالا علم أن المطابقة بين المبداء والخبر مشروطة بثلاثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والأسناد إلى ضمير المبداء وعدم المساواة في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشرط ثلثة بأسرها ^{ووضع} مبنى اللفظ قول نائيه ما استنزفه فالجمله في محل الرفع لأنه صفة لللفظ (الوضع تخصيص شيء بشي) فالمصدر ههنا مضاف إلى المفعول والباء داخلية على المقصود عليه لأن المراد بالشئ الأول اللفظ في اللفظ بالثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بأزاء المعنى وإنما غير بالشئ ابعم غير اللفظ (بحيث) أي في مكانه (متى اطلق مبنى للمفعول الشئ الأول فهم منه أي اطلق الشئ الأول الذي الثاني كافي الفاظ من غير قرينة (أو احس) مبنى للمفعول المراد بالاحس ابصر لبحس مقابله مع اطلق لا علم لأن الحواس الظاهرة خمس (وحس) ابصر وحس شم وحس سمع وحس زوق وحس لمس (الشئ الأول فهم منه) أي من احساس الشئ الأول الشئ بغير قرينة كما في الحسوسات في الدوال الأربع قوله اطلق أو احس تنازع في قوله الشئ الأول التأنيث وأعمل الثاني عند البصرية والأول عند الكيفية سيأتي تحقيقه اعلم أن الوضع اللفظي ثلثة أنواع وضع جنسي كالحيوان فانه وضع كقولك جسم نام حساس متحرك بالإرادة ووضع نوعي كالإنسان فانه موضوع الحيوان الناطق ووضع شخص كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع الشخص أو الشخص المعين (قبل) يعني اعترض يعني اعترض عن تعريف الوضع بأنه غير جامع لأنه (يخرج عنه) أي عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لا يفهم معناه) أي معنى الحرف (متى اطلق) أي ثم تلفظ لأنه لا يفهم مثلا الابتداء إذا اطلق من والانتها إذا اطلق إلى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (بل إذا اطلق مصاحبا مع ضم ضميمة) مثل أن يضم إليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظه من وحدها بل إذا صممت إلى السبى والبصرة (واجب عنه) أي عن هذا الاعتراض (بأن المراد) من قوله (متى اطلق) أن يقال متى اطلق الشئ

بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف مثل قانون وصل
الموضوعة لغرض التركيب (اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة
كالى واحد واربعة مثل لا نصير خرج او خمسة مثل جحمرش فيكون ثانيا وثلاثيا
ورباعيا وخاسيا ويكون بعضه فعلا فى الساتى والرابعى وبعضه اسما فى الاقسام
الاربعة لان الاسم يكون ثانيا ككذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمر وورباعيا
نحو جعفر وعقرب وخاسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه
الاقسام كلام اسنادى وغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء ولا يلزم
من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلية فى الوضع لانه يصدق عليها ان يقال
تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لا بازاء المعنى وخرجت
حروف المذكورة) بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالقاء ايذا بان السؤال ناش مما سبق
واشار اليه انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى
فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر
كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظه زيد مثلا وهو لفظه آخر وكالفعل
فانه لفظه وضع بازاء لفظه ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظه من (فكيف
اى فعلى اى حال وائى وصف) (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك
البعض (وضع لمعنى) فكان على المص ان يقول لفظه وضع لشيء مفرد ليدخل
اليه ما وضع للفظه آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منها
فيكون التعريف جامع (قلنا) تعريف المص ايضا جامع (لان المعنى ما يتعلق به
القصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون
مقصودا او مرادا منه وما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة
السابقة لان مقصود المتكلم ومراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ
الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من ويكون زيدا وضرب ومن معنى
لفظ الاسم والحرف والفعل (او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع
اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد منه المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب

فيكون تعريف الكلمة جامع لا افرادها وما نعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت
اورد بالقاء ايضا لما سبق فى السؤال الاول لان منشاء هذا السؤال جواب السؤال
الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت نوقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد
فلم قدم عليه واجيب عنه بانه وانما قدم ليكون منشاءه جواب السؤال الاول كما قلنا
وان لا يقع الفضل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يورد على ثمة يتركب
المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى
الظاهر فلم يرد لانه قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (وقد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب
وهو قول زيد قائم او قام زيد (والجملة) فانها ايضا وضع بازاء لفظ مركب
كالمساكين المذكورين وكذا الكلام (والاضافة) فانها مفرد اللفظ وضعت
بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون
ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المص ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد
الافراد فيدخل فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا
قلنا هذه الالفاظ (اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات
المفردة) وان كانت اى هذه الالفاظ الواو والهمزة (بالقياس) الجار والمجرور
خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتداء
مركبة) خبره فالى معنى هذه الالفاظ حال كونها مقبسة الى معانيها الموضوعة لها
مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (اكتمها) اى الا ان هذه
الالفاظ (بالقياس الى الالفاظ الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها
انه لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزء
اللفظ على جزء المعنى والالفاظ مركبة لما سبق (وقد اجبت) المحجب
هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها (عن الاشكال) الاشكال
الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال
الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة اه (بانه) اى

الشان والحال (ليس ههنا) أي في نقض تعريف الكلمة بالفاظ كما في السؤال
الاول والكلمات كما في السؤال الثاني وقبل أي فيما بين الفاظ المستعملة في مقام الحكم
وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء اللفظ
آخر مقر ١) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثاني (بل
ههنا اللفظ وضع) (بازاء مفهوم كلي افراده) أي افراد المفهوم كلي (الفاظ
كلفظ الاسم) فانه لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ كزيد وعمر ورجل
وفرس وحجر وشجر وغير ذلك مشتقا او غيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع
لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا
المفهوم ايضا الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن
بازمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع
لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في غيره وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ مثل
من وعن وان وغير ذلك عاملا كان اذ غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم
كلي وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها
المخاطب المص الذي كان حال التميز (ان هذا الحكم) أي الجواب بان ههنا
لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة) المراد بانه لالضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ
مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما قلت زيدا وزيدا قائما واسماء حروف الهجاء واسماء
السماء والكتب واسماءها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة
مثل زيد قائم وهي جملة اسمية فار الوضع فيها) أي في تلك الضمائر وان كان عاما
يعني حال كونه عاما فان (هو) مثل موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا او معنى
او حكما (وانت) موضوع لكل واحد توجه الخطاب اليه (وانا) موضوع لكل
متكلم تتكون الفاظا عام وعنه وانما قال وان كان عاما يعني قيده بالحال المفيد العموم
اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اول بهذا الحكم مثل اسماء حروف الهجاء
والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (ليكن الموضوع له) يعني

الا (ان الموضوع له يعني المستعمل فيه) (خاص) فان هو ملاما مستعمل فيه تقدم
ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فمع يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره
فليس هناك) أي في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
مفهوم كلي هو الموضوع له) في (الحقيقة) بل الموضوع له في الحقيقة معنى
مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) مثل زيد هو
والزيدان هو او الزيدون هم مفرد اسم مفعول من افرد (وهو) أي قوله مفرد
اما مجرور (لفظا او واقع) (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه
أي بحال قائمه به مثل قولك مررت برجل حسن اذا الحس حال الرجل وصفة على
ماسيا في تحقيقة (ومعنا) أي معنى المفرد (ح) أي حين كونه صفة لمعنى (ما) أي معنى
مفرد (لا يبدل جزء لفظه على جزئه) أي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى
مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلاثة الزاء والياء والذال ومعناه الحيوان الناطق
مع الشخص وهو ايضا ثلاثة ومعلوم ان الزاء لا يبدل على الحيوان والياء على الناطق
والذال على الشخص بل مجموع افظ زيد يبدل على مجموع قولك الحيوان الناطق
مع الشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) أي في هذا التوصيف اوفى هذا
الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب) يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل
وضع اللفظ لثم بوضع اللفظ للمعنى لذلك المعنى المتصف باحدهما (قبل وضعه
وليس الامر كذلك) يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
بل بوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك
المعنى قد انصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه على جزء معناه فذلك المعنى
يكون متصفا بالافراد (فان انصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
كما قلنا انفا تاملا ولا تغفل وان كان في هذا التوصيف حصول الابهام المذكور
فينبغي ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يحى متعديا يقال ارتكب زيد
هذا الامر (فيه) أي في دفع هذا الابهام (تجاوز) أي تكلم بالجواز يقال تجاوز
زيدتكلم بالجواز والتجاوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ

بازائه مجاز باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب في مثل قتل قتيل
 اى في قوله عم يوم بدر وقت القتل نحر يضاً المؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى
 يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلاً فله سلبه الاستشهاد في قوله
 قتيلاً سمي به مجازاً الغربية بالقتل باعتبار ما يؤل اليه وسمى هذا مجازاً اولياً ومجازاً
 مرسلأ ومثل قوله تعالى انى ارانى اعصر خرازا او مرفوعاً (لفظاً) على انه صفة للفظ
 على خلاف مقتضى الطلان مقتضى الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف
 فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (ح) اى حين كونه مرفوعاً على انه صفة
 اللفظ (ما) اى اللفظ مفرد (لا يدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه
 اى معنى اللفظ فيكون ح اللفظ وصفان الوصف الاول الاول جملة فعلية
 والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولا بدح) اى حين ان يكون للفظ
 وصفان (من بيان انكته) اى بيان السبب والعللة لان المتكلم به بليغ لا يظن به
 ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكته وسبب (في اراد) متعلق بالبيان قوله
 في اراد مصدر متعدي مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين
 والاخر قوله) جملة فعلية (والفاعل منزول تقديره في اراد المصراعين احد الوصفين جملة
 فعلية (و) الوصف (الاخر مفرداً) هذا من باب عطف اسمين على مفعولى عاملى
 واحد يعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ
 موضوع ل معنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل في الوصف الامراد ويمكن ان
 يورد بالجملة الامة الماضية حيث يقال لفظ وضع ل معنى افراد وان كان على خلاف
 الاصل (وكان انكته فيه) اى في اراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم
 الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث انى) مبنى للمفعول (به) الجار
 والمجرور نائبه (بصفة الضى) لتدل لصفة ايضا على تقدم الوضع قوله الضى
 مصدر على وزن دخول (بجمل لافراد) وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم
 الثانى لاهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان
 يكون صفة ل معنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو خلافه والتذهب
 نفس الناظر في تعريفه كل مذهب يمكن ولانه لو قدم الافراد لكان مقتضى ان يذكر

الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقول المحقق والاولى ان يقال ان
 الاصل في العمل بالفعل فلما كان لوصف الوضع معمول اخر اختار فيه صيغة الفعل
 والاصل في الصفة الافراد اختار فيها معمول له سواء ما استكن فيه (واما نصبه) اى
 نصب قوله مفرداً لورده باما الاسنيافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم
 ان النصب فيه لم يجز فان ذلك التوهم بقوله (واما نصبه وان لم يساعد رسم الخط
 اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب
 غير ممنوع عنه التوبن يكتب تنوينه على صورة الالف وهم ناصك ذلك الا انه
 لم يكتب تنوينه على صورة الالف فتح لم يكن رسم الخط مساعداً لنصبه (فعلى انه
 حال) القاء جواب اما والجار والمجرور اخبر المبتدأ الذى دخلت عليه اما
 من المستكن في وضع (فخ يكون مبنى الهبته الفاعل فيه افق رفعه في كونه
 صفة للفظ لان الحال في حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم
 عليه مع انه نكرة وان ذى الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ما شباتى
 لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور وجوب تقديم الحال على صاحبه
 اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجروراً (فانه) اى المعنى (مفعول
 بواسطة اللام) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال اما بين لهبته الفاعل
 او المفعول (والمعنى) ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى
 ذى الحال (فاجاب) عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولاً به صريحاً فهو مفعول به
 حكماً لان المجرور بحرف الجر مفعول به واسطة حرف الجر (ووجه صحته
 اى نصب المفرد على الحالية) (جواب) عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال
 يدل على مقارنته لعمامها زماناً وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة
 فلا يصح ان يكون حالاً اى فاجاب عنه بقوله (ووجه صحته ان الوضع) اسم ان
 وان كان (الواو الحال) مقدماً على الافراد بحسب الذات (متعلق بقوله مقدماً
 والمعنى ان الوضع حال كونه مقدماً على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه
 مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى لان الوضع (مقارن) ومصاحب
 له) اى للافراد خيران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع باراء المعنى مقارن

لزمان الافراد يعني ان زمانها متحد بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا الفسر
يعني المقارنة في الزمان (كاف لصحة الحسية) ادلا دحل للمية الذاتية ولا يتفاوت
بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات ولا بالزمان وهو
لا ياتي في المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا مع بوافق كونه حالا من المعنى لان يكون
صفة له لما سبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجردا
وصفا للمعنى او منصوبا بحالته او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا بحالته
لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا (لا خرج المركبات مطلقا) اي حال كون
تلك المركبات مطلق غير مقيدة بالكلامية او غيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر
مقدم (كانت) في تاويل المصدر ميتدا مؤخر اي كونها (كلامية) مثل زيد قائم
او قام زيدا (وغير كلامية) تفسر لاطلاق كافي المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به
اي بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما بعد كلمة
واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل
او الجزء الثاني منه حرفا مثل (قائم و بصرى وامثالها) اي امثال الرجل قائمة
وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) والضمير المجرور يرجع
الى ما في قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اي الا ان المذكور
من الامثال وهي الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل او الى الامثال
باعتبار المذكور (بعد) فعل مبني للمفعول نائب ما استكن فيه ويرجع الى اسم لكنه
يعني بعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اي لشدة امتزاج احدهما بالآخر
لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله بعد لان العد قد يتعدى
الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة (واعرب) تلك الامثال عطف على بعد فتد كبر
الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقريته قوله لفظ
واحدة ان يجعل واحدا مضافا اليه لاعراب لاصفة له وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله
مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد
كذا في المحشى واجب باعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه
مجرى الكلمة لواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبد الله حال كونه علما

المراد كل تركيب اضافي سواء كانت اضافة معنوية مثل عبد الله او لفظية
مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اي في تعريف الكلمة
مع انه) اي مثل عبد الله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجب عنه بان الاعرابين
كانا في الاصل الذي هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار الكلمة
واحدة وبقي على ما كان عليه يعني اذا جعل اي عبد الله علما كان مجموع اسماء واحدا
تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئية ولان جزء لفظه لا يدل
على جزء معناه واسمين تقدير باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد
ولا يخفى على العطن) بفتح التاء وكسر الطاء المهمة او ضمها من كان جيدا لادراك
وسريع الفهم (العارف بالفرض) من تدوين (علم النحو) يعني ان المفصود الاصل
من تدوين علم والنطة النحو معرفة احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء يعني
ليعرف ان اي كلمة معربة راى كلمة مبنية وغيرها فلا يسب ان يجعل اللفظ ان المعربان
باعرابين كلمتين وان لم يدل جزئهما على جزء معناه واللفظان المعربان باعراب
واحدة كلمة وان دل جزءهما على جزء معناه انه اي الحال والشان (لو كان الامر
اي الحال ملايسا) بالعكس) يعني لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير
داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اي الذي (او يرده) اي صاحب المفصل
وهو من في علم النحو والفاضل العلامة الكشاف (في تعريف الكلمة) متعلق باورده
حيث قال هي) اي الكلمة (اللفظة الدالة) على معنى مفرد بالوضع وهي جنس
تحت انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف (فتل) الفاء جواب الشرط لان المبتداء
اذا كان موصولا صانته فعل لفظ او ظرف يعني جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى
الشرط فيصع دخول الفاء في جوابه على ما سياتي (تحقيقه عبد الله) علما (خرج
عنه) اي عن تعريف المفصل بقوله اللفظة (فانه لا يقال لفظا واحدة) لان
اللفظية ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما يصح ان يتكلم به عبد الله مرتين باعتبار
الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري ومن اضاف الاسم العلم وينقسم
الى مركب ومفرد ومثقول ومرتل مثل زيد والمركب اما جملة او غير
جملة اسمان جعل اسماء واحدا نحو ممدى كرب او مضاف ومضاف اليه كمد مضاف

وامرئى القبس ولكن حيث جعل المركب الاضافى اسمين (وبقى مثل قائمة
وبصرى مما بعد اشد الامتزاج لفظه واحدة داخلية) اى فى تعريف
المفصل لانه يقال له انظرة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه
اى مثل قائمة وبصرى) بقيد الافراد لانه لا يصح ان يقال فيه هى اللفظية الدالة
على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزئه لفظه على جزء معناه (واولم
يخرجه) اى مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب
كما عرفت) فى قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو
فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره
آخذ فى تعريف الكلمة الدالة والمص لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور
فى عدم اخذها فاجاب عنه منهي بقوله (واعلم ان الوضع يستلزم الدالة) يعنى
ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المص
اولا استغنى عن ذكر الدالة لاستلزام الوضع الدالة حتى لو ذكرت لكان خشوا
والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد
بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ
تجربى يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ معنى اطلق
او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا ان هذا الوضع اخص من
الدلالة وهى اعم ومعلوم ان الاخص يستلزم اعم يعنى لا يوجد بدونه كالانسان
والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلاء عكس
يعنى ان اعم لا يستلزم اخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فعنى تحقق الوضع
تحقيق الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق
انفا ان الاخص يستلزم اعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم اعم يعنى
ذكر الاخص يعنى عن ذكر اعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع
المستلزم الدلالة اولا) (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا لكون التعريف اخص
وارجوز كما وقع فى هذا الكتاب اى الكتاب المسمى بالكافية قوله (لكن) استدراك

من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان (الدلالة لا تستلزم الوضع
لماسبق ان الدلالة اعم والاعم لا تستلزم الاخص يعنى ان اعم لا يوجد بدون
الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس (لا مكان ان تكون) اى
ان توجد الدلالة (بالمثل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا
يتوهم انه دال على وجود اللفظ بالوضع لا بالعقل وقال المحش اختار لفظا مهما
التمثيل وقيد به بالسمع من وراء الجدار لتمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ
لذلك المدلول العقلى فيظهر الدلالة العقلية كمال اليتظهر بخلاف ما لو كان
لفظ معنى فيكون ح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور وواو كان
اللفظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى ح يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ
انتهى كلام (السموع) صفة للفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف
الحجاب فذكر الجدار المجرد التمثيل (على وجود اللفظ) متعلق بالدلالة
فلا استدلال بالعقل ان يقال ان هذا السموع لفظ ولا بد اكل لفظ من لفظ ينتج
ان لهذا السموع لفظا لانه لما لم يكن اللفظ مرثيا استدلالنا بالعقل ان لهذا
اللفظ لفظا واما هذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله
ان يكون (بالطبع) يعنى تكور الدلالة على المقصود بطبع اللفظ كدلالة لفظ
اح اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعنى صدر اللفظ اى فى صدره وقوله اح
يفتح الهزة وسكون الحاء الملهة او ضمها بدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون
الحاء المعجمة بدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السور
كذا فى شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم لا يستلزم الاخص بل لابد عن ذكره
فبعد ذكره الدلالة لابد من ذكر الوضع لما عرفت انها لا تستلزم (كما فى المفصل) فيه
لطا فدل ان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة
شرع الى تقسيمها فقال **وهى** (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة
والتقسيم بلاحظة مفهومها واعتبار مدلولها ان يكون ارجاع بحسب اللفظ
والتقسيم باعتبار المعنى **اسم وفعل وحرف** (اى منقسمة) اقسام الكلى
الى جزئياتها كاقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم

اعلم ان الحصر على ثلاثة
اقسام حصر الدائر بين
وهو حصر الدائر بين
النفي والاثبات كالحصار
مطلق الدلالة فى اللفظية
وغيرها والوضعية
فى المطابقة والاضمان
والالتزام وحصر استقرئ
وهو الذى لم يوجد مع
الاستقرار قسم اخر فحكم
بالاختصار فى الاقسام
الموجودة معه كاختصار
الدلالة اللفظية فى
الوضعية والطبيعية
والمتابعة وحصر جملى
وهو ان يجهل الجاعل
مختص الشكل فى اجزائه

قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان
لا تقسم الكل الى الاجزاء وفي الرضى (فان قيل) يجب ان يكون الكلمة هذه
الثلاثة مع لان الوار للمجمع فيكون قولك اذهب بكلمة لانه اسم وفعل وحرف
قلت) انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزاء كما تقول السكجيين
خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل هو قسمة الشيء الى جزئياته
نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كلى كدخول الانسان
في الحيوان والفعل في الكلمة ويصح كون الكل خبرا عنه كالعكس نحو الانسان
حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه (وقدم) الاسم على اخويه لحصول
الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود في هذا
الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئية نحو
ضرب زيد بخلاف الحرف (تأمل الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف
قوله (محصورة فيها) اشارة الى ان اللام في قوله ~~لانها~~ متعلق بمفهوم الكلى وان
الكلام محصور بقدر اى الكلمة لما كانت (لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا
او معنى وجوابه ايضا كذلك اوجله اسمية مقرونة باذا المفاعلة ومع الفاء وربما كان
ما ضم مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع
يلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية ~~اما~~ (من صفتها
ان تدل على معنى ~~فيكون~~ ان تدل في تأويل المصدر مبتداء محذوف الخبر فلا يرد
امتناع حل الدالة على الكلمة وفي الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف
محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون
ان تدل مبتداء محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم
انتهاء والشارح الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بيان المصدرية فيكون
كالمصدر في ان يكون مبتداء وفعلا ومفعولا ومضاف اليه على معنى (كائن
في نفسه) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله
كائن اى (في نفس الكلمة اى في ذاتها) والاراد بنفسها المعنى المستقل فيه لغة اى مجازا
والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على

المعنى المستقل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج
في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة
اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون
مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لتكون
المعنى مستقلة في الفهم عن الكلمة الدلالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى كلمة
اخرى كما ان الكلمة لا يحتاج في الدلالة عليه الى الكلمة الاخرى ~~او~~ من صفتها
ان ~~لا~~ تدل (عطف على ان تدل) ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه اورد
هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه (على معنى) كائن (في نفسها) بل من صفتها
ان تدل (لان العطف ببل ان كان المعطوف عايه منفيا يكون المعطوف فيه مشبها
لان الاضراب من المنفى يكون اثباتا) (على معنى يحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه
الكلمة من تلك الكلمة لعدم كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى (لعدم
استقلاله) يعنى لعدم كون المعنى مستقلة (بالمفهومية) يعنى في الانفهام عن الكلمة
وسيجي تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال
المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان هذا الاسم القسم ~~الثاني~~ ~~الثاني~~ اورد
القسم حيث جعله موصوفا بقوله الثاني بقرينة كون قسما للكلمة (وهو) اى
القسم الثاني (ما لا يدل على معنى) كائن (في نفسها) ~~الحرف~~ الجملة مستأنفة
لانه لما قال اما كذا واما كذا فانه قبل له ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا
والقسم الاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في
اللغة الظرف فذكره في الاجمال في ظرف وفي التفصيل في ظرف آخر ولان الشروع
في البيان من التقريب يكون اولى لعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه
تقسيم ولذا اخره لبيان ولانه عديم والعدم مقدم لتقديمه على الوجود وان كان
في الوجود شرف كذا في الهندى مثاله كائن (كن والى فانها) كلمتان ولكن (تحتاجان
في الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معناه) اعنى (ان معنى) (من الابتداء) وان
معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليها لتكون الكلمة معينة في الدلالة

على معنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة (كائنة كالبصرة والكوفة) يعني كأنضمام البصرة الى من والكوفة لالى الكائنين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم) اي القسم الذي لا يدل على معنى في نفسها اي في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لمولد وانما سمي (لان الحرف في اللغة اي معناه اللغوي) (الطرف) والجانب يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب (وهو) اي هذا القسم (في طرف اي في جانب) يعني شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ التشبيه المشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل اشجاع في قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة الجانب (للإسم والفعل حيث يقعان اي يقع كل واحد منهما) (عمدة) ومقصودا (في الكلام) وذلك لان الاسم اكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعني بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو اي الحرف) لا يقع (لا مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة الاستغلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما) كما ستعرف (في حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (والقسم الاول) من قسمي الكلمة (وهو) اي القسم الاول (ما) اي كلمة (يدل على معنى) كائن (في نفسها) اي في نفس مادل ☞ اما (من صفتها) اي صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ☞ ان يقترن ☞ مبتداء مؤخر والجملة خبر الاول ومؤول بحذف المضاف اما من جانب الاول او من الثاني كما سبق او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اي معناه بشرط ان يرجع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب (المداول عليه بنفسها في الفهم) اي فهم المعنى (المداول عليه عنها) اي عن القسم الاول ☞ باحد الازمنة ☞ جمع زمان امثال وامثلة ☞ الثلاثة ☞ بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون باناء

سبأني تحقيقه في بحث اسماء العدد وفي الهندى المراد باقتران الاقتران الوضحي فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيئات وصفه ونحو زيد ضارب الان او غدا وامس مما اقترن بالعارض (اعني) بلازمته الثلاثة (الماضي والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه في زمان المتكلم والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اي حين يفهم ذلك المعنى) المداول عليه بنفسها (عنها) اي عن القسم الاول (يفهم احدا الازمنة ايضا) كما يفهم ذلك المعنى مقارنا بمعنى حال كون احدا الازمنة مقارنا (اي لذلك المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرطان فهم المعنى مقارنا لاحد الازمنة الثلاثة وعلى العكس (او) من (صفتها) اي صفة القسم الاول ان ☞ لا يقترن ذلك المعنى (المداول عليه بنفسها) (في الفهم عنها) اي عن القسم الاول مع احدا الازمنة الثلاث الحال والاستقبال والماضي (القسم الثاني) (وهو) اي القسم الثاني (ما) اي كلمة (يدل على معنى) كائن (في نفسها) اي في نفس مادل يعني الكلمة او في نفس القسم الثاني يعني الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المداول عليه بنفسها (غير مقترن) في الفهم عنها (باحد الازمنة امثلة ☞ الاسم ☞ وهو مأخوذ من العموم) بكسر السين المهملة او ضمها عند البصريين من سمو سمو مثل عزو يغزو و سمو على وزن فتو وحذفت الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم عوض عن الواو اتخذت هجرة الوصل فيجى بالهمزة ليكن الابتداء بها فصار اسما كذا في شرح الشافية (وهو) اي السمو (العلمو) لغة لان العرب يقول وكل ما على له فهو سماء وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذي معناه العلم ومجازا (لا سمدلته على اخويه) الفعل والحرف والحاصل ان هذا القسم يشبه معنى الاسم الذي هو العلم فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما في الحروف (حيث يتركب منه) اي من القسم (وحده) حال من الضمير المجرور في منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعني لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو مأخوذ (من الوسم) من سم سم و سمو سمو مثل وعد يعد عدة ووعدا وعدا

عند النكوفين (وهو العلامة) يقال وسمت الدائبة اذا جعل لها علامة وانما
سمى هذا القسم بالاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عند هم وسم حذفت
الواو تبع الفعل فيجى بهمزة الوصل يمكن الابتداء بها (والقسم الاول وهو ما
اى الكلمة ما يدل على معنى في نفسها) اى في نفس مادل او في نفس القسم الاول
مقترن) في الفهم عن الاول (باحدا لازمة الثلاثة $\text{الفعل} \text{الاسم}$ يسمى) هذا القسم
به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل والقسم الاول (الفعل اللغوى وهو
المصدر) هو التضمن والمصدر هم نامضاف الى فاعله ونائب لمفعوله وهذا
من قبيل تسمية الدال باسم المداول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعاني مجاز مرسل
وهذا الحصر) يعنى حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقلى اعلم ان الحصر
على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو حصر الدائرين النفى والاثبات كحصر الكلمة
في الاقسام الثلاثة وحصر استقراء وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتبع قسم
اخر كحصر الاضافة المعنوية في الانواع الثلاثة الالامية والبيانية والظرفية وحصر
جعلنى وهو الذى يكون يجعل الجاعل كالحصر خلق الانسان في العناصر
الاربعة وكالحصر الكلى في اجزائه وقد علم الواو لله طف بناء على جواز
حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فتح يكون من باب تنازع الفعلين
وسيجى له هذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية
بينهما المدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين اولد من ظن ان هذا حصر بدون
تعريف الاقسام ولفظة قد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادت باستعمال
العلم في الكلمات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلمة بذلك
اصله ذا اسم اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن الهاء التى للتبعية واذ لا يجمع
بينها والكاف الخطاب انما وضع المظهر موضع المضمحل على خلاف مقتضى الظاهر
والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن
في الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا التعظيم كافي قوله نعم الم ذلك الكتاب (اى
بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (في الاقسام الثلاثة) التى هى الاسم
والفعل والحرف حد مفعول فالم يسم فاعله كل واحد كائن منها

لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة ليكون صفة لها (اى من تلك الاقسام
المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها
واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيا بكلمة به (اى بوجه الحصر) اى بدليل انحصار
الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) مع اسمها وخبرها في محل الرفع على
انها مفعول مالم يسلم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها (ان
الحرف كلمة) بقريته كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى كائن في نفسها
بقريته قوله اولا (بل تحتاج) في الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى
الى اعادة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقريته كونه
ايضا قسما للمعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقريته قوله اما
ان تدل على معنى كائن في نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن
في الفهم عنها) (باحدا لازمة الثلاثة) وصفا بقريته قوله والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقريته كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن
في نفسها) بقريته قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما بحرور على انه
صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر
مبتداء محذوف اى هو غير مقترن وصفا (باحدا لازمة الثلاثة) اذا علم ذلك بدليل
الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحت انواع كما
ان الحيوان جنس تحت انواع (مشاركة بين هذه الاقسام الثلاثة) كما انه مشاركة
بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه
الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ايصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد
منها لانه اوردته بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعالم المشعر باليقين اراد تمييز بعضها
عن بعض فقال مصدر بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب
اللف (فالحرف) كلمة تدل على معنى لانه (يمتاز عن اخويه) الفعل والاسم
بعدم الاستقلال بالدلالة) على معنى في نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه
في كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنها بكون المعنى في غيره يعنى ان الحرف
لا يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت

من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل صفة فيها (والفعل) مشترك
ايضا لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال
يعني ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان
الحرف غير مستقل فيها) (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتزان) يعني ان الفعل
مشترك بالاسم وحده في كونه مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون
المعنى المدلول عليه في نفسها في الفهم عن اللفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة
والاسم ايضا مشترك في كونه كلمة تدل على المعنى الا انه ممتاز (عن الحرف
بالاستقلال) في الدلالة على المعنى لما عرفت ان الدلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز
عن الفعل (ايضا) (بعدم الاقتران) يعني ان الاسم مشترك بالفعل على المعنى
الاستقلال (و) ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عند واحد
الازمنة الثلاثة (فعلم) بكون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة
وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله بخصوص له (لكل واحد منها) حد
معرف (بكسر الراء المهملة صفة المحد) جامع لافراد (اي الافراد المعرف بالفتح
لكونه جنسا مشتركا) مانع عن دخول غيرها (اي غير الافراد) (فيد) اي في الحد اوجد
فصل بخصوص لكل واحد منها تميز عما عداه (وليس المراد) اي المراد المص
بالحد ههنا) اي في قوله وقد علم حد كل واحد منها (اد المعرف الجامع) لافراد
المانع عن دخول غيرها فيه يعني عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللفظة
المنع ومنه الحد ادل لبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفي العرف هو ما بين ماهية
الشيء يعني الحد قوله دال على ماهية الشيء كحد الكلمة ههنا لانه دال على ماهيتها وكذا غيره
وانه (خير مقدم) (درا المص) الدر مصدر مضاف الى الفاعل مبتداء مؤخر والجملة
جملة يمدح بها كثره الخيروسياتي له تحقيق المراد به ههنا شفقة المص على المتعلمين
والطالبين حيث لم يهمل في التعليم والتأليف جاني الزكي ولا الفبي ولا المتوسط
بينهما ولم ترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى
حدودها) اي الى حتم كل قسم من اقسام الكلمة في (ضمن دليل الحصر) رعايت
الجانب الزكي لان الزكي بالاشارة يفهم ما هو المقصود لان المقصود منه بيان

حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد كل واحد منها (ثم نبه) بكلمة
قد الدلالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اي على
حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك
رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتفقط بالتنبيه ويدرك
ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اي لحدود الاقسام المذكورة (فيما) اي في المقام
والحل الذي يأتي (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول
بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال في اول بحث كل الاسم الاسم مادل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعايت لجانب الغبي
لغاوته ولم يفهم من الكلام ما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) على انه
مفعول له لافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع
وفي بعض النسخ الطبايع والاول جمع طبيعة كالفرأض جمع فريضة والثاني
جمع طبع كرجل ورجال الطبع السبعة التي جبل عليها الانسان وهو في الاسل
مصدر والطبيعة مثله وفي اللفظة كلاهما في معنى واحد واما (بموجب) الاصطلاح
بينهما عموم وخصوص مطلق والمقام هو الطبع لانه ما يكون مبتداء الحركة
مطلقا سواء كان امساكاً أو حركة الحيوانات او لا حركة الافلاك والاشجار
والطبيعة ما يكون مبتداء الحركة من غير مشهور كحركة الافلاك والاشجار
كذلك في شرح الدنيا جنة والمراد منها العقول من باب ذكر المحل واردة
الحال بمعنى مراتب الطبايع مراتب العقول لان العقول متفاوتة وبها تفاوت
الذات بعضهم عن بعض واليه اشير في قوله تع (انما) يتذكر او الالباب (يعني
ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بحودة عقله وبعضهم
لا يفهم بالاشارة لقصور ما في طبعه وان كان يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم اكمال
غباوة لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتفقط بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم
الاصم (ولما فرغ) من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان
يعرف الكلام ويبين بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة المناسبة للجزئية
والكالية بهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال في الكلام (اللام) فيه

الجنس كما ان اللام في الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الطبيعة
 كذا في الهوادي (في اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب او لا واذ قال (قليلًا)
 فتح يكون زيد وضرب وان في الاسم والفعل والحرف كلاما (كان او كثير) اللغة
 وفي اصطلاح النحاة عطف على قوله في اللغة باعادة الجار متضمن متضمن متضمن متضمن متضمن
 على تركيب لان التضمن اخصر لاستغناء عن صلة من لانه لو قال وتركب لاحتاج ان
 يقال من كلمتين واصدقه على اضرب امر حقيقة دون تركب (اي لفظ تضمن
 اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتكثير في الخبر اصل ولان التكثير
 في التعريفات انساب لكونه جنسا كلمتين حقيقة مثل زيد قائم او قائم زيد (او حكما
 يعني والى حكما والثانية حقيقة مثل جسق مهمل وودب مقلوب زيد والعكس
 مثل زيد قائم ابوه او زيد ابوه قائم فالاقامى ثلثة والقياس ان يكون اربعة
 الثلثة الاولى وان يكون كلاهما حكما فلم يوجد له مثال تامل ولا تسكن من الغافلين
 وفي الهندي الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد في تعريفها وايضا
 تركب اخضر لحدثة الاكتفاء عن الكلمتين راسا بان يقول (الكلام ما تركب
 بالاسناد بخلاف تضمن اشهر كلامه اقول ان ما قبل المص هو الاولى لان المقابلة
 في التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه ح
 يكون) غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان
 جارا مثل زيد وضرب او واجبا مثل اضرب واضرب وغير ذلك (اي يكون كل
 واحدة من الكلمتين) حقيقة او حكما (في ضمنه) اي في ضمن اللفظ فالضمير المجرور
 راجع الى الموصول اذا كان لكلام في الاصطلاح متضمن كلمتين بالاسناد توهم
 ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول هو بهينه
 لفظ زيد قائم مثلا ايضا فانجد افلزم التميز والتعريف بهما فقال بالقاء التفصيل
 المشعرة التميز والتعريف بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن
 الا ان يكون ذلك لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذان بمنزلة الاعجام
 (هو المجموع) فقط يعني مجموع يد قائم مثلا ويقال الخطية لهذا المجموع لفظ
 تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذه المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم

رجال مفعول) هو (كل واحدة من الكلمتين) يعني هو المسند فقط والمسند اليه
 واحدة لا مجموعهما يعني زيد وحده وهو المتضمن بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد
 قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن بالفتح يعني احدهما وحده ومجموع الحيوان
 الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تامل ولا تسكن من الغافلين اذا علمت هذا
 الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اي اتحاد التضمن والمتضمن في تضمن كل ما
 لكل جزء بالاسناد (اي تضمننا حاصلها بسبب اسناد احد اي الكلمتين
 حقيقة او حكما) (الى الاخرى) يشيران الباء متعلق بقوله تضمن يتضمن معنى الحصول
 والى انه للسببية والى انها لام عوض عن المضاف اليه والمعنى اي بسبب
 قيام معنى احدا الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى
 القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك زيد قائم المنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال
 بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعلم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والظاهري
 والانشائي وفي الرضى (المراد) بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد
 قائم او الاصل يشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعث وانت اجر
 والظلي نحو هل انت قائم رايك واهلك قائم وكذا نحو اضرب واضرب في المتكلم
 كاضرب ونضرب ونضرب الى ههنا كلامه (والاسناد) في اللغة الاضافة من السند
 من باب دخل وهو ما اسند اليه من خائط او غيره او من السناد على وزن صراف
 وهو النافذة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح (نسبة احدا كلمتين) سواء كانت الاولى
 او الثانية مثل قام زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما) (الكلمة) (الاخرى بحيث) متعلق
 بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعني تفيد تلك
 النسبة المخاطب فائدة نامة) وان كان بمعنى اسناد يتعدى الى مفعول واحد فاعني
 يستفيد المخاطب منها فائدة نامة او يحصل للمخاطب منها تلك الفائدة فتولد لفظ
 المستفادة من لفظ ما الموصوفة جنس (يتناول) الفاظ المهملات والفردات
 والمركبات الكلامية وغير الكلامية لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس و
 يفيد (تضمن) مصدر مضاف (الى الكلمتين) والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ
 المهملات (الصرفية) (والفردات) (الصرفية) اما المهملات فلانه لم يطلق عليها

الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها لا يجوز جعل الوضع المعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكامتين (ويقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد او توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امر اجبة مثل عليك او صوتية مثل سبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر مثل ضرب زيدا (ومؤنث مثل (وضربت هندا) او اسمية مثل (زيد قائم والقائم زيد) او انشائية (امرأ (مثل اضرب) ارنهيا (مثل ولا تضرب فان كل واحد منهما) اي من الامر والنهي او من قوله اضرب ولا تضرب تضمن كلتين احدهما ملفوظة (اي الفعل) يعني الاولى كلمة حقيقة (والآخرى يعني الثانية (منوية) الفاعل كلمة حكما (وبينهما) اي بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والآخرى كلمة حكما (اسناد) يعني نسبة احدي الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شيء صدق المحدود عليه ايضا على ذلك الشيء قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لتلايتي الى العلتان قوله وحيث الخ وقوله اللاتي فان الاخبار الى الخ (اعم من ان يكونا) اي الكلمتان (كلتين حقيقة او حكما دخل في التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقابية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد ابوه قائم) او جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه) او حكمية مثل (زيد قائم ابوه) وذلك لان الاسم الفاعل العامل على شيئا في حكم الفعل المضارع ويكون في حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز فيه الامر ان احدهما ان يكون قائم مبتداء لا يعتمد على المبتداء وابوه فاعله سد مسد الخبر

والثاني ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتداء مؤخر او على كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتداء الذي قبلها وسبأ في لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت مفردا جزا الامران (فان الاخبار جمع) خبر كفرس وافر اس فيها (اي في الامثلة المذكورة حال كونها صاحبت (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب) انقصود منه القائم فقط والاب مضاف اليه اتعين الفاعل القائم يعني الذي يقوم به لا لفرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لسببه ودخل فيه) اي في الكلام او في تعريف الكلام الذي جزؤه الاولى في حكم الكلمة والثاني كلمة حقيقة (ايضا) يعني كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما اي في هذين المثالين مهمل (ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اي المسند اليه فيهما (في حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا اللفظ للتعين اي لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان اكلام المص) يعني ان القول الذي يصدق ان بطابق عليه الكلام الاصطلاحي عند المص وهو ما تضمن كلتين بالاسناد ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقات (مثل ضربت) زيدا قائما (الباء في قوله) بمجموعة متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعة لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا لمجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المص كائن (بخلاف كلام صاحب الفصل) يعني بخلاف ما يصح ان يطابق عليه كلام عند صاحب الفصل (حيث قال) في تعريف الكلام هو المركب (حقيقة او حكما) لا يدخل ما سكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا (من كلتين) حقيقة او حكما (اسندت احدهما) اي احدي الكلمتين الى (كلمة) اخرى فانه (اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيد بان يكون الاسناد

أحدى الكلمتين إلى الكلمة الأخرى فانه أي هذا التعريف (صريح في أن الكلام
المصطلح (هو شرب) يعني أن الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول
والحال وغيرهما (خارجة عنه) أي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا ينطلق
على المجموع ككلام كما أطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل
والفاعل لا غير والحاصل أن كلام المص وكلام صاحب المفصل واحد إلا أن كلام
المص يصح إطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعني
بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المص وبين صاحب المفصل (أن صاحب
المفصل) قد ذهب إلى زادف الكلام والجمله حيث قال ويسمى الكلام جملة
وفيه الإشارة إليه وإن لم يصرح (وصاحب اللباب) أيضا قد ذهب إلى ترادفهما
حيث قال ثم اعلم أن الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحو
بين وهذا صريح منه (ذهبا إلى ترادف الكلام والجمله) المترادف الانحياز
في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وإس واسبد يعني المترادف
هو ما يصح أن يطلق أحد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المص أيضا
أي مثل كلام الشيخين (ينظر) إلى (ذلك) أي يميل إلى ترادفهما لأن النظر إذا
تعدى بالي يكون بمعنى الميل لانه يقال ينظر إليه أي بال إليه (فانه) أي المص (قد اكتفى
في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاستاد) متعلق بقوله (قد اكتفى
فالمعنى فإن المص قد اكتفى بذكر الاستاد حال كونه الاستاد (غير مقيد
بكون مقصود الذات) ولغيره ولذا فسر بقوله (ولم) يقيد أي الاستاد
بكونه مقصودا لذاته ولم يطلقه قبل من إطلاقه أن لا فرق بينهما عنه أيضا
ومن جملة) أي من جعل الكلام من المعرفين (احص منها فيده) أي قيد الاستاد
به) أي بكونه مقصودا لذاته (مع) أي حين كون الكلام مخصص (من الجملة
يصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لأن الإنشائية على ما سيجي لا تقع
الخبر أو لا وصف أو لا حالا (الواقعة اخبارا) كالخبر المبتداء وخبر باب أن وخبر لا
التي لنفي الجنس والجملة في هذه المواضع في محل الرفع لأن الخبر فيهما من فوعة
ومقام مقامهما يكون في محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بلبس

والفعل الثاني باب حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان مقامات
هي مقامه منصوب او اوصاف فهي هذا المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع
والنصب والخبر يكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها
مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة لما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا
احتجت الى الرباط من الضمير وغيره وكذا جملة التي وقعت صلة للموصول حيث
كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيهما مقصودا
لغيره ايضا (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع ليكون الاسناد فيه
مقصودا لذاته فلا يقتضي الارتباط لغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع في بعض
الحواشي (وهي جمع حاشية وهي ما كتب على شرح زيادة الايضاح وحل
بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اي مراد المص بالاسناد المتأخوذ في تعريف
الكلام (هو الاسناد) حال كونه مقصودا لذاته فقط على ان يكون اللام للعهد
وح) اي حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المص ايضا
اي كما كان اخص عنده من جعله اخص من الجملة فتح يكون الفرق بينهما بالعموم
والخصوص مطلقا وكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفي الرضى
الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا
لذاته ولا كالجملة التي هي خبر المبتداء وسائر ما ذكر من الجمل والكلام الحصول ما
تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة فلا ينعكس انتهى
ولا يتأتى (اي لا يحصل) اي لا يحصل من لام التحصيل هذا تفسير باللائز لان
الاتيان يلزم الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذلك والملازم وارادة اللازم
ذلك (اي الكلام) لغة واصطلاحاً هذا التفسير هو المناسب للمقام وجملة على
التضمن او الاسنادي بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اي ما
تضمن او تتضمن او الاستغناء الاصلى اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاشياء
الا في ضمن هذين الخاصين فل يلزم اتحاد الطرفين والمطرف لان الطرف خاص
والمطرف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل في بمعنى من اي لا يحصل الكلام
الامن هذين القسمين * الا في (ضمن) * استبين * تحذف المضاف (احدهما

مسند والاخر مسند اليه) اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي
الفعل مثل رويد وبيله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر
مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمر ووقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حل
احدهما على الاخر وهو ظاهر لا يخفى من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون احدهما
مسندا اليه لا يصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما المسند والاخر
مسند اليه ومراد المص ايسر الالهكذا لانه لم يقيد بعمدة اعتماده على فهم المتعلمين قدم
المركب من اسمين لاستحقاق جزئي التقديم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى
أمل **او في** (ضمن) عطف على قوله في اسمين او ههنا منفصلة حقيقة
يعني مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد **اسم** قدمه لاستحقاقه
التقديم مسندا اليه **فعل** (مسند) لانه لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه
لا يتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (في بعض النسخ او في فعل واسم) مكان قوله
في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم ووجهه ان المركب ههنا من فعل واسم
فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقد مد في الذكر قوله فان التركيب تعليل لفهوم
الكلام وهو ان المص اتى تقسيم الكلام على طريق الحصر ولم يذكر بلا حصر
كما في تقسيم الكلمة (فان التركيب الثنائي العقل) منسوب الى اثنين على غير القياس
كالثلاثي الى الثلاثة والرابعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية العقلية يعني بحسب
القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام
بضمرب الاثنين في الثلاثة اذ الم براع الترتيب) ثلثة) مبتداء مخصص بالوصف وهو
قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد
والجار والجور وخبره) (اسم واسم) بدل من قوله ثلثة بدل الكل من الكل (فعل
وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقديره هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف (وانما قلنا ان الم
براع الترتيب لانه روعي فنتهي الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة
الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن البين
خبره مقدم وجوبا كما سيأتي ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المقووضة المؤولة مع اسمها

وخبرها بالمفرد الواقعة مبتداء يجب تقديمه عليها وهم ناصك ذلك اي ومن
التبيين الواضح الغير الخفي (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد
لان الاسماء مأخوذة في تعريف الكلام) (والاسناد) المأخوذة في تعريفه
لا بد له) اي الاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدي
الكلمتين الى الاخرى بحيث يقيد المخاطب فائدة نامة ومعلوم ان احدي تلك
الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم تكن كذلك بل كان مجرد تركيب
لم يحصل للمخاطب فائدة فكيف يكون فائدة تامدة ولان الاسناد امر نسبي لا يحصل
الا بين متنسبين (وهما) المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبي لا يحصل
الا بين المضاف والمضاف اليه وهذا نظائر كثيرة وهما (لا يتحققان) ولا يحصلان
في شيء من الاشياء (الا في اسمين) احدهما مسند والاخرى مسند اليه (او) في
اسم مسند اليه وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على
المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين او في فعل واسم فالكلام
موقوف على الاسناد وهو موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم
مسند ومسند اليه لان الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ولما تبين
ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان
ان الا في اسمين او في فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقابية
سنة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال فحال
القسمين قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستنباطية
بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل
حرف وحرف واثنان من جنس فعل وحرف واسم وحرف (ففي الحرف
والحرف كلاهما) اي المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور
متعلق بقوله (مفردان) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف
فقدما الطرف اللغوي متعلقه مع ان حقه التأخير عند المحصر وذلك لان فقد
المسند والمسند اليه مع ما محصور ومخصوص التركيب الحرف والحرف لا غير
لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون مسندا او مسندا اليه

لا نهما لا يكونان الا في القبط الدال على معنى في نفسه (وفي الفعل والفعل وفي الفعل
والحرف المستند اليه مفقود) اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل
على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فيكيف يكون مستندا او مستند اليه
واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به
ولكن لما كان له دلالة مستقلة كان مستندا وانما لا يكون مستندا اليه ابدافلا يوجد
المستند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما ما عرفت (وفي الاسم
والحرف احدهما) اي المستند والمستند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مستندا
يعني ان كان صالحا لان يكون مستندا يكون فيه معنى نسبي نحو القائم (فالمستند اليه
مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مستندا ولا مستند اليه والاسم المستند من حيث
انه مستند لا يكون مستندا اليه (وان كان الاسم مستندا اليه) يعني ان كان الاسم صالحا
لان يكون مستندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيقا
ولا تاويا ولا نحو الرجل وان زيد (فالمستند) ح (مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم
يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على السمين الاولين (ونحو زيد
جواب عن سؤال ورد على قول المص ولان الثاني ذلك الخ يعني ان نحو ياريد كلام
اضطلاحي باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم
المنادي فلا يتم الحضر لانه قد وجد الكلام في الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله
ونحو ياريد) وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الالاه (بتقدير
ادعوزيد) فليس الحرف والاسم المنادي في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل
والفاعل المقدرين ولذلك الشارح (فلم يكن) نحو ياريد كلا حاصل (من تركيب
الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد) بل (نحو ياريد كلام حامد مما تركيب الفعل
المقدر) (والاسم الذي هو المنوي في ادعو) المقدر سياتي له زيادة تحقيق ولما فرغ
من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثبوتية وعلمها ايضا ولما كان الكلام
كاي الكلمة لما سبق لورده عقيب الكلمة اراد ان يفضل الاقسام الثلاثة على ترتيب
الف والنشر فقال (الاسم) معرف باللام العهد الحارجي لان المنكر اذا
اعيدت معرفا يكون الثاني عين الاول غالوا لم يعطه على ما سبق مع ان المناسبة

قائم لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفي الرضى
لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بمحد كل واحد صنفه
من الاقسام في اول صنفه الذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه
الحد بل كان المراد منه الدليل والتمويه فقط الى هنا كلام **مادل** وانما اورد
لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل
من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال السارح اي (كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه في نفس) مادل يعني ان الضمير البارز راجع الى ما
لا الى الاسم والاتوقف معرفة المعارف على معرفة المعارف ويلزم الدور وهو باطل
وبعني الكلمة فتدكيره) مستند مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال
مقدرو وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في مادل في نفسه كلمة
عن الكلمة وراجع اليها وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق
مرجعه لان نطابق الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليها واجب فاجاب عنه
بقوله فتدكير الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل
مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعني مضروبه
اي مبني (على لفظ الموصول) لان لفظ ما التي في تعريفات يجوز ان يكون موصوفة
او موصولة و اشار في التفسير الى الاول وهما الى الثاني (قال المص) فيه در على الرضى
حيث قال بعد نقل كلام المص باثره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فن اراده
فليرجع اليه (في الايضاح شرح المتصل) فبده به احتراز عن غيره (الضمير في مادل
على معنى في نفسه) يعني الضمير المجزور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فمع يكون
الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذا المعنى مذكرا ايضا (اي مادل على معنى) كائن
باعتباره) الى المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتباره اي في نفس المعنى (وبالنظر
عطف على قوله باعتباره) (اليه) اي الى المعنى في نفسه (لا باعتبار امر خارج عنه
اي لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالصياغة المجزورة راجعة
الى المعنى مثال كون ضمير في نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اي هذا
الدار (في نفسها) اي باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع

ما يحتاج اليه وجودا فيها (حكيمها) اي فيتها (كذا) اي الف درهم مثلا قوله
الدار مبتداء في نفسها صفة حكمها مبتداء ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتداء
الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول (اي لا) اي ليس (باعتبار ما خارج عنها
اي باعتبار كونها في وسط البلد البلد هو الشهر او كونها قريبة من الجامع او كون
خبراتها صلحا او كونها حكمها كذا باعتبار ما وجد في ذاتها وما قام بها (وان ذلك
اي لما قاله المص في الايضاح ولكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى
اول كون الاسم مادل على معنى كائن في نفسه اي نفس في مادل اللام متعلق
بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (اي حاصل في غيره) اي غير المعنى
او غير مادل (اي) الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلق) يجوز
فتح اللام وكسرهما وهو السير والبصرة في قولك سرت من البصرة لان
من هنادل على معنى وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة
باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اي باعتبار المعنى (في نفسه
اي في نفس الحرف الجار متعلق باعتباره) انتهى كلامه (اي كلام المص
في الايضاح) (ومحصوله) اي محل كلام المص في الايضاح وتبينته (ما ذكره
بعض المحققين) وهو السيد الشريف ذكره في حاشية انطوط (حيث قال) ذلك
الفاضل المحقق (كما) ان الكاف متعلق لمحذوف وهو خبر ابتداء محذوف ايضا
تقديره وهذا اي كون المعنى في نفسه وغيره كائن كما ان لفظة مازائدة والكاف
للتشبيه والمشبّه به مدخولها والمشبّه الكلام المرتب عليها من كون المعنى في نفسه
وفي غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا
من تمة الاولى (ان في الخارج) المراد به ماهو الحسوس والمشاهد يعني كما ان
في الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم
بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح
ان يحكم عليه كما بقا مثل هذا الحجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا
الجسم حجرو ذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائم بغيره) كالأعراض والعرض هو شئ
موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بنفسها

وانما تقوم بمحالتها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم
عليه وبه فان قيل ان العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح
ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح
من حيث وجوده لامن حيث العرضية الحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه
مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحته كونه محكوما عليه وبه وكذا
الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي
هو قائم بغيره في عدم صحته كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا
كذلك (اي كما ان الوجود الخارجي قسمان قائم بذاته وموجود قائم بغيره كذلك
الوجود (في الذهن) قسمان الاول مفعول مدرك قصدا والثاني معقول مدرك تبعا
معقول (خبر مبتداء محذوف اي هو اي ماهو في الذهن) (هو) اي ذلك المعقول
في الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اي معلوم (قصدا) اي حال كونه
مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله هو (في ذاته) لاني ذات غيره (يصلح
اي لذلك المعقول المدرك قصدا الملحوظ في ذاته) لان يحكم عليه (و) لان يحكم (به)
كلاعيان الغائية عن الحس البصري اذا لامن اصل كلمة خطها العقل قصدا
او بالذات تكون مدركه قصدا او ملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها
مثل النسيج حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ وتصلح لان يحكم بها نوع من
الحيوان التماسيح يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اي ذلك المعقول
مدرك اي معلوم (تبعا) يعني من حيث احتياجه ان الغير يكون معلوما تبعا
لذلك الغير (والله) عطفت على قوله مدرك يعني ذلك المدرك بالتبع الذي وسببها
للاحظة غيره) يعني للاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا للاحظه
ويمكن ذلك الغير محلا فيكون المعقول المذهني ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون
اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول المذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون
اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول المذهني المدرك تبعا الذي يكون اللفظ للاحظه
غيره (فلا يصلح لشيئ منهما) اي من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين بحركة
الافلاك اذا خطها العقل تبعا للافلاك وجعلها اللفظ للاحظتها لم يصح ان يحكم عليها

وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم
عليها وبها وهذا الاعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالوجود الخرجي
اراد ان يوضح بارامثال له فقال بالقاء التي تفيد التفصيل (فلا ابتداء) انفاء للتفصيل
والايضاح بين المعنيين الآخرين (مثلا) منصوبا على المصدرية اي بمثل مثلا
من غير لفظة يعني غير ثلاثي والجملة حال عن المبتداء والابتداء والحال عن المبتداء
جا نز عند المصنفين او على الحالية اي حال كونه مثلا (اذا لاحظته) اي هو
لاحظ العقل معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا
اي حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (او بالذات) ويجوز الباء من غير
متعلق بشئ عطف على قوله قصدا لانه الحال فيه معنى الظرفية كقولك جاءني
زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب وهذا المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق
بقوله لاحظ (كان) اي معنى الابتداء المحفوظ قصدا او بالذات (معنى مستقلا
بالمفهومية المحفوظا) خبر بعد خبر (في ذاته) اي ذات لفظ الابتداء يعني يفهم
المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير احتياج الى شئ اخر وبلا حظ ذلك
المعنى في حدود ذاته لا في حدود غيره فمعنى يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولانه
عطف على قوله كان اي لم ذلك المفهوم بالاستقلال المحفوظ في ذاته (تعقل
متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب
او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من التسمية الاسنادي (وتبعاه
ذلك المعنى المستعمل بالمفهومية الجار والمجوز في قوله (من غير حاجة الى ذكره
اي ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعني لم ذكر
ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر
ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اي المعنى
المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء المحفوظ في ذاته حال كونه ملائما (بهذا
الاعتبار) اي اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا او بالذات (مدلول
لفظ الابتداء فقط) يعني ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا او بالذات
فمع (لا حاجة في الدلالة) اي في الدلالة لفظ الابتداء (عليه) اي على ذلك المعنى

المستقل (الى ضم كلمة اخرى اليه) اي الى لفظ الابتداء (ابدل) اللام متعلق
بالمعنى مسلو باعته الذي بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضمة
او الى الكلمة باعتبار الاعجام في ليدل تامل (على متعلقه وهذا) اي ما قلنا من انه
اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا او بالذات كان ذلك المعنى المحفوظ مستقلا
بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اي يقول الخاة (ان للاسم والفعل) اي لكل
واحد منهما (معنى كائنا في نفس الكلمة الدلالة عليه) اي في نفس كل واحد
من الاسم والفعل ادال على ذلك المعنى يعني ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم
قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فمعنى يصح لان يحكم عليه
ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لانه
يحكم به ان كان مما يدل على نسبة والحدث مثل قائم او قاعد كقولك زيد قائم
وادا لاحظ العقل (ايضا معنى الفعل قصدا او بالذات كان ذلك المعنى مستقلا
بالمفهومية من لفظ الفعل فمعنى يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة
على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كان دلالة على الحدث
والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مستندا دائما على
ما سبق في له زيادة تحقيق واما اذا لاحظ اي مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن
من حيث هو) اي مفهوم لفظ الابتداء (خاتمة بين السير والبصرة مثلا) يعني
من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وهو كون
ابتداء السير منها (وجمله) اي جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) وسيلة
لتعريف (منصور من باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله) حالتهما
اي حال السير والبصرة يعني وبجعله آلة وسيلة لتعريف ان السير حال او مبتداء
منه او هي محل ومكان له (كان) اي مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل
بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية من لفظ الابتداء
الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية
(و) ح (لا يصلح لان يكون محكوما عليه) لعدم كونه مستقلا في الدلالة على
معناه (ولا يمكن) عطف قوله لا يصلح (ان تعقل) مبنى للمفعول والضمير

المستمكن فيه نائية وراجع الى مفهوم الابداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعقل
مفهوم لفظ الابداء بشئ من الاشياء (الابداء كونه متعلقا بخصوصه) اى الابداء كونه
متعلقا بخصوصه كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفي (ان يدل) مبنى
المفعول (عليه) الجار والمجرور نائية والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم
اى ولا يمكن ايضا ان يدل ذلك المفهوم بشئ من الاشياء (الابيض كونه دالة على
متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا غير مستقل
بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابداء وبين لفظ من
من (ان لفظ الابداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه في المفهومية يصلح
لان لا يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل
بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهى (موضوعية) لمعنى جزئى من
ذلك المعنى الكلى كما ان لفظ الانسان موضوع لمعنى جزئى من تلك المعنى الكلى
الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع
الانسان واذا قال الشئ (كل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى
الموضوع له لفظ الابداء (المخصوصة) صفة الجزئيات (المتعلقة) صفة
بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق لقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات
حالات) بمعنى كل واحدة منها حالة (للمعانيها) اى متعلقات لنفسها بمعنى ان كل واحد
من تلك الجزئيات متعلق من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (والا
عطف على حالات بمعنى ان كل واحد منها رابط (لتعريف احوالها) اى احوال المتعلقات
وذلك المعنى الكلى) الموضوع له لفظ الابداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى جان كونه
مقصودا من لفظ الابداء ومستقلا بالمفهومية منه من غير احتياج الى اضمحام كلمة
اخرى اليه (ولا حظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (في حد ذاته) بمعنى
في حد نفسه لفظ الابداء لا في غيرها (فمستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا
الملحوظ في نفسه (بالمفهومية) لفظ الابداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه
ويصلح ذلك المعنى لان يكون محكوما عليه نحو الابداء واقع وثابت (ويصلح) ايضا
لان يكونا محكوما عليه (عليه) كقولك لهذا هو الابداء (واما تلك الجزئيات

الموضوع لكل واحد من اللفظ من (فلا يستقل بالمفهومية) من لفظه من لكونها
غير مستقل بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (و) ح (لا تصلح) بمعنى تلك
الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما بها (لما عرفت غير مرة) اذ لا بد
في كل واحد منها اى من المحكوما عليه ومن المحكوما به (ان يكون) معناه مستقلا
بالمفهومية (وملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (يمكن) غلة لقوله اذ لا بد لكل
واحد الخ (ان يعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائية (بينه) اى بين كل واحد الخ
وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير ان يرجعان الى كل في قوله اذ لا بد في كل واحد
الخ يعنى ان كان ذلك الكل مستقلا به فغيره يكون مستقلا وان كان مستقلا فيكون
ذلك الغير مستقلا به فتح يحصل النتيجة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظية
من موضوعية لكل واحد منهما (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائية ما استمكن فيه
الابداء كونه متعلقا بها) فكيف نستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى
على كون التعقل مقصودا بالذات وملحوظا في الواقع (تكون) تلك الجزئيات
الفرعية لفظية للاحاطة بالحوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى ملاحظة
العقل من مفهوم الابداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله
لتعريف حالها الخ هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة ان الحرف يدل على معنى
حاصل (في غيرها) يعنى ان لفظه من ملاحظة على معنى حاصل في نفسه بل انما
يدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة يعنى يدل على ان ابدء السير من البصرة
حيث كالسير صلا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشئ من ارجاع
الضمير المجزور في نفسه الى المعنى والى لفظه ما المراد من هذا ان لا فرق بينهما
في المال وانما الفرق بينهما في التوجيه فقط عرفت (ان المراد بكيونة المعنى في نفسه
بناء على تقدير ارجاع الضمير المجزور الى المعنى) استقلاله بالمفهومية) يعنى
ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا في حد ذاته (وان المراد) بكيونة المعنى
في نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة
دالاتها الى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان يكون تلك الكلمة مستقلا في الدلالة بحيث

لا يحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اي المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة
يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر واتوجه لافى المال والواقع لان مالها
واحد (فرجع) مبتداء (كثيونة المعنى في نفسه) على التفسير الثاني (وكثيونة المعنى
في نفس الكلمة الدلالة عليه) على التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور
في محل ارفع على انه خبر المبتداء (وهو) اي الامر الواحد (استقلاله) اي المعنى
بالمفهومية (وصحة كونه محكوما عليه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجزور
نارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما في مثال
وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اورد
هنا ما هو الاولى والبقى منها فقال بالقاء المفيدة للتفصيل (ففى هذا الكتاب
الضمير المجزور في نفسه) الضمير مبتداء المجزور صفة في نفسه الجار والمجرور صفة
بعد صفته وقوله في هذا الكتاب صفة اقوله في نفسه تقديره فالضمير المجزور
الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب (يحتمل خبره ان يرجع) اي ان يراد رجوعه
الى ما الموصولة او الموصوفة (التي هي عبارة عن الكلمة) كما في التفسير الاول فح
يكون تدبير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ موصول
او لموصوف برغاية لجانب اللفظ لان الحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها وهذا
اي احتمال رجوع الضمير المجزور في نفسه الى الموصولة (هو لفظ) مما سبق قوله
ليكون (تعليل المحكم بالظهور او بالرجوع او للاحتمال لان سبب صحة المعنى
على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ما سبق) اي ان يكون ارجاع الضمير الى
الموصول مطابقا لما سبق (في وجه الحصر) في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة
وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها قوله (من كثيونة المعنى في نفس
الكلمة) بيان لما في قوله ما سبق (ويحتمل ان يرجع) اي ان يراد رجوعه (الى المعنى
قوله) (تبيينها) تعابيل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ايراد كلا المعنيين) احدهما
ان يكون المعنى في نفس ما دل والثاني ان يكون في نفس المعنى كما سبق تخفيفها
ولكن (استدراك من احتمالين اي الا ان) (عبارة الفصل) التي في تعريف الاسم
وهو قوله الاسم ما دل على المعنى في نفسه دلالة مجردة عن الافتزان (ظاهر

في المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا عن ظاهر المعنى الاول (وهو) اي
المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذي في نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقتها) تعليلا
لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقتها ارجاع اليها اياها في قوله (بما يدل
متعلق بقوله مسبوقتها) (على اعتبار كثيونة المعنى في نفس الكلمة) (شارة الى ان اللفظ
من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الادح) وكان وجهه قرب
مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين
الاقترب والابتعاد فهو الاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابتعاد كذا قاله المحشى (ولذا
اي لكون عبارة الفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كثيونة المعنى في نفس الكلمة) (جزم
المص هناك) اي في شرح ذلك العبارة (بارجاع الضمير الى المعنى) فقط لم يبين ارجاعه
الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو ان
المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة
اخرى اليها قوله متعلق (ظهر) (قدم عليه مع ان التاء خبرا لكونه ظرفا للمحصر لان
الظهور متحضر بما سبق) (انه لا يحل حد الاسم جمعا) يعني لا ينتقض تعريف الاسم
بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجي (ولا) بخنل
ايضا (حد الحرف منع) بانه لم يكن مانعا لغيره لدخول بعض الاسماء فيه فقوله
بالاسماء) متعلق بقوله لا يخنل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه
لقوله اللازمة على منوال جاء في زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو
الصاحب وضعا مستقلا بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى
وفوق) فعناه وضعا لعلو هذا المعنى مستقلا بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى كلمة اخرى (ونحن) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) متهيئا (الى غير
ذلك) المذكور مثل بين وذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اي معنى كل واحد
من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة في حد ذاتها
اي في حد نفسها) فنكون تلك الاسماء داحلة في تعريف الاسم فيكون تعريفه
جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره
فيه الا انه (لزمها لعقل متعلقاتها) وهي ما ضيفت هي اليه مثل ذو المال والعلم

وفوق زيد وتحت عمرو وهو وصفانها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكسر
عند الى عن ذلك (اجمالا) نصب على التمييز نسبة الزوم الى فاعله وهو التعقل
وتبعاً) عطف على قوله اجمالاً يعني كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقلاً بالمفهومية
ملحوظ في حد ذاته وزمته تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً (من غير حاجة الى ذكره
كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته
من غير حاجة الى ذكرها) اي الى ذكر متعلق كل واحد منها الكونه في الدلالة على
معانيها مستقلة ~~بذاتها~~ (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الخ
لما جرت العادة) اي لما جرت عادت العرب واستمرت (باستعمالها) اي باستعمال
كل واحد من تلك الاسماء (في مفهوماتها) اي مفهوم كل واحد منها طان كون
تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اي متعلق
مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرها وهذا في لفظ ذي فانه لا يضاف
الا لاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ماضيف هو
اليه متعلقه (لانه) اي الاستعمال في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
الفرض من وضعها) اي وضع كل منها (لزم) جواب لما (ذكرهما) فاعل لزم اي
ذكر متعلق ~~كل واحد منها~~ (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر المضاف الى
المفعول والفاعل محذوف اي ليفهم السامع المتعلق بالخصوص لكل واحد منها
حين الاستعمال (لا) اي لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) اي لاجل ان
يفهم السامع المعنى اللغوي لكل واحد منها (فهى) اي كل واحد من هذه الاسماء
فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها
اي دالة على معناه اللغوي لكل واحد منها حال كون تلك المعاني) معتبرة في حد
انفسها) اي في ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون دالة على معاني معتبرة (في) حد
غيرها (فا) (هي) اي هذه الاسماء داخله (في حد) لاسماء (ولا) تكون داخله
في حد (الحرف) حتى يتقص (حد الاسم) جميعا وحده الحرف معنا فيكون حد
الاسم جميعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مائلا لغيره فلم يلزم ان يتخلل
حد الاسم جميعا ولا في حد الحرف معنا (ولما كان الفعل دالة على معنى) كائن (في نفسه

حال كون دلالة (باعتبار معناه) اي معنى الفعل (التضمني اعني الحدث) المدلول
عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة والالزم اقتران الزمان
بالزمان فيكون الشيء مقتزنا لنفسه واراد بالمعنى ما يشتمل المعنى التضمن وغيره فيدخل
في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة
الانسان على الحيوان او الناطق في ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث
او الزمان في ضمن الحدث والزمان والالزام كدلالة الانسان على قابل العلم
وصنعت الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه
تضمن (مقتزنا) وصفا (باحد الازمنة الثلاثة في الفهم) عن لفظ الفعل اخرجه
جواب لما اي اخرج المص الفعل (بقوله) غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة ~~بذاتها~~ اي
غير مقتزن مع احد) يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قولك
اشتريت الفرس بـسرجها اي مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة
الثلاثة) صفة الازمنة اورده بصفة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد
يتبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد يعني ان كان مفردة مذكرا او رده بصفته مذكرا
كافي مانحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا بورده مؤنثا مثل جاءني النسوة
الثلاث وكافي قوله تع سخرها عليهم سبع ليل وثمانية ايام (في الفهم) متعلق بقوله
مقتزن اي في ان فهم المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن اللفظ الدال عليه) اي
على المعنى (فهو) اي قوله غير مقتزن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى
قوله في نفسه وهذه هي الثانية فيكون من قبيل تعداد الصفة مثل جاءني زيد العالم
الفاضل (للمعنى في الصفة الاولى) والباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعني بقوله
في نفسه لان الحرف يدل على معنى في غيره لاني نفسه (عن حد الاسم وبـ) لفظة
الثانية) خرج (الفعل) عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه الا
ان ذلك المعنى مقتزن باحد الازمنة الثلاثة فتم حد الاسم جميعا ومعناه (والمراد بعدم
الاقتران) المفهوم من قوله غير مقتزن (ان يكون) عدم الاقتران (بحسب الوضع
الاول) وانما قيده بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كاسماء الانواع لان كل

واحد منها رضع او لا المصدر وثانيا وضع للفعل مثلاً ان صه وضع او لا للسكوت
وثانيا لا سكت فالمراد ههنا بعدم الاقتزان هو عدم الاقتزان بالوضع الاول لانه ح
بدل على معنى في نفسه غير مقترن باحدها الا الوضع الثاني لانه ح بدل على معنى في
نفسه مقترن باحدها وقبل لم يكتب بقوله بحسب الوضع وقيد الاول لانه لا ينفع
في ادخال اسماء الافعال واخراج افعال المنسلخة عن الزمان (فيدخل فيه) اى
في حـد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها) منقولة عن شئ الا ان بعضها
منقول عن المصادر الاصلية (اى عما يكون مصدرا في اصل وضعه) سواء
كان الفعل فيها صريحا (اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بارى يكون
في اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولاكن بعد التصغير
وحذف الزائد (نحو رويد) وهو في الاصل مصدرا ر و دار وازا الا انه
صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الخيم بمعنى ارفق ارفقا ولا يجوز ان يكون
تصغير ر و د اى رفق وح لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضى يحى على ثلثة
اقسام اولها المصدر وهو اصل السابقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة المصدر نحو سريرا
رويدا اى مرودا وحالا نحو سرير رويداى والثالث ان ينقل المصدر الى اسم
الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو
رويد زيد الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (فديستعمل) اى قليلا (مصدرا
بمعنى از وادامضا فامثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب
رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمال اسم الفعل (او
كان النقل فيها) (غير صريح) يعنى يكون على وزن المصدر ولاكن لا يكون
في الاصل مصدر او لا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات) لانه ليس بمصدر الا
انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوافه مصدر قوقى (فانه
وان لم يستعمل مصدرا) في استعمال العرب ولا في استعمال غيره (الا انه) يكون
على وزن قوافه مصدر قوقى يعنى قوقية اى يصح يقال الدجاجة تقوقى حين
تلقى بيضها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقبقات على وزن فعلل فعلة

وفعلا لا وكان في الاصل هيهية الفا (او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا
يعنى اما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر
وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل اسم للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي بالمصدر
باسم مداوله المنقول اليه او لا (ونحو صه) ومه بمعنى اسكت واكفف (او) اما
بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك او منقول عن (الجار
والمحور نحو امامك زيدا) فان امامك مكان في الاصل ظرف مكان لان
من الجهات الستة ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعده جعل علامة
لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحيز او للتحريض فعلى الاول
يكون بمعنى احذر عما يوزيك من بين يديك كالخبة ونحوها وعلى الثاني يكون
بمعنى تقدم على زيد مثلا فيكون اسم احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد
بترفع الحافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب
الف فان عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر
الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم اعلم وجعل نصب زيدا قرينة لهذا النقل
فليس الشئ منها دلالة (بحسب الوضع الاول) على (معنى مقترن) باحد
الازمنة الثلاثة (اما الاول وهو رويد فلانه معناه المداول عليه بالوضع الاول
هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو
هيات فلانه في الوضع الاول بمعنى العدا الغير المقترن باحدها حين الفهم
واما الثالث فهو صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن
ايضا باحدها واما الرابع فهو امامك فلانه في الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى
قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلانه لفظ عليك
معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها دلالة
على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه)
اى عن حـد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى
عن الاقتزان بالزمان يعنى باحد الازمنة كالافعال المقاربة (نحو عسى وكاد
وغيرهما فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت

عند دل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن
 بالزمان الماضي لانها انسلخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح
 والذم مطلقا بحيث لا يقتصرن بالزمان وكذا افعال التجب (لاقتزان معانها
 اى معنى افعال المنسلخة عن الزمان (به) امن الزمان (بحسب اصل الوضع
 ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) موطوف على خرج
 او دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الفعل المضارع) ثلاثيا واربعا وغيرهما
 ايضا (اى كما خرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع
 على تقدير) متعلق بقوله يدل وهو الذى هو خبرانه (اشتراكا بين الحال
 والاستقبال) وفيه اشارة الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلثة اقوال الاشتراك
 بين الزمانين مالم يكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازا
 في الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال
 بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن (زمانين معينين
 وهما الحال والاستقبال) من الازمنة الثلاثة (واذا دل المضارع على معنى
 في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على احدهما في ضميهما) يعنى فيدل
 على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ لا يقدح
 معنى المفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه) في الدلالة على معين
 الدلالة (نايبة) على ما (اى على المعنى الذى هو (سواء) اى غير المعنى المعين
 هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عند كون المضارع
 دالا على معنى في نفسه مقترن بالزمانين المعينين الحال والاستقبال دلالة على
 معنى في نفسه مقترنا باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم هذا) جواب سؤال
 ناش عن قوله اذ لا يقدح الخ وهو انه علم انه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على
 ما سواه وهل يقدح في ارادة الزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق
 التسليم (يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه) سواء كان معنى او زمانا يعنى
 حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتزان
 بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز (وابن

ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجي (الدلالة) مبتداء مؤخر (من الارادة
 متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ
 يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم
 باللفظ معنى او اقتزانا بزمان لا ينبغي له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى
 او الاقتزان بالزمان الاخر لانه يكون الالتباس ببعض المعنى ببعض وهو لا يجوز
 واذا دل لفظ على معنى او اقتزانا بزمان يجوز له ان يدل غيره او يقتزن نادل
 وانصف ولم آل جهدك (ولما فرغ) المص (من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا
 ان يذكر بعض خواصه (من اللفظى والمعنوى) (ليفيد) اى ليعلم المص او ذكر
 بعض الخواص (ريادة معرفة به) اى الاسم لان الشئ اذا عرفت اول ثم ذكر
 بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) (من خواصه) امامبتداء
 على تأويله بالعنصر اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم (منها
 حال من فاعل قال اى من اول الامر) (بصفة) متعلق بقوله منها على وزن ببيعة
 جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها
 لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية (و) منها ايضا (من
 التبعية) بكلمة من التى تفيد معنى التبعية ان في مدخولها وافادة
 ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) المص من الخواص (بعض
 منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص جمع (خاصة) كنواصر
 جمع ناصرة (و خاصة اشئ ما يختص به) اى بالشئ (ولا يوجد في غيره
 وهى) اى الخواص (اما شاملة بجميع افرادها) ماهى خاصة له ويقال لها عرض
 لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان) يعنى
 ان الكتاب خاصة لازمة له حيث وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعة
 ولذا كانت شاملة بجميع افرادها (او) هى (غير شاملة) بجميع افرادها ماهى
 خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع
 انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة له) اى الانسان يعنى اى الكتابة بانفعل
 لا توجد في جميع افراد الانسان بل يختص ببعض افرادها فتسمى هذه بنوعها

خاصة باختصاصها بما هيته واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كلية يقال
على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً لا ذاتياً وهذه الخواص المذكورة هي هنا
من قبيل الثاني لان اللام لا يوجد في جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات
والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لا يدخل المبتدات من الاسم وغير
المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام
او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرها (فن خواص الاسم) **دخول**
اللام امام ابتداء او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو اللام (اي لام
التعريف) لكون اللام شايعة في هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه
عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (واو قال) المص (دخول حرف التعريف
مكان دخول اللام) (كان) قوله (شاملاً لهم) الذي يستعمل حرف التعريف
في مثل نبي (في قوله عم) على لغة حيراي قبيلة في جواب سائل من تلك القبيلة
لان اللهم في لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن اميراً مصباح في امسقر
وقبل على لغة طي فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (لبس من امير مصباح
في امسقر) ليطابق الجواب السؤال **وقيل** لم يصدر منه في غير هذا حيث
لكنه (اي الا ان المص) لم يتعرض له (اي ادخل مثل هذا القسم) لعدم
شهرة (ولانه اي لان دخول اللام احضروا للاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
لان اللام اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع) وفي اختياره
المص (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام
كما قاله البعض (اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه) لان في حرف
التعريف ثلثة مذاهب والمختار منها عند المص مذهب سيبويه لانه مقتدى
في هذا الفن مذهب يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما في قوله ما ذهب اليه
اداة التعريف (يعني ان آلة التعريف وحرفه) هي اللام وحدها (يعني جال
كونها منفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشار إليها بشئ من الحروف وانما
اختار اللام لانها المخصص وضعها وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت
مع الاسم المعروف وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت همزة الوصل عليهم

لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولاً ساكنة ولم تحرك وان كان الاصل
في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بانضم لزم الثقل
ولو بالفتح لا تنبس باللام الابتدائية وبالكسر لا تنبس باللام الحارة فزيدت الهمزة
الوصل لانها كثيرا ما تزداد عند لزوم الابتداء بالساكن ليجن الابتداء به وقال
الحشي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التكبر ودليله حرف ساكن
وهذا التنوين فينا سبب ان يكون دليله حرفاً ساكناً (واما الخليل) بن احمد استاد
سيبويه (فقد ذهب الى انها) اي حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كما
ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف الاستفهام كذلك ان معها
ايضا حرف التعريف لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك
عن اللام في الكتابة درجا وابتداء واول كانت زائدة بحذفها في بعض
الاستعمال كما هو حال حرف الز واو ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام
(و) اما (المسيرد) فقط فقد ذهب (الى انها) اي حرف التعريف (الهمزة
المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة
والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدهما) لانه لما رأى انها كثيراً تستعمل
بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كاللاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون
للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينهما وبين الهمزة الاستفهام
والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الآخرين فيها
للتعريف وحدها او جزؤه وهما زيدت لتبوت التعريف) وانما اختص
دخول حرف التعريف على المذهب الثلاثة (بالاسم) اي حرف التعريف
موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل اللفظ عليه مطابقة) وذلك المعنى
لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامداً او مشتقاً وفي ارضى لكونها موضوعة لتعيين
الذات المدلول عليها مطابقة في نفس اندال (والحرف لا يدل على معنى مستقل) بل
يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان (يدل على معنى مستقل بالمفهومية) الا انه
يدل عليه تضاماً لمطابقة) فلا يدخل عليها حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذا الخاصة) اعني حرف التعريف (ليست شاملة

واقسامه خمسة الاول تنوين اتمكن بمعنى تدل على امكانية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون متصرفا مثل زيد ورجل وصارب والثاني تنوين التكثير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعني يكون ما دخل عليه غير معين بخوصه بالتوين اي اسكت سكوتا ما وقتاما واما اذا كان صه بغير تنوين معناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني يحذف المضاف اليه وي عوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقبل نون الجمع المذكور اسالم يعني ما يدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين التثنية وهو ما يلحق او آخر الايات والمصاريع لتحسين الانشاء وهذا القسم لا يختص بالاسم بل بدخله واخوه ايضا على وجه) متعلق بقوله سجي يظهر معنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله وهو اي علة (اختصاص) ما (عديتين) بانصب (التثنية) اي بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعدي بنفسه سيأتي تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين التثنية بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين التثنية) به اي بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواص المعنوية فقال **و** منها اي من تلك الخواص **الاسناد اليه** الجار والمجرور متعلق بالاسناد مرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (هو) اي الاسناد اليه بالرفع عطيف (خبر بعد خبر) والجار والمجرور حال (على الدخول فيكون مثله اما مبتداء او خبر (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) معناه الحقيقي وهو (الذكر في الاول) يعني ان يكون مذكورا في اول الكلمة كاللام او (معناه المجازي وهو) (المحوق في الآخر) وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعني الذكر في الاول والمحوق في الآخر متقبان) يعني لا يوجد ان (في الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم

الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لافي الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتداء محذوف اي وكذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بالرفع عطيف على الدخول كذا الحال (في الاضافة) وهي ايضا بالرفع عطيف على الاسناد اليه او على الدخول لانه ليس فيها ايض الذكر في الاول ولا المحوق في الآخر (والمراد به) اي الاسناد اليه (كون الشيء مسندا اليه) يعني ان همزة افعلي تكون للصيرورة مثل امشي الرجل اي صار ذا ماشية (واما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) عرض لا يقوم بذاته ويتفرق في آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون مسندا اليه منصوب على الظرفية اي في الازمان كلها) فقط (الفاء جزاء شرط محذوف قطع مبنى على السكوت اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اي اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانه عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لالح اما ان يكون مسندا اليه فيج يلزم ايضا ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ولذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فيج يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسندا اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيفا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لا يقدم بنفسه لا يدل عليها التحقيفا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا اليه لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام **و** منها اي من خواصه المعنوية **بالاضافة** سبق اعرابها (اي كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا بذكره (اي بذكر حرف الجر) لفظا (اي حال كون الحرف الجر ملفوظا ووجه اختصاصه بالاسم) اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان لوازمها اي من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وبمحصل تخفيف المضاف ايضا بمحذوف تنوينه والتخصيص (اي كون المضاف خاصا بعد ان يكون تاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اي كون

التخفيف حاصل بالاضافة فقط اما في جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد
واما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه ارجانب المضاف والمضاف
اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اي الاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها
لان الفعل نكرة يدل على معنى في نفسها لا يقبل شيئا منها لكونه عرضا وهؤلاء
اوصاف الذات والحرف لا يدل على معنى في نفسه (وانما فسرنا للاضافة بكون
الشيء مضافا) مع انها محتملة لان تفسر بكون الشيء مضافا اليه (لان الفعل
والجملة) يعني الجملة الفعلية اي يختلف في ان المضاف اليه (انا وقع) الفعل موقعا
يمكن ان يكون فيه (مضافا اليه) الفعل والجملة الفعلية مع اتفاقهم في ان المضاف اليه
هو الجملة الاسمية تمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم
قد يقع) اي الفعل او جملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص
الاسم بل يوجد في الاسم والفعل والجملة فيلزم الاحتراز عنه ولذا فسرناها
هكذا (كما) وقع (في) قوله (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله (يوم ينفع
في الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد) (وفد يقال) اشارة بكلمة قد المفيدة للتقليل
اذا ادخلت على المضارع الى ضعف ما ينشأ على هذه الدعوى من حل قول
المص على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا
اي احد الامر من الفعل والجملة كائنا بآويل المصدر اي يوم ينفع الصادقين
اي بآويل اضافة المفعول (فالاضافة) ح) بتقدير حرف الجر مطلقا (اي سواء
كان الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين
الاية يوم نفع الصادقين فالاضافة ح) تختص بالاسم (و) (انما قيلنا) اي قولنا
كون الشيء مضافا (بقوا) بتقدير حرف الجر لا يقتض (ذلك) بقولنا مررت
زيد) وانا نريد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون
ذلك الحرف (لفظا) اي مطلقا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف
الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة
المقتضية حرف الجر تامل والمفرغ من تعريف الاسم وبيان خواصه من المنظية
والمنوية شرع الى تقسيم فقال (وهو) اي الاسم قسمان (يشير الى

ان

ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف والى انه تقسيم الجنس الى نوعيه
كقولك الانسان عربي وعجمي (وهو) اي العرب ومبنى (تقدم) العرب لان الاسم اصل
في الاعراب فيكون العرب اصلا وانما الخبر الاسم في القسمين (لانه) اي
الاسم (لا يخلو) اما ان يكون مركبا مع غيره (باحد التراكيب الستة مثل قام زيد
وهذا زيد) (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غيره مركب مثل زيد
وعمر (والاول) اي المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اي المبنى
الذي هو الاصل في البناء وهو ثلثة عند البصريين الماضي والامر بغير اللام
والحرف (اولا) يشبه فكان ثلثا قسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له
او غير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابهه وقسم يكون مركبا ولكن يكون
مشابها له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال الشه
وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب (وحده) كما قلنا في القسم
الثاني (وما عدا) اي القسم الذي هو غير هذا القسم اعني غير المركب (كما هو القسم
الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابهه نحو زيد ورجل) (والمركب
الذي يشبه مبنى الاصل) كما هو القسم قسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان
والقسم الواحد معرب كما قلنا اتفاقا لمصر عفا لما رانه اذا دار بين النفي والاثبات
يكون عفا وما فرغ من تقسيم شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به
وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع
عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال (فالمعرب) بالفاء التفسيرية الذي هو قسم
من الاسم) يشير الى ان اللام فيه لا عهد خارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد
معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني
رجل واكرمته الرجل والمكرم ايس الا الرجل الجسائي فقوله فالمعرب مبتداء
المركب (خبره) اشارة الى الشبه بقوله (اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة
الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة يقتض موصوفا والى ان اللام
لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب
المفعول لفظا وفعل ماضى مبنى المفعول معنى حيث يكون صلة للموصول

مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله (اي يوجد في التركيب الذي هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اي في التعريف كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها لمبنى الاصل او لا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقائم هراء) لان كلا منهما مركب بتركيبة يتحقق معه عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي الثاني العامل اللفظي (بخلاف ما لبس بمركب اصلا) اي قطعاً فانه لبس بمركب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معرباً (من الاسماء) بيان كما في قوله ما لبس (المعددة) صفة الاسماء المذكورة عند الاعداد سواء كانت اسما حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عطف نحو الف با ت ا) او بالعطف نحو الف و با و تا موقوفاً او لا غير اسماؤها بالعطف نحو زيد وعمر و بكر او بغير عطف (نحو زيد وعمر و بكر) موقوفاً او لا فانها مبنية عند المص (وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا يتركب فيه) تركيباً (يتحقق معه عامله) سواء كان ما اعني اليه معرباً (كغلام في غلام زيد) او مبنياً مثل غلامك (فان جميع ذلك) اي جمع المذكور من الاسماء المتعددة بقسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من قبيل المبنيات عند المص) لانه شرط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم معرباً وفي تلك الاسماء لم يوجد دلان في القسم الاول النفي عن اصل وفي الثاني انفي تحقق العامل ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لا انتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقنضية له الذي لم يشبهه في صفة المركب لاراء الوصول مع الصلة معرفة متساوية لتعريف ذي اللام (اي لم يناسب) تفسير بلا زمة لان عدم المشابة يستلزم عدم المناسبة مناسبت مؤثرة في منع الاعراب (وصف المناسبة بالمؤثرة احتراز عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سياتي الا ان مناسبة له لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين اكونه هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في منعه مبنى الاصل في انصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معوله كضائع مصر وانما جعلت اضافته معنوية (اي المبنى الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بمعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف

صفة (بانية) لما قلنا انفا والاضافة البانية علامتها ان يصح حل المضاف اليه على المضاني كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل (وهو) اي المبنى الاصل ثلثة (الماضي) وانما بني لا انتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعاني الثلثة وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة الاسم في وقوعه صفة للذكر وعلى انفتح المحقة ولكونها اخ السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر معرب مجزوم وانما بني ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل في البناء ولا مفتضى للعدول عنه كما في الماضي (والحروف) سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى وكذا لم يوجد فيها المعاني الثلثة (وبهذا القيد اي بقيد نفي المشابهة) (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء وان كان مركباً يتحقق معه عامله (لكونه) اي اكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) في الاحتياج يعني ان الاسماء الاشارة مشابهة للحروف في الاحتياج كما ان الحرف محتاج المتعلق كذا هذه الاسماء محتاجة الى مشار اليه (كما ينبغي في بابه) اي باب المبنى او في باب اسم الاشارة ولما اخذ المص التركيب في تعريف المعرب وقبده ايضا بعدم المناسبة فهم ان المص خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وبيان هذا الخلاف قال منها (واعلم ان صاحب الكشاف) الذي صنف المفصل في النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلاً مثل زيد وعمر و بكر او مركبة لا يتركب يتحقق عامله كغلام في غلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارضة عن المشابهة المذكورة يعني لم يكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعني اطلق الاعراب عليها وقال وهي معربة قبل التركيب ان لم يكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوي في حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عنه الجر والتنوين كما حد ومردان وقال والاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمص جعل الاسماء المركبة مبنية حيث اخذ التركيب في تعريفه وما لم يكن

مركباً لم يكن معرباً عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو
 ان يقال الاسماء المعدودة كيف جعل معربة مع ان الاعراب لم يجز غيرها فاجاب
 بقوله وليس النزاع اخ (في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعني
 ليس النزاع في المعرب اللغوي (فان ذلك) اي المعرب الذي هو اسم مفعول
 يعني المعرب اللغوي (لا يحصل) شيء من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل
 على آخر الكلمة (لفظاً او تقديراً بعد الترتيب) اي بعد ما يتركب بعاملها نحو
 قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (في المعرب
 اصطلاحاً) يعني هل يقال لزيد مثلاً قبل التركيب به ام له معرب ام لا فعند صاحب
 الكشف يقال له لذلك اصطلاحاً وعند المص لا يقال (فاعتبر العلامة) اي صاحب
 الكشف يعني اكتفى في تحقيق المعرب لكونه صالحاً لوجود الاعراب فيه سواء وجد
 بالفعل مثل قام زيد ولم يوجد كزيد والمص لم يكن فيه (مجرد الصلاحية
 لا لتحقيق) الام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا
 لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معر بالصلاحية
 استحقاقه الاعراب بعد بخلاف المص فان عنده يكون معرباً بعده لا قبل وان لم
 يجزى عليه الاعراب بالفعل (وهو) اي ما اعتبر العلامة (الظاهر من كلام الامام
 عبد الله) واعتبر المص مع الصلاحية (اي مع كونه صالحاً للاعراب) يعني لم يكن
 مثابها المني الاصل (حصول الاستحقاق) يعني حصول استحقاق الاعراب (بالفعل
 وذلك لا يكون الا بعد التركيب) ولهذا (اي ان كان الصلاحية مع حصول
 الاستحقاق معتبرة عند المص) احذ التركيب في تعريفه (المعرب حيث قال المركب
 الذي الخ) واما جود الاعراب (بعد التركيب في الكلمة) بالفعل (مثل جاء في زيد
 بالرفع ورايت زيدا بالنصب) مررت زيد بالجر (في كون) متعلق بالوجود
 الاسم معرباً) يعني ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعني اخرى
 عليه بالفعل كما سورتك يكون لاسم معرباً والالم يكن معرباً وان كان مركباً مع
 عامله (فلم يعتبر احد) فيه من الفحول (ولذلك) اي لان الاعراب في الاسم المعرب
 بالفعل بعد التركيب في كونه معرباً غير معتبرة عند احد (يقال لم يعرب الكلمة

بعد التركيب اي لم يوجد الاعراب فيها ولم يجز عليها بالفعل مثل جاء في زيد بالوقف
 ورايت زيد ومرتت زيد بالوقف (وهي معربة) اي لكونها معربة بالاصطلاح
 الاولى ان يكون هذه الجملة من تنمة القول ولما ورد ههنا سزال وهو ان المص
 في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور
 من غير الخطأ اجاب الله عنه بقوله (واما عدل المص) اي اعرض لان العدول
 اذا تعدى عن يكون بمعنى الاعراض (عما) اي من التعريف الذي (هو المشهور
 عند الجمهور) المشهور (من) بيان لما في قوله (ان المعرب) عندهم (ما اختلف
 آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف
 ما يعمل البعض الآخر وبين سبب العدول وعلة بقوله (لان العرض) يعني
 المقصود الاصل (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اي بعلم النحو
 احوال آخر الكلمة (من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدم كونه اعرابه
 بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض
 الى غير ذلك من الاحوال في النوعين التي وقعت (في التركيب) الاعرابي (من
 الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف) لم يتبع (من باب التثنية) لغة
 العرب (بان كان عربياً وتعلم اصطلاحاتهم من ابائهم واجدادهم وفروعهم
 او من قبيلة) ولم يعرف (عطف على من لم يتبع) احكامها بالسمع منهم) اي
 من العرب بان كان يحكيها الا انه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم
 باختلاطهم فضلاهم وبلغاتهم فصار من جملةهم (فان العارف باحكامها) اي
 احكام او آخر الكلم في التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اي بالتتابع لغتهم
 او بالسمع منهم (مستغن) اي يرى (عن) تعلم (النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول
 مقصوده بالتبع او بالسمع (ولا فائدة له) اي اذ لك الشخص العارف (معتد بها
 لانه يكون تحصيل الحاصل واذا لم يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اي
 اصطلاحات النحاة او العرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اي من تعريفه
 مثلاً (انما قال مثلاً لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المص كما اشار اليه فيما بعد
 ان يعرف) مبني المفعول (به) اي المعرب (مما اختلف آخره في كلامهم) وان مع

اسمها وخبرها في محل الرفع على انه ثبت الفاعل بقوله يعرف (اي جعل آخره مختلفا باختلاف العوامل) فيطابق كلامهم (اي كلام العرب لان انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل) (معرفة) اي معرفة ذات العرب متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اي على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان العرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات العرب وضعا بان يعرف او لا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفته) اي معرفة العرب (المتقدمة صفة المعرفة المراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات العرب اي فلو كان معرفة ذات العرب) (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف وتعريفه به) عطف تفسير وهو من عطف شئين على معنوي واحد واحد يعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للعرب وقوله به على عطف قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف العرب حاصلة بهذا الاختلاف (وجب) جواب او (ان يعرف) العرب (اولا) منصوب على الطرفية بمعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفهم الجمهور به (بانه) اي العرب مما يختلف آخره) يعني يوجب ان يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال العرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل (يعرف) مبني للمفعول (انه) اي العرب مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل لعرف فيلزم تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف العرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات العرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على العرب يعني يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة ذاته وهذا متنع فلزم ان يعرف ذات العرب او لا ثم بين صفته واذ قال الشئ (فيبغي ان يعرف) العرب وبين ذاته او لا اي قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبني للمفعول يعني ما عرف به الجار متعلق بقوله ان يعرف الجمهور ويجعل عطف على يعرف مبني للمفعول ايضا (و) ينبغي ايضا ان يجعل (ما عرفه به من جملة احكام) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كافعله المص) ليفيد زيادة

معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفه او لا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية وحكمه (اي من جملة احكام العرب) ليشير الى ان الاختلاف المذكور من احكام وخاصة من خواصه (و) ليس مجموع احكامه اناره (المرتبة عليه) اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة الاعراب واسرار يض بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير الجنس الاستغراق فيقول المعنى الى انه بعض حكم (من حيث هو) وعرب يعني لا من حيث هو وعرب يعني لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ان يختلف آخره (اي الحرف الذي هو آخر العرب ذاتا) نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف الى الاحراي من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اي اختلاف ذات الجار في (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التمييز عن نسبة التبدل الى الحرف اي من حيث الحقيقة او على المصدرية اي تبدل حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الراء وفي النصب الى الالف مثل رايت اباه وفي الجر تبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف في الرفع الواو فتبدل ذاته في النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل ذاته في حالة الجر الى الياء او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمي في التشنية والجمع المذكور السالم لان في التشنية تبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وفي حالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا لانها في حكم الالف لما سبقت وفي الجمع المذكور السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه تبدل حقيقة من الاء الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا في حكم الالف (اذا كان اعرابه) اي العرب (بالحروف اوصيفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعرابه في التوجيهين (بان يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة او حكما) اعرابه كاعراب اخواتهما في النقص الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقي في الاول ان تبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التي في قولنا جاءني زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حاله ان نصب مثل رايت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة مثل مررت بزيد والحكمي في جميع الموث

السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه
 في حكم الفتحة وفي غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه
 الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم الكسرة في باختلاف العوامل في اللام
 فيها الجنس (اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اي على المعرب (في العمل
 متعلق باختلاف العوامل يعني اختلاف العوامل لا يكون الا في العمل وقس
 الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلق ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اي
 من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الاخر منها) يعني بان يعمل بعض منها رفع
 وبعض منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءني زيد ورايت زيدا
 ومررت بزيدا (وانما خصصنا اختلافها) اي اختلاف العوامل (بكونه) اي
 بكون الاختلاف واقعا (في العمل) مع انه مذکور في كلام المص مطلقا
 غير مقيد (للايقظ) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني
 ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العوامل في زيد في هذه الصور جمع
 صورة اي هذه الامثلة (مختلفة بالاسمية) يعني ان العوامل في زيد في المثال
 الاخير اسم يعني ضارب (والفعلية) وفي المثال الثاني العامل فيه فعل اعني ضربت
 والحرفية) وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني ارا التي هي من الحروف المشبهة
 بالفعل وفيه ونشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذي في هذه الصور
 هو زيد (لا يختلف) فيها وفي بعض النسخ (باختلافه) بصيغة التذكير كلاهما
 صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيد بقوله
 في العمل لفظا او تقديران تفصيلا لاختلاف الاخر اختلاف فاعلة وذا او مقدر
 ارا اختلاف العوامل سواء كانت مفعولة او مقدر (نصب على التمر) عن نسبة
 الاختلاف الى الاحر والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اي يختلف لفظ
 آخره او تقديره) بارفع لانه معطوف على لفظ آخر وهو ايضا بارفع لانه فاعل
 ومثله قوله تع واشعل الرأس شيبا اي اشعل شيبا اسى واما بمعنى المفعول
 كقوله تع وجرنا الارض عيه تا اي عيون الارض (او) نصب على المصدرية
 يجوز مضاف (اي يختلف لفظا او) اختلاف (تقدير) ثم حذف

المضاف واقم المضاف اليه مقامه . يقال مثل هذا عند ارباب المعاني ايجازا
 الحذف والاول يعني النصب على التميز ولا اعدم الزام الحذف فيه ولان فيه
 ابها لا وتفصيلا وابها ما وتفسره او هو ارفع في النفس بخلاف الثاني (والاختلاف
 لفظا) اما بالحركة (كافي) ولك خا في ريد ورايت ريدا ومررت بزيدا واما بالحرف
 نحو جاءني ابوه ورايت ابوه ومررت بابيه (وتقديرا) وهو بالحركة المقدرة نحو
 جاءني فني ورايت فني ومرت يعني (بمعنى) (فان اصله فني) بالرفع والتنوين (وتبا
 بالنصب والتنوين) (وبفني) بالجر والتنوين (انقلب الياء العا) لان الياء اذا
 تحركت وانفتح ما قبلها انقلب الفاقا جمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف
 الى هي منعقدة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) بان يكون محل
 الاعراب الذي هو الياء مقدر واما بالحروف المقدرة مثل جاءني ابوا يقوم ورات
 ابوا العباس ومررت ابى العباس (والاختلاف اللفظي و) الاختلاف (التعديري
 اعم من ان يكون جمعة او حلا كما اشرنا اليه) اي اشعميم في بيان الاختلاف
 عند قوله ذاتا اوصفة وفمرناه بملاح البنا فارجع اليه (لئلا ينقض بغير
 المنصرف في) (مثل رايه احمد ومررت باحمد) بافتح في حالة النصب والجر
 وبالمناو الجمع المذكور السالم في (قوا ماريت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما
 مشي) يعني بفتح ما قبل الياء مع المشي الاول حالة النصب: الثاني حالة الجر (او) حال
 كونهما (مجمعة) اي بفتح ما قبلها الجمع المذكور السالم الاول حالة نصبه
 والثاني حالة جره) فانه اي الشاء (فداختلف) مبي للفاعل (العوامل) الجمع ههنا
 فوق (الاحد) (اي) في المذكور من قولين يعني غير المنصرف واثني المجموع
 ولا اختلاف في احرا احد حقيقة) نصب على التميز لان الاخر فيه مفتوح (بل
 الاختلاف فيه) حكما فان فتحة احد بعد النصب حقيقة لانها (علامة انصب
 تلك الفتحة) بعد الجلالة علامة الجر) لانها في حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامها
 الفتحة فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا لا
 تقدير او كما الحال في التشبيه والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان
 الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد الناصب

علامة النصب لان الياء فيه في حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف ويكون الياء في حالة النصب في حكم الالف لكونها بدلا عنها (فاخر العرب في هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لاحقيقة) فدخل مثل هذا العرب في الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف المخ يعني اذا كان حكم العرب هكذا فان قلت المخ صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك (لا يتحقق الاختلاف لا في اخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد ولا في العوامل) ايضا يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد الاختلاف ايضا في اخر العرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذ اركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عاملة) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعني اذ اركب ذلك البعض مع عاملة اللفظي او المعنوي في اول الامر غير ان يتركب قبله او بعده بمامل آخره مثل ان تقول بالعامل الرفع جاء في زيد تسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رايت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك ولا (يترتب عليه) اي على ذلك العرب المركب ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك (بل) يتحقق ويوجد هناك اي في تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنعي فلما دخل عليه العامل كان معربا وظهر الاعراب فيه بدخول وحدث (قلت في جوابه) هذا (اي حدوث الاعراب بدخول العامل عليه) حكم آخر من احكام العرب والاختلاف العامل (اي اختلاف آخره باختلاف العوامل حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين في الاخر لفساد فيه (اي عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا انفقت الاحكام ولم يدخل بعضها واما اذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها) فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكرها (اذ المذكر ههنا ليس الاحكام واحدا من احكامه

فليكن هذا الحكم (اي حدوث الاعراب بدخول العامل) ايضا (اي كالاحكام الكثيرة) (من هذا القبيل) اي من جملة الاحكام التي لم تذكرها (غاية الامر) اي حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العامل (لا يكون من خواصه الشاملة) اي من خواصه المحبطة جمع الخافضة بحيث لا يوجد شيء منها الا يدخل فيها حتى يراد انه لم يدخل فيها هذه الخافضة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامه كما اشار اليه الشرح بقوله اي من جملة احكامه يراد من التبعية وما فرغ من تعريف المحل شرعا في تعريف الحال فقال الاعراب (اوردته عقيب العرب لمناسبة الحالية والمحلية) ما ذكره اي حركة او حرف (اشار به الى ان لفظة ماموصوفه بمراده بكرة (اختلف آخره الجملة خفيفة) اي اخر العرب من حيث هو معرب ذاتا ووصفة) قد سبق اعرابها وتفصيلها (اي بتلك الحركة او الحرف) نبيه او لا على كون ماموصوفه وثانبا على كونها موصوفة بقوله اي بتلك الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الوصول وقدم الموصوفة لانها انصب في امتراج انتهى بالشرح ولان الاصل في الخبر التذكير وكونه جنسا (وحين يراد) مبني المفعول من اراد يريد (بمالموصولة الحركة او الحرف لا يراد) مبني المفعول ايضا من اراد يريد في بعض النسخ لا يراد مبني للفعل من ورد يرد ووردا لا يراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة المبرر ارادة غيره ولا يبحر ان يراد بالفتحة بمعنى ان في حالة واحدة وحين اريد بالفتحة الحركة او الحرف لا يراد غيرها (واد اقيمت على عمومها) بان فسرنا بقوله اي شيء فيجب ان يكون النصب عاما حيث يستعمل الحركة والحرف العامل والمقتضى خرجا (اي العامل والمقتضى) بالسببية المفهومية من قوله (لان الياء فيه السبب والياء السببية بما يكون مدخولا لها سببا كما في قوله لا في الحركة والحرف سبب الاختلاف فان المتبادر من السبب (القريب) خبر ان اي ماله نوع تأثير في السبب لا يتأثيرا تاما (والعامل والمقتضى) اي مقتضى الاعراب وهو انما في الالف كل واحد منهما سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب

الاختلاف ههنا ثلثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعد وهو مقتضى الاعراب
يعنى الاعمالية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا
او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لابل القريب اكثر ملاسمة وتعلقا
من غيره (وبقيد الجسمية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو علامي
وداري وثوبي وغيرها) لانه (اى ما اضيف اليها) معرب على اختيار المص
وهو الاصح لانه فيه ثلثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى
ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا ضعيف المذهب (لكن
اى الا ان) اختلاف هذه الحركة على احرام المعرب (الذى اضيف الى تلك اليا
وفيه اشارة الى ان المختار عند الله الاعراب ايضا) ليس من حيث انه معرب
اذا و كان كذلك لم يكن حاصله قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس
الامن حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الفلام مثل قبل الاضافة الى الياء كان
هنا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا فلما اضيف اليها اجتمع
ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمنااسبة الياء ولانها اصل في تحريك الساكنين
ولانه اذا انضم اوقع يلزم التمل او تعير الياء فهذه الكسرة بنائية لانها حصلت
قل الامل كالفتحة في اللام والضممة في العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل
وبهذا القدر (اى بقوله ما اختلف آخره به) ثم حد الاعراب (اى تعريفه حال
كونه) جمعا (اى جامعا لافراده) ومنعيا (اى مانعا عن دخول غيره فيه
السكن) اى الا ان (المص اراد ان يبيته على فائدة وضع اختلاف اعراب
هى تميز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قيل مثلاما احسن زيد ولم يفرق
لم يعلم انه متعجب او ناف او مستهيم ولم يميز المعاني الثلاثة بعضها عن بعض
واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه ينف الاحسان عنه
واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستهيم فيميز المعاني بعضها عن بعضها فاضم اليه
اى الحد قوله (لا يدل) على المعاني المعنوية عليه (يعلم فائدة وضع الاعراب
وهى التميز) وكأنه اراد هذا المعنى (التمييز على فائدة وضع الاعراب) حيث قال
في شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه

من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد
اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا
عنه بان قال (واللام فى ايدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا
بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخل فى الحد وهو اختلف يعنى المراد
بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم
صفة لقوله وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ (من نحو الكلام) اى من معناه
ثم عمل التنى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعبد عن افهم غاية البعد) لانه
لا نظر الى وضع الاعراب لا قصد اولا تعلقا بقوله غاية البعد منصوب على الظرفية
فان تعلقه بقوله وضع بعبد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل
متعلق بقوله اختلف آخره) يعنى المعنى اختلف آخره (ليدل الاختلاف) اشارة
الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى
اعدوا هو اقرب للتقوى فرجع هذا بقرب المرجع (او ما به الاختلاف) وهو الحركة
او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى
فرجع هذا لكونه اصلا فى الاختلاف وسبب اية على المعاني جمع معنى
المراد بها ههنا ما فسر الله بقوله (يعنى) بها (الاعمالية والمفعولية والاضافة
المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صيغة المعاني فيكون المعاني ايدل
على اخذ كل من المعاني المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل
معرب باخذ تلك المعاني فكل منها ولذا ذهب الشهاب عليه (اى المعرب
متعلق بالمعتورة بناء) على تضمن معنى الوارود اولا استيلاء) التضمن يحتمل امرين
احدهما ان يكون اصل ثابتا والمضمن حالا تقدير ليدل على المعاني المعنوية حال
كونها وآردة مسترابة على المعرب الثانى ان يكون الاصل زائلا والمضمن اصلا
تقدره على المعاني الواردة والمسترابة عليه وبين معناها اللغوى بقوله (يقال
اعتوروا الشئ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (ازاند اولوه) اى (اخذ) ذلك
الشئ (جماعة واحد منها) اى فرد واحد من الجماعة فهو بدل البعض من الكل
بعيد واحد) يعنى اخذ فرد واحد وفى الصحاح نداوته الايدى اخذته هذه مرة

وهذه مرة بالمعنى بدست كردن حزی بوی (على سبيل المناوئة) متعلق
بقوله اخذ واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا عن الواحد الاول
واندية (اي على ان يكون احدهما دالا من الآخر) لا على سبيل الاجتماع
فذا تداوت المعاني المقتضية للاعراب (اي تعاقبت على المسرب اى محل واحد
هو الاسم المعرب حال كونها متعاقبة ومتساوية غير مجمعة) في محل واحد هذه
احوال مترادفة او متداخلة على ما سمي (لتضادها) اى لكون المعاني متضادة
لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة
والاينية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا
ولامضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا
والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (فينبغي ان يكون
علامتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعاني (تلك) اى ينبغي
ان يكون متعاقبة ومتساوية غير مجمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى
فوقع تشبيها (اي بسبب المعاني المختلفة أصلا) اختلاف في آخر المعرب
لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب (فوضع اصل الاعراب) على
آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى
بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع
وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعاني) اى لكون دالاعليها
لانها معاني خفيفة تستدعى علام ظاهرة يستدل عليها لان الخفي يقتضى علامة
ظاهرة يعرف بها (وضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى
باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني) اللام للتوقيت اى وضع
اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند
اختلاف المعاني الثلاثة (وانما جعل الاء اب) اصلا كان او فرعا (في آخر الاسم
المعرب) نعم ان الاول اولى بلان يكون محلا للاعراب لكنه يشق واقدام ما يكون
اسبق فهو احق والى والاوسط اولاه لان خير الامور اوسطها ولانه يكون
احق لم يكون فيه افراط وتفریط كافى طرفة اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة

كافى الاعراب بالحركات وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة وانما ان يكون حكما كافى
الاعراب بالحروف فان الاء بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل
لان اد كبر في حكم الكل (لا نفس الاسم يدل على المسمى) كما قبل الاسم ما البناء
ع المسمى (والا راء) يدل (على صفة) معنى الناعلة والمفعولية والاضافة
ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف (لكون الصفة غالبا اما مخصصة
او موصوف كافى امكدة او موصوفة له في المعارف المخصص او الموضع لا يكون
الا به ما مخصصة او موصوفة) فالانسب ان يكون الدال عليها (اي على الصفة
ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخر عن الدال عليه) اى على
الموصوف ان يكون الدال موافقا للمداول (وهو) اى الاعراب بالغة (ماخوذ
من اخره) او موصوفة) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على
المعاني به بخلاف علاقة الشيد (فالأعراب) ان المسمى به حركة كانت
او حرفا (يوضع معاني) اثمة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية
للأعراب) لانها معاني خفيفة يقتضى علام ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا
الاعراب علامة لعلها (او هو) ماخوذ (من حرف) من باب علم (بعدة
يفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهو
الانسان كالكرش لساء الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت
فيكون عرب بمعنى فسدت يدعليها الهمة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب
بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الله (على) تقدير (ان يكون الهمة) فى
اعراب (للتب فيكون معناه) اى معناه الاعراب فى اللغة (ارالة الفساد) و
سمى كل واحد من العلامات اثمة الدالة على المعاني الثلاثة (به) اى الاعراب
بعلاقة التشبيه (به) اى مسمى بالاعراب (يرى فسادا لباس بعض المعاني
بعض) وانواعه (اي انواع اعراب الاسم) لا مطلق انواع الاعراب
لان البحث بحث الاسم فيكون انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطابق اربعة
الرفع والنصب والجر والحزم يحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل فى الرفع
والنصب فافترقا فى الجر والحزم فاعطى الاول والثاني للثاني ولم يعكس

لان الجر ثقل والاسم خفيف والفعل ثقل فاعطى الثقل الاسم الخفيف والجرزم الخفيف للفعل الثقل فرقا بينهما ولقادلا (ثلاثة) نبه على ان الجرزم مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه تقديم الربط على الحكم مثل قولك السكتين خل وعسل وماء وانما اخصرت في الثلاثة لان المعاني المقنضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا ليكور الدال على قدر المدلول والالزام الاشتراك اذا كان الدال اقل والترادف اذا كان اكثر فينبغي ان يكون الانواع ثلاثة رفع سمي رفع لان الرفع في اللغة الارتفاع السفل عند التلفظ به وولفة مرتبة بين اخويه نصب سمي به نصبا لان النصب في اللغة الانتصاب لا انتصاب الشقين على حالها عند التلفظ به ولا يثبت نصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام وجر سمي به لان عاملة بجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة تخصصة بالحركات) الاعرابية التي هي الضمة في جاء زيد والفتحة في رايت زيد والكسرة في مررت زيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ايبك (ولا تطلق لاحقيقة ولا مجازا) على الحركات البائية اصلا (اي قطعاً سواء كانت في الاواخر والاول او الاواسط) بخلاف الضمة والفتحة والكسرة (مع انشاء في كلها) فانها مستعملة في الحركات البائية (من حيث واين وجبر وتزال) (غالبا) تستعمل في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التي تكون بلائها في اواخرها فتخصصة بالحركات البائية ولا تستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر او لا وفي الهندى وانما قال ههنا انواعه وفي المبنيات القاب لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات ما البائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء ههنا كلامه فالف رفع الفاء للتفسير والتفصيل اورد باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للمعهد الخارجي حركة كانت) اي الرفع فالتأنيث اختيار الخير كما في الاعراب بالحركات (او حرفا كما في الاعراب بالحروف علم الفاعلية) اورد به بالياء اشارة الى ان الرفع

ليس علامة للفاعل فقط اذا كان كذلك لا يكفي ان يقول على التاغل لكونه احصى وادل على المقصود (اي علامة لكون الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعني ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله في الفاعلية مصدرية (بحقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقة (او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (يشمل) الاسم فيه متعلق بالتعظيم اي وانما علمنا قوله بالعلم عليه المرفوعات (المحركات بالفاعل) لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وما عداها منها ملحق به (ايضا) اي كما اشتمل الفاعل اصلا (كالابتداء والخبر وغيرهما) كخبر باب ان و خبر لانني الخمس واسم ما ولا المشبهين وليس والنصب الذي هو من انواع الاعراب الاسم (حركة كانت للنصب) كما لاشراب بالحركات (او حرفا) بالحروف علم المفعولية (اي علامة كون الشيء) اي الاسم وانما قال كون الشيء ليشمل مثل رايت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعل الخمسة (او حركاتها) المنصوب بالياء (المحركات) السبعة (به) في كونها فضلة كالحال والتمييز والشيئي المنصوب والخبر كان واخواته واسم باب ان واسم لا التبرئة وخبر ما ولا في الجارية والخبر الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت او حرفا) علم الاضافة (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعني اشترا عالم اي علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكراهما اكتفا بما سبق في الفاعلية والمفعولية لعدم وجودهما اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرد بالحروف الجار الغير الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرد بحرف الجر الزائد (واذا كان الاضافة بنفسها) اي بصفتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يتجوز) اما مبنى للفاعل فاعله مستكن فيه راجع الى المص او مبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (الياء) اي الى الاضافة (كما) احتج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها

مصدرية كما احتج الى الحاقها في الفعلية والمفعولية (لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر) اما اختص الرفع بالفاعل وما الحق به (و) اختصل النصب بالمفعول وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع قبل الاحتياج في التلخيص الى تحريك الشفتين ولان ما تولد منه الواو وهو الفعل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) ولانه معمول ما هو الاصل في العمل والمخففة ايضا قليلة وهي خمسة (فاعطي التلخيص الذي هو ارفع (القليل) الذي هو الخفيف لتعادل واناسبة الرفع بالفاعل في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهي جزء الالف واخو السكون والمفاعل كثيرة) والكثير قوي يسقل (لانها خمسة) في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل المجعول فالفاعل فيهما اربعة لانها ارفع من المتعدي وهو الاصل ولحقها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطي الخفيف) الذي هو النصب (لكثير) الذي هو المفاعل لاناسبة النصب بالمفعول في الضعف (ولما لم يبق المضاف اليه علامة لما عرفت ان العلامات ثمانية والمعاني ايضا ثمانية فذهبنا واحدا واحدا من العلامات في كل واحد منها وبقي علامة الجزر المضاف اليه (غير الجزر جعل اي الجزر) علامة له) اي المضاف اليه لا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجزر ايضا متوسط بين الرفع والنصب وهذه العلامات اعطى الجزر للمضاف لانه لا يظن ان اعطى الجزر لانه ضروري في البناء لانه احتاج الى بيانه لاحتياج العرب اليه لا اعتبار الفاعل في مفهومه ولذكروه في حكم العرب الا انه آخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقصود بالاعراب والمراد به ههنا عامل الابهام لا مطلق العامل لان البحث في الاسم هو العامل المطلق فما اوجب كون آخر كلمة في الجملة تخصوص من الاعراب ليعطى كالمعامل في اللفظ او بالاسماء (او معنوية) فلهذا جاء الباء السببية متعلقة بقوله في قوله تعالى قدوت للحضر (اي يحصل) بسببه في قوله تعالى لان التقويم يلزم الحصول وهو المعنى المقصود

الفاعل (اي) يحصل (معنى) يريدان الامام محمد الذهني هو في قوة النكرة ولذا فسرته بالنكرة ويذهب بقوله (من المعاني) الثلاثة (المعنوية) اي المستولية والواردة (على المعرب المقصود) صفة المعاني في الاعراب لانه يكون علامة دالة عليها لما سبق انها معان خفية تستدعي علام ظاهرة يستدل بها عليها ففي قولك (جاءني زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة (جاء عامل) تقديره فجاء اي فلفظ جاء الذي في قولك جاءني زيد عامل في زيد (اذبه) اي بسببه (حصل) لا بغيره (معنى الفاعلية في زيد) وهو المعنى القائم بزيد فيكون زيدا جانيا (جعل الرفع) الذي كان علم المفعولية (علامة لها) اي لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفي) قولك (رايت زيدا) اي لفظ (رايت) الذي في قولك رايت زيدا عامل في زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية في زيدا) وهو كونه مرثيا (جعل النصب) الذي كان علم المفعولية (علامة لها) اي معنى المفعولية لتعرف ذلك المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته (وفي) قولك (مررت بزيد الباء عامل في زيد اذبه اي بالباء) حصل معنى الاضافة (وهو كون زيد ممرورا به) في زيد جعل الجر الذي كان علم الاضافة (علامة لها) اي معنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقصود اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة تكون بالحركات الثلاث وتارة تكون بالحروف اثلث وتارة يركب من الحركات الفتح وتارة الكسرة ومن الحروف تارة الالف وتارة الواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالته والاصل فيها استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدر الباء فالفرد المنصرف (اي) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف الذي لم يكن مثنى (اي ثنية) (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان مثنى او جمعا يكون اعرابه اما بالحروف في الثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كجمع المونث السالم واذا كان مفرد غير منصرف

يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد
ورجل) او متعاقبا مثل ضارب وضروب **و** **و** **و** (كذا) اي كالمفرد المنصرف
جمع المكسر المنصرف **و** (اي) الجمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه (اي ذلك
الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون جمع السالم فان اعرابه
بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا (ولا غير
منصرف) اي لانه اذا كان جمعا مكسرا لانه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات
الا انه ناقص اذا حرك فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط (كرجل) او مع زيادة
ونقصان (وطلبة) جمع طالب ككاسر ونصرة (فالاعراب في هذين القسمين
اعني في لمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (بن الاسم) لكور البحث فيه
عن الاصل) فيه لان الاصل ان يكون بالحركات التامة (من وجهين
احدهما) اي احدا الوجهين (ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها
احد (والاعراب فيهما) اء في هذين النوعين (بالحركة) كما سألني (والثاني
انه اذا كان الاعراب فيهما بالحركة لكونها اصلا واخذت (فالاصل) اعرابها
ان يكون (الاعراب فيهما) (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة
في (الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر يستوي في كل ذي حققة ولا يكون
علما للقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اي في هذين من النوعين
بالحركات الثلاث (كما مر) في الاحوال الثلاث (كما سبق) فقد استوفى كل ذي حق
حقه . ام يتم ناقصا او يكون اعرابه اصلا من وجهين قومه على سائر الانواع
فلا اعراب فيهما) فيه الى ان قوله المفرد المنصرف مبتداء بتقدير اضافة كما قدرناه
هناك **و** الضمة **و** الجار والمجرور خبر المبتداء **و** رفعا **و** اي (في حال
الرفع) اي حالة كونه مرفوعا **و** الفتحة **و** من قبيل العطف على معمول
عاملين مختلفين لكن المفعول المقدم مجرور واجازة المص مثل قرارك في الدار زيد
والحجرة عمرو **و** نصبا **و** اي (حالة النصب) اي حالة كونه منصوبا **و** الكسرة **و** نصبا
جراما معطوف على قوله بالضمة رفعه لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه
قربا اي (في حالة الجر) اي حالة كونه مجرورا اذا كان كذلك (فنصب قوله رفعا

ونصبا

ونصبا وجر ا على الظرفية) اي على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير
مضاف) او هو له حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اي ويحتمل ان يكون
منصوبا على انه حال من فاعل الظرف والمستكن فيه بتأويل بالمشق اي حال
كونه مرفوعا ونصوبا ومجرورا (او) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية
اي رفعه) فعلا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد والضمير وحده
والعامل في الحال على كلال التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر
فالقسم الاول) هو المفرد المنصرف (مثل جناءني) زيد بالضمة حالة
الرفع ورايت زيدا بالنصب بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد بالكسرة حالة
الجر ونحو جاءني (رجل) ورايت رجلا ومررت برجل (والقسم الثاني) وهو
الجمع المكسر المنصرف (مثل جاني) رجال و (طلبة) ورايت رجالا و (طلبة) و
مررت برجال و (طلبة) والثاني من الثلاثة التي تكون بالحركات وهو ما فيه
والضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد **و** جمع المؤنث السالم (صفة الجمع قد منه
لانه اوضح لان معرفة المنصرف تحتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له
بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب النابع للجر كثير ولانه
جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف مفردا جمعا (وهو) اي الجمع
المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اي جمع (يكون بالف والناء) سواء كانت واحدة
مؤنثا نحو مسلمات في مسلمة وضاربات في ضاربة ارمذ كرا نحو سجلات في سجدات
ومرفوعات في مرفوع وسه اء كان واحدة صفة له ومسلمات وضاربات او غير صفة
مثل زينات وسجلات (واختار به) اي بالسالم (عن المكسر) اذ يصح ان يطلق
عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم
خاله او سمع) وعن جمع المذكر السالم بقوله المؤنث فانه سبيل **و** الضمة **و** خبر
رفعا **و** اي حالة الرفع او حال كونه مرفوعا ورفعا **و** الكسرة **و** نصبا
اي حالة النصب **و** وجر **و** اي حالة الجر ويجوز فيها الوجهان الاخيران ايضا
فان النصب فيه) اي جمع المؤنث السالم (نابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات
الناقصة لكون النصب منزوا كافيه (اجراء) مفعول له لقوا تابع (للفرع) ان الذي

هو جمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتيرة وتيرة من باب ضرب الطريقة (الاصل الذي هو جمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما يسمى ذكركه) اى وجبه تبعيته وحل الفرع عليه وان لم توجد الفعلة المنقضية بتعبية النصب الجرفى الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزبة الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعاً اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلاً اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل فصبه على الجر كما فى الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفاً لاصله من جهتين فيلزم زيادة المزبة (مثل جاء فى مسلمات) وزينات بالضمه ومررت بمسلمات) وزينات بالكسر جراً اصلاً (ورأت مسلمات) وزينات بالكسرة نصبا لكن تبعاً والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجراً وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد لانه يكون مفرداً وجمعاً مكسراً وهو **فوق** غير المنصرف **فوق** مبتداء **فوق** بالضمه خبر (رفعا) اى حالة الرفع **فوق** والفتحة نصبا (اى حالة النصب) (وجراً) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى غير المنصرف مزك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجرف فيه مزكاً (كما سنده) اى وجهه لانه لما ترك جره شبه الفعل باعتبار الفريتين حل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (فحجوا فى احد) رفعا (ورأت احد) نصبا (ومررت باحد) كذلك ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاماً او ناقصاً شرع فى بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول ما استوى الحرف فى الثلثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سنده فقال **اخوك** و**ابوك** و**احوك** (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر اكوتهن اسفل فى الحكم والخلفة والوطى ونقصان العقل والميراث او غيرها فناسب الكسرة فى المؤنث فيهن ايدل على كونهن اسفل من الذكر (لان الحيم) فى اللغة قريب

المرأ من جانب زوجها) لامن جانبها كايه وابنه وابنته واخيه وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الحيم (الا اليها) ولذا كسر الكاف لكونه كايه عن المؤنث **فوق** وهنوك **فوق** (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى المفعول اى يستفح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكوره) نائبه وهولثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمزاة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالخسدة والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر (و) غيرها (هذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (واوبة) لان اصل كل واحد اخو وابو وحو وهنوبدليل تنبيهه على اخوان وابوان وحوان وتصغيره على اخيو وابيو وحبو وهنوبلان التنبيه والتصغير يرد الشئ الى اصله فيعلم انه واوى اذ يأتى فحذف الواو على القياس لجرى التخفيف فبقى بعد الحذف اخواب وحمو ومن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا **فوق** **فوق** (وهو اخوف) لكن لا مطلقا بل (واوى ولا مهاء اذا صله فوه) يسكون الواو مثل قول بدليل اقواه لان الجمع يرد الشئ الى اصله حذف الهماء نسيا كما حذف الواو فى البواقى وقلت الواو ميماء وجوباً فى حال الافراد سبأنى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المملوب الى اصله ويقال بولك وذومال **فوق** وكذا مثناه وجمعه ونائبته (وهو لا يف مقرون) وهو ما كان عينه ولا مء حرفى علة لكن ههنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واو ووقى لانه واو اخرى مثل شوو (اذا صله ذوو) وحذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقبل حذف اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغير ولا يتبع اخويه فبقى ذو مثل يد ودم فاذا اضيف لم يبعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حال الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لخواه (دور الكاف) يعنى كان له ان يضاف

الى الكاف لا وافقة الاخوات كما وفقت في ان يكون اعرابها بالحروف (لانه
اي ذو (لا يضاف) الى شئ (الا الى الاسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير
مطلقا ليس باسم الجنس حتى يضاف اليه لما سبأ في ان وصفه لان يكون وصلة
لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم
يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءني رجل مال وضعوا ذو وضافوه اليه فقالوا
جاءني رجل ذو مال ولاجل هذه اللغة ان ذو لا يضاف الا اليه (فاعراب هذه
الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتداء محذوف المضاف والى ان
الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقاتها يعني يكون اعرابها
بالحروف سواء اضيف الى الكاف او الياء او الاسم الفاعل بالواو او خير (رفعا
اي حالة الرفع والالف نصب) اي حاله الانصب والياء (جرا) اي حالة
الجر فاستوفى كل ذي حق حقه (ولكن لا يكون هذا الاعراب فيها) مطلقا
بل (يكون فيها) (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل منه التصغير
اذ مضفرا تها بمرية بالحر كات) يعني بالضممة بينهما والتجويد نصبا والكسرة
جرا اكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم يكن صحيحة بنفسها كدلو وظي
نحو جاءني اخيك (بالضممة رفعا اصله اخيو فلبت الواو ياء لان الواو والياء
اذا اجتمعا في كلمة وكان الاولى منهما ساكنة فلبت الواو ياء للتخفيف ثم انتمت الياء
الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي فلبت من الواو واجمة مع الخرفين من الجنس
واصبوا لما بقي ساكن (ورابت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مامر (ومررت
باخيك) بالكسر جرا (وموعدة) عطاف على مكبرة اي يكون اعرابها كذلك
حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذا المثني) منها (والجمع
صححا او مكسرا) منها بمر بيا عراب الشبهة) يعني بالالف رفعا والياء المثني
ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءني اخوك ورايت
اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان صححا يكون اعرابه
بالواو رفعا ونحو جاءني ابوه والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف
متروكا نحو رابت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحر كات

بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورايت اخوة ومررت
باخوة (وانما يصرح) المص (بهذين القيدين) مع انهما قيدان لازمان
اكتفا بالامثلة لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة واكبر استعمالها مصفرا وتثنية
وجما اقل والاقل لا يحكم له ولان تثنيها وجعها صححا ومكسرا يعلم من اعراب
المثني والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا ونحو مضافه عطاف على
قرله موحدة او مكبرة (لانها) اي لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة موحدة
ولكن) (تم تكن مصاعدا لا) يعني لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها
غير ذواتها لا ترفع عنها فاعرابها ح (بالحر كات) يعني بالضممة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني خ ورايت اخا ومررت
باخ فيثني) يكون مضافة (لكون اعرابها بالحروف) (ولكن) يكون مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم خالها (عند الاضافة
الى الياء) (كبيان ساكن راء اسماء المضادة اليها) اي الى الياء يعني اذا اضيفت هذه
الاسماء غير ذواتها لم تتكلم تكون ممرية بالحر كات تقديرها عند المص لانها ح
تكون من ياء غلامى وكون ممرية ثبت عارضا عندهن فيكون ح اعرادا محلا
ولم يثبت في هذا الشرط) اء في الاضافة الى ياء المتكلم (بامثال) كما كفى
في القيدين الاولين به اعني في كونها مكبرة وموحدة (اثلاثوهم اشتراط اضافتها
اي اضافة الاسماء الستة غير ذواتها) (بكونها) اي الاضافة (الى الكاف) متعلق
بالاضافة يعني ما ذكرنا كفى في هذا الشرط ايضا بالامثال يتوهم ان يكون اعراب
هذه الاسماء بالحروف مشروطة اضافتها الى الكاف يعني اذا اضيفت الى الكاف
يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة ليس كذلك بل يكون اعرابها
بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك العبر ضمة او ظامرا نحو اخوك
واو واخو زيد واخو رجل (وانما جمع اعراب هذه الاسماء) اي الاسماء
الستة (بالحرف) متعلق بجعل لكون توطئة بجمع اعراب المثني والذل على
حد بالحرف (لانهم) اي التثنية او العرب (لما جعلوا اعراب المثني وجمع
المتروك اسلام بالحروف) اي بترتيبه عن جمع التثنية لسالم وعن جمع المذكر

المكسر لان اعرابها لا يكون بالحروف بل يكون بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لتلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكراى لتلا يقع بسبب كون اعرابهم بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع واحد ككفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة اجنبية ونقرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لها وليقع في ذهن الطالب اللغة للاعراب بالحروف فيها (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والجمع) على حدة ثلثة يعنى اعراب المثنى ثلثة الرفع والنصب والجروان استوى الاخيران في الحروف اعتبار المحل (و) هو (ثلثة) وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستوى يوجد فيه ايضا (فجعلوا اى فوضعوا) في مقابلة كل اعراب اسماء (فصاروا الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والا قرب متدان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع والف وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الششه لان القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها (لمشايتها المثنى) اى اناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (في كونه ما بينها) اى معنى كل واحد منها (منبئة اى مستلزمة) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر الاخ لاخ والاين للائب والحم للزوج وكذا غيرها من ان زوي يستلزم اسم الجنس والهن الشئ الذى المنكر المستهجن ذكره والتم يستلزم التقين (ولو جوده) حرف هذه

الغلة مع الغلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كان كذلك لكن ليس في او اخرها (حرف صالح) لان يقوم مقام الحركات صالح (للاعراب في او اخرها وذلك الحرف في الاربعة الاول لام الكلمة التى خذفت حال الافراد وكذا في زو في الاصح واما قسم فعين الفعل لان اللام خذفت منه نسيا الا انه عند الرضى عين الحروف وعند المص بدل من العين واللام لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سمعا) لاقبالات دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فتليه ذلك الحرف الاعراب في الطريبان والتفتى فتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة لا بغير) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع مجزوه هو آخر الشئ اى المحذوفة الاو اخر (كيدودم) فان اصلها دمو بالواو ويدي بالياء خذفت اللام نسيا فتبقى يدودم (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول فيها) اى في الاسماء المحذوفة الاو اخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع الحروف المحذوفة (من الاو اخر) عند الاعراب (سواء كانت مضافة الى الياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة في كل الاحوال والثاني من الاقسام الثلثة التى كان اعرابها بالحروف ومارفعة الف ونصبه وجره ياء ورك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره في حرف ^{المثنى} ^{المثنى} (وما ملحق) من لحق (به) ^{المثنى} ^{المثنى} (هو) اثنان احدهما ^{كلا} ^{كلا} (وكذا كاتا) وهو مؤنث كلا واختلف في الف كلا انه في الاصل واو كعضو فقلت الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها اوباء كرحى قلت كذلك والاكثر على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قبلت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قبلت عن اياء تكتب ياء كالحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) ككلامه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما في الحكم

انما في كتابين عن الالف في كلا والالف للتأنيث كالف حبل لان علامة
التأنيث يجب ان يكون في الاخر **مضافا** اي خال كون كلا او كلتا اي كل
واحد منهما (مضافا الى **مضمرا** لا الى مظهر سواء كان المضمرا ثابتا او مخاطبا
او متكلما مثل كلاهما وكلاهما وكلا تابشرط ان يكون الضمير متنى او في معناه
كالاخر لان الاغلب فيه ان يكون تأنيثا كيد المثنى نحو جئنا كلانا وجئنا
كلا كما وجاءني الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأنيث نحو كلا كما جئنا
وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اي بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كذا باعتبار لفظه
مفردا) لانه ليس في آخره علامة التشبيه من الالف والياء وعلامة الجمع ايضا
وهو ظ فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه متنى) لان معناه تكرار الواحد
يعني اثنان (فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق
ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن في آخره الف مقدرة مثل عصا
لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديره بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف (لما سبق ايضا ان معناه معنى التشبيه فيكون
اعرابه شرعا اعرابا لبدل على المعاني لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعي
فيه) اي فيلزم ان يراعى في كلا (كلا الاعتبار) للفظ واعتبار المعنى باعتبار
ذي حق حقه لئلا يلغوا احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اي
الاسم اللفظ (الذي هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكى عنه كالضمير لانه يحتاج
الى المكى عنه ولان اسم اللفظ دال على نفسه والضمير دال بما كنى عنه لان نفسه
لكن يجب ان يكون هذا المظهر متنى ومعرفه (روعي جانب لفظه) اي لفظ
كلا (الذي هو الاصل) في الاعراب لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اي كلا
وكلتا (بالحركات التي هي الاصل في الاعراب لكونها اخص واخف ليكون
الاصل مع الاصل (لكن اي الالة) يكون حركاته الاعرابية تقديرية (حيث
لا يمكن ان تحول لفظية لان (آخره لف) لا تقل الحركة مع هذا (تسقط
سواء اضيف او لا اما الثاني فقط واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرف
باللام المثنى فتسقط (بالتاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب في لفظه فيكون

اعرابه بالحركة تقديره في الاحوال الثلث (مثل جاءني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمرا الذي هو الفرع) لما سبق
روعي جانب معناه الذي هو الفرع (لما سبق ايضا) واعرب بالحروف التي هو
الفرع لتوئدها من الحركات وكونها اقل منها لكون من الفرع نحو جاءني الزيدان
كلاهما (الضمير الى المؤكد ان كان كليهما تأنيذا نحو جاءني الزيدان كليهما) ورايت
الزيدين كليهما (واما الى المبتداء ان كان التأنيث كيد في الاسناد مثل الزيدان جاءني
كلاهما ورايت الزيدين كليهما) ومررت (بالزيدين) بكليهما فلذلك (اي لكون كلا
عند الاضافة الى الضمير معر بالاحروف وعند الاضافة الى المظهر معر بالاحركات
اولكون اضافة كلا الى المضمير شرط لان يكون اعرابها بالاحروف (قيد كون
الاعراب بالاحروف لكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى المضمير) احتراز
عن الاضافة الى مظهر لانه ح يكون اعرابه بالحركة لما سبق **و** ثانيها
اثنان **ثاني** (وكذا) اي ان اثنان ملحق بالمثنى (اثنان) بالهمزة في اوله (وثان
بدونها لكونها مؤنث اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا) فان هذه اللفاظ (اي اثنان
واثنان) (وان كانت) للوصل (مفردة) وانما ثبت المفردا ثا وثنت ثم ثني
بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التشبيه بالالف والنون من اصل الكلمة
مثل ذان وذين والذان والمذنين (لكن صورتهما صورة التثنية) مثل اثنان
واثنان واثنان رابعتين وبتين (ومعناهما معنى التثنية) لانه تكرار الواحد
لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحسنين) او بالتشبيه فخذت حكمهما في الاعراب
لان مشابهتهما التثنية في الصورة والمعنى يستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها
بما لالف **ثاني** رفعها (اي حالة الرفع **ثاني** والياء **ثاني** الساكنة) المتوحدة ما قبلها
صفة جرت على غير من هي امة مثل قولك هند جايل وساحها وانما قيده به احترازا
عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا
اي في حالة النصب وحالة الجر الا انها في التثنية في اصالة وفي الاول تبعها وجلا
كما سيجي) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التي اعرابها بالاحروف مرفعة او
ونصبه وجريه والياء وهو **ثاني** الجمع المذكور **ثاني** لا المرنث لانه قد علم حاله **ثاني** للسلام

صفة الجمع المذكر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (مسمى به اصطلاحا
 سواء وجد شرطه فجمع او لا بل) هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه
 على ما بدأ في ان كان اسما فذكر علم به قبل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون
 افعلا فلا ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء المتباعدة (وهو) اى
 مسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون) او بالياء والنون سواء كان مفردا
 مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا (فيدخل فيه) اى في الجمع (نحو سنين) جمع سنة
 مغيرة اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه
 يجمع بالواو والنون (او الياء والنون) وقال الهندى وما هو على صيغة فيكون
 من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين في سنة وسنين
 في ستة وقلين في قلة انتهى **فصل** في ما الحق (مبنى المفعول به) بنائه (وهو)
 اى ما الحق به اثنان احدهما **فصل** او **فصل** بضم الهيمزة وكتب الواو بعدها ليكون
 دليلا على ضمها او لئلا يلتبس الى الجارة في النصب والجر (جمع ذولا) يكون جمعها
 عن لفظه (بل عن غير لفظه سماعا لان جمعه عن لفظه قياسا ذوون مثل رضىون
 و **فصل** تانيهما **فصل** عشرون واخواتها **فصل** جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل
 والنظير ولذا قال الشافعى (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمل الالاخت
 في المثل والنظير استعماله في الاصطلاح نحو (السبع) صفة النظائر
 (وهو) اى النظائر التذكير باعتبار الخبر (ثلثون) وفي بعض النسخ وهي
 بالتأنيث فتمت (الى تسعين) يمدخل الغاية في المعيا كالمرافق لان صدر الكلام
 يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلثون واربعون وخمسون وسبعون
 وثمانون وتسعون وفي ارضى وانما افراد الواو وعشرون واخواتها بالواو لان
 جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحق به واو وثلاثون واو ونون دلالة على
 ما فوق الاثنين ولبس الواو وعشرون كذلك لان الواو موضوع جمع السلامة
 ولبس به مفردا ثم يأتى اول في المفرد الى هنا كلامه فان قبل لم يوجس في كلام
 العرب اسم اخره واو بعد ضمة واو لو كذلك قبل الواو في اول في معرض التغير
 لانها مفعول وانما لا اعتبار له وقدم الواو على عشرون لانها ادخل في الجمع منه

لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (ولبس عشرون بجمع عشرة ولا ثلثون
 بجمع ثلثة والا) اى لو كان عشرون بجمع عشرة (يصح اطلاق عشرين على
 ثلثين ولم) يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى
 اثنان ثلثة مقادير العشرة لان اقل مراتب الجمع (ثلثة مقادير) الوحدة (و) يصح
 ايضا (اطلاق ثلثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على مراتب العشرة (لانه
 اى التسعة) ثلثة مقادير اثنان اقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة مقادير الواحد
 ولبس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة
 من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلثة مقادير الواحد (وعلى
 هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلثين في عدم ان يكون تعريف الجمع
 موجودا فيه (البواقي) اى في العقود الباقية وهي اربعون الى تسعين فان اربعون
 ليس بجمع اربعة ولا تسعون بجمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على اثني عشر
 لانه ثلثة مقادير اربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين ولبس الاستعمال
 كذلك (وايضا) اى كما ان عشرون لا يكون بجمع عشرة ولا ثلثون بجمع ثلثة
 للعلة المذكورة كذلك (هذه الاناظر) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل
 اى كل واحد منها) على معاني معينة (يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان
 ولا تعين في المجموع) اى لیس في المجموع الدلالة على معنى معين سواء كان
 سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع ثلثة وهو لیس معين
 فعلم من هذا هذه العقود ليست جوعا بل يكون صورتها صورة الجمع
 ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كالحق اثنان بالثنائية واعربت
 باعرابها **فصل** بالواو **فصل** والجار والمجرور خبر لقوله وجمع المذكر السالم (رفعا
 اى حالة الرفع **فصل** والياء **فصل** نصبا بجر) اى حالة النصب والجر (وانما جعل
 اعراب المثني مع ملحقاته) اعنى كلا وكلا واثنان وثنان (و) جعل ايضا اعراب
 الجمع (المذكر السالم) مع ملحقاته (وهي) واو وعشرون واخواتها (بالحروف) انما
 جعل اعراب كل واحد منها بالحروف (لانها فرعا الواحد) اى لان الثنية فرع
 الواحد بمرتبته ومحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبته ومحتاج اليه والحاج يكون

فرع ما يحتاج هو اليه قوله فرعا الواحد اصله قرعان وسقط التون بالاضافة
الى الواحد والحال (ان وفي اخرهما حرف يصلح الاعراب) حين الاعراب
كالاسماء الستة (وهو) اي ذلك الحرف (علامة التنبيه) الالف والياء (و
علامة) الجمع (الواو والياء) فاسبان يجعل ذلك الحرف (اي الحرف الصالح
لان يكون) (اعرابهما يكون اعرابهما) اي اعراب التنبيه والجمع (فرعا لعرابه
اي لعراب الواحد) كما انهما فرعان له) اي كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغي
ان يكون اعرابهما فرعا لعرابه ليكمل الفرعية ويتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة) في الحقة لان الحركات اخف من الحروف وموظ
ولما جعل اعرابها بالحروف المناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب
ثلاثة) لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف
متوالة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه توالت من الضمتين واو
ومن الفتحين الف ومن الكسرتين ياء وهذا الاصح المختار وايضا الواو تدل
على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما
اي اعراب المثني والجمع) ستة (لان كل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال
بالواو والضمير معا ويجوز ان يطف ويكون من قبيل العطف على معمولي
عامل واحد يعاطف واحد) ثمة اما بالرفع اي بالنصب بدل من ثمة بدل البعض
واما بمبدأ بتقدير ثمة كائن (المثني) وهذا هو الاصول الرفع والنصب
والجر (وثمة) منها كائن (الجمع) رفعا ونصبا واحدا فانتض الحروف
عن المجال (فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلث) يعني لو جعل
رفع المثني والجمع معا لو او وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع
الاتباس) احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءني الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائي اثنان
لو جماعة وذا غير جائز (ولو خض المثني بها) يعني لو اعطيت هذه الحروف المثني
لكونه سبق من الجمع لا يأخذ الاماها الاقوى على وجه التمام واذا جعل رفعه
بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبنى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرف
يأخذه (ولو خض المجموع بها) يعني لو اعطيت هذه الحروف الجمع لكونه

اشرف منها لاختصاصه بذكر المفعول والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى
والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا (لبنى المثني بلا اعراب
لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثني حرفا وكل واحد منها
غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بموقع في قسمته (فوزعت) الحروف
الثلثة لتلازم الالباس والخصوص (عليهما) اي على الجمع والمثني (بان جعلوا
الالف منها علامة الرفع في المثني) يعني اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف
اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحين وثقل المثني لعمومه (ولانه) اي
الالف (الضمير المرفوع للتنبيه في الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع
لكونه اصلا في صدور الاعراب فقبس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع في تنبيه
فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع
في المجموع) لار الواو حرف ثقل اتوالت من الضمة فالجمع خفيف لاختصاصه
بذكر المفعول (ولانه) اي الواو (الضمير المرفوع للمجموع في الفعل نحو
يضربون وضربوا) حمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع في جمعه
فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المجال الاربعة وهي نصبها
وجرهما والحرف انبأ بالياء (وجعلوا اعرابهما) اي المثني والجمع (بالياء حالة
الجز على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التي هي الحرف لان الياء متولد
من الكسرة فكان الحرف اصلا للياء فوقع الالباس (وفوق بينهما) لدفعه
ان فتحوا ما قبل الياء في التنبيه فحسة الفتحة وكسرة التنبيه بالنسبة الى الجمع
وكسروا) اي قبل الياء (في المجموع لثقل الكسرة وملة المجموع) بالقباس
الى التنبيه ولما سبق ان التنبيه اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القضية
للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اي حملوا نصب كل واحد منهما على
جرهما وجعلوا اعراب نصبهما اعراب جرهما (لا على الرفع) يعني لم
يحملاو نصبهما على رفعهما ويجعلوا حالة النصب في المثني بالالف وفي الجمع
بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة في الكلام ومرة صودا (لما سبقت النصب على
الالباسية مصدره الفاعل وناسب لمفعوله (لو قوعه) اي وقوعه) بل واحد منهما

اى من النصب والجر اى ما فيه احدهم (فضلة في الكلام) ولانه البتة في الحمل
 وامساك كل واحد منهما في الكتابة والكناية نحو رابتك ومرت بك (ولما فرغ
 المص من تقسيم الاعراب الى الحركة) التي هي الاصل فيه لما سبق (والحروف
 الذي هو الفرع فيه كما مر ايضه اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به
 واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضممة زفا والفتحة نصبا
 والكسرة جرا والواو والياء والالف (و) فرع ايضا من (بيان مواضعهما) اى
 مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحرف (المختلفة) للمران الاعراب
 بالحركة ثلاثة انواع ما استوى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه
 الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحرف ثلاثة ما جدد فيه الحروف الثلاثة وماترك
 فيه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (في بيان مواضع الاعراب
 اللفظي والتقديرى الذين) حتى صفة لهما (اسير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب
 اليهما (اى الى اللفظي والتقديرى) (فما سبق) في بيان حكم المقرب حيث قال
 وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما كان التقديرى
 اساربه الى تقديم التقديرى مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا
 النشر موافقا لللف لان الاعراب التقديرى لكونه (اقل) والاقل كالجزء
 وهو يقدم على الكل (اسار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (الاول) قبل ان بين
 الاعراب اللفظي (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين) ان (اللفظي ما عداه) فقال
 التقدير **معرفة باللام** للعهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) واللام يعنى غناه
 الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض من المضاف اليه **لاول** مذهب اصرية
 والثاني مذهب اسكرفية والاعتماد انما هو على الاول **فما** (اى في الاسم العرب
 فيه اشارة الى ترجيح جعل ما هو صوابه على كونها موصوفة بالتبادر اى كون اشارة الى
 العرب اى كون البحث فيه (الذى) تعذر **الاعراب** بقريته المقام (فيه) قدره
 لان الصلة لا بد لهما من غايه واختيار حذف الغايه الاولى من تقدير مضاف اى تعذر
 اعرابه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستقرى الفعل لان حذف الفضلة
 ايسر ان هو من حذف العدة (اى استتم ظهوره في لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع

الظهور اى فى الاسم العرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) بى
تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ اسم العرب واتع (اذالم يكن
الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الاخير (قابلا للحركة الاعرابية
بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم العرب
بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة الاسم (فى آخره الف
فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف للتأنيث مثل حملى
ويشترى او مقلبة من الواو ياء مثل رحي او شبيهة مثل جزى (وسواء كانت
الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى
المعرف (بلام العرف او مخدومة بانتفاء اما كنبن كعصا كرحى وفنى
بالتنوين) فى الكل (قاب الالف المتصورة) فيدها بها لانها اذا كانت ممدودة
يكون اعرابها بالحرركات الغضا اصلية كانت كغراء او مبدلة كحمرء وردداء وكساء
فى الصورتين) اى فى صورة الالف مخدوفة فيها كعصا ومد كورة كعصا
غير قابلة (الحركة) مطاقا فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية
لان الالف او حاوات تحريكها خرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا يعنى همزة
فلا يمكن تحريكها مع بقائها النفاذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا
فيكون اعرابه تقديرا لان الاصل اذا نذر يعمل فى الفرع كعصا والتانى باب
غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحرركات لفظا ثم اضيف الى الياء
(و) اذا قال الشه (كما فى الاسم العرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح
او المحقق به سيجى (المضاف الى ياء التكلم نحو) غلامى ودارى وداوى
وظي آخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا باختلاف احد واما فى باب
غلامى خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى الاضافة الى المبنى بخلاف
المص لانه عدم من قسم العرب المقسدا اياه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو
غلامه وغلامك ومن اين اهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هذا
كلامه (فنه) اى الشان لما (اشتغل ما) اى حرف كان (قل يا المتكلم) كاليم مثلا
بالكسرة (حين اضيف الاسم العرب الى البناء) (المناسبة) اى مناسبة حركته

الباء بان تكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب فثبتت بحركة لازمة وهي الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد للمحل فارغا غير متقل بحركة ويكون الاسم صالحا لالاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ما قبل الباء المستقل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لا بد منها (بعد دخولها) او بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانها نكرة مخصوصة (لها) اى للكسرة في حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة في حال كونه رافعا او ناصبا لان في الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بناءة وفي الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة والفتحة معها والكل محال وهو ظو ولا يكون ان يجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى الباء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل وكذا قال اصحابنا قول هذه الامة مخصوصة بحال الجر فقط (فما ذهب اليه بعض تنكيره للتخفيف كانه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسم (من ان) بيا - لما اعراب مثل هذه الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة اعطا اذا اضيف الى الباء (في حالة الجر لفظي) حيران (غير مرضي) خبر المبتداء عند المنص لان الكسرة التي فيما قبل البناء قبل العامل بناءة لاجل الباء وبعده يجب ان يكون اعرابية وبنيتها منافاة لان البناءة لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراله لانه تكون تحصيل الحاصل ولذا قال مطلبا (اى في الاحوال الذات) لافي الحاصلين فقط الرفع. النصب يعنى كون الاعراب تقديريا في مدين التوعين) اى في باب عصي وباب غلامى من الاسم المعرب (فما هو) اى لبس الاعراب التقديرى الا (في جميع الاحوال يعنى في حال الرفع والنصب والجر) (غير مختص) خير بعد خيرا وحال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال الرفع والنصب تقدير لا بحال الجر فقوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا

بالتاني الا ان الشدح الاطلاق اليها لمناسبة الاشتراك في كون اعرابها تقديرية بالتعذر لانه لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقديرية في باب عصا في جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة او استغل مبنى للفاعل (عطف على تقدير اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستقلال يجري في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفسها لانه لا بحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسمه (الذى استقل ظهور الاعراب في لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستقلال واقع (اذا كان) المعرب وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الانف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان (محل الاعراب) ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه الفا لفظا او تقديرا (لكن) اى الا انه (يكون ظهوره) الاعراب (في اللفظ) اى في لفظ الاسم المعرب (نقبلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع نحو جاء في قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر نحو مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورة وهذا القسم ايضا شيان احدهما الاسم المنقوص بالواو والياء المكسورة ما قبلها يعنى ما استقل فيه الرفع والجر (كما في الاسم) المعرب (الذى في آخره ياء) حقيقة مثل قاض او منقلبة عنه او مثل غار منسورما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (مخدوفة بالنفاه الساكنين) وسواء كانت ذلك الاسم مفردا كقاض او جمعا مكسرا مثل جوارور وواع (او غير مخدوفة) كما اذا كان الاسم معربا باللام كالقاضي والجوارى والدواعى (كالقاضي) ورفعوا جرا (اى حالة الرفع) نحو جاء في قاضي والقاضي والجر) نحو مررت بقاضي وبالفاض (لا) اى لا يكون الاعراب في تقديرية في حالة النصب) نحو زانت قاضيا والقاضي بالنصب نحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله لاستئصال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وتدل الحركات

عليها مع تحرك ما قبلها تحرك ثقيلة اما نقل الضمة عليها فلا مدم الجنسية بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلا اجتماع المكسرات لتولد الياء من الكسرتين وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كثرت ثقل وإذا سكنوا عين جمع ثلثا لا يتوالى اربع حركات (دون الفتحه) يعني ان الفتحه لكونها ضعيفة وجزء الالف لا يكون ثقيلة على اللسان يكون الاعراب في حالة النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديرية يا لله والثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه ولا جره يا محمدا (عطف على قوله كقاضي) باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجذبه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديرية بالحروف في الاحوال الثلث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن مثل هذان ثوباك وكذا الاسماء الستة على ما سيأتي وقال المحشي يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة في هذا القسم بيان انه قد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام المستثقل فلا يردانه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعني تقدير الاعراب المستثقل قد يكون في الاعراب بالحركة رفع او جرا انصبا لما مر) وقد يكون في الاعراب بالحروف) مطلق كما في الاسماء الستة اذا اضيف الى اسم اوله ساكن يكون اعرابه بالحروف تقديرية في الاحوال للثالث اورفعا فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) او في التثنية قد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اي تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف لان حروف الاعراب لا يكون الاساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقل محل الاعراب بالحركة لكونه انما سواء كانت من نفس الكلمة او لا او ما قبل المتكلم فتأذ يا رفع يا نصب على الظرفية واليه اشار الشئ بقوله (يعني تقدير الاعراب) للاستثقال (في نحو مسلمي) يعني في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اي لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون حالة النصب والجرا) لما سيأتي ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظيا فالخصة تقدير الاعراب فيه اي حال الرفع

لتغير الحرف فيه دون غيرها (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلووي) بسقوط النون اي نون الجمع اذا اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون في الرفع بالاضافة فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة والحرف (السابق منهما) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلب التخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكاه وكسرهما قبلهما اي حرفا كان قبل الياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمي بكسر الميم فصل التخفيف من جهة ثلث قلب الواو وادغام الياء في الياء (وكسر ما قبلها) لان الياء اخف من الواو والادغام من فكاه والكسرة من الصمة فنامل (فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ) لاحقة بقة ولا حكما فتبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديرية) لكن العلامة فيه مقدرة (بخلاف حاتي النصب والجرا) مثل رايت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابهما لفظيا (فان الادغام لا يخرج الياء المدغمة عن حقيقتها) اي يكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظيا (فان الياء المدغمة ايضا اي انها اذا كانت غير مدغمة (ياء) او كما ارى الياء المدغمة فيها ياء لان المدغمة فيه حرفان في اللفظ وان كان حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار في الملفوظ فيكون حرفا الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال الثلث) الرفع والنصب والجرا كما في الاسماء الستة اذا اضيف الى الاسم الذي في اوله همزة وصل وقبل وضابطه ما اذا كان حروف الاعراب مدغمة ولا سيما كذا ولذا قل الشئ (في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم) الا ان المصن لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمي ولذا ذكر مسلمي على وجه التمثيل بان قال نحو مسلمي ولم يقل ومسلمي مع انه احضر فانه اي اللسان (لما سقط حروف الاعراب) بالواو والالف ويا (عن اللفظ بالنقاء الساكنين) حروف الاعراب واللام في القوم لان الهمزة للوصل تسقط في الدرج (ولم يبق) جواب لما الاعراب يعني حروف (الاعراب لفظيا) لان

ان يؤثر ذلك لا رفيه و اشار المص الى الاربين بقوله علمان من تسع والى الاخرين
بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف ^{وهي} مبتداء اى
العمل التاسع وفيه اشارة الى ان الضمير راجع العمل التاسع (مجموع ما في هذين
اليتين من الامور التسعة) فيها اشارة الى ان الخبر جملة العمل والحكم به الربط
لا كل واحدة منها (لان واحدة منها علة لا عمل (حتى يقال) فيردنا هيندي
حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العمل لان كل واحدة منهما علة لا عمل
لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العمل التاسع) اذا كانت هي راجعة
العمل التاسع (بكل واحد من هذه امور) ان تسعة حاصلة هذه اى قوله
وهي عدل الخ تقسيم الكل الى الاجزاء فتح يكون الحكم بمجموع الاجزاء
بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المص فيما سبق وانواعه رفع ونصب
وجرو مثل قولك البيت جدار وسقف ومثل السكجيين ماء وعسل وخل
لا تقسيم الكل الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف) وذلك اجموع
عدل ووصف ^{لقد} بلغ بتكرير الاسباب من هذين اليتين نهاية الحسن
لان السبب عدل مالا كل عدل وهو العد الذي لا يكون علة الا اى يكون
سبب لبناء المعدول وذلك السبب وصف وما هو الوصف الاصلى وهكذا
الى آخرها وح كان المناسب تكرير التنوين ايضا الا انه لم يساعده النظم
فما احسن ما قال الشارح ان الالف واللام فيه زائدة ^{وتأنيث} معرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب ^{والعدل} (الواو الاستئناف يعني هذا جواب لسؤال مقدر
تقديره لم اعرض الناظم عن الواو (في عطف هاتين العلتين) الى ثم ولم يعطف
بالواو كما في العمل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم في عطف
هاتين العلتين (من الواو الى ثم ليس الجرد المحافظة على الوزن) الشعر
يعنى لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان
هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعل فاعل مرتين فلا بد ان يكون اليتى
ايضا كذلك فلزم ان يجرى ثم بدل الواو حتى لا يكون الثانى انقص من الاول
الاشئ) آخر فلفظ ههنا عاطفة ونى آخر اما رفوع معطوف على الخبر

هو قوله لجرد لانه في محل ارفع على انه خبر المبتداء وهو تواتر والعدول واما مجرور
مطعوف على لفظ قوله لجرد لانه مجرور باللام تقديره لاشئ آخر وقال المحشى
عصام كلمة للتراخي في الزمان وقد استعار للتراخي في الرتبة وعهنا كذلك لان
ما بعد الاول اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع الى
رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذا النكتة الجميلة التي فتكون للتدرج
في الاول من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتزل من الاعلى الى الادنى فيكون
من العدول فائدتان الا ان الشارح ايتعرض لبيان لفائدة التنية لعدم كونهما
من وظيفة هذا الفن ^{وانت} زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
مقرب ^ف (فقوله زائدة منصوب على انه حال من النون) لانها فاعل فعل
محذوف بقرينة المقام على ما فسر الشارح ولكونها اذا حال او ردها باللام المغيدة
للمعريف دون غيرها اراد المعنى وتمنع ان ترون من الاسم المعرب (الصرف) مفعول
تمنع اى تجعله غير منصرف حال ^ك كونها زائدة (وقوله الف) بالرفع لانه
فاعل الظرف اعنى به (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاستعانة
على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا او
قوله الف (مبتداء) لخص بضمه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار
رجل (حبره الظرف المتقدم عليه) والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا
التوجيه ضعيف لما سعى ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده
يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه) على الاول والثاني (زيادة
الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى ك النون (زائدة
لانه يكون معنى الكلام ح وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها
زائدة حال كون ما قبل النون الف رانت خبير بان لا يفهم زيادتها الف من هذا المعنى
ولهذا) اى ولا جل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى المفعول من التعبر
عنهما) اى الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بغير الزائدة
بصفة التشبيه على ان يجعل وصفا لهما ولولم يكن الالف زائدة بل كانت اصلية
لما كان التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لما

التأنيث في جرء وصدر الف التأنيث مع ان الف التأنيث الهزئة المقابلة عنها
والالف الاخرى زائدة وكما القمرين للشمس والقمر والعمرين لاني بكر وعمر
رضي الله عنهم قلت توصيفهم في جمع المواد الالف والنون بها ليسعربان الالف
ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لقالوا في مادة من المواد الالف والمون الزائدة
كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد عن انما زائدة لا اصلية (فلو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذي الحال لما سيجي في انه يشترط في عمل
الاسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين (والضرف
اعني من قبلها ظرف الغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شئين على معمول
عامل واحد بعاطف واحد اي ولو جعل الظرف لغوا متعلقا (بار زيادة واريد
بالزيادة الالف قبل النون اشتراكا في وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعلا
الزيادة والزائدة حالا من السرن افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما
حتى لو لم يقصد الاشتراك في الما كان فيهما التفسير وجه (وقدم الالف) عطف
على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتدريج اي على الون (في هذا الوصف
اي وصف الزيادة لان تعاقب الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون
افاد تم عدم الالف عليها في وصف الزيادة (الفهم) جواب اوهني للمفعول
زيادتهما جميعا) جاز من الضمير المحرور اي حال كونهما محتملين في الزيادة لان زيادة
صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعني صارت وصفا لهما مع اللاحدهما
فقط (وهذا) اي هذا لتوجيه مبتداء (كما اذا قلت) خبره اي مشابه لقولك
او شئت قولك (جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اي هذا القول (يدل على
اشتراكهما) اي اشتراك زيد واخيه في وصف ركوب وتقديم اخيه عليه
عطف على اشتراكهما (في هذا الوصف) اي وصف الركوب لما قلنا انفا
وفواه) اي قول من نظم العلل التسع في هذين البيتين (وهذا القول تقريبا
يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض
عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة
الى البيتين باعتبار النظم او المذكور قطع الظرف عن السياق والسباق (تقريب

من قرب بالتشديد (انها) اي للعلل التسع (الى الحفظ) اي حفظها (لان حفظ
النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة
بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق
ايضا (والقول) اي الحكم لان القول اذا تعدى بالياء يكون بمعنى الحكم نحو
قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اي الحكم بكل واحد
من العدل والوصف والتأنيث الى اخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف
خبر ان في قوله بان (قول تقريبي) خبر لقوله او القول اي حكم مجازي بعلاقة
الجزئية (لا تحفيقي) اي لا حكم حقيقي هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا
الى كل واحد على ما فهم من تفسيره بقوله بان كل واحد (اذا العلة) الموجبة
عدم الصرف (في الحقيقة) وتفس الامر (اشنان منها) اي من الامور
التسعة (لا علة واحدة) يعني العلة الموجبة ككون الاسم غير منصرف
في الحقيقة اثنتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر واحدتها فضم اليها
اخرى لتقصان كل واحد منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع
الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشئ وجعلها كالعدم وبني الحكم
على الاعم الاغلب وقال اذا علة في الحقيقة اشنان منها (او القول) اي الحكم
بانها) اي العلة الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبر ان (تقريب) خبر
المبتداء وهو القول (انها الى الصواب) اي جعلها قريبة الى ما هو الحق
من المذهب الثالث لان فيها ثلثة مذاهب (لان في عددها خلافا) بين النخاة
فما لبعضهم انها) اي الامور المقضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المص
وعدها في البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنتان) غالبا لان العلة
الملزومة عدم الصرف غالبا اثنتان (وقال بعضهم احدى عشرة) من حيث
الاعداد وهي التسع المذكورة وشبهه في التأنيث كارتطى علما ومراعات
الاصل في نحو اجره عطشان اذا كر بعد العلية فصارت احدى عشرة
لكن القول بانها تسع تقرب لبها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان
خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون

اقوى وبالمقبول اخرى واوولي (ثم) اي بعد تعريف غير المنصرف وتعداد عمله
 واسبابه على القول المختار (انه) اي المص (ذكر امثلة العمل المذكورة) ليكون وسيلة
 الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها في البيت
 ليكون التشرع على ترتيب الالف وهذا اقوى في الضبط واسهل في الحفظ ولكن مع
 قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعله اخرى (فعل) مثل عمر
 مبداء (مثال للعدل) خبره مع قطاع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه الغلبة
 ايضا ولا يكون تكرارا وكذلك الواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغير ما
 مثل سوى ما جدها انه لا يصلح ان يكون مثالا لاجمع فقط ومثل حجر (مثال للوصف
 وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير متبهاه: الما قلنا) ومثل وطحة (مثال للتأنيث
 اللفظي) و (مثل) زنب (مثل) من المعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوي
 وفي ايراد (خبر مقدم المصدر مضاف الى المفعول الاول وهو (زنب) والفاعل
 متروك اي وفي ايراد المص زنب (مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى
 مفعولين: انهما عين الاول (المعرفة بعد طحة) اي بعد ايراد طحة مثالا للتأنيث
 اللفظي (اسارة) مبداء مؤخر (الى قسمي التأنيث) بالاضافة بسقوط نون النسبة
 في قسمي التأنيث (اللهظي) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوي) او خبر
 مبداء محذوف (مثل) ابراهيم (مثل) الجحمة) و (مثل) ما جده
 (مثال للجمع) و (مثل) معدي كرب (مثل) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء
 (مثال للتركيب) و (مثل) عمران (مثال للاب والنون) الزيدتين
 في العلم وفي الصفة نحو سكران (مثل) احد (مثال للوزن الفعل
 ولما فرع من تعريف غير المنصرف وبيان اقسامه على وجه يتضمن ما هو الصواب
 فيها واوضحها بالامثلة شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف
 وهي التخفيف بحذف التنوين والجر فقال (حكمه) مبداء (اي حكم غير
 المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد
 الحكم النائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعني لا كسر ولا تنوين مرتب على
 وجود العلتين الواحدة القائمة مقامهما او الحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه

والمسند والاسناد (عليه) اي على غير المنصرف (من حيث اشتقاه على علتين
 او واحدة تقوم مقامهما) اي من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه
 او من حيث وجود علة واحدة منها فيه وانما قيده بهذه الحشية لان غير المنصرف
 احكاما آخر لكن لا من هذه الحشية ان (مخففة من ان المفعولة واسمها
 ضمير الشأن محذوفة لزوما كما في قوله تع وآخر عو بهم ان الحمد لله رب العالمين
 سيجي تفصيله لا لئني الجنس كسر اسمها مبني على الفتح لانه اذا كان
 مفردا وبكرة ويقع بعدها بلا فصل بينهما يبنى على ما ينصب به (فيه) اي في غير
 المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لئني الجنس بحذف كبير امثل لا اله
 الا الله والجملة خبران وهن مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى
 المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع بالتوين
 ولم يقل ان لا جرة لانه يدخل على غير المنصرف لانه معرب والجر من اواعه
 لكن جرة فتح ففتح الذي في باحد عمل الجار لا تخالفة ولا تنوين عطف
 على قوله ان لا كسر وفيه خمسة اوجه لان لا تنوين اذا كررت بالعطف وولي كل
 واحدة منها بكرة مفردة يجوز فيها ان حيث اللفظية خمسة اوجه والاصح المختار
 الفتح اي البناء فبهما على ما سيجي (وذلك) اي عدم الكسر فيه والتنوين
 من حيث احتماله على العتين او اعلته الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر
 فيه ولا تنوين من حيث لك الاحتمال واقع وثابت (لان كل عدة) من العلل التسع
 فرعية (اخر) فاذا وقع في الاسم المعرب (علتان) منها اوعية واحدة
 تقوم مقامهما (حصل فيه) اي في ذلك الاسم (فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه
 علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فبشبه) ذلك الاسم
 الفعل (اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة اواع اقويها ان يصير معنى الاسم معنى
 الفعل سواء يعني يكون معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اثناء الافعال فتح يبنى
 الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله لانه كان نفس الفعل
 فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فيني مثله وعمل كذلك واوسطهم ان يوافق
 الاسم الفعل في تركيب الحروف الاصالية ويشابهه في شي من المعنى كالمشتقات

والمصدر فبأخذ عمل الأفعال التي كان هو في معناها ان كانت متعددة فتعد
 فان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اصعب من الاولى
 فلم نقدر ان تؤثر في البناء اضعفها فارت في العمل فقط وادنىها ان لا يشابه الاسم
 الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة الامن ووجه بعيد وهو كونه
 فرع الاصل بوجود شئ فيه كما ان الأفعال فرع للاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة
 البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن ائت في منع
 بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقبل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من
 حيث ان له اي للفعل (فرعين بالنسبة الى الاسم) اي بالياس اليه بحيث يكون
 الاسم اصلا والفعل فرعاه (احديهما) اي احدي الفرعتين (افتقاره) اي
 احتياج الفعل (الى الاسم) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فحتاج
 الى ذات قائمة بنفسها حتى تقوم الفعل بها وهي ليست الا ذات الاسم فلذلك
 احتاج الى الفاعل (واحديهما) اي اخرى الفرعتين (اشتقاقه من المصدر) لان
 المصدر لكونه جنسا يتفرع عنه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء
 ولانه لا يبنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل له امثلة
 شئ وانواعه مختلفة وامثله مطردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى
 غير ذلك وافراد ونثية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له
 من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فانه اذا كان الاسم المشتمل
 على الفرعتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد منع منه) اي من الاسم المشابهة
 الاعراب اختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) فامر من ان الجر
 لكونه اثر حروف الجر لفظا وتقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة
 لان ازفع والنصب بوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سبأني
 واما الجر فاختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعداد لفظه ومنع
 منه التنوين الذي هو علامة التمكن) اي علامة دالة على امكانية الاسم في الاسمية
 وتشرده حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقبل المراد من قوله علامة التمكن
 اي علامة اعراب غير المنصرف فنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى

لان المراد بالتكن التنوين الذي على التفسير الاول) وانما قلنا في بيان علة قوله
 وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العمل التسع سواء كانت ناقصة
 لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اي المعدول (فرع المعدول
 عنه) بقاء الاسم المعدول عنه على حالة الاصلية (والوصف فرع الموصول
 يعني تابع لما رفع صفة له لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون
 فرعا لمعرضاتها وهو ظ (والثابت) لفظيا كان او معنويا (فرع التذكير
 في كونه مجردا عن زيادة انشاء في الاسم الا غلبت ولذا علل اصله المذكور
 وفرعية المؤنث بقوله (كذلك تقول) في المذكر (قائم) مجردا عن زيادة
 البناء (ثم) زيد البناء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة
 قائمة مع زيادة البناء فرع صيغة قائم مجردا عنها لان المؤنث فرع المذكر
 في الخلق ايضا وهو ظ (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم
 وضع اول انكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او الاضافة او غير ذلك
 لعرضه تقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشافعي
 لا يك تقول رجل) بالنكير لانه اصل له ثم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه
 وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف (والجمعة في الكلام العربية
 فن العربية ذال اصل في كلام) عربيا رجما (لا يخالطه لسان آخر) ان كان
 الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان اعجميا ان لا يخالطه
 لسان عربي فيكون العربية اذ في كلام العجم فرعاه (والجمع فرع الواحد
 لانك تقول رجل رجلان فيكون الجمع فرع الواحد يمرتين) والتركيب
 فرع الافراد) لانك تقول بعليك ثم تركب احدهما بالآخر للعفة فتقول بعليك
 والالف والنون) سواء كان في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الرائدين
 لانها من الحروف الزائدة وحروفها اليوم تنسأه (فرع يزيد عليه) بالافراد
 لكونها سببا واحدا اي الالف والنون وفي بعض المسح زيدا صيغة التثنية
 ولتذكير باعتبار اللفظ في بعضها زيدت تلك الصيغة التثنية والتأنيث باعتبار
 كونها حرفين (عليه) الصبر المجرور الباء رالى الموصوف والموصول اي فرع

الشيء الذي زيد الالف والنون على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان
 الاصل فيهما شيم وسكر ثم زيدنا التوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (وهو من
 الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه
 الوزن اختص بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن
 المختص بنوع الفعل فتكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (واذا وجد فيه
 اى في كل نوع اعني في نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن اختص بنوع الفعل
 كان) اى الوزن الموجود في نوع الاسم (فرعا وزنه الاصلى) لمكونه داخلا
 على الاصل وعارضاه وما دخل على الاصل يكون فرعاه فيكون وزن الفعل
 داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعاه وبالعكس كذلك ويجوز
 اى لا يمنع) الجواز يجي على ثلثة معان سلب الوجود والامتناع على ما يجي في بحث
 المفعول معه فان كان الفعل لفظا جازاى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجود دون
 الامتناع وسلب الامتناع ههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشب ب قوله اى لا يمتنع
 لاسلب الوجود لان المنصرف قد يجب في الضرورة كاتكسار الوزن (سواء
 كان) الصريف (ضروريا) مثل اتكسار الوزن عند عدم الصريف (او غير
 ضرورى) رعاية القافية بلا اتكسار الوزن عند عدمه ايضا ^{فكسره} ^{فكسره} اى
 جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف
 لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتراكه على علتين او على واحدة تقوم مقامهما
 فيه (اى في غير المنصرف متعلق بادخال) لاجعله منصرا فاحقية (تميز) فان غير
 المنصرف عند المص (ما) اى اسم معرب فيه (علتان) من علل التسع (او) على
 واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين عليه لا يلزم
 خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دخله عليه فكيف
 يزيلان العلتين او على واحدة واما قال عند المص غير المنصرف كذا لان عند غيره
 غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فيدخلوا بهما يكون منصرا فعند ذلك
 الغير لا تشاء شرطه (وقيل المراد بالصريف) في قوله ويجوز صرفه (معناه
 الاخرى) وهو المنع فان الصريف في اللغة المنع يقال صرفه منعه لامعناه

لامعناه الاصطلاحى) وهو في الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين (والضمير
 في صرفه راجع الى حكمه) ح فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير
 المنصرف بادخال الكسر والتنوين عاياه والجواز ايضا يكون بمعنى سلب
 الامتناع ^{فكسره} ^{فكسره} لاضرورة (اى لاضرورة وزن الاشعر) فيه اشارة الى ان اللام
 فيها عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصوالها والا اصل
 في الاسم المعرب الصريف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج
 العلتين او الى الواحدة قيل ضرورات الشعراء ثمانية الزيادة والحذف والتقديم
 والتأخير وخروجهم عن الاعراب الى وجه آخر على طريقة الثبوت وتأنيث
 المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اول رعاية قافية) عطف على وزن الشعراء اى
 و لاضرورة رعاية قافية الشعر (قالة) اى الحال الشان (اذا وقع غير المنصرف في الشعر
 فكثيرا ما) نصت على الظرفية ولفظ ماضية له اى في كثير من الزمان متعلق
 بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (اتكسار) وهو نقصان
 حركة او حرف في الجوز (بخرجه) اى يخرج الانكسار العشر (عن الوزن
 فيجب جعل غير المنصرف منصرا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب
 ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او
 يقع من منع صرفه) (انزعاف) وهو تغيير اجزاء الجوز ولكن لا يخل بالوزن
 ولا يخرج عنه ولكنه يخرج عن السلاسة) فتح يجوز صرف غير المنصرف
 ليقى السلاسة كما في التناسب (اما الاول) اى مثال غير المنصرف الذى يقع
 في منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكفوله) اى قول فاطمة
 رضى الله تعالى عنها في رثية النبي عم حين قبر ولزكت وقبضت قبضة من تربة عليه
 السلام فوضعت على انفسها فبكت وقالت ماذا على من شتم تربة احمد
 ان لا يشتم مدى الزمان غوى الى مدى الزمان امتداده غوا الى اجسع غالية كنوا صبر
 جمع ناسرة بافارسية حوش بوى والمعنى ما الذى اوى شى على من شتم تربة احمد
 في ان لا يشتم امتداد الزمان انواع الغسالية والاستشهاد لانكار والمعنى ان يقع
 عليه شى كذا في الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بادانث (على) متعلق به

مصاب (قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهي المازلة من المكروهات
يقال صاب اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة
في الجمع واصابها الواو لانه يجمع ايضا على مصابوب وهو الاصل كذا في الصحاح
اي نزلت على نوازل (او انها) اي لو ان تلك النوازل (صبت) اي انت (على الايام
المنورة بنور الشمس وضياؤها (ضمرن) ماض معلوم بجمع المؤنث وفاعله
راجع الى الايام يعني صارت تلك الايام (ليليا) والفاء للاطلاق بظلمة تلك
المصابب لغلبيتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض
ولزيادة وكسافتها حتى صارت الشمس منكشفة ومضحة فصارت الايام
قبل غروب الشمس ليليا يعني اولم يجعل مصائب في حكم المنصرف بادخال
التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا
من المصراع الثاني بحرف لان التنوين بعد حرف عند الشعراء لان هذا البحر رجز
مسدس فالمصراع الثاني مستفعل ثلث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك
ليكونا متوافقين في الوزن (واما الثاني) اي امامثال غير المنصرف الذي
وقع من منع صرفه ازحاف يخرج منه السلاسة بوزن الطرافة لفظا ومعنى
فكقوله) اي كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد يعيد من باب
الافعال على وزن اكرم اصله اعود يسقط عنه وبقى اعداي كرر (ذكر نعمان
بانه صلب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له
نعمان ابن ثابت وكنية ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعداي كرر ذكره لنا (ان
بالكسر ان كان الجملة استئنافية يعني جوابا لسؤال مقدر نشاء من الامر بالاعادة
او بالفتح ان كان علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يخذف
من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اي ولان المساجد وقوله تعالى
اغضب عنكم الذكر ان كنتم قوم اى لان كنتم في قول (ذكره) اي ذكر
نعمان ابن ثابت (هو) الضمير للفصل على ما يمي (المسك) اي كالمسك وبين
الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع) اي ينتشر رائحته يقال ضاع
من باب قال اي تحرك فانتشر رائحته وتضوع ايضا وتضيع مثله كذا في الصحاح

لان المسك اذا حرك ينتشر رائحته وكذلك الامام الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة
وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التي هي اعز من المسك والتشبيه في الراجحة
والتمادز لا في العزة لكون الامام ومساائله اعز من المسك (فانه) اي الشأن (او
جعل نعمان غيره منصرف ومنع منه الجر والتنوين (وفتح نون نعمان) في موضع
الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا ينكسر لان بحر مفعولان مفاعيل مرتين (ولكن
يقع فيه) اي في الوزن (زحاف) اي تغير في الحركة (يخرج منه عن السلاسة كما يحكم به
اي بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسرو نون يدغم التنوين في لام
لناله يلزم ح اجتماع المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة
فيقول النقل الذي حصل من اجتماع المثلين فيحصل السلاسة واما وقع النون مع
التنوين وادغم لحصل السلاسة ايضا لا يكن الثلاثة فيه دون الاول ومخالف
للقياس ايضا واما الوقع بالتنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكن
النون مفتوحة بالتنوين ومع هذا هما في كلتين فلم يزل النقل ولم يحصل السلاسة
لان حصولها مبني على زوال النقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري) لانه لا يخل بالوزن كما صرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله
اي الزحاف) قوله للضرورة) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيقبس (قلنا
الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اي عن ذلك البعض
الانظار ههنا في مقام الاضمار اي في مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس
في الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض
او على العكس فظهر احتراز عنه (ضروري عند الشعراء) فههنا يمكن
الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا وفي حكمه بادخال الكسر والتنوين
عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكمافي قوله) من مدح النبي عليه الصلاة والسلام (سلام) مبتداء لانه
مختص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليكم اي سلامي اي سلام من قبلي اي
التزنية من كل آفة ونقيصة والتبزية من كل عيب وشبهة (على خير الانام) اصله
اخبر لانه اسم تفضيل حذف الهمزة للتخفيف استعمال بالاضافة الى الانام وهو

مقر اللفظ مجروح المعنى (وسيد) عطف على خبر عطف تفسير اصله سيود على وزن فاعل فادغم اى مقتديهم الجار والجرور (خير جيب) يدل من خير بدل الكل لتدرج من الأدنى الى الأعلى فعيل بمعنى مفعول او معنى فاعل والاول اولى مضاف الى الهاء العالمين محمد عزم) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر المؤمنين بالمغفرة والاحسان والرحمة في دار الجنان بالعاقبة التيسير خبر مقدم نذير) وهو ايضا فاعيل بمعنى فاعل المبالغة اى منذر لاخوف بن خوف اياهم بالخوف في النار والفاضلين بالعذاب والسخط بالمبالغة وهو خبر بعد خبر هذا من قبيل تعداد الخبر بلا عطف (هاشمي) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق ريد الباب والتكثير هنا في التغليب ولانه مكرم عند الله تعالى واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير في الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا شفق بمعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فاعول بمعنى فاعل من رؤف بابه قطع اى ذوالعطف وارأفة يعنى ذوالشفقة والمحبة مبالغة لمن اتبعه كما قال جل ذكره في نعمة الكريم واخص جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محللا على انه مبتداء (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه مائة كن فيه راجع الموصول (باحد) مفعوله الثاني لانه قد يتعدى الى المفعول الثاني بحرف الاء الجارية وقد يحذف اتساعا قال الصحاح يقال سميت فلانا زيدا او سميت به زيد (فاه) اى الحال والناسن (لوقال) الشاير (باحد) بفتح الاء في موضع الجر على انه غير منصرف (لايخل بالوزن اى لا يكون في الوزن خلل يجعل احد في هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه موزون مفاعلين مرتين) (لاكن يخل بالمبالغة فن حرف الروى) بفتح الراء وكسر الراء في الامة انما وهما المراد منه الحرف الذي تكرر في اخر الالفاظ لكون ذلك البيت تاما به (في ما رأيايات السال المكسرة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففي هذا البيت لو لم يكسر لاختل المبالغة فجعل فقوله باحد في حكم المنصرف ادخال الكسر عليه ^١ اول التناسب ^٢ عطف على قوله للضرورة

بإعادة الجار وانما إعادة اشاره الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه اشارة الشد بقوله (اى ويجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخل الكسر والتنوين عليه والحوار ههنا سلبه الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير المنصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم ان يقل اى امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله تعالى انه هو يبدى ويعبد بضم الباء في الاول والقياس الفخ لانه من بداء مثل فراء او في النثر كما في المنظوم قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخة قلنت اطبخوا الى جبة وقيصا مكان خيطو المناسبة طبخة وان اختلفا اسما وفعلا وفي الحاشية واذا صار السجع من اجل محسنات الكلام ومثل هذا في الشيء ومراى مع ان الامة اتم في ومنه في التنزيل الله يبدى الخلق ثم يعبد والمبالغة المشهورة ببداء وروى ان بعض البلغاء قال الكاتب اكتب يا حاد فان المركب قد حارواى بضم الراء في باحار فقال الكاتب يا سيدى الافصح كسر الراء فلم تنفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه (راى لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما (الى حد الضرورة) ولم يعمل مناسلا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لغته لان الكسر لكثرة لا يحتاج الى التميل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل ولما كان امر التناسب ابعده يظن لان غير المنصرف اصلى كنى فانصرفه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له من اوسق كلامه بقوله ^١ مثل سلاسل واغلا لا ^٢ (حيث صرف سلاسل) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف الذى يلبد اعنى) بالمنصرف (اغلا لا) فانه منصرف ذا بس فيه من الاسباب السبعة المقتبزة واما سلاسل فهو غير منصرف للجمعية فانه ليسا جدوا واور فقه له سلاسل اغلا لامثال المجموع غير المنصرف الذى صرف وهو سلاسل والمنصرف (عطف على غير المنصرف) الذى صرف غير المنصرف لتناسبة اى لتناسب غير المنصرف والمنصرف الا لكان الانسب ان يقول المنص

مثل سلاسل فقط وفي الحاشية اراد بقوله سلاسل واغلا لا الخ ان ذكر اغلا لا
ليس بزايد لان المقص تشييل للمجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسل في
هذا التركيب اي في تركيب قوله سلاسل واغلا لا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف
وبان زواله اراد ان بين السبب الذي يقوم مقام السببين فقال وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة فيه اشار الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة الى ما سبق
في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الوصول في حكم لام التعريف
التي تقوم مقام علتين من اجل التسع علتان مكررتان حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر
تعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجالا
ثم تفصيلا قامت كل واحدة منهما اي تلك العلتين لقوتها وكما انها حتى اثر تأثير
العتين لما سبق ان الشيء اذا قوى يقوم مقام السببين بل مقام الاشياء مقام علتين
ضعيفتين للتكررها اي لتكرر كل واحدة منهما احديهما اي احدي العلتين
المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين الجمع لا مطلقا بل الجمع البالغ الى
صبغة منتهى الجموع وسبأ في تفسيره صبغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين
ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظيره في الاحاد والعربية
وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع الكثير اي يجمع الجمع الى
ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضي والى الثاني اشارة
الشه بقوله البالغ الى صبغة منتهى الجموع فانه اي الشأن قد تكرر فيه اي
في هذا الجمع الجمعية حقيقة نصب على انه تمييز او على المصدرية اي تكرارا
حقيقة كاكالب لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وهذا الجمع جمع مرة
اخرى على اكلب فتكرر فيه الجمعية تحقيفا وهو في اللغة الحرص يقال فلان
كلب اي حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده
لم يذهب راساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساروه
مع التاء ايضا ومثل بمثلين احدهما من جنس الحيوانات والاخر من الجمادات
واناعم وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الرابعة
واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة

والابل نعمة مخضة لا توجد في غيره حيث تؤكل لحمه ولبشر بانه ويركب
ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره
من الاموال واراغيف جمع ارغف جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات الفلته
او اكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعني لا يتكرر الجمعية فيه
حقيقة بل جمع مرة واحدة لئلا يوازن ما تكرر فيه الجمعية خذ حكمه فصار كأنه
تكرر فيه الجمعية حقيقة كالجموع الموافقة لها اي الجموع التي تكرر فيها
الجمعية حقيقة في عدد الحروف والحركات والسكنات كساجد جمع مسجد
فانه موازن لاساور وكالب ومصايح جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال
ومفعول كقراض ومفتح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعم في الاشياء المذكورة
فلما سابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية تحقيفا صار كأنه تكرر فيه
الجمعية تحقيفا ثانيهما اي ثابته العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة
منهما مقام علتين لتكررها التأنيث لكن لا مطلقا اي الالة لا يكون التأنيث
قائما تمام السببين حال كونه مطلقا بل لا يقوم الا في بعض اقسام
التأنيث شأن باعتبار علامته التاء وهي الاصل فيه ولذا يكون ملفوظة مثل طلحة
وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار وناو وهي لا تقوم مقام السببين ولا يكون
سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا لا بشرط العلية لكونها عارضة غير لازمة
لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان يكون ملفوظة
وهو ذلك البعض ثالثا التأنيث ثانيا واصلة الفان سقط النون بالاضافة
المقصورة) صفة الالف اي ولم يشئ لكونها سببا واحدا لان الالف التأنيث
في المقصورة واحدة لا غير والممدودة عطف على المقصورة وهي صفة ايضا
لان في الممدودة الف التأنيث الهمة المقاربة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع
البناء حيث لا دخل لها في التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا
وصفها بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي
وضعت لمطلق الجمع وان كان ضد ان كل مسموعة لا غير المنصرف لا واحدة
منها فسرر وذا لذلك التوهم بقوله اي كل واحدة منهما يعني ان الممدودة

تكون سبباً مستقلاً والمقصورة أيضاً سبباً مستقلاً لان مجموعهما سبب واحد
 كاتوهم (حكي) مثال الالف المقصورة (وحراء) مثال الالف الممدودة
 لانها (اي لان الالف التأنيث الممدودة والمقصورة) (لازمتان) اي لزم
 كل واحدة منهما (الكلمة) التي لحقت هي بها (وضعاً) اي لزوماً وضعياً لا عرضياً
 كما التأنيث (لا تفارقها) اي لا تنفك كل واحدة منهما مما دخلت عليه
 هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلاً) يعني ابدامستمرافكون منصوباً
 على النظرية (فلا يقال في حكي) اي فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به
 حبل) يحذفها يقال في مؤنثه حبل وفي مذكرة لا حبل لانه ليس له مذكرة لانه
 وصف لمن في بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضاً (فيما) لحقت الف التأنيث
 الممدودة به مثل (حراء) في مذكرة (حجر) يحذف الف التأنيث لان مذكرة
 احر لا حرف فليهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنهما في وقت
 جعل لزومهما للكلمة (اي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها) بمنزلة
 تأنيث احر فصار فيهما التأنيث مكرراً) دأنا وصفاً يعني صار ذاتهما تائباً ووصفهما
 تائباً اخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعاً
 للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وصفت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل
 بتفرض الصيغة لان صيغة المذكر احر وصيغة المؤنث حراء وهذا ايضا دليل
 على لزومهما للكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتأنيث (فانما ليست لازمة للكلمة
 التي دخلت عليه) (بحسب اصل وضع فانها) اي التاء (وضعت) للتأنيث حال
 كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما
 لان صيغة قائم يحتمل المذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث قد دخل عليه فعمل منه ان
 المذكر المذكر الداخلة عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض
 كالمعتمد فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يقرؤا حراءه ايضاً الا بشرط
 العملية (فلا تعرض الزوم) له لامر عارض بعد الحقوق (كالعملية مثلاً) يعني
 مل ان يكون علماً لم يقو قوة الزوم الوضعي) اي لم يوجد فيه قوة مثل قوة
 التأنيث الوضعي لكونه في الاصل عارضاً لم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ

من بيان حكم غير المنصرف وحوار منع ذلك الحكم وبيان العمل التي تقوم مقام
 السببين اراد ان يفصل العمل المذكورة في اليتين اجسالا ليكون لها زيادة
 معرفة كما هو ردأية مصدر بالفاء التفصيلية ومعرفة باللام العهد الخارجى ذاهبا
 الى ترتيب الالف والنشر فقال فالعديل قدمه في صك لا الموضعين لانه غير
 مشروط بشئ بخلاف اليوافي وهو في اللغة النصرف ويقال اسم معدول اي
 مصروف وفي الاصطلاح ما عرفه المص (مصدر) من عدل يعدل وبابه
 ضرب (معنى للفعول) كالخلاق بمعنى الخملوق والضرب بمعنى المضروب
 اي كون الاسم معدولاً خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اي خروج
 الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدل ولان البحث في الاسم
 اي كونه) اي كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا
 بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لايجي له مفعول
 ولا مجهول (عن صيته) اي عن صيغة الاسم (الاصلية) اي عن صورته التي تنفذي
 الاصل) اي الوضع اللغوي (والقاعدة) اي الاصطلاح والاستعمال
 ان تكون ذلك الاسم) اي الاسم المعدول عنه (عليها) اي على تلك الصورة
 وقال في الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قل تطلق على الكلمة
 باعتبار ما تعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى (ولا يخفى
 عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اي ليست صيغة المصدر
 موضوعاً باراء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر
 مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان يكون المشتق مغايراً للمشتق منه (فباضافة
 الصيغة الى ضمير الاسم) اي الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت
 المشتقات كلها) عن حد العدول لان المشتقات ليست باسم بل صفة فلا يقال
 ان المشتقات معدولة عن مصادرها الباء في قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت
 اي فخرجت المشتقات كلها عن تعريف العدول بسبب اضافة الصيغة الى ضمير
 يرجع الى الاسم (ولا) يخفى ايضاً (ار المتبادر من قول خروجه عن صيغة الاصلية
 ان يكون المادة) اي الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها (باقية

في المعدول لانه ان لم يكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم ان معدول عنها
 لان بقاء المادة يكون قرينة للعدل بل المتبادر انه غير معدول وانما اسم برأسه
 والتعير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع في الصورة فقط) كرباع
 عدل عن اربعة اربعة وكذا امر بع وعمرو وزفر عن عامرو وزاقر لانه اذا شرط
 كون المادة قية وجب ان يكون التغيير في الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا
 لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير في الصورة (فلا يتقضى) حد العدل (بما
 اى كلمة) (حذف منه) اى من تلك التامة (بعض الحروف كالاسماء
 المحذوفة لا يجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسن الوجه
 وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة ومحذوفة الاواسط كقول وميع فانه لا يقال
 ان كل واحد منهما معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يدودم) فان
 اصلها يدي ودموم مثل يحي وعصو وحذف اللام منهما فبقى يدودم مثل رحاو عصا
 فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيها) اى يدودم فلا يقال
 ان يدودم معدولان عن يدي ودمولان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة
 فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صفة الاصلية
 يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (في
 صفة اخرى) اى في صفة غير الاولى (اى مغايرة الاولى) اى للصفة الاولى
 الى هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن
 مغايرة لها تكون الثانية غير الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان يكون المادة
 باقية والتغيير يكون في الصورة فقط (لا يبعد ان يعتبر مقارنتها لها) اى مقارنة
 الصيغة المعدولة للصيغة المعدولة عنها (في كونها) اى في كون الصيغة المعدولة
 غير داخلية تحت اصل قاعدة كذا (اى صيغة الاولى) وهي الصيغة المعدولة
 عنها (داخلية تحت) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه
 اى عن حد العدل) المغيرات القياسية) اى الاسماء التي غيرت قياسا كما وال مقول
 وميع وعدة والشيء الجامع المصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا
 لانها داخلية تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التي تغيرت

شاذ الا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصفرات الشاذة كقريب
 وعريس بغير التاء والقياس ان يصفر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصري
 بانكسر في الاول في بصرة وبدوى في بادية وثلاثي ورباعي (فلاتم انها) اى
 المغيرات الشاذة (مخرجة عن صفة الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما
 كانت شاذة ويكون ايضا داخلية تحت اصل وقاعدة ولما احكم علم بالشذوذ
 لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس جمع) اقوس وانيب
 جمع ناب وهو السهم (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من اليبانية
 اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءني رجل من بني تميم (ليست
 مخرجة) وانيس مع اسمها وخبرها خبران وهي ايضا معهما خبر لان
 في قوله فان اللفظ (عما) اى عن الجمع الذي (هو القياس فيهما) لان القياس
 في الاجوف الثلاثي المجرد ان يجمع على افعال المخنفة فيكون القياس فيهما ايضا
 ان يجمع على هذا الوزن (اعني اقواسا وانيبا) لا على افعال لثقل الضمة على الواو
 وانباء في البناء الممتدوان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء
 بعنى في اول الوهلة) على اقوس وانيب (حال كون كل واحد منهما واقعا
 على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع
 مع انه بنفسه ثقل (من غير) متعلق بقوله انما جمع (ان يعتبر) مبنى المفعول (جمعهما
 اى جمع القوس والناب) (والا) اى او ان لم يجمع على خلاف القياس (على ما) متعلق
 بقوله جمعهما هو القياس فيهما (وهو اقواس وانيب واخراج) عطف
 على قوله جمعهما من غير ان يعتبر ايضا (اخراج اقوس وانيب عنهما) اى
 بما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة
 للاسماء المعدولة حتى ان ما خلفها يكون شاذا ولما حكم عليهما وعلى امثالهما
 بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدولين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
 اى بعض المصنفين والمؤلفين (تعريف الشيء) اى شئ كان (بما) اى بتعريف
 (واعم منه) اى المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا
 اذا كان المقص منه) اى من التعريف (تميره) اى الشئ المعرف المصدر مضاف

الى المفعول (عن بعض ما عده) لاعتنا كانه كما اذا قلت في تعريف الفعل مثلاً اذا
 اردت تميزه عن بعض ما عده الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز
 عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمستقات
 ايضا بحصول العرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود
 من هذا التعريف ههنا) اي في هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التي
 اشتركت في العلية (لا عن كل ما عده) سواء كان ما عده عللة او لا (ثبت حصل
 بتعريفه) اي بتعريف العدل (هذا التمييز) اي تميز العدل بهذا التعريف
 عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اي بان يكون تعريف العدل (اعم منه
 بان يدخل فيه ما لا يكون عللة لما عرفت ان المقص من تعريفه خروج سائر
 العلل عنه واذا خرجت ثم المقص فلا بأس بدخول ما ليس بعللة فيه (فتح) اي
 حين كون المقص من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون
 ذلك المقص حاصل ايضا من هذا التعريف (لا حاجة في تصحيح هذا التعريف
 اي تعريف العدل) (الي ارتكاب تلك التكرارات الثلاثة) تكلف تفسير صيغة
 المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون
 في الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة
 أخرى مغايرة الاولى اما في الوزن واما في الدخول تحت اصل وقاعدة فدخل
 تلك المحررات لا يضر لانها ليست من العلل اتسع ولما فرغ من بيان فوائد
 القنود اراء ان يبين بسبب العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها
 واعلم انا نعلم قطعا) اي جزما اي علما قطعيا (انهم) اي التحاة (لما جدد واثبت
 ومثلت واخرج وعمر) امثالها (غير منصرف في كلام العرب) واستعملهم
 (والحال انهم) لم يجدوا فيها) اي في هذه الامثلة او عطف على مدخول
 لما اي ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضي عدم انصرافها من الاسباب التسعة
 غير الوصفية) في الاربعة الاول (او) غير (العلمية) في الاخيرة الوصفية والعلمية
 وخذها لم تؤثر في منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرار واحد منهما شرطا
 وهما ليسا كذلك (احتاجوا) اي التحاة (الي اعتبار سببا آخر غير الوصفية

او العلمية) من الاسباب التسعة مسبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف
 الا ان يكون فيه سببان منها او تكرار واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح
 هذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد
 حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد فيكون
 من توابع نا اي ولما لم يصلح (للاعتبار) اي اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب
 التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لالفاظ ولا تقدير او لا تركيب
 ولا عجمة ولا وزن الفعل والالف والنون ويجمع العلمية مع الوصف فاتفق اعتبار
 غير العدل لان انتفاء الاسباب يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اي اعتبر
 التحاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لانهم
 عطف على قوله انهم اي لان التحاة) تنبهوا) من التنبيه (للعقل فيما عدا عمر
 اي في امثال غير عمر) (من هذه الامثلة) بل تعلم ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار
 العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اي ما عدا عمر (غير منصرف
 للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فيكون عنه (واكن) استدراك
 من قوله استبروه اي اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه (لا بد في اعتبار العدل
 مطلقا سواء كان في هذه الامثلة او لا) (من امرين) يعني في اعتبار العدل
 مطلقا شرطان (احدهما) اي احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول
 لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل
 الذي هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما) اي ثاني الامرين
 اعتبار اخراجه) اي اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) الذي وجد لان مجرد
 وجود الاصل لا يكفي للعدل (اذ لا يتحقق الفرعية) اي فرعبة المعدول (بدون
 اعتبار ذلك اخراجه) لما سبق ان وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر
 الاخراج (ففي بعض تلك الامثلة) اعني ما عدا عمر (بوجود دليل غير منع الصرف
 سببين الشك ذلك الدليل في عقيب كل مثال يعني بوجود ذلك البعض دليل
 سوى منع صرفه) يدل على وجود الاصل المعدول عنه (يعني على ان الاصل
 المعدول عنه موجود) (فوجوده) اي وجود ذلك الاصل (محقق) اي ثابت

بلاشك ولا شبهة وإذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا أي محققا وهذا القسم يقال
العدل الحقيقي لتحقيق أصله والعدل عنه أيضا (وفي بعضها) أي بعض تلك الأمثلة
(لا يوجد) (دليل) يدل على الأصل المعدول عنه (غير منع الصرف) بعللة واحدة في كلامهم
وذلك البعض مثل عمرو زفر (يعترض) بمعنى المفعول أي فيقدر (له) أي لدراك البعض
الأصل (ليتحقق) أي حتى يقع (العدل باخراجه) أي باخراج ذلك البعض (عن ذلك
الأصل) أي عن الأصل المقدر لانه إذا لم يقدر له الأصل ولم يخرج عندي لم يربح
اسم غير منع صرف بعللة واحدة في كلامهم وذلك غير ما نزلان العلة الواحدة لم تؤثر
في منع الصرف فيكون الأصل هذا البعض مقدرًا لهذا يقال له العدل التقديري
لكونه أصلا مقدرًا ولهذا قال الشن (فانقسام العدل إلى) (العدل) (الحقيقي و) (العدل
التقديري) حتى صار العدل قسمين (انما هو) أي ليس ذلك الانقسام (الاباغتار
كون ذلك الأصل محققا أو مقدرًا) انظر إلى الأمر الأول لأن وجود الأصل إذا كان
محققا بلا شك كان العدل أيضا محققا بلا شك وإذا كان مقدرًا كان العدل مقدرًا
لأن الفرع يتبع الأصل (وأما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الأصل) أي
الحقق أو المقدر نظرا إلى الأمر الثاني (ليحقق العدل) يعني يقع العدل (فلا دليل
عليه إلا منع الصرف) لأن الأصل في اعتبار العدل ليس إلا وجود تلك الأمثلة
غير منصرفة بعللة واحدة في كلامهم (فعل هذا) أي على انقسام العدل
إلى الحقيقي والتقديري باعتبار الأمر الأول (قوله) أي قول المصنف تحقيقا
معناه) أي معناه القول لا إعرابه العدل خروج عن صفة الأصلية (خروجا
كائنا عن أصل تحقق) أي موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) هذا بيان
الحاصل المعنى والأعراب على الحالة من الصيغة أي حال كونها محققة وتأنث
المصدر الواقع حالا عن المؤنث ليس بلازم لعدم الضمير فيه كذا قيل أو بمعنى
تحققا صفة خروج مقدر بحال متعلقه وهو الأصل والمفهوم من تعريف الشن
هذا المعنى لأن الخروج يكون محققا إذا كان الأصل محققا كمثلث أي خروج
كائنا خروج أو خروج أصل خروج ويجوز أن يكون خبر مبتداء محذوف أي مثاله مثل
ثلث كمثلث ومثلث كمثلث وزنهما فطال ومفعول عد لا على ثلثة مكررا (والدليل الذي يدل

على اصل ثلث وثلث (ان في معناهما) اي معنى كل واحد منهما
تكررا دون لفظهما (اي ليس في لفظ كل واحد منهما تكرار ايل التكرار
ليس الا في معاهما لانه اذ قيل جائي اليوم ثلث اي حال كونهم مفصلين بهذا
التفصيل وهو كون جائي في ثلاثة مرة وثلاثة آخر مرة أخرى وثلاثة آخر مرة أخرى
الى ان ينتهي القوم يعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) في الالفاظ (انه) اي
الحال والاسباب (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) كما كان المعنى (مكررا)
لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعاني والالفاظ اقواب لهم ودلالة عليهم فيقصد
افراد المعنى بلزم افراد للفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كما) في قولك (جاءني القوم
ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مؤل بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل
على هبة حالا عند المص اي مفصلا بهذا التفصيل كما فصلنا، لكن فيما كان
المعبر عنه الحال كلا اللفظين معا تجري اعراب اللفظ او واحد عليهما جميع (يعلم
من هذا التمدد) ان اصل كل واحد من ثلث وثلث (لفظ مكررو هو
قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدل ثلث وثلث عن هذا الاصل تحفيقا في اللفظ لان ثلث
اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معناهما واحد وفي الرضي وذلك انا وجدنا ثلث وثلث
ثلاثة بمعنى واحد وثلثتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقصوم عليه في غير لفظ العدد مكررا على الاطراف في كلام العرب نحو قرأت
الكتاب جزء جزء وابصرت العراق ابدابا فكان القياس في باب العدد ايضا
التكرير عملا بالالتقاء فلما وجد ثلث غير مكررا لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
الى هنا كلامه (وكذا) اي كالحال في ثلث يوم ثلث خبر مقدم (الحال) مبتداء مؤخر
في ايجاد واحد عدل كل واحد منهما من واحد واحد (وثناء وثنى) عن اثنين اثنين
وثلث وثلث منتهيا (الى رابع ومربع) فالغاية ههنا داخل تحت المعنى لانا علم
قطعا ان حكم الغاية تحكم للقبول يحمل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى لا تأكلوا
الى اموالكم اي مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد في ان هذه الاسماء غير منصرف
لورود النص فيها صريحا بل قوله تعالى الى اربعة مئة وثلث وربع واحد
وموحد تبعا اليها الكوفا مع ما بين عن احد واحد الذين هما اصل في الالف

وفيما (اي في الاسماء التي كانت (وراءها) اي بعد هذه الاسماء الجار والمجرور
خير مقدم منهما (اي عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما من عشرة عشرة
فالغاية ايضا داخل في المقيا (حلاف) مبتداء مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة
فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذي يوجد فيما دونها وهو العدل
والوصفية توجد فيها لان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم
ذهب الى انها منصرفة لتكون الاصل في الاسم الصرف (والصواب) اي الحق
من المذهبين (مجيئها) اي ان يكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب في مع صرف
ثلت ومثلث) اي السبب الذي يقتضي عدم صرفهما (واخوانهما) اي اسماهما
من السياق والسباق يعني من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) التحقيق
والوصفية اللازمة (لان الوصفية العرصية التي كانت في ثلثة ثلثة) اي الوصفية
التي حصلت لهما بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة في مراتب العدد
من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف في اصل الوضع وبدل عليه
اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب
ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت
اي الوصفية) اصالة في ثلث ومثلث (لار المعدول لا يوضع الاوصفا ولا يستعمل
الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال ثلث ولا يقل جاءني
ثلث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعها
لا اعتبارها فيما وضعها) اي لتكون الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد
من ثلث ومثلث له * و آخر * عطف على ثلث ومثلث يضم الهمزة وقع
الحاء المجمة جمع (آخري) صفة اخرواخرى على وزن فعلى بالضم والسكون
مؤنث (بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر) الذي هو مفرد مذكر على وزن
احر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفصيل) كافضل بشهادة التصريف
حيث يحى له مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفصيل (لان معناه) اي
معنى آخر (في الاصل) اي اصل الوضع يعني معناه اللغوي (اشد تأخيرا) تميز
يعني ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخيرا من زيد في معنى من المعاني

ثم نقل (من معناه اللغوي) (الى معنى غير) الى المعنى المجازي وهو النفي بقربة السؤال
تحقيقا كما اذا قيل زيد في الدار فيقال آخر اي ليس فيها او تقدير الان في اسم
التفصيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائدة في المفصل منى باسم التفصيل
عن المفصل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفصيل وجه
ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني
رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل
وآخر آخر وامرأة اخرى كذا في الرضي (وقياس اسم التفصيل ان يستعمل
باحد الاشياء الثلثة ليكون المفضل عليه معلوما به (اما باللام) اي اما يستعمل
بدخول اللام عليه مثل زيد لا فضل علي ان يكون اللام فيه للعهد (او الاضافة
اي اضافة اسم تفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعني او بدخول من التفصيلية
على المفضل عليه على سبيل الحوال منع والجمع) وحيث لم يستعمل اخر بواحد منها
اي من هذه الثلثة (علم انه) آخر (معدول من احدها) اي من المستعمل باحدها
اختصارا في اللفظ (فقال بعضهم انه) اي اخر (معدول جمعا) اي عن اخر الذي
فيه اللام) اي عن الاخر اوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط
تغايرهما في الهيئة بوجود ههنا لان هيئة ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به
ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن
المعرف باللام يعني امس لكونه في مائة حيث في تضمنه معنى الخرف وهو اللام
فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى
غير وصار اسما لثله (وقال بعضهم انه) اي اخر (معدول عما ذكره من) اي
عن اسم التفصيل الذي استعمل في التفضيلية (اي عن اخر من) لانه الاصل
في الاستعمال ان يكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق مؤ صوفيه
حيث يكون مفردا وان كان الموصول شيئا او جمعا مذكرا وان كان مؤنثا الا انه
لا يعدل الاعمال يكون بمعنى الجماعة ذلك كونه كلاما في الجمع لان اخر جمع فلا يعمل
الا مع الجمع لا المفرد والى المعنى (وانما لم يذهب) يعني المعدول (الى تفرير الاضافة
الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه ثابت للفعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون

آخره دولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واخر الناس فتكون الاضافة
مقدرة في المعدول ولذا قال الله ان تقدير الاضافة (لأنها توجب التنوين والبناء
او الاضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة
لها اي مثل الاضافة الاولى ويعني ان حذف المضاف اليه من التركيب
الاضافة لا يخ امان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه
المحذوف وسادس (نحو جئت) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض
عنه التنوين لما ذكره ونون وكتب متصلا بالحين فقبل حين ثمة تحقيقا (و) امان يوجب
بناء المضاف التضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معان الحروف (نحو قبل) لان اصله
قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بني قبل على الضم لما سيجي واما ان
يوجب ان يليه تركيب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في النفي
عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف محذوف
في الاول (نحو يايتيم يتي عدي) فان اصله يايتيم عدي يتي فلما حذف المضاف اليه
وجب ان يليه تركيب اضافي فيقبل يايتيم يتي عدي لما ذكرنا وسيجي ومثله نحو يا زيد
اليه لان (وليس في اخر المعدول شيء من ذلك) اي من التنوين والبناء او الاضافة
الاخرى (فتعين ان يكون) يعني اخر (معدول من احدا الاخرين) اما عما فيه
اللام او عما ذكره من التفضيلية على سبيل منع الخلط والجمع (جمع) على
وزن صرد عطف على اخر لقرينه راما على ثلث لاصالته (جمع) بالجر صفة له
مضاف الى (جمعاً) بالمد كخمره (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى
اجم وكذا (او مثل جمع في عدم الانصراف خبر مقدم) كنع (متداء مؤخر
ونع وبضع وقياس فعلاء) الذي يذكره افعال (ان كانت) صيغة افعال (صفة
ان يجمع) اي تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين ليميز افعال
الصفة عن افعال التفضيل لانه جمع بالواو والنون في المذكر والالف والتاء
في المؤنث يعرفه لان هذا الشرف لان هذا الجمع اشرف المجموع واولو جمع افعال
الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلناه لم يجمع مؤنثه
بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المؤنث والمذكر في افعال

الصفة واحدا اختصار اول قصور هذه الصيغة عن افعال التفضيل (كخمره
على جر وان كانت) اي صيغة افعال (اسما على فعال ان تجمع في التكثير
بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحوض يجمع على اجادل واصابع
واحوص (او فعلاوات) بالالف والتاء في الصحيح لان الالف الثانية اذا وقعت
في الاسم يجمع جمع للصحيح المؤنث مثل خبايا في خبارا (كخمره) بالمد البرية
وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن مؤنث افعال مثل عذراء وجبراء وزقاء (على صحاري
والاصل فيه صحاري على وزن هجاء ربع لان ما بعد الف التكثير في الجمع الاقصى
يكون مكسرا كاساور وان عيم فاقابت الالف باء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم
قلت الهزة ايضا لان الهزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بحسب المجانسة
كقرؤة وخطيئة وافس فصار صحاري بالشديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال
الباء المشددة في اخر الجمع الاقصى فحذف الباء الاولى فصاره مثل اساور ثم
فتحتم الزاء وقلت انباء الفاء لحر كها وانفتاح ما قبلها زيادة الحقة لان الفتحة والالف
اخف من الكسرة والياء فصار صحاري مثل حاري (او صحراوات) لما ذكرنا
فاصلها) اي اصل جمع (ما جمع) كخمره ان كانت وصفا (او جماعى او جمعاوات
ان كانت اسما فوجد الاصل المعدول عنه (فاذا اعتبر اخر اجما عن واحدة منها
اي من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين
منع صرف (جمع فيما العدل الحقيقي) لكون الاصل محققا (و) السبب الاخر
الصفة الاصلية وان صارت) اي جمع (بالفعلية) اي بفعلية استعمالها (في باب
التاكيد اسما) لان فعلاء افعال لا يكون الاوصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون
الصفة مؤنثة في منع صرف سواء كانت زائلة بفعلية الاسمية من اسود وارقم
وادهم او غير زائلة مثل احمر واصغر (وفي اجمع واخوانه) وهي اكنع وابع
وابضع الظرف متعلق لما قبله تقديره (واحد السببين) في اجمع واخوانه (وزن
الفعل و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما في جماء واخوانه فالفات التانيث
التامان مقام السببين وانما اوردا المص ثلثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف
في التمثيل كما في العدل التقديري لانه لا يخلو انما يكرر الوصف

فاعلم ان الاول والاول والثاني اما ان يكون النقل فيه محققا اولى وما يكون النقل محققا
 هو الثاني والثاني اي يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه اذا ثبت ان يكون
 ما قبله على وصفه او نقول الى الاسمية كما في باب التاكيد (وعلى ما ذكرنا متعلق بقوله
 لا يرد) اما سارة الى تفير معنى الخروج من الصيغة الاصلية والتبعية عليه بالامثلة
 او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع لاشارة مع ان كلا منهما على خلاف
 مقتضى القياس وحاصل ان الجموع بعضها باسمه وبقية غير شاذة بعضها مفعولة
 لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينقض ما نقلنا بها (كاتب افوس فانه لم يعتبر اخراجها
 اي اخراج اوس وانث (عما) اي عن الجمع الذي (هو القياس فيها) وان كان
 مفعولا (كالكاتب والاقواس) لا سبب للاعتبار ليس له وجود عند
 الانصراف وذلك ليس بوجود في الجموع الشاذة (كيف) انفسهم انكارى
 اي كيف اعتبر اخراجها عما هو القياس فيها (و) الحال انه (لو اعتبر جمعها
 اولا على باب اوس) ثم عد لا عنهما (فلا شذوذ في هذه الجمعية) اي في ان جمع باب
 على اتيان قوس افوس اكونه على ما هو القياس لا سبق وقد عرفت (الاقاعدة
 ايضا) (الاسم اخرج) اي ليس الاسم المعدول قاعدة قياسية (ليرى من مخالفتها
 الشذوذ) اي حتى يكون ما خلفها من الاسماء المعدولة شاذا فيكون الاسماء المعدولة
 على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شيء من الاسماء المعدولة شاذ (فن ان محكم فيها
 بالشذوذ) هذا جواب لرب الفاء (من) اي مكان محكم في تلك الجموع بالشدوذ
 حتى لا يكون افوس وانث اذا لم لا يعتبر اخراجها عنها اعدم سببه وهو عدم
 الانصراف حكم عليهم بالشدوذ (ومن هذا) اي من عدم اعتبار اخراج
 عما هو القياس لكن السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود (تبيين) اي
 ظهور (الفرق) ظهور اتيان بين الشاذ والمعدول (لان المعدول هو الاسم
 المخرج عما هو القياس فيه باعتبار اخراج عنه اوجود سبب الاعتبار الذي
 هو عدم الانصراف والشذوذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه اعدم
 وجود سببه بل كان اولا على خلافا لقياس (تقدير) عطف على تحقيقا
 (اي) اعدل خروجه من مبيغة الاسمية (خروجا كائنا عن اصل تقديره مفروض

فيه اشارة الى باب التقدير بمعنى المقدرو الى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض
 يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير
 مع (لصرف) بالنصب لانه خبر يكون (لا غير) هما المعنى الجنس وغير معنى
 على الضم شبهه بالغابات على ما سيجي اي لا غير منع الصرف من ابدليل موجود
 فيه معنى بس فيه دليل الامتنع الصرف فقط (كهمر) (وكذلك) (تقدير) فانها
 اي عروذر لما وجد غير منصرف في (في استعمال العرب بالعلة الراحدة
 وهي العليمة ومن قاع) تم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجوده بين فيه
 او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيها) اي في كل واحد من عروذر (سبب
 ظاهر من ادب باب التسمية الا العلية) وهي وجدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيها
 العدل) او جد فيها بيان انه معدول ولا يكون مخالفا لعدة ولا يمكن اعتبار
 غيره فيها (نه ليس فيها تانيث ولا تجمعه ولا تركيب ولا جمع وغيرها فالحصر الاعتبار
 على العدل (ولما توفى) عبارة العدل على وجود الاصل المعدول (لان الاصل
 اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيها) (و) الحال (انه لم يكن) اي لم يوجد (فيها
 دليل ظاهري (لي وجوده) كما في الامثلة السابقة في العدل التحقيقي (غير منع
 الصرف) لرفع صفة ايل (تدبر) اي فرض (فيها ان اصلها امر وزافر
 يعني كان الواضع صدقا للتسمية او لا يعامر وزافر الا انها كما ليس الاجناس
 خاف الناس (وعند لا عنهما الى عروذر) لانه غير موجود في الاجناس
 فكذلك سماء او لا يعامر عدل عنه وسماوية اخصارا في اللفظ وزفر وان وجد
 في الاجناس كما في قولنا في اطلاقه عنه التوقيل الزفر اذ انه لا تادرا جعل
 كان لم يكن فتح كان عمرا دخل في الباب لانه لم يوجد في الاجناس فقط (و
 مثل) باب قطام عطف على عروذر قطام اسم امرأة من العرب الحذام
 المعدولة عن قاطمة (كان حذام معدولة عن حاذمة) (اراد) اي المص (بها
 اي يذكر الباء (كل ما) اي لفظ (هو) اي كائى على (وزن) (فعال) والافعال
 وقطام بالجر عطف على كونه (عما لا عيان) اي علماء وضووعا لغير معين
 من الاعيان (النوشة) حال كونه ملابسا (من عوذات الراء) يعني ليس في آخره راء

كحضار وطمار الكائنة ثلاث في (لغة بني تميم) فانهم (اي بني تميم) ويجوز ان يرجع
الى النحاة اي فان النحاة (اعتبروا العدل) اي اخراج نحو قطام عن قاطمة
في هذا الباب (اي في باب قطام يعني في فعال التي يكون علما للاعبان المؤنث
حلا له) مفعوله بقوله اعتبروا اي لكونهم حاملين هذا الباب (على) فعال
التي كانت (ذوات الرأ في الاعلام المؤنثة مثل حضار) في خواش الهندى
اسم كوكب في القاموس جبل بين البصرة والهمجان والحجر من الابل
وطمار المكان المرتفع في بعض النسخ (ديار) وفي القاموس ارض بين اليمن
وقبل ضمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان دفع اليه الانسان ثم يرى منه
فانهم (اي حضار وضمار) مبنيان (على الكسر ولم يبنيا على السكون
مع انه الاصل في البناء لانه يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو
ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اح السكون لانه يلزم اجتماع الفتحان
وهو ثقل ايضا وبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شيء
يوجب البناء او غيره (الاسميان) من الاسباب التسعة المقتضية مع الصرف
العلمية بدل من قوله سبيان (والثابت) عطف على العلمية (والسبيان لا يوجب
البناء) اي لا يوجب ان بناء ما وجد فيه اوكلاهما لانهم ليسا من الاسباب
المقتضية البناء فان الموجب للبناء في مثل هذا الباب المشابهة بفعال الذي كان بمعنى
الامر نحو تزال وتزال في العدل والوزن (فاعتبر فيها العدل) ولم يكتف بالمشابهة
في الوزن لئلا يرد مثل سحاب وجهان وكلام وسلام وغيرها فانها معرفة
لان المشابهة في الوزن وحدها لم تؤثر في منع الاعراب الذي هو الاصل في الاسم
لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما التحصيل سبب البناء
اعتبر (المعدل) فيما (اي فعال الذي) (عداهما) اي مثل رحفا وطمار (مما) بيان
لما في قوله فيما اي من باب فعال الذي (يجعلوه) اي بني تميم (معر باسير منصرفا
ايضا) اي كما اعتبر المعدل في باب حضار (حلا) مفعوله لقوله اعتبر
اي ليكن محمولا (على نظائره) اي على اشباهه البواقى هي ذوات الرأ مع
عدم الاحتياج اليه) اي الى اعتبار العدل فيه (لتحقق السبين) اي لوجود سبين

من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والثابت المعنوي) مع وجود مترطين
نعم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلثة وسجي (فاعتبار العدل فيه) اي في باب قطام
انما هو (اي ليس الا) (الحمل على نظائره) اي على اشباهه (لا) اي ليس اعتبار
العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والثابت مع وجود شرط
وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل او لا والحاصل لا يمكن تحصيله (وامهذا
اي لاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الاحمل على نظائره لا غير) يقال ذكر باب
قسام (المصدر مضاف الى المفعول والفاعل مزوك اي ذكر المص هذا الباب
ههنا) اي في بحث العدل ان قد يرى (ليس في محله) لان محله سياتى في باب اسماء
الافعال (لان الكلام) اي البحث (فيما) اي في الاسم المعرب الذي وجوده غير
منصرف بالعلمية وحدها (وقدر فيه) اي في ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب
منع الصرف) وهو العدل لا فيما قد رفيه العدل حلا على نظائره (واما قال) المص
في بني تميم (احتراز عن لغة اهل الحجاز) لان الحجازيين يتونه (اي يجعلونه
فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم) (ولا يكون) باب قطام مطلقا
سواء كان ذات اراء او لا فلا يكون (مما نحن فيه) اي من البحث الذي ذكرنا
فيديو هو كون العدل تقدير يا والمراد من بني تميم اكثرهم (فانهم على ان ذات الرأ
من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (ان الاقليات منهم
اي بني تميم) (ام يجعلوا ذوات الرأ مبنية على جعلوها) يعني جعلوا باب قطام سواء
كان ذات اراء او لا عربا (غير منصرف) لان الاسم حاصل في الاعراب والمثابهة
بالبنية اذا كانت حقيقة لم تؤثر في مع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاوّل (فلا
حاجة الى اعتبار العدل فيها) اي في ذوات الرأ (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت
ان سبب البناء العدول والوزن (وتجلى) بالجر عطف على اعتبار العدل اي
ولا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اي حمل فعال التي لم تكن ذات الرأ
على فعال التي كانت ذوات الرأ لاق السباب معرب عندهم فكان في باب قطام
ثلثة اقوال في قول بني المشابهة فعار التي بمعنى الفعل كنز او عدلا ووزنا لم يكن
مما نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للعلمية والثابت المعنوي فلا حاجة فيه

الى العدل وفي قول ان كان ذات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذات الراء فهو
معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه
الحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لمحصل سبب منع الصرف بهذا الوصف
المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة
معنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالوصف والصفة بالوصوف
وقال عصام الدين لم يعرف المص في هذا السبب الا العدل لان غيره امام معروف
في هذا الكتاب في محله وامام مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف
العدل امدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدا فيها
انتهى (هو كون الاسم دال على ذات مبهمه مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه دلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية
مثل اجر (او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على
ماسباتى (فانه) اى مثل اجر (وموضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى
وضع لذات من الذرات ولذا قيل ذات مبهمه وصفة مبهمه بمعنى (اخذت) مبنى
المفعول ضمة لذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة
في اجر والوصول مع الصلة صفة البعض لانه ياخذ التأنيث من المضاف اليه
مثل وضعت بعض انامله (او) كانت اندال (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع
لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه الاسمية ثم عرض له الرصفية
بحسب الاستعمال (مثل اربع في) قرلك (مرت بنسوة) بكسرة النون وضمها
والنساء والنسوان جمع امرأة لامن لفظها وتصغر نسوة نسبة (اربع) لجر
والنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسمها (لمرتبة معينة) هى ما بين المئة
والخمسة كأشدة من مراتب الاعداد التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها
الى غير نهاية (فلا وصف فيه) اى في اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء
التي كانت في مقابلة الوصف كرحل وفرس وزيد وعرو (بن قد يعرض الوصفية
بقدماء وضع بحسب الاستعمال (كما في المثال المذكور) الذى ارزده الشئ (فانه
اى اربع (اجري) مبنى المفعول (على النسوة) في قوله مرت بنسوة اربع

بان جعل وصفا لها وبين به ما هو المراد منها كما ان الصفات ذين ما هو المراد من
الوصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفه به اذ فعالتوه من ان النسوة
لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العاد لا يمكن معدودات (الاعداد
اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو موقوف (علم) جواب لما (ان معناه) اى
معنى قوله مرت بنسوة اربع اولى معنى اجراء الاربع على النسوة (مرت بنسوة
موصوفة بالاربعية) اى متصفة بالاربعية لكون الاربع دالة على معنى في متوعدة
وهو الاربعية (وهذا) اى معنى مرت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى
عرضى) اى عرض (له) اى الاربع بعد الوضع اسما (في الاستعمال) اى بسبب
الاستعمال واجرائه على النسوة التى تكون معدودة (لا) وضع (اصلى له بحسب
الوضع) لما عرفت ان وصفه لم يكن الاسماء فاذا استعمل وصفا يكون ذلك
الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوضع قسمان اصلى وعرضى احتج الى ان ابهما
باعتبرة في السبب لمنع الصرف فقال الشارحين (والمعتبر في سبب منع الصرف) اى
في ان يكون سببه (هو الوصف الاصلى) لا غير (لاصالته) لان الاصل لكونه
اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى
يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا (لعرضية) اى لكونه عارضا والعارض
في حكم العدم فلا يؤثر في القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر
في السبب هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعارضيته (قال) المص اى
بين ما هو المعتبر في السبب فاللام في قوله فلذلك متعلق يقال **شرط** مبتداه
اى شرط الوصف (المعدود من اسباب منع الصرف) (في سبب) في متعلق
بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف
ان يكون **شرط** اى الوصف **شرط** وصفا في الاصل **شرط** والجملة خبر المبتداه الثانى
وهو مع خبره خبر المبتداه الاول (الذى) هو الوصف الذى (هو الوضع
جزما ولا وهما ولو حكما **كثرت** ومثلث او تقدير الجمع) بان يكون وضعه
على الوصفية (والباء متعلق بقوله الوضع) لان تعرضه (عطف على قوله
ان يكون وصفا) الوصفية بعد الوضع في الاستعمال لما عرفت ان المعتبر

في سببية هو الوصف الأصلي (سواء بقي) الوصف (على الوصفة الأصلية ولم ينقل عنها إلى الاسمية مثل حجر) (أوزالت) الوصفية (عنه) الأصلية بانقل عنها إلى الاسمية بحيث إذا أطلق لم يتبادر إلى الفهم إلا الاسمية مثل أسود وارقم الحبة لأن غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الأصل وإذا كان مقدارا فإذا كان أمر كذلك فلا تضره أي الوصف الأصلي وفسر المضرة بقوله (بان يخرج الوصف الأصلي (عن سببية منع الصرف) أي عن أن يكون سببا لمنع الصرف الغلبة) فاعل فلا تضره أي غلبة الاسمية على الوصفية فيه إشارة إلى أن المصدر المعرف باللام مضاف إلى الفاعل بناء على أن يكون اللام فيه زائدة (على الوصفية الأصلية) متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) أي غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية أن يكون اللفظ على ما في أصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكسرة الاستعمال في أحد الأنواع أشهره ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض أفراد) الباء داخلية على المقصور عليه معنى كان اللفظ في الأصل عاما لأنه بدل على ذات مبهمة ثم اشترى استعماله في بعض الأفراد الدال هو عليه في الأصل وغلب فيه (بحيث لا بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة عليه) أي على ذلك البعض (القرينة) لتفضية أو غيرها وأما في الدلالة على المعنى الوضعي الذي كان قد وضع اللفظ له أما فبحسب حاج إليها كابن عباس رضي فانه يقع على واحد من بني عباس ثم صار أشهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة بخلاف سائر أبنائه وكذا النجم والشربا والبيت وكتاب على ما سبأني وكما أن أسود (كان (موضوعا) عاما لكل ما فيه السواد) أي كان قد وضع وضعها عاما لكل شيء اتصف بوصف السواد من زوى روح أو جلد لانه يقال شيء أسود للتصف به (ثم) بعد الوضع العام للتصف به (كثير استعماله في الحبة السوداء) وهي فرد من الأفراد التي وضع أسود له كما قال النبي عم اقلوا الأسودين الحبة والأقرب (بحيث) متعلق بكسر (لا يحتاج) أي الحبة السوداء (في الفهم عنه) أي في تفهامها عن لفظ أسود إذا ذكر أو لا يحتاج أنت في فهم الحبة السوداء عن لفظ أسود إذا ذكر (إلى قرينة) دالة على أن المراد منه الحبة السوداء من موصوف

أو غيره إذا عرفت به تلك الحبة بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها إذا قصد منه من قرينة من موصوفه مثل لبس أسود أو رجل أسود أو من الرجال (فلذلك المذكور) للام متعلق بالعلمين اللذين هما صرف وامتاع وعلة لهما والمشار إليه لما كان متنى فسر الشارح بقوله المذكور ليصح الإشارة بالمفرد دفعه لما يرد أن الإشارة لا تصلح لتكون المشار إليه هنا واسم الإشارة مفرد ثم بين المذكور من بقوله (من اشتراط اضافته الوصفة) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة للغلبة) أي الغلبة الاسمية على الأصلية يعني إذا كان الوصف أصلا لا يضره زوالة الغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بني وصفية أو زالت صرف (لعدم أصالة الوصفية) بنظر إلى الأمر الأول (أربع) إذ وضعه للعدد في قولهم (موزت بلسوة أربع مع أن فيه مابين الوصف وزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فلا تصرف مع أن الأصرف أصل في الاسم (امتاع) من (الصرف) يعني صار غير منصرف كما أنه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظرا إلى الأمر الثاني أسود وهو في أصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما عرفت أو رقم وهو في أصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم ونفوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذي الألوان (بحيث) أي لا تتماها (صارا اسمين) الحبة (الأول) بدل من ضمير صار معه بدل البعض يعني صار الأول وهو أسود اسماء الحبة السوداء) وهو الحبة العظيمة السوداء بالغارمية مارسيه بزر ك أو مارسيه (و) صار (الثاني) اسماء (الحبة) التي (فيها سواد وبياض وهي الحبة التي تكون جسمها أسود ويكون عليه نقط بيضاء أو يكون عليه نقط سوداء وبيضاء ويكون مختلطة بهما وجسمها أرقم وعليه قوله أبالك والجماز فاتها أشد من سم الأراقم وادهم (وهو في وصف بمعنى ذي الدهمة أي سواد حيث (صار اسماء) اسماء للقيد (من الحديد لما فيه) أي في الحديد (من الدهمة) بيان لما (عن السواد) تفسير الدهمة وهي السواد يقال فرس أدهم وناقته دهماء أي ما سود سوداء في قوله تع مدهامتان أي سوداوان والحديد أيضا أسود فلان هذه الأسماء) أي أسود وارقم وادهم (وأن خرجت عن الوصفية) أي

عن كونها وصفا بمعنى ذي سواد وذي ريق وذي دهم (الصفة الاسمية) على
 الوصفية الاصلية (لكنها) اي الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف
 لما عرفت غير مرة (ولم يجر) مبنى المفعول (استعمالها) بالرفع نائب الفاعل
 والجملة خبر ان في قوله فان قوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه
 الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالعلية لكن بشرط كونها اوصافا وصفا
 لم يمنع استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضا) اي كما لم يمنع استعمالها
 في معانيها الوصفية بحجة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من معانيها
 الوصفية لانا علم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حبة سوداء ومعنى ارق
 الغالب فيها حبة فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهم اي سرادوات خبير
 ان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف في هذه
 الاسماء) حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل
 لكونه اصلا متروك زال (وورن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها في معانيها
 الاصلية) يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي لكل واحد منها (فلا استكان
 في منع صرفها) لانها اذا كانت متممة من الصرف وجعلت غير منصرف
 عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسما من غير اعتبار المعنى
 الوصفية فيها فكونها متممة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة في المعنى
 الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا ارعند زواله فعند وجوده
 يكون اسد تأثيرا لورن الفعل والوصف في الاصل) الذي هو الوضع (والحال
 الذي هو الاستعمال لانها ح وصف اصلا واستعمالا * وضعف * عطف
 على صرف اي والكون الوصف الاصل معتبرا ضعف * منع افعي
 من الصرف حيث صار (اسم * الحبة * الحبيثة * البديهة * السم * بناء * على زعم
 مثلث الفاساكن المعنى الطير ويستعمل في باطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفيتها
 توهم اشتقاقه من القوة التي هي الحبث) يعني توهم انه مشتق من القوة
 مصدر فعير بقوة معنى السدة في الحبث يقال فعوة الدسم اي الشدة فيكون
 افعي لمعنى ذي حبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف

واما صرفها فقوى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع * و (كذلك
 اي كما ضعف منع افعي من الصرف حين كونه اسما ضعف منع * اجدل
 من الصرف حين صار (اسما * للصقر * بناء * على زعم وصفيتها توهم
 اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعني توهم اشتقاقه مشتق من الجدل وهو
 شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذي جادل قوى
 وخصومة تمنع من الصرف على ضعف وامما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفية
 والصرف اصل في الاسم فانصرف * * * * * ضعف منع * اجدل * من الصرف
 حيث صار اسما * للطائر (اي طائر ذي خيلان) على وزن عمران جمع حال
 وهو النقط في الجسد كالعيد ان جمع عود بناء (على زعم وصفيتها توهم اشتقاقه
 من الخيل) فمعنى اجدل ذو خيل ثم جعل اسما للطائر ذي خيلان ولم كان فيه
 معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف
 لا يرتفع زواله فكان صرفه نوبا (ووجه ضعف منع اصرف في هذه الاسماء
 بعد النقل) لعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية (لان اشتقاق كل واحد منها
 مما اشتق ثبات وهما وما يثبت بالوهم لا يعتبر فكانها لم توضع في الاصل اوصافا
 مما اشتق (فان لم يقصد بها المعاني الوصفية) وهي في افعي ذو حبث وفي اجدل
 ذو قوة في اجدل ذو خيل (مما لنا) قوله (لا في الاصل) تفسير الاطلاق متعلق بقوله
 لم يقصد بهن لم يقصد بهذا الاسماء المعاني الوصفية في اصل الوضع (ولا في الحال
 ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول
 وهو انه لم يقصد بها المعاني في الوصفية في اصل الوضع قطا لانه لم يثبت اما الثاني
 وهو انه لم يصدق بها تلك المعاني في الاستعمال فلان المستعمل بها لم يقصد بها
 الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف
 يعني الحبث والقوة والحال وان كانت في انفسها موصوفة تلك الاوصاف
 فلم يكن وصفا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفي الرضى وانما ان نقول صرفت
 هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد بهن الوصف مطلقا لا عارضا ولا
 اصلا فافهم وان كانت في نفسها حيث واجدل طائر اذا قوة واخل طائر اذا خيلان

لأنك إذا قلت ملأ لقيت أجدا لا فاعنا هذا الجنس من الطير من غير أن تفهم معنى
القوة كما تقول رأيت عقابا من غير أن يقصده معنى الوصف وهو الشدة وإن كان
أقوى من الصغر إلى كلامه (مع أن الأصل في الاسم) العرب ولم يقيد له لكون
البحث فيه (لما صرف) لما سبق أنه لا يحتاج إلى سبب بخلاف غير المنصرف فإنه يحتاج
إلى سبب أو سبب قائم مقام السبب وما لم يخرج إلى سبب يكون أصلا ^{في} التأنيت
الممدود من أسباب منع الصرف ^{في} اللفظي ^{في} قيدته لتقابل المعنوي ولاتقابل
بالتاء لأنها مشتركة فيهما (الحاصل) قيدته أيضا ليكون متعلقا بقوله ^{في} بالتاء
لا بالالف (يعني لا يكون التأنيت اللفظي الحاصل بالالف) (فإنه) أي فإن التأنيت
اللفظي الحاصل بالالف مدودة أو مقصورة لا شرط له (في منع الاسم) عن الصرف
لما سبق أنه متبني قائم مقام سبب من غير احتياج إلى الشرط لكون تأنيده وضعيا لازما
فقوله التأنيت مبتداء ^{في} شرطه ^{في} مبتداء ثان (في سببية منع الصرف) أي في كونه سببا
لمنع الاسم عن الصرف ^{في} العلمية ^{في} أي أن يكون علما خبرا للمبتداء والثاني مع
خبره المبتداء الأول (أي علمية الاسم المؤنث) سواء كان مذكرا حقيقيا خرة
أو مؤنثا حقيقيا كفرة أو لا هذا ولا ذاك كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره
فلا تؤثر بدونها (ليصير التأنيت لازما للكلمة) فالمؤنث بالتاء مادام علما الزمة التاء
لأن الأعلام محفوظة عن التصرف التغيير بقدر الإمكان) وإن جاز التصريف
فيها في الترجيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما إذا لم يكن علما فإن التاء قد يزول
لأنها جئت للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة إلا إذا كانت علما بخلاف
الالف فإنها وضعت للتأنيت لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم به والمراد بالتاء التاء
الرائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها لتكون عند الوقف هاء سواء كانت
للتأنيت فقط مثل طلحة أو جزء من الكلمة من غير بدل كجارية (ولأن العلمية
وضعت بأن وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لأن الاسم
يوضع أولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عائش يعش عائشة وعائشة
وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فإذا سميت فقد وضعت تأنيها معها فصار
التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فترمت للكلمة وضعا لكن وضعا تأنيها ^{في}

التأنيت (المعنوي) ^{في} فيه إشارة إلى أنه عطف على التأنيت اللفظي إلا أنه قدر
الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها
مفهومة من قوله من التاء والتأنيت المعنوي ما يكون التاء فيه مقدر سواء كانت
حقيقية كهندوزنب أو غير حقيقية كحلب ومصر ^{في} كذلك (أي كالتأنيت اللفظي
الحاصل بالتاء في اشتراط العلمية) يعني في كون العلمية شرطا في سببية منع الصرف
فيه) أي في منع الصرف (إلا أن بينهما) بين الشرطين (فرقا) يعني بين أن يكون
العلمية شرطا لسببية التأنيت اللفظي وبين أن يكون شرطا لسببية التأنيت المعنوي
فإنهما) أي العلمية (في التأنيت اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعني
أن هذا التأنيت إذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج إلى شيء آخر (و) أن
العلمية (في) لتأنيت (المعنوي شرط لجوازه) يعني أن التأنيت المعنوي إذا جعل
علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه إلى شيء آخر (فلا بد في وجوبه) أي
وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعني غير العلمية معها والفرق أن التأنيت
اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحقيقه وهي التاء المملوطة فيكون
قويا فاكنتي فيه بالعلمية وحدها وأما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان
ضعيفا ولم يكف فيه العلمية فضم إليها شيء آخر أقوى به لأن الضعيف إذا ضم
إلى شيء آخر يتقوى به والحاصل أن التأنيت على ثلاثة أقسام أقوى وهو التأنيت
اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها في أن واحد يقوم مقام
السببين من غير احتياج إلى شرط وسبب آخر وأوسط وهو اللفظي بالتاء
لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية إلى العلمية إلا أن له
علامة ظاهرة دالة على تحقيقه اكتفى بها ولم يحتاج إلى غيرها وادنى وهو المعنوي
لكونه أمرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم
وجوده إلا بقرينة خارجية عندها حياج في السببية إلى شيئين العلمية وأحد الأمور
الثلاثة بقوى بهما ونخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تأمل ولم آل جهلك (كما
أشار) المص (إليه) أي إلى الشرط الآخر (بقوله ^{في} وشرط تختم تأثيره) أي شرط
وجوب التأثير التأنيت المعنوي في منع الصرف) (أحد الأمور الثلاثة متعلق

بأن تأثر بشيء أحد الامور على الثلة يعني انضمام احدهما الى العلمية لانها تؤثر وحدها
 بدون العلمية في قوله أحد الامور اسارة الى ان اوهبنا مائة الجمع وخلقوا يعني يقال لها
 منفصلة حقيقة مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتداء المحذوف
 او بدل من الامور بدل البعض من الكل (على التلثة) اي زيادة حروف
 الكلمة التي تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن
 المضاف اليه (على ثلثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء
 التي تكون رابعة (مثل زينب) او تحرك بشيء يعني ان لم يكن عدد حروف
 الكلمة زائدا على ثلثة احرف فشرط تختم تأثره تحرك (الحرف الاوسط
 اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي
 موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها التلثة) ليقوم تلك الحركة مقام الحرف
 الرابع اساد مسد التاء (مثل سقر) او العجمة بشيء يعني ان لم يوجد الزيادة على التلثة
 او تحرك الحرف الاوسط فشرط تختم تأثره العجمة ليوحد فيها السباب ثلثة واذ اقام
 احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتبين ههنا لذلك العجمة لان المقام
 يقتضي هذا (مثل ماء وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب
 تأثر التأنيث المعنوي أحد الامور التلثة) يعني اشتراط وجودها اخذها وجوبا
 بعد ان يكون العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لو يؤثر واحد منها
 لتخرج الكلمة التي يكون غير منصرف (بثقل أحد الامور التلثة عن الحقة
 متعلق بقوله لتخرج) التي من شأنها ان لقارض ثقل أحد السببين (الذين
 يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذ كان الاسم ثلثا
 ساكن الاوسط لم يكن ثقلها اجتماع السببين فيه (فتراحم) الخفة (تأثره) الذي
 هو ان لا كسرفيه ولا تنوين فلا يمنع منه (ونقل الاولين) الزيادة على التلثة
 او تحرك الاوسط (ظ) لان لسان العرب لما كان مينا على السهولة كان الفصل
 فيه ان يكون ثلثا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف مبتدأ به وحرف يوقف
 عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط
 او رباعيا كان ثقيلا واثقل لانما خالف الاصل شأنه كذلك (وكذا) اي كما ان ثقل

الاولين (ط) ثقل (العجمة) ظ (لار لسان العجمة ثقل على العرب) وهو ظ
 محسوس ولا راسان كل قوم خفيف لها وخذوه من غيرهم يكون ثقل عليهم
 لاسيما لسان العجم فهند بشيء بشيء بشيء صرفه بظن اي انتفاء شرط تختم تأثر
 التأنيث المعنوي (اعني أحد الامور التلثة) وان وجد فيه العلمية وتأنيث المعنوي
 ويجوز عدم صرفه (لار الجوار ههنا استعمل في استواء اطرفين) نظر الى
 مجرد (وجود السببين في و) قد جمعها الشاعر في قوله لم تنفع بفضل رمزنا
 وعدو لم تستور عده في القلب لان الاول منصرف والثاني غير منصرف بشيء وزينب
 سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا اولا لان فيه تاء مقدرة وحرف
 سارا منه فهو كحمة يكون غير منصرف على كل حال بشيء وسفر بشيء سميت
 مؤنثا حقيقيا كقوله اسم امرأة او غير حقة في كسره (علما) اي حال كونها علما
 لطيفة من طبقات النار انطبق والطبقة واحد للاطباق وطبقات الناس
 مراتبهم والسموات طبقات اي بعضها فوق بعض اي طبقة ومرتبة معينة من
 مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات بشيء وماء وجور بشيء حال كونها
 علمين للبلدين) اشار بذلك بالبلدين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن
 قد يلزم تأنيثها تأويل البلدة وقد يلزم ذكرهما تأويل المكان والمرجع الاسماع
 ومالم يسمع فني على مشبة المتكلم وههنا لا يجب ان يؤلا تأويل البلدة ليوحد فيها
 علل ثلث بشيء يمنع بشيء في قوله وزينب مبتداء والباقي عطف عليها ومنع خبر
 او هذا الكلام من قبل تعداد المبتداء بالعطف مثل قولك زيد وعمر ووبكر قائم
 او من قبل حذف الخبر من المعطوف عليه بقربة ذكره في المعطوف (صرفها
 اي صرف كل واحد منها به اشارة الى ان استاد الامتاع الى احد هذه الاشياء مجاز
 عقلي بعلاقة المحلية والفظ ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله يمنع
 اما زينب) مبتداء بحذف المضاف اي اما عدم صرف زينب (فلا العلمية والتأنيث
 المعنوي) يعني فلو جرد السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط الجائر الذي
 هو كونه علما مع شرط تختم تأثره يعني مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة
 على التلثة) اي الزيادة على ثلثة احرف (واما) عدم صرف بشيء بشيء بشيء

والثابت المعنوي (يعني فلو وجود السبب الذي هو الثابت الشرط الجائر الذي
هو كونه علما) (مع شرط تختم ثمره) (مع وجودات ط لواجب لفظ
منه الصرف) وهو ترك الاوسط (عند صف) (مع وجود فلائحة
والثابت المعنوي) (اي فلو وجود السبب الذي هو الثابت المعنوي) (الشرط
الجائر ايضا الذي هو علما) (مع شرط تختم تأثيره) (اي وجود الشرط المؤثر
وهو الجملة) (فان سميت بهما القسم المذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا يغير كدواع
ولو ط وان سميت به من ثبات حقيقيا او لا فترك الصرف لا يغير لان الجملة وان لم
يكرر سببا في الثلاث الساكن الاوسط اكرر مع سقوطها عن اسببها لا يمتنع
عن ثمة سببين آخرين حتى يصير الاسم بها مقترن اسم معنى به اي
بالمؤنث المعنوي) (لان المؤنث انما نظي قد سبق تفصيله فلا مذكور في قوله
سمى في شرطه) (في سبب منع صرف) (اي كونه سببا مع الصرف في زيادة
على اللفظ) (اي ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحريك الاوسط ولا الجملة فاعرف ان
الثابت في الاصل بسبب ثمة علامة في ذلك الثابت سبب كونه لما اذكر
لان الضعف يزول بادن في شيء فيكون الساكن الاوسط والمحرك الاوسط
لان الجمع على المذكور فلا يكون التاء مقدرة كروح ولو ط والاذا كان فيه حرف
رابع فتح يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع في حكم الثابت) (لانها
تكون رابعة ايضا) (فان سميت بها) (حد حلتها فؤ) (فانها فيكون التاء
مقدرة فقدم في وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي) (وهو كونه
الاشي يقال لها لفار يقيى) (اذا سمى به) (اي بقسم) (رحل) (بعلاقة
الجنس او بعلاقة) (وهو مع مع المسمى سميت باسم الله) (مع صرف) (لان
الثابت المعنوي الاصل وهو كونه موضوعا للالة) (ان بالعبارة) (اي بكونه
علما) (المذكور من غير اذيقوم شيء مدامه) (مدم ازيادة على اللفظ حقائق
الثابت لفظا ومعنى وحكما) (والعلمية) (وحدما) (لا تسمى) (الاسم ن) (الصرف
لما عرفت نحو وعقر) (وهو) (اي لفظ عقر) (مؤنث معنوي) (يعني ان الثابت
فيه وامثاله يكون في ثباته لا لفظه) (سماعي) (يعني علم تأنيده بالسمع لا بالقياس

باعتبار معناه الجسدي) (ان يكره ان يسمى دابة ذي ذنب في رأسه سم بالنارسية
يقال لها يخدم) (اذا سمى به) (رحل) (بعلاقة كونه موضوعا بصفتها وهي الابداء
والانلام يمنع في صرف هذا اللفظ ان زال الثابت المعنوي بالعلمية المذكور
لانه لا يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهورة بكونه علما) (المذكور في الحرف الرابع في ثمة
مقدرة) (فكان من ثبات حكما لانه وان لم يكن فيه ثابت لفظا ولا معنى الا ان فيه
ثابتا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء) (يعلم ذلك) (اي ان لا يكون حرف
يقود مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو سقر) (بدليل انه اذا صغر وقدم
ظهر التاء المقدرة) (واو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير
لانها لم اجتماع التاء والنون وداعية حائز) (كما يقضي قاعدة التصغير
وهي ان يضم اول الاسم المتكسر ويضع ثابته ويزاد مدهما باء ساكنة وبكسر
ما بعده في اربعة وودنه في الثلاثي فعيل ففعل في قلبي وفي الرابعي فعيل
كدرهم في رهم) (والتاء في فعل كدر في دمار) (فيقال) (في دم
قديم بخلاف عرب مدامه فريقال في تصغير) (هقير) (بكسر الراء
لان ما بعده التاء لا يكره ان مكسو الالف او فتح لم يفتح الالفين
واو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة) (ن غير اظهار الالف) (المقدرة
لان الحرف الرابع في ثمة معاملة) (وفي الفضل وتاء التثنية) (مع ان يكون ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدأ في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي
الاسم من نحو قيس وعريس وعرب في عرس وعرب والتثنية في الرابعي
الاسم من نحو قديمة في قدام ودرية في ذرية) (والمقال التاء في الموضعين
باعتبار معناه الجنس احتراز عن معناه العلمي لانه اعتبارا لا يكون علما لآخر
واما يكون باعتبار الجنسي كما ان ريدا مثلا لا يكون علما لاشخاص شيء باعتبار
معناه الجنسي لا العلمي) (فانقرت اذا سمى رجل امتنع صرفه) (يعني جعل
غير منصرف) (العلمية والثابت الحكي) (لما سبق) (اعرف في المقدرة
من اسباب منع لفظ اي التمرير لان سبب منع الصرف وهو وصف التعريف
لا ذات المعرفة) (لان الذات من حيث انه ذات لا يكرن سببا والسبب لا يكون

الا الوصف العام به من الوصف العدل والتأنيث وغير ذلك وههنا كذلك
لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المص وتعرف
لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة حركة وههنا يكون
الشرط هو فعلا للفظ هي مبتدأ شرطها مبتدأ ثان (اي شرط تأثيرها
في مع لصف) ان تكون علمية ^{وهي} والجملة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبر خبر
الاول (اي ان يكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر يكون
وهو العلم يعني ان يكون علم لا غير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف
عند المس ستة نواع ^{بها} (على ان يكون الاء) في قوله علمية (مصدرية) او
ان يكون (منسوبة الى العلم ان يكون) المعرفة (حاصلة في ضم) اي في ضمن العلم
لان الجنس انما يوجد في طعن اءه كالكمة توجد في انواعها او كالخبر ان يوجد
ايضا في انواعه كالانسان والابل والعنم وغيرها وهذا كما قال اهل المعقول
اعام بما يوجد في ضمن الحاصل الا في ادباء (على ان يكون الاء) في قوله
علمية (للتسمية) كما ينبغي وقبسي (وانما جعلت) المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف
مشروطة بالعلمية دون باقي المعارف والخاص ان المعرفة عند المس ستة نواع
لان تعريف المضمرات (مطلقة والمبهات) يعني اسماء الاسارات والموسولات
لا يجد الا في ضمن المنيات (يعني ان المضمرات واسماء الاشارات والموسولات
من انواع المنيات (ومع الصرف) والصرف من احكام المعرب (فيئنها
منافات فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرعا للمعرفة لان ما يكون
خاصا لنوع لا يكون شرعا للسبب الذي وجد في النوع الا حرفاته اي النوع
الاخر والتعريف باللام اداة ضافة اذا كانت منصوبة (يجعل كل واحد منهما
غير المنصرف منصرفا وفي حكم المنصرف) يعني ان اللام اذا دخل على غير
المنصرف يجعله منصرفا لا لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مساهمة
الفعل فعلا الى اصله وهو الانصراف وان غير منصرف اذا اضيف يكون
منصرفا ووزن المضاف اليه يعني ان غير المنصرف اذا صار مضاف اليه لا يصير
منصرفا بل بقي على حاله كما اذا دخل حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص

الاسم ريل مشبهته الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه
كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما ينبغي) تفصيله في اخر هذا البحث
ولا يتصور كونه اي ان يكون التعريف باللام والاضافة (سببا مع الصرف لان
ما يكون سببا لزال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو شرط التعريف بالنداء
يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرط (الا التعريف العلمي
لانه اس فيه مانع كما في اخوانه (وانما جعل) المص (المعرفة سببا) من اسباب منع
الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اي شرط التأثير المعرفة (ولم يجعل) المص
العلمية سببا (حتى لم يخرج الى الشرط لان العلمية تكون سببا وشرطا وحدها فيكون
الكلام احصى (كما يحسن البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط
لان فرعية التعريف للتكبير اظهر من فرعية العلمية (اي للتكبير لان فرعية
التعريف للتكبير لا واسطة وفرعية العلمية بواسطة كونها نوعا من المعرفة
الى هي فرع للتكبير ولا ينبغي ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة
وايكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس
مطلقا دون العلمية لانها نوع من المعرفة مناسب للتكبير ايضا في الجنس فالجنس
اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وايكون السبب على وتيرة كرا لاسباب
بان يكون عاما يخضع بالشرط ^{في} الجملة ^{في} المعروفة من اسباب منع الصرف
وهو (كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرفا او منصرفا (بما وضعه غير
العرب) لان لفهم غير العرب ذلك موضوع الجمع يكون غير منصرفا والعرب
لان اللفظ ^{بمع} المواضع (ولتأثيرها) اي لتأثير الجمعية وكونها سببا (في مع الصرف
اي المنع) (شرط) لان الجمعية كانت امرا حيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب
حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث المذهبي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم يؤثر
في منع الصرف بمجرد العلمية بل حدث فيه الى انزال غير العلمية لانها لما كانت
اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل امتداد الفل وارجاع
الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احدى الامور الثلاثة حيث لم تظهر شي من تصرفاته
اشترط احدى الامور غير العلمية شرطها ^{في} الاول ^{في} ان تكون الجمعية ^{في} علمية

أي أن يكون اللفظ العجمي (منسوبة أي منسوبا إلى العلم) لتحقيق عجميته في
 اللغة (بأن العجمة لا تكون إلا بالعلم) في (بأن يكون العجم) منسوبة
 منسوبة (منسوبة) موجودة (في العلم) الذي (في العجم) لا في ضمن النكرة
 سواء كانت في العجم أو العرب (حقيقة) بأن وضعه العجم أو علمان غير أن يكون
 اسم جنس (كأبرهيم) فانه وضع أو علم أو جعل علميا بخليل أو حنن أبي العرب
 أو بأن يكون العجمة متحققة موجودة في ضمن العلمية في العجم (حكما) لا حقيقة
 فذلك يكون (بأن ينقله) أي الاسم الأعجم أي هو نكرة في العجم (العرب من
 لغة العجم إلى العلمية من غير أن تصرف فيه في اسم) أي يجعل ذلك الاسم الأعجم
 علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والزيادة غير ذلك من تصرفاتهم
 في كلامهم بل ينقله إلى هيئة التي كان عليها في العجم بحمله علما (كما هو فانه
 كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد) يعني كان يطلق في العجم على كل ما كان جيا
 ثم (سمي به أحدره) جمع راو كخانة جمع ناصح (القراء) يعني جعل ليس قبل
 أن تصرف راو أي نافع الذي هو أمام القاء واء في عجمية (لخوة قرأته) أي
 لكون قراءة ذلك راو أي جيدة (قبل) بصرف فيه ما عرب فكأنه كان (لفظ
 قالون) (علميا في العجم) لأن عدم التصرف فيه يدل على أنه علم في العجم لأن العلم
 مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى واللازم أن لا يستعمل في كلام
 العرب إلا مع العلمية واء كان قبل استعماله في كلام كبارهم أو لا فكانون فانه
 الجيد بلسان الرضى سمي به راو أي دفع عجمية فرائد انتباهه فلم يشرط
 أن يكون علما في استعماله قبل التصرف فيه (وانما جعلت العلمية شرطا
 لتأثير العجمة حقيقة أو حكما) (لأنه لا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
 أي في أفعالهم التي هم وضعوا ما من إضافة وإدخال اللام والتثنية والحذف
 وغير ذلك فتصير كالأسماء العربية فلا تشير فيه وإن وجدت العلمية بعد ذلك
 فيضعف به) أي في ذلك الاسم الأعجمي (العجمة ولا تصلح تلك العجمة أن تكون
 سببا لمنع التصرف) لا لتأثير الشرط وهو أن يكون علما في العجمة حقيقة أو حكما
 وفي الرضى وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لتأثير تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه

وقوعه فيه بما تقر أن الطاري يزبل حكم المطر وعليه فقبل الاعراض وباء السببة
 وأنت غير ويخفف ما يستعمل فيه بحذف الحروف وتلك بعضها نحو جرجان
 وأدرجان في كركان وأذبا كان ونحو ذلك إلى كلام (فملي هذا) أي فعلى
 أن العلمية شرط في العجمة (لوسمي بمثل لحام) رجل يعني لو جعل نحو لحام علما
 لرجل (لا يمنع من فنه) يعني لا يكون غير منصرف (لعدم علمية في العجمة) يعني
 لعدم كونه علما في العجمة لا حقيقة ولا حكما لأن العرب تصرفت فيه قبل انتقاله إلى
 العلم حيث كان أصلا في لغة العجم الحكم بالكاف الفارسية ثم قال العرب لحام تبديل
 الحاف بالحيم ولحقني على صكلا اللسانين وأحدلانه اسم لما يلجم من فم الفرس
 أي يدخل فيه وقت الركوب (شرطها الثاني أحد الأمرين) فيه إشارة
 إلى أن أحدهما أن فيه تحريك الحرف الأوسط من حروفها الثلاثة
 أو زيادة (أي أن يكون حروفها زائدة) على الثلاثة (أي ثلاثة حروف) هذا
 عند المصنف لأن الحركة فائضة مقام الحرف الرابع كما في التأنيث المعنوي وإما عند
 سببيه وأكثر الخفاة فتحرك الأوسط لأن تأنيثا في العجمة فخير ذلك منصرف
 عندهم لأن التأنيث خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان أشلا في لبس منه
 وإنما اشترط أحد الأمرين (لأنه يفرض الحقة أحد البين) فمن حتم تأنيده
 فيكون متصرفا (فملي هذا) أي قوله نوح منصرف إلى قوله
 وأبرهيم منع أي مجموع هذا القول (تفرغ بالظن إلى الشرط الثاني) أي بيان
 لفائده وهي أنصرف في نحو نوح (فانصرف في نحو نوح إنما هو لا انتفاء الشرط
 الثاني) بقسميه لأن الشرط الأول وهو كونه علما في العجم موجود فيه لأن نوح
 علم في العجم (هذا) أي انصرف في نحو نوح نظر إلى انتفاء الشرط الثاني (اختيار
 المصنف) وكذا اعتدله في تأنيده وإما أن لا يشرى فتد جعل الإجماع الثلاثي الساكن
 الأوسط جائز صرفه وتركه نظر إلى وجهين مع رجوع الصرف كما في التأنيث
 المعنوي (لأن العجمة سبب ضعف لانه) أي لأن الإجماع والتدرك باعتبار السبب
 أمر معنوي (هو كون الكلمة ليست من أوضاع العرب وإستعماله علامة فقط
 ولا يقصد فكانت في غاية الضعف) فلا يجهز اعتبارا مع كون الحرف

(الوسط) فلم يصر فيها الماراب الاسم. أكار ثلثا ما كن لا وسط يكور في غاية الضعف فلا يثرفيه. اهو الاضعف (واما التأنيث) المعنوي (فان له علامة مقدرة وهي التاء) تطهر في بعض التصرفات وهو التصغير وارجاع (الصغير واستاد الفعل اليه والاحبار عنه المشتق وغير ذلك) (فله) اي للتأنيث المعنوي (نوع قوة يعني ان التأنيث المعنوي اقوى من الهمزة لما قلنا) (جزارا يفتت مع سكون) الحرف (الوسط) في الثلاثي. (وان لا يعتبر) معه ولذا قال المصنف بما بق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا قد ح منصرف لم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوي والهمزة عنده (فان قلت قد استبرئت) مني المفعول (الهمزة) بالرفع نايبه (في ماء وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الوسط) فيما سبق) اي في بيان شرط التأنيث المعنوي بقوله وشرط نختتم تأثير احد الامور الثلاثة الى اخر ما فصل هناك حيث جعل نحو ماء وجور في اسمي بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لم يكن فيها الهمزة معتبرة لما حكم عليها بعد الانصراف فكان الهمزة معتبرة فيها مع سكون الوسط (فلم لم يعتبر الهمزة) ههنا (حتى يجعل نحو نوح غير منصرف) يجعل نحو نوح كما ذهب اليه العلامة الزمخشري (قلنا) في جوابه (اعتبارها) اي الهمزة (فما سبق) اي في وجوب تأثير التأنيث المعنوي (انما هو والتقوية بين اخرين) هما التأنيث المعنوي وشرطها العلمية هذا من باب التغايب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي التقوية احد سببين اخرين الذين هو التأنيث المعنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لان تكون الهمزة سببا مستقلا فتؤثر مع سكون الوسط (لثلايقاوم سكون الوسط احدهما) اي احدا سببين لان الاسم اذا كان ثلثا يكون خفيفا واذا كان اوسطا كان يكون احف فقبل الانصراف بدخول الجر واستوين عليه واذا اعتبر الهمزة فيه يكون انقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتوين منه يجعله غير منصرف ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر (وهو التأنيث المعنوي فيما سبق) اعتبار (بالرفع فاعل) لا يلزم ومضاف الى سببها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال ❀ وشر ❀ (وهو اسم

[illegible]

غير منصرفة للعلمية والجمعة (الاسنة) فانها منصرفة (مجدد ومصلح وشعب
وهو عدم لكونها) اي لكون هذه الابداعية (عينة) ولم يكن فيها من الاسباب
الاصب واحد وهو العينة وهي حدها لم تؤثر في منع الصرف (ونوح
ولو طرقتها) يعني ان وجد فيها نبتان العلمية والجمعة لانهما يوجد فيهما
الشرط الذي يوجب تأثير الابداعية وهو تحريك الاسطر (ور زيادة على الثمة صار
منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف) وقيل ان هو (كوح) يعني
معها انصرف هو المحقق لا كنهه عرييا (لان سببه فيه منعه) يعني دكر هو دا
فريا مع نوح لان الشيء بد رمع قينة قال محمد عليه السلام وصالح وشعب
ونوح وهو داوط فقرن هو دا بنوح حيث كره بعد لا شعب فعلم انه جملة
من اعداد نوح دون شعب (ويؤيده) يحتمل ان يكون عددا من ثمة بايل ويكون
من كلام السائل وان يكون من كلام السارح ي زيد ما قبل (ما يقال من ان عرب
يناب ما يقال) من له اسمعيل) والواو بيني كرس وفعل مفرد اجمع واسمعيل كان ابن
ابراهيم خليل الرحمن الذين هما موضع اسان العرب فكان اسمعيل بانعرت لانه اصل
في الوضع (ومن كان قبل ذلك) اسمعيل اي قبل وقل اولاده في الانبياء الذي جاؤ
قبل اسمعيل او قبل اولاد (فليس بعربي) اي ليس اعربا فكان ابراهيم واسمعيل
وغيرهما عجميا وهو قبل اسمعيل فيمن ذكر من النوايح والقصص (فكان هود
كوح) فاصراف الثلاثة لكونها عريفة واللغة الاخر لكونها حقة فجمع
المعد دجن اسباب منع الصرف (وهو سب) واحد قائم مقام سبب (لما كره هو
مبدا في شطوط الكلامية ثان) اي شرط قيامه مقام سببين) بان تؤثر في تأثيرها
صيغة تامة على وزر ديمة جبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبره تامة الال ومضاف الى
حدها الجموع التي هي جموع في التكسير والمبتداء مصدر مهي بمعنى انها مضاف
الى النافع (وهي) اي الصيغة التي كانت نهاية الجموع المسكورة (الصيغة
التي كان اولها) اي الحرف الاول والثاني منها مقتوحا وانها (اي و كان
حروف الثالث) منها الفا) يقال انها الف التكسير (و) كان ايضا (اعداد الف
جرمان) اولها تكسورا ما الدغم ولها في الاخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم

مثل اساور وهو سا ج دخل ووزر فما ال (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها
مكسورا (واوسطها ساكن) كما عجم ومضايح على وزن فعاليل لانه ذا
لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سبقت هذا بيان للصيغة واما قوله
وهي التي) بيان لانها الجموع تكسير (لا يجمع) مبنى للمفعول ثابته ما استكن
فقد (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع تغير بناء واحده
مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع او لا فانها تكسره كما اور وانا عجم او لا
كذلك فانها ايضا مثل سا جده ومضايح (ولهذا) اي لكون هذه الصيغة صيغة
لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهت تكسيرها المغير للصيغة (سميت) هذه
الصيغة صيغة منتهى الجموع) قوله اي لان هذه الصيغة تليل لانتها لال الانتهاء
يكون فيما تكرر دون غيرا تكرر (جمع في بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب
على التميز كما ساور وانا عجم كما سبق (فانتهت تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع
التكسيرة مرة اخرى فقدم الجمع واستقر وصالح لا يكون سببا بقوم مقام سببين لان
الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا
او مؤنثا واسما او صفة وموصوفا حتى آخر مفردة وآو ونون او بناء ونون او الف وتاء
لانه لا تغير الصيغة) اي صيغة مفردة لان تلحق وتلك الحروف آخر مفردة
لا يتغير صيغة المفرد عنه الهيئة التي كان المفرد عليها (فيحوز ان يجمع) تلك
الصيغة (جمع السلامة) وانما لم يكن شرط ولا يقل صيغة منها الجموع غير السلامة
كما يجمع ايا من جمع ايا من) جمع غير (على ايامين) بالواو والنون او بالياء والنون
وصواب جمع صاحبة على صوابات وهذه الجموع لم يجمع ان يكون ايا من وصواب
غير منصرف فانه اذا قبل ايا من وصواب يكون غير منصرف واذا قبل ايامون
وصوابات يكون منصرفا وجود الشرط في الاول لانه في (واما اشترطت) مبنى
المحول (اي صيغة منها الجموع) في ان يكون الجمع مبنيا قائما مقام السببين (ليكون
صيغة مسوونة) محفوظة (عن قبول التعريف) لما عرفت ان جمع التكسير غير السلامة
فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية ما كانت عارضة والتكسير
ايضا بغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين

على ترارئة فقط وليكون ذكره على ذكر التثنية معنى (عما) او المجموع الى
هي على صيغة منتهى الجموع (الاتها كانت (مع الهاء) الى كان عدتها شرطا
في تأثرها ^{فمنصرف} (لفوات شرط تأثر الجمعية) وان وجد السبب الذي
هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثرة بدون الشرط (وهو) اي الشرط (كونها
اي كون الجمعية) بلا هاء ^{فمنصرف} وتخصا جرح علما ^{فمنصرف} وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع
يكون اما صفة لخصا جرحا او متدا محذوف اي هو علم والجمعية صفة او اعتراض
للضبع ^{فمنصرف} متعلق بقوله علما (هذا) اي قوله وحضا جرح علما للضبع غير منصرف الى
جواب عن سؤال مقدر (ورد على المص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون
الواو للاستيفاف (تقديره) اي تقدير السائر المقدر) ان حضا جرح علم جنس
لا علم شخص (للضبع يطلق على الواحد) اضالة وحقيقة (و) يطلق على
الكثير (لأن من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراد
كما ان اسم علم جنس الاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية
فيه) اي في حضا جرح الذي علم الجنس ^{فمنصرف} انه لا يبق فيه حمة عن الجمعية التي تكون سببا
(والحال ان صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب
الجمعية وقد فانت لسبب كونها علم جنس (بل هي) اي تلك الصيغة (شرط
الجمعية) والشرط وحدها لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فيبغي ان يكون
حضا جرح علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (اكنه) اي الا ان حضا جرح
غير منصرف) استعمالا (وتقدير الجواب ان حضا جرحا كونه علما للضبع
قوله علما طالع من المبتداء صرح ابن المالك وأشار اليه الشارح ايضا بقوله
ان حضا جرحا كونه علما للضبع واما نصيبه بتقدير اعني فقيح جدا لان المقام
لا يقتضي المدح او الذم والترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفي
نصيبه في هذا المقام قيل وقال لا تطول الكلام بهذا ^{فمنصرف} المقام ^{فمنصرف} غير منصرف
خبر لقوله وحضا جرحا لانه مبتداء (لا) اي لا يكون غير منصرف (الجمعية الحالية
لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما
هو كذلك لا يوجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس (الجمعية الاصلية) لان

الاصل لكونه اصلا يعجز وان كان زائدا مثل اسود اسم الجمعية (لانه) اي لان
حضا جرح (مقول عن الجمع) فيكون علما منقولا (لانه) كان في لاصل) اي
في اصل استعماله (جمع حضا جرح) على وزن قطر بكسر الفاق ومفتوح ما بعده بمعنى
عظيم البطن (انسانا كان وغيره يفا بالعارسية شكهم بزره لجمع على حضا جرح
بمعنى عظيم البطن (سمي به الضبع) ثم حصل به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر
الى الذهن الا الضبع (مباغة) ^{فمنصرف} مفعول له التسمية (في عظام) مصدر بوزر غث
بطنا) اي بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اي من
جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعني سمي حضا جرحا واحدا من افراد
الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان طاق كل واحد منهم
عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك (ولم يبق في منع الصرف) اي منع
صرف حضا جرحا لكونه علما للفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية
اعتبار لا الجمع الحالية حتى يرد السؤال المصنوع ^{فمنصرف} يعني امتنع من الصرف
او جود السبب الذي هو الجمعية وان كانت في لاصل مع صيغة منتهى الجموع
بقرها، فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في احوال كما جرح ومصابيح
وان يكون في الاصل لا لالحال كحضا جرح علما للضبع (من قلت) هذا السؤال النشاء
من التبريع المذكور بقوله فاما اعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان
المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية) يعني يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية ^{فمنصرف}
من الصرف اسبهم (فان فيه العلمية) لانه علم (والنأث) المعنوي مع تختم تأثيرة
وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هي اثني الضبعار) ويكون علما للمؤنث المعنوي
كزيتب والضبعار بالكسر على وزن غلار المذكور من جنس الضبع والجمع ضبا عين
كسر جان وسرا حين ^{فمنصرف} صرفة التثنية المعنوي والعلمية فلا حاجة الى
اعتبار الجمعية الاصلية لانه مكلف (قلنا علمية غير مؤثرة) لانها علم جنس فاما اعتبر
في منع الصرف ^{فمنصرف} يكون علم شخص (والا) اي لو كانت علمية مؤثرة كسائر الاعلام
لكان حضا جرحا (بعد التبريع) (منصرفا) كالاسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سياتي في

وإيس كذلك لانها جمع بن الصرف علما كانت اولامع ان علمتها ليست علم شخص
 والتأنيث فيه غير مسلم لانه (اي لان حضاجرا) علم جنس للضعع سذكر اكا او مؤنثا
 كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر
 تأنيثه ولا علمية فالحجج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف
 في استعمالها لانهم بلا حيلة فيه فبان من حصصها بالاثني فهم من كلام اهل اللغة حيث
 قالوا هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعة (وانما اکتبی المص في التنبه على
 اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اي بقوله وحضاجر علما للضعع غير منصرف
 لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبر في منع المنصرف ولا يضره
 النقل كالصفة (ولم يقل) المص (الجمع شرطه صيغة شتى المجموع بغيرها
 ان يكون في الاصل) سواء بقي على جمعة ولم يقل او لم يقل او لا (كما قال
 في الوصف) الوصف شرطه في سيدة لمنع المنصرف ان يكون في الاصل فلا تضره
 بالعلمة الاسمية (لثلاثتهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون
 الجمعية اسمية معتبرة) بقيت او ثقات (وقد يكون عارضة غير معتبرة) لان
 المعارض لكونه عارضا في حكم العلم فلا يثري في شيء كالوصف فانه كما على قسمين
 قسم كان في الاصل وصف فهو معتبر بقى على وصفية او تنقل الى اسمية وقسم
 لم يكن فيه الا انه عرض له الرصف سبب الاستعمال فلا يثري فلا احتراز عنه قال
 شرطه ان يكون وصفيا في الاصل (وليس الامر كذلك) يعني ولا عروض في الجمع
 مطلقا سواء كان سببا فاقامة السببين او لا (اذا لا يتصور العروض في الجمعية
 لان وضع الالفاظ قد وضع الجمع بها والثني مثنى والواحد واحدا الا انه وضع
 الجمع مفردا ثم عرض له الجمعية بالاستعمال كما الوصف حيث يكون عارضا
 بعد الوضع واذا حال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد
يكون عارضة فلزم الاكتماء في التنبه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا
القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصل مثل اسود وارقم
حيث يمار اسمين للجمعية على ما سبق وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف
عند المص لان المعتبر فيه عنده ان يكون في الاصل كافي للوصف فلا يضره زوال

الجمعية بالعلمة لعروض الزوال الى ها كلام وسراويل على ورن انعم
 الا ان ايس يجمع يقال بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نساء
 من قوله وحضاجر علما للضعع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل
 الجمعية اعم لان يكون في الحال ولا في الاصل (تقريبه) اي تقدير السؤال (ان يقال
 قد تفصبت) بالخطاب من تفصي عن كذا اذا تخلص منه وقد اشار الله الى وجه
 تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأه ردا سؤالا يسراويل
 عن الاشكال) بالكسر (الوارد) ضمة له (على واحدة اجمع) متعلق بالوارد
 محضاجر) متعلق به ايضا حيث لاجع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير
 منصرف (يجعل اجمع) الذي هو قائم مقام اليبس اياه في متعلق بقوله
 تفصبت (اعلم من ان يكون في الجار وفي الاصل) يعني تخلصت عن ذلك السبب ان
 يحللك اجمع قباله حيث يفعل في شيء كالماء وانا نعيم او منتهى الى الاسمية
 اشارة الى ان النقل لا يضره (فما تقول في سراويل) يعني فما جوابك في سراويل
 فانه م حسن كاسد رغو حيث يطابق على الواحد والكثير (الحال) انه
 لاجمعي فيه) لانه لو كان في الجمعية لما اطلق على الواحد (لا رائدة) في الحال
 لانه ليس يجمع حالا لانه يطابق على الواحد (ولا) رائدة ايضا (في الاصل) لانه
 ليس يجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يجمع المنصرف
 بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون سراويل
 منصرفا (فاجاب) المص عنه (بانه قد اختلف) مبي للمفعول (في صرفه) ثابته
 ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اي من المنصرف يعني اختلف النحاة
 في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سبب ثباته وبذهبهم الى انه
 منصرف لعدم الثابت لانه الاصل في الاسم المعرب (فهو) اي سراويل لذا اذا
اسم شرط لم يصرف بمعنى للمفرد اي اذا جعل غير منصرف فهو اي
عدم صرفه بمعنى الاكثر من صرفه والجملة اعتراض ببانه ان عدم صرفه
اكثر من صرفه (في موايد الاستعمال) اي في مراسع الى استعمال سراويل فيها
 يعني استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا اذ كان الامر كذلك

فربيه (لاشكال) المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها
السائل (فقه - قيل) جواب لاذا وهي مع شرطها جوابها خبر لقوله سراويل
في انقصي) والخاص (عنه) اي عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا
المجيب هو سبويه ولذا قدمه وفي الرضى فعند سبويه ومن تبعه ابو علي (انه
اسم العجمي مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم بالاصرف
قطعا نحو قناديل محمل على ما يشابهه فنع الصرف ولم يمنع الاجر تخفيا لان
جمع ما وارنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى ان نحو اكلب وانقر اشبه به انه اسم
العجمي يعني انه اسم موصوفه العجم وليس امر في الا انه عرب ببدال الباء والا انه
كان في العجم سراويل وقد قرئ به في قوله تعالى وسراويلهم (ليس بجمع في الحال
لانه يطلق على الواحد (ولا في الاصل) لانه لم يكن في اصل وضعه جمعا ثم نقل
عنه وجعل اسما لخصا جر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس
فيه جمعة لاحلا ولا اسلا الا انه لا محل للمبنى المفعول عند سبويه (في مع
الصرف) اي في كونه ممنوعا من التصرف لا على موازنه اسم فاعل من وزن
اي على ما وارنه (فيه اشارة الى اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعول لا يعتمد
على الموصول المقدر اي على ما وارنه (سراويل) ويشار كنه في الوزن
من الجموع) بيان لما (العربية كانهيم ومصاييح - قناديل (هذه) اي سراويل
في حكمها اي حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى
يطابق على اكثرها وان كان الاطلاق على تبدل البديل فكان في حكم ما وارنه
فكما ان حكم ما وارنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف
لان ما به بالشيء يأخذ حكم ما يشابهه (فهو) اي سراويل (والا لم يكن
قيل الجمع) حتى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة ولكنه) اي الا انه (من قبيلة حلهما
يعني الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لا يشابه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى
على ما قلنا صار كانه جمع لان المشبه بالشيء يكون في حكم (في الجمعية) التي قامت
مقام اسبين (على هذا التفسير) اي على هذا الجواب (اعم من ان يكون حقيقة
كاساور واناعيم (او حكمية) كسراويل قواء (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد

في بعض الشروح من انه زيد اسباب منع الصرف على التسمية ويكون منها الحمل
على الموازن كما قال في الوافية اعلم ان الاسباب السابعة من الصرف يلزم ان يكون
عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التي هي السبب
الواحد في الحقيقي والحكمي كما ان هذا الجواب محض جزمي على تعميمه الى
الحال والاصل (لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة) كما ظر (وهو) اي
السبب الذي عليه (الحمل على الموازن) حتى تزداد الاسباب على التسعة فتصير
عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجاء لان الحمل على الموازن ليس معدودا
في اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا هنا ايضا وقيل قال المبرد
وهو اسم ربي يعني انه ما وضعه العرب لان العجمي هو سراويل بالياء الوحدة
كل فوله سراويلهم فباواوا يكون عربيا الا انه (ليس بجمع حقيقيا) نصب
على التميز او على ان صدرية اي حما تحقيقا (لانه اسم جنس) كمر وتمر ونخل
يطلق على الواحد والكثير (ولانه مفرد وضعه ولانه ليس فيه علامة من علامات
الجمع صحبا) ومكسر ابا لزيادة او القضان وكان مفردا محصا (لكنه) اي الا انه
جمع سر والة) وهي قسمة خرفة (تقديرا) نصب على التميز (وفرضا) عطف
تفسيره (فانه لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب فلا سبب من الاسباب
ومن قاعدة بهم) اي ومن قاعدة الخفاء (ان هذا الوزن بدران الجمعية) التي هي
السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لم ينع) اي المفعول (الصرف) اي
من الصرف وكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدرة
مبنية من التقدير (حفظا) مفهولة (هذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة
مصونة محفوظة حيث لا يكون مخالفة لاستعمالهم (آه) اي سراويل (جمع
سر والة) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله
قدر (فكانه سمي كل قطعة من السراويل) استعمل على القطع (سر والة) جمع
سر والة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سر والة
بناء على اشتقاق اباها واجتماعها فيه الا انه جمع تقدير قرضا لا تحقيقا لانه لا يلفظ
على الواحد لانه لو كان جمعا لكان يلفظ على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثني

فكيف يطلق على الواحد **وذا صرف** عطف على قوله **ذالم بصرف**
ومبنى المفعول (اي سرايل) **يعني** اذا استعمل سرايل منصرفا وهو الأمل
في **وارد الاستعمال** (لعدم تحقيق) اي لعدم كون (الجمعية) الى هي اسبب
في كون مل هذا **الوان** غير منصرف تحققة في سرايل (تحقيقا) فصب على
التميز (هـ) **الخبر** ان الاس في الاسماء العربية (الصرف) اي دخول الجر التثنية
لان الاسم لمنصرف غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف
فانه محتاج الى سبعين الى سبب قائم مقامها وما يخرج الى شيء يكون صلا فينبغي
ان يكون الاصل في اسم المارب **الصرف** ولا اشكال في لفظ لا يه لفي
الجنس واشكال مبنى على الفع اسمها والخبر قول الله (بالقصة) اي سرايل
على قاعدة الجمع) **يعني** اذا استعمل سرايل منصرفا فلا يرد له وال على تلك
القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير محدمة
فاذا صرف) وهو **القول** لا يربدها سؤال على قاعدة الجمع (احتياج) مبنى للمفعول
الى التفضي عنه) اي عن السؤال **الوان** عليها ان يذهب الى مذهب بني نويه
واليزد وقال الخشي عصام الدين **ولو قال** المص وان صرف لكان تركيبه من قيل
قو فاذا جاءتهم الحة فقالوا له هذه وان تصبهم واقفا على اعلى درجاة البلاعة
لكم اي حال **المخالب** الذي هو متعلم انحو وانصرف على المعنى **في حوار**
مبتدأ (اي دل جمع) يشير الى ان الحكم مخصوصا بل **يعمل** والله الاقنى بس (هـ) ص
جمع (على) **ون** (فواعل) لانه يحى منه فابل (يا ك) ذلك الجمع المنفوض
او **و** (الجواري) **را** **ندواعي** فيه نشر على ترتيب الالف لان الجواري اسم باعل جمع
مكسر من جري مثل رعي فهو حار مثل دام والجمع الصحيح منه جازون كرامون
والكسر منه جوار كروام اذ عرف باللام تعاد اليه نحو الجواري والدواعي ابيضه
اسم ذاعل جمع مكسر من دعاء مثل عروة فهو دواع كفاض والجمع
الصحيح منه دواعون كفاضون والكسر منه دواع كغواز فاذا تعاد باللام تعاد الواو
فيقال الدواعو ثم قلب باء لتطرف فيها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعي فالاول
ناقص ياتي والثاني واوي **و** **ر** **فما وجرا** (اي في حالة الرفع والجر) نصب على

الظرفية متعلق بالتجوو بحذف المضاف مثل قاض خبره (أي حكمه)
 أي حكم مثل جوار بآثا كاراد ووايا (حكم قاض) أي حكم جهة حكم مفردة
 بحسب الصورة) أو توجيهه بالاعلال لأن المراد بالصورة الاعلال ولذا فسر
 بقوله (في حذف الياء عنه) إلى مثل جوار (وإدخال التنوين عليه) هذا وجه
 لشبهه بمعنى كان الياء تحذف من قاض لالتقاء الساكنين وتعرض التنوين عنه
 كذلك الحال في مثل جوار لكن لا مطا قبل في حالة الرفع والجزم من غير فرق
 بينهما (تقول حدث جوار) في حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) بالتنوين
 في حالة الجر (كما تقول في المشبهة به) جاءني قاض (رفعا) بالتنوين (ومررت
 بقاض) جرا بالتنوين (وإما) جوار ووايا كان أو بآثا قوله (في حالة النصب
 متعلق بقوله تحركه) (فأيا) فيه (تحرركة) في حالة النصب (مفتوحة
 تحذف النصب على لياء لكونه جزء الالف بالتنوين وإما في نحو قاض فأيا
 متحركة مفتوحة أيضا لكن لامع التثنية فلم يوجد المشابهة في حالة النصب
 وإهدا فالنصب يفعوا جرا احتراز عنه (نحو رايت جوارى) بفتح الياء بالتنوين
 كما تقول رايت أسا راذ كان الأمر كذلك (در اشكال) لفظ لاهمنا تاء الجنس
 واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سبأ في خبرها قوله (في حالة النصب) وقوله
 لأن الأسم غير منصرف) متعلق بالخبر لا غلة له أي إذا نكس أن الياء في نحو جوار
 تنحرف مفتوحة في حالة النصب بالتنوين فلا اشتكال واقع في حالة النصب أكون
 الاسم غير منصرف للجمعية) أي هي السبب قائم مقام السببين ملابساً مع
 صيغة منتهى الجموع) بغيرها بمعنى أوجود السبب القائم مقام السببين وهو
 الجمعية فيد مع شرط تأثيره وصيغة منتهى الجموع بغيرها فيكون في حالة النصب
 غير منصرف بلا خلاف (بما في حالة الرفع والجر فإنه قد اختلف) مبنى للمفعول
 فيه نصب أي واقع الاحتمال في بين النحاة في أنه في حالة الرفع والجر منصرف أو غير
 منصرف لقوات الشرط وبما الجمعية حيث لم يزل في حذف بعضهم) أي
 أراحاج من تبعه (إلى أن اضم) الذي على فواعل (منصرف) بعد الاعلال زال
 شرطه الملتزم منع صرفه بالاعلال لأن زال الشرط يستلزم زال الشرط

فلا يؤثر السبب وحده بلا شرطه (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان
الاعلال المتعلق بحرف الكلمة) يعني ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق
بنائها فانه متعلق بذاتها مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه الموجب له قوي
وهو الاستعمال الظاهر المحسوس (الذي هو من احوال الكلمة) واوصافها
فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف هو ومشابهته بالفعل ضعيف
لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق
بوصف الكلمة فانه متعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالمصفة كما ان الذات مقدمة
على الصفة لكونه اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار في قولك جاءني
جوار جوارى بالضم) يعني بضم الياء (والتنوين ياء) نصب على انه مفعول له
او مفعول مطلق اي بني بناء (على ان الاصل في الاسم) المعرب مطلقا (الصرف
اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرطه) فبني المفعول (الاعلال
ناثبه) (على ما هو الاصل) اي على قاعدة المقررة في عدم المنصرف وهي ان الياء
اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة ومنون بشغل عليها الحركة والتنوين لاسي في الجمع
المتدائم) اي بعد ما علمت ان اصل جوار في قولك جاني جوار جوارى بالضم
والتنوين اسقط الياء ايضا لرفع انتفاء الساكنين فصار جوار بعد الاعلال
اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال وكيفية مبنى المفعول (الصفة) ناثبه
للتقل) اي لما قلنا ان الصفة تثقل على الياء المكسوة ما قبلها فاجتمع ما كان الياء
والتنوين (واسقط الياء) ايضا (رفع انتفاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال
على وزن سلام وكلام) فاشبه الجميع بالمفرد فقطا فحصل في قوة الجمعية فقرر
وضعت فلم تقوا ان تقوم مقام السمين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال على
صفة منتهى الجمع) اسقط ياء عن وزن اقص الجمع الذي هو الشرط والسبب
وحده لا يؤثر وان كان موجودا فهو بعد الاعلال ايضا) اي كما كان قبل الاعلال
منصرفا (منصرف التنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اي كما
ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سبب به الخليل
الياء) اي نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف

لكنون السبب الذي هو الجمعية الشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير ياء
هو جودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف
لا يلزم اهـ اهـ وهذا اعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية صيغة مع منتهى
الجموع) لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف
ايضا لان (المحذوف الذي لم يكن نسبيا منسبلا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا
فيكون (بمثلة المقدر) في ملاحظة لعقل والاعراب) ولهذا اي لاجل ان المحذوف
ثابت تقديرا للاعراب (لا يجري) من جرى يجري اي لا يتصور (الاعراب) ولا يقع
همزة (على الراء) التي كان اخرها المحذوف بل لا يجري الاعراب الياء المقدرة فيكون تقديرا
ولا لم يكن المحذوف بمزة المقدرة لما جرى الاعراب عليه واوقع على اهـ الاخر
كدهم (والتنوين فـهـ في نحو جوار رفعا جرارتون في العوض) لا صرف (فانه لا
يـهـ من الصرف لعدم انصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين) يعني هو الذي هو حاصل في اللفظ اما التعويض عن الياء فلما سببه كون
التنوين حرفا ايضا فلما سببه الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلما سببه
العروض يعني كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين تعرض للاخر
وفي الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والتحليل بان منع الصرف مقدم على
الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة
للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف
الثقل بسبب الفرعية وانما بدل التنوين عن الياء لقطع التنوين الحاصل طمع الياء
الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لوزجعت وفسر السيرا في وهو الحق
قوله سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف الماذكرنا
حذف الياء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا
لان المحذوف الاعلال ثبت تقدير الحذف والتنوين الصرف لعدم الصرف ثم حاقوا
رجوع الياء اوان الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى
الفرعية فعوض التنوين من الياء الى هنا كلام (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اي
القياس الذي جرى في حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلافاوت) اي بلا فرق

بين العلمين لا شتر اكتمها في اعلته وهي الاستقلال (او) وقع في لغة بعض العرب
وهي قليلة واختار الكسائي وابوريد وعيسى بن عمرو (اثبات الياء بارفع) لانه
فاعل فعل محذوف (في حالة الجر) ثلاثون بناء على ا غير منصرف وان الجر
والتنوين يسقطان منه (كما في حالة النصب) يعني كما انما يسفان فيها (نقول
في حالة الجر) (مررت بجوارى) لفتح الياء ثلاثون (كما نقول) في حالة النصب
رايت جوارى) لفتح الياء ثلاثون ويكون نحو جوارى في حالة الجر غير منصرف
بلا اتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتداء وارد (على) منع الصرف (تقديم) منع
الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كان متعلو بجوارى الكلمة لانه وقوعه
ههنا في الاخر استوي لمنع الصرف في الوقوع في الاخر لان منع الصرف وهو عدم
الجر والتنوين ان يكون في الاخر فقدم لانه مثبت للياء وان كان يزل الجر التنوين
والاعلال ناف لهما والمثبت لشرفه مقدم على الالف في افاته ح) اي حين تقديم
منع الصرف على الاعلال (يكون الياء متحركة متوحدة في حالة الجر) لان غير
المنصرف انما يكون الفتح (والفتحة خفيفة) كونه اجزا لالف الالف الساكنة
فلا يوجد ما هو حب الاعمال كما في حالة النصب (فاع فيه) اي لم يفتح في مثل جوار
في حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يعتضيه كانه لم يفتح في حالة النصب (او) بناء هذه
اللغة في حالة الرفع فاصل جوار فيها جاري) مثل جوارب) بانضم ثلاثين
لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين عدم الصرف (حدوث
الضمة للثقل) لان الضمة تثقل على الياء ادم الجنسية فلا يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة وذلك ثقل جدا (وعوض عنها) اي الضمة (التنوين
بما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) فسقطت الياء التثنية الساكنين) اي لدفع
اجتماع الساكنين (فصار جوار) بانكسر والتنوين او تقول فسقطت الياء
اكتفاء بالكسرة ما قبلها كما في قوله تع يوم يدع اداع الكثير المتعار ثم عوض
عن الياء او عن حركتها التثنية لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقطت في الجمع
المتداول لان الجمع ثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اي التي كان منع الصرف
فيها مقدما على الاعلال (للاعلال) في مثل جوار (الالف في حالة واحدة) هي حالة

الرفع فقط كما عرفت انه لا مقتضى للاعلال في الف في حالة واحدة (بمخلاف اللغة
المشهورة) وهي التي كان الاعلال فيها مقدم على منع الصرف (فان فيها لاعلال
في الحالتين) اي حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفضلا للتركيب المعداد
من اسباب منع الصرف (وهو) اي التركيب (صبروه كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة
بالنصب لانها خبر لقوله صبروه واسمها قوله كلمتين (احدة) صفة كلمة التاكيد لان
التاء فيها للوحدة لقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صبروه اي من غير ان يكون
احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن
معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لم نسمه لان غير المنصرف لا يكون الف في المعربات
فلا يرد التثنية (وصري) حال كونها (علمين) لان الجزء الاول في التثنية والثاني
في بصري حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا فاعطى شرطه اي
شرط التركيب سببية لمع في الصرف العاية اي ان يكون علما (ليأمن) التركيب
لكونه عارضا يقبل الدوال (من الزوال) لان الكلمة تنح تدلاخلان في وضع
العلم فيؤمن من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها
لكان التركيب عرضية للتسكال والزوال ولما ان العلمية وضع ثاب والكلمة التي وضع
عليها ينبغي ان يكون مصونة لا تقبل زوال (فحصل له) اي للتركيب حيث كان علما
قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اي بتلك القوة (في مع الصرف
فيكون سببا لمنع الصرف وان لا يكون التركيب باضافة اي تركيب
اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف الذي كان
غير منصرف قبل الاضافة) الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعني
ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كوثع ثانيا يكون منصرفا وفي حكمه على ما سيجي
فتركيب ثورا الاضافة في المضاف اليه) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف
ما يضافه) يعني ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف
لان ما يكون سببا للذوال الشيء لا يكون سببا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير
لقوله ما في ما يضافه وان لا يكون التركيب بعد ان يكون علما او بعد ان لا
يكون باضافة يعني لا يكون من كمال التركيب الاسنادي في الاصل

أوفي الحال لأن اسم المسئلة على الاسماء من وفيه المنيات) يعني لان المركب
 بالتركيب الا انه اذا جعل علميك ن ملبا عند جماعة منهم المصنف ومبني حكما
 عند جماعت فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف معه ويكون الا في المعرب وما في
 لان الجملة لا توصف الاعراب قبل العلم لانه من عوارض الكلمة لا لكلامه فبعد
 العلمية يكون مبنية كما كانت قبلها (تونا بظشرا وشب فربا عاود دج تابد تمل
 لقب ثبت بن جابر التميمي لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه رابطا لانه في تابط
 شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي ما يكون آلة دس الشرا لئلا يراه احد لان هذا من
 عارة من يريد شرا او خرج لشرار فيقول اني هو فقد اجبب قد تابط شرا فلف بفعله
 وشاب فنانها لقب امراء اي صغيرا وشاب شبيب اي ايض سميت به انها كانت
 كذلك ورزق من رزق مثل فريفة وذرا ملح الحب فربا يدور حبالهم رجل كالم
 بن الحب لبشرة فانها اي الاعلام المذكورة باقية في حالة العلم على ما
 حال اي (كانت) الاعلام المذكورة عاريا اي على الحال قبل العلمية من المص
 والزمع غمها لم يمتنع عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية بربها مجرى
 امثال (بن العلمية) اي بالجملة المسئلة الى الاصناف (ماهي) مستندة اليها
 خبر اي ليست التسمية بها الا لتلك المسئلة على (قصص مربية) كما في تابط فان شر
 التسمية به ليبدل على التسمية التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخرجه ليش
 اراد وكذا الحال في غير (فوطي) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التغير
 فاعل تطرق يتحان تطرقا طريقا) يعني اذا صار تغير بعض احوالها
 طرقالها بان لم يكن حاصلا بعد التسمية كالحال قبل التسمية (يمكن ان يفوت
 تلك الدلالة على القصص المربية) لان الدلالة عليها انما يكون بجميع
 احوالها وكلماتها التي كانت قبل التسمية (وإذا كانت) تلك الجملة
 من قبيل المنيات (بعد العلمية) فكيف يتصور في اي فلا يمكن ان يجري
 في تلك الجملة (منع الصرف الذي من احكام المنيات) لان الشيء اخصوص
 بنوع يجري في نوع آخر منه ولا يؤثر كالاسم في الاسم وقدر الفعل لان المعرب
 نوع من الاسم المبنى نوع آخر منه دون وصفا احتصل باحد هما لا يمتد

الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان) وانما (على المص) في بيان فيه ذا التركيب
 ان لا يقتصر على ما ذكرناه بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من
 المركب صوتا لا متصفا بحرف العطف) يعني ان يقول التركيب شرطه العلمية وان
 لا يكون باضافة لا باسناده لا صوت ولا بقدره حتى يكون القيود خمسة اربعة
 منها تكون ثقباء وحده ثبوتها فيكون مد كورة باسرها لا منها (لخرج) التركيب
 الذي يكون الجزء الثاني منه صوتا (مثل مديويه) سياتي تفصيل قول سيبويه (ونفطويه
 بكسر النون وفتحها وسكون الفاء اخره طاء مهملة رهن معروف رويه صوت سياتي
 تفصيله في باب الاصوات ركب هذان الاسمين وجعلنا علما الشخص (و) الجز الثاني
 منه نضمن حرف العطف (مثل خمسة عشر وستة عشر) غير هاتين الاعداد
 التي تضمن منها الجز الثاني حرف العطف وسياتي وجه تركيبها ونضمن الثاني حرف
 العطف في باب المركبات (علمين) حال اما عن الاخرين فقط لان الاولين لا يتباح
 لهم ان العلم لا يشترط العلم واما عن المثالين باعتبار انهم قسمان (قلنا) في جوابه كانه
 اي كان المص (التي في ذلك) في عدم اخذه لقيده عن الاخرين حيث قال لم يذكر
 هما (بما ذكره فيما بعد) اي بعد ان عرفت في بحث المنيات (من انهما) الى ان هذين
 التركيبين من قبيل المنيات (يعني ان المص ذكر ضرورة في بحث المنيات ان الاصوات
 والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية ولا تكون ممنحوزة ولذا
 لم يذكرهما اختصارا (واما الاعلام المسئلة على الاسناد فلم يذكر) المص
 بناء على اي كونها مبنية (اصلا) اي قطعاً صريحاً ولا ضمناً ولا اشارة ولا دلالة
 افاحتاج ههنا الى استنباطها ليعلم انها تكون مبنية (ولذلك) اي لعدم ذكر بنائها
 اصلا (احتاج) المص ههنا (ان اخرجها) فاخرجها بقوله وان لا يكون
 التركيب باسناد مثله مثل بعابك (فانه فلم للمدة) باسناد (مركب) ركب امر اجبا
 ليس بينهما اضافة ولا اسناد (من مل وهو اسم ضم) كان لقام الياس غاية
 السلام لقوله تع اندعون بعلا وتذرون احسن الخالفين ويقال لزوج له ابضا
 لكون المرءة تابعة لامر به بدل قول الثقال هذا لي شيخا اي زوجا (ربك) بفتح
 الباء وتشديد الكاف من بك بك اي ارحم وبه وبمنعه اي طامره سمي مكة

شربها لله منع مكافئها غنائ الجبارة حيث لم يقدر وتسلط عليها كاصحاب
 القبل (وهذا مع صاحب هذه البنية) التي جعلت بك علما بها حيث ركب
 اسم المعود مع اسم العابد وقبل تعلبك (مجهلا) التركيب (اسما واحدا) علما للبلدة
 التي كان فيها من غير ان يفسد بينهما) مبنى للمفعول (نسبة اسمية) لان الاول فيه
 ليس بمضاف الى الثاني (لو اسنادية او غيرهما) لانه ليس احدهما مبتداء
 والاخر خبر ان السبب المانعة لمنع الصرف انه ليس الثاني منه صوتا ولا متصفا
 بحروف اعطف فليس فيه الا التركيب الام تراحي وهو ليس بمنع لمنع الصرف
 الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف (وفي الجاشية فان قلت
 هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلماذا خصه بالصرف
 بها قلت الشرط للالف والنون الحاصل للمطابقة بينهما بخلاف نظائرها فاحتاج
 الى التنبيه على الحصول المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اولها كان
 المذكورها مخالفا لما ذكره في مقام عدالاسباب بالضرورة الشاعرة ان هذه الصفة
 ليعلم ان المعدود سابقا لهذا ومخالفة صورة لسبب السابق لضيق البيان
 في ذلك المقام الى ها كلامه ويقدر ان القيد ههنا معبر في سائر الاسباب السابقة
 واللاحقة كما قيدنا في سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اي الالف والنون
 عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي
 يجمعها قوله هـ بيت السنان في قول الشاعر هويت السنان فشتني قد وكنت
 قدما هويت السنان اولانها من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا يكونان
 اصلين فيها الثاني ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعين) عند البصريين
 ايضا) كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اي لمشابهة الالف
 والنون (لالى التانيث) الممدودة او الممدودة (في منع دخول تاء التانيث عليهما
 يعني كما ارتاء التانيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التانيث
 لامتناع اجتماع التانيث كلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه
 يلزم اجتماع الزيادةتين في احز الكلمة فيفيد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما
 بمنع المشابهة فيصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللحاجة خلاف

في ان سببتهما لمنع الصرف) اي في كون الالف والنون سببا لمنع الصرف
 اما كونهما مزيدتين وفرعتيهما للمزيد عليه (يعني ان سببتهما له كونهما متصفين
 بوصف الزيادة وكونهما ايضا وفرعتين على ما زيد عليه وهذا هو مذهب
 الكوفيين) واما مشابتهما لاني انيت وفرعتيهما لما شابهاه وهذا هو مذهب
 البصريين (والراجح) من القولين (هو اقول اشائي) الذي هو مذهب
 البصريين وفيه انه لو كان كونهما مزيدتين وفرعتين على ما زيد عليه سببا
 واحدا لكانا هاشبا وبصريا عذو جود سبب اخر غير منصرف وليس كذلك
 ولانه يلزم ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف لصفة الالف
 والنون المزيدتين وليس كذلك ولان اشراط اتقاء فعلاية في القول الاول
 غير ظاهري (نعم) اي بعد هذا المقام (انها) ان كانا ^{تانيث} اي ان كان الف والنون
 في اسم (يعني به) اي بالاسم في هذا المقام (ما) اي اسم (يقال لصفة) يعني لم يكن
 لك الاسم كما في قوله صفة كمران وسفيان لا ما يقال للفعل والحرف
 وهي اسم وفعل وحرف يقسم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم
 او الفقرة (احد الامرين) ولان المصطوف يغابر المطوف عليه (فان الاسم
 المقام لفظ والحرف) وهو يدل على معنى في نفسه غير مترن بزما لا يخ
 ان لا يدل على ذات مالو حقه معهما قدم من الصفات) بل يدل على ذات معينة
 كزيد وعمر واو على ذات غير معينة اما قائم بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر
 راما قائم بذاتها كالم والجهل والطول والمصير اويل) على ذات مالو حظ
 معها صفة منها (كاحمر واسود وضارب وغالم مضروب) ومنصور وعطشان
 وسكران وحسن وشديد فكل واحد يدل على ذات مالو حظ معها صفة هي
 الحرة والضاربة والمضروبة (فالاول) اي مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها
 يعني اسما لان الاسم لا يدل على المسمى فقط (والثاني) مادل على ذات او حظ معها
 صفة منها يعني (صفة) لا معنى الصفة لا يدل اللفظ على المعنى قائما بذات (والمراد
 بالاسم المذكور ههنا) انه في قوله ان كانا في اسم (هو هذا المعنى) ان اسم
 المقابل للصفة (لا الاسم الشامل الاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف

وصرف ما نه ما دل على معنى في نفسه غير مترن باحدا لازمة الثلاثة لانه اذا كان
 كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله او كان في اسم مع انه لم يصح
 لان شرط كونها في الاسم مخالف لشرط كونها في الصفة فلو لم يكن بين
 شرط كونها في الاسم وشرط كونها في الوصف فقال ان كان في اسم في شرطه
 كذا وان كان في صفة في شرطه كذا يعلم شرط كل واحد منهما في شرطه في صفة
 اي شرط الالف والنون في منعها من الاسم (الصرف) وسببها المنع عنه
 فافراد الضمير في شرطه مع ان مرجعه معنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له في
 الافراد واخويه والتذكير وضد لكونه اياها باعتبار انها سبب واحد (يعني
 انها وان تعدا فظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المص اللفظ والسبب فتبنى
 الضمير في الاول وافراده في الثاني رعاية الاول والثاني (او شرط ذلك الاسم الذي
 فيه لالف والنون في امتناعه من الصرف) فالاول اول لمطابقة الضميرين المرفوع
 والمجرور في الرجوع وان طابق الضمير لم يرجع في الافراد ههنا لان الشرط في الاول
 يكون الشرط للالف والنون في الثاني يكون شرط للاسم الذي فيه الالف والنون
 فكان الاول الى العيبة في خبره المتبادر مع خبره جملة اسمية في محل الجرم جزاء
 الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبرا قوا الالف والنون تحقيقا
 منعهوا له لشرط اي فقد شرطت الملية في سيدة الالف والنون لتكون محققة ومقررة
 للزوم ربايتها على القول الاول لانه اذا كان علما لازم الالف والنون للكلمة وتحقق
 للزوم (او لمتنع التاء) عطف على اللزوم اي تحققا لامتناع دخوله التاء عليها يعني
 لتكثرت العلية تخففة ومؤكدة لامتناع دخولها عليها (فيتحقق فياكد) شيئا
 لا في لتأنيث على القول الثاني لاجلها (بشيء لا في لتأنيث في الامتناع قبل العلم وانا
 جعل علان لك الاسم كما المشاهدة وتحقق وذلك الاسم امامك سورة فافاء كعمران
 او مفتوحة كشعبان وما من موصولة كسفيان مع سكن ما بعد في لكل او مفتوحة خ الماء
 وما بعد ايضا كرمضان و... الالف والنون ان كانا في صفة وفي اعصام
 يجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء يحرق عطف واحد وهو
 من قبل العطف على ولي عامل واحد يحرق عطف واحد ولا كلام في حوازه واما

لعطف بكلمة او فلتنبيه على التناهي بين الشرطين انتهى فانتهاء فعل لانه
 ي ان كان الالف والنون في صفة فشرحه (اي شرط اذ لف والنون في شيئا
 من الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الصرف في امتناعه منه
 انتفاء وملاية يعني) شرطه (انتفاء دخول تاء التانيث) المتحركة (عنه) الالف
 والنون فافراد باعتبار انها سبب واحد ولي الصفة التي فيها الالف والنون
 فالمد كبر باعتبار الوصف (ليتي مشابهتهما في التانيث على حالها) على مذهب
 البصريين (لهذا) اي لكون انتفاء دخول تاء التانيث شرطا (انصرف) اي صار
 منصرا (ريان) مع انه صنف في الالف والنون (ان مرئيه عياية) لانه يقال
 رجل من ان امرأة غير يانية واعلم ان الالف والنون في الصفة لا يكون بكسر افعال بل
 ان الصفة التي هي مؤنثها على ان تكون الامفتوح الفاء مثل عطسار واي يعني
 مؤنثها فلا يكون مؤنثا لافا بل مؤنثا لافا وسعدانه ويحيى نوح افا ايضا
 مثل زمان بخلاف الاسم نه يعني ثبات الفاء على ما سبق في (شرطه) اي
 شرط الالف والنون في منعها من الصرف او شرط تلك الصفة في امتناعها منه
 وجود فعلي والاول عنى انتفاء فعل لانه مقصود لذاته واما وجود فعلي
 فابسر فسر دلتها لي كونه المطلوب نهائة التاء في انتفاء فعله واما كونه مقصود
 لذاته فيكون اولي ولد اقدمه (لانه في كايؤنث على لا يكون) مؤنثه (فملاية
 لانه لا يكون الشئ لو اجدت تانيا حتى يكون احدهما بالالف لمقصورة والاخر
 بالياء فوجود فعلي يستلزم انتفاء فعل لانه فيبقى مشبه الالف لتأنيث على حالها
 كما هو مذهب اصريين من شيئا وهي الاشارة الى المكار الاعتبار ولذا قال
 الشاذلي (اي ومن اجل الخالفة في الشرطه) اي شرط أثير الالف والنون في الصفة
 اختلف) معنى الممول في رجن في الظرف بارفع لانه بايدي (في انه منصرف) بدل
 مرفعه في رجن بدل الكل (او غيره منصرف فانه) اي السمان (ليس له) اي رجن
 مرئت (ولامد رولم يذكره لكونه في صلب المؤنث لا) زائدة تاء كيداني الذي
 في ليس (لا رجن) بدل من قوله مؤنث اي ليس له رجن بالالف المقصورة
 ولا رجانية) باناء (لا رجن) لانه رجن (صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على

غيره تعالى لا رائدة (على مذكر) بدل من قوله على غيره أي لا يطلق على مذكر
ولا يطلق ايضا على (مؤنث) لان معناه الذي وسعت رحمة كل شيء من الانس
والجن وغيرهما فيكون في المعنى البالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذلك
يطلق على غيره (فعلى) الفاء لفصل الجار والمجرور متعلق بقوله غير منصرف
مذهب من شرط انتفاء فعلانية (تقدره) فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلية (على شرط انتفاء فعلانية) وجود الشرط على مذهب رجحانه لأنه لا يجي
لأنه لو لم يوجد الشرط على مذهب لأنه لا يجي فعلى لما عرفت ~~دون سكران~~
فانه لا خلاف في مع صرفه لوجود الشرط على المذهبين (يعني لانتفاء فعلانية على
المذهب الاول فان مؤنثه يعني سكرى ووجود فعلية على المذهب الثاني) فان
مؤنثه (سكرى) لا سكرانة يقال رجل سكران وامرأة سكرى ~~دون~~
ندمان فانه لا خلاف (في صرفه) يعني يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع
الصرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما قبل الالف
والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) فانه بالنساء (لاندى
بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة) هذا (أي كون انصراف
ندمان متفق عليه لانتفاء الشرط على المذهبين او كون مؤنثه ندمانة
لاندى) اذا كان ندمان بمعنى النديم (أي المصاحب وهو العاشر بقار نادمه على
الشراب فهو نديم وجعه ندام كعطشان) واما (ندمان) اذا كان بمعنى النادم
من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان أي نادم على ما فعل او ما لم يفعل (فهو
غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندى
لاندمانية) يقال رجل ندمان وامرأة ندى وجعه ندامى مثا سكرى ~~ووزن~~
الفعل ~~المعدود~~ من اتياب منع الصرف (وهو كونه الاسم على وزن يعد
مبنى المفعول يعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعني ان يوجد
وزن الفعل في نوع الاسم اما منقول لا نحو شمرو يزدو اما موضوعا اسما
نحو احمرو يهمل للناقدة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا التقدير لا يكتفى في تأخير
سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف

وكذا مثل جبل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والاعلمية وابس
كذلك فاعلم ان مجرد الوزن لا يكتفى به بل شرط ~~أي~~ شرط وزن الفعل (فيها
أي في سببية منع الصرف) (احد الامرين) على سبيل منع الخلول الجمع مثل استعمل
وانتعل وانفعل وغيرهما من الاوزان التي يختص بالافعال اما ان يختص بذلك
الوزن (في اللغة العربية) بالفعل (بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل) انه م الاسم بان يكون علما ~~كشمر~~ بتشديد السين (على صيغة
الفعل الماضي المعلوم) او المجهول مأخوذا (من التسمير) فانه يختص بالفعل وهو
المرور حادا ومختالا وبالانارسية دامد رميان زدن وكذا كرددن والمناسب بعلم
للفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا لان في الفرس الحدة في المشي فانه
أي شمس (نقل من هذه الصيغة) أي كونه مضيا معلوما من التسمير وجعل علما
لفرس) وقيل ذلك انفس فرس الحجاج الا ان الشدة لم يمينه فحاشبا عن ذكر اسمه
وكذلك) أي كما ان شمس جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة وازاء المهملة
اي بر آف كردن جعل علما (للماء) وقيل لبز كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة
وهشمر) بالناء المنقلة والراء المهملة لغريدن ثم جعل (علما لموضع) ماسدة أي
ذا كبد الكثرة العثارية (وخضم) بالخاء والصاد المعجمين قبل الاكل مطمانا وقيل
الاكل بالاضراس او ملاء الغم باما كول ثم جعل علما لرجل) اكول وقيل اسم عراب
عرو ومن بني نعيم ثم ظلب على تلك القبيلة بكرة الكلب (هذه) في الاصل (افعال
نقلت) أي كل واحد منها (من العملية الى الاسمية) يعني جعلت علما لاسميت
هي به (واما نحو بغم) مبتداء حال كونه (اسما لصنع) بكسر الصاد المهملة وفي
آخرة عين معجمة اسم لما يصنع به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العديم
بالتركي بقام) (وشلم) حال كونه (علما لموضع) باسم (أي لما وضع بارض الشام وقيل
اسم مدينة المقدس بالعبارة) ر قبل اسم باب المقدس (فهم) الفاء جواب اما مبتداء
من الاسماء) خبره وهو وخبره خبر المبتداء الاول (المعجمة المنقولة) منها (الى
العربية) وجعلت علما لانتقلت له اذا كان الامر كذلك (فلا تصدح) مبنى المفعول
في ذلك) أي في كونها غير منصرفه (الاختصاص بالفعل) أي لا يمنع اختصاصها

بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية
ووزن الفعل لان العجمة الكريمة غير مؤثرة في منع الصرف **مثال** ضرب
اشارة الى ان قوله ضرب عطف على شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص
بالفعل على قسمين اءامن الزيدات كصمر معلوم ومجهول ولا ذاقده وامام
الثلاثي كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا
والاول اولي ليكون تأسيسا لانا كبد (اذا جعل علما اشخص) معين لوجوده فيه
سببان العلمية ووزن الفعل (فانه اى) ضرب المبني للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل واما قدينا) قول المص وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول
ولم يعمل باطلاقه) فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) اوجوده في الاسم
ايضا مثل فرس وجر غير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم
يذهب الى منع الصرف) اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرطه (فيه
الاباض النحاة) لان هذه الوزن غالب في الفعل والظلية تدل على الاختصاص
ولم يقبده المص بل اوردته على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ما ذهب اليه هذا
البعض **مثال** او يكون **مثال** عطف على مختص يعني وان يكون هذا الوزن (غير
مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى
الا انه (يكون **مثال** في اوله **مثال** اى اول وزن الفعل) فيما اشارة الى ان الضمير المجزور
راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان يعيد في الظاهرا (و) يكون
في اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال
ويرجح قرب المرجع **مثال** زيادة **مثال** بارفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اونه لان
الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اي زيادة حرف) فيما اشارة الى ان
التثوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيعة (او حرف زائد
فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين
متعلق بالتفسيرين وبيان لهما معنى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد
منها وهي اربع الاء والتاء والياء والنون **مثال** كزيادة (اي مثل زيادة حرف

من حروف اتبع في قول الفعل (أو حرف زائد) منها (في أول الفعل) غير قابل
أي حال كونه وزن الفعل وما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه
إشارة إلى أن غير منصوب على الحال من المضاف إليه والحال عن المضاف إليه
يجوز إذا أمكن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مثل قوله تع بل تنبع ملة
إبراهيم خنيقا وهذا يمكن أن يحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأنه
لا يجوز أن يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما يجوز أن يقال بل تنبع إبراهيم
خنيقا للتاء يعني لا يكون مؤنثا بالتاء بل بالالف (لأنه) أي الشأن (يخرج
الوزن) أي وزن الفعل (زيادة هذه التاء) فيه (لاختصاصها) أي تكون هذه التاء
مختصة (بالاسم) لأن تاء التأنيث المتحركة تكونها ثقيلة مختصة بالاسم لأنه خفيف
والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتي تحقيقه في بحث الفعل (عن أوزان الفعل
متعلق ليخرج فيكون من أوزان الاسم فلا يمكن أن يكون سيبا فينبغي أن يكون
عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المص (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال
من قوله غير قابل يعني حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا
الذي امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله مثل) أسود فان عدم قبوله التاء
قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف الذي لاجله امتنع أسود من الصرف لأنه بذلك
الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في المذكر أسود وفي المؤنث
أسودة إلا أنه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) أي على المص
أربع إذا سمى به رجل) فان أربع عند التسمية به غير منصرف مع قوله التاء عند التسمية
بأمراء إلا أنه ليس بقياس (فان لحرق التاء به) أي أربع قبل التسمية (لأنه كبر فلا
يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو أن يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد نحو (أسود
فان مجي التاء) أي لحوقها (في أسودة) حيث صارت اسما (المحبة الأثني) لأنه يقال
أسود إذا كان مسمى به من الحية ذكرا أو أسودة إذا كان أنثى (ليس باعتبار الوصف
الأصلي) لأنه ح لانه خله التاء لأن مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا أسودة (الذي
يمنع) نحو أسود (لاجله) من الصرف حيث يكون غير منصرف للوصف الحالي
والوزن (بل) مجي التاء ولحوقها ليس إلا (باعتبار الغلبة الاسمية انعازضية) على

الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضوح فان حقوق التاء في اربع ليس بحسب الوضوح بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثاني بان هذه الحقوق لا يضره لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد اخر فضلا عن القيود المذكورة ومن ثم (اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء) امتنع احرارنا عن الصرف يعني جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (وجود الزيادة المذكورة وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان احرارنا مشتق من الهمزة بزيادة الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه يجرى بالالف الممدودة مثل حمراء وانصرف يعمل يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة وانصرف يعمل يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الباء في اوله الا انه يقبل به مؤنثه التاء المتحركة (اقبوله التاء المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله (المجيء بعمله) لانه يقال هذا اجل يعمل وهذه باقة بعمله (للتاقد القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان لفظ الاسباب التسعة وشرطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا زيلت ينصرف فقال: وما فيه علمية مؤثرة ف المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلثة اضرب سبب لا غير كعمرو زفر وشرط لا غير كعمران وعثمان وشرط وبسبب معاني المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اي كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه العلمية مؤثرة في منع الصرف) من الاسم (بالسببية المحضبة) اي بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل والجار يتعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون شرطا سببا اخر) كما في الاقسام الاربع التي هي الالف والتون في اسم والترصيب والجمعة ولما ثبت لفظيا كان او معنويا (واحتزن) المص (بنك) اي بقوله مؤثرة (عما) اي عن العلمية التي (تجاءع الى التانيث) ممدودة او مقصورة (او) عن العلمية التي تجاءع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اي من التانيث وصيغة

منتهى الجموع (كاف في منع الصرف) من الاسم امر ف بيان قويا بان يقومان وحدهما مقام السبين الى العلمية وغيرهما فوجد العلمية فيهما يكون كالمدم فلا يكون مؤثرة وانما قال الشئ (لا تأثر فيه) اي في كل واحد (للعلمية) اذا نكر ف مني للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اي اذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة بان يؤل العلم واحد من الجماعة المسماة به (اي الجماعة التي سمي كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص يزيد وشخص اخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع اللمنة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو زيدني) قولك (هذا زيد) فلن لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان النكر اصل في الخبر (ورابت زيد اخر لفظ زيد بههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر) فانه (اي فان الحال) اريد به المسمى بزيد) وما يجب ان يعلم ان المراد بالتكثير ههنا التكثير حكما لانه بالتأويل لا بصير لكمة حقيقة اذهي في الحقيقة ما وضع لشيء لابعينه لا اريد به غير معين مجابا ويقال كمثل هذا الاشتراك في (او يجعل) عطفا على قول اي اذا نكر بان يجعل العام (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لا عباده على الموصوف اي صاحب العلم (به) اي بالوصف (نحو قواهم) اي قول اهل الحق (اكل فرعون موسى) فان فرعون في الاصل علم الذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والجمعة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفا ودخله الجر والتنوين وموسى في الاصل علم الذات متصرف متصف باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والجمعة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف وانما قال الشئ (اي اكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم واردة وصف صاحبه ف صرف ف جزاء اقبوله اذا نكر بالشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المتداء وهو قوله ما فيه علمية مؤثرة ف لما داليل للصرف اذا نكر اي لدليل ف تبين ف فعل ماض مني للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في (اي) لدليل (ظهر) ظهوراينا (حين تبين) مني للمفعول اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اي في تفصيل كل واحد منها ف من انها

بيان ما في قوله لما اي (العلمية) اي من ان العلمية التي هي شرط او سبب لا يتجمع
اي لا يتجمع حال كونها **مؤثرة** **استثناء** مفرع لوجود شرطه على ما سياتي
اي من ان العلمية لا يتجمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه **الا**
اي (تجامع) (السبب الذي) **هي** (اي العلمية) **شرط** فيه **اي** في تأثيره
حتى لو لم يكن العلمية شرطاً فيه لم يؤثر ولم يعتبر سبباً (وذلك) اي كون العلمية
شرطاً واقع (ي) الاسباب الاربعة التي هي (التأثير) (الحاصل) (بالثناء لفظاً
او معنى) اي حال كونه اثباتاً لفظياً بان تكون اثناء ملفوظة او معنوياً بان تكون
الثناء في معناه كما قال المصنف فبما سبق التأنيث الثناء شرطه العلمية والمعنوية كذلك
والعجبة) كما قال ايضا العجبة شرطها ان تكون علمية في العجبة (والتركيب) كما قال
التركيب شرطه ان يكون غناء (والف والنون الزيدتين) كما قال الالف والنون ان
كان في الاسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة
في تأثير سببية (بالعلمية) اي بان يكون علماً حتى لو لم يكن علماً لم يؤثر **الا**
العلم ووزن الفعل (استثناء بما في من الاستثناء الاول) اي استثناء بعد تقيد المستثنى
منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا غطف لان الاول استثناء
من المطلق والثاني من المعتمد مثل قولك ما ضربت الا زيداً والاعمر اي ما ضربت
احد غير زيد بالاعمر فكان المضروب زيداً و **اعمر** (اي لا يتجمع) العلمية سبباً
غير ما هي (عبارة عن السببين) شرط فيها العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجتمع
الاسباب الستة ولكن تجتمع الاربعة حال **صك** ونها شرطاً فيها والاثنتين
بلا شرطه (فان العلمية تجتمع معها) اي تجتمع العدل ووزن الفعل حال كونها
مؤثرة) معها حيث **صك** كانت سبباً محضاً (كما) تجتمع العدل (في غير) وزفر
وزن الفعل (واحد) **شمر** و **شرب** (وليس شرطاً فيها) اي حال كون
العلمية غير مشروطة في تأثيرها واسببيتها (كما) لم تجتمع مع العدل (في ثبات
ومثلث (واخرون) جمع ومع وزن الفعل في (الحجر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطاً لهما
لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط
ولو لم يكن سبباً محضاً لما كان الاولان غير منصرفين فعلم انهما تجتمعان مؤثرة

بلا شرط حيث تكون سبباً محضاً كما ان العدل ووزن الفعل سبب محض **وهما**
اي العدل ووزن الفعل متضادان **جواب** عن سؤال مقدر وهو ان يقال
اذ لم يكن العلمية شرطاً فيها لجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية
مثل اصمت بالكسر علماً على ما سياتي واذا تكررت زالت ولم تزول لانها لم تست
بشرط فيها و **ح** لم يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لان هذه
الكلمة لم تصرف اذ انكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله
وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستفراء) والتبعية مختصرة (على اوزان
بخصوصية) وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلث وفعل مثل ثلث
وفعل نحو آخر وعمر ووزفر فعل مثل شجر وجمع وافعل نحو امني وفعل مثل
قطام (وليس شيء منها) اي من هذه الاوزان الستة قول منها صفة شيء وقوله
من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (في منع الصرف
عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احتراز عن نحو لخر فانه وان كان على وزن ضرب
الا انه ليس من تلك الاوزان واذا كان الامر كذلك **فلا** يكون (اي لا يوجد
يشير الى ان يكون بامة لا تحتاج الى خبر منصوب شيء **معها** اي مع العلمية
يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا (شيء) عام المجموع هذين السببين والمستثنى
شيء واحد منهما فقط فيصع الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس
المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اوردته الهندية من انه غير صحيح (من الامور
من بيان لشيء (الدار) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرا
دهم اخرى (بين مجموع هذين السببين) العدل ووزن الفعل (وبين احدهما
العدل (فقط) ووزن الفعل وحده **الا** احدهما **بمعنى** الوجود احدهما
معاً ووزن الفعل (فقط) كما حذر العدل وحده كعمر (ولا بمجموعهما) يعني لا يوجد
معاً كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف
صك ليا **فلا** فاذ انكر **اي** ان جعل الاسم (الغير المنصرف الذي احدهما سبباً
العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطاً او لا كعمر واحد
وايراهيم وعمران او ثلثة كاه وجور في اسمي بلدين او اربعة او غيرها نحو

از ريجان بقي ذلك الاسم الغير المنصرف بلا سبب (اي لم يبق فيه
اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب
النسبة (من حيث هو سبب) يعني لم يؤثر في منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول
وصفه وهو التأثير (فما) مطلق بقوله بقي بمعنى في السبب الذي (هي) اي العلمية
شرط فيه (اي في سببه في تأثيره) (من الاسباب الاربعة المذكورة) وهي العلة
والثاني بالذات لفظا او معنى والتركيب والالف والتون لما ان العلمية شرط
فيها واذا زالت ذلت تأثيرها وان لم يزل ذاتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تأثير
المشروط (لانه قد انقضى) بالتذكير تأثير (احد السببين الذي) صفة احد
هو العلمية بذاتها (ووصفها) (و) انقضى ايضا (السبب الاخر) لكن لاذلة بل وصفه
وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اي السبب (وصف سببي) لان انتفاء
الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تأثيره
فلم يبق (بعد انتفاء العلمية المستلزمة لانتفاء ما جعلت هي شرطه) (فيه) اي في الاسم
الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف
او (بقي ذلك الاسم) (على سبب واحد فيما) اي في السبب الذي (هي) اي السبب
العلمية (لست بشرط فيه) بل يؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما في قوله فيما
ووزن الفعل) مثل عمرو اذا انكر كل واحد منهما بقي مع سبب واحد وهي العدل
في الاول ووزن الفعل في الثاني لان العلمية اذا لم يكن شرط فيها لم يلزم انتفائها
بانقائها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب واحد الغير القائم مقام
السببين مع ان الاصل في الاسم المنصرف (هذا) اي خذ هذا الامر الذي هو اذا انكر
الاسم الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب او مع واحد (وقد قيل اي اعترض
لان القول اذا تعدي على غيره مع الاعتراض (على قوله) اي قول المض
وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) يقطع الهزمة ووصلها (بكسرتين) اي
بكسر الهزمة والعين التي هي الميم حال كونها (علما للمقارنة) اي المحركة بالنارحة
بيان كما في قول الشاعر اشي سلوقية بانت وبات بها بوحش اصمت في اضلالها
مردن (من الاوزان الفعل) خزان ذلة في وزن اضرب (مع وجود العدل

فيه) اي فانه قول اصمت (فانه) اي قوله اصمت (امر من صمت بصمت) من باب
نصر ينصر (وبما انه ان يجي بضمين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجي
هزمة الوصل في امر ذلك الباب مضووما اتباعا لعين المضارع وانه اذا فحقت
بالنيس وبالتكلم وحده من ذلك الباب وان كسرت يلزم الخروج من الكسرت الى
الضمة وكلامها غير ان يلزم ضم الهزمة (احدهما) (فما جاء) اي صمت
بكسرتين (عدا للمقارنة) (اي اصمت) (معدول عنه) اي عن اصمت بضمين
لانه لما يجي اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس
والجواب عن هذه الاعتراض (ان هذا) اي كون اصمت بكسرتين معدولا
عن اصمت بضمين او عده مبيى بضمين من صمت بصمت بضم العين
من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار
نقله من اصمت بضمين ايضا) اي كما ورد اصمت بضمين وذلك بان يكون مضارعه
مكسور العين (وان لم يستهر) كون مضارعه مكسور لعين بل المشهور ان
يكون مضموم العين (فالاوزان اني محقق وثبت (فيها العدل تحققا) كان او تقديرًا
لم يجامع) العدل مع تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكرن
معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال الحشي ونحسن ان يقول اصمت ع
للمقارنة سميت بلفظ اصمت بضمين مبالغة في شدة الخرف فيها بحث يأمر كل صاحب
الصمت ولا يمكن له حفظ اسانه من اللفظ من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين
غاط لا المعدول انتهى وهذا التماثل اذا كان لفظ المقارنة المجردة لا المطلقة لها وليس
كذلك ايضا) اي كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمين
امر غير محقق للعلة المذكورة (قد عرفت بما تقدم) يعني في بحث العدل في قوله ان
لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعبار اخر اجمعه عن ذلك الاصل
الآخره (ان مجرد اوجيد اصل محقق لا يكفي في عتبه) (التحقيق) وفي التنديري
ايضا لانه اذا لم يكن وجود الاصل في التحقيق مع ان الاصل اصله موجود محقق
في التنديري عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منه
الصرف اياه) اي العدل لا يكون ذلك الاسم غير منصرف في الاستعمال لعله الواحدة

ون (واعتبار خروج الصيغة) وهي المعدول (عن ذلك الاصل) الموجود تحقفا
وتقدرا والاصل الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يحقق العدل (وهنا) اي قوله
اصمت بكسر تين علما للمقارنة (لا يقتضيه) اي لا يقتضي منع صرف اصمت العدل
وان كان الاصل موجودا تحفة (لو حود سيبويه في اصمت) يقتضيان منع صرفه
وراء العدل (اي العبر العدل (وهما) اي السببان اللذان يقتضيان منع صرفه
وراء العدل (العلمية والتأنيث المعنوي) مع وجود تختم تأثير وهو اربادة على
العلمية وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشر ضرب لان افعال امر مختص به ثم
اي بعد يانه ان ما فيه علمية مرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (له
اي ان المص (اشار الى استثناء مثل اخر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اي القاعدة
التي بينها المص وهي قوله وما فيه علمية وثره اذا نكر صرف بنا (على قول سيبويه بوله
وخالف سيبويه في مركب من تهرب فارسي وهو التفاح وفيه صوت لقب امام
النجاة عمر بن عثمان الشرازي واما القبة لا تنتشر رايته كما يتشعر رايحة التفاح
الاخفش في مشتق من اخفش صغيرا غير وضعف في البصر يقار رجل اخفش
اذا كان في بصره ضعف وقد يكرن اخفش علمه وهو الذي يبصر الشيء
بالليل ولا يبصره في غيم ولا في يوم ضاح كذا في الصحاح وسبب تنقيده معروف
المشهور (المزاد ههنا) (هو الاخفش ابو الحسن) يعني من يكون مكتيا بابي
الحسن لان الاخفش (لثمة اسكتير ابو الخطاب اسناد سيبويه والمتوسط ابو الحسن
سعيد بن مسعود) التميز سيبويه) واصغر ابو الحسن علي بن سليمان تميز المبرد تميز
سبويه عطف بيان لقوله ابو الحسن التميز مصدر من الميز من باب التفعيل اتعلم
ثم جعل علما ان يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ان في حاله ازل
من المتعلم (والا كان) رد لما ورد في الهندى حيث قال الاول رقع الاخفش لان سبويه
استاده ونسبة المخالفة له غير لايمة (بقول التميز) اي ما قاله وهو انصراف
نحو اخرج بعد التكرار (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل في الاسم المعرب انصرف
مع مؤنثة اي مع ان قاله الاخفش موافق (لما ذكره) المص (من القاعدة) بيان
ما في الا هي قوله وما فيه علمية مرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او سبب واحد

جمله) اي جعل المص قول الاخفش (اصلا واسنادا مخالفة الى الاستاد) وهو
سبويه به حيث جعل سبويه فاعلا لخالف علما بما هو الاصل في الفاعل وهو الاول
وان كان) جعل قول التميز اصلا واسنادا مخالفة الى الاستاد (غير مستحسن) لانه جعل
الفرغ والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعاً ونابعاً وهذا عكس المفعول (تبيينها
مقبوله) (على ذلك) اي على كون قول التميز اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق
وان يبلغ قد يدل عن مقتضى الظاهر لتكنة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق
لاباس به من الجنيين لا يرى انه ورد استاد المخالفة الى الاستاد والتميز جميعا لاسيما
في عبارة انفسها (في نصراف) متعلق بخلاف نحو اخرج علما في اي حال يكونه
منصرفا في انكرت في اي فاجعل نكرة بعد كونه برفقة حيث ذهب سيبويه
الى عدم انصرافه اخفش الى نصرافه لا يجي (والمراد نحو اخرج ما) اي وصف
كأن معي الوصفة فيه) اي ذلك الوصف سواء على او صفه مثل اخرج اورالت
عند وجعل اسم جنس مثل سوارق (قبل اعمية) يعني قران ينقل عن الرصينة
ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير حق) يعني يوضع اعني الوصفة ويستعمل فيها
ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (في رجل فيه) اي في هذا الخزي
سكران وامثاله) حوطة ان يربان مما يكون الوصفة فيه ظاهرة غير خفية
وتخرج عنه اي نحو اخرج علما كانه فيه معنى الوصفة ظاهرا ليس بخفي (افعل
لنا كيد) اي افعال الذي استعمل في التاكيد يعني صار من الفاظ التاكيد المعنوي
يخو اجمع) واكرم واصنع فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعات وصفية وهو
الجمعية ولا كانت غير منصرفة بل العلمية وقبل ان يكون مستعملة في معنى التاكيد
الاسماء كانت بمعنى كل انضاضه في معاني الوصفية (فانه) اي فان نحو اجمع
منصرف عند التاكيد) يعني ان نحو اجمع اذا استعمل في معنى الوصفية يكون
غير منصرف لا وزن واوصف اذا جعل علما كونه ايضا منصرف للوزن
والعلم هما يتفق سبويه به الاخفش واداء نكرة بعد اعم يكون منصرفا
بالانفرد (اي بآتيه) (الضعف معنى الوصفية) (هو الجمعية) (فانه) اي في نحو
اجمع (قبل العلمية) اي قبل السبل من الوصفية الى العلمية (اكرهه) يعني كل افعال

هو لا تصرف (كذلك) ان كان يخرج عند فعل التا ليد بخرج عنه يض (فعل
 لتفضيل اجزى من من التفضيلية) ارا بافعال التفضيل المجزء عنها ما يكون
 مستملا بمن تفضيلية الا انها تكون مقدرة غير مفوظة من اكرام الله كبر
 من كل لا استعمال باللام ارا انما انما موصوف علمها كان الالامحى
 ان غير انصرف اذا اضيف او دخله السلافة الفجر بالكسر يعنى انصرف لان
 وجود لازم اشى يستلزم وجوده (فانه بعد استلزامه صرف بالتوافق) و ان كان
 غير مصرف حال التكرار او لا وحال العلمية نانية بالتوافق (لضعف معنى
 الوصفية فيه) انه لا تجرد عن من التمس بافعال الذى لا وصفية فيه ولا يكون فيه
 معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا اصل الاسم فى الصرف (حتى صار افعال تفضيل
 حين تجرد عنها) اسماء مضمحل عنه معنى الوصفية فبمعنى ان يكون منصفا
 وان كان مع من (بمعنى وان كان افعال التفضيل مستملا بمن العضلة
 لا تصرف) بمعنى وان يكون مصرف بعد التكرار (بلا خلاف) لاحد فيه
 لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستملا (بمعنى لتفضيلية) لان اذا اتصل
 افعال بمن تمر عن افعال لاسمى الذى لا وصفية به اصلا وظهر فيه معنى التفضيل
 عن افعال الاسمى الذى لا وصفية فيه باعتبار لا ظهر فيه معنى التفضيل الذى
 هو الوصف فيكون غير مصرف فى الاحوال كلها وزن الوصف والوزن
 والعام باعتبار الوصفية الاسمافة متعاقبا باعتبار (اذا اختلف سبويه
 الاخفش فى) انصرف نحو اخرج عنما اذا تكر (جل اعتباره) سبويه الوصفية
 الاصلية المصدر حار لفعلة وناسب لفعوله وفى هذا التفسير اشار الى ان
 آتيا بقوله اعتبارا على انه فعول للاقوله خالف اوجده شرطه صيدوه وثلاثة
 ان يكون مصدر الوفعلة لال الفاعل المبالى هو مقارنا فى اوجه دهمنا كذا
 بعد التكرار (طرف لا صير) فانه ياراب العلمية المانعة لاعتبار الوصف لان
 العلمية المتحصن والوصفية العموم (بالكبرام بقى مانع من اعتبار الوصفية
 ان بالعلمية باعتبارها) فاعتبر سبويه الوصفية لزوال المانع وعله اى
 نحو اخرج (غير مصرف الوصفية الاصلية) وبما اخرج كذا الفعل فى نحو اخرج

واذلف واليون المزيدين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو اخر ثلثة احوال خارج
 التكرار ولا فانه غير مصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا او حال العلمية ثانيا
 فانه ايضا غير مصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكرار بالتابع العلمية فانه
 غير مصرف عند سبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فنصرف
 على ما سألنى (فان قلت كما انه) محقق من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير
 السال المحذوف وجوب اى كما انه (الامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد
 تكرر هذا هو المشبه به (باعتبار على اعتبارها) هذا هو المنسب تقديرة فان
 قلت باعتباره ما بعد التكرار على اعتبار الوصفية الاصلية لزوال العلمية بالتكرار
 ايضا اى بالامانع من اعتبارها (فماعتبره) سبويه الوصفية الاصلية ان ثلثة
 بعد زوال المانع وجعله غير مصرف للوزن والوصف الاصلى (وزهب الى
 بانه وخلاف الاصل) فى الاسم العربى اعنى بما هو خلاف الاصل فيه (اى مع
 الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم العربى الصرف فيكون منع
 الصرف خلاف الاصل (فيل) يعنى احب راجع على اعتبارها) اى على
 اعتبار سبويه الوصفية الاصلية فى نحو اخرج بعد التكرار فانصرف مضاف الى
 الفاعل والفاعل محذوف (امناع اود وارقم) من الصرف اسمين المحبة
 ودهم لقيه (معروا الود فيه) اى عن اسود وارقم (ح اى حين كونهما
 اسمين لهما معنى قاس سبويه اعتبار الوصفية فى نحو اخرج بعد التكرار على
 اعتبارها فى اود وارقم اسمين المحبة لزوال الوصفية فى كلا القسمين اوفيه
 بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية الاصلية) لم تزل عنهما اى عن
 اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزل عنهما بالكلية اى بعمل اسود اسمها
 المحبة لجرار وارقم اذا جعل اسمها المحبة اى ودا ولبس كذلك (بل بى فيهما) بعد
 الاصلية شائبة اى ربح (من الوصفية) التى وضع اسود وارقم لم (لان اسود
 اسم المحبة السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لم سبق ان اسود موصوع اكل
 فله السوداء فبدخل فيه الحبة السوداء فيكون اسم الجنس من الاجناس التى
 فيه السوداء (وارقم اسم الحبة التى فيها اسود وبياض) وهو نوع مما وضع له

ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس
التي وضع ارقم لها (وفيها) اي في اسود وارقم الذين هما اسمان للحية (سمة) اي
رائحة (من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية) الاصلية (فيها) اي في اسود
وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اي اعتبار الوصفية الرفع فاعل فلا يلزم في اجر
بعد التكبير) وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلية كما كان اسود وارقم
اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلية (لانها) اي لان الوصفية
التي في اجر (قدرت بالعلمية بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها الجيب
بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوص وهي الذات الموصوفة بالجمرة اما
اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان
يجعل علما لذات متصفة بالجمرة بعلاقة الجزئية كما في اسود وارقم وادهم على
ما سبق فامكن اعتبارها في نحو حجر بعد التكبير كما امكن في اسود وارقم فاقباس
صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اي ان نحو اجر (منصرف) بعد التكبير
فالوصفية (في نحو اجر) (قدرت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية تجتمعان
في كلمة واحدة لما سيجي (واب العلمية قدرت بالانكسار) وهو ظاهر (والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة) ولا ضرورة هما لان الاصل في الاسم للعرب الصريف
واجب عنه بالساقطة مانع يعتبر بعد ذوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق
في اي في نحو اجر بعد زول الوصفية والعلمية الا الواحدي والثاني والثالث والتكبير
الاسباب واحد وهو وزن اسم في اجر او الالف والسين في كران والسبب
الواحد لا يمنع عن الاسم الصريف ما لم يكرر لان الاسم اذا كان فيه سبب واحد
غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصريف والى جانب الفرع وهو عدم
الصريف فخير به الاصل لاسمائه فانصرف (وهو هذا قول) اي قول الاخفش
اطهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية وقال الحاشي والحق مع سيبويه
واعترف به الاخفش حيث قال في كتابه الاوسط الخلاف في نحو اجر انما هو
مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصريف (واما اعتبار سيبويه الوصف
الاصلية بعد التكبير) اشار الله بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه جواب سؤال

ورد من قبل الاخفش نسيوبه على ان يكون او اوفيه للاستئناف (وان كان
ذلك الوصف (زائلا بالعلمية) لان الزائل لما منع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك
المانع (لزمه) اي سيبويه (ان يعتبره) اي ان يعتبر الوصف الاصلية (في حال العلمية
يعني عند قيام المانع وهو العلمية) ايضا اي كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم
من الصريف للوصف الاصلية والعلمية) يعني فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير
منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان
يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل الذات الوصف
فيحوز ان يعتبر الوصف الاصلية لاسمائه مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اي
عن هذا اللزم من جانب سيبويه (بقوله) ولا يلزم من الالزام لا اللزوم
والمناسب لقول الشاذلي (اي) ولا يلزم (سيبويه من اعتبار) سيبويه
الوصفية الاصلية (الزائلا بالعلمية) (بدا انكسار) مثل (اجر علما) بل حاتم
بالرفع لانه فاعل ولا يلزم يعني فرق بين باب حاتم باب اجر في هذا الاعتبار بان
المانع الاعتباري العلمية موجود في الخارج في باب حاتم والمانع اذا كان موجودا
لاستعمل الى اعتبار الممنوع وغير موجود في باب اجر بل زائل بالتكبير والمانع
اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم
من باب نصر (اي كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختصر لحاتم
كان في الاصل وصفا بان كان في الاصل اسم فاعل لحاتم او اسم مفعول
مثل محمدا والصفة المشبهة كحسن وكرم او غيرها مما كان في الاصل صفة
ثم جعل علما (منع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه منع
بقوله ولا يلزم (فيه) اي في باب حاتم (ايضا) اي كما اعتبرها في باب اجر
الوصفية الاصلية وحكم سيبويه (بمنع علة الصرفه) اي صريف باب حاتم
للو وصف والعلمية) يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلية
والعلم الحالية لما يلزم من تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا
لامن الالزام على ما لا يخفى اي لعلة ومانع يوجد (في باب حاتم على تقدير منعه
من الصريف) اي على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف من اعتبار

متضادين بما (يعني) ان المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم
 لمخصوص) اي لشخص مخصوص بما بحيث لا يطابق على غير موضع
 واحد (والوصف للعموم) يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك او وصف
 غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذي روح او جسد انسان
 وغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يختصان في محل واحد
 في حكم واحد بما قبال اعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد
 لا موصوف به يدل عليه قول الشارح وهو (اي الحكم) منع صرف لفظ واحد
 حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد
 لكونه غير جائز منع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصل والى العلم الحالى
 ولا يلزم سبويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى
 رد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنية
 المفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه ثابتة اي بخلاف وقت اعتبار الوصفية
 لاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن النعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم
 اسمين الحية فانه لا مانع من اعتبارهما لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير
 العلمية تجمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود وارقم واحمر
 فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة (الموجودة حيث لم تكن زائلة
 والعلمية لا بين الوصفية الاصلية زائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل
 لا يكون متضادا للتأنيث (فلو اعتبرت) مبنية المفعول (الوصفية الاصلية) اشارة
 الى ان لم يبق في منع صرف مثل حاتم (متعلق بالتأنيث) لا يلزم (اجتماع متضادين
 في باب حاتم لان الوصف في الاصل العلم في الحال فلم يمتنع اصلا فالمستحيل
 اجتماع الضدين لاعتبارهما فلما تقيد احد الضدين (اي اعتبار وجوده
 جعله في حكم الوجود) بوزنه مع ضد آخر (اي مع ضده) في حكم واحد
 اي في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع
 المتضادين) لان احدا الضدين اذا كان مقدرا والاخر موجودا اي يلزم اجتماع
 اضدين (لكنه شبيهة اي الا انه يشبه اجتماعهما فاعتبرهما معا) وان لم يكن

متحيزا

متحيزا لكنه (غير مستحسن) فينبغي للعاقل ان يحزن عن كلام غير مستحسن
 كما يحزن عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم العرب الذي فيه سببان من الاسباب
 او واحد مكرر يمنع منه الجر والتبوين اراد ان بين ان الجر لا يمنع منه في بعض
 الاحوال وان كان التبوين يمنع في جميع الاحوال فقال بما وجميع الباب بما اي
 جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد
 مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة او لا بما باللام بما متعلق بقوله بخبر قدم علما
 لتلايتي الى الجاران (اي بدخول لام التعريف عليه) اي على الاسم الغير المنصرف
 اشارة بالفسير في الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى بما والا ضافه (اي
 ضافته) الى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) بما بخبر (اي بصير) ذلك الاسم
 الغير المنصرف (مجرورا) بما بالكسر بما متعلق بخبر اي (بصورة الكسر
 لان الكسر من القاب البناء خاصة فيسحب الانحرار به فلا بد من حذف مضاف
 او تجوز لانه قيل اراد بالكسرة صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر
 ببناء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا
 فالظاهر ان يقول المص بالكسرة ببناء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل
 بالاحر وعركم (او تقديرا) مثل بالحبلى وحلى البناء (وانما لم يكتب) المص
 في بيان هذه القاعدة (بقوله بخبر) لان معناه على ما مر بصير مجرورا (لان
 الانحرار قد يكون بالفتح) لما سبق ان الجر ار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به
 لم يعلم ان انحراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثاني ولذا صرح به
 ليكون ادل على المقصود (ولا) اي ولم يكتب ايضا (بان يقول بالكسر
 اختصارا) لان الكسر يطلق الحركات البنية ايضا (اي يطلق على
 الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله بالكسر انهم ان غير المنصرف حال دخول
 اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان الدخول والاضافة ليس
 من اسباب البناء حتى مبنية في هذه الحالة (والانجاء خلاف في ان هذه الاسم) اي
 الاسم الغير المنصرف (في مثل هذه الحالة) اي حالة اضافته الى غيره او حالة
 دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف قهر) فبعض النجاة (من ذهب

الى انه) اى ان هذا الاسم في هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت
 الالمان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه او بقيت احديهما او زالت الاخرى
 لان عدم انصرافه اذا كان فيه شيان او سبب مكرر (انما كان مشابهته الفعل
 في الاحتياج والفرعية) فلما ضعفت هذه المشابهة (اى مشابهته الاسم الغير
 المنصرف الفعل) (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يخص
 اسمية وحقتها (اعني اللام والاضافة) على ما سبق ان دخول اللام والاضافة
 من خواص الاسم (قويت جهته) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود
 علامته الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذي هو المنصرف
 فدخله الكسر) اى الجرز والمانع من دخولها وهو المشابهة وجواز
 اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) اى لم يدخله التنوين (لانه
 اى لان التنوين لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتكثير
 ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال
 والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافات فلا يجتمعان ولذا لم يدخله
 التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) في هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى
 في الاحوال الثلاثة التى مرت انفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود
 العلتين والعللة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لا يدخل
 الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسرة فله بدخله وان كان حكما مثل قوله تع
 لم يكن الذين ككروا مثل قوله تعالى قل الحق وتضربين فكان التنوين
 مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر من) غير المنصرف
 انما هو بتعبية التنوين (لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة) وحيث
 للمكان يعنى واى مكان (ضعفت فيه مشابهة) اى مشابهته غير المنصرف
 للفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) (لم يؤثر) اى المشابهة (الافى سقوط
 التنوين) لكونه مقصودا بالامع فسقط (دون تابعه الذي هو الكسر
 لان الشئ اذا ضعف بخصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره

لعدم المؤثر في سقوطه (فهنا الكسر) المنوع لاجل المشابهة القوية حين
 ضعف (الى حاله) لعدم المؤثر في سقوطه فبقى على حاله الاولى (وسقوطه) اى
 وسقوط التنوين من ذلك الاسم في هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه
 غير منصرف وكوالاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كان العلتان باقيتين
 او واحدة مكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف
 مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا
 خلاف ما اتفق عليه الجرسور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
 مع دخول (اللام والاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام والاضافة
 وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احرو حرام ومسا جدم وصايح وثلاث وثلاث
 وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام والاضافة (كان الاسم غير منصرف
 وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق في كونه
 منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا) (وانما التامعا) اى زالت العلتان بدخول
 اللام عاياه والاضافة الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحدهما (اورالت احديهما
 اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما) (كان) الاسم (منصرفا
 فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع
 اللام والاضافة لما سبق) (وبين ذلك) اى بيان المذهب الثالث (ان العلية
 تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة
 فلا يدخل على ما هو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة
 ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجر بد المضاف من التعريف على ما سياتى
 فان كانت العلية شرطا للسبب الاخر (كافى الاسباب الاربعة المذكورة في ما سبق
 زالتا) اى العلتان (مع) اللام والاضافة وزال ايضا جزو السبب الذى جعلت
 هى شرطه فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك
 ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كافى ابراهيم) وطلحة وزينب وعلبك وعمران
 وان لم يكن (العلية) (شرطه) بل اثر فيه بلا شرط (كافى احمد) وشمر
 وذر وعر (زالتا احديهما) اى العلية فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف

فدخله الكسر ايضا دون الثوين (وان لم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف
 عملية (كان غير منصرف بدون العملية امام سيبين) (كافى اجر) وثلاث وجمع
 بقية العلتان على حالهما (وامام سيب واحد كجره واساور واناعيم فكان الاسم
 فى عذبن القميين غير منصرف اوجود العلتين او علة واحدة مكررة فنع منه
 الثوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا القول انب
 من القولين الاولين) (بما صرف به المص غير المنصرف) وهو ما فيه علتان
 من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف
 او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذلك يذكره المص بل اكتفى بقوله ينجر بالكسر
 والافرع من بيان غير المنصرف اجالا وتفصيلا شرع فى بيان محل الاعراب
 وهى ثلثة فقال **المرفوعات** **المرفوعة** على اخويها لان المرفوع هو العدة
 فى الكلام وتحتاج اليه وهما بالاكذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات
 والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهى الاصل
 وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع بوجه ان المرفوع ليس
 الا واحد وهو الفاعل فالزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد وبه
 على ان المرفوع جنس المرفوع لانواعه تدبر وجمع القلة ههنا وفى المجرورات
 على حقيقة وفى المنصوبات مستعار عن الكثرة وهى امام رفوعة مبتداء خيره
 قوله ما اشتمل او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره او من انواع محال
 الاعراب وانها موقوفة لا تحل لها منه وهو الصواب يعرف بالامل (جمع المرفوع
 خبر مبتداء محذوف تقديره **هى** والصورة **جمع صورة** (لا المرفوعة) وان كان
 المتبادر بحسب النظم هكذا (لان موصوفة الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم
 بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره **الاسماء المرفوعات** لان الصفة
 تستدعى موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لا مقل) لان العقل لا يكون الا
 فى ذوى العقول وهم نوع الانسان واللائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول
 هذا الجمع منصوب بترفع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع
 طرعا (تميز عن نسبة الصفة قدم ليكون قرى بالعاملة وتبينها على ان التميز

عن النسبة بتوسط بين المنسبين وان كان فى تقديم على عاملة خلاف (صفة) مرفوع
 على انه نائب الفعل وهى على وزن عدة لاعلى وزن ديمة (المذكر الذى لا يمتل
 لان غير الفاعل لقصوره جار مجرى المؤنث) كالصافات (جمع صافين وهو
 الحبل الذى يقوم على طرف الحافر من يداور جلى وبطل الثلث الاخر على الارض
 لغاية جودته وهو من الصفات المخمودة فى الحبل لا يكاد يوجد الا فى العرب
 الخالص (للدكتور) على وزن فاعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان
 مطلقا كقرن وقرنون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او اناثى (وجمال
 جمع جبل وهو ذكرا من الابل سجلات جمع سجل على وزن قطر بمعنى السمين
 الطويل الغليظ) وكالايام الخاليات (اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف
 لما قبله وكالجبال الراسعات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك وهو) اى المرفوع
 الدال عليه المرفوعات (لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل
 اغدلو وهو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلو او التذكير
 باعتبار الحسب اعنى ما على عكس من كانت ابك (لان التعريف) اللام متعلق
 بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون المناسية) وهى الحقيقة
 والجنس بمعنى واحد وهى لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا
 كالانسان (للالفراد) كزيد ورجل **ما اشتمل** (اى اسم اشتمل) فيه
 اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التكبير ولو كان موصولا
 لقصره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة البق ههنا من كونها
 موصولة لان الموصوفة لكونه مكررة يستلزم العموم بخلاف الموصوف **على**
 علم الفاعلية (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان اليباء مصدرية
 والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة
 للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى بالحركات فالمناسية للفاعل ان ياخذ
 ما هو الاقوى (او الواو) وهى ايضا اقوى بالحروف (او الالف) وانما جعلت
 علامة للنشبة لا غير لانها اكثر استعمالا والالف لكونها خفيفة صارت
 علامة له فيها ونائب من الضمة (والمراد بالاشتمال عليها ان يكون الاسم موصوفا

بها (اي يكون اعرابه بها) لفظا) بهذه الالامات الثلث (او تقدير او محلا) كذلك
 نحو جاء في هذا في محل الضمة وهذا في محل الالف وهو لاء في محل الواو وفيه اي في
 قوله محلا محلا رد على الهندي حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
 نحو جاء في هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان متبيا يكون اعرابه محلا لا غير (ولاشك ان
 الاسم موصوف بالرفع المحلى) لان معناه (انه في محل) اي في مكان من الرفع او نصب
 او الجر (او كان ثمة) اي في ذلك المكان (معرب) اي اسم معرب (الكان) ذلك الاسم
 مرفوعا) مثل جاء في هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا. انما مثل جاء في
 زيد او تقدير (مثل جاء في فني فاذا كان الامر كذلك) فكيف يختص الرفع بما عدا
 الرفع المحلى (منصوب لفظا بعد الالف فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى ما
 اي بغير الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقدير (وهو) اي المص (يبحث مثلا
 منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث او على الجالية
 بمعنى مثلا (عن احوال الفاعلية) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف
 يبحث (مضمر متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الامتيا واعراب المبنى انما يكون
 في محله (كما ينبغي) في بحث وجوب التقديم والتأخير لما قرع من تعريف المرفوع
 شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال **فنه** الفاء للتفسير ومن
 التبليغ (اي من المرفوع) برحمته توافق الضمير من المرفوع الزاير والمجرور
 في المرجع وانقسم ايضا لان المقسم المرفوع (او مما اشتمل على علم الفاعلية) يرجع
 هذا التفسير توافق الضمير من المرفوع المستكن والمجرور في المرجع وقرب المرجع
 الفاعل **مبتداه** مؤخر وقوله **فنه** خبر مقدم او خبر وقوله **فنه** مبتداه لان
 من التبليغ تقديره **فنه** الفاعل وهذا اولى لكون الاصل في المبتداه التقديم
 على ما سبق (واما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
 التي هي اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل في العمل والاستناد والخبار لانه لعمري
 وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظي يعرف
 باللفظ والقلب كالفعل ومتاسبة العامل المعلوم توجب قوة **فنه** ومن اثار قوة
 العامل اللفظي ان يغلب عامل المبتداه وينسخه (من عامل المبتداه) لانه يعرف

بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالتواضع ولاه اشد في باب التركيب حيث
 لا يجوز حذفه الا بسد شي مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتداه لانه باق اي غالبا
 لانه يجب تأخيره في بعض المواضع لانه عارض وسيجي تفصيله) على ما هو الاصل
 في المسند اليه وهو التقديم (وسبقني وجهه) بخلاف الفاعل (قلنا الفاعل
 وان كان مسندا اليه كالمبتداه وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظي
 وهو الفعل الذي هو الاقوى في العمل لما سبق لزم تأخيره عنه واثلا يلبس بالمبتداه
 اذا قدم (ولا يصحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مؤلا مثل زيد ابوك في تأويل مريك
 (ومشتق) مثل زيد قائم ولان يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد والفاعل
 ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتداه (اقوى
 لان كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته) بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشق
 لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجملة قائم بنفسه غير صادر عن شيء
 فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتداه وتاويل وهما الحكم لا يقبل التأويل وهو
 اي الفاعل **فنه** ما (اي اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التبر
 او حكما) عطوف على قوله حقيقة واللام في (اي دخل) متعلق بالتعظيم اي وانما عمنا
 الاسم المفهوم من قوله ما بانه تضي المقام الى الحقيقي والحكمي (فيه) اي في الاسم
 مثل قولهم اعجني ان ضربت زيدا لان الفعل المصدر بيان في حكم المصدر في كونه
 فاعلا او مفعولا او مبتداه او مضافا اليه اي اعجني ضربك زيدا **فنه** اسند اليه الفعل
 ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحوبت **هل** ضربت
 زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتمية) واللام في (اي خرج) متعلق
 بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة (ليخرج عن الحد توابع الفاعل
 مثل الصفة والمطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتداه (في جميع
 متعلق بالمراد) حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع (بدل من قوله
 وكذا بدل انكلي والباء في قوله (بقريته) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون
 المراد غير التابع (بقريته ذكر التوابع بعدها) اي بعد هذه الانواع الثلاثة **فنه** او شبهه
 معطوف على الفعل (اي ما يشابهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العمل

وجه الشبه لم يقل في الاشتقاق لتلاخروج المصدر لانه غير مشابه به ولا في الدلالة على الحزن لتلاخروج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اي او شبهه ليتناول السلام متعلق بالقول (فاعل) مثل (اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبتني ضرب زيد عمر (واسم الفعل) مثل رويد زيد او هيأت الامر (وافعل التفضيل) وسبقني تفصيل (والظرف) مثل زيد في كنه كتاب * وقدم * عطف على قوله اسند او حال من العنل بتقدير قد بدا الواو الضمير لان الماضي المشبث اذا جاءت حالا يلزم فيها قد ظاهرا او مقدرة سبقت (اي الفعل او شبهه) يشير الى ان الضمير يرجع احدهما على سبيل البدل * عليه راي على ذلك الاسم (المعبر عنه بما) واحترزه) اي بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد في زيد ضرب) اي عن المبتداء الذي اسند اليه الفعل يعني خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل او كل خبر رفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتداء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتداء فازال بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتداء ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الخ اللام في (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتداء المقدم عليه خبره) رفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف نسبي مثل مرت برجل حسن غلامه ويقال لمثل هذا صفة جرت على غير من هي له (نحو كريم) خبره مقدم لامبتداء لانه مكررة لانها لا يكون مبتداء الا بوجه من التخصيص سبقت تفصيلا (من مكرمك) والموصول مع صلته في محل رفع مبتداء لانه معرفة قدم الخبره من ان تاخيره هو الاصل تشويق السامع الى المبتداء مثل قوله اي الشاعر ثلثة نذهب عن الذلب الحزن الحضرا والماء الجاري واوجد الحسن (فان قلت) منشاء هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا كان الفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا

فان قلت (قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء مكررة والخبر ظرفا) ليتخصص النكرة لان بتقديم الخبر الظرف يتخصص النكرة سبقت لتحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المرات) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا فرده وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقديم افراده لامرطاض كالمثال المذكور بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل (لانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق على جهة قيامه بدلالة او اسنادا رافعا على طريقة قيام لفعل او شبهه به اي الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لانه والى ان الجهة بمعنى الطريقة لجهة بلان طريقة وطرز والضمير المجزوز في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجزور اعني على طريقة حال من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة آ وفيه نظر (وطر) بفتح قيامه به ان يكون على صفة العلوم اي ذلك علامتها (او على ما في حكمها) ذلك من لوازمها لان القيام بنبوت وجود الامر واتصاف ذلك الارب والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر العلوم يوجد ومصدره المجهول لا يوجد لانه لايجب المجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كاري في حكم الفعل المعلوم لان المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اي بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم يسم فاعله) اي عن فعل او شبهه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول (اسم المفعول) كزيد في ضرب زيد على صفة المجهول (لا على صيغة المعلوم) فالاختياج اي هذا القيد اي المذكور (انه هو على مذهب من لم يجعله) اي نائب الفعل (داخلا في الساعل كالصنف واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة آه قدم لا يتوالى بين حرف الشرط والجزء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اي مفعول مالم يسم فاعله (داخل فيه) اي في الفاعل كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل واشبهه مقدما عليه ايد او معه شيخ عية القاهر واكثر البصريين حيث جاءوه فاعلا فلا يحترز عنه

عندهم (فلاحاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يسببه) وخلافهم لفظي راجع
الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولاد ايس خلافا معنويا فعند المص
لا يقال وعندهم يقار قوله مثال امام مرو ع علي انه خبر بتداء محذوف
تقديره مثاله من ايضا وب علي انه مفعول به لنعل محذوف ف امل مثل مثله زيد
اتي به ليصر ح بابه المقصود من المال بين في قام زبا الجار والمجرور سنة
زيد اي الكائن (فهدا) اي هذا القول (مال لما استداه الفعل) وصريح فيه
ومثل ابو في يد قام بوه وانما اتي لبتداء ههنا كون اسم فاعل معتمدا ليه
لانه يعمل بدون الاعتماد ثباتي تفصيل (فهد مثال لما استد به شبه الفعل ولكنه
ايس صريح فيه لا يحمل ان يكون ابوه مبتداء وقام خبره مقدما عليه ولو قال زيد
قام ابو اذا واو كان صريحا فيه ايضا اكن احتيارا ه فرا دا اختصارا والان الماسة
في المثال ايس من اب احصلين والاصل في الفعل (لما فرغ من تدري ف
الفاعل شروع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يتني عنه
الشيء في ما عرف فما ة ذية يتضمن ما تحت من الجزئيات والارادهم اما ذكره
استد بقوله اي ما ينبغي الحق قب واو والاولى مكان لاصل اكان اخصروا وضع
وا حسن لمراعاة الاشتقاق يعني مطابقة الاولى وان يليه حسبان الاولوية تحمّل
ان تكون عامة لا تحت الاصل وليس به جده هذا الاحتمال في الاصل لذلك
اختاره (او ما يدعي اي نحو افعل عليه لم يجمع مع) لان عند المانع يخرج عنه
ويحب الولي اولا لان يكون الفعل استداه (اشير الى اللام في الفعل للعهد
الخارجي مثل ما في الرجل اكرمت الرجل (او يكون بعده من غير ان يتقدم عليه
شيئا آخر من مولاته) اي مع مولات الفعل هذه التفسير لعمري الولي لان معناه العرب
يقار وايه قربه (لانه اي الفاعل) كالجزء من الفعل يعني بابه حقيقة كالفاعل انظا هر
او حيثما كالفاعل المستبقة له (لشدة احتياجه اليه) تقليل للعزبة (بدل على ذلك
اي على كون كالجزء منه عند العرب لذلك اي لشدة اسكان اللام (في ضربت
اد في الفعل الدا اصل الضمير بالر المرفوع المتحر لانه ارده على سبيل التشبي
قوله (لانه لدفع تو الى اربع حركات) تعطيل الاسكان (فمما هو) طريف التوالي

بمثلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في السعل الرباعي لانه
لما استنقل فيما يكون حرف اصلية حتى لو تحركت كلهم يلزم زيادة الاستئصال
وجب اسكان احد هـ ما لدفعه لم اسكان احد حروف ما هو بمثله كالمثال المذكور
فذلك في الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في التاعل الولى واللام تعليل
ومتعلق افعالين اعني جاز وامتنع على سبيل التنازع ذلك اسم من اسماء الاشارة
وللبعد (الاعمل الذى يقتض تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت
اصولا كالفعل الخمسة وفروعا كالحركات اسع ~~ب~~ جاز ضرب غلامه ~~ب~~ بالنصب
على انه فعل به ~~ب~~ زيد ~~ب~~ ثم روع ليكون فاعلا له وقوله ضرب الح بتقدير مضاف
مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلام زيد قوله (لتقدم) تعليل الجوار
ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد
لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا) رتبة) منصوب على التميز لان التندم يحتمل
ان يكون لفظا ورتبة او كليهما ما اذا كان الامر كذلك (غلا يلزم الاضمار قبل اذكر
حاله كونه) (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته
على اسكون والهاء جواب شرط محذوف بمعنى اذا كان الزوم انظافته عن الزوم
رتبة) وذلك الزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه
لفظا ورتبة ~~ب~~ امتنع ضرب غلامه ~~ب~~ بالرفع لانه فاعل ~~ب~~ زيد ~~ب~~ منصوب لا كرن
مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
تميز عن نسبة التأخر) فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك (اى الاضمار
قبل الذكر) (غير جائز) لكونه مخالفا للوضع ضمير الغائب سمي تفق به قوله
خلافه منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام (في الاخير)
متعلق به تقديره مخالفا للجمهور خلافا فان المخالف هذان الجمهور (وابن جنى
بسكون اياء وتخفيفها واشديد النون كينة الامام ابن الفتح عثمان بن جنى ونقل
سبويه ان جنى معرب كس و اس اياء للنسبة ومنه هـ ما) اى دليلا ما (في ذلك
اى فى الجواز) (قول الشاعر جنى ربه) وهذا انما يكون دليلا لابعبار ارجاع
الضمير الى العدى وهو الاولى لانه الموافق للمعربى من حوالا رجل المسمى الى ربه

ولان الرب هو المجيء للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون استدعائه وعن في قوله
 عن (ههنا للبدل تقديره يدافع وناجيا) عدي بن خاتم حزاء مضاف بترع الخافض
 اي بحزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكسلب) جمع كلب المراد منها
 شرار الناس او حفيقتهم وجزاءها القتل بهدر (العاويات) جمع العاوى وهو
 الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى رمى صاح وهو ما لبس بكلب
 صيد ولا حث ولا له النفع الا لعواءه وروى الساديات جمع عاد بالبدال المهملة
 وهو العدو والاول البق بالمقام (وقد فعل) اي فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قبل
 المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت اغبة في حصول امر يكثر
 تصوره ياهور بما يغيب اليه حاصله فيعبر عنه باللفظ الماضي (واجب عنه) اي
 عن مستند هما (بان هذا) اي قول الشاعر (لضرورة) اي ضرورة وزن
 الشعر (اذ لو قيل جزى بن خاتم عن ربه لاختل الوزن ووقع الفصل الكثير بين
 الفعل والفاعل وهو نادر) والمراد عدم جوازه في سعة الكلام (والاضمار
 المذكور ليس بموجود فيه) وبانه لا تسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى
 المصدر الذى يدل عليه الفعل (مثل اعداواها واقرب وقدم تحقيقه ومثل قولك
 من صدق كان خبرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعني صدق
 اي جزى رب الجزاء فتح) لا يكون فيه محذورا ويكون الرب بمعنى صاحب اي
 صاحب الجزاء واذا انتفى الاعراب شروع لما يعرض الفاعل ويخرجه
 من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائزا للتأخير
 عنه (الدال) اللام في الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية
 المفعول) الباء في قوله (بالوضع) متعاق بال دلالة لان المراد بها الدلالة الوضعية
 لا غير لفظا منصوب على التميز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترز عن
 التقديم اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره فيهما (اي في الفاعل المتقدم ذكره
 مرفوع (صريح) تميز في قوله فاعله الفاعل (و في ضمن الامثلة) معطوف
 على قول صريح لان في التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره
 في ضمن الامثلة) لا صريح لانه لم يذكر المفعول صريحا ولا قرينة

معطوف على الاعراب (اي الامر الدال عليهما لا بالوضع) لان القرينة يكون علامة
 على الشئ من غير وضع (اذ لم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا
 نائبة لقوله لم يعهد الجار في قوله (على ما وضع) متعلق بقوله ان يطلق (بارزاء
 بفاعل شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة) خبر ان (عليه
 اعراب الضمير راجع نائبة لقوله ان يطلق لانه غير معهود ان الرفع مثلا قرينة
 للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر
 الاعراب مستغن عنه) يعني ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على
 الهندي حيث قال وكان يكفيه اي المص ان يقول واذا انتفى القرينة ان الاعراب
 من القرآن او قال الافصح ان يقول واذا خيف اللبس يكفي لما عرفت قوله (اذا
 لقرينة شاملة) له تعليل يكون الاعراب مستغنى عنه لاعداد الورد كما هو المتبادر
 وهي (اي القرينة) اما الفظية (اي يكون معروفة باللفظ وهي اتصال على
 الفاعل بالفعل كناء التأنيث) في نحو ضربت موسى حبيلى او معنوية (يعنى
 تعرف بملاحظة العقل من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى
 ونحو اكل الكمثرى نجي) لان احدهما لم يصلح للفاعل او (كان) معطوف
 على الشرط (الفاعل) مضمرا متصلا (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من
 الخبر بدل البعض (كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب علامة) وسواء كان
 المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا متصلا مثل ما ضربت اباك
 كضربتك الباء مخ قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم
 الفاعل على المفعول بشرط (ان يكون المفعول ما خرا عن الفعل) فيرد على
 الواقعة حيث قال وما ذكر بشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قوله (لثلا
 متعلق بالشرط) ينقض (اي ما ذكره المص) بمثل زيدا ضربت (يعنى بمثال
 تقديم فيه المفعول على الفاعل ظاهرا كان او ضميرا منفصلا مثل اباك ضربت
 ومثل هذا الكونه خلاف الظاهر ولا يكون نادرا لم يلتفت اليه المص او وقع مفعولا
 اي مفعولا فاعلا معطوف على احد الشرطين او الاول لاصالته والثاني اقرينة
 بعد الاخرى طرف اوقع الباء في قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اي

كلمة (الايينهما) اي بين الفاعل والمنعول (في صورتى التقديم والتأخير) يعنى
 في صورة تقديم الفاعل وتأخير المنعول وفائدة هذا التقديم هي قريبا (نحو
 ما ضرب زيد الاعرج او (بعد) معناها ^{نحو} اي معنى الا وهو انحصار ما قبلها
 فيما بعدها (نحو ما ضرب زيد عمرا) وجب تقديمه ^{نحو} جزاء لقوله انتهى
 او لقول بعد الام او بعد معناها وايضا كان جزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء
 الاول فلاصاله وتقدمه واسم الثاني فلقرنه (اي تقديم الفاعل على المنعول في جميع
 هذه الصور الاربع) والجاء في قوله (اما في صورة) متعلق بمحذوف واما
 للتفصيل تقديره اما وجه ب تقديم الفاعل على المنعول في صورة (انفاء الاعراب
 فيها) اي الاعراب اللفظي في الفاعل والمنعول (والقرينة) الدالة عليهما
 لفظية كانت او معنوية (ولما جرد عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه
 فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثاني فجواز تأخيره
 ايضا فلقد دفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة
 كون الفاعل ضميرا متصلا فلنافات الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
 فاعله وناسب المنعول كونه كالجزء من الفعل لما سبق وانتاع وقوع كل واحد
 بين اجزاء كلمة (واما في صورة وقوع المنعول بعد الاكن بشرط توسطها
 بينهما في صورتى التقديم والتأخير فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى الحصار
 ضاربية زيد في عمرا او الفاعل في عمرا او الفاعل في المنعول (فان المفهوم من قوله
 ما ضرب زيد الاعرج) يعنى في صورة تقديم الفاعل وتأخير المنعول وتوسط
 الاينهما (انحصار ضاربية زيد في عمرا) لان الاصل في الانحصار الحصر
 وما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالاعراب مصاحبا وملا سامع (جواز
 ان يكون عمر ومضروبا مستحص آخر والمنعول من قوله ما ضرب عمر الاريد
 يعنى في صورة تقديم المنعول وتأخير الفاعل وتوسط الاينهما (انحصار مضروبة
 عمر وفي زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا
 لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون ضاربا غير عمر وايضا ادم الحصر فيه (فلو
 انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المنعول على الفاعل في صورة الاولى وتقديم

الفاعل على المنعول في صورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لار تغير التركيب
 يستلزم تغير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المنعول
 في صورة الاولى والمنعول على الفاعل في صورة الثانية فلا ينقلب الحصر المطاوب
 في كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اي الا (بينهما) اي بين الفاعل
 والمنعول (في صورتى التقديم والتأخير لانه) اي الحال والشان (لو قدم المنعول
 على الفاعل) في صورة الاولى حال كون تقديم المنعول مصاحبا (مع لفظ) الافعل
 في مثله (ما ضرب الاعرج اريدا) لحصيل فيه معنيان الظاهر ففصل الشئ هذين
 المعنيين قل (ما ظاهر به معناه) اي معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد
 في عمرا) يعنى انحصار صفة الفاعل في المنعول (اذا انحصر المصاوب) اي المحصورة
 انما هو في بابي الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير
 المعنى الاول لار تغيره انما يكون اذا قدم المنعول بدون او ههنا ادم المنعول مع الا
 فلا يجب تقديمه (الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ ^ب كيف ما كان قوله
 لكن لم يستحسنه بعضهم) استدرك من قوله فلا ينقلب الحصر المطاوب
 وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المنعول على لفاعل قليل
 الدور (لانه من قليل قصر الصفة على المنعول قبل تمامها) لان الصفة
 المقصورة على عمر وهي الضرب المسند الى زيد لا طاقا فلا بد من تقديم
 الفاعل لتمام تلك (ان تمامها لا تكون الا بالفاعل) وانما قلنا الظاهر معناه كذا
 اي انحصار ضاربية زيد في عمرا (لاحتمال ان يكون معناه) اي معنى ما ضرب
 الاعرج اريدا هكذا نحو (ما ضرب احدا احدا اعرجا زيد) وهذا المعنى غير ظاهر
 لان استثناء شيئين باداة واحد بلا مطلق مطلقا غير جائز عند الاكبرين لضعف
 الا اذا الاصل الا وهي حرف الاستثنى بها شيان لا على وجه البدل ولا غيره
 فيفيد (هذا المعنى الغير الظاهر) (انحصار صفة كل منهما) اي من الفاعل
 والمنعول (في احدهما) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل في المنعول ومضروبه بينه
 المنعول في الفاعل (وهو) اي هذا المعنى (ايضا) مصدر من آض يبيض ايضا
 يعنى رجهه منصوب على المصدر منقلا وجب الحذف سماء مثل سقا

والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلافاً المقصود
لان المقصود الاختصار صفة احدهما في الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير
المذكور الان لا ضارب الا يزيد ولا مضروب الا عر وفضائية هذا مقصورة
على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو عين خلاف المقصود
واما وجوب تقديم فاعل عليه في صورة وقوع المفعول اعدم معنى الا لان الحصر
هم في الجزء الاخير) كما ان الحصر في الافعال لا يكون لاجزاء حقيقة
او حكما فكذلك هذا الان معنى انما ضرب زيد عرا ما ضرب زيد الا عرا (فلو آخر
الفاعل نقاب المعنى) كما انقلب في الامن حال كونها متوسطة بينهما (قطعنا
امام مصوب على الخبر او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع
قطا او الجملة حال لما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول
بعد ان كان الاصل فيها تقديم جاز اننا خير شرع في بيان الاحوال التي توجب
تأخيرها عند اتصال المذكور فقال **ف** واذا اتصل به (اي بالفاعل **ف** ضمير
مفعول **ف** يعني ضمير رجع الى المفعول نحو (ضرب زيد) بالنصب (غلامه
بالرفع **ف** او ومع **ف** عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اي الفاعل
بعد **ف** ظرف رفع ومضاف **ف** الا (المتوسطة بينهما) اي بين المفعول والفاعل
في سورتى التقديم والتأخير) اي صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع
توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عرا الا زيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط
الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اي في التوسط بينهما (مثل ما عرفت) اي مثل الذي
عرفته (انفا) من انفا اذا رجع منصوب على الظرفية اي مثل الذي عرفته
في القسم السابق اي في صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله
بعدا لا او معناها **ف** او (ومع الفاعل بعد) **ف** معناها (اي معنى النحو) انما ضرب
عرا زيد) او اتصل مفعول **ف** اي مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى
ملازمة الياء في قوله (بار يكون متعلق بقوله اتصل) المفعول ضمير متصلا بالفعل
وهو **ف** اي الفاعل (غير **ف** ضمير) متصل **ف** اي بالفعل سواء كان ضمير
متصلا مثل ما ضرب الانا وظاهرا (مثل ضربك زيدا) وضربه او ضربني زيد

وقوله

وقوله * وجب تأخيرها (اي تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور
الثلاثة الاخيرة محذوف اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله بمعنى للصورة
الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوف ايضا اختصارا
او قوله عن قوله (في عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (في جع هذه الصور
الاربعة متعلق بالتأخير) اما (وجوب تأخير الفاعل عن المفعول) في صورة
اتصال ضمير المفعول به (يعني في الصورة الاولى وقوله (لئلا) الخ خبر مبتدأ
محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر امطا ورتبة) كما مر وجهه
ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (واما) تأخيرها وجوب عنه
في صورة وقوعه (اي الفاعل) (بعد الاو) بعد (معناها) يعني في الصورة
الثانية والثالثة وقوله (لئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان
مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والاضائية محتملة فلو قدم الفاعل
بل الا لانعكس المعنى ولو قدم معها جاء المحذور المذكور في القسم الاول
وكذا الحال في معناها (واما في صورة كون المفعول ضمير متصلا والفاعل
غير ضمير متصل به) يعني في الصورة الاخيرة (فلنقات) مصدر مضاف الى
الفاعل (الاتصال) اي اتصال المفعول بالفعل وقوله (متوسط) منصوب
لانه مفعول المناقاة ومضاف الى (الناعل الغير المتصل) وقوله (ينته) ظرف
المتوسط والضمير راجع الى المفعول اي بين المفعول المتصل (وبين الفعل
المتصل به) يعني لمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا
القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهذا اي كون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كان بخلاف (ما اذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب
ح اي حين كون الناعل ايضا ضميرا متصلا به يجب) تقديم الفاعل (لكونه عمدة
وتعاجلا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون اقوى فيجب
تقديمه على الاول وهي (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتني ولما فرغ من احوال
الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال حاله ذكر او حذف جاز او واجدا منها

بقدر التقليل مع ايراد صيغة المضارع على فلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال
وقد ~~تقليل~~ ~~بالحذف~~ ~~من~~ للمفعول ~~الفعل~~ ~~نائبه~~ (الرفع للفاعل
يشير الى ان اللام في قوله الفعل للمعنى الخارجى واللام في قوله ~~لقيام~~
للتوقيت لا للتعليل اى وقت قيام ~~قربته~~ لان قيام القربته شرط لاعدته
كقوله تع اقم الصلوة ادلوك الشمس اى وقت طلوعها (دالة) صفة كاشفة
لان القربته هي العلامة على الشئ وهي دالة على الحذف (وتعيين المحذوف
لانه لا يحذف شئ من الاشياء الا رقت قيام قربة سواء كان الحذف جائزا او واجبا
جوازاً ~~منصوب~~ على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر
محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفاً جائزاً) وقوله ~~في~~ ~~ظرف~~ جوازاً
يعنى متعلق به ~~ل~~ قولك ~~ذكره~~ على وجه التمثيل ~~زيد~~ بدل من
انقول بدل البعوض والرفع محكى (اى فيما كان جواباً للسؤال محقق) هذا تفسير
لمثل قولك واللام في قوله ~~ل~~ متعلق بالقول الذى في قولك ومن موضوعة
وقال ~~مع~~ فاعله جملة فعلية صالحة ~~من~~ استنهامية مبتدأ ~~قام~~ مع
فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل النصب مقول قال
سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام استنهامية (عنى يقوم به القيام) اذا كان الامر
كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً او جوباً (فيجوز) لان المضارع مثبت
اذا كان وقعت جزاء الشرط يجوز فيها الفاء وتركها مثل قوله تع ومن عاد فينتقم
الله منه ومثل قوله تع ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء
الخطاب (زيد) مقول ان تقول وارفع محلى والباء في قوله (بمحذف) متعلق بقوله
نقول (قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل
دون الخبر) رد على الرضى حيث قال الخطاء ان زيدا مبتدأ لافاعل لان مطابقة
الجواب السؤال اولى وابصار السؤال عن التام لان الفعل والاهم تقديم السؤال
عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قد ركز ذلك لمطابق الجواب السؤال صورة
ولا تطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام
بغير التقوى بتكرار الاستناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف

الجملة) لان الخبر جمل وفعل والنقل لا يبدل من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة
ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل يذكر فاعله ويحذف فعله
بحذف احد جزئيهما) وهذا من باب عطف شيئين على مولى عامل واحد
بما طف واخذ والعامل ههنا ان والمعطوف ممولها معطوف على معمولها
تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما (والثقليل في الحذف
اولى) لان الحذف خلاف الاصل ويكتفى فيه بادنى ما يمكن الواو في قوله ههنا
كذا) حيث لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جوابا لسؤال
محقق ههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر واست من البيت بدل عليه قوله
يحذف الفعل جوارا) اى حذفاً جائزاً (فما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف
الفعل حذفاً جائزاً فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار (في نحو قول الشاعر
متعاق لقوله مقدر والجار في قوله (في مربية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى
في قول الكائن في مربية بالتخفيف على وزن محمودة مصدر من رثى رثى مثل رعى
يرعى وتشد يد الباء خطاء بالفارسية برمرده ستايش کردن (يزيد بن هاشم) يرثيه
اخوه ضرار بن نهشل لانه كان له نهشل ابنان ضرار ويزيد فأت يزيد ورثى عليه
اخره ضرار ^{بن} ^{بن} ^{بن} ابيك ^{بن} ^{بن} ^{بن} على وزن برم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول
ظرف مستقر حال او صفة اى حال كونه كاشفاً على البناء او الكائن ^{بن} ^{بن} ^{بن} يزيد ^{بن} ^{بن} ^{بن} هو
مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول ما ليسم فاعله ^{بن} ^{بن} ^{بن} ضارع) اى عاجز ذليل
يقال ضارع فلان اذا عاجز وذليل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قواه ضارع
فاعل الفعل المحذوف جوارا) اى حذفاً جائزاً قوله (اى بيكبه) تفسير للفعل
الرافعه من بيكى وبيكى والباء في قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعاقب بقواه
للحذف (وهو) اى السؤال المقدر قوله (من بيكبه) اى بيكى عاى اى على يزيد
واجب بقواه ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كاشفاً (على رواية ليك
يزيد) الكائن او كاشفاً (على البناء للفاعل) قوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى نحن فيه حتى يكون ضارع
فاعل بيكى المذكور لا المقدر اللام في قوله ^{بن} ^{بن} ^{بن} خصوصاً ^{بن} ^{بن} ^{بن} متعلق بضارع) وان

لم يعتمد على شيء قبله من الاشياء الستة التي هي الموصول والموصوف والمبتداء
وذو الحال وحرف النفي والاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان
الجار والمجرور يكتفيه راحة من الفعل لكونه معمولا لضعيفا (اي يكتبه من بدل
ويجوز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل
العامل في حكم المضاف والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف
في قوله الخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان الجنس
يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام في قوله (لانه) تعليل لكون البكاء
مخصوصا بما عجز الدليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصومة (كان يظهر
فعل بمعنى الفاعل المبالغة) (المجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (الاداء
على وزن اولياء جمع دليل واخر البيت) اورده لانام مدحه لان المدوح بهذا
البيت مدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع
الاول افاد كونه شحيا والثاني سخيا ~~وتختلط~~ عطف على قوله ضارع
بما تليح الطوايح ~~وتختلط~~ (السائل من غير وسيلة) اي الذي
ياتيك المعروف من غير سبب يقال اختبطني فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة
من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا بسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك
يقال اطاحة اهلكه الطوايح بمعنى المطيحات جمع مطيحة بحذف الدال مثل
اعشب فهو عاشب وابفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال بقول ومثل طاح
يضيح وهي اوى حال كون (الطوايح جمع مطيحة) واقعا (على غير القياس) لان
القياس ان تجمع مطيحة على مطيحات (كواقع جمع ملقحة) وهو الفعل من الابل
ومما تعلق بقوله (بمخطة) وتعلقه ليكنه المقدر بما ياباه سليفة الشعر لانه لما بين
سبب الضراعة وهي البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين
سبب الاحتياط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليد (وما) في قوله
مما (مصدرية) يعرف بالتأمل (يعني ويكتبه ايضا) اي كايكتبه ضارع (من يستأثر
من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله
المهلكات ماله قوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو الات الحرف

والصنایع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله
ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويكتبه ايضا الخ (كان) اي يزيد (معطى) منصوب
على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثاني للاعطاء مبالغة
فيه لانه كان يعطى اي من سألوه من غير تخصيص شيء دون شيء الجار في قوله (بغير
وسيلة) متعلق بقوله السائلين ~~وتختلط~~ (الواو الموصلة) (الفعل الزايع
للفاعل) لقيام (لقريضة دالة على تعيينه) وجوبا ~~وتختلط~~ اي حذفوا واجبا) يدل
على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوار لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه على ما سبأ والجار في قوله ~~وتختلط~~ في مثل ~~وتختلط~~ متعلق بالحذف (قوله مع ~~وتختلط~~ وان
احد من المشركين استجارك ~~وتختلط~~ معناه بافارسية اكر يكي از كافران بناه طلب
دارد از تو بس بنا ده تودی رانا كه ستودوی كلام الله را (اي في كل موضع) تفسير
لقوله في مثل لان ذكره على وجه التمثيل (حذف منه) اي في ذلك الموضع (الفعل
الرافع الفاعل) ثم فسر لدفع الاتهام الناشئ من الحذف (يعني اولم يحذف لم يكن
فيه اتهام واغرض منه اي من الاتهام اولام ان تفسيرنا باحداث ما وقع في النفوس
لذلك المبهم لان النفوس تشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون
علمه اعز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا في ذكر النسي
مرتين مبهما ومفسرا تاكيد له ليس في ذكره مرة (فانه اود كر المفسر) بفتح السين اسم
مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسر هاء اسم فاعل منه ايضا
لانه لما لم يكن فيه اتهام لكونه مذكورا والاتهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى
المفسر (بل صار) اي بل من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (خشوا
وهو زيادة معنية للفائدة وهو قسمان امام قسدا وغيره قسدا لا اول مثل قوله
ولا فضل فيها المشجاعة والندی وصبر الفتى للالقاء شعوب والثاني قوله فاعلم علم
اليوم والامس قبله ولكسني عن علم ما في غد غي وان لم يكن الزائد معناه يكون طويلا
كقول الشاعر وقد قدت الاء ديم لواهشبة والى قوائها كذبا ومينا (وهذا المفسر
اي الذي نشأ الاتهام فيه لسبب الحذف كائن بخلاف المفسر الذي فيه اتهام
بدون حذفه) يعني الاتهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ من معناه اللغوي

الاستعداد فيعلم جوابا بالسائل المبرد التام في قوله (لكون) علة للتقدير
 الجواب مطابقا للسؤال (لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقا
 الجواب اسئوال امر مهمم عندهم (في كونه) اي الجواب (جملة فعلية) كالسؤال
 ولان فيه تعليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا في صدد حذف الفعل والفاعل
 معا لاقى حذف المبتداء مع جزه الجملة الفعلية لانه يحكم من باب المبتداء والخبر
 لا من حذف الفعل والفاعل معا لامل او رد التنازع في بحث الرفوعات وان كان
 يجري في المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في الرفوعات اكثر منه
 في المنصوبات وكذا المجرورات لان الرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم
 والمنصوب محصور بالتعدي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع
 في الرفوعات فقال وهو اذا تنازع الفعلان اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم
 واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب وهو القصد
 والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شي لم يحصل التنازع كما في قوله
 اذا قمنا الى الصلوة فاغسلوا الاية اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب القيام
 جواب اذا هذه محذوف اي جازا اعمال كل منهما في قوله لانه يحتمل ان يكون قوله
 فقد يكون جزاء له او قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب العطف العام
 على الخاص اي انا العموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان يخص
 العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقطع التنازع فيهما على كل
 المذميين اذ لا يضر في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجري
 في غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معظوم مكرم عمرا) والصفة المشبهة
 نحو زيد كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصوب ومفعول ابوه واسم
 المنسوب نحو زيد قرشي وهما تسمى اخوه (وادعصر على الفعل) حيث قال
 واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجري فيهما ايضا لا قصارته في العمل
 واكتفاء يذكر الاصل عن الفرع وقياسه عليه والاكتفاء واقياس كثير في عرفهم
 واعمال الفعلان (ولم يقل الافعال) مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين (مثل
 ضربت راعيت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وطريف ابوه الى غير ذلك) اقتصارا

على اقل مراتب التنازع وهو اثنتان (ولانه كثر وقوعه مع الاكثر اصل لثلاث قل تكونه
 الاصل ظاهرا اي اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم
 ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمبدأ اذا تنازع الفعلان في اسم
 ظاهر يعني اذا كان تنازعا بينهما فيه واقعا فبعدهما (اي بعد الفعلين) لان بعد
 ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع انه لا يجري الا فيما وقع بعد
 الفعلين (اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيد اضربت واكرمت او ضمرا
 نحو ابائك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك (معمول للفعل الاول) فيه
 رد على الهندي حيث قال وقول المصنف بعد هذا الحاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو
 قبلهما اذا كان منصوبا ونحو راعيت واكرمت وبك وقت وفعدت
 اذ هو يستحقه قول الثاني (اي اذا الاول يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني
 فلا يكون فيه مجال للتنازع) لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع
 وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما خذ الفاعل الاول قبل فلا يكون
 فيه اي في المتقدم والمتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت (ومعنى تنازعهما
 اي الفعلين فيه) انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه (اي الى الاسم الظاهر المتنازع
 فيه قوله (ويصع) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اي الاسم الظاهر
 مع وقوعه في ذلك الموضع (الذي كان بعد الفعلين) معمولا (خبر ان يكون
 واللام في (اكل واحد) متعلق بالمفعول (منهما على) سبيل (البدل) لانهما جعلا
 لان معمول الواحد لا يكون معمولا للعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب
 العامل والاخر من جانب معمول اما من جانب معمول توجه للعمل فيه واما من
 جانب معمول صحة كونه معمولا لاكل واحد منها على سبيل البدل (فتح اي حين كون
 معنى التنازع مدين الامرين) لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل (سواء اتصل
 بالفعل الاول او الثاني) لان الضمير المتصل واقع بعدهما مرفوعا كانا منصوبا
 يكون (متصلا بالفعل الثاني) الا انه (هو) اي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال
 كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول
 كما لا يخفى) لان المتصل يجب اتصاله بهما او بمساو ويجزئه لا يتصل بهما لآخر

لما سبق ولأن المتصل له أمل لا يمكن له أن يتصل لعامل آخر (وأما الضمير المتصل
الواقع بهما) أو بهما فلين أن كان مرفوعا (محو ما ضرب واكرم إذا فقهه
أنه جراب أما والضمير المجزور يرجع إلى الضمير المذكور) تدرع لكنه لا يمكن
قوله (أي قطع التار مع جري) (أهو يطبق القطع عندهم أي عند الحياة
وهو) أي يطبق القطع (أصمما لفعل) إذا اقتضاه في القسم الأول عند
البصريين (لأنهم اختاروا أعمال الفعل الثاني لقربه له من الفصل بين العامل
والمفعول بجري وأوزق الاستعمال عليه على ما سيجي) (و) قوله (في) الفعل
الثاني) مطوف على قوله في الأول عادة الجار شار إلى أن هذا اختار فرقي آخر
ولذا قال الشار (عند الكوفي) منهم اختاروا أعمال الأول لكونه سبق على
ما سيجي أيضا قوله (لأنه) تمليل قوله يمكن الخ (لا يمكن ضمارة) أي الضمير
المتصل حال كونه مصاحبا مع لانه حرف لا يصح ضمارة) لأن الأضمار
مخصوص باللام فقط (ولا) يمكن ضمارة أيضا بدونه) أي بدون الالف لفساد
المعنى لأنها لا اسم يدرن إلا (يفيد في الفعل عن الفاعل) أي الفعل الأول عند
البصريين (الفعل الثاني عند الكوفيين) أو المقصود (أي مقصودا المتكلم فرضه
أثباته) أي إثبات فعل الأول والثاني (له) أي للضمير المتصل الذي هو الفاعل
بطريق الحصر أو ضمارة (ون) الانفصال أو مراد المص بالتار مع ههنا) أي
في هذا الباب (ما) أي تار مع (يكون) أي يربط قطعه) أي مارق اجزائه (أضمار الفاعل
في القسم الأول والثاني) (ولهذا) أي لكون مراد المص به ههنا يكون طريق قطعه
إضمار الفاعل فقط (خ) أي التار مع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسمها ظاهرا
قوله (أما للتفصيل للذهب النثة التي هي مذهب الكسائي والفراء وغيرهما
التار مع الواقع في الضمير المتصل) أن كان مرفوعا الفاء في (فعلي) جواب أما
والجار متعلق به لا يقطع قصد عليه مع أنه ظرف لغو والحصر لأن حذف الفاعل
لا يجوز إلا عند (مذهب الكسائي يقطع بالمدف و) أما التار مع المذكور
سابقا (على مذهب الفراء) سبق بيانه (في عملان) أي الفعلان (مع) أي حال
كوبهما صاحبين في العمل يعني يعمل كلاهما فيه أذ روى عنه تشرى

أرافين على ما سيجي) (وأما على مذهب غيرهما) أي غير الكسائي والفراء
فلا يمكن قطعه لأن طريق القطع عندهم الأضمار فقط (وهو) أي الأضمار
منع كما عرفت) أن أولنا فلما في الموضوعين أن كان مرفوعا فبقيدنا بقولنا مرفوعا
لأن الضمير أن كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما أكرم إلا أنك يجوز
أن يجري فيه التار مع بالحذف لأنك إذا عملت الفعل الثاني على مذهب البصريين
حذفت المفعول من الفعل الأول أن استغنى عنه وكذا أن عملت الأول بخلاف
ما إذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه إلا عند الكسائي
فقد يكون للفاء تفصلية أن كان الجزاء محذوفا كما سبق أو يأتي أجزائية
أن كانت الجملة جزائية أو اعتراضية أن كانت اعتراضية والجزاء قوله فإن عملت
أن كان قوله فيختار بالواو على النسخة المشهورة والاقوله فيختار على بعض
النسخ (أي تار مع السعطين) يشير إلى أن اسم يكون ضمير راجع إلى التار مع
الدال عليه قوله وإذا تار مع مثل قوله تع اعدوا هو أقرب للتفوي الآية الجار
في قوله في الفاعلية مع متعاقبه خبر يكون وإنما قال في الفاعلية بإياه
المصدرية أو النسبية ولم يقل في الفاعل مع أنه أحسن أن يكون إعم إلى الفاعل
الحكمي والحق في مثل مفعول مالم يسم فاعله الجار في قوله (بأن يقتضي) متعلق
بقوله فقد يكون (كل منهما) أي من الفعلين (أن يكون اسم لظاهر) الواقع
بعدهما مفعول وأن يقتضي (فاعلا له) أي لكل واحد من الفعلين (فيكونان
أي الفعلان متعقبين في اقتضاء) مصدر مضاف إلى المفعول وهو قوله (أنا عليه
الفاعل متروك أي اقتضاء العقلين إياه) مثل ضربني وأكرمني زيد و زيد
شريف و كرم بوه و قد يكون تار معهما) أي تار مع للفعلين
في المفعولية فيه إشارة إلى أن قوله والمفعولية معطوف على قوله في الفاعلية
وأنما قل في المفعولية ولم يقل في المفعول ليكون إعم إلى ما هو مفعول حقيقة
كالفاعل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدم تعلق
بإياه في قوله (بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر) التار مع فيه
مفعول له) أي لكل واحد من الفعلين (فيكونان) أي الفعلان (متعقبين

الاولان ولذا لم يورده حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حاشته الى فهم المعلمين
 وذلك اي حصول مثل اقسام الثالث عند الاحد المذكور بتصور اي يتفعل
 على وجوه كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثاني عين الاول في اللفظ
 والله اول الاول اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربني
 وصربت زيدا واكرمت زيدا) او بالعكس يعني ان يقتضي الثاني فاعلا
 والاول مفعولا مثل ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيد وهذا اربعة
 اقسام والثاني اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والفعل الاول فاعلا (مثل
 اكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) او على العكس يعني ان يقتضي
 الفعل الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني
 زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولا تنفاد هذا القسم
 الى هذه الاقسام قال الشافعي (وغير ذلك) المذكور (بما يكون لاسم الظاهر المتارح
 خيد مر فوجاهة فيختار الفاء جزائية او تفصيلية بين افر يقين (الحدة) جمع نوح
 اصله نوحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفاء تحرهما والله ح ما قبلها ثم ضم اولها
 يعني النون ليستد طرفا يعني طرف فاء ولا في القلب وفرقا بينهما وبين المفرد
 فحوقلة او تقول ان فعلة بضم الفاء وزن تختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون
 موصوفة بقوله في البصريون لانه اسم منسوب يقتضي موصوفا في اعمال
 منصوب يختار على تضمن معنى لرجح لان الاختصار لازم والمعنى فيرجحون
 الحدة البصريون اعمال (الفعل الثاني في لقرية) فهو على اخذه اولي وللزوم
 الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز
 وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاول
 ان يستبد به دون الابدع وايضا لو اعمل الفعل الاول في صورة العطف لفصل
 بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة ولعطفه على شيء وقد بقي منه بقیته
 وكلاما خلافا لاصل كذا في الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر
 مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال العدل الاول
 لانه فعال اصل في العمل ولا مانع منه وان كان ابعده) (يختار الحدة الكوفيون

الاول في اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل
 واحد بعطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز عمل الفعل الثاني) سبق
 تفسيره (لسبقه وللأحرار من الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني
 كما هو مذهب البصريين فاجتياحه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
 اليه فهو اولي ما عدا المطلوب اليه فان اعلمت بناء الخطاب الفاء جوابية
 او تفسيرية شروع في بيان مذهب افر يقين (الفعل الثاني في حال كون هذا
 الاعمال ثانيا) (كما) ار مثل ما وهي زائدة هو اي اعمال الفعل الثاني في (مذهب
 البصريين وبداية) اي ابيان مذهبهم لانه المذهب المختار الاكثر (اخبار مترادفة
 استعمالا) تميز عن نسبتها الاكثر ولان هذا الكتاب في مذهب البصريين ولان
 مؤلفه منهم ايضا ليكن ان التشر مواثقا للف في اضمرت بناء الخطاب
 ايضا في الفاعل بالنسبة لانه مفعول به في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
 ظرف الاضمار (الجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة) اي في باب التنازع لامتطافا
 بالمرحال كون جواز قبل الذكر في العمدة ملاسا (بسرط التفسير) اي بشرط
 ان يكون الاسم الظاهر مطلقا من المضمرة الذي في الفعل الاول لانه لما كان
 بتفسيره ان كنهه لا يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهر الان المفسر عن المفسر
 وللزوم التكرار بالذكر) يعني اذا ظهر الاسم المضمرة في الفعل الاول يلزم تكرار
 وهو في العبارة فيجوز ان كان فيه فائدة (رامتاع الحذف) اي حذف العمدة
 من غير ان يثبت مقامه حال كون الفاعل المضمرة في الفعل واقعا في معنى وفق
 الاسم) (الظاهر في اواقع بعد العطف) يريد به ان اللام في قوله الضاهر
 للعهد الخارجي في قوله ظ هر (اي على موافقة) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم
 الفاعل كالخلاق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول
 والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمرة في الفعل الاول الاسم الظاهر
 الواقع بعدهما (افراد وتثنية وتذكير وتأنين) منصوب على التميز من النسبة
 الاضافية واللام في قوله (لانه) تعليل للموافقة في هذه الامور (مرجع الضمير
 والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه في الان الراجع هو عين المجمع واذا كان

تأخير الناصب (خير المبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول
 هذا الاسم الظاهر كائن كافي الخ يعني كما اضمرا فاعل الفعل الاول حين كون
 الفعل الثاني يقتضي مفعولا كذلك ههنا يخرى الفاعل (نقول اكرم بني واكرم بني
 زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وصري واكرم بني
 هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهو قوله وجاز خلافا للراء
 غير مشهورة عنه (اي عن الفراء) وحذفت المفعول (في الفعل الاول) يعني
 اذا عملت الفعل الثاني وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول
 وفيه وافق البصريون الكسائي بخلاف الفاعل (نحذف) مفعول له المحذوف
 عن التكرار (اي تكرار الاسم الظاهر) (حتى لو ذكر) مفعول القل ظاهرا
 لم تكرر (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (في الفضلة) وان كان
 معسرا بالاسم الظاهر (لواضمرا) وذا غير جائز ~~ان~~ استغنى عنه ~~ف~~ مبنى
 المفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او جزاء مقدم
 عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرم من زيد لا تقول
 ضربت زيدا واكرم من زيد ~~والا~~ عطف على قوله ان استغنى عنه اشارة
 اليه انشأ بقوله (اي وان لم يستغنى عنه) مبنى للمفعول وعنه نأيه بل لازم ذكره
 لكونه احدمفعول ياب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه
 لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في مثل علمت زيدا قائما
 مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد ~~اظهرت~~ بناء
 الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اي المفعول) في الفعل الاول (نحو حسبت
 بناء الخطاب على انه فاعل للفعل وياه التكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله
 الثاني (وحسبت) بناء التكلم (زيدا منطلقا) تنازعا في المنطوق الآخر واعل
 الفعل الثاني فيه وظهر المفعول الثاني للفعل الاول وهو المنطوق الاول (ولم يحذف
 لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان
 وضعها لان يعرف الشيء بصفة فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف
 بدون الصفة في حذف الثاني وان يعرف الموصوفين الموصوف في حذف الاول

وكلاهما

وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يصمرا ايضا (لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
 قبل الذكر) لفظا ورتبة (في الفضلة) وهو غير جائز كما مر غير مرة والابن ما هو
 مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار
 فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل
 الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكه ~~فمن~~ من اعمال الفعل الاول فقال
 وان عملت ~~الفعل~~ الاول (في الاسم الظاهر) الواقع بعدهما حال كون
 الاعمال كائنا (كما هو مذهب مختار الكوفيين) اضمرت الفاعل في (الفعل
 الثاني) على وفق الاسم الظاهر ولم يفتد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء
 بما سبق واطاعة لفهم المتعلم اي على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد
 واشبهة والجمع وان ذكر والنائب لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق
 مجعدها (لواقتضاء) يعني او اقتضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربني
 واكرم من زيد) برفع زيد على انه فاعل للفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير
 مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر اتقدمه رتبة وان ~~كان~~ تأخر لفظا قوله
 اذا عملت (بناء الخطاب شرط) (زيدا فاعل ضربني) يعني فاعل الفعل الاول
 سواء كان ذلك الفعل لفظا ضربني او غيره (واضمرت في اكرم مني) يعني في العمل
 الثاني (ضمير راجع الى زيد) اي الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة) محذوف فيه (اي
 في هذا العمل جواب الشرط) (ح) اي حين عمل الفعل الاول فيه والضمير في
 الفعل الثاني راجع اليه قوله (احذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور
 وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم
 الظاهر من حيث كونه مفعولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني ~~تق~~ او ان كان
 مؤخر لفظا ~~هو~~ اضمرت (المفعول) زيد به ا قوله والمفعول معطوف
 على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في الفعل الثاني) متعلق بقوله اضمرت
 المقدر (لواقتضاء) اي او اقتضى الفعل الثاني المفعول ~~على~~ المذهب
 المختار ~~متعلق~~ بقوله اضمرت ايضا لان المذهب بوصف بالاختيار حيث يقال
 هذا مذهب مختار فلا وجه لنول من قال الاول الاستعمال المختار فكله اراد

المذهب الاستعماني لا استعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل بما يوصف
بكثرته لانه يقال هذا الاستعماني كثير وهذا اكثر (ولم يحذفه) اي المفعول
من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والخصلات
تحتذف كثيرا (ثلثا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني معيار للاسم الظاهر) يعني
لو حذف مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله
موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاعتدال فيه شرط
او مخالفة فلا يكون منه فوجب ذكره لارادة هذا الوهم (فيكون الصير
اي مفعول الفعل الثاني (ح) اي حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة
وان تأخر لفظا لعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو مقدم على ما يضم في الفعل
الثاني فليزوم الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثله كائ (كما تقول
ضربني واكرهته ريد) يرفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله ~~فان~~ الان يمنع مانع
مستغنى عن الحذف والاضمار جميعا اي اصمرة على المذهب المختار وحذفه
عني غيره في كل وقت من الاوقات الاوقات ان يمنع مانع (من الاضمار) اي اضمار
مفعول الفعل الثاني (كما هو قول المختار ومن الحذف) اي حذفه (كما هو القول
المختار) اذا كان الامر كذلك اي اذا كان مانع من الاضمار او الحذف
منظرا ~~في~~ المفعول (اي مفعول الفعل الثاني لان الحذف التنازع ثلثة اضمار
والحذف والاضمار) فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لا سبيل الا الى الاظهار
لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسر في الكلام والابسر من الطرق
الثلثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنع فلا سبيل الا الى الاضمار لان العاجز عن الابسر
يكتفي بالاعسرو هو اظهر مفعول الفعل الثاني (نحو حسبي) فعل مفعول (وحسبهما
فعل وفاعل و مفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله (منطلقين ان زيدان
من لعل الاول (منطلقا) مفعول بان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل فيه
حسبي فجعل زيدان فعلا له ومنطلقا مفعولا لافواضمر) مبني للمفعول (المفعول
الاول) وهو الضمير الغائب الثاني (في حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان
وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جاز (واظهر) مبني للمفعول

المفعول الثاني (يعني اوردمظنهما وهو) اي المفعول الثاني قوله (منطلقين) واللام
في قوله (مانع) تعليل للاظهار يعني لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اي
المانع (انه) اي الحال والشان (لو اضم) المفعول الثاني (مفردا) اي مطابق
المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه (خالف المفعول) الثاني
المفعول (الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثاني (واواضمر
لمفعول الثاني (مثنى) منفصلا لطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به
اذما في الاصل مبتداء وخبره تطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف
المرجع وهو قوله مطلقا) اي الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع
واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما في بيان ما اختاره لبصريون الاضمار
بضا وجب الاظهار اذ لا طريق غيره (ولا يخفى انه) الحال والشان (لا ينصور
التنازع في هذه الصورة) اي في صورة توجه فيها احدا الفعلين الى اسم ظاهر
مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر الى اسم ظاهر آخر مفردا حيث كان
مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المثنى ان يتوجهما
الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع مع مفعول
لكل واحد منهما على سبيل البديل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة
يعرف بانأمل في رقت من الاوقات (اذا لاحظت) ثناء الخطاب يعني الاوقات
ملاحظت (المفعول الثاني اسما دال على اتصاف ذات ما بالانطلاق من خبر
ملاحظة ثنية وافراده والا) اي وان لم تلاحظ المفعول الثاني هكذا بل لاحظت
ثنية وافراده (فانظاته لا تنارع بين الفعلين في المفعول الثاني) وانما قل فالظاهر
لانه يمكن ان يكون فيه تنازع لكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدال
على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض للاعتبار لها في التنازع
لان (ان فعل) الاول يقتضي مفعولا مفردا (لكون مفعوله الاول كذلك وهو اياه
المتكلم المتصل به والمطابقة بينهما لازم كما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثاني
مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على مفعول واحد بعاطف واحد
وهو جائز اتفاقا لما سيجي لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل

فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح ان يكون
 مفعولا لكل واحد منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (التنازع
 ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتميزه
 عما يلبس به بايراد مثال له يحكم النظر القامر بانه منه ولكن يعرف من كان
 بصير الفرق بينهما اي بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال
 ولما استدل الكوفيون (جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق
 باستدل (اعمال الفعل الاول) اي على كون اعمال الفعل الاول هو الاول والخيار
 لكونه اسبق الطالبين وعدم الاختار قبل الذكر (بقول امر القيس) الباء
 متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال
 بقوله هو قوله (ولو انما سعى لادنى معيشة كفاي ولم اطلب قليل من المال
 وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالو) اي الكوفيون (قد توجه
 الغملان يعني كفاي ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اي الاسم الواحد قوله
 قليل من المال فافتضى الفعل الاول رفعه (اي رفع الاسم الظاهر) بالفاعلية
 اي بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثاني نصبه) وهذا ايضا من باب
 عطوف اسمين على معمولي عامل واحد (بالمتعولية) اي
 بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل
 الاول افتضى فاعلا والثاني مفعولا (وامر القيس الذي هو افصح شعراء العرب
 اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بالضرورة اذ لو اعمل الثاني ونصب
 قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لم يمتنع شي غير مختار وهو حذف
 المفعول من الثاني وفيه دليل على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل
 لا يختار احدا الامرين مع لزوم مكرهه في ذلك الامر المختار دون الامر الاخر
 الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر (في لم يكن اعمال الاول
 اول لما اختاره) لان الفصح لا يختار الا ما هو الفصح والاقوى فعلم به ان اعمال
 الفعل الاول هو المختار وقوله (اذ لا قائل) تعليل لقوله فلم يكن الخ (بناوي
 الاعمالين) يعني اعمال الفعل الاول والثاني لان الفعل الثاني يقتضي خلاف

ما يقتضيه الفعل الاول في مثل ضربني واكرمه زيدا فكيف يجوز لاحد ان
 يقول به ولذا قال الشنكليذ لا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المص) عنه عن استدلالهم
 على او اوية اعمال الفعل الاول حال كون المص كائنا (عن طرف البصريين
 وقال) وقول مبتداه مضاف الى امر القيس كفاي قام اطلب قليل من المال
 لبس منه هذه جملة في محل الرفع وخبره (اي) لبس قول امر القيس (من باب
 التنازع) اي تنازع الفعلين يعني قال المص ان ما استدلتهم على اولوية اعمال
 الفعل الاول من قول امر القيس لبس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية
 اعمال الفعل الاول يعني ان ما لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فاستدلتم به
 مخالف لما اوعيتهم ومن الجواب ان يوافق الدليل الدعوى ففساد المعنى
 اي المعنى امر القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفاي ولم اطلب
 الى قليل من المال) يعني (على تقدير) ان يجعل هذا لقول من باب التنازع
 واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على القول الغير المختار قوله
 لا استلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المحرور
 اراجع الى قوله توجه كل الخ اذ الى تنازع الفعلين تامل وناسب لمفعوله وهو قوله
 عدم السعي لادنى معيشة (اللام متعلق بالسعي قوله) وانتفاء (معطوف
 على قوله عدم السعي مضاف الى فاعله (وهو كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت
 معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعي لاصاتته (طلبه) اي طلب
 قائل هذا البيت (المداني) صفة لثبوت الطاب (لكل واحد منهما) اي من عدم
 والانتفاء لانهما كانا متبئين قبل دخول او والطلب منفي والمنفي مضاف للمثبت
 وذلك) يعني الاستلزام واقع وثابت (لان او يجعل مدخوله المثبت شرطا كان
 المدخول (او جزاء او معطوف على احدهما) من الشرط والجزاء يعني يكون
 معطوفا على الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجمل لا يكون
 الاوصفا للغويا نحو لو كان لي مال لم يحب لان المال والحج كل واحد منهما مثبت
 قبل دخول له فتنفيا بعد دخولها يعني لم يكن لي مال اتوسل به الى الحج فلم يكن
 لي حج (ولم يني من ذلك) اي من الشرط والجزاء او المعطوف على احدهما (متبنا

ينبغي ان باب غطقت اسمين على معولي عامل واحد بغا طقت واحد يعني ان كان
منفيين قبل دخولهما وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفي ثبات نحو لو لم يزل
لم اكرمك فالزيارة والاكرام كانا قبل دخولهما منفيين وبعده صار اثبتين
يعني قدر زنتي فاكرمك وان كان احدهما مثبتا والاخر منقيا وجب ثبوت
المنفي ونفي المثلث سواء كان المنفي شرطا والمثلث جزاء نحو لو لم تستمني لا اكرمك
لكن قد استمني لم اكرمك او العكس نحو لو تستمني لم اكرمك ولكن ما استمني
فقد اكرمك (فعلى هذا) اي على تقدير ان قول امرء القيس ليس من باب
التنازع لفساد المعنى (ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الحال في قوله
فعلى متعلق بقوله ان يكون تقديره فينبغي ان يكون مفعول اطلب محذوفا
على هذا الجواب (اي ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال
الرضي والظاهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله تعالى يقبض ويبسط
اي له القبض والبسط وكذا ههنا اي واو كان اسعي لقليل من المال المنفي ما وجدته
منه ولم يكن مني طلب ولكن اسعي للحصول بمحمد مثل اي مدخر انفسى
اولا فبقي يرجع اليه عند التنازع اسعي الى هنا كلامه (اعني قوله والما اسعي
استدارك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان اسعيه ليس بمجرد
لا في معيشة لاه وللحجد فاستدرك بجعله بمجرد الحمد للام في قوله الحمد متعلق
بالسعي والحمد الكرم والحب من محج كرم (مؤئل) من ائله اذ ائله واذئل شجر
وهو نوع من الطراية والواحد ائله والجمع ائلات النائل اتحاد اصل مال كذا
في الصحاح فيكون معنى المؤئل المؤصل فعني لمجد مؤئل كرم مؤصل وبمحت ثابت
مكره لا اراد التعظيم اي بمجد عظيم (وقيدرك) استئناف بياني لاحال لان الحال
قيد عاملة والمقصود من هذا البيت الدعاء والتعدينا فيه لان الدعاء المطلق افصح
واولى الالام (في المجد المؤئل) للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول انفع له
وقيدرك انشائي مرفوع تقديره لانه فاعله جمع مثل بفتحين التشبيه والكفو (وخ
اي حين كون مفعول لم اطلب محذوفا اوحين عدم كون هذا البيت من باب
التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا) يستقيم المعنى اي) معنى

البيت (يعني) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب (انا لا اسعي
لا دني معيشة ولا يكفني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعي له
وقال شارح الباب بقول او ان سعي للاكل والشرب يكفني ما عندي من المال
القليل ولم اطلب الملك ولكن سعي لا اجل بمجد مو اصل والحال ان هذا المجد
المؤئل اي الموصل الثابت قد ادركه امسالى من ابناء الملوك واشراف القوم
الى ههنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون
الاصل فيه الولي ومن وجوب القديم في بعض واثناخير في بعض وادرج فيه
بحسب التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الكلي فقال مفعول مستداه
مالم بسم ميني للمفعول فاعله ثابته (اي مفعول فعل اوشبه فعل لم
يدكر فاعله) يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الحلو
والجمع ولم يصرح بهما الاكفاء بما سبق في تعريف الفاعل واختصار احواله
لفهم المتكلم قوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها
عدمه (وانما لم يفصله عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل تدبر (ولم يقل منه
بارجاع ضمير منه الى ما يرجع ضمير قوله فغنه سابقا) كما فصل المبتداء منه (حيث
قال في اول بحث المحقات ومنها المبتداء) اللام (في لشدة) تعليل بقوله
وانما لم يفصل ومضاف الى فاعله هو قوله (اتصاله) الباء في قوله (بالفاعل
متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشترائه في الاحكام في كونه مستند اليه
ووجوب تقديم عاملة عليه وكون الاصل فيه ان يلى عاملة وغير ذلك (حتى سماه
اي مفعول مالم بسم فاعله (بعض الجاه) كصاحب الفصل والشيخ
عبد القاهر واكثر البصريين (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل
كل مفعول خيره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى الفكرة
يحيط الافراد مثل قولك كل رمان ما كول لان المعام ان كل افراد ما كول
واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان ا كول كذب
لان كل اجزائه غير ما كول فلم يوجد الا حاطة حذف فاعله الجاه له
صفة والمراد بالفاعل الفاعل التحوي يعني ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه

على جهة قيامه فلا يشك في بقاها انبت الربيع الربيع لان الربيع فاعل نحو
لانت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا (اي فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعني الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس
ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا
للفعل لا المفعول فاذ ولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (ملا بسمة
كونه) اي الفاعل (فاعلا بفعل لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعني
اضافة اليه لادنى ملا بسمة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر
والمفعول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا حدث بتعلق بالمفعول لانه زان
فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المفعول للدلالة
على الذات كذا في التهودى وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق
وان صح الفتح ايضا لان المراد به مفعول الفعل والمتعارف لان المفعول متعلق بالكسر
والعامل متعلق بالفتح (به) اي المفعول قوله واقم معطوف على قوله
حذف هو تأ كيد للضمير المستتر وانما كذبه لئلا يتوهم اسناد الفعل
الى قوله مقامه فيجوز المعنى (اي المفعول فقامه) (اي مقام الفاعل) يضم
الميم اسم مكان منصوب على ظرفية من الاقامة بقرينة قوله واقم لان فعلا اذا كان
ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعول كابين في موضعه يعني اقيم المفعول
مقام الفاعل (في اسناد الفعل او شبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه
الى الفاعل فقامه شرطه (اي شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار في قوله
في حذف فاعله (متعلق بالشرط اي فاعل ذلك المفعول والاضافة للملا بسمة
او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اي اقامة المفعول معطوف
على الحذف (مقامه اي) مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله
اي عامل مفعول مالم يسم فاعله) (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما
كاسم المفعول فلا حاجة الى هذه الشرط بل يمكن وانما لم يقيد المص لكون الفعل
اصلا في العمل والاسناد واكثر استعمالا ان مصدرية ناصبة تفسير
بني المفعول من التفسير صيفته مرفوع لانه نائب ومضاف الى الفعل

الى

الى فعل (اى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم الجنس الماضى المجهول حتى
يكون غير منصرف اوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفي الهندى
هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى
الى هنا كلامه اى لكل مبتذل فحق ولهذا التصريف وقيل هذا من باب حذف
المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تفكيكم الحرب حذف والبريد
لان الوقى لا يختص بالحرب بل يكون بالبريد ايضا وفي عشى عصام فالاولى انه
مذكور بطريق التيسيل لا التخصيص فيكون فى معنى فعل ونحوه فيكون ح من باب
حذف المعطوف ولزده هذه الافعال جعله الشارح علما للماضى المجهول
او بفعل **١١** وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيريد ويشكر واسأله
الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيناول) كل
واحد من فعل ويفعل (مثل افعل واستعمل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر
على ترتيب الالف (وغيرهما) اى غير هذه الافعال من الماضى والمضارع (من
الافعال المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو اولى
لاختصاره ولانه ح يكون من باب التنازع (المزيد) كما مبيع اسم مفعول قوله
فيها) نأثبه عند البصرية وناثب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية
على العكس كما سبق تحقيقه وتقدير المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين
لما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل
ما يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال
ولا يقع **١٢** ابتداء كلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون
الواو عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية **١٣** المفعول الثانى
الكاثر **١٤** من (مفعولى **١٥** باب علمات **١٦** لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر
من قوله علمت بل كل فعل متعدي الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل
من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقا او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول
الثانى (مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما فى الاصل مبتداء وخبر
واجنادا الخبر الى المبتداء لا يكون الا تاما وبذلك دخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير

اسنادهما من التماس الى النقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اي الى
 المفعول الثاني قوله (ولا يكون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل
 في الاسناد فاسناده تام ايس الا (لزم كونه) اي كون المفعول الثاني (مسندا) باعتبار
 اسناده الى المفعول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) يعني
 في حالة واحدة وهي كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اي لزم كونه
 مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين (مع كون كل من الاسنادين) اي اسناد
 المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى الثاني (تاما) هذا اللزوم كائن بخلاف
 قولك (اعجبنى ضرب) بالتووين وهو الاصل لان عمل المصدر منون اولى واقوى
 او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان
 مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفة مرفوعة تقول عجبت من دق
 القصار القوب بالرفع (لان احدا لا سب) وهو اسناد المصدر غير تام (لان المصدر
 لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم
 الجامد لم يخرج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى الفاعل حين اسناده تاما كما سمى الفاعل
 وفي قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه
 نظم لان كون الشيء مسندا الى شيء آخر في حالة واحدة لا يضرمثل اعجبنى ضرب زيد
 عمرا فاعجب مسندا الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه
 بالنسبة الى شيتين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واحد
 ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى
 وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) الثالث من (مفاعيل
 باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند البس نحو اعلم موسى
 ونبيي عدم اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا
 هذا اذ اذاعة وقال الرضى وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث لقياس من قيام
 الثالث كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى الزوم مركزه (اذ حكمه) اي حكم المفعول
 الثالث منها (حكم المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة المهمة
 في اوله من المفعول الاول فكذلك المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث

اعلمت فباخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول الاول اسنادا تاما من كما كان
 اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا الباب
 اعلمت) والمفعول له (في حال كونه) (بلالام) اما معطوف على قوله المفعول
 الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلالام واما مبتدأ
 خبره قوله (كذلك لان النصب) اي نصب المفعول له لفظا او تقديرا (فيه) اي
 في المفعول له (مشعر) اي يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اي يكون علامة
 للفعل العامل فيه فلو اسند) الفعل (اليه) اي الى المفعول له (فالت نصب
 والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه
 مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له
 في فوات السبب يثنى المسبب اذا كان له سبب واحد وهم ناكذالك وهذا بخلاف
 ما) اي المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائما مقام
 الفاعل نحو قوله تع يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع
 كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يثبت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما
 لا يثبت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام
 فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ايس من ضروريات الفعل
 لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك لاسمن فلا يقال جئ لاسمن
 اذ رب فعل بلاعرض لا يفعل لكونه عبئا انتهى كلامه ولر هذا قال الش بخلاف
 ما اذا كان مع اللام مطلقا والمفعول معه مطرف على قوله المفعول له على
 كلا الوجهين كذلك (اي كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير
 بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل
 البدل واثار المفعول الثاني والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اي) كائن
 كالمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت) فيه تشر على ترتيب اللف
 قوله (في انهما) اي المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق
 بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعول لان ذكرهما
 المص نقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك

يعني المفعول الثاني والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف
في قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله في انهما الخ والفرض منه
الاستواء في الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير
الاول قوله كذلك حال من احد مفعولين لانه فاعل اي لا يقع المفعولان والمفعول
مع موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اي كالمفعولين من البابين
اما عدم وقوع (المفعولان) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب منصوب
بالعلية فاذا اقم مقامه فالت نصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعولان) مع
موقعه ايضا (فلانه) اي الحال والشان (لا يجوز اقامته) اي المفعول مع (مقام
الفاعل) قوله (مع) متعلق بالاقامة (الوار التي هي اصلها العطف) لان الواو
اولا موضوعا للعطف فاستعملها في غيره خلاف الاصل (وهو) اي الواو
دليل الانفصال اي انفصال ما بعدها عما قبلها ما عرفت انها وضعت للفصل بين
المعطوفين وتفيد ايضا تباينهما (والفاعل كالجزء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان
ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فيبينها منسافة لان مقتضى الواو
الانفصال ومقتضى الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم
المفعول مع مقام الفاعل معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا بدون الواو فانه
لم يعرف (اي حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو) كونه مفعولا معه (لان
الواو دليل ومشر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما
في المفعول له ولما فرغ من تفريق المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما
يجوز وقوعه موقعه اجالا وما لا يجوز تفصيله لاسرع الى بيان ما هو الاول والا
لوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التي يجوز وقوع كل منها موقعه فقال **فإن** واذا
وجد المفعول به **فإن** يعني بلا واسطة (في الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون
المفعول به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التي يجوز
وقوعها موقع الفاعل) وهي خمسة على ما فهم من تمثيل النص المفعول به وظرف
الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها سياتي تفصيله
والجار والمجرور **فإن** تعين (اي المفعول به **فإن** له) اي لوقوعه موقع الفاعل

والمراد بالتعيين التعيين الوجوبي عند البصريين يعني يجب ان يقع المفعول به
موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكو فيون ووافقه
بعض المناخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعيين الاستحسان لا الوجوبي يعني
اذا وجد المفعول به مع غيره تعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه
استدلالا بالقراءة الشاذة او لاننا بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه
القران بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بلا وقوع الجار
والمجرور موقعه وبقوله ولو ولدت فقيرة جروا كلب لسب بذلك الجرو والكلام
اشد شبهه) اي شبه المفعول به (بالفاعل في توقف) مصدره ضاف الى الفاعل
وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اي على الفاعل والمفعول به يعني ان الفعل المتعدي
كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذي يقوم به ويصح استناده اليه كذلك
يحتاج الى المفعول به من غير تفرقه بينهما في الاحتياج (فان الضرب مثلا) قد سبق
اعراب مثلا الكاف في (كما) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب) لان الضرب
عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به
كذلك) يعني كما ان الحال في الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب) لان
الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل
فان توبا في احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبه لان يقوم مقامه
ما كان كفوا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل (فانها ليست بهذه السفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم
فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتا كيد وغيرها ولا يمكن
ان يتعقل بدون الفاعل الذي هو اليه الواحد الخالق والمفعول به الذي هو العالم
وما فيه ولما بين ان التعيين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت في الكلام اورد مثلا كما هو المتعين له
لزيادة الايضاح فقل **فإن** تقول ضرب زيد **فإن** بالبناء للمفعول (باقامة المفعول به
الذي هو زيد) مقام الفاعل (الذي هو محذوف **فإن** يوم الجمعة) ظرف زمان
يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان زمانه **فإن** امام الامير **فإن** بفتح الهزنة

طرف (من الظروف المكانية) يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا
 يا انا الملكة واما ما كان بكسرهما وهو اسم لمن يؤتم به ويقعدى **ب** ضربا شديدا
 مفعول مطلق للنوع ونوعيته (باعتبار الصفة) وهي الشدة لا باعتبار الذات
 اذا لو كان كذلك القيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعة
 وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام
 الفاعل (لا قيد مخصص) يعني يشترط في المفعول المطلق ان يقوم مقام الفاعل
 ان لا يكون مجرد التأكيد اذا التأنث عنه ينبغي ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده
 الفعل فلو قلت ضرب ضربا شديدا لم يجوز لان ضرب مستغنى عنه لدلالة
 على ضرب بل يقال ضرب ضربة والضرب الفلاني واذن قال المص ضربا
 شديدا (اذلا فائدة فيه) اي في اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة
 الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم
 الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان
 المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة
 لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردهما المص بتعريف الاضافة ولم يوردهما
 بالتكثير مع كونه اخصر ولم يبين الشدة فائدة الاضافة فيها كما بين فائدة الوصف
 في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في المفعول المطلق لان بيان فائدة
 قيد في الاخر من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر وينق عن بيانها تأمل
 ولا تغفل **ب** في داره (جار ومجرور سببه بالمفاعيل) لكونه فضلة في الكلام
 مثلها اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه مثل للفاعل في قيامها مقام الفاعل
 وان لم يكن **ب** تامة بمعنى يوجد بدل عليه قول الش (اي وان لم يوجد في الكلام
 المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لايجب للفعل اللازم مفعول به
 ولا الجمول ايضا الاباعادة الجار كقولك جنس يوم الجمعة امام الامير جالوما
 كثيرا في داره **ب** ما لم يفسح **ب** مبتداء الناء جواب الشرط واللام عوض
 عن المضاف اليه اثار اليه الشارح بقوله (اي جميع ما سوى المفعول به **ب** سواء
 خبره اي مستوية في اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم

بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضى تساوت البوارى في النيابة ولم يفصل
 بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة
 وبعضهم الطرفين لانها مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اعدم
 لكونه جزء مفهوم للفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه
 اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عنابة المتكلم واهتمامه بذكره اعني
 وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصودة الى هذا الكلامه (في جواز
 وقوعها موقع الفاعل) و**ب** المفعول (الاول **ب** الكائن **ب** من باب اعطيت
 اراد بالباب كل قبل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اي الفعل) المتعدى
 الى مفعولين مثل كسرت وغيره ولذا قال الش (اي الفعل المتعدى الى مفعولين
 ثانيهما غير الاول) يعرف الغيبة بعدم صحة حمل المفعول الثاني على الاول
 اول **ب** بان يقوم مقام الفاعل (من **ب** المفعول) الثاني وان جاز اقامة الثاني
 ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشبيين على الاخر بعد استوائهما
 في اصل الفعل اللام في قوله (لان) تعليل لا ولوم (فيه) اي المفعول الاول
 معنى الناعية بالسبب) اي بالقياس (الى المفعول الثاني لانه) اي المفعول الاول
 عا ط اي اخذ) كما ان المفعول الاول حين يكون الفعل مبدا للفاعل مفعولا لا لكونه
 لفظا منصوبا وفاعلا معني لانه اخذ واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعني
 لانه منصوب وما خور فاذا انى الفعل للمفعول فالانصب لان يقوم مقام الفاعل
 هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل
 درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثاني مقام الناعل لانه
 لا التباس فيه (وذلك) اي جوار وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع
 المفعول الاول موقعه هو الاولى والانصب اقع (عند الامن من اللبس) يعني
 اذا اقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لا يلبس بالمفعول الاول قوله (واما عند عدمه
 ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء يعني
 عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الناء جواب اما (اقامة المفعول الاول
 دون الثاني معني لا يجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل عند اللبس) (نحو اعطى

اسما ظاهر بعدها لانه او كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة
المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ما فاقم زيد واقفا عمرو واجتره) اي بقوله
مفردا سماي (عن صفة) اذا طابقت (الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار
المعنى مثنى نحو اقامان الزيدان) وما فاقم الزيدان (او مجموعا نحو اقامون الزيدون
وما فاقم الزيدون) فاقمها اي الصفة المذكورة (ح) اي حين طابقت مثنى او مجموعا
جبرلس (اي تلك الصفة) (الا) خبر وانتهى كبر باعتبار الخبر والمستثنى محذوف
تخويفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيد ليس
الا لان معناه ما ضربت الا زيدا وقولك انما فعل واحد ليس الا اي الواحد كذا
في المفصل النحوي ~~في~~ جاز الامر ان ~~في~~ جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل
من قوله الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون
الصفة الخ (وما بعدها فاعلمها) من عطف الشبثين على معمول عامل واحد قوله
يسد (مبنى للعلوم حال) (مسد الخبر) منصوب على ما الظرفية (وكون ما بعدها
مبتدأ) معظوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا
والصفة خبرا مقدما عليه) اي على الاسم هذا ايضا من باب العطف المذكور
فهيها اي (في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهمها
خبر مقدم (ثلاث ضور) مبتدأ عند البصريين وهذه الصور بحسب الوجود
واما بحسب القسمة العقلية فهمها اربع صور (اجديها) مطابقة الصفة اسما مثنى
ومجموعا بعدها (نحو اقامان الزيدان) واقامون الزيدون (وبمعنى) يعني وجوبا
(ح) اي حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا فالما بين المذكورين (ان يكون الزيدان
او الزيدون) مبتدأ واقامان) واقامون (جزاء ما عليه) لانه لا يجوز ان يكون
الصفة مبتدأ والاسم واقع بعدها فاعلا لها اسما مسد الخبر لما سبق ان يلزم ح تقدير
الفاعل بحسب الظاهر (وتنبها) ان يكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها
مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم يطابقه (نحو اقام الزيدان) او الزيدون (وبمعنى
وجبا) ايضا (ح) اي حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا
(ان يكون) الاسم المذكور يعني (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه

فاما مقام الخبر) لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم
المطابقة لان الخبر اذا كان مستقلا ولم يتوفيه انتد كبر والتأنيث يجب مطابقة المبتدأ
وثانها تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الاقراء (نحو اقام زيد) واقامه ههنا
وح يجوز فيه الامر ان) المذكور ان سابقا (كما عرفت انفا) وانما قلنا فهمها اربع صور
لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان يكون الصفة مثنى
او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقامان زيد واقامون زيد وهو غير
جائز لانه لا يمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها اسما مسد الخبر
لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مسد المبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه
لانه لا يجوز ان يثنى الخبر ويجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح
وقال فهمها ثلاث صور وليد كر الزيادة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين
وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ماهو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر
فقال ~~الخبر هو~~ الخبر هو ~~المختار~~ الفصل لان الخبر يعرف باللام ~~المجرد~~ (اي هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فقد كررنا في قوله
لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اي هو الاسم الخ لان (الكلام) اي
كلامنا في (مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطابق الخبر اسما كان او فعلا
بل انما كان تعريفه بالخبر الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة
على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل في الخبر الاقراء وهو لا يكون الا في الاسم
اذا كان الامر كذلك (فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني على المضارع الواقع
موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه في تقدير
زيد ضارب او لم يكن (في يضرب زيد) فانه في تقدير ضارب زيد (انه) اي يضرب
يعني المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المستند به المفاير للصفة المذكورة) يعني
لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اي ذلك الفعل (ليس باسم
فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه
التعريف فلا يصدق المعرف فذوان كان مجردا عنها مستند به مفاير اليها
المستند به ~~الصفة~~ بعد صفة الاسم المقدرا لاساء اما لا ستعانه كما في كتبت

بالقلم اول السبئية (اى ما يوقع الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام
 الفاعل في المسند هو مصدره مثل قولك وقد جيل بين العير والزوان وان الضمير
 المجزور به راجع الى الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول
 موصول على ما سيأتى وقال المحشى عصام يشهر كلامه بان التركيب من قبل
 اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مفعول به على طريقة وقد جيل بين العير
 والزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجزور والباء للسبئية اى
 الاسم اسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الى هيا كلامه اقول من كون الباء
 للسبئية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجزور بل المعنى الحقيقى ما قاله الله
 تامل (واحترزه) اى بقوله المستند به (عن القسم الاول من المبتداء لانه) اى
 القسم الاول من المبتداء وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند
 اليه لامسنديه) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل مالمسند في تعريف الخبر
 المغاير ~~بصفة بعد صفة~~ ايضا ~~بصفة~~ متعلق بالمغاير ~~المذكورة~~
 صفة الصفة (في تعريف المبتداء) متعلق بالمذكورة اى المذكورة بقوله والصفة
 الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والفاء الاسنفهام
 رافعة لظاهر (واحترزه) بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من
 المبتداء) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا
 لكنه لما كان مصدرا بحرف النفي والفاء الاسنفهام جعل مبتداء لا اعتماد ولم يجعل
 خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة
 المذكورة احترازا عنه (وجاز لك) او جاز لك (ان تقول المراد) بقوله المستند به
 المذكور في التعريف (المستند به الى المبتداء) يحذف الجار والمجزور بقرينة ان
 المبتداء والخبر كان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت
 فى معنى مررت زيد يحذف قولك زيد بقرينة حالية او مقالية (او تجعل) معطوف
 على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء) فى المستند به (بمعنى الى) لان معنى
 الباء للاتصاف والمصق ينتهى الى المصوق به ويمكن عنده كقولك زيد داء فان
 الباء التصق زيد وانتهى كذلك المعنى ينتهى بالغاية ويتم كافي قولك اكل السمكة

حتى رأسه فان اكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا المعنى
 الانتهاء (والضمير المجزور راجعا الى المبتداء) هذا من قبيل العطف المذكور
 وقد مر مرارا فاعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل في المسند ضمير
 راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الله
 قال المحشى الاقرب الافتزان يراد المسند الى المجزور ويجعل الضمير راجعا الى المجزور
 والاول جعل الباء للملابسة اى المجزور المسند للملابس المجزور اذا فعل ملابس
 بالمفعول للعامل اللفظى ابدالا للمجزور (قوله وعلى كلاً تقديرين) اى تقدير حذف
 الجار والمجزور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله
 المستند به (القسم الثانى من المبتداء) لان المراد بالاسناد ح الاسناد الى المبتداء
 بحيث لا يخلو ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة
 الخ احترازا عن الاحتمال غيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة
 تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين اى تعين فيكون هذا نصري محاله ولما بين المبتداء
 والخبر وانهما من الملحقات بالفاعل في الرفع يعنى الضمة والواو والالف وح لم يكن
 كل واحد منهما ملحقا بالفاعل في العامل اراد ان يبين العامل فيهما منبها بقوله
 واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو المبتداء (لا غير عند المذهب المتصور) اعنى
 تجريد (مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف تقديره
 تجريدك الاسم قد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى من عامل لفظى
 يؤثر فى معناه واللام فى قوله (لبسند) فعل مبنى المفعول متعلق بالتجريد اى الاسم
 الحشئ) فى كمال القسم الثانى من المبتداء فلن قولك اقامت الزيدان جرد عن العوامل
 اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان القيام مسند اليه ايضا اذا
 كان عاملا لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المحض (او بسند) مبنى للمفعول (اليه)
 اى الى الاسم (شئ) ناسبه كما فى القسم الاول من المبتداء نحو زيد قائم جرد الاسم
 ههنا عن العوامل اللفظية لبسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عاملا
 لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيد قائم ان المسند
 فيه هو القيام المؤكدا لقيام فقط (معنى المبتداء) وهو التجريد (عامل فى المبتداء)

والخبر رافع إسما عند البصريين) لا يقتضيه المبتداء والخبر على السواء لان الخبر يرد
 يقتضي الاسناد وهو يقتضي المسند والمسند اليه فالخبر يرد يقتضي المسند والمسند
 اليه با واسطة فاذا اقتضاها على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والابترز
 الترجيح بلامر ح وذا لا يجوز قوله (واما عند غيرهم) اي عند غير البصريين
 متعلق بالخبر هو قوله عاملا في الموضوعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم
 الابتداء عاملا في المبتداء) لانه مستند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه
 في الاغاب ولذلك عمل فيه ولانه واه معنى (والمبتداء) لكونه مستندا اليه وركنا
 اعظم في الجملة الاسمية مقدما غالبا عاملا (في الخبر) فعامل المبتداء هو الابتداء اعني
 الخبر يرد فيكون عاملا معنويا وعاملا الخبر لكونه المبتداء لفظي هكذا قالوا ولكن
 هذا القول ليس بصحيح لان المبتداء في الاعم الاعلى اسم جامد ليس من شأنه العمل
 فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما في القسم الثاني فلان المبتداء
 ان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عاملا
الابتداء وليس الا انه مؤل مثلا ان قولك انما زيدان مؤل بقولنا الشخص
 الموصوف بالقياس هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم
 الاول فيكون المبتداء اسما جامدا فلا يعمل ارفع (وقال اخرون) لتعبر بالتكبر
 يشعران ما قالوا اضعف كما ان التعبر بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتداء
 والخبر عاملا في الآخر) يعني قالوا ان المبتداء عاملا في الخبر لكونه مستندا اليه والخبر
 لكونه امر انسيبا عاملا في المبتداء وهذا ليس الادوراء صرحا وهو باطل باتفاق
 العقلاء لانه يارزم من هذا كون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذي عمل
 فيه وذا غير جائز نامل ولا تكن من الغافلين (وعلى هذا) اي ما قاله الاخرون الجار
 متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اي المبتداء والخبر مجردين عن
 العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم ضكونهما
 مجردين عنهما مختص بما قاله الاخرون لا غير واما على ما قاله البعض فعامل الخبر
 يكون لفظيا فقط لان عاملا المبتداء معنوي عندنا واما عند البصريين
 فعاملها معنوي ليس بالاولى لما فرغ من تعريف المبتداء والخبر شرعا

في بيان ماهو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال وواصل المبتداء
 قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبتنى عليه شئ واما معناه الاصل صلاحه ههنا
 فاقاله الشاذلي قوله (اي ما ينبغي ان يكون المبتداء مقدما عليه اذا لم يجمع مانع) عن
 ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتداء نكرة
 يجب تقديم الخبر المانع كون المبتداء نكرة على ما سيجي له زيادة تحقيق والتقديم
 على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا
 في المحكوم عليه ومرتبة العاقل قبل مرتبة الممول فقدم لذلك وانما قال انظرا
 لانه قدم تقديرا وان كان مؤخر لفظا (لان المبتداء ذات) يعني دال على الذات
 تحقيقا مثل زيد قائم او زيد المنطلق او تأويلا مثل المطلق زيد فانه في تأويل الشخص
 الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا او تأويلا لما مر آنفا
 الذات مقدم على احوالها) طبعاً فقدم الذات وضعاً ليطابق الطبع الوضع
 ولذا كان الاصل في المبتداء التقديم لفظا قوله و ومن ثمه متعلق بالفعلين
 الاثنين اعني الجوار والامتناع لانه قدم عليهما للتخصيص لان جوار القول
 الاول وامتناع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتداء تقديم لا غير وبين
 الفائدة كون الاصل فيه التقديم بقوله ومن ثم يقع الاء المثناة والميم المشددة وبعدهما
 هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى معنى مجازا (اي
 ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم على الخبر لفظا) لا تقديرا لانه في التقدير
 مقدم و جاز (قولهم) اي قول العرب لان العرب اسم مفرد للفظ مجموع
 المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او الخاة و في دارة زيد و بتقديم الخبر
 على المبتداء (مع كون الضمير المجرور) في دارة (عائدا) وراجعا (الى زيد
 المتأخر) صفة لزيد (لفضا تقدم مرتبة) نصب على التميز (لا لالة التقديم
 اي تقديم المبتداء و امتنع و عطف على جاز (قوله) صاحبها في الدار
 مقيدا (بعود الضمير المجرور) في قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده
 الى شئ مقدر قبله بقرينة حاله كما تقول هذه الجارية صاحبها في الدار لانه لا يجوز
 هذا التركيب و قول الشاذلي يعود الضمير الى الدار اي الى قول الصانع

صاحبها في الدار تفرع على المفهوم من قوله واصل المبتداء بتقديم (وهو
 أي الدار قائم ذكر باعتبار لفظه (في خبر الخبر) وانما قال في خبر الخبر لان الخبر
 في الحقيقة الفاعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجي (الذي اصله
 التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر
 ورتبة (لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتداء كما سبق (وهو) أي عود الضمير
 الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال في الدار صاحبها
 بتقديم الخبر على المبتداء لما سياتي انه اذا كان في جانب المبتداء ضمير يرجع الى
 جزء الخبر يجب تقديم مجموع لانه لما لم يمكن تقديم الجزء وجب تقديم مجموع
 لا يلزم الاضمار المنوع كما في قوله على التمرة مثلها زيدا **﴿﴾** وقد يكون المبتداء
 نكرة **﴿﴾** اوردته بكلمة قد المقيدة للتعليل اذا دخل على المضارع اذا نال
 ان الاصل في المبتداء التعريف اذا لشيء اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه
 وانما جاز في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل انخصيص الفاعل بتقديم
 الحكم عليه ولكن الاصل في المبتداء التعريف قل الشارح مقيدا بالحال (وان كان
 الاصل فيه) أي في المبتداء (ان يكون معرفة) لان الواو في مثل هذا الكلام تكون
 للحال كقولك آتيتك وان لم تأتني كذا في الضوء (لان للمعرفة معنى معين) وضعا
 و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت
 بزيد الحسن الوجه (في الكلام) أي في الكلام العرب (انما هو الحكم) فقط
 على (كل امر معين من (الامور المعينة) لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو
 اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه وانهذا لزم ان يكون المبتداء معرفة لزم
 اكثر بالكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) أي الا
 ان المبتداء (لا يقع) ان لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتداء ان يكون معرفة
 او نكرة مخصصة (على الاطلاق) أي مخصصة كانت او غير مخصصة لان
 جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة بوجه
 مالا انه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها (بل
 يقع المبتداء نكرة **﴿﴾** اذا تخصصت (تلك النكرة) اذا هم ناظر في محض في معنى

الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيتك
 اذا احمر البسر أي آتيتك وقت احمراره فالماضي وقد يكون المبتداء نكرة وقت
 تخصيص تلك النكرة **﴿﴾** بوجه ما **﴿﴾** واعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام
 موصولة نحو عرفت ما اشترية وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما يجب لك
 او جملة كقولك انكره النفوس من الامر له فرجة لكل العقال ومشرطية نحو ما تصنع
 اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفية نحو ما ضربته ضربا مواتية
 بمعنى شيء منكرا ومعرف نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي وهما صفة لما قبلها
 ولذا قل الله (من وجوه التخصيص) بيان اكون ماضيتها (اذا بالتخصيص
 قبل اشتراكها) فان النكرة وان لم يكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها
 فتقرب من المعرفة (فيصح ان تقع مبتداء لان المبتداء يكفيه راحة التعريف
 وهي أي وجوه التخصيص على اذ كره المص سنة احدها ان تخصص بالصفة
 لان الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقابل الشركاء لانك اذا قلت مثل رجل
 فهو يعلم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم
 فقد قلت وخصصت بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذلك العموم
 مثل **﴿﴾** قوله تعالى ولعبد **﴿﴾** اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيد
 والعبد في اللغة ما من شانه العادة والانقياد سواء انقاد بالفعل او لا فلما وصف بقوله
 مؤمن **﴿﴾** خرج من الانقياد له وقلت الشركاء فتقرب من المعرفة فصيح وقوعه
 مبتداء وقوله **﴿﴾** خير من مشرك **﴿﴾** خيره (فان العبد) كما قلنا (متناول للمؤمن
 والكافر) أي من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
 وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتداء) حال كونه
 مرفوع لفظا (وخير خيره) هذا من باب عطف الاسمين على معمولي عامل واحد
 والثاني من وجوه التخصيص التخصيص بعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان احدا
 كائن في الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء
 فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من أي جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم **﴿﴾** و
 مثل قولك (ارجل في **﴿﴾** مبتداء لتخصيصه بالعلم **﴿﴾** ان في الدار

خيرية نقلا ام امرأة نقلا عطف على رجل (فان المتكلم) اي الذي تلفظ وتكلم بهذا الكلام اي بقولك ارجل في الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة في الدار) لان التسمية الاستفهامية مع ام المتصلة انما يستعمل فيما يعلم المتكلم احد المستويين الا انه لا يقدر على التعيين ادم جزئيه (فيسال مخاطب عن تعيينه اي تعيين الخطاب ذلك المسئول عنه فيؤذن المتكلم ما اراده (فكله قال) المتكلم بهذا الكلام اي مبتداء لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيان ادا كان ما قبله انكرة يكون صفته (المعلوم) ووصف سبي مثل قولك هند جائل وشاحها كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (في الدار) متعلق بالكون (كائنا فيهما) خيريه فكان هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا فكل واحد منهما) من الرجل والمرأة يعني ايها كمال مقدما (تخصصص بهذه الصفة اي الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما ولم آد من الصفة هي نامعناها اللغوي وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوي ولذا قلبت الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون احدهما في الدار (الجعل) ذلك المقدم مبتداء وفي الدار خبره وهذا ايضا من قبيل عطف شئين على معمولي عامل واحد في المثال المذكور المزجل لعدم جعل مبتداء وفي الدار خبره حتى اوقف دم المرأة وقبل اد مرأة في الدار ام رجل امكان الامر كذلك من غير فرق فلامعني لقول من قال الظاهر ان ضمير جعل الى كل واحد منهما لكن مرآة رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره ولا لقول من قال ايضا ذلك ان راعى الظاهر وتريد بكونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما بل المراد ما قدم من اللفظ رجل لا كان او امرأة فاعل والنصف ومما يتخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او امرأة في جوابه لتخصيصه بعلم الخطاب بانه في الدار بقينا من غير احتمال والثالث منها ان تقع النكرة في خبر النفي الاستفهام مثل هل احد خير منك ونحوه مثل قولك (ما احد خير منك) فان النكرة يعني قوله احد (فيه) اي في قولك ما احد وفي بعض النسخ فيها اي في هذه الصورة (وقعت في حيز انفي) الحيز

بوزن الجند ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اي سياق النفي بحيث او لم يكن تلك النكرة معنوية لم يكن من هذا الفييل (فافادت) تلك النكرة (عموم) الافراد وسماها (يعني شملت بكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم) فتعينت وتخصصت (عطف تفسير وانما قال او لا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغفر الفرق الا زمان كلها يستغفر افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منه فافاد ذلك المنفي امر او احدا فيقع مبتداء لكونه امر او احدا ولذا قال الله (فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو) اي جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فلامعني ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود مدح الخطاب لكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبره مدم اي كان النكرة اذا وقعت في حيز النفي نعم جميع الافراد فتقع مبتداء كذلك كل نكرة مبتداء وقعت في (الاثبات) يعني وقعت في كلام مثبت (فسد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تع كل نفس ذائقة الموت ثم اينترجعون ونحو وجوه يومئذ ناظرة على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله تاضرة (نحو نكرة خبر من جرادة) هذا قول امير المؤمنين ع رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة اذا قتلها من احرم حال احرامه والمقصود متدان الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان نكرة او غيره والمراد مقدار نكرة من غيره وقوله هم تصدقوا او بطلب محرق وقوله عليه الصلوة والسلام او لم او بوشاة والنكرة في الاثبات كثير في المبتداء فليل في الفاعل نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وام في حيز النفي قيسوا المبتداء والفاعل ونحوهما كذا قال المحشي ونحو الرابع المبتداء الذي كان في الاصل مؤخر اعلى انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبتداء للتخصيص (مثل قولهم شر اهر ذئاب) وامر افعله من الحرب لانه كان في الاصل مؤخر اعلى انه فاعل معنى وبدل لنظام قدم وجعل مبتداء (لتخصيصه) اذ ذلك اسم (بما يتخصص به الفاعل لشبهه به) اي لشبه ذلك اسم بالفاعل اذ يستعمل (هذا لقول (في موضع ما اهر ذئاب الاثر) يعني يستعمل في موضع

يكون شرفه فاعلا محصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم
والاخبار كما قالوا في اعرفت اوله كان في الاصل فاعلا قدم التخصيص (وما
اي المعنى الذي) (يتخصص به) اي بذلك المعنى (الفاعل قبل ذكره) اي قبل ان يذكر
الفاعل (هو) اي ذلك المعنى (صفة كونه) اي الفاعل (تحوك ما عليه بما اسند اليه
اي بالفعل المسند الى الفاعل فالك اذا قلت قام) مثلا يعني اذا ذكرت فعلا تريدا اسناده
الى فاعل سواء كان لازما او متعديا (علم) مبنى المفعول اي حصل العلم القطعي للسامع
قبل ذكر ما يند اليه (منه) اي من قولك قام (ان ما يذكر بعده) اي بعد ذلك الفعل
او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكمه عايه بالقيام) يعني امر دال على الذات بحيث
يصح ان يسند القيام اليه (فاذا نلت) يعني اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اي قولك
رجل بعده (في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام واعلم انه المهر للكلب
من اهر يهر اذا غراه وحرصه والهري صوت الكلب دون نباحه من قتلة جره من
قتلة صبره على البرد يقال اهر يهر اهر بالاكسر والمعنى ان الذي اهر الكلب
بالنباح المعتاد) في خلقته وجلته من حيث انه كلب يعني من غير مقارنة شيء اليه (فد يكون
ذلك النباح) (خيرا كما اذا كان) (الاهر ار للكلب بالنباح المعتاد وقت) (مجيئ جيب) اي
صديق صاحبه لانه حير للانشاط لانه يراه غير اجنبي (وقد يكون) ذلك النباح (شرا كما
اذا كان) وقت (مجيئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبا فهي لاضطرابه وتألمه فيكون
الاهر ار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجيئ صديقه وما يكون
شرا وقت مجيئ عدوه (واما) (المهر له نباح غير معتاد) فيه بل نباح لا يكون الا بانضمام
شيء اليه ومقارنته له (يشام به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا
لم يشام يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح - واه كانا معتادا او غير
معتادا (ويكون شرا اخيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اي على ان يكون
النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصص) اي قصص الاهر ار على الشر (بالنسبة
الى الخير) فيكون قصصا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصص الصفة على
الموصوف فمناهج شر لاخير اهر ذاناب (فتكون صفة الاهر ار مقصورة
على الشر) وعلى الثاني لا يصح القصص (لانه لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح

القصص بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصص) بالنسبة الى ذلك
الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لاحقر اهر ذاناب) وقد يكتفى بجعل التنوين
للعظيم مثل قوله تعوان يكذبوك فقد كذبت رسل اي رسل عظام ولكن الاول
اناسب بحال هذا العلم والثاني يعلم المعاني فلا تغفل فاما انما يكون للتخصيص
بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد
يشام فاما انما للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اي قد لهم شراهر ذاناب
مثل يضرب) مبنى للمفعول (رجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز في حادثة
يعنى عجز عن رفعها مع انه رجل قوى لا يبصره ولا يعجزه شيء فتصحيح هذا القول
لان يكون مبتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معيار التثنية
فالتركيب معتد من غير احتياج الى التخصيص ^{بشيء} والخامس التخصيص
بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لا يكون مظهروفا فيه ويكون
ايضا محلا له افاد تقديمه تخصيصا للمبتداء (مثل قولك ^{بشيء} في الدار ^{بشيء} الجار
والجروا خير مقدم عند البصريين ^{بشيء} رجل ^{بشيء} مبتداء نكرة لا فاعل الظرف
لا شراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة
على سجي (للتخصيص بتقديم الخبر عايه) مبنى به الخبر الظرف على ان يكون
اللام فيه للبعد الخارجى ولا وجود لقول من قال ولا يخفى الاول ان يقول لتخصيصه
بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطابق الخبر لان تقديم مطلقه لا يقيد
التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول
وغير ذلك بخلاف غير (لانه اذا قيل في الدار علم) اي حصل للسامع العلم القطعي
ان ما (اي الذي) يذكر بعده (اي بعد قوله في الدار) (امر موصوف بصفة
اشعراره في الدار) يعلم ان الذي سبذكر بعده ذات يصح ان يوصف بكينونة
فيها فانه قبل رجل موصوف بصفة اشعراره في الدار كائن فيها (فهو) اي
هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان في الظاهر من قبيل
التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار صار قسما آخر ^{بشيء} والسادس
التخصيص بالنسبة الى الحكم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الحكم منه (مثل قولك

سلام **ب**بتداء نكرة مخصصة **ع**عليك **ج**الجار والمجرور في محل ارفع
 على انه خبر المبتداء (لتخصيصه) اي لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى
 المتكلم) **ب**عن بالقياس الى بن سدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله
 اذا صله سلمت (سلاما) لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به
 وهو الفاعل (محذوف الفعل) الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية
 جواز القرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع
 يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له وجعل مرفوعا مبتداء
 وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لصد الدوام والاستمرار
 يعني لقصد ان يكون السلام على مبدل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية
 لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم وبستمرة بلا
 وتدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم
 والفعل عرض لا يقاء زمانا فليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد
 فكانه قال المتكلم سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قبل) يشير الى ان الاضافة
 مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله تعالى فلا يضاف الى غيره تعالى بطريق
 المجاز فهذه اضافة في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قبل
 التخصيص بالذات الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة
 يجب ان تخصص حتى تقع مبتداء فمع يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ
 عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في تنبيه قوله سلام عليك والمقصود هو الاول
 والمعنى اي الحكم بالنكرة يجب ان تخصص بوجه ما تقرب من المعرفة
 حتى تقع مبتداء (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اي بين الجماعة (وقال بعض
 المحققين منهم مدار) مبتداء ومضاف الى صحة الاخبار عن النكرة (بمعنى سبب
 ان يصح الاخبار عن النكرة واصله يعني) على الفائدة (الجار والمجرور خبره يعني
 ان كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتداء بلا تكلف شي قبل
 لان في بين كلام التخصيص من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض
 لانهم لما رأوا ان المبتدى الذي لا يبنى قوة بالتمييز بين المفيد من الحكم عن النكرة

وبين غيره مضطوا امثلة فلا يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم
 من النكرة والجاهل ان ما ذكره الجماعة مبني على المبتدى الذي لا يبنى قوة بالتمييز
 بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحققا مبني على العالم الذي يبنى قوة
 بالتمييز بينهما لكل وجه تامل (لا على ما ذكره) عطف على الخبر باعادة
 الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (التي يحتاج) مبني
 للمفعول توجيهاتها (الى هذه التكلفات اركبة) اي الضعيفة من ركرك بالكسر
 ركرك وضعت فهو ركرك فلي هذا قوله توجيهاتها بيان (الواحدة) صفة
 كاشفة انها فاته مجرى مجرى التفسير لان الواهي في اللغة للضعيف (فعل هذا
 اي على ما قال بعض المحققين) يجوز ان يقال كوكب) مبتداء من غير تخصيص
 وهو ظاهر (انقص) اي سقط على وزن افعول والفعل مع فاعله في محل الرفع
 خبر المبتداء (الساعة) منصوب على الظرفية اي كوكب سقط في هذه الساعة
 وشمس انكسفت وقرانكسفت المبله وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاء
 الكوكب لما كان نادرا خفي على بعض دون بعض واذا جعل مبتداء من غير
 تخصيص وحكم عليه بالانقضاء يحصل الفائدة (ولا يجوز ان يقال رحل قائم
 لعدمه) اي لعدم حصول الفائدة في جعل رحل مبتداء بلا تخصيص وقائم
 خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اي ما قاله بعض المحققين
 لقرب الى الصواب (لظهور وجهه وهو حصول الفائدة دور ودال لا استعمال
 عليه كقوله تعالى جوه يومئذ نظرة على تقدير ان الظرف يتعلق بقوله نظرة
 واما على تقدير ان يكون صفة لارجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة
 وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يمد ولا يحمي وارجاها
 الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يفي به وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان
 الخبر المفرد شرح في بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعروف
 بقوله المجرد للسند به المفار للصفة المذكورة) (فيما حق) في تعريفه (مختصا
 بالخبر (المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اي لكون الخبر المعروف
 فيما سبق (فما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة لان الاسناد

فيه غير تام (فلم يكن الخبر جملة) اسمه كانت او فعلية (داخلة فيه) في الخبر
المعرف لكونه فردا (اراد ان يشير) اي ان يبين (الى ان خبر ابتداء فديع
يعني قد يكون جملة) لم ان اصل في الخبر لافراد بكونه اخصر ولكون
الصرف متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة
الى لها محل من الاعراب وحضور ما في مع الخبر والحل والمفعول والمضاف
اليه قول وجزء شرط وقع بعد الفاء اذا والبايع لمفرد والجمع لها محل من
الاعراب (ايضا) يعني كما يكون الخبر جملة (قال) جاعلا كلامه
مثالا مما يكون الخبر جملة والخبر قد يكون جملة ومثلا بكلمة التقليل
اصيغة التجدد الى ال اصل في الخبر لافراد لكونه احد ظرف الكلام
لما سبق ايضا (اسمية) فقدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا
في الاسادة والاعراب مثل زيد مبتداء ابو زيد مبتداء ثان قام
خبر المبتداء الثاني وهو مع خبر خبر المبتداء الاول وجملة فعلية سواء
كان فعلها ماضيا (مثل زيد مبتداء قام فعل ماض ابو زيد فاعله
والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه خبر المبتداء او مضارعا مثل زيد يقوم ابو
او امرا او نيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤنثا مثل زيد اضربه اي
منهول في حقه اضربه او مستحق لان يؤمر بالضرب ونحو زيد لا تضربه
ولم يذكر انظر فيه لانها راجعة الى الفعلية) لاسما مؤنثة بالفعل فتكون من حكم
الجملة الفعلية على ما سمع في قوله وما وقع ظرفا لانه مؤنث الجملة والمراد
بالجملة لفعلية ولا وجه لقول من قال انظر فيه جملة لان انتقال اسناد الفعل الظرف
ولذا استتر فيه كان فاعل الفعل والاقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت
فبمرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح
لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا تخرج عن الاسمية
والفعلية يعني ان كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة
الاسمية اسمية فالخصل ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لما سبق
و اذا كان الخبر جملة (لما عرفت) والجملة مستقلة بنفسها (لا شتمها على الاسناد

المشتمل على المسند والمُسند اليه (لان مقتضى الارتباط ان يربطها) لافادتها فائدة تامة
يشير الى ان الفاء في قوله فلا بد جزء شرط محذوف ولفظة لا هي الى
لغتي الجنس بد مبنى على الفتح في محل نصب اسمية (في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتداء) من عند الجار والجرور في محل الرفع خبره تقديره ولا بد حاصل
من عند اي لا محال ولا فراغ (يربطها) اي يربط ذلك العائد ذلك الجملة بالمبتداء
ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها من شرطية (وذلك العائد) الذي يربطها به
اما ضمير عائد الى المبتداء سواء كان عمدة مثل زيد قائم او فضلة او فضلة مثل
ضربته او مرتبه او مضافا اليه (كما في المثال المذكور) في المتن (او غيره
اي غير ضمير) كاللام اي كلام الجنس الذي يدخل على قاعل فعل المدح
والذم فان علم الماعلى بلام الجنس او المضاف اليه الكائن (في ثم ارجل زيد
على تقدير ان يكون المخصوص مبتداء وما قبله اعني فعل المدح بالذم خبره
فان الفاعل كان محلي بلام الجنس وهو يشتمل كل فرد من افراد جازان
يربط الجملة بذلك الفرد وهو المخصوص لتعمول الجنس ذلك الفرد ولما على
تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف تقديره نعم ارجل هو زيد
فلا يكون ذلك امثال مما نحن فيه (او وضع المظهر موضع المضر) لزيادة
التكثير في ذهن السامع وتقديره فيه لان الادة لفظ السمي يعني عن ضميره
ويكون قائما مقامه فيما يدعى مؤداه (في نحو الحققة) مبتداء (وما) استفهامية
مبتداء عند سبويه خبر مقدم عند غيره (الحققة) خبر او مبتداء على اختلاف
المذهبن والجملة خبر للمبتداء الاول تقديره الخافذ ما هي اي شيء هي ووضع
المظهر موضع المضمير جاز في مقام التمهيد مطلقا وكون الخبر تفسيرا للمبتداء
يعني ان يكون عينه مثل الشان واليه قائم ومفعول امر وقائم لانه لما كان الخبر خبر
المبتداء وتفسيرا له استغنى عن الرابطة الكمال الانصاف والامتزاج بينهما بحيث
لا يحتاج الى الرابطة الدالة (نحو) قوله نعم (قل هو الله احد) وقد يحذف
مبنى المبتداء (اعنادا كان ضميرا) غير فاعل لانه اذا كان فاعلا لا يحذف
لكونه عمدة في الكلام ومقصودا او اما غير المضمير فتكون الخبر عين المبتداء

يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمركم تكنة تقوت مع الحذف او حذف
وكذا اللام اذا وحذف لا ينساق الذم الى الضمركم فلا يجوز حذف غيره
لقيام قرينة) اي وقت قيام قرينة حالية او مقابلة دالة عليه (نحو البر) مبتداء (الكر
مبتداء ثان وبالفارسية دوارد شتر بار مذهب وتفصيله ان الكثر اثنى عشر ومعا
والوصق سون صاعوا الصاع اربعة امداد والمد المن (بسنين) الجار والمجرور
خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول (درهما) تميز عما تم بنون الجمع
والسمن (بفتح السين) المهمة وسكون الميم دهن يخرج من السمس من مبتداء الاول
مينوان (ثنية من مبتداء ثان) بدرهم (الجار والمجرور خبر للمبتداء الثاني
وهو مع خبره خبر المبتداء الاول) اي الكرم (الجار والمجرور هم ما حال من ضمير
لظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر
بالفعل او شبهه او حال من المبتداء الثاني لان المبتداء في حكم الفاعل لكونه مستند اليه
اي البر الكرم حال كونه من البر كافي يتبين درهم (ومينوان منه) الجار والمجرور فيه
صفة لقوله مينوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وان وقع مبتداء لانه حذف
بقريته ان بايع البر والسمن لا يبرعيرهما) يعني حذف العائد في هذين المثالين بقريته
حالية التفسير ترجيح بيان كونه يعني ان بايع البرين قيمتها لا قيمة غيرها وبايع السمن
ايضا بين قيمة وقال الرضي حذفه قياس عند لكل في موضع وهو ان يكون الضمير
مجرورا بمن التبعضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتداء الثاني فيها جزء
من المبتداء الاول الى هذا كلامه ~~وما وقع ظرفا~~ اي الخبر الذي جعل
ما موصولا لقائمة الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او ظرف
مكان) نحو زيد هناك (او جار او مجرورا) فانه جار مجرور الظرف لاحتياجه الى
الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولما شبهه لان الظرف في الحقيقة جار مجرور
لكونه بمعنى فجا ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشي الظرف عندهم
اسم الظرف الزمان والمكان وهم يسمون فاعلا لقون على الجار والمجرور ثم يسمون
فبطلقون على ما يسم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى
هذا كلامه ~~فلا كثر~~ مبتداء الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا

لان المبتداء اذا كان موصولا صلة جملة فعلية او ظرفية فتضمن معنى الشرط
فيدخل في جوابه افاء على ما شباني (من النجاة وهم البصريون) كاثون
او واقعون ~~على~~ نه قدر الجار فيصع الحمل وحذف الجار من ان وان قياس
كثيرا اي (الخبر واقع ظرفا) ظرف مكان او زمان او حارا او مجرورا ~~مقدر~~
اي مؤول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزم التأويل اذا المقدر يؤول لامحالة
وايصح تعديته بالباء ~~الجملة~~ كاشة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل
وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة فعلية) ومن ثم ان الظرف
يفيد بمجرد من غير ذكر لفعل في الصلة لار الصلة يجب ان يكون جملة واذا افاد
فيه ما يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود
هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا بعض الخبر حذفاً زائدا واثموا
المعنى الاخر. قام وسموه باسم الخبر اختصارا ومجارا ولذا اتفق الضمير الى الظرف
بخلاف ما اذا قدر (اي بخلاف الظرف الذي قدر) (فيما سم الفاعل) او اسم
المفعول او غيرهما من المستغاث غير الفعلية (كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه
اي الظرف (ح) اي حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره (بضميره فردا) لان اسم
الفاعل لما كان شيها بالحقالي عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل او نار رجل وهو
ضارب وانت ضارب وانا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا
وجه الاكثر يعني البصريين في ان الظرف مقدر للجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف
لا بد له من متعلق) يفتح اللام اكو نها في الاصل جار او مجرورا (عامل فيه) ليعمل
فيه (والاصل في العمل والفاعل) فقط لكونه حداثا قائما بالغير فاذا وجب التقدير
اي تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) فتقدير ما هو الاصل في العمل (اولى) والبق
وايضاً لقياس على الظرف الذي وقع صلة الموصول مثل الذي في الدار زيد وعلى
الظرفين وقع صفة مثل كل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير
لان الصلة يجب ان يكون جملة (ووجه الاول) في ان المقدر والظرف باسم الفاعل
او نحوه (انه) اي الظرف فله خبر والاصل في الخبر افراد ليتفق الركنان في كونهما
مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة في الربط واجيب بان اتفاق الركنين

اما تحقيقا وتاويل لا وفي الجملة وان لم يتفقا تحققا لكنهما يتفقا تأويلا ولان الخبر
الجملة اقوى لتاويله وقدم في قوله ولما كان الخبر المضاف فيما سبق مختصا بالمفرد
ثم اي بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر
لفظا لما سبق (وجاز تأخيره) على الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اي الا ان التقديم
على الخبر لفظا (فدوجب لام عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه) المص
الى ذلك الامر العارض (يقوله) واذا كان المبتدأ هذا شروع في بيان وجبات
تقديم المبتدأ على الخبر مشتملا على ما لا موصولة او موصوفة والتاخر ذهب
الى الثاني صدر الكلام فاعل الظرف او جود شرط عمله في الاسم وهو
الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية
او الاسمية صفة او صلة (اعلم معنى وجب له) في ذلك المعنى (صدر الكلام
وهو معنى بغير الكلام) كالاستفهام (والتمني والترجي الى غير ذلك) وانما وجب
لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع (فانه يجب تقديمه
اي تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام) (حفظا الصدارة) وكذلك
باسماء الشرط نحو من جاء فمعه مكرم لانه يؤثر في الكلام ويخرج له غماؤه عليه
وكل مؤثر فيه صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام
نحو غلام من جاء قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعله نكرة كلمة
واحدة مستحقة المصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن
بخبره بالفاء نحو الذي يأتي فله درهم وكذا ما كانت المبتدأ ضمير الشأن مثل هو زيد
قائم فانه لا يهاجم قبل التفسير فلو احرع عن الخبر افادت الابهام المقصود وكذا
ما التجب نحو ما احسن زيد فانه لا يجوز ان تصرف فيه بالتقديم والتاخير وكذا المبتدأ
الذي دخل عليه لام الابتداء نحو زيد منطلق لا اختصاصها بابتداء الكلام او كان
الخبر مخصوصا بالمدح والذم في قوله نعم ارجل زيد فيقدر في مذكرة الاصل
اي هو زيد المبتدأ معرفة محذوفة الخبر لانه اذا كان المبتدأ معرفة محذوفة
الخبر لا بد ان كان محذوفا فلو اوجب تقديمه فيقدر في مذكرة الاصل كقولك زيد
في جواب من قال عندك زيد اي عندك كذا قال السيد عبيد الله رحمه الله مثل من ابوك

وكم اخوك (فان من) في محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو
الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه
ولانه بغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمعرب المغير (فان معنا) اي معنى
من ابوك (اهذا ابوك ام ذاك) او زيد ابوك ام عمرو او غيرهما فاحتصر منه فاقم
لفظة من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك
خبره هذا) اي كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنه معرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعال التفضيل مقدم على خبره والجملة
صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المنفق عليه في هذا المقام
نحو من قائم وما جاء بك وابهم قام ومن قام قت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة بالاضافة) وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام ام وغيره وهذا
ابن الحاجب (من خبره الواجب تقديمه) به رفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه
معنى الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ
وفي الرضى وانما كان الشرط وغيرهما بغير معنى الكلام التصدير لان السامع
يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يثنى بعده ما يغيره
لم يثنى كذا السامع اذا سمع لذلك المغير هو راجع الى ما قبله او مغير لما سمي به بعده
من الكلام فينشوش لذلك ذهنا الى ما كلامه فيجب تقديمه لازالة التشوش
او كانا عطف على كانا (اي المبتدأ والخبر معرفتين نحو احتراز عن كون
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة (منساوين في التعريف) نحو انا ابو النجم وشعري
شعري ونحو انت انت وهو هو وانا وانا في مقام المدح (او غير منساوين في قرينة
على كون احدهما) المقدم او المؤخر (مبتدأ والاخر) منهما (خبرا) وهذا من باب
عطف شتيين على معبولى عامل واحد بعاطف واخذ فانه او وجدت قرينة ذلك
على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا مراد تشبيه الثاني بالاول
فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثل قول ابى تمام لعاب الافاعي اذا ثلاث

لما به والمراد هنا ايضا تشبيه اشياء بالاول فيكون التقدير اما به كلعاب الافاعي
 القاتلات وبنه ايضا قوله بنونا بنونا ثانيا اي بنونا ثانيا كبنونا وبنانا بنونا
 ابناء الرجال الاباء - فانه لا يلتبس لان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
 الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطلق) او المنطلق
 زيد اي الشخص الذي له الانطلاق المسمى بزيد فهذا امان لكونها غير متساويين
 في التعريف ان العلم اعرف كما سيجي ولم يمثل المتساويين في التعريف لندوره
 او (كانا) اي المبتداء والخبر ~~متساويين~~ في التخصيص سواء كانا
 متساويين (في اصل التخصيص لا في واره) يعني متفاوتين في قدره يعني يكون
 جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته في الاخر فاذلك غير مراد (حيث
 او قبل علام رجل صالح خبر منك اوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انفس
 من المبتداء وكونك ضارب امراءه ضارب رجل صالح ووجب تقديمه (ايضا
 اي كما ووجب تقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص
 بالمعمول مثاله ~~نحو~~ افضل منك افضل مني ~~وهما متساويان~~ وان في التخصيص
 بالمعمول مع قطع النظر من الخطاب والتكلم والايكون في اخص وانما ووجب
 تقديم المراء على الخبر في هذين النوعين (دفع الاستثناء) وعملا بالاصالة ان
 الاصل في المبتداء التقديم فاذا ازم الاستثناء بعمل بالاسل لانه هو المرجع قوله دفعا
 بالبدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الرفع يكون في ان الحدوث والدفع
 يكون بعد التقرر فيكون اسهل ~~او~~ او كان الخبر فعلا له (اي المبتداء) اي يصح
 المبتداء ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيذا لفاعله او تاخرا للمبتداء مثل
 انا قلت وانا سمعت في حاجتك قوله فعلا له (احترار عما) اي عن الخبر الذي
 لا يكون فعلا له (بل يكون اسبيه) كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم
 المبتداء على الخبر بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تأخيره ايضا واذا
 قال الله دعلا (الجوار) ان يقول (قام ابوه زيد) ليجوز الاضمار قبل الذكر
 لغلا لارتبة (لعدم الالتباس) يعني الالتباس المبتداء بالفاعل لعدم تعدد الفاعل
 ولا بالتاكيد ايضا وهو طه ~~مثل~~ زيد قام ووجب تقديمه ~~جواب~~ لقوله

واذا كان المبتداء الخ او لقوله او كان فعلا له على ما سبق (اي تقديم المبتداء على
 الخبر في هذه الصور الاربع) وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واحدا بعد لا
 او معناه نحو وما محمد عم الرسول ونما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتداء
 على الخبر (في الصور) الثالث (الاول) بضم الهمزة رفعه او اوجع ول (فلما
 ذكرنا) من وجوب الصدارة في الصورة الاولى وقع الالتباس في صورتين
 الاخيرين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتداء اصلا وقطعا بل انهما قدم فذلك
 هو المبتداء (واما) وجوب التقديم (في الصورة اخيرة فلك) يلتبس المبتداء
 بالفاعل (لو اخر) (اذا كان للفعل) الوقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه
 اذا) اخر المبتداء عن الخبر (قبل قام زيد يلتبس المبتداء بالفاعل) يعني لم يعلم
 ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتداء من خبر والفعل قبله مع فاعله
 خبر عنه والكلام جملتان يعني جملة اسمية وكية خبرها جملة فعلية فوجب
 تقديمه لارادة هذا التباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فلئلا
 يلتبس المبتداء بالفاعل يعني فلئلا يلتبس المبتداء ايضا بالبدل (عن الفاعل
 اذا كان) الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا
 فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاموا الزيدون قاموا يعني اخر المبتداء في هذين المثالين
 وقيل (قاما الزيدان قاموا الزيدون) يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
 الفاعل (بدلا كل من الكل مع انه غير مراد) فالتباس المبتداء به (اي بالبدل
 عن الفاعل) (او بالفاعل على هذا التقدير) قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا
 اي كالتباس المبتداء بالفاعل في نحو قام زيد بناء على قوله يجوز كونه الانف
 يعني الف التثنية (والواو) اي واو الجمع حرفا لا على تشبيه الفاعل ووجهه
 لاضمير فاعل للفعل فيكون ح الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند
 فانها حروف ال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون ال فاعل الاسم
 الظاهر وكالواو في اكلوا في البراغيث وفي قوله واسر والجوى الى بن ظموا وفي
 الحديث تعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار عن قول ولما فرغ من بيان الاحوال
 التي توجب تقديم المبتداء بعد ان كان الاصل فيه التقديم شرع في بيان الاحوال

التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال **﴿واذا تضمن خبرا﴾** اي اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التي كانت في المبتداء للفتن فيها لكن الاشتغال خبر من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم **﴿الخبر المفرد﴾** اي الذي ليس (بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثني والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) **﴿ما﴾** موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعدد **﴿له صدر الكلام﴾** فاعل الظرف او مبتداء خبره الظرف (اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضي صدر الكلام **﴿منزل ابن زيد﴾** فعناه في الدار زيد ام في السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه مبتداء عند الصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احدا الاشياء استه في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند الكوميين فزيد فاعل الظرف لانهم لم بشرطوا الاعتماد فلا يكون مانحن فيه لان جملة الظرف لا محل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظرف المكتوبة مني على الفتح لتضمنه معنى هجرة الاستفهام ولهذا قال الشبه (اسم متضمن للاستفهام خبره وهو) اي لفظ ابن (ظرف) كما قلنا الان لا بد له من متعلق عامل فيه (فان قدر) فيه (بفعل) لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان الخبر) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (جملة حقيقة ومفردا صورة فيكون تلك الجملة حقيقة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضي صدر الكلام) فان قدر باسم الفاعل كان الخبر (اي الظرف المذكور) مفردا حقيقة (وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى) كالا (التقديرين) اي تقدير الفعل وتقدير اسم الناعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على تقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون الا بحسب الصورة (واحتزبه اي بقيد الافراد او بقوله المفرد) (عما) يكون الخبر جملة متضمنة ولا يقتضي صدر الكلام (فحوز بداي ابوه) فزيد مبتداء واين متضمنة للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتداء مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة بمعنى الاستفهام خبره فلا يجب تقديم الخبر لان ابوه ان كان متبدا كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر

الكلام فلا يحتاج الى تقديم لانما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صورة جملة داخله هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركني هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالمجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم (اذ لا يبطل بتأخير) اي بتأخير ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام اتصدره في جملة) وجملة ما يفرضه لما ذكرنا **﴿او كان﴾** الخبر (الباء في قوله) (تقديمه اي) الخبر متعلق بقوله **﴿محتمل﴾** احتزبه عن ان يكون الخبر بتأخير **﴿محتمل﴾** لكونه مبتداء تحوز يد قام فان زيد انما يصح كونه مبتداء بتأخير حتى لو قدم وقبل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اي للمبتداء من حيث انه مبتداء لان من حيث انه اسم) فتقدمه يصح وقوعه مبتداء اي لكون تقديم الخبر الظرف **﴿محتمل﴾** وذلك لان الطرف امامد كور **﴿مثل في الدار رجل﴾** او محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك اي عندي رجل واحتز بقيد الصحيح عن رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس **﴿محتمل﴾** بل الصحيح فيه الوصف ومنه قوله تع واجل مسمي عنده (قان) قوله (في الدار خبر مقدم تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت) فيما سبق في وجوه تخصيص المبتداء النكرة حيث يقال له التخصص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل في الخبر واخر ابي المبتداء نكرة غير محصورة بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل التخصص بالصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلم يقدم الخبر ليكون المبتداء نكرة محصورة ولدفع الاحتمال المذكور **﴿وكان﴾** متعلقه **﴿بكسر اللام﴾** فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبر اللفظ وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقرا ومسبوق لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتداء ضمير راجع الى جزء الخبر (اي كان متعلق الخبر) لجزئه (التابع صفة المضاف وهو المتعلق له) اي للخبر (تبعية بمنع معها) اي مع تلك التبعية تقدمه اي تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان

الضمير عائد الى المجزور وهو ليس بخبر ولا جزئية بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه
تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واخرى ولان الضمير في عبده وان كان
عائدا الى الله الذي هو متعلق بالخبر الذي هو متوكل لان تعلقه به ليس بالمعنى
المذكور الذي هو متعلق بالجزء بالكل **ضمير** كائن في **جانب** **الابتداء**
ان كان الضمير مضافا اليه (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر
اذ لو اخر الخبر (علاما هو الاصل فيه) (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) حتى
قيل مثلها زيدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه
مثل على التمرة مثلها زيدا **كتابة** عن **كثرة** زيد خلط بالتمر (فقوله مثلها
اي مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتداء) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة
في قوله على التمرة ولذا قل الشه (وفيه) اي في قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف
اليه راجع (للمتعلق بالخبر) بكسر اللام اي الجزء الخبر (وهو) اي ذلك المتعلق
التمر (بدون الجار) لان الخبر هو مجموع (قوله على التمرة) يعني الجار
والنحو **ركبة** في محل الرفع على الخبرية (والتمر متعلق به) اي بالخبر (مثل متعلق
اجزء بالكل) يعني كما ان الجزئية متعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل
او **يكون** كان الخبر **خبر** عن ان **المتوكة** (قيدها بالمفتوحة لان المكسورة
لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتداء لكونها جملة والمبتداء مفردا فبينهما
منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان طرفا كما لئال المذكور في المتن او غير طرف نحو
حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذي يحيى عبده ان المفتوحة لان الخبر لا بداه
من مبتداء ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المولدة) صفة بعبده
صفة لان (بالمفرد مبتداء) متعول لقوله الواقعة لا الوقوع يمتد الى مقعواين
نحو وقعت السمكة على عمق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتداء
اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لا تليق بالمفتوحة بالمكسورة لانه لا يظن
انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر طرفا قد يظن انه متعلق بالخبر ان
المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتداء واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتداء بخلاف

المفتوحة فانه مع ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيرة) اي في تأخير
المبتداء علاما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء الالباس
اي خوف الالتباس (ان المفتوحة بالمكسورة في التلغظ) يعني لم يعلم السامع
ان المتكلم تلمظ بالفتحة او بالكسرة (لامكان الذهول) اي لا يمكن ان يكون
غافلا (عن الفتحة) لالتباس عنده ان التلغظ بالفتحة او بالكسرة (تحذرها
اي الفتحة (ار في الكتابة) مصدر **كتب** كالخطابة مصدر **خطب** معطوف
على قوله في التلغظ بارة الجار فيه لان المعطوف على الجار والمجزور يجوز
اعادة الجار فيه ولا يؤخر يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي علاما هو الاصل وكتب
انك قائم عندي لا يحتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام
جملة اسمية مؤكدة واحدها وانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي
خبرها فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلان كيد فادفع هذا
الاختمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا **يحيى** مثل عندي انك قائم **او** غيره مثل
حق انك قائم **يحيى** وجب تقديمه (اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصورة
الاربعة (لما ذكرنا) علة كل واحد منها في خبرها فليرجع اليها **يحيى** وقد يتعدد الخبر
لانه حكم والحكم عرسي يجوز تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) فبديه **يحيى** للتقدير
في قوله فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمر وقاعد (فيكون
الجزئين فصاعدا) يعني فزائدا على الاثنين الى ان يشي (وذلك التعدد اما
ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني ان يكون لفظ الخبر الذي غير لفظ الخبر الاول
معناه ايضا كذلك مع جوار اجتماعهما في محل واحد (ججعا) اي يكون تعدد الخبر
بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط
ويستعمل ذلك (اي التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا) (على وجهين احدهما
ان يستعمل (بالعطف) بان كان الثاني معطوفا على الاول (نحو زيد عالم وعافل
وليس قوت هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلا مناهما يتعدد فيه الخبر عن شيء
واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شيء
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثاني ان يستعمل (بغير العطف

مثل زيد عالم عاقل في الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة
اولا والاول كنوله نعم وهو الغفور الودود والعرش المجيد فعال لما يريد في كل
واحد ضمير يرجع الى المبتداء ان كان مشتقا ولا اشكال (و) الثاني (اما بحسب اللفظ
فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا واما ما تعدد لفظا دون
معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نابع لانهما معنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد
للالول والمراد بالتعدد ان يكون لكل واحد منهما معنى الا انهما اذا جمعا يحصل معنى
واحد ايضا لان يكون الثاني تأكيد الاول مثل قولك زيد جائع نابع (نحو هذا حلوه
حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين مجموع المبتداء اذا المعنى
في جميع اجزائه حلوة وفيها كلها حوضه لانه امزاج الطعمان في جميع اجزائه
سواء انكسرا احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل
الشهيقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مر) بضم الميم وتشديد الزاء المجعة
اي جامع بين الحلوة والحامضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما
لثبات انفسهما ولو كان كذلك لكان ان يقال هذا حلوه وهذا حامض فيكون
بيان حلوية هذا او حامضية ذلك ولكن هذا غير مراد قال هذا حلوه حامض
مراد به الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اي صورة تعدد اللفظ فقط
دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما
بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف بعض كلمة على بعض تلك
الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو علي (الى صورة التعدد وجوز العطف
بالواو لانها للجمع المطلق وفي الرضى (واعلم) انه يجوز ان يعطف احد الخبرين
على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتداء بكل واحد من الخبرين بقول زيد
كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء اذا المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض
واسود وهذا حلوه حامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع
المبتداء فنحوهما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتداء مفكولة تقديرا اي احدهما
عالم وجاهل الى هنا كلامه (ولا يعدان يقال مراد المص) يعني في توجيهاه عبارته

الباء في قوله (بتعدد الخبر متعلق بقوله مراد المص) اي في قوله وقد تعدد الخبر
ما (اي التعدد الذي) يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا يخفاء فيه لافي
تعدد الخبر (على ما سبق) (ولا في) تعدد (المبتداء) مثل زيد وعمرو ويكرر قائم يعني
كل واحد فمهم وزيد قائم وعمرو ويكرر (ولا في) تعدد (غيرهما) اي غير الخبر
والمبتداء مثل تعدد العالم مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا
وغيرهما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء
ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اي كما ان التعدد بالعطف
لا يخفاء فيه لافي الخبر ولا في المبتداء اي في غيرهما كذلك (التعدد بالعطف) سواء كان
في الخبر او في المبتداء اي في غيرهما (ليس بخبر) متداء (بل) انما هو من توابعه
اي من توابع الخبر والمبتداء او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع
ما سيجي (ولهذا) اي ليكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم
الخفاء في التعدد بالعطف (اورد) المصدا في المثال (تعدد) الخبر (التعدد) مفعول
اورد (بغير عطف) (او جعل التعدد) المفهوم من وقد تعدد الخبر (اعم) من
ان يكون بغير عطف كما هو ظاهر من العبارة او بعطف (فانه قصار) اي اقتصار
المص في المثال (عليه) اي على اراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله اقتصار
مبتداء لذلك الجار والمجرور خبره وانارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا يخفاء
فيه لافي الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف
بالأمل اي لكون التعدد بالعطف لا يخفاء فيه الى اخره قد يتضمن المبتداء
معنى الشرط اي يتدرج فيه مما يصح دخول الفاعل في الجزئية في الخبر اذا فاعله
لما تضمنه المبتداء من معنى الشرط كما يصح دخولها في جواب الشرط اعلم ان الفاعل
تدخل في خبر المبتداء الواقع بعد ما وجوبه بانحو زيد فخطا في ولا تحذف الالف ضرورة
نحو واما المقتل لاقتار ليدبكم في مكان فلا قتال ولا ضم را قول كنوله نعم واما الذين
اسويت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وقد دخل حوازا في خبر المبتداء المذكور
ههنا كذا في الرضى (وهو اي معنى الشرط) (مبيية الاول للثاني) اي يكون الاول
سببا للثاني نحو الذي يأتي فلهم لان اتبانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى اولم يأت

لاستحقاقه قطعا كما في قولك ان جئتني فلك درهم (او التحكم به) يعني ان يكون
 لاول سبب الحكم الثاني عليه وان لم يكن سببا له (فليرد) بان يقال لم دخلت الفاء
 في قوله وما بكم مع ان الاول ليس سببا للثاني بل الاول مسبب والثاني سبب
 لان استقرار النعمة بالخاطبين ليس سببا للثاني اكونها من الاتع بل الامر بالعكس
 يعني بل كونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيا سببا
 للاخبار بانها من عند الله تعالى والا وجهه ان وجودها سبب لكونها من عند الله
 فتح الاحتياج الى قول او الحكم به (ولا يرب عليه) اي على قوله وقد تضمن المبتداء
 معنى لشرطه قوله (مع ويا) اي النعمة استغرقت (بكم) حال كونكم مكررين
 او جاعلين معطيا (من نعمة) بيان لما الموصوف (فن الله) يعني سبب الحكم
 بكونها من الله اذا كانت من غير نعمة لما تقررت بكم قطعا لان نعمة الله لكونها
 كثيرة لا تحصى مستمرة لا محالة فيسببه المبتداء الشرط (انضمه معناه) في سببية
 اي سببية المبتداء سببية (الخبر الشرط للمجرأ سببية) كذلك المبتداء المتضمن معناه
 يكون سببا للخبر لان قصد السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف
 المبتداء فانه يصح قصدها وعدمها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افرقا يصح
 دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا قال المصنف فيصح دخول الفاء
 في الخبر ويصح عدم دخوله اي الفاء (فيه) اي في الخبر قوله (نظر الى مجرد
 تضمن المبتداء معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعميل
 قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكر قيا على التعليل الاول واعتمادا على
 فهم الطالب يعني يصح عدم دخول الفاء في الخبر نظر الى عدم تاصل المبتداء
 في السببية كالمشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (اما ان قصد الدلالة
 على ذلك المعنى في اللفظ) يعني ان قصد الدلالة المبتداء على معنى السببية
 في لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اي في الخبر اذ انما المقصد من الدلالة (واما
 اذا لم يقصد) دالة المبتداء على معنى السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة
 على معنى الابداء فلم يجب دخول الفاء بل يجب عدمه اي عدم دخول الفاء فيه
 لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ وذلك في اي المبتداء المتضمن

معنى الشرط اي الذي يكون سببا للخبر او المحكم به فيصح دخول الفاء فيه
 بيان (اما) الاسم في اي احدهما الموصول بفعل في اي اسم موصول
 جعلت صلة بجملة فذاتية ماضية كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه
 لا يكون الامتناع في المعنى او مضارعا ويدخل في قوله الموصول اللام الموصولة
 نحو الرابطة والرائية لان صلة لا يكون الافعال في صورة اسم الفاعل واسم
 المفعول على ما سمى في او ظرف في عطف على قوله بفعل (اي الذي جعلت
 صلة بجملة فعلية او جملة ظرفية مؤنثة بجملة فعلية) فيه فشر على ترتيب التبع
 ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل لا محالة
 لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره الجمل الفعل الصريح فلم يتناه له والمراد
 بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اي
 في موضع الصلة الموصول الذي وقع مبتداء متضمنا معنى الشرط فيصح دخول
 الفاء في خبره اذ صح دخول الفاء فيه كون الصلة فعلا او مؤنثا كد مشابهته
 الشرط (بالافتاق) من الكوفين لان عندهم لظرف كان مؤنثا بالاسم اذا لم يكن
 صلة للموصول واما اذا كان صلة له فمؤنثا عندهم بالفعل كما كان مؤنثا له
 عند البصريين مطلقا فيكون مؤنثا بالفعل تافعا في فريقيه اذ له كما صلت له
 وانما الشرط (مبنى للمفعول) ان يكون صلة فعلا او ظرفا مؤنثا بالفعل (يعني
 بشرط ان يكون صلة جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف مؤنثا بالفعل
 لئلا كد مشابهته المبتداء (الشرط) لان المبتداء اكره متضمنا معنى شرط كان
 مشابهة له لما كان موصولا بجملة فعل او ظرف مؤنثا بالفعل كد مشابهته
 لان الشرط لا يكون الافعال وفي الرضي والاعراب في الموصول الذي تدخل
 في خبره الفاء ان يكون عاما وصلة مستقلة كما في اسماء وفعل نحو من تضرب
 اضرب وقد يكون موصولة وصلة ماضية بقوله مع ان الذين ذنوا المؤمنون
 الآية لان الآية مشدودة بالحكاية عن جماعة تخص وصيبي حصل منهم الا حراق
 وقد يكون خاصا صلة مستقبلية بقوله مع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
 لا يقيكم الآية لا يريد كل موت اذرب موت فر منه الشخص فاما الا فان ذلك

التوع كرت. باتقل بال. سيف ولا فادة نوع آخر منه. لم يني هذه الماهية التي تفرون منها
تلايكم وجزاز دخول الساء في خبر المبتداء ههنا وان لم يوصولا لانه موصوف
بالوصول وقد يقع المضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقل لتضمنه معنى
الشرط كقولك الذي اتى فله درهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اى
الموصول ذكر من قبيل وهو اول فعل وظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم
الذي وصف بالموصول او ثانياً في الذكر النعمة في الوصف بـ او باحد
بهما اى النكرة التي وضعت باحدهما محذوف المضاف وهو كثير دلالة جهة قول من قل
ماولى بـ افرأ الضمير اى بالهمل والظرف (وفي حكمها) اى حكم النكرة الموصوفة
ماحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة لان لمضاف غالباً اى حكم المضاف
اليه مثال الذي يأتي في هذا ما ان الاسم الموصول يعنى (اى الموصول الذي يعنى
فعله فعلية ماضية قوله تع ان الذين فتنوا الانية او الذي) في الدار ههنا مثال
الاسم الموصوف بظرف (يشرب هذا الى ان هذا الكلام من قبيل عصف عبارة
على عبارة ههنا درهم الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط والجار
والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتداء والجملة خبر لاحد ههنا اى المبتداء الاول والثاني
على تبدل البذل او الاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف
واما مثال اسم الموصوف (بالاسم الموصول المذكور فقوله تع قل ان الميت
الذي تفرون منه فله ملائكتكم الانية الملاقات لازمة لا فرا كذا في قوله تع وما لكم
من نعمة فمن الله تع كون النعمة منه تع لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقوله الرجل الذي امامك اوفى الدار
فموضيفك (مثل كل رجل يأتيني هذا) اى مثل كل رجل يأتيني
مثال الاسم الموصوف بفعل (لان كل مبتداء مضاف الى رجل ويأتيني فعل وفاعل
في محل الخبر لا نهاء من رجل واقتطعة كل لما كان له حكم ما مضى اليه من التذكير
والثبوت والتقييد والاطلاق كان مبتداء موصوفاً بالفعل متضمناً لمعنى شرط
فله درهم او كل رجل) امامك او في الدار ههنا مثال الاسم الموصوف
بظرف او يجري مجراه ههنا درهم الفاء جواب الشر ما الجار والمجرور

في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتداء مؤخر وفاعل الظرف لاعتماده على المبتداء
والجملة اسمية وظرفية خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي
فان قلت هذا ثار المضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل
لالكل قلت المراد الموصوف الموصوف معنى لا نظاوا لكل المحيط لافراد الموصوف
موصوف معنى الى هنا كلاما لان كل باخذرا انما اضاف اليه كما سبق (واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) انى باحد المذكورين بمعنى الفعل
والظرف (فقولك كل غلام رجل باتني) هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل او امامك (او في الدار) هذا مثال اسم المضاف
الى اسكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يحسن صحتها ايضا
ماضيما مستقبلا بمعنى نحو كل رجل اناك غدا فله درهم لمضار دتمه لكلمات الشرط
في الايام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير للثمة المذكورة نحو كل رجل
عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدئات
والاخفش بخبر زيادتها في جميع خبر المبتدء كما في الرضى ولم يفرغ من بيان
ما يقتض دخول الفاء على خبر المبتدء شرعا في بيان ما يمنع دخولها عليه وما يكون
في معناه اختلاف فقال وليت خبر مبتداء ولعل عطف عليه قوله (من
الحروف المسبوبة بالفعل) لتعين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونها
من الحروف المشبهة بالفعل مخص بها كونها من النواسخ (اذا دخل) اي ليت
والى (على المبتداء الذي يدخل دخول الفاء على خبر) اي على المبتداء المتضمن
لمعنى الشرط مانعان خبر مبتداء محذوف تقديره هما مانعان والجملة
خبر المبتداء الاول (عن دخوله عليه) اي عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة
دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل (المبتداء
والخبر) وناسب للفعل وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف
يعنى لمساواة المبتداء الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتيبه عليه (وليت ولعل
اذا دخل على ذلك المبتداء والخبر) (بزيلا لان تلك المشابهة) اي مشابهة المبتداء الشرط
والجزاء يغنى عنه (لانها) اي ليت ولعل (يخرجان الكلام من الخبرية) وبقلانه

الى الاشياء) يعني ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخوله على
 خبر يحتمل الصدق والكذب فطاد دخوله على ادلال ذلك الاحتمال وجعله مخصصا
 بالانشاء فزال التشابه لمذكورة فاستمع دخول الغاء عليه لان التشابه كانت
 متبادلا دخوله على خبر وال السبب بزوال السبب لا محالة اذا كان له سبب واحد
 والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لا تكون الاحتمالية فلا يرد
 ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك فاضربه مع انه لو لم يقر لك ان جاءك
 فانت ملغور يضربه ومثل قوله نعم ان الذي يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين
 بغير حق ويقتلون الذي يأمرون بالقسط من الناس فبئس عذاب اليم
 اى فانت ما ورأى حالاه ما لا يشكرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع
 دخول الغاء عليه (اعا هو) كائن بالالف في ثبوت اى هذا المنع مخصوص به بحيث
 لا يتناول غيرهما (من النحاء) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت الذي يأتيه) اوليت
 الذي في الدار فله درهم (اولم الذي يأتيه) اولم الذي (اوفى الدار فله درهم
 بالفاء بل انما يقال بخذفه) اعمل ليت الذي يأتيه له درهم بدو ان العلم بالعرفت وقبس
 عليه غيره من كون المبتداء نكرة موصوفة باحد مما وفى التسهيل المنع من حيث
 التمع والاستعمال انما تحقق في ليت واولم (فان قيل) منشاء هذا السؤال من كون
 المنع بالاتفاق مخصوصا بليت واولم يعني اذا كان ذلك المعنى مخصوصا بهما بباب
 كل معنى الافعال الناقصة باسمها (وباب عملت) بمعنى افعال القلوب بحرفها
 ايضا) يعني كما ان ليت واولم (ما انان) عن دخول الغاء عليه ما انان (بالاتفاق
 من النحاء) فارجع تخصيص ليت واولم بالمنع ولا يذكر هذين البابين ايضا
 قيل تخصيصهما بامان الاتفاق (الباوداخلة على المقصور) (لما هو من بين
 الحروف السبعة بالفعل لا مطلق) يعني لا من دواخل المبتداء والخبر حتى يرد هذا
 السؤال ومع هذا التوقال في مكان ليت واولم ما انان بالالف سابق ومعه بالواو
 الالفين من الحروف لكانا خبرا وبمد من الشبهة (ووجدت ان تخصيص
 الفه ما يبين الاختلاف الواقع فيهما) اى ليت واولم وجه الاهتمام انهما متاران
 عن الحروف انهما يكون المنع مخصوصا بهما دون سائر المواضع من نواسخ المد أو الخبر

فانها

فانها مشتركة في ذلك المنع ^{في} والحق ^{في} ما مضى مبنى للقاعل ^{في} بعضهم ^{في} فاعله
اي الحق بهض النجاة في المنع عن دخول الفاء على الخبر ان بليت وعل (قبل هو
اي البعض المحقق) (سبويه) قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا المحقق هو سبويه
خلافه لا خفش ونقل العبدى واجوا البقاء وابن اميش ان غير المحقق زاد دخول
الفاء عليه مع ان هو سبويه خلافه لا خفش وقيل انما قال والحق بعضهم اوردته
منهما ولم يعين لانه لم يعين عند المص من الحق ^{في} ان ^{في} المكسورة (فيدها
استرازا عن المفتوحة سبواتي ^{في} ما مضى ^{في} بليت وعل) اي الحق بهض النجاة
ان المكسورة بليت وعل (في المنع عن دخوله الفاء على الخبر) لان ان المكسورة
للتدقيق ولكون ما دخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتأني
لا في المسكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتيب عليه وهو الخبر ولان الشرط لا يدخل
عليه ان لا يتأني في بين التدقيق واتعاقب فكذلك ما في معناه الله طه الاصلان
اي ان المكسورة (لا تمنع عنه) اي عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الاسلام
عن الخبرية) ولا تنفله (الى الانشائية) ليقى ان كلام على ما كان عليه
بل يؤكده وما ذكره من التعليل غير مسلم او وده في الكلام المعجز كلام
الفصحاء ايضا (يؤيدها) هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله ان الذين كفروا
او ماتوا) عطف على الصلوات وهي جملة كثر وان يكون صلة ايصالا لا انعطاف
عليه (وهم كفار) الواو الحال والجملة حال من ضمير كفروا والى حال كونهم كافرين
وثابتين على الكفر (فان تغلب ^{في} توهمهم ^{في} وفي حمل الفاء على الزيادة والتعليل
وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين اتوا
وعملوا الصالحات اثم اجرهم لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها
في خبر المبتداء المذكور جائز لا واجب وبعضها دخلت ايذا نا لتضمن المبتداء معنى
الشرط وفي بعضها تركت ايذا نا لان دخولها اليست بواجب تامل (فان قبل قد الحق
بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت وعل) كما الحق البعض منهم
ان المكسورة بليت وعل (فما) استغماية بمعنى اي شيء مبتداء متضمن له عند
غيره كما مر في قوله ان هذا زبادام الله (وجه) مرفوع لانه اخبرنا بمبتداء على

اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسوة بالخاق الباء) واخلة على
المقصود غلامنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الخاق بان المكسورة مع
ان المفتوحة وان الخاقا هما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان هما
وبعضهم ان واكن هما او يقول والحق بعضهم ان وان واكن هما فيدخلان
تحت الخاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان هما هو سبويه فاعتد) اصله
اعتد فادغم كما عرفت في موضعه فاعتد (بقوله) لكون امام النحو ومفتدى
في هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول ما سواه
اى بقولين كان غير سبويه لكون من التابعين وداخلة راجلا في هذا الفن) فلم
يذكره (لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد كالعدم) مع ان كلا قولين وهما الخاق
سبويه ان هما والخاق البعض ان واكن هما (لا يساعدهما) اى لا يوافقهما
ولا يكون دليلا لهما (القران المجز وكلام الفقهاء فايديل) الفاء للتفسير
والتفصيل وما موصولة اى موصوفة ويدل صلتها اوصفتها (على عدم مع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق) خبر افعوله فايديل قائم بدخل
الفاء مع ان المبتداء متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان
دخول الفاء على خبر المبتداء المذكور واپس بواجب كما سبق (وما يدل على عدم
منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن
دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد في سبيل الله
وان (فى انما) حرف من حروف المشبهة بالفعل وفتح اكونها مفعولة ولنظرة
ما موصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان والبيان لا بدله
من المبين (وغنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد للمفعول يجوز حذفه
لكونه فضلة كقوله اهدا الذى بعث الله رسولا اى اهدا الذى بعثه وقوله من شئ
بيان له لما سبق والمعنى الذى غنمتموه حال كونه (من شئ) بمعنى ان المزال الذى اخذ
قومه من ايد الكفار فان الله جسه) اى جواب الشرط ان حرف بن تلك الحروف
ايضا الله جاز ومجروح خبر مقدم لما يتأتى جسه منصوب اسم ان وهو واحد
الجمعة وان اسمها وخبرها في تاويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها في محل

المنصب قائم مقام مفعول علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجهه الله خمس ما غنمتموه
لمصارفه المذكورة وما يدل على عدم منع لكن عن دخول الفاء على الخبر (قول
الشاعر فوالله) افاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيب
الواو للقسم (ما) نافية (فارقتم) فعل فاعل ومفعول (قالوا) منصوب
على الحالية من الفاعل من القلى وهو الغرض كحافى قوله تعالى انى اعلمكم
من القالين اى من البغضين (ولكم) متعلق به (ولكن ما يقتضى فسوف يكون
ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ما موصولة او موصوفة ويقتضى فعل مبنى
للمفعول صلتها اوصفة اسم لكن الفاء جواب الشرط وسوف هنا لتحقيق معنى الوقوع
والثبوت ويكون تامة في محل ارفع على انه خبر والمعنى واكن الذى اوشى بأيقدر
عند الله فيقع لا محالة وقد يحذف المبتداء ^ب ذنبا لانه ركن في الكلام فلا يحذف
الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف ^ب لقيام قرينة ^ب كقولك انا راكب
البعير طليحان اى راكب البعير طليحان فحذف لقيام قرينة (لفظية) وهى المصنف اياه
او عقلية (كالمثال المذكور في المتن ^ب حوارا) اى حذف جاز لا واجبا وقد يجب
حذفه (اى حذف المبتداء) اذا قطع النعت بالرفع (اى كان الخبر فى الاصل نعت
الشئ) ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف (نحو الحمد لله
الحمد) ومردت يزيد المسكين بالرفع ورايت زيدا الفقير من الشيطان الرجيم بالرفع
ايضا اى هو اهل الحمد ولم يذكره لقلته لاعدده كما زعم بعض علمه يكون المبتداء
ر ^ب نا واپس بسند لا ركنيت لا تنافى في وجوب الحذف الا اى ان الخبر
ركن وقد يجب حذفه والقول كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذف
اصلا لانه ركن قوى في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو
اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما واجب حذف
عند وجود الشرط المذكور وهو القطع) ليعلم (مبنى المفعول) انه (اى
الخبر) (كان فى الاصل صفة) لشيء مرفوع اوضدية (مقطوع) عن النعت
فجعل مرفوعا (لقصد المدح) اى لقصد مدح الموصوف (او اذم) لصد زمه
او غير ذلك (اى غير المدح والذم كالترحم) فلما ظهر المبتداء (ويحذف وجوبا

سواء حذف جوارا او لم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظمر قصد المدح
وضده وغيره لان الصفة غالباً اما التخصيص او التوضيح وان جئت للمدح والذم
الا ان المبتداء اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره
بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتداء (ايضا)
اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
اى تقدير هذا الكلام (هو زيد) يعنى من قال ان مخصوص افعال المدح والذم
مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل
فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتداء اى هو زيد وما عدا
من قال هو مرفوع على انه مبتداء والجملة الفعلية قبله خبر قدمت عليه لتثويق
السامع المبتداء لانه لما قيل نعم الرجل شوقي السامع الى ما يذكر بعده وهو المدح
المخصوص فلبس من حذف المبتداء فى شئ وقيل يتعين منها كون المخصوص
مبتداء او ما قبله خبر ~~كقول المستهل~~ ~~في القاموس المستهل~~ الصبي رفع
صوته بالبكاء وكذلك كل من كلف رفع صوته او خفض استغفر للبصر الهلال الرابع
صوته وفى بعض الخرشى قبل الاستهلال ما هو زيدن وبالك زدن ~~كلاهما~~
مستقيم (اى) مبتداء (المحذوف جوار) بقرينة الجار لان انكاف ان كان
حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعل او اسم
وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من الاول الامر مثالا للمقام
مثل المبتداء المحذوف فى مقول المستهل (يحذف المضاف اليه وجعل المصدر
المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (الميصر) بكسر الراء من ابصر لان الاستهلال
استعير لابصار بقرينة ردية (الهلال الواقع صوته) لفرط سروره بالرؤية
المتخصصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار
البصر الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال لبصر بالرفع
والاول هو الاول ~~الى~~ الهلال والله ~~الى~~ اى هذا الهلال والله) لان المبتداء حذف
جواز (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى
مطلع الهلال فن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فتمنع الاهتمام بذكر

للهلال عن ان يقول هذا هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعنى فكان الحذف
اهو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفى الحاشية يقال الى ثلث
ليال مويدان هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر
فى ليلتين اى ثلث اوسبع وليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وغير ذلك قراوا
اشار الى المراد بالمستهل وهذا القول المستهل الهلال (و) الله (ليس من باب
حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال المبتداء والاسم
الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من راي الهلال واراد
اعلامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين الشئ بالاشارة) بان يقول هذا الى شئ
محسوس ابصره هو (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة
بالحالية (لا تعين شئ بالحالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان
مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا الاشياء او غير و اى شئ
منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه الاشارة
وحكم عليه بالحالية اى الى جانبه (الباطرون) الغير المبصرون اياه (و يروى كما يراه
ويكونون اسوة فى الرؤية وهذا البس الاجمع اسم الاشارة مبتداء والهلال خبر
وانما اوتى بالقسم) مع انه لبس له دخل فى حذف الخبر (خبر باعلى عادة المستهلين
غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان اكون هذا الراى مخصوصا
لرؤية مما ينكر لان امتيازها بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان
الانكار فأكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
اذا الغاب فيما هو فى اخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال
منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عاملا بالنصب له بقرينة يعنى ابصرت الهلال
فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف بتلك القرينة فيكون
مثل لا ما نحن و احتار لفظ القسم على غيره خبر باعلى عادتهم ولئلا ينكر عليه ~~و~~
قد يحذف ~~الخبر جوارا~~ ايضا لكن بشرط ان يكون الخبر مذكرا اى حذف
جائزا لقيام قرينة) لانه لا يحذف نسيبا لكونه ركنا من غير اقامة شئ مقامه) لانه
لو اقيم شئ بعده حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما يحكى مثل ~~الخبر~~

المحذوف جوارا) كائن وواقع (في قولك خرجت فاذا السبع خرج يعني واقع
بعد اذا المفاجات اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا
نادرا لان اذا تدل على وجود الشيء بعينه فتعني عن ذكر خبره الذي هو مجردا
لاستقراء ولم تكن ادا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد
الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما قام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه
صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوارا لقيام القرينة بقولك (خرجت
فاذا السبع) اي واقف هكذا يعني خرجت فاذا السبع (واقف) واما هذا القول
على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع
وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم على السبع اي مكان
خروج السبع وهذا مذهب البه لا يطرده في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك
مكان خروجي السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف
هو المضاف الى المبتداء والخبر اذا المناجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة
اعدم صحة الحمل فالمدنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع فالذهب الصحيح
ان التقدير فوقت خروج السبع واقف فمع يكون ظرفا زمان للخبر المحذوف يدل
على صحته ان العرب ادا صرح بالخبر يقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة
عليها فقليل انها جواب شرط مقدر مرآده انها فاء السببية التي المراد بها لزوم
ما بعدها لما قبلها لان مفاجاة السبع لازمة للخروج وهذا هو الارلى وقال الماذني
هي زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز حذفه اقيل هي للعطف حل على المعنى
اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون) اذا ظرف زمان
متعلق (الخبر المحذوف) لقيام قرينة جوارا (من غير ساد مسده) اي قائم مقامه
بحيث يفيد قاذرة ويعني عنه لان المقدم لفظا لا يقوم مقام المؤخر وان كان
متعلما به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يعني عنه تامل (اي فغى
وقت خروجي السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قدم
يكون الخروج سببا لمفاجاة السبع الواقف فاسبب يجب ان يكون مقدما على
الاسبب وقيل قد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة وجوبا اي حذفه فواجبا

فما التزم وقيل مبنى المفعول يقال الرفت الشيء وهو التزامه قبلت لازمة (اي في تركيب
التزم) اي هذا التركيب وهو من قبيل اكثر منه وتقدير منه اقبح من تقدير
فيه فضمير الموصول المحذوف وجعل ماموصولة منها اقبح من جعلها موصوفة
او مصدرية وقيل في موضعه وقيل اي في موضع الخبر المحذوف وجوبا وقيل غيره
نائب لقوله التزم (اي غير الخبر) فالمجروران راجعان الى الخبر يعني فيجب حذف
الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر
الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اي حذف الخبر وجوبا فما التزم
في موصفه غيره كائن (في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف) بالامثلة يعني اكتفى
في كل منها بالمثل كما اكتفى في وقوع النكرة التخصيصية متداء (اولها) اي الاول
تلك الابواب الاربعة (المبتداء الذي وقع بمذكرة لا) الامتناعية وقيل مثل اولها
زيد لكاذبا وقيل اي لولا ريد موجودا وقيل ما وقع وكان في قوله لكان
بامتناعه وقع وكذا فاعله وزيد مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب اول جره لكونه
بجمله حالية عن العائد الى المبتداء ولا بد منه في الغلب كما في قوله اولا على لهلاك عمر
رضي الله عنه (لان اولها) موضوعة (لامتناع الشيء) وهو جوابها (او وجود غيره) وهو
المبتداء الواقع بعدها كما ان وجود على رضي الله عنه في المثال المذكور صار سببا لعدم
هلاك عمر رضي الله عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع
مضمونها حول مضمون الاولى (فتدل) اولا موضعا (على الوجرد) بحيث تكون قرينة
وقد التزم في موضع الخبر غيره وهو (جواب اولها فيجب حذفه) اي حذف الخبر
المعينة لخصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة على الخبر المعينة هي
الدلالة لانتها اولها لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع شئ لوجود غيره
فلما دلت على ان الخبر المبتداء الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك
من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشافعي
لقيام قرينة (دالة على الخبر المحذوف وهي لولا) (والتزام قائم مقامه) اي الخبر
ليبان شرط الحذف وجوبا (هذا) اي وجوب حذف خبر المبتداء الذي بعده
اولا وقيل شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) ادلالة لولا عليه كالتجويد

والخضول وغيرهما (واما اذا كان الخبر) اي الخبر المبتداء الواقع بعد لولا (خاصا
ولا يجب حذفه) سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا (كافي قولك الشامي
ولولا الشعر بالعلماء يري) اي تابعة او الاشتغال به وكثرة تاء كثرت الممارس به
والمراد بالشعر هم ثمانية ذم او مدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول
في قوله تع والشراء يتبعهم الفاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزري والمراد منهم
الذين منهم قال الله في حقهم انما يخشى الله من عباده علماء الذين هم ورثوا الانبياء
وقال خير البشر علماء امي كاذبا يعني اسرائيل فقد الحصر لان الارزاء انما
يلحق بهم من ارزاء يزري خبره واجيب بان يزري صلح بالعلماء لان يزري وان حال
من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اي ولولا العشر كائن حال من كونه
يزري الخبر الا قدر الخبر لثلا يحزم القاعدة (اسكنت اليوم النهر من ايدي) اي
لكنك في زمان غالبا في تأليفه واشتغالي به على ذلك الشاعر ولكن الازدلو منفي
منه (هذا) اي ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتداء محذوفا خبرا اوليا (على مذهب
البصريين) كما عرفت مفصلا (وقال الكسائي الاسم بعدها) ليس بمبتداء
بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اي محذوفا وجوبا كما في قوله لولا ذات
سواء لصفتي وذلك انها في الاصل اولاهي من لوازم الافعال دخلت على
لافصار اولاهي ايضا تكون من لوازمها كما في قولك لو لم تستني لا كرمك
وزيف بان حذف الفعل واجبا من مفسر لافي الحال ولا في المال (اي لولا وخبر زيد
محذوف وجوبا لله لالة لولا عليه ففي لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف
وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا هي الرافعة للاسم الذي وقع بعدها) يعني
ان رفع ذلك الاسم مخصوصا بهما لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه
الابتدائية او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوائل المختصة
في العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بدح
من القول بخذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه
والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل
لفظي هو لولا دون الخبر لانه مع قول بعامل معنوي وقد سبق ان العامل

في المسند والمسند اليه هو العامل المعنوي لا غير (وثانيهما) اي ثان الابواب
الاربعة كل مبتداء كان في الاصل (مصدرا) صورة مثل ضربني (او بتأويله
اي او كان مؤل به) (منسوبا) صفة لقوله مصدر او قوله بتأويل ايضا (الى الفاعل
وجبه بان يضاف اليه) (او المفعول) وحده بان يضاف اليه ايضا (او كليهما
اي الى الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثاني او بالعكس فالاضافة
فيها واجبة لتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان الاضافة المصدر معنوية
ليكون المصدر مبتداء (وبعده) اي بعد المنسوب اليه حال مفردة وجلة ويجب
في هذا الحال ان كان جلة اسمية (او كان) المبتداء في الاصل (اسم التفصيل
مضاف الى ذلك المصدر) صورة او مؤلا منسوبا الى احدهما او اليهما (وذلك مثل
ذهابي راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب
زيد قائما اذا كان زيد منعو لايه) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فمع يكون المثال مكررا
قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى
المفعول فقط (مثل) ضربني زيدا قائما (حال عن المفعول او عن الفاعل
او قائمين) حال عنهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان
المفعول فيه مضاف اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمر وقائمان او قائمين
وان ذهب راجلا (وان ضربت زيدا قائمان) وان ضرب زيدا قائما او قائمين هذه
امثلة ما يكون في تأويل المصدر (واكرر شرقي السويق فورية ملتونا) اي
مخلوطا من ات اذا اختلط (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) النجاة
البصريون الى ان تقديره (اي تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهاني حاصل
اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما) ضربني زيدا حاصل اذا كان قائما
هذا لتقدير اذا كان قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير
ضربني زيدا حاصل اذا كان قائما ففس على هذا التقدير غير من الامثلة (فحذف
المتعلق وهو) (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) (الا ان متعلقات
الظروف تحذف جوازا وهم نا وجوبا بسده الحال مسده) نحو زيد عندك تقديره
زيد حاصل او حاصل عندك تحذف المتعلق الدلالة الظرف عليه فاقيم هو قائمه

فبقى (بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان قائما) كما بقى عندك بعد حذف متعلقه
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال) اذا هذه ظرفية حالبة عن معنى الشرط
الا انه سمي مدخولها شرط لرايحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه الاستمرار
كما في قوله تع اذا قيل لهم في قوله تع وهذا ما غضبوهم يغفرون ومثله كثير يعني
حذف الظرف بعد حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل
في الحال لان العامل في ذي الحال وهو ضمير المستكن في ذلك الفعل (واقم الحال
منصوبا) (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو متعلق (لان في الحال معنى الضرفية
اذ معنى جاءني زيد را كما جاءني زيد وقت الركوب ومعنى قولك انبك والجيش
قادم انبك وقت قدمه الجيش وهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه (فالحال قائم
مقام الظرف انما مقام الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشيء يكون قائما
مقام ذلك الشيء بالواسطة لما قلنا (ويكون الحال قائما مقام الخبر) بالاصل
بل لاصل بالواسطة لما قلنا (قال الرضى) الشه لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير
البصريين وهو ضرب في زيدا حاصل اذا كان قائما (مادل فيه وفيه) اى في هذا
التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (في غير هذا المكان) لان حذف
اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامته شيء مقامه كالاشياء الستة وهم هنا
ليس كذلك (ومن الدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل
في الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفات (الى المعنى الامة
هو قبل نادر ولذا احتج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن
تكلفات الكوفة كثير الاستعمال الا انه لا ينضم اليه الى ما هو تكلف ضار تكلفا
وصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما كرر مرتين تكون كثيرا وهو حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها والدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها
اربعة لو عد حذف اذا واجدا وما انصف اليها ثانيا واما الثلاث وهم كون تكلفات
تشبهان قبل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قبل لان مثل هذا
المصنوب المفقوطة بالمتوايط المذكورة لا يكون الانكسار بحيث لم يسمع تعريفه

مع كثرة فلو كان خبر كان لجاز تعريفه في شيء أو يسمع مع طول الاستمرار فممن هذا
ان كان تامة وقائما حال لان النكرة شرط في الحال على ما سبأ (والذي يظهر لي
هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله نالها ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين
مثل هذا المثال (بنحو ضربني زيدا بلا بس) من حيث وقوع الضرب عليه
حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاب (الخطأ عن المفعول وضربني زيدا بلا بس)
من حيث كونه صادرا معنى حال كوني (قائما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
وضربني زيدا بلا بسنا قائمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل والمفعول كليهما جريا
اولى) خبران وهى مع اسمها وخبرها في محل الرفع لانها خبر المبتداء وهو الموصول
الذى صلة تجله يظهر لي ولم يدخل الفاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعنى التوجيه
الذى يظهر لي بما ذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات
ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال (في المثالين الضمير الغائب في الاول
والتكلم في الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومنتهى عنه في الكلام يجوز حذفه
كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى
الله بسط الرزق لمن يشاء الله بسطة لانه يسقط فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف
ضربني زيدا بلا بس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة (الدالة عليه
ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه يكون عمدة في الكلام
ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا
عن ضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة به ادلا فيها من عائد (اى) الذى
ضربت به (قائما زيد) ثم حذف (لفعل الذى هو بلا بس) فاعا به بقرينة الملزوم
الذى هو) ضربني لان الضرب يلزمه الملازمة (الذى هو خبر المبتداء) يعنى
الفعل الذى هو بلا بس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتداء
والعامل في الحال (لما سبق ان العمل في الحال هو العامل في ذي الحال ولا يخفى
عليك ان الخبر يحذف جوارزا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا
وقام الحال) بعد حذف ذي الحال وعامله (مقامه) لان المفعول كثيرا ما يقوم مقام
عامله بعد حذفه مثل فاضرب الرقاب (كما تقول را شدا مدينا) تحذف العامل

في ذي الحال المحذوف بالقرينة الحالية (أي سر) أمر من سار يسير مثل باع
بيع (راشدا مهنديا) وكون مهنديا حالا بعد حال أو صفة راشدا محي تحققة
في بحث الحال فيكون حذف العامل أيضا قياسا (فعل هذا) أي على كون
الشرير كذا أو كون المحذوفات في هذا التقدير قاسية (يكوزن) أي الضريون
مستريحين (أي يتخللون) (من تلك ألة حركات البعثة) الذي ذكرته في تقدير
البصريين لأن كل أحد منها غير قياس فتكون هذا التقدير أولى لأنه لم يحذف
شيء إلا بالقياس (وقال الكورديون تقديره) أي المازندر (ضرب زيدا
قائما حاصل) يعني ذهبوا إلى أن الحال حال من ممول المصدر لفظ ومعنى
والعامل فيه المصدر الذي هو مبتداء خبر الملة مقدر بعد الحال وجوبا
ولذا قال الشافعي (يجعل قائما) أي الحال (من متعلقات المبتداء) لأن متعلقات الخبر
والسا في قوله يجعل متعلق بقول واجاهم التمدد عن ظرف الصلة بقوله
ويبرمهم (أي لكوفيين) (حذف الخبر) وجوبا (من غير مدني مسدد) يعني
من غير قائم بشيء مقامه لأن الحال حقدم على الخبر المحذوف فيصح لأن يقوم
مقام المتقدم لأن المتقدم لا يفدر أن يقوم مقام متأخر عنه (وتفيد مبتداء
عطوف على حذف الخبر) المقصود عمومها (ناتية يعني يلزم الكوفيين أيضا
من هذا التقدير تفيد المبتداء بالحال لأن الحال قيد لعمله وعامله المبتداء
والمقصود منه العموم والتقدير فيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لأن
المعرف إذا استعمل بالقرينة خصوص اسم جبع ماقع عليه دفعا للترجيح
بلامر حج ولأن المصدر اسم جنس باق على عموم دلالة الاستعمال الجنس ولم يكن
قرينة خصوص الاستقراء فهو النوم ينقض البوضوء بكونه مستقرا جاز
استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالعنى ح كل ضرب واقم معنى
عازد في حال القيام حاصل وهو غير مراد (وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي
نسبت الحال بحمله) أي الخبر الذي تاب الحال منابه وقامت مقامه (مصدور مضاف
إلى صاحب الحال) من المفاعل أو المفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا
هو المصدر العامل بدون الممول (أي ضرب زيدا ضربه قائما) هذا إذا كان

الحال عن المفعول وأما إذا كان الحال حالا عن الفاعل فتقديره ضربني قائما
وضربني زيدا ضربني زيدا قائمين تحذف الخبر وهو المصدر العامل واقم
معموله الحال مقامه واجيب عنه بأن هذا من قبيل حذف المصدر المعامل
وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لأن المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء
منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن
درستويه وأشار البعض إلى حذف ماقاله (إلى أن هذا المبتداء لا خبره) مستغن بفاعله
مع أن مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه أي المصدر ههنا بمعنى الفعل) وكلا لا
يحتاج الفعل إلى الخبر لا يحتاج ما في مناهية (إذا العنى) أي معنى ضربني زيدا قائما
ما ضرب زيدا (إلا) حال كونه أو حال كوني (قائما) واجيب بأن هذا القول أيضا
غير مستقيم لعدم استئصال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما
لجاز أن يحذف الحال منه ويستعمل الكلام بدونها ولو لم يحذف ضرب زيدا بدون
الحال لأن المنصود تفيد الفعل بالحال لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل (ونالها) أي
ملك الأبواب الأربعة (كل مبتداء عامل خبره على معنى المقارنة) يعني يكون الخبر
لفظ الممارنة والمصاحبة أو ما تفيد معناهما (وعطف عليه) أي على ذلك الخبر
شيء) يصح أن يكون مصحوبا بالخبر (بالواو التي بمعنى مع) وذلك أي مثال القسم
الثالث مثل كل رجل وضعته بالرفع عطوف على الخبر المحذوف والضيعة
في اللغة له قاروهن كالكاتب عن الصنعة والخزقة سميت بها لأنك إذا نعت بها منفت
وان اغناها ساحت وكانهم شبهو صنعة الرجل بالأرض المغلة تفتي (أي كل رجل
مقرون مع ضيعة) أي هو مقرون بضيعة وضيعة مقرون به كما تقول زيدا قائم
وعمر (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الأثرين (الدعوى خصوصية الخبر
لما في الواو من معنى الملة فيكون أنواه في بنية وقوع مع انعطوف في موضع الخبر
ولذا علل الشارح بقوله (لأن الراوي على الخبر الذي هو مقرون) لكونها بمعنى
مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقم المظروف) الذي هو قوله وضيعة باعتبار
معناها الأصلية (في موضعه) أي في موضع الخبر لأن المعطوف ههنا وإن كان
معطوفا على المبتداء وكان من نوابه إلا أنه إذا ذكر بعد الخبر فيضع أن يتوب

عن الخبرين قبل كتاب (وراءها) أي رابع الأبواب الأربعة (كل مبتداء) في الجملة
 القسمية ستعين بالقسم يعني (يكون) ذلك المبتداء (مقسمه) أي ما يقسم به يعني
 يكون من الفاظ التي تستعمل للقسم كأم (الله) ولعمرك (خبره) أي خبر ذلك
 المبتداء لفظ (القسم) ذلك أي مثاله هو مثل لعمرك وهو من الفاظ التي يقسم
 بها مثل لفظ الله لا فاعان كذا اللام جواب القسم لأنه يجب باللام مثل الله
 لا كيدن اصداكم (أي لعمرك بقاءك) ذلك مبتداء (قسمي) خبره (أي ما قسم به
 ليصح الحمل لأنه لا يصح حمل القسم على المبتداء ولا يقال لعمرك قسمي) ولا شأن أن
 لعمرك يدل على القسم المحذوف لأن المقسم به لا يكون بدون القسم ولا تعيينه
 للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف فيكون قد بينه لفظية دال على الحذف وعلى
 تعيين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لا فاعان كذا (نعم مقامه) لأن المتأخر
 يقوم مقام المتقدم إذا حذف فوجد الشرطان أفربنة والترام ما يقوم مقامه
 فيجب حذف (وا) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء
 ولا يستعمل مع اللام في القسم في غير كلاهما في الاستعمال سواء (الامتنع
 لأن القسم موضع التخفيف) أي لائق للتخفيف (أكثر استعماله) وما أكثر
 استعماله يستحق التخفيف ولا شك أن المستوحدة أحق بما فرغ من بيان ما هو
 ملحق بالفاعل وعامله معنوي شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال
 خبران واخواتها $\text{وإنما الحق بالفاعل لكونه خزانة ثابتي الجملة}$ (أي من المرفوعات
 تبدل على أن كون ذكر (خبران) ليس من خبر المبتداء بل ذكره ليس إلا أنه
 من المرفوعات ولم يزد أن خبران مبتداء حذف خبره وقوله هو المسند جملة
 مستأنفة لأنه تكلف بعيد لا حاجة إليه ولم يقل ومنها خبران كما قال وسنالمبتداء
 والخبر قصد إلى البيان على وجه يحتمل المذهب الأصح وغير الأصح خبران
 واخواتها أي أشباهها) وليس هذا وضعا نحو ما دل هو استعمال اللفظ قال الله
 في كلامه $\text{قلت أم تعلمت أخيرا}$ (من حروف الخمس الباقية وهي) أي تلك الحروف
 مبتداء (ان) كان وليت ولعل) ولكن المجموع من حيث المجموع خبر
 والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) أي خبران (مرفوع بهذه الحروف

أي بكل واحد من هذه الحروف الستة (لأبلا ابتداء) كما هو مذهب الوعيين
 لأن الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتداء لا بالحروف لأن الحرف
 أضعفها في العمل لا تقدر أن تعمل في اسمين (على المذهب الأصح) وهو مذهب
 البصريين وهو أولى لأن اقتضاءها الجزئين على السواء فلا أولى أن تعمل فيهما
 على السواء ولا سيما مشابقتها فوبد الفعل المتعدي وقال في الفصل وارتقاء
 هذا المحجبان بالحروف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في ثباته
 على الفاعل والمتعدي منه فالحق منصرفه ومرفوعه بانه مفعول والفاء عن وزل قولك
 ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيد اخوك انتهى (لأنها لما شابهت) هذه الحروف
 (الفعل) زيدا بالاسماء (المتعدي) في احتياجها إلى اسمين (المسمى) في بحث
 الحروف (علت رذعا ونصبا) يعني نصب الاسم ورفع الخبر (مثل) أي كالفعل
 المتعدي يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدّم الرفع على النصب كما أن
 الأصل في العمل تقديم الرفع كما سبق تشبيها بفرعية العمل على ورعيه العامل يعني
 لكون العامل مل فرعا كان عمه أيضا فرعا هو ضمير الفاعل لأن الخبر إذا كان
 مرفعا باللام يؤتى بالضمير الفصل مثل يدعو الناس ولا يكون له خلف من الأعراب
 وقبل مبتداء ثان (أي خبران واخواتها) المسند هو خبر الأول والثاني وهو مع
 خبر خبر الأول (إلى شيء آخر) ولم يقل إلى اسم أن لتدخل فيه نحو أن ريدا قائم
 أبوه أو قام أبوه فإن المسند فيها مسند إلى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند إلى اسم أن
 بعد دخول أحد هذه الحروف عليها زيد زاد لفظ أحد لأنه بظاهره بعيد
 دخول جميع هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لأنه لا مرفوع دخل عليه جميع
 هذه الحروف بل ليس مرفوع إلا دخول عليه أحدها (عليها) أي على المسند
 وشي آخر (فقوله المسند) جنس (شامل خبر المبتداء) أراد بالمبتداء القسم
 الأول لأن خبره مسند لا الثاني لأن خبره مسند إليه فليس بشامل له (وخبر كان
 واخواتها) (وخبر لا) التي تكون (لنفي الجنس وغيرها) كخبر لا المشبهين بليس لأن
 اختيار هذه الأقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند (و) الجار في (بقوله
 متعلق بقوله خرج) (بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها) أي جميع أخبار هذه

الاقسام (عنه) اي عن التعريف سوى خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف علمها ورودها) يعني دخول هذه الحروف (عليها الاثر) اي لاعطاء اثرها) وهو العمل (فيها) اي في المسند وبشيء آخر (لفظا او معني) على سبيل منع الخلو لا الجمع اما لفظا فالعمل واما معني فالتحجب معانيها الى معانيها من التاكيد والتشبيه وغيرهما فان تاكيد الحكم لا تنسحب الى المحكوم عليه (و) على كل تقدير (لا ينتقض التعريف) وفيه رد على الرضي حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا قال جسننا في قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر انما الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف اي تعريف خبر ان (بمثل يقوم) اي يقوم مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (في واما ان زيد يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اي في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اناداه الى ابوه ليس) اي لفظ يقوم مما يدخل عليه (اي من قسم الخبر الذي يدخل عليه) ان بهذا المعنى (اي لا يراى ارضا فيها لفظا او معني) بل انما دخل (ان) على جملة (فعليه هي جاية) يقوم ابوه اي لا ينسب اثرها الا الى لفظ زيد وجاية يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المرف لانه لا يقال له خبر ان والحال انه كلما صدق الحد صدق الحدود وبالعكس اذا امر كذلك (فلا يحتاج) يعني للمفعول (الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند) المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف ويقوم في المثال المذكور ليس مسندا الى اسم ان بل مسندا الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به (ويلزم) عطف على قوله يحجب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى (ويلزم) اي حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على تقدير الاول وخفاء في هجته فاللازم ان يقول على انه يلزم (عنه) اي من هذا الجواب (استدراك) اي زبارة قوله بتعدد دخول هذه الحروف (لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل

الى غيرها فتخرج الى الاخبار كلها بقول المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدرك وقال المحشي ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد بالمسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلق بقوله المسند فما الفائدة في تأخير حتى يدفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قول ان يحجب باعادة الجار لا يتوهم عطفه على قوله ويلزم ان لا يحتاج ايضا ان يحجب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند) بتقدير انوصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اي حتى يحتاج (ان تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اي خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعني جملة فعالية سواء استند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيد يقوم او) الى سببه مثل ان زيد يقوم ابوه فانه اي يقوم مؤل بقائم فيكون الاسم المسند اعلم الى الاسم الحقيقي والاسم الحكمي ومن المحشي ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة للمبتداء بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد مثل (قائم في) ان زيد قائم بانه بالمثل على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احده هذه الحروف كانه الشئ عليه فيما سبق بقوله اي دخول احده هذه الحروف (فانه) اي لفظ قائم (هو المسند بعد دخول احده هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسندا قبل دخول احده هذه الحروف فسامع هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانفسخ بدخول احده هذه الحروف فصع ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول وامره في اي حاله شأنه كأم خبر المبتداء اي حكمه) اي حكم خبر ان واخواتها (حكم خبر المبتداء) لانه في الاصل خبر المبتداء فدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (في اقسامه) اي اقسام الخبر المبتداء (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعني كما يكون خبر المبتداء مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيد قائم (وجملة

يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية او فعلية مثل ان زيدا قائم ابوه وابوه
 قام كما يكون خبر المبتداء كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) ومعرفة مثل
 ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفي احكامه) يعني احكام خبر المبتداء
 وفي كونه واحدا او متعددا (يعني كما ان خبر المبتداء يكون واحدا او متعددا كذلك
 يكون خبرها واحدا او متعددا بالفظا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم
 فاضل او وفاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوا حامض (وهنا وعذوفا) على
 سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجدان المحذف مثل ان ضربني
 زيدا قائما ومثل ان زيدا وضية وغيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها
 بشرط ان يصح دخول احده هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان اولاد زيد لكان كذا
 ولا يقال ان لعمرك لافعل كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا (وفي شرائطه
 من انه اذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد) يرتبطها به المراد بالعائد ما يصح دخول
 احده هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخوله عليه لانه لا يقال ان ام
 الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم
 لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقه ما الحاقه (ولا تحذف) العائد اذا كان ضميرا
 لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعني الا عند قيام قرينة
 دالة عليه نحو ان البر الكبريتين درهمان وان السمن منان بدرهم (والمراد
 ان امره كأمه) يعني المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اي خبر المبتداء
 خبرا (باب ان يعني ان خبر هذا الباب مشترك لخبر المبتداء في هذا الاحكام بعد
 ان ثبت كونه خبر المبتداء ان (بوجود شرائطه) اي شرائط كونه خبرا له
 وانتهاء موافقه) عطف على الوجود يعني بانتفاء موافقه كونه خبرا له يعني لا وجود
 مانع ليكون خبرا له اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اي من تشبهها خبر
 ان لامر خبر المبتداء (ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان يقع خبر الباب
 ان) قوله يصح مع فاعله في الرفع خبر لان في قوله ان كل ما وهي مع اسمها وخبرها
 في محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم (حتى يد من) من حراد يرد من باب ضرب
 (مانه) اي الحاصل (يجوز ان يقال ان زيدا ومن ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف

المستقر خبر المبتداء مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتداء وابوك خبره
 وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من ابك) يعني لا يجوز
 ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام الا اوسم خبرا لما لوجد المانع
 لان كل واحد منهما خبر الان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لطل الصدارة
 الا في تقديمه عليه اي تقديم الخبر على المبتداء يعني امره كامر خبر المبتداء
 في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفرقان فيها جوارا وامتناعا حيث جاز
 تقديم خبر المبتداء عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسم الان فيه قلب المقصود
 اذا المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار الخطا في رتبة الفرع
 عن رتبة الاصل وهو ينفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساوات الفرع الاصل
 اي ليس امره كامر خبر المبتداء (لان الانشاء من الموجب يكون منفيا كما
 تقول جاءني القوم الا زيد يعني ان زيدا لم ياتي) فانه لا يجوز تقديمه اي تقديم خبر ان
 على الاسم اي على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء غالبا) لان المبتداء
 اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا مرفقين او متساويين
 او كان الخبر فعلا لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اي وجوب
 تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتداء والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير
 اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبريها في التقديم جوارا او امتناعا واقع وثابت
 لان هذه الحروف فروع جمع فروع كفرون جمع قرن وهو اتبع توابع يعني توابع
 دخيلة (على الفعل في العمل) اي في عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجالا
 وسياق تفصيله (فايد ان يكون عملها فرعا) لعمل الفعل (ايضا) يعني كما ان ذواتها
 فروع له لتأكيدها الفرعية وليكون عملها ما وافق لذاتها (والعمل الفرعي للفعل
 ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمر ازيد للزوم كون الفعل من اول
 الامر واقعا على المقعوق قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا مؤخر و
 العمل (الاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل في الفساد
 اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون
 عملا بالاصل (فلما علمت) هذه الحروف (العمل الفرعي لم يتصرف في قولها) يعني

في اسمها وخبرها (يتقدم ثانيهما) اي ثان الممولين وهو الخبر (على) الممول
 الاول (وهو الاسم) يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انها كان في الاصل
 مبتداء وخبر او قد جاز التقديم والتأخير فيها لما سيجي (كما ينصرف في ممول الفعل)
 المتمدى بالتقديم وانما خبر اذا لم يمنع مانع منها (لتقصاها) في العمل (عن درجة
 الفعل) لانه الاصل في العمل وهي مشابهة به لتعمل عمله فتكون فرع له فيه ^ف اذا
 كان الخبر ظرفا ^ل اي ظرف زمان او مكان او جار او مجرورا (اي ليس امره كامر
 خبر المبتداء في تقديم) اي في جميع الاوقات (الا اذا كان الخبر ظرفا) اي الاوقات
 كونه ظرفا فيجوز تقدمه على الخبر على الاسم لان الاستثناء من التثنية متماثل قولك
 ما جاءني القوم الا زيد اي الا جاءني زيد (فان حكمه) اي حكم خبر ان اذا بالتثنية
 لانه ظرف زمان اي حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله (حكمه) اي حكم خبر مبتداء
 في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة يعني كما ان المبتداء اذا كان معرفة فيجوز تقدم
 خبره الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه
 الحروف معرفة فيجوز تقدم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تع ان اليها اياهم
 وار في الدار زيد او في وجوبه اي في وجوب التقديم اذا كان المبتداء نكرة يتخصص
 على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها (اذا كان) الاسم (نكرة
 كما يجب تقديم الخبر لظرف اذا كان المبتداء نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم حين
 قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فحجب الناس من بينهما
 وبلاغتهما (نحو ان من البيان لسحرا) يعني ان بعض البيان بمثابة السحر
 في ميلان القلوب او في العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممنوع اذا صرف
 الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اي كلاما
 نافعا تمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمته الشعراء من المواعظ والامثال التي
 ينفع الناس والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع
 من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن الملك
 شارح المصابيح (وذلك) اي جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب
 تقدمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اي النجاة (في الظروف ما لا يتوسع) مبني

المفعول (في غيرها) اي غير الظروف اي النجوى النجاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها
 لان كل شيء من المحدثات لابد وان يكون في زمان او مكان قضاء مع كل شيء
 منها كقريبة ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالحارم تدخلون
 فيها لا تدخل غيرها واحبرى الجار والمجرور بحراهما لانهما بينهما اذ كل طرف
 في التقديم جار ومجرور يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج للظرف الى كل منهما ولان
 المظروف اختلاطا فكان ظرف الشيء بالسميات فان كل شخص لا يخفى من طرف
 مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاء ذكره
 متقدما ^ل خبر ^ل الكاشفة (قدر متعلق للظرف معربا باللام ميلا الى رعاية
 جانب المعنى بالتركيب التوسيعي واو قد يذكر لزم ان يكون حالا ما من المبتداء
 وهو قوله خبر لا وهو نادرا لان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما
 من قاعل الظرف الراجع الى المبتداء وهذا وان كان جائزا وشائعا الا انه يلزم تقديم
 الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجي فلا وجه لقول من قال والمشهور
 في امثاله تقديم النكرة ^ل النفي الجنس ^ل اي لنفي صفة) اي صفة الجنس وحكم
 الحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) واراد مملووظ (لنفي القيام) وهو الصفة
 والحكم (عن الرجل لا) واراد (لنفي رجل نفسه) لان النفي والاثبات انما يردان
 على الاوصاف والاحكام دون اي عين وان ارتفع هذا الخبر ايضا بالحروف
 لان لا محذورينها حذوان التي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها تقيضها
 لان لا لنفي وان للاثبات ولازمة للاسماء وزومها وفي الرضى وجه مشابهة لا التبرية
 لان لا للمبالغة في النفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات لان التاكيد فيه ايضا فح
 يكون حل النقيض على النقيض انتهى وقبل ان لا لتاكيد كما ان كذلك فح
 يكون الحمل عليه حل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك
 هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمساواة الفعل بالواسطة لما سبق
 ان المشابهة المناسبة للشيء مشابهة لذلك الشيء ^ل هو ^ل اي خبر لا هذه
 المسند ^ل الى شيء آخر) سواء كان المسند اليه اسمها او لا هذا اي المسند يجنس
 شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر باب كان وخبر غيرها (اي غير هذه

المسند كونه خبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسند إلى شيء آخر **ب** بعد دخولها **ب** أي بعد دخول (لا) هذه (فخرج به) أي بيقيد البعدي به (سائر الأخبار) كلفها لأنها وإن كانت مسندة إلا أنها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها أي دخول هذه ههنا) (ما عرفت في خبران) من أن المراد بالدخول لا يراى أثرها لفظيا أو معني على سبيل منع الخلو لا الجمع إذا كان الأمر كذلك فلا يرد عليه نحو يضرب في لارجل يضرب أبوه) بأن يقال أنه يصدق على يضرب مسند إلى شيء آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق خبر لا لأنه لفظ لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب أبوه فأوردت أثرها لها **ب** نحو لا علام رجل **ب** منصوب لأنه اسم لا الوجود شرط نصبه وإن يكون اسمها نكرة مضافه أو مشابهاه وواقعا بعدها بلا فصل ههنا كذلك **ب** ظرف **ب** خبرها (وانما عدل) المص في التثنية (عن المثال المشهور) فبما بين النحاة (وهو) أي ذلك المثال المشهور فبما بينهم (قولهم أي قول النحاة) (لارجل) وهو مني على الفتح لما سمي ومنصوب محلا على أنه اسمها (في الدار) الجار والمجرور في محل رفع على أنه خبرها (لاحتمال حذف الخبر) فيه لكون خبرها محذوف كثيرا (وجعل في الدار صفة للاسم) فلا يكون هذا المثال نصا على أن خبر لا هذه مرفوع واحتمال أن يكون لها خبر كما هو مذهبهم نعيم فالحاصل أن المثال الأقوى والاجس ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لا مثل له الايضاح فحقه أن يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره) المص من المثال (لأن غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا بلا فصل (وبجواز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف في الأعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به أو لا على ما سيجي بناء (على ما هو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة محلا على المحل ولكن غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب خلاف اللفظ فالاحتمال الظاهر في المثال المذكور الجزئية دون الوصفية هو ما قدره كفي

لوضوح المثال وحسنه **ب** فيها **ب** أي في الدار) وإن لم يكن الدار سابقة حقيقة إلا أنها سابقة حكما مثل ضمير الشأن أو القصة في قولك هو زيد قائم وهي هند قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتداء محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف ظرف) بان هي يكون متعلقا به وظرفا لقوا والخبر واحد (ولا حال من الضمير المستكن في الخبر ويكون ظرفا مستقرا فالمعنى ح لا غلام رجل ظرف حال كونه في الدار فتكون الظرفاة مقيدة بكونها في الدار لأن الحال قيد لاسمها (لأن الظرفاة) المفهومة من قوله ظرف (لأنه ينفق بالظرف) على التقدير الأول ونحوه على التقدير الثاني أي نحو الظرف لأن الحال في معنى الظرف لأن الظرفاة إذا وجدت في أحد وجدت مطلقا من غير تقييدها بشيء من المكان وغيره لأنها جلية كالكرم والجود وضدهما (وانما أتى) المص (به) أي بالخبر بعد الجزاء أو بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره أيراد الخبر واحدا كاف في المثال فلم أورد ههنا الخبر متعددا مع أنه ليس من دأبه فاجاب عنه الله بقوله وانما أتى به (ثلاثا لئلا يلزم الكذب بنفي ظرفاة كل غلام رجل) لأنه كثيرا ما ان يكون غلام رجل ظرفيا وانت تنفيها على سبيل العموم لأن النكرة إذا وقعت في حين النفي تعمم فيكون كذبا إذا كذب أخبارا على خلاف الواقع ولأن المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معا عن الاسم لأنني كذا واحد منهما كعكس قولك حاو حاض لما سبق (ليكون مثالا لنوع خبرها الظرف) بدل البعض من قوله النوعي وغيره) أي غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد أيضا فانه أحوج إلى الإيضاح ولا يقدم خبر لا هذه على اسمها وإن كان ظرفا كما يتقدم خبران وأخواتها إذا كان ظرفا جوارزا أو وجوبا لأنها محمولة على أن ما عرفت فالحفظ مرتبتها عن مرتبة أصلها **ب** ويحذف **ب** خبر لا هذه) لا التي لنفي الجنس لكن بشرط أن يكون الاسم مذكورا لأنه إن لم يكن الاسم مذكورا لا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الإحسان (حذفا) كثيرا **ب** فيكون منصوبا على المصدرية أو زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف لا واجب لعدم قيام شيء مقامه (إذا كان الخبر عاما) بشرط أن يكون الخبر من الأفعال العامة

كالوجود والحاصل) وإنما حذف (للدلالة على عاينه) فتكون لفظة لا قرينة
لفظة عليه لان انفي يقتضي منقيا ولما لم يكن قرينة خصوص بنصرف انفي
الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا انظا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف
الا ذو الفقار ولا في الاعلى (اي لا اله موجود الا الله) وفي المقابل قوله ذو الفقار
بدل من سيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحى بعد تمام الجملة وسيف
ليس بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود
ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة اشهاد اي لا اله في الوجود
الا لله انتهى ونولفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله عليه وسلم اعداء
ملك الاسكندرية مع بغلة تسمى دلدل وجارية تسمى مارية الغطام ابراهيم
رضي الله فاعطاه عليا رضي الله عنه وقبل اهداه النكاشي وقبل انزل عليه
من السماء ^١ وينوهم لا يثبتونه ^٢ من الانبياء لا من الثبوت لانه لازم (اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ) اي لا يلفضه نه الا ان يكون ظرفا توسعهم فيه
مالا يتوسع في غيره (لان الحذف واجب عندهم) اي عندي نعيم (او المراد
عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرون) انهم
اي ان نبي نعيم (لا يثبتون اصلا) اي اثباتا قطعيا يعني (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون
خبر لا نابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) قول العرب (لا اهل ولا مال انفي
المال والاصل) ايضا فيكون ح لفظا لا من الاسماء الافعال وزيف المص بان اسم
الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد
هذا القول اي قول نبي نعيم ولا يلتفت الشبه الى تزيفه لانه يجوز ان يكون نابتة
لأن في كناية بامتاب او عوافي قول وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير
الخبر وعلى التقديرين) اي على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير
ان لا يكون ايها خبر اصلا (يعملون ما يرى خيرا) يرى بالبناء للفاعل او المفعول
في مثل لا رجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اي يحملون ما يكون خيرا
عند المحاربة على ان يكون صفة لاسم لاحلا على محله البعيد وهو الرفع بالابتداء
دون الخبر) يعني لا يحملونه على الخبر (ولا يثبت) في لغتهم لا غلام رجل قائم

رفع قائم حلا على المحل ^١ اسم ما ولا المشبهتين ^٢ بالفتح من التشبيه ^٣ بلبس
وهو المشبه (في معنى التقى والدخول على المبتداء والخبر) هذا وجه التشبيه يعني كما
ان لبس موضوعا للتقى ويدخل على المبتداء والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما
موضوعا للتقى ويدخل على المبتداء والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للتقى والحال
والدخول على المبتداء والخبر وعلى المعرفة والمكره ودخول الباء على الخبر وان لا
لانكون الا للتقى والدخول على المبتداء والخبر والدخول على النكرة ولا تكون
لنفي الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولهذا اذا ضعف علمها
دون عمل ما (وامر هذا) اي لاجل هذه المشابهة (يعملان) اي يعمل كل واحد منهما
عملها) وهو فغوص اسم والخبر يحصل من المتشابهة فائدة لهما ^٤ وهو المسند اليه
هذا جنس (شامل للمبتداء) لانه مسند اليه المراد من المبتداء القسم الاول لان الثاني
مسند لا مسند اليه وشامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخوانها واسم
لانفي الجنس واسم كان ^٥ بعد دخول لهما ^٦ اي بعد دخول احدهما (خرج به
اي بهذا القول) غير اسم ما ولا المشبهتين بلبس (وبما عرفت من معنى الدخول
قد عرفت ما يمنعك عن القبول ومعنى الدخول مر في باب ان (من) ان المراد
بالدخول ابراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا او معنى (لا يرد) عليك (مثل ابوه
في مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه المسند اليه بعد دخول ما ولا ولا
يصدق اري قال له اسم ما ^٧ مثل ما زيد قائم ^٨ قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين
او نكرتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر
معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائم ولا رجل قاعد او ما زيد هو الظريف ^٩ ولا رجل
افضل منك ^{١٠} ولا يكون اسمها وخبرها الانكرتين لا غير (واما اني) في تمثيل لا
بالنكرة اعدلا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلتها في المثال لانه اني بعدها بالمعرفة (لا لفظا
لان العمل الا في التكرات) جميع نكرة وفي بعض النسخ الا في النكرة بالافراد لان لا
وان كانت مشابهة بلبس الا انه يراعى اصلها وهو نفي الجنس وذلك لا يكون الا في
النكرة وكذلك ههنا لا تعمل الا في النكرة اعتبارا لاصلها وضعفها في المشابهة
بلبس ايضا (مخلاف ما فاته يعمل في المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بلبس

لما عرفت ولا نعلم الا تكون في الاصل لنفي الجنس حتى يراعى اصلها فيختص علمها
بالشكركة كلا وتوهم لخصوص بالعمل في المعرفة بالمال تدفع بقوله وهو في لاشاذ
لاختصاص الشذوذ بالان عمل ما لم يكن شاذا كلاله يبادر الى الفهم لخصوص
بل المتبادر ان يكون علمها عاما شاملا للمعرفة والتكرة (هذا) اي عمل ما ولا
المشبهتين بلبس (لفظ اهل الحجار) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللفظة
والحجار باخاء المهملات والجيم بهاء وفي اخره زاء مجمة بلا رهكة شرفها الله تعالى (واما
بنو تميم ولا يثبتون لهما العمل هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل
المشبه به لان لبس فعل غير منصرف حيث ليس له مجزول ولا مضارع ولا غير
هما فيكون ضعيفا والصحيح لا يستتبع غيره فصلا من ان يستتبعه في العمل
ويقولون) اي بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد
دخولهما) اي دخول احدهما (مرفوعا بالابتداء كما كانا) اي الاسم والخبر مرفوعين
قبل دخولهما) اي دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل منك
بارفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتداء والثاني خبر عندهم (وعلى لفظ
اهل الحجاز ورد) اي نزل (القرآن) الفصحى المجز (نحو ما هذا بشرا) وما هن
امهاتهم واذا عمل ما في الثاني عمل في الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما
على السوية وهذا مرجح في كون فاعله واما لا فليس على ما عندهم لكونها
شمر يكتن في اصل المشبه بلبس والمفزع من بيان علمها وسببه ايضا اراد ان يبين
الفرق علمه بافعال وهو ^{هو} اي عمل لبس (المفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بلبس لان التشبيه شعر بالعمل فيكون قرينة وقبل المفهوم من اضافة
الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمنوسط متوسط ^{في} لا متعلق
بقوله شاذ قدم عليه المحصر لان الشذوذ مخصوص بعلمه ولذا قال الشاذ دون
اي دون عمل (ما) لانه لبس بشاذ ^{شاذ} قليل (اخذ العلة من معنى الشذوذ
من تنكيره ايضا لان التنكير يكون للقليل كقول الحرير على المسال حين قيل
ما اعطى لك اعطى لي شيء اي شيء قليل لا بعبارة (المفصان مشابهة لبس لا لبس
لنفي الحال) ولفظة (لالبس كذلك) لانها ليست لنفي الحال فانه (لنفي مطلقا

بل لنفي الاستقبال ونقصان المشابهة توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اي
لفظ ما (ايضا) كلبس (لنفي الحال) كما ان لبس لنفي الحال في مثل لبس زيد قائما
كذلك ما لنفي الحال واذا كان عمل لاشاذ اقليل لنقصان مشابها بلبس للعادة
المذكورة (فيقتصر) مبنى المفعول (عمل لا على مورد السماع) اي على موضع
ورد فيه سماع وهو التكرة وقياس على عمل لا التي لنفي الجنس (كقوله) اي قول
الشاذ في مثال عمل لا في التكرة (من صد عن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماضى
مبنى الفاعل وهو ما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدر
اذا تعدى عن يكون بمعنى الاعراض ومعناه اللغوى ايضا كذلك عن نيرانها
جميع نار من نور اجوف واوى وجهه انوار وثيرة انقلاب الواو ياء اسكونها
وانكسار ما قبلها كذا في الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شذائدها
ها والامهات بعلاقة التشبيه (فان ابن قيس) لابرار الفاء جزاء الشرط انا مبتداء
ابن قيس خبره ولا شبهة بلبس وابرار من برج الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى
من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشذائدها والامهات وعجز عن الاقدام عليها
فان ابن المعروف بالشجاعة لازوال الى عنها ولا عجز عندي ولا اعراض لان الولد يتبع
الاب ومن اباه هكذا فانه كذلك عاقبت كرك زار كرك شود ويحبه مار مار شود
اي لابرار) يريد ان خبر لا في البست محذوف اي لبس لي اعراض وعجز ولا يجوز
ان يكون جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم لا يجوز ان يكون لنفي الجنس
والخبر محذوف وابرار مغرب مرفوع مبتداء لوقوعه في خبر لنفي ولا يجوز البناء
لضرورة الشعر ولا النص لعدم وجود شرطه اجاب عنه (ولا يجوز ان يكون
لاهذه) لنفي الجنس لانه اذا كان لاهذه لنفي الجنس) يلزم التكرار بعد ما لي مطابق
الجواب اسؤال لان مثل هذا لا يصلح الاجواب عن سؤال محقق او مقدر السؤال
لا يكون الا بانه كرر مثل ار حل في الدار ام امرأة فبحاجت لا رجل في الدار ولا امرأة
لا يجوز فيها ردها الرفع لم يكرر لما كررنا (ولا تكرر في البيت) وهو ظاهر فوجب
ان تحتمل لاهذه على لبس فيكون اح بارفع اسمها وخبرها محذوف كما فسره الشاذ
اعلم ان المراد بالمسند والمسنود اليه في هذه التعريفات (المذكورة سواء كان عاملها معنويا

أو لفظاً (ما يكون مستنداً ومستند إليه بالاصالة لا بالاتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات علم أن المراد ما يكون بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) حتى أن المصنف يذكر التوابع مطلقاً (فيما بعد) مبنى على الضم أي في الوضعية الذي يكون بعد الأصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات (فلا يتقصص تعريف كل واحد منهما بالتوابع وإنما فرغ من بيان (المرفوعات) أصلاً ولمحقاً وأصل المرفوعات العامل لما سبق والمحقق به خمسة المبتداء والخبر وخبر باب أن وخبر لا متنى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بالاسم (شرع في) بيان (المنصوبات) أصولاً وفروعاً (وقدمها في) البيان (على المجرورات) مع أن كل واحد منهما فضيلة يقع بعد تمام الكلام لكثرة (المقضية) لزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر المرفوعة أقسامها التوقف أيضاً كثير مما سمع في المرفوعات عليها ويكون بعضها تأكيداً للفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زائداً ومكاناً رتبة له وبعضها مصاحباً للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه بكون احتياجه إليها أشد من احتياجه إلى المجرورات (وخففه) نصب ونقل الكثرة لأن الطبيعة تنفر عن الثقل وتميل إلى الخفيف فيقتضي تقديم دافيه الثقل (فقل) بهذا المنصوبات هو ما شتمل على علم المفعولية (قد بين شرحه أي بشرح هذا الكلام) بما ذكر في المرفوعات (من أن المنصوبات تجمع المنصوب لا المنصوبة لأنه سبعة موصوف مذكر لا يعقل تفديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات إلا أن المنصوبات ههنا استعملت بمعنى الكثرة وضمير المذكر المنفصل راجع إلى المنصوب الدال عليه المنصوبات لأن التعريف المساهمة للأفراد والمراد بالاشتمال أن يكون الاسم موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (والمراد بعلم المفعولية علامته كون الاسم مفعولاً حقيقة نصب على التميز كالمفعول الخمسة (أو حكماً) كالحققات السبعة) وهي أي تلك العلامة (أربع) لأنها إما بالحركة أو بالحروف والأول إما (بالفحوة أو بالكسرة) والثاني إما (بالالف أو بالياء) فصارت أربعة الفتححة والكسرة والالف والياء (نحو رات زيدا) مثال لما يكون بالفتححة (و) رأيت (مسلمات

مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رايت (ايالك) مثال
لما يكون بالالف لان الاسماء اذا انشيف الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف
(و) رايت (فلسطين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسورة
اولفتوح ما قبلها واما فرغ من تعريف ما هيبة المنصوبات مطلقا سرع
في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الاية قدم المغايل لانها اصل المنصوبات
كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطابق لانه مفعول حقيقة
واصطلاحا دون ما عداه لانه مفعلة الفاعل وقام به لان الضرب يقوم بالضارب
وبفعلة وكذا غيره فقال **ففيه** **في** التاء لا تفسر والتفصيل ومن التبعض اما
مبتداء بتاويل البعض الى فيه عندا وخبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبتداء
التقديم (اي من المنصوب) رجع هذا التفسير وافق الضمير في المرفوع والجور
في المرجع (او مما استل على علم المفعولية) رجع قرب المرجع **في** المفعول **في** اما
خبر او مبتداء بناء على التوجيهين في قوله **فيه** **في** المطلق) سمي به يعني
وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صفة) على وزن ديمة لا على وزن عدة
المفعول عليه) اي على فعل فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما
في صحة اطلاقه على كل واحد منهما (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالياء
او في اول اللام او مع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قوله ضربت
زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق بالضرب (بخلاف الفاعل الاربعة
الباقية) التي هي المفعول به والمفعول فيه زما نا ومكانا والمفعول له والمفعول
معه (فانه) اي الشأن (لا يصح اطلاق صفة المفعول عليهما) اي على كل واحد
منها لغة لان كل واحد منهما ليس بمفعول الفاعل بل ما يتعلق بفعل الفاعل ومحل
وقوع الفعل وعلة له ومفاز الفاعل الفعل او مفعوله (لا بعد تقييدها) اي لا بعد
تقييد كل واحد منهما (بواحدة منها) اي من تلك الحروف فع يصح اطلاق
المفعول على كل واحد منها (فقال) فيها (المفعول به او فيه او له او معه) على
سبيل منع الحلو والجمع **في** وهو (اي المفعول المطلق) اصطلاحا **في** اسم ما
اي معنى **في** فاعل فعل **في** صفة لوصلة (والمرايد فعل الفاعل الياء) المصدر

هذه مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به) اي قيام
 الفعل وحسب قوله بالفاعل (يجب) اي يمكن (يصح اسناده) اي اسناد الفعل ونسبة
 اليه اي الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجدا اياه كضرب زيد
 ضربا فان الفاعل اثر في الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه في الجملة اولاً بل
 المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد فموتنا
 فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعاً (لا) ان المراد بفعل الفاعل
 اياه (ان يكون الفاعل) مؤثراً (فيه) اي في الفعل (موجدا اياه) اي الفاعل
 بل المراد به القيام والاسناد اولا لم يؤثر فان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله
 تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا رد عليه) اي على هذا التعريف اي على قول
 المص اسم مفعله فاعل فعل (مثل مات زيد موتا وجسم) من باب ظرف (حسامه)
 على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على
 وزن طلب فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هي به وقيامها به
 فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره رد على الهندي حيث قال
 برده عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد بضربا بالبناء للمفعول
 لانه فعل فاعل فعل بمعنى انه قام بفعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم
 يعني زاد المص في التعريف لفظ الاسم وقال اسم مفعله ولم يقل مفعله بدون لفظ
 الاسم) لان مفعله الفاعل هو المعنى القائم به وهو الضرب في ضرب ضربا
 والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون
 المفعول المطلق اسما لذلك معنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف
 وقول المص مفعله فاعل فعل جنس (فدخل فيه) اي في هذا القول (المصادر
 كلها) يعني ان هذا القول جنس يشمل المقصود والمعرف وغيره المذكور
 بالخبر لانه (صفة للفعل وهو) اي الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا
 حقيقة) نصب على التمييز من قوله مذكور الا ان الذكر يحتمل الحقيقي والحكم
 او على صفة لقوله مذكور اي مذكور احقيقا (كما اذا كان الفعل مذكورا
 بعينه) اي بلفظه (فحوضه بربه ضربا) ومات موتا وجسم جسمه (او حكما)

عطف على حقيقة (كما اذا كان الفعل مقدر) اي محذوفا سواء كان جوازا (نحو
 فضرِب الرقاب) اصله فاضرب الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم ذويهم
 وتقلدوا سبوقهم محذوف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه
 مضافا الى المفعول ضمنا الى تأكيد الاحتصار والتعبير به عن الفعل اشعارا به ينبغي
 ان يكون بضرب الرقبة حيث يمكن وتصوره باشنع صورة كذا قاله البيضاوي
 اوقيا ساعلي ما سيجي امثلتها (او اسما) بالنصب عطف على قوله مذكور اولا
 يعني اعم من ان يكون الفعل اسما مذكورا فالخاصل ان الفعل المذكور يشتمل الفعل
 الملفوظ) والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم
 من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتأدرك لاسم بل اسم يكون (فيه
 معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه
 سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما (نحو ذاهب ذهابا) فيه رد
 على الهندي حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اي بقوله مذكور
 المصادر التي لم يذكر فعلها الاحقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص
 مطلقا لانه كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس نحو (الضرب واقع
 على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا الاحقيقة وهو
 ظاهر ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتداء وكذا العجني الضرب
 واستحسن الضرب بمعناه (صفة نائية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اي
 فاعل فعل مذكور كائن بمعنى الاسم (وليس المراد به) اي بقوله بمعناه (ار الفعل
 العامل في المفعول المطلق) كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له في المعنى (فان معنى
 الاسم) الذي هو الحدث (جزء معناه) اي معنى الذي هو الحدث والزمان لان
 معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان قالوا
 حد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه
 ان معنى الفعل مشتمل عليه) اي على معنى الاسم ومحيط (اشتمال الكل على الجزء
 يعني كما ان السكتين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره) (فخرج به) اي بقوله
 بمعناه (مثل تأديبا) يعني المفعول له الذي قام بفعل الفعل (في ذلك ضربته)

تأديبا) وقعت عن الحرب جيبا (فانه) اي المفعول له او مثل تأديبا (وان دن ما
فعله فاعل فعل مذكور) فنه تأديب قائم بالمتكلم الذي هو الفاعل للفعل وكذا الجين
بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجيبت لكنه (انفس) المفعول له او مثل
تأديبا مما اشتمل عليه معنى الفعل لان التأديب والجين علة للضرب القهود
وكذلك) اي كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه (خرج به) اي بقوله بمعناه (مثل
كراهتي) المصدر المتضاف الى فاعل الفعل المذكور (في قولك كرهت) من باب
علم (كراهتي فان للكراهية) في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اي احد
الاعتبارين (كونها بحيث) اي ان يكون الكراهية بحيث يمكن (قامت بفاعل الفعل
المذكور) واستندت اليه الحال انه (مداشقيق) يعني للمفعول اي اخذ (منها فاعل
استند اليه) الفاعل القائم هي به فيكون المصدر موكدا للفعل والفعل المستند
اليه الفعل فصار المعنى كرهت كراهية (ولاشك ان معنى الفعل مشتمل عليها) اي
حين كون اسكراهية هذه الحية فتكون مفعولا مطلقا موكدا للفعل (وناهما) اي
ان الاعتبارين (كونها بحيث) اي ان يكون الكراهية يمكن (وقع عليها فعل
الكراهية) المستند الى الفاعل فيكون الكراهية مفعولا به لانها موقوع عليه فعل
الفاعل (فاداذ كرت الكراهية بعد الفعل) المستند الى فاعلها (بالاعتبار الاول
اي باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتملا منها فاعل استند الى ذلك
الفاعل يعني باعتبار صدورها عن فاعل الفعل العامل فيها) كافي قولك كرهت
كراهية (فهي) اي تلك الكراهية بهذه الاعتبار (مفعول مطلق) اصدق تعريفه
عليها مثل كرهت كراهية (واذا ذكرت الكراهية بعده) اي بعد الفعل (بالاعتبار
الثاني) اي باعتبار ان يكون موقوع عليها فعل الكراهية يعني باعتبار ان يكون
صادرة عن قبل صدور الفاعل عنه والصادر عن المتكلم كراهية تلك الكراهية
اقولك كرهت كراهية (يعني كرهت واستفححت الامر المكروه صادرة عن) فهي
اي الكراهية حينئذ (منعول به) لانها موقوع عليه فعل الفاعل لان المتكلم
استفححت الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لانه
لا يمكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ لبس ذلك الفعل

مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اي باعتبار الثاني حتى يكون
مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق التعريف (بل هو) اي الفعل
المذكور (وقع عليه) اي على الكراهية ولا يسره (وقوع الفعل) المتعدي
على المفعول به في قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله كرهت كراهية (بهذا
الاعتبار اي بالاعتبار الثاني) (عن الحد) اي عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار
الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق
وبالاعتبار الثاني مفعول به وبين ما هو المراد لبس الا القرينة (واطبق الحد
على المحدود جامعا) لافرادته (ومعنا) عن دخول غير ما فرغ عن تعريف المفعول
المطلق شرع في تقسيمه كما دأب المصنفين فقال **ويكون** المفعول المطلق
لذا كيد **اي** لتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شيء
عليه لانه في الحقيقة تأكيد كيد اذ لك المضمون وانما قلنا تأكيد للفعل توسعا لان معنى
ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا بضربا
ان لم يكن في مفهومه) اي في معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل
بل سجد المفهوم ان المؤكد يجب عين المؤكد قرنا **ويكون** لانواع
ان دل المفهوم المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا زيادة عليه (على بعض
انواعه) اي انواع الفعل العامل فيه **والعدد** ان دل المفهوم مطلق على
ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اي عدد الفعل زيادة على ما يفهم
من الفعل **مثال** جلست جلوسا فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست
وهو الجلوس المفهوم فيكون المصريح وهو الجلوس المذكور تأكيذا
للمضمين وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا **وجلست**
جلسة **كاشة** (بكسر الجيم) مثال (للا النوع) فان جلسة بكسر هاء تدل على الجلوس
المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرها **وجلست**
جلسة **كاشة** (بكسر الجيم) اي بفتح الجيم مثال (للا النوع) لان الجلسة يفهمها
تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه نشر على ترتيب
اللف **فالاول** (اي الذي) يعني المفعول المطلق الذي يكون (للتأكيد) لا يشي

يجمع **ب** ميان المفعول بل يكون على حاله واحد وهي الافراد كل الافراد (لانه
 دال على المساهية) والحقيقة (المعراة) مفعول من باب النفعيل اي الحسية
 عن الدلالة على التعداد لان المساهية من حيث هي حيث واحد لا شئان
 ولا اشياء يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لا شئ ولا يجمع
 ومع هذا ان التثنية والجمع يستلزمان التعداد لان التثنية يستلزم الاثنية والجمع
 يستلزم الزيادة عليها (فلا يقال) في الاول بناء على انه دال على المساهية المذكورة
 جلست جلوسين) بصفة الجمع المؤنث السالم في كل حال وقت بصيغة التثنية (او
 جلست) جلوسات بصيغة الجمع السالم في كل حال وقت (الا اذا قصد به) اي الوقت
 قصد (النوع او العدد) بالمفعول المطلق للتاكيد لا التاكيد لانه اذا قصد به النوع
 الواحد والعدد الواحد فادفردوا اذا قصد به التثنية تثنى واذا قصد الجمعية جمع لان
 المفرد لا يدل على التثنية والمجموع ولانه خرج من كونه دالا على المساهية بخلاف
 اخويه **ب** اي الذين هما) يكون احدهما (للتنوع و) الاخر (للاعداد) فانه يجوز
 تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست
 جلستين) مثني او جلست جلستات جمعاً (يكسر الجيم) للزعم في التثنية والمجموع
 او فتحها) للعدد فيهما اولاً كان الاصل في المفعول ان يكون موافقا للفعل الفاعل
 فيه في اللفظ والمعنى جميعاً او ما يوافقه في المعنى فقط قلباً لئلا يفتبه الاصل ذكر هذا
 القسم بكلمة قد المفيدة للتفليل فقال **ب** وقديكون (المفعول المطلق **ب** بغير لفظه
 اي يكون المفعول المطلق (مقابل اللفظ فعلة) العامل فيه لكن على قلة لان الاصل
 فيه ان يكون موافقا له في لفظه ايضا وهذا يدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب
 ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد لفظي وهو لا يكون بغير لفظه (اما) ان يكون
 مقابراً لللفظ فعلة (بحسب المادة) اي الحروف الاصلية التي ركب منها **ب** مثل قدمت
 جلوسيا **ب** وجلست فعودان المادة مغاير في الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر
 وبما هما ايضا مقايير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن
 الشارح لم ينظر اليهما وورد اليهما مثلاً لبراسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما
 يصح لانه لم يكن القعود مخصوصاً بما بعد الاصطلاح والجلوس بما بعد القيام انتهى

يفرق

يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما مثلاً
 لا ومع هذا المناقشة في المال ايس من دائب المحصلين فكيف من الفاضلين واما ان
 يكون مغايرة له (بحسب الباب نحو انبته الله نباتا) لان الاول من باب الافعال والثاني
 من دخل مع انهما موافقان في الحروف الاصلية (سببويه) شترط الموافقة في المادة
 ولا يجوز المغايرة فيهما (يقدر له عاملا من باب) فمما يخالف النبات والمادة (اي قدمت
 وجلست جلوسا وانبت الله فنبت ما انبته نباتا) عطف ههنا بالفاء وتمة بالواو
 ولان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فاسباب ان يعطف بالواو والمفيدة للمعية
 والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فاسباب ان يعطف بالفاء
 المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان
 اصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا لاركان الكلام
 وحذفه مخالفا للاصل او رديان حذفه بالكلمة المفيدة للتفليل فقال **ب** وقد يحذف
 الفعل **ب** (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخازجي
 لقيام قرينة **ب** اي وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف
 لانه اذا لم يكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف **ب** جواز **ب** اي حذف جازما بمعنى
 كما يجوز حذف عند قيام قرينة يجوز اظهارا ايضا (كقولك **ب** لمن قدم **ب** من باب
 علم (من سفره) دعاء له **ب** خير مقدم **ب** اي قدمت) بالحطاب (قدوما خير مقدم
 محذوف قدمت ومقدم مصدر ممي كالقعود بالفارسية خوش آمد (فتخبر اسم
 التفضيل) تخفف اخبر على ما سبق في باب (ومصدر رتبة) اي كونه مصدرا مفعولا
 مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كان قائما به
 او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اسم التفضيل اليه (لكون
 المضاف اليه متمسكاً بمعنى من التذكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق
 المصدر اليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من قبيل
 اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلامة جزئية فيهما لان المضاف
 والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الوحيدة وكذا الصفة مع الموصوف **ب** ووجوبا
 عطف على جواز اي وقد يحذف الفعل الناصب الى ايضا لقيام قرينة وجوبا اي

اي حذفوا اجبا (سماعا اي سماعا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية
لحذف المعدر اي حذفوا اجبا (سماعا) (موقوفا على السماع) من العرب لانه لا قاعدة له
اي الحذف الفعل له وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة
والحذف السماعي ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء عليه فزال الاول
فحوسقيا اي سقاك الله سقيا) اي احسنك الله احسا يا سقا ورعيا سقا اي رعاك الله
رعيا) اي حاك الله حاية وحفظك حفظا سقا مثال الثاني سقا خيبة سقا اي خاب
فلان (حيبة ما خوذ من خاب الرجل خيبة) من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم يزل
اي لم يصل من نال ينال مثل باع وهو الوصول (ما طلبه) بالفارسية زيان
كر رشود سقا وجسدتا سقا اي جدد (جسدا) والجدرع بالجسم
والدال والعين المهملتين (قطع) احدا الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والسفة
واليد) وفتح الاثنين منها والثلاثة او كلها واذا عطف بالواو دون او المقصود
دعاء عليه بالذال وتقيح الحال كما زاد القطع راد القبح واذا قطعت كلها يكون
اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفي الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق لعدة
و سقا مثال الثالث سقا (اي حدث) من باب علم (جدا) بالفارسية ستايش
كردم بمقابله نعمت سقا وشكر سقا اي شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية
ستايش كردم بمقابله نعمت سقا وعجبا سقا اي عجبت) من باب علم (عجبا) على وزن
علم (فانه) اي الشان (لم يوجد في كلامهم) اي كلام العرب (استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر) مع مصادرها ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم
يوجد في كلام من يعتمد عليه في تشيرون نظم اي يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا
ولا غيرهما (وهذا) اي عدم وجد ان استعمال هذه الافعال مع مصادرها
حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اي حذف الفعل الناصب له سماعا
قبل اي اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى
بالاء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به حكم به (علمه) اي على هذا التقليل بانهم
قد قاوا حدث الله جدا او عجبت عجبا وشكرته شكرا) واستعمال الافعال
مع مصادرها فلم ينعج ذلك النقال في ثمة جدا الاستعمال (فاحاب بعضهم

بان ذلك) اي هذا الاستعمال ليس (من كلام الفصحاء) الذي يعتمد بكلامهم
بل من كلام من لا يعتمد عليه والموالدين (واجاب بعضهم بان وجوب الحذف
انما هو قيا) اي في المفعول المطلق الذي (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام
طال الكلام فاستحق التخفيف فحذفه بحذف عاء له وجوبا (اما ما لم يستعمل به
فلم يكن بهذه المرتبة فحذف جواز او جاز ذكره ايضا نحو جدا او حدث جدا نحو
حمد الله وشكره وعجبه) وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجد عاله سقا وقد يحذف
فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا راني ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفوا اجبا) قياسا سقا فيه اشارة
الى ان قياسا صفة لقوله حذفوا (اي حذفوا) واجبا (قياسا) والتماس ما لم يبي
المفعول اي بوضع له (ضابط كلي) منطبقا على جميع جزئياته كقولك في تعريف
الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع الافراد الانسان (يحذف
الفعل الناصب له) (معد) اي وجود الضابط الكلي (لرؤما) اي وجوبا كما
لورد المص في الصورة المذكورة ههنا سقا في مواضع سقا نية بصيغة الكسرة
على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه
بها اشارة الى ان المواضع جمع سقا منها سقا خبر مقدم او مبتدأ بتأويل البعض اي
بعضها (اي من هذه المواضع) التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها
قياسا (موضع) ما وقع سقا قدر المضاف ليضع الحمل بقوله منها او بقوله ما وقع
اي مفعول مطلق) اسارا الى ما وصفه وهو المناسب في القراءات والقياسات
وقع (مثبتا) اسم مفعول من اشدت اي اريد ان يثبت فيه اشارة الى ان قوله مثبتا
من قبيل قوله عم ومن قتل قتلا (لان فيه فانه) اي الشان (لواريد نفيه نحو ما زيد
سير الا يجب حذفه) اي حذف فعل الناصب له لان النفي يقتضي نفي ما ذكر
وهو السير يصح ان يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير ما مل الناصب له
وانما قاله الشن لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جواز
نحو ما زيد سير سيرا سقا بعد نفي سقا متعلق بقوله (وقع داخل) اشار بهذا الى
ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا فريضة ذكره في قوله او معنى

نفي وهذا المعنى الاول لان القيد المذكور ثانياً يكون بياناً للقيد المقدس سابقاً اذا كان
 القيد فيهما واحداً وهما كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال
 على اسم وادس الدخول (على) نفس (الاسم) شرطاً لصحة انتصاب قولنا
 ما كان يريد الاسير وما وجدته الاسير البريد على انه مفعول مطلق كسذا في الرضى
 لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه (اي عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ
 او مفعولاً للعامل اللفظي كما نقلناه مثاله من الرضى هو او هو وقع مثلاً) بعد
 معنى نفي هو لانه لو لم يقع بعد نفي او معنى نفي يجوز سير الم يجب حذف الفعل
 الناسب له لفوات الحصر هو داخل على اسم لا يكون (اي المفعول المطلق
 خبراً عنه هو اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اي الثاني (او دخل
 حرف النفي على فعل نحو ما سرت) الخطاب اوله كالم (الاسير) ومعنى النفي عليه
 نحو وانما سرت) باحدهما (سير ان يكون) ذلك المثال (منه) اي حذف الفعل
 الماصبه في شئ لا جواراً ولا وجوباً لان الفعل المذكور ينصبه ويكون عاملاً
 فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المص (الاسم) الذي
 دخل عليه النفي او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه) اي الثاني
 او كان المفعول المطلق (خبراً عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ما سري الاسير شديد
 وانما سري سير كثير وهم ناجزون ان يكون سري مبتدأ وسير شديد خبره لصحة
 الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالاشتق وهو يؤيد خبريته (لكان
 المفعول المطلق (مرفوعاً على الخبرية) لانصوباً على انه مفعول مطلق بناء
 على ان فعله العامل فيه محذوف وجوباً وجواراً هو او وقع هو عطف على
 وقع (اي) ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق هو مكرراً هو اي وقع
 المفعول المطلق (في موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لا يصلح وقوعه) اي
 وقوع المفعول المطلق (خبراً عنه) اكتفى المص عن هذه القواعد بما سبق
 فلا يرد ما هو المتأخر من ظاهر (عليه) اي على قوله مكرراً (نحو قوله تع دكت
 مبنى المفعول (الارض) اي زلزلت الارض (دكا دكا) بان يقال وقع المفعول
 المطلق مكرراً ولم يحذف فعله الناصب له لا جواراً ولا وجوباً لانه لم يقع

في موضع الخبر عن اسم يقتضي خبراً لا يصلح وقوعه خبراً عنه بل المفعول
 المطلق ههنا وقع في محله ولكن الثاني ليس تأكيداً الاول بل ما هو الظاهر
 بل ظرف للفعل الا انه حذف الظرف المضاف وانتصب انتصابه فالمعنى دكت
 الارض دكا بعد ذلك اي زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة
 الجبال واللال (وانما جمع) المص (بين ضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله
 ومنها وقع مكرراً كما فصل في الصورة الآية (لا سراً) كهما في الوقوع بعد اسم
 يقتضي خبراً اولين (لا يكون المفعول) المطلق (خبراً عنه) وجمع الضابطتين
 ظاهر والذالم بين الشارح وجه الجمع فيهما هو نحو ما انت الاسير هو فسير المفعول
 مطلق وقع مثبتاً بعد نفي وهو لفظة من داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ صير
 خبراً عنه لانه لم يصب حله عليه لانه لا يقال انت صير الامحاز او ما انت مثل عدل
 ونصب بانما عمل المحذوف الواقع خبراً عنه (اي) ما انت (الاسير سيرا هو وما انت
 الاسير البريد هو وهو معرب دمر يد وهو اسم معنى اشترى بام لان علامته قطع
 الذنب ثم صار اسماً بمعنى يبك (اي تسير سيرا البريد هذان) اي نحو ما انت الاسير
 ما انت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي) داخل على اسم لا يكون
 خبراً عنه (وانما اورد) المص (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف
 لايقا - المقصود والتفهم ومع هذا ليس من دأب المص ان يورد مثالين لقاعدة
 واحدة (نفساً) على ثلثة قواعد على هو ان (الاسم الذي) هو المفعول المطلق
 الواقع مفعول الخبر ينقسم الى المنكرة والمعرفة) كافي الاول والثاني (او) ينقسم
 الى ما هو فعل المبتدأ والى ما يشبهه به فعله) لان المفعول المطلق في المثال الاول
 فعل المبتدأ وقائمه وفي الثاني يشبه فعل المبتدأ وهو سيرة به فيكون المفعول
 المطلق مشبهاً به وليس فعل المبتدأ ولا قائمه به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال
 الاول (ومضاف) كالمثال الثاني وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير
 عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير
 المطلق وان لا يجب كالمثال الثاني فان يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره
 بعدها هو وانما انت سيرا هو هذا مثال لما وقع مثبتاً بعد معنى النفي (اي انما انت

تسير سيرا (وإنما انت سيرا البريد) وزيد سيرا سيرا (أي زيد يسير سيرا) يراد
 بهذا التكثير في الفعل لأنه يقال مثل الكلام لمن يكثر منه السير أي زيد يسير سيرا
 بعد سير لان السير الثاني ليس كيدا كما في قوله تع دكت الارض دكا دكا لانه بيان
 لكثرة الزلزلة لا تحقيقها وتقررهما والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحقيقه هذا
 مثال لما وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه ومنها
 أي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (متعلق
 بالحذف والضمير المجزوء راجع الى الموضع) موضع ما وقع في أي موضع
 مفعول المطلق وقع (تفصيلا) وبأنا وتفسيرنا لا يراد أي الفائدة
 مضمون جملة هي وهو المقصود منها هي متقدمة سواء كانت تلك الجملة
 طلبية او خبرية فوصف الجملة بأنه قديم لا توضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم
 والمراد ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط
 الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما مشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها
 المضاف (الى المفعول) كالمثال المذكور في المتن لان المراد شد الوفاق لا الشاد وفيما
 اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد أي (بآثره) بآثر المضمون (فرض
 المطلوب منه) أي الفائدة المقصودة من لك المضمون وفي ارضي ويعني بآثر ذلك
 المضمون فائدة ومقصوده وخرضه المطلوب منه وسماه اثر لان الفرض
 من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالآثر الذي يكون بعد المؤثر و
 المراد (بتفصيل الأريان ابواعه المحتملة) واما وجب الحذف لان الاعراض
 تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر أعني
 الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض أي أفعالها الناصبة لها فلما صح
 ذلك وتكررت تلك الفائدة استقل ذكر أفعالها قبله فوجب حذفها رفعا
 للنقل قوله تع اذا تختموهم قسدا والوفاق فالفتح والكسر ما يشبهه من حبل
 وغيره نحو قوله تع قسدا والوفاق فاما ما بعد (أي بعد شد الوفاق
 واما فداء) بكسر الفاء وفتحها (فقوله) تع (قسدا والوفاق جملة) فعالية طلبية
 مضمونها (مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام

الوفاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوفاق والغرض
 المطلوب من شد الوفاق) يعني الفائدة المقصودة منه (امان) بفتح الميم وتشديد
 النون مصدر من يمن من امن مثل مديمد مديمن الباب الاول الاعطاء والاحلاق
 من غير فداء واخذ شي بمقابله بالفارسية كسر ادعا كردن بخبر خير (واما الفداء
 مصدر فدى يفدى مثل رمى رمى من الباب الثاني على وزن صافا الاطلاق
 باخذ شي بمقابله بالفارسية كسر ادعا كردن واما القتل واما الاسترقاق
 والاستخدام فالخاص في شد الوفاق اربع فوائد امن والفداء والقتل والاستخدام
 ففصل الله تع (وبين) هذا الغرض المطلوب (من هذه الجملة) باما التفصيلية
 والفاء التعينية (بقوله فاما من بعد واما فداء أي امانت من امن) أي امانت لفقون
 ما شد دتم الوفاق عليه الاطلاق لا شي فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد الشد) أي
 شد الوفاق (امان فداء) واما تطلقون هم اخذنا باخذ شي منهم فتتفعون به
 في حوائجكم هذا في الانشائية واما في الخبرية فقوله لك زيد يكتب فاما قراءة
 بعده اما بعد وزيد يشتري طعاما اما كلا بعد واما يعاون نحو ذلك ومنها أي
 من تلك المواضع يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما وقع في أي
 في موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه (أي لان يشبه) مبنى المفعول (به
 أي بالمفعول المطابقة) (أمر آخر) يعني ان المفعول المطلق يكون مشبها له لا آخر
 واحتر (المص) به (أي بقوله للتشبيه) (عن نحو زيد) خبر مقدم (صوت
 مبتداء مؤخر مثل قولك في الدار رجل (صوت حسن) فضوت بالرفع
 اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والنسائي مقيد والمقيد
 بعض من المطلق واما ضفة له لضرورته كالمك مع صفته بمنزلة شي واحد
 واجاز الرضى جعله تأكيذا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلبا حتى يغضب
 فيحذف عامله اما جواز او اما وجوب لانه أي لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا
 للتشبيه) علاجا وعلاج مصدر عالج (أي حال كونه) أي كونه علاجا فيجوز
 نصبه على الحالية لدلالة المهيئة (دال على فعل من افعال الجوارح) وهي جمع
 جارحة كنوا سر جمع ناصرة والجارحة هي العضو الحياحي عن البدن كاليد

والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها آلة للأدب ومعنى الجارحة
المؤثرة وحرز المص (به) اي بقوله علاجا (نحو زبد زهد زهد الصلحاء) وعلم
علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زبد
شبه الزهدا اصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه
يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون
مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد هو الاعراض عن الدنيا
وفانيها تقول زهد فيه وزهد عنه اي اعرض دال على امر مستمر (يصح تقدير الفعل
فيه بعد جملة ظرف وقع (واحرز) المص (به) اي بقوله بعد جملة (عن نحو
صوت زبد) مبتداء (صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات بصوت مثل
صان يصون وقع للتشبيه لان تشبيه باغ كقولك زيدا سدا حان كونه علاجا لانه لم يقع
بعد جملة فيكون مبتداء وخبر ^{مشتقة} تلك الجملة (صفة الجملة ^{مشتقة} على اسم
متعلق بمشتقة (كأن ^{مشتقة} معناه ^{مشتقة} اي بمعنى المفعول المطلق واحتربه) اي بقوله
مشتقة على اسم معناه (نحو مررت زيدا فاذا ضرب صوت حمار) فصوت حمار
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهو له صوت الا انه هذه الجملة ليست مشتقة
على اسم بمعنى المفعول المطاق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائى من المبتداء
فكانه قيل فاذا له صوت حمار ومشتقة تلك الجملة ايضا قوله ^{مشتقة} على ^{مشتقة} صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذي اشتد له تلك الجملة (اي الذي
قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحتربه) اي بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بابا
فاذا له صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهي به صوت مشتقة على اسم معناه وهو صوت لان تلك الجملة ليست مشتقة على
صاحب ذلك الاسم فيوزن فيه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفع على انه بدل
او عطف بيان او صفة بتقديره ^{مشتقة} وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود
هذه الشروط لاسد الجملة السابقة مسدداً ^{مشتقة} لاشتمالها على اسم معناه وصاحبه
نحو مررت زيدا فاذا له صوت صوت حمار ^{مشتقة} اي بصوت صوت حمار) والجملة
المحذوفة حال مشتق (من صات الشيء صوتا) من باب دخل مثل صان يصون

بمعنى صوت) بصوت (تصوتا) من باب للمفعيل واعمال بمعنى صوت تصوتا
لان في كون الصوت معناه الاختلاف لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام
المصدر كانه عطاء والكلام والقاس ايضا عمله اسم اول بين كونه مصدرا
واما التصويت فمصدرية اتفاقا (فصوت حمار مصدر) كذا قاله الصحاح
مضا الى الفعل (وقع التشبيه) لان صوت زبد في هذا المثال شبهه فكان هو متشابهه
علاجا (لان الصوت من الجماد مصدر من احد الجوارح وهي الفم والالسان
فيه) بعد جملة هي (اي تلك الجملة قوله له (صوت) لان قوله خبر مقدم وصوت
خبر ^{مشتقة} مل ^{مشتقة} لك في الدار رجل والمبتداء مع خبره جملة اسمية (وهي) اي تلك
الجملة (مشتقة) يعني اشتملت (على اسم) كائن بمعنى المفعول المطلق وهو اي ذلك
الاسم المستقل عليه (صوت) في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق (ومشتقة
تلك الجملة ايضا) على صاحب ذلك الاسم وهو اي صاحب (اخصير) وفي قوله
له (رجوعه الى زيد فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل الدلالة هذه الجملة
عليه دلالة تامة ومعينة ^{مشتقة} ونحو مررت زيدا فذله ^{مشتقة} صراخ صراخ الكلى
فصراخ بضم الصاد وقع لراء المهملة وفي اخره خاء موحدة مصدر على وزن
سؤال من باب دلم ووح لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقبل هو اسم بمعنى المصدر
فيحتاج الى نقله اليه (اي بصرخ صراخ الكلى) والجملة حال ايضا (الكلى
يدع اندا الملتصق وضعها والاول اقطع الخنقة) وهي امراء تعات ولدها) لان الكلى
المقدمة يقال تكلته امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث تكلتك امك وامرانا كلفة
وشكلى وبابه علم او رد من البين اشارة الى ان هذه انقسم مستعمل مضافا الى ذي روح
سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت زيدا فاذا له دق دقت
بالتجارب الفلفل وكالمثال الثاني ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني
اوضحها ^{مشتقة} اي من تلك المواضع اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قبا ^{مشتقة} ما وقع ^{مشتقة} اي موضع مفعول مطلق وقع ^{مشتقة} مضمون جملة
اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ^{مشتقة} لا محتمل عليها ^{مشتقة} فلان في الجنس
ومحتمل اسم مفعول من احتمال مبنى على الفع اسم لا (اي لهذا الجملة) صفة محتمل

غيره (أي غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جملة أي لا محتمل ثابتاً لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غير منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف أي لا احتمل غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وإنما وجب حذفه لنبأ الجملة المتقدمة عن فسله وتأتي بمعناها وفيها ما هو فاعل وهو بقاء المتكلم خبر مقدم نحو (أي) حال من فاعل الظرف المستكن فيه راجع إلى الالف (أي) على الالف درهم (أي) مبتدأ وهذه هي الجملة المنضممة للمفعول المطلق الغير المنضممة غيره (أي) اعترفت (أي) ما على من الالف (اعترافاً) وهو بالفارسية اقرار كردن بخبر. ههنا اقرار كردم بهد رددم (أي) الاعتراف مصدر) من باب الاعتراف (وقع مضمون جملة وهي قوله) أي قول المص (له) على الالف درهم لأن مضمونه (أي) مضمون قوله على الف درهم الاعتراف بالف درهم لا غير لأن المراد مؤاخذاً بقراره وقد اقرب بالالف (ولا محتمل له غيره) فاعل له على الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافاً بحذف الفعل مع فاعله وجوب الدلالة الجملة المتقدمة ومنه الله قائم بالقسط حقاً محمداً رسول الله حقاً أولئك هم المؤمنون حقاً (أي) ويسمى (أي) بالبناء للمجهول للمفعول (هذا النوع) من أنواع (المفعول المطلق) الذي وجب حذف طامه قياساً (أي) تأكيداً لنفسه (أي) نفس المفعول المطلق وذاته) ههنا مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون الانفصال المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمون يعني أن مفهوم الاعتراف أكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف فاعترافاً يؤكده الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة (لأنه) أي لأن الاعتراف (أي) تأكيداً لنفسه وذاته) لأنه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف لا يؤكد (أمرًا يغايره) أي يغاير نفسه (وذاته ولو كان نفسه) (بالاعتبار) أي باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظاً حكماً أو باعتبار جعل الاعتراف مضموناً حكماً ليتوافقاً فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (أي) ومنها (أي) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق (فيها ما) أي موضع مفعول مطلق (وقع مضمون جملة كائن لها) أي لهذه الجملة (أي) محتمل غيره (أي) بارفع نائب فاعل لقوله محتمل

أي غير المفعول المطلق (أي) نحو زيد قائم حقاً (أي) حق) قيام (حقاً) والجملة بيان تفسير له مأخوذ (من حق بحق) مثل فرير من باب ضرب (إذا ثبت ووجب) لأن الحق في اللغة الثبوت وفي الشرع الوجوب (حق مصدر) من حق بحق (وقع مضمون جملة وهي) أي تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) أي لهذه الجملة (محتمل غير لأنها) خبر (محتمل الصدق) وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا الأرض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والأرض فوقنا (والحق) وهو ما يطابق الواقع مثل كون السماء فوقنا والأرض تحتنا مطابق له (والباطل) وهو لا يطابق الواقع (أي) ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق (أي) تأكيداً لغيره (أي) لأنه) أي لأن المفعول المطابق من حيث هو منصوب صاعبه بلفظ المصدر) وهو قوله حقاً (أي) كمن نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) هي زيد قائم فصار المؤكد منصوصاً ومصرحاً والمؤكد مضموناً ومحتملاً والمحمّل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيداً لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فليز المقرب بينهما فقال بالقاء التفسيرية (فالمؤكد) كان كونه اسم مفعول) المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه) أي في المؤكد اسم مفعول يعني كونه محتملاً بجملة زيد قائم وموصوفاً بوصف الاحتمال (أي) خبر) لقوله فالمؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث) أنه أي أن للمؤكد اسم فاعل (منصوص عليه بلفظ المصدر) فالخاصل أن الحق للمؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت أن الجملة لكونها خبراً محتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق المؤكد كذا اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح بغاير احتمال وان انحراراً إذا كان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره باعتبار الوصف لأن وصف أحدهما الاحتمال ووصف الآخر التخصيص والتأكيد باعتبار المراد لأن المراد أحدهما هو الحقيقة ويسمى تأكيداً لغيره باعتبار المراد وقيل لغير باعتبار الوصف تأمل (أي) لا جهرتك ويحتمل أن يكون المراد) من قوله (أي) تأكيداً لغيره (أنه) تأكيداً لغيره (أي) على أن اللام في قوله لغيره علم للتأكيد بخذف المضاف لأصله كافي التوجيه

الاول (ليندفع) الغير ويتغرر ما هو المقصود ولهذا سمي تأكيذا لكن اورد عليه
قوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغي
ان يكون المراد بان تأكيده نفسه) انه تأكيده لاجل نفسه وذاته على ان يكون اللام
ايضا للتعايل (يتكرر) المفعول المطابق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اي مقابلة
هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعايل في هذا التوجيه وفي التوجيه
الاول صلة فيهم محسن متا بينهما في كلا التوجيهين ^{في} ومنها ^{في} اي من موضع
التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قيا ^{في} ما ^{في} اي موضع لمطلق
وقع مثنى ^{في} اي وقع على (صيغة التثنية) وصورتها يعني بلباء الساكنة المفتوحة
ما قبلها (وان لم يكن لاثنية) يعني وان لم يكن اراد من تلك الصيغة بل المراد منها
للتكرير (الثنية) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية طرية واكثر
استعمالا دون الجمع فاسب ان يكون صيغتها مستعملة في الكثير والتكرير ولا يكون
هذا النوع الامضا الى الفاعل نحو ذواليك اي تداول الامر ذوالين اي فعلته
مداوات بعد مدولة وهذا ذيك اسرع اسراعا بعد اسراع وهجا ذيك اي كف
كفا بعد كف وجنا ذيك اي تجنن تجننا بعد تجنن هذا الالفاظ مضار لم تستعمل
الا للتكرير والتكثير مضافة الى فاعلها ^{في} ذى الرضى اوالى المفعول كالتالين
المدكورين في المتن وانما قال الشبه ولا بد في تنبيه هذه القاعدة من قبل الاضافة
لان الاستعمال ورد هكذا (اي) ومنها ما وقع (مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول
اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المص قبل الاضافة
اعتمادا على العرف اذ العرف قرية قوية فيما بينهم (لثلايرد) على هذه القاعدة (مثنى قوية)
ثم ارجع البصر ترتيب ينقلب بين يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع
على صيغة التثنية للتكرير والتكثير لم يحذف فعل الناصب له لا وازا ولا وجوبا
بل مذكور لفظا او ارجع البصر (رجعا بكررا كثيرا) متابعا (وفي جعل المثال
وهو ليك وسعدك) (من ثمة) اي من قيد (ينم التعريف لافادة هذا القيد) قبل
الاصالة يعني في كناية المص في هذا القيد بالمثل حيث اورد مضافا (يكلف
ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل

الا ان يراد بالاضافة الاستفادة من المثال جنس الاضافة وذلك كلف اخراذ الشايع
تمام التعريف يجمع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه
بعض القيود في المثال ليس من دأب التعريفين ^{في} مثل ليك ^{في} اصله الب (وهو
فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين) اي
معنى لب (اقم لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامثال امرك) اي ما امرت به لبلانها را
ولا ابرح) اي لا ازول (عن مكاني) اي عن مكان الخدمة ومكان الامثال
بالامر كالمقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية
بها (متالية) اي متتابعة بعضها اثر بعض حيث مكان لا فصل بينها هذا معنى
البابين (حذف الفعل) مع فاعله وجوبا في كلام المحب قبل لفرغ الخطاب
بخطاب ليك وهو الامر عن سماع التلبية فبأمر اي الخطاب المتكلم بسرعة وقبل
لفرغ المتكلم بسرعة فيتفرغ بسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب
واقم المصدر) وهو البابين (مقامه) اي مقام الفعل المحذوم بان قدم على قوله
لفظ مراد لك فصار البابين لك كما في قوله تعالى وضرب الرقاب (ورد) المصدر
الى الثلاثي (يحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد
في البابين اثنان التهمة والالاف لان الزائد لكونه زائدا قبل الحذف (ثم حذف
حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا وسعت فصار الضمير المتصل
منفصل فصار لين اياك (واضيف المصدر اليه) اي الى المفعول (فصار) المفعول
المطلق بعد هذه الافعال (ليك) كل ذلك للامثلة السابقة آنفا ويجوز ان يكون
ليك مأخوذا (من اب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى اب بمعنى بمعنى) اقام به في القاموس
الب اقامة كلب ومنه ليك (فلا يكون ليك حينئذ) (محذوف الزوائد) لانه
ليس فيه زوائد فيحذف اصله الب لك لين فيحذف الفعل من كلام المحب واقم
المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار ليك
ومعنى كلا الوجهين واحد ^{في} و (على هذه القياس ^{في} سعدك ^{في} الا انه
لا يكون محذوف الزوائد لانه لم يمتد سعدا شيئا معنى الب (اي اسعدك) اسعادين
يعنى اسعدك الله (اسعاد بعد اسعاد بمعنى اعينك) اعانة كثيرة متالية فيحذف

الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منه فصار بابك اسعادين فقدم المصدر
فصار اسعادين بابك فحذف الزوائد فصار سعدين بابك واضيف المصدر
الى المفعول فصار به هذه الافعال سعديك (الا ان اسعدك) استثناء من قوله
وعلى هذا القياس سعديك يعني ان سعديك مثل ابيك في جميع الاموال الا في حابين
في ان اسعد مخصوص باب يكون محذوف الزوائد لانه لم يبحى سعدا ليا معنى
اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لا يكون محذوف اللام (لانه يتعدى بنفسه) ولا
يحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه لازم يتعدى باللام) والله اعلم بالصواب
ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل
اذا حذف دون ساثرها رسمى به لانه وقع الفعل به كما ضربت زيدا وتعلق به كما
في خلق الله العالم والضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل
اي يعامل بالفعل نو اي المفعول به ما اي اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ما اي ما تعلق به فعل الفاعل اما حسا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو
خلق الله العالم واسطيت زيدا ما او ما ضربت زيدا ولم يذكر ما اي ولم يذكر
المصدر الاسم ما ولم يقل اسم (ما اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اي لم يذكره
في المفعول المطلق (اختصارا) واظهر ان المفعول المطلق من اقسام الاسم
والمراد بوقوع الفعل الفاعل عليه (في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل) تعلق به
اي تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف الجر) بين الفعل والمفعول
فانهم (اي فان ارباب اللغة) يقولون (في قولك) ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد (بلا واسطة حرف فيكون زيدا مفعولا به) ولا يقولون (في قولك)
مررت بزيدا ان المرور واقع عليه (اي على زيد لكونه بواسطة حرف بل) يقولون
ان المرور (ملتص به) متعلق به وملصق به (فخرج به) اي بقوله عليه
المفعول (الثلاثة الاربعة فانه) اي الشان (لا يقال) عند ارباب اللغة في احد منها
ان الفعل (الصادر عن الفاعل) وقع عليه (كما قالوا في المفعول به) بل ان ذلك
الفعل واقع (فيه) في المفعول فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة
في واقع في يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا يحل الافعال فيه كما تحل الاشياء

في محالها

في محالها (او) واقع (له) في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك ضربت زيدا
تأديا واقع لاجل التأديب (او) واقع (معه) في المفعول معه فان الامتواء في قولك
استوى الماء والخشب واقع ومصاحب للخشب فلا يقال في احد منها ان الفعل
واقع عليه لما عرفت فانه يكون مفعولا به وخرج عن التعريف (والمفعول المطلق
بما يفهم من مقارنته) اي المفعول به (لعمل الفاعل) لان المفعول به مقارن لفعل
الفاعل لان المفعول به في ضربت زيدا زيد الفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم
ان الضرب ليس عين زيدا بل غيره فان المفعول (المطلق عين فعله) العامل فيه
لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى جلس فعودا او قعد جلوسا
واما المفعول به فغايره لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما
والمراد بفعل الفاعل ههنا (فعل اعتبار) بالبناء للمفعول (استداده الى ما هو فاعل
حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ما هو فاعل (حكما) كقولك اعطى
زيدا درهم فان زيدا فيه حين كونه اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاطف
اي آخذواذا نجلي الفعل وقبل اعطى زيد درهما بقي على ما كان عليه فمكانه اخذ
زيد درهما وكذا اعطى زيدا فاضلته (فخرج به) اي بقوله فعل الفاعل وما هو
المراد منه (مثل زيد) في قولك (ضرب زيد) يعني خرج به مفعول مالم يسم
فاعله الذي كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر استاده) اي استاده ضرب في ضرب زيد (الفاعل) لا حقيقة ولا حكما
فان زيدا مفعول به في الاصل حقيقة وحكما فاذا استداه الفعل خرج من كونه
مفعولا وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما في اعطى زيدا درهما
فانه تعلق الاخذ من زيدا درهما فصارح درهم مفعولا به (ولا يشك) تعريف
المفعول به (مثل) اي بالمفعول الثاني في باب اعطيت (مثل اعطى زيد درهما
فانه) اي الشان (بصدق علم درهمانه وقع عليه) يعني تعلق بقوله درهما
في هذا المثال (فعل الفاعل الحكمي) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له
استداده بالرفع نائب الناعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اي الى الفاعل (فان مفعول
مالم يسم فاعله) في باب اعطيت وفي باب علمت (في حكم الفاعل) لما عرفت

انه في لاسل فاعل معي لانه اخذ فاذن في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل
اليده معتبرا (وعما ذكرنا) من تعميم افعال الفاعل في قوله فعل الساطع الى افعال الخفي
او حكمي بقوله حقيقة او حكما الياء متعلق بقوله (طهر فائدة ذكر الفاعل في التعريف
لانه اول ما يذكر الفاعل فيه وقبل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فؤدته وهي التعميم
الهمم لان ما لم يذكر لم تفعل التعميم (فلا بد ان الله اوقال المص) في تعريف المفعول به
ما وقع عليه التعيين كما اخبرنا) فإرد على انه مسمى حيث قال لا ضرورة في قول
الفاعل اوقال ما وقع عليه الفعل لكان اختصارا انتهى الا ان الله ذكر الفاعل لامانة
التعميم في نحو ضربت زيداً (ون زيداً) في هذا المثال قد وقع لا واسطة حرف
بينهما (فعل اعلم الامانة الى الفعل) الحقيقي (الذي هو ضمير المتكلم) والخطاطب
فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متاخرا عن الفعل لانه مفعول وحق
المفعول ان يتأخر عن العامل فيكون ~~في~~ قد يتقدم ~~في~~ المفعول به على خلاف
الاصل لكنه وعله ~~في~~ على الفعل ~~في~~ العامل في (وغيره من العوامل العاملة به) وجب
الفعل بالذکر لاصاله واذ كان التعميم على ما هو الاصل في العامل فإذن على ما هو
الفرع فيه اولى لقوة الفعل في العامل لما سبق (في عمل) الفعل ونحوه (فيه) اي في
المفعول به حال كون المفعول به متقدما على العقل على خلاف الاصل (ومتأخرا
عنه) على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه ومتأخرا عنه والاصل اولى
اما في تقدم عليه متقدما (نحو ازا) اي جائزا تخصيصا بمعنى لكون الفعل مخصوصا
بمخصص (مثل الله اعلم) والاك بعد فان تقدمه الختصاص العبارة به (واهتماما
نحو وجه الجيب اتمنى واما وجوبا) اي تقديما واجبا (فيما) اي في المفعول به الذي
تضمن معنى الاستفهام) او معنى (الشرط) لوجود الصدارة (نحو قولك) من
ضربت) بناء على الخطاطب فان من فيه اسم تضمن معنى استفهام فان معناه ان زيد اضربت
ام عمره في محل النصب على انه مفعول لكن وجب تقدمه لئلا يبطل الصدارة
ومن هو) اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا في محل النصب
على انه مفعول به لانه وجب تقدمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك
جزوه) وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ابهم ضربت وغلام من لقيت فأكرمه

وهذا

وهذا) اي تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوارا او وجوبا واقع (ذلم يكن
مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اي المفعول به
في خبر (بشديد الياء المتأخر من تحت والراء والمجزة اي تحت) ان) المصدرية
نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع مخاطب في تأويل
المصدر (اسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول على الفعل
ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر مفعول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه
في العمل معناه بالفارسية اذ ينبغي استتباعه كني زبانت او الاصل في العمل العامل
في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وخر من الكلام وقد يحذف ~~في~~ الفعل
على خلاف الاصل على قلة اختصار (العامل) بشير الى ان اللام للعهد الخارج
في المعمور به) لكن البحث فيه ~~في~~ ايام قريبة ~~في~~ اي وقت وجود قرينة علامة
مقابلة او حالية) دالة على تعيين المحذوف ~~في~~ جوارا نحو ~~في~~ قولك ~~في~~ زيدا
بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوارا ~~في~~ لمن ~~في~~ اللام متعلق بالقول المقدر
ومن موصولة ~~في~~ قال ~~في~~ صلته ~~في~~ من ~~في~~ اسم متضمن معنى همزة الاستفهام
مفعول به مقدم وجوبا على ما سبق انفا ~~في~~ اضرب ~~في~~ مضارع متكلم وحده) اي
قال المجيب (اضرب زيد المحذوف الفعل المحذوف الفعل) وهو اضرب مع فاعله
جوارا (بالقرينة المقابلة) الدالة عليه التي هي (السؤال) بقوله من ضرب
نحو) قولك (مكة) وهي اسم مدينة التي فيها بيت الله الحرام (التوجه) اللام
متعلق بالقول ايضا الذي يريد الذهاب او الذي قد ذهب (اليها) تريد
يحذف الهمزة الاستفهام لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجيه (مكة) محذوف
الفعل) وهو زيد (بالقرينة الحالية) التي تهووه او ذهابه اليها ~~في~~ قد يحذف
الفعل العامل في المفعول به ~~في~~ وجوبا ~~في~~ اي حذفوا واجبا ~~في~~ اربعة ارباب ~~في~~
بعض النسخ في اربعة مواضع وهو الظاهر من تقرير السارح تخصيصها بانه ارب
اي ذكر المصنف هذا الموضع الا بعه دون ما عداها (ليس المحصر) لانه ليس
في كماله ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد لانفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد
الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما تبين في موضعه (او جوب المحذوف

يعني حذف العمل (في باب الاعراء) اخلك اخلك اي الزم (والمنصوب على المدح
مثل الحمد لله اهل الحمد اعني اومدح اهل الحمد او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق
اي اذم او الترحم مثل مررت بزيد الفقراء (رحم اهل) ذكر هذا الموضع الاربع
لكنه مباهتها اي مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب
الاربعة لان القليل لانه لا يقتضي البحث عند الموضع الاول من تلك المواضع
الاربعة) يعني التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها ^{في} سماعي يعني
حذف الفعل الناصب له فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كلي يعرف به عملة
وجوب الحذف لانه لم يعمل اظهر فعله ^{مع} سماعا (مقصود على السماع
من العرب (لا ينجارون) مبني للمفعول حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اي
محدودة (مسموعة) صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لا ينجارون (عليها) اي
على الامثلة المسموعة (امثلة اخرى) اي لا يقاس على المثال الذي سمع حذف
الفعل فيه مثال اخر في حذف الفعل فيه كما حذف في المقاس عليه بل يكون الحذف
مخصوصا على ما سمع ^{في} نحو امراء ^{في} بفتح الراء لان عينه وعين انهم كلاهما تابعا
للأمراء في الحركات ^{في} اثلث ^{في} ونفسه ^{في} اي ترك (امر من ترك يترك) امراء
ونفسه (ان كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية كزرازين وان كان
معنى مع يكون لازم معناه بها ايضا كوتاه كن تودست از زدن مردوار صحبت
کردن اين مرد را ز دشنام دادن وفي الحاشية معناه الحث على الفرار من المرأة
وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني المصاحبة انتهى
وقبل المسمى ادا الهجر عنه او ترك اصلاح امره ^{في} وانتم و اخير لكم ^{في} اي انتهوا
عن التلبس اي عن القول بالتلبس اي عن قولك ان الله ثالث ثلثة وتو بوالى الله
عن مفا لتكم هذه (واصدوا خيركم) اي ما ينفعكم في الدنيا والاخرة ومن اتبعكم
وهو (اي ما هو خير لكم) (التوحيد) وقوا وانما الله الواحد عن حجب قلوبكم وخلوص
اعتقادكم ^{في} واهلوسم ^{في} اي اتيت اهلا والاهل امام صدر من اهل بأهل بمعنى
المفعول صفة الموصوف محذوف هو المفعول به و اشار الى الشبهة له اي آيت
مكانا امه لاى معبر (الاخر آلا) ^{في} لا يمكن المكان الذي اتيت خراباه امام اسم

بمعنى القريب ذى الرحم و اشار اليه بقوله اوات (اهيلا) ذا قرابة (لا اجانب) بمعنى
لم يكن الذي اتيت اجنبا فعناه ح بالفارسية آمدي تو خوشتر آونه آمدي بكانه
كازاو المعنى الاول النسب بقوله سهلا فعناه ح برآمدی تو جای زیبا (ووطئت
الوطي مثال واوى ومهور اللام وهو وضع القدم (سهلا من اللان) لامن البساط
والسهل نقيض الجبل معناه وهى تو جای زم ری پای بروی (لاحزا) بالفتح الحاء
المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلط من الارض جای درشت پای نهی جای زم نه
جای درشت و علة وجوب الحذف في هذه الصور ^{في} كثرة الاستعمال ^{في} و
المواضع ^{في} الثاني ^{في} من تلك المواضع لا بعة يعني التي يجب حذف الفعل العامل
في المفعول به ^{في} المنادى وهو المطلوب ^{في} اي الشخص الذي يطلب ^{في} اقباله
اي توجهه اليك بوجهه (كما اذا ناديت مدبرك (او) توجهه (بقية من اذا ناديت
مقبلا) بكسر الاء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لا قبله واذا ناديت يكون
مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة (او اقبالا حقيقة) (باريد) فن يد منادى يطلب اقباله
بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل باسماء) وكما في قوله
نع باسماء اقلعي (و يا جبال) كما في قوله نع يا جبال اربى (و يا ارض) كما في قوله نع
يا ارض ابلعي ماءك مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح و جاد (قاتها) اي فان
الاسماء التي استعمال نداؤها (نرات) مبني للمفعول (اولا) اي قبل ادخال حرف
النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذوارح الذي له
عقل وبصيرة يعني ان كان ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء في التأثير
والانقياد فاستعير حرف النداء التي كان حقها ان تدخل على من صلح للنداء المشبه
الذي استعمال نداؤه (ثم ادخل) بالياء للمفعول (علمه) اي على ذلك المشبه
حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اي هذه الاسماء
في حكم من يطلب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه
نع انترهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعني المندوب بخالف المادى الذي نزل
منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء وجعل في حكم المنادى
وقصد نداؤه (لانه) اي المندوب (المتفجع عليه) مياتى معنى المندوب والمتفجع

عليه لغة واسطلاحاً (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء والجملة) خبر
 بعد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال اقدام على الاثيم بسببني (لمجرد
 اظهار) (المتفجع لا تنزيله) اي لتنزيل المندوب (منزلة المنادي وقصد بالجر
 عطف على تنزيله (نداه) فلم يكن مناسي لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكمه
 لعدم التنزيل منزلة المنادي (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اي بقوله
 المطلوب اقباله حقيقة او حكماً (عن تعريف المنادي) لانه لا يطلب اقباله
 لاحقيقة ولا حكماً (ولم هذا) اي لخروج عن تعريفه (افراد المص احكامه) اي
 احكام المندوب (فيما بعد وفيه) اي في اخراج المندوب عن تعريف المنادي
 بقوله المطلوب اقباله وادخال باسماء وبارض واجيال بتعميم هذا القول
 من الحقيقي والحكمي تحكيم اذ في عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال
 مثال باسماء بارض (فان المندوب ايضا) اي كالمنادي الحكمي وكان مثل باسماء
 منادي (كما قالوا بعضهم) وجزولي (منادي مطوب اقباله) لكن لا مطلقاً بل
 حكماً على وجه التفجع) اي على طريق التفجع واتوجع (فذا قلت يا محمد عم
 حال كونه مندوباً) فكيف تناديه وتقول له تع) بفتح اللام امر من اتمالى به والاصل
 فيه تعالى سقط البناء للوقف لان جزم الناقض وقفه بسقوط لام الفعل (ما
 مشتاق اليك) فيكون منادي لان المنادي مشتاق الى المنادي فيناذيه فكذا هذا
 فالاولى) والانصب (اذ حابه تحت المنادي) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج
 الى البحث ثانياً (كافعله صاحب الفصل) وهو العلامة ان محسرى لان المندوب
 منبه منادي حكماً على وجه التفجع كما قال في الفصل في بحث الاعراب المنصوب
 باللازم افعال المنادي لانك اذا قلت يا عبد الله لي ان يقال او مندوباً كقولك
 يا زيدا (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اي كصاحب الفصل والجزء الى
 انه احل في المنادي) انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء
 حيث قالوا حروف النداء خمسة واوستة واجيب بوجه اخر ان المندوب باب
 واسع كثيراً وراى على استقامته فاستبعد المصنعة مما زاد غير ملحق بالحقيقة
 بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يحتمل باباً على حدة بحرف

متعلق بالمطلوب نائب صفة حرف مناب ادعوا نصب على الظرفية
 لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة) بيان لحروف (وهي) اي تلك
 الحروف (يا ويا وها ويا واه واه) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكجيين
 خل وعسل وماء قد مر من غير مرة (واحتز) المص (به) اي بقوله بحرف نائب
 مناب ادعوا (عن تحوّل قبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا في هذا
 المثال هو المطلوب اقباله اي توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه لكن ليس اقباله
 مطلوباً بحرف نائب مناب ادعوا بل يصيغ الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله
 لفظاً او تقديرية تفصيل للمطلب) يعني صلة المصدر المفهوم من المطلوب (اي
 هو المطلوب اقباله بحرف كذا) (طلباً لنداء) والطلب اللفظي لا يكون (الا بان
 يكون اللفظ الطاب) وهي احد حروف النداء (لفظية) اي ملفوظة نحو يا زيدا
 وطلباً (تقديرية) وللطلب التقديرى لا يكون (الا بان يكون التماي) اللفظ الطاب
 تقديرية اي مقدرة محذوفة من اللفظ لامن النية (نحو يوسف) اي يا يوسف
 اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجي لهذا زيادة تحقيق (اف) تفصيل
 لثبابة) المفهوم من قوله نائب مناب ادعوا (اي) هو المطلوب اقباله بحرف
 نائب مناب ادعوا (ثبابة لفظية) اي ملفوظة وذلك لا يكون (الا بان يكون النائب
 مناب ادعوا) (ملفوظاً) او ثبابة تقديرية) وذلك لا يكون (الا بان يكون النائب
 مقدراً كما في المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادي) في قوله والثاني المنادي اي
 منادي ملفوظاً (او) منادي مقدراً (او) مثال (المنادي الملفوظة مثل يا زيدا) مثال
 المنادي (المقدر مثل اياها سجدوا اي اياها قوم اسجدوا) وسياتي لهذا
 زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقوى بها والثاني
 اكالاول في المثال لان الالة والنائب واحد وهو بحرف النداء لانه الالة والنائب
 مناب الفعل (وانصب المنادي) لفظاً او تقديرية او محلاً (عند سيبويه) وتبعه
 على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوباً (وناصبه) اي ناصب المنادي (الفعل
 المقدر) لان الفعل لكونه اقوى في العمل يعمل سواء كان مذكوراً في اللفظ
 او مقدراً فيكون العمل له لا للحرف لان عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل

وليس المنادى احد جزاء الجملة (من المسند والمسند اليه على المذهب كلها
 فعند سيبويه جزء) اصله جزء ان سقطت نون التثنية بالاضافة الى (الجملة) مرفوع
 تقدير لانه مبتداء مثل قولك هذان ثوبا ابتك بدل على قول الشه (اى الفعل
 والفاعل) تفسير الجزء ان (مقدران) خبر لقوله جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه
 لان الخبر مطابق للمبتداء فتكون الجملة بجزئها مقدرة فلا يكون حرف النداء
 ولا المنادى احد جزئها (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة
 اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه
 فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف
 عنده احد جزئها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئها ايضا (وعند ابى علي
 احد جزئها اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الا حصر مستتر فيه
 اى فى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزء
 الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند
 اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئها ايضا والاختار من هذه المذهب الثلاثة
 هو مذهب سيبويه عند المص وهذا جعل المنادى مما انتصب به عامل واجب
 الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشري ايضا كما نقانا لك سابقا تامل والله اعلم
 ويسنى بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى
 لانه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز فى السعة والضرورة لان
 الضرورة لاتدعو الى الت نصب وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء
 على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم) المص (بيان البناء والحذف والعطف
 على الت نصب) مع ان تقديم الت نصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث فى بيان
 الت نصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اى لقلتها كل واحد منها
 بحذف المضاف لقلتها الثلاثة تتساوى مجموع هذه الثلاثة الت نصب لان اقسام الت نصب
 ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنسبة) والقياس الى الت نصب
 واقسامه كما عرفت ثلثة المضاف وشبهه والنكرة (ولطلب الاختصار فى بيان
 الت نصب بقوله وينصب ما سواهما) كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى على

الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يازيد
 ادعوا يريدا) وانما قال باليكون مخاطبا من الاول الامر ولئلا يكون مخبرا وادعو
 اى يكون الفعل مذكورا صريحا وفى الفصل لانت اذا قلت يا عبدالله فيمكنك
 قلت يا زيد عبدالله او ادعوا عبدالله وايمنه حذف لكثرة الاستعمال وصاريا
 بدلا منه انتهى (حذف الفعل) الت نصب له (حذف لازما) واجبا (لكثرة استعماله
 اى استعماله مثل هذا الكلام والكثرة يقتضى التخفيف مخفوه يحذف فعله
 الت نصب له وجوبا لانه اذا حذف جواز ايد كرى بعض استعمالات فلا يكون
 التخفيف مضردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان
 الحرف موضوع للطلب كالفعل الت نصب له وهو ادعوا او ازيد او اعنى (وافادته
 فائدة) عطفت تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الت نصب وفائدة الدعوة
 وحرف النداء دالة عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسند
 الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الت نصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا
 وقام الحرف مقامه عن العمل للفعل ورثه الحرف فيعمل عمل مقامه ورد
 بان الفعل الت نصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية
 كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدر فاعمل له
 ايضا لقرته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدر (قال ابو علي) الفارسي
 فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عندما ذهب اليه
 المص (ان باواحواته اسماء افعال) تنصب المنادى على المفعولية كنصب اسماء
 الافعال المتعدية للمفعول به مثل رويد زيدا وهازيدا وعليك زيدا ومنع بان الاسماء
 الافعال لا يكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف
 واحد فان قال الرضى فيه ما قال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد وابو علي
 لا يكون المنادى من هذا الباب اى مما انتصب للمفعول به (فيه) به عامل واجب
 الحذف (بل المنادى منصوب على مذهبهما به عامل مذكور لفظا وهو حرف
 النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى علي
 وعلى المذهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى علي (كلاما مثل يازيد حذو

ما رفع ي مبنى المفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المادى ي به و والجور
 راجع الى الموضوع (اى مبنى المنادى على الصفة) اذا كان اعزاه بالحركة
 لفظا مثل يا زيد و يا رجلا او تقدرا يا حلي و يا فتى (او) مبنى (على الالف) فى
 المبنى مثل يا زيدان و يا رجلا (او) مبنى (على الواو) فى الجمع المذكر السالم
 مثل يا زيدا و يا مسلمون وهذا لا يكونان الامنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت
 التى يرفع بها المنادى والمفعول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل
 فى غير صورة النداء (يعنى) و ما رفع الصيغة اذا لم يكن منادى مبنى على الضم اذا
 كان منادى و ما رفع بالالف او الواو بلاضافة ذلكم يكن منادى مبنى على الالف
 او الواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اما قبل البناء فيكون ح ا اما
 برفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه مثل من قتل قتيلا واما بعده فيكون ح ا التبيين
 عن المسند اليه بالندى باعتبار ما كان مثل و آوا البياضى او المهم (او الفعل
 عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قبل الفعل اعنى به مع مسند الى ضمير مستكن
 فيه راجع الى المنادى (او الفعل مسند الى الجار والجور اعنى به) فيكون
 مفعول ما لم يسم فاعله الجار والجور (ولا ضمير فيه) اى فى رجع ح لانه يلزم
 تقدير الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير المستكن) فى رفع على التقدير الاول لا الثانى
 لانه اسبق فيه (ضمير الى الاسم) لا المادى على ما رفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم
 غير لازم اسوق الكلام) فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المادى
 لكون البحث خاصا فيه اولى بن قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطبقا فارجاع
 ذلك الضمير الى المنادى هو الاول لينا سب السوق كان اى المنادى
مفردا اى لا يكون المنادى (مضافا) مثل يا عبد الله (ولا يكون ايضا) شبه
مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه مضاف (كل اسم لا يتم معناه الا
 بانضمام ادراخ اليه) كالضمام من زيد بخير فان خيرا لا يتم الا بانضمام اليه معرفة
 بخير بعد خبر قبته المنادى له شرطان الافراد والتعريف المراد بالتعريف ههنا
 التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احدا المعارف فى المضمرات واحدها
 المبهمات فيها مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدها المعرف باللام وحرف النداء

وحرف التعريف لا يجتمعان لما سباني ونصرح التعريف الاضيا فى بقوله مضافا
 فبنى التعريف بالعلم والتعريف النداء (قبل النداء اى قبل دخول حرف النداء وذلك
 مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (وانما يبنى
 بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه
 اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء
 ونائب مناب ادعوا والمنادى قائم مقام المتصل به يا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة
 لفظا ومعنى لكاف الخطاب الخرفية) فى ذلك و ياك اما المشابهة لفظا فظاهر
 واما معنى فلان كل واحد منها موضوع للمبنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه
 ولكون المنادى للمفرد المعرفة (مثلها) اى مثل الكاف الاسمية (افراد او تعريفا
 اى فى كور كل منها مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور ومن وقوعه موقع ذلك
 الكاف كونه مثلها فى الافراد والتعريف واقعه وثابت (لان يا زيد) كافتنا (بمنزلة
 ادعوك وهذه الحاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والماضى
 ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب
 وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف
 هو الاصل فى البناء لانه حرف مبنى كافى ادعوك لمشابهة مبنى المنادى ايضا
 لمشابهة مشابهة فكان المادى منابه الكاف ذلك بالواسطة لان مشابهة مشابهة
 للشيء مشابهة لذلك الشيء اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما يبنى على الحركة
 حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقان حركه المنادى المعرب و يا قومنا
يا حركه المبني نحو يا قومنا بالضم كما عملوا ونحو يا قومنا ومن قبل وقبل واما المضاف
 والمشابهة فلم يند الفقد المشابهة افراد او تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط
 لبناء المنادى (وانما اقتضى ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب
 الخرفية بالواسطة ولم نكف ببيان مشابهة لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى
 الا المشابهة الجرف او الفعل) الذين همما اصل فى البناء فيكون المنادى مشابهة
 لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى المنادى لمشابهة الاسم المبني
 الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصل فى البناء والكان كالاستعارة

من المدح والثناء والسؤال من المحتاج وذلك مستبعد جدا مثلا يارب وبارك
 هذا من اى المادى الذى (هو مبنى على الصفة) بلا تون ويجوز توبته
 للضرورة كقوله سلام الله بامطر عابها وليس عليك بامطر السلام (اولها
 وهو زيد) معرفة (الكونه علميا قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء
 بل بالنداء لانه كالقل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف
 عليه لقصد تعريفه بلا وباريدان بلا هذا مثال المبنى على الالف بلا وباريدون
 هذا مثال المبنى على الواو) يكون رفعهما بالالف والواو بلا ويخفض بلا بالياء
 المفعول بالخطاء والاضاء المجعنين والمستكن فيها شبه (اي بنجر المادى) ادخول
 ما هو من خواص الاسم عليه وهو السلام يكون معربا فيخبر المفعول وتقديرا
 اولايته اثاب بكلمة بالكونها اصلا من بين حروف النداء ولم يذنب بهادون
 غيرها ولا يكون مستغنى الا المفرد المعرفة او المضاف بلا لانه لا يقال لرجل
 في يارب لانه ح يكون نكرة لا يقرر ايضا بالخير من زيد في اخيره بلا باللام الاستغاثه
 اى بلا (تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثه) الاضافة ذنى بلا وهي اى هذه
 اللام (لام التخصيص) للام التعليل لا غيره (ادخلت) بالياء المفعول (على
 المستغاث) اى على من اراد القوت منه (دلالة) مفعول له للدخول اى لتدل اللام
 على انه اى المستغاث (تخصص من بين امثاله) واشباهه في الصلاحية للقوت
 بالنداء (الباء داخله على المقصود اى لتدل اللام على ان النداء وطلب القوت
 بخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اخبرت اللام للدخول
 على المستغاث من بين الحروف بلا نحو يارب زيد بلا فزيد منادى مستغاث ادخل
 عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يارب المظلوم ولام الاستغاثه متعلق بالفعل
 المحذوف وهو ادعو او اريد وجازاك في المعنى بنفسه به الحذف لانها
 لاتزاد الا في احد المواضع الثلاثة لاستغاثه والتعجب والتهديد سماء او عناء بالفارسية
 مخصوص كرم نراى زيد يحوتدن ومحياض شردن از سبب ان كه بفر يادرسه
 نوان مرو ضعيف (وانما فتحت) هذا الام مع ان القياس اذا دخلت على المظهر
 تركسرت بلا لان الكسر اصل ابواب في حركاتها عملها (للاياتيس) المستغاث

بالمستغاث (اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذا اللام قياسا مظهر دال لزم
 التماس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مظهر دال ايضا عند حذف
 المستغاث (نحو المظلوم اى يا قوم) المظلوم يعنى ادعوك لهذا الضعيف
 لتظهر وافية وتعينوا اليه (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثه) في المستغاث بل بنشاء
 على ما هو القاس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم في هذه المثال) اى في نحو المظلوم
 مستغاث (او مستغاث لدمع) ان المظلوم في هذا المثال مستغاث له يبين
 لان المظلوم مستغاث له فكيف يستغاث منه لانه لم يقدر دفع الظلم عن نفسه
 فكيف يقدر على دفعه عن غيره وانما ورد مثلا لانه اذا لزم بفتح السلام فبالبس
 فيه لبس ففتح فيه فبالبس اولى (ولم يعكس) بالياء المفعول الامر بفتح اللام
 في المستغاث له ويكسر في المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود
 هو الاولى لان المقصود من الاستغاثه هو المستغاث له (لان المنادى المستغاث
 واقع وقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التي بفتح اللام الخبر معها نحو لان
 لان الاصل في كل كلمة كانت على حرف واحد كالنار والار والام لا بداء وهمزة
 الاستفهام ان يكون جنبا على الفتح لثقل الصفة والكسرة على ما هو موضوع
 على الحقة ففتح لام الاستغاثه في المستغاث ايضا قياسا لما قال هو مقامه (بمخلاف
 المستغاث له ادم وقوعه وقع الضمير) فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل
 على المظهر (واداعطفت) بناء الخطاب (علم) المنادى (المستغاث باعادة لام
 الاستغاثه في المعطوف) وبغيره (ما فيه) نحو يارب زيد ولعمرو وكسرت لام
 الاستغاثه في المعطوف (علاما هو الاصل في اللام وهو انه اذا دخل على المظهر
 يكسر على ما سبق) ولان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بمطوفه على المستغاث
 لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان معطوف عليه مستغاثا يكون
 المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع اعادة) بالياء (فلا بد من فتح اللام
 الاستغاثه) في (المعطوف ايضا) اى كما لا بد من فتح لامها في المعطوف عليه
 لانه لما ابد اللام الاستغاثه ثبوت حروف النداء في المعطوف صارت كانه لم يكن معطوفا
 بل متساويا مستغاثا برأيه ولزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالمعطوف لم يصح

ان يكون قريبة (نحو بالزيدو بالعمرو) فكانه قال اولاً بالعمرو وزم الفخ (وانما
اعرب المساءى) اذا كان مفرداً معرفة ولم يبين مع ان علة البناء وهي الافراد
والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخوله لام الاستعانة) واما
اذا كان مضافاً لم يبدل بابدال الله وكذلك (لان علة بانية) وهي الافراد
والتعريف والخطاب كانت تلك تلك العلة (مشابهة للحرف) وهو حرف الخطاب
في ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف
الجر مطلقاً يخص بالاسم (فبدخولها ضعف مشابهة للحرف) وان كان العلة
موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤيد فيما يخالف الاصل وهو البناء فاعرب
المسأدى المستغاث (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فالجواب
بدخول الجار لفظاً او تقديرًا (قيل) يعنى اعترض على قول المص ويخضع
بلام الاستعانة بانه غير جامع لانه (قد يخفض) وقد ههنا للتحقيق كفى قوله
تعالى قد يعلم ما انتم (بلاى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المبادى وقت
التعجب اى تعجب المتأدى من المادى وتهديد اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام
الاستعانة (فلام التعجب نحو بالماء) فكانت ابصرت ماء فى مكان لا يرجى ولا يظن
وجوده فاعجبك فتناديه وتقول له تعالى فانك عجب الشان لا يعرفك كل احد
وبالدواهى (جميع ذاهبة وهي المصيبة العظيمة) ولام التهديد نحو بالزيد فى
مقام تخفيف المسأى ولذا قل الله (لا قللت) لتكون قريبة على ان يزيد
للهديد وفى الهندى فالاول يذكّر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن
وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نواثب الدهر بشدائده انتهى (فلم اهل
المص ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام الإنكار يعنى
لا يصح (بقوله فيما بعد ويصعب ما سواه) لان الجدير بما سواه يرجع
الى المسأدى المفرد المرفقة والمسأدى المستغاث باللام والمستغاث بالانف فح
لم يكن ما سواه كله منصوباً لانه يخبر بلام التعجب والتهديد مع انها داخلان
فيما سواه (اوجب عن) هذه الاعراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين
اللامين لام الاستعانة) يعنى ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستعانة

وان كان مجازاً (كان) هو ح ف من الحروف المشبه بالفعل (المهدد) حال كونه
اسم فاعل (من هدد) يستغث (اى يطلب الفوت والعون) بالمهدد (اى
من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فتناديه (بضم المهدد) اسم مفعول
فينتقم (المهدد اسم فاعل) منه (اى فيلخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول
ويسترج) المهدد (من المخصوصة) فاستغاث المهدد بالكسر بلام الاستعانة
من المهدد بالغف فى دفع المخصوصة عن نفسه وطلب الراحة كما ان لمغيب يستغث
من المستغاث لدفع المخصوصة والظلم من المستغاث له فيسترج (وكان التعجب
اسم فاعل) يستغث (اى يطلب الفوت) بالتعجب منه (اى من التعجب منه
اسم مفعول فتناديه) بضم المهدد (ويزيل التعجب) منه (اى عن نفسه
العجب ويخلص) ويتفرع (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال
فاهل منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستعانة فيكون كلام اص جامعاً ولم
ينقص بقوله من قال قد يخفض المتأدى بلام التعجب التهديد فلم يتم قوله ويصعب
كلاهما (واجب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المص
فى الانضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المتأدى فى قو اى
بالماء وباللدواهى هي محذوف) مقدر لانسبا (لى) المتأدى الداخلة عليه
لام التعجب (الماء وباللدواهى) بل المتأدى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد
من قولهم بالماء وباللدواهى نحو) يا قوم او يا هؤلاء العجيبوا (اى من عجب العجيب
هـ) ومن علم اى تعجبوا (الماء) الذى فى مكان لا يرجى وجوده (و) العجيبوا
للدواهى (المتابع بعضها البعض التى لا تظن وجود واحدة منها فى دار الاملام
المحفوظة من اللام التى هى فى دار الاملام (ولا تخفى عليك) اى الطالب المتعجب
ان القول) والحكم (بمحذوف المتأدى على تقدير كسر اللام) فيها من حرف البناء
كنولهم باللهيمة بالكسر اى يا قوم احضروا باللهيمة وشاهدوا (ظاهر) لان كسر
اللام فيها حرف النداء دليل قوى على ان المتأدى محذوف لان اللام فى المتأدى
مستوح اما عرفت ما قلنا كسرهم انه ليس بمأدى بل المتأدى محذوف (واما
القول بمحذوف (على) تقدير (فمحذوف كل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كولى

المنادى قائما مقام الكاف التي تفتح اللام معها (ح) أي حين كون المنادى محذوفا
 كما هو الظاهر مما سبق (فلا بد من فهم هذا الجواب والجواب المستقيم ما جاء به الجيب
 الأول فان قلت لا يختص المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع ذلك الكاف
 صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة أعاصم أن أو كان اللام مفتوحا
 وإذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم أجد وجه ذلك ويصح البناء
 المفعول (أي بيني المنادى على الفخ) وجوبا ^{بفتح} الحاق النها ^{بفتح} اللام ههنا
 لأن وقت كقوله تعالى ألم الصلوة لداؤك الشمس أي وقت طارعهما أي
 وقت الحاقك (الف الاستغناء) أي وقت لحرق الفهم (بأخيه) أي بأخيه
 المنادى (لاقتضاء الالف) في كقوله الفاء باقية على تلك الهيئة (فتح ما قبلها
 أي كون الحرف الذي كان قبلها مفتوحا لأنه إذا لم يكن مفتوحا لا يفتح لما أن
 يكون مضموما أو مكسورا فالأول يستلزم قبلها أو أو مثل قوله في قال والثاني
 ياء مثل يبع في باع فوجب أن يكون ما قبلها مفتوحا ^{بفتح} ولا لام ^{بفتح} فيه إشارة
 إلى أن لاح لنفي الجنس ولام اسمها والخبر محذوف هو وفيه والجملة حال لكن لا تقيد به
 كما قيل بل التقافي فتح يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحس (ح) أي حين
 الحاق الالف (لأن اللام يقتضي الخبر) أي جرماد دخلت هي عليه (والالف
 يقتضي الفخ) أي فتح ما دخلت هي عليه (فبين أيتهما) يعني أثر اللام وهو الخبر
 وأثر الالف وهو الفخ (تألف) بضم الفاء لأنه مصدر تفاعل والاضل تألف بضم
 الفاء والباء محذوف الباء فصار الرفع تقدير يا لأن الجبر والفخ لا يجتمعان في محل
 واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) أي بين المؤثرين الالف واللام وإنما قال فلا يحسن
 لأنه يجوز الجمع بينهما زيادة الاستغناء (فخو) بالزيتاء ولكن يلفوا أحدهما
 لعدم ظهور أثره ^{بفتح} بالزيتاء ^{بفتح} بالحق أي بهما (أي بالمنادى) للوقوف ^{بفتح} نصب
 بالبناء المفعول ^{بفتح} ما سواهما ^{بفتح} أي بيني المنادى على نصب كان له قبل أن يكون
 منادى فلا يرد أن نصب المنادى يحصل بالحاصل وإذا لا يحصل (أي بالنصب
 بالمفعول أي ما سوى المنادى) سوى أي غير المنادى (المفرد المعرفة والمنادى
 المستغنى) سواء كان (مع اللام أو) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب أي نصبا

لفظيا مثل عبد الله (أو تقديرا) أي نصبا تقدير بافضل بابا الفياس (ان كان) المنادى
 معبريا) يعني أن كان المنادى بما يكف أن يكون معبرا (قبل دخول حرف النداء عليه
 أو أن كان مبنا قبل دخولهما فهو مبني على ما كان (لأن هلة النصب) أي لأن
 لعله المستلزمة نصب المنادى مطلقا (وهي) أي تلك الالة (المفعولية) أي
 كون المنادى مفعولا به (محققا) موجودة (فيه) أي في المنادى الذي لم يكن
 مفردا معرفة ولا مستغنى باللام والالف (وما غيره مغير عن حاله) وما تافيه وغير
 فعل ماض مبني للفاعل وضمير المنصوب راجع إلى الموصول الذي في قوله
 في سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالخال ههنا المنصب والمغير في المنادى المفرد
 المعرفة هو المتأخر لأنها تقتضي تأخره وفي المسغات اللام لأنها تقتضي الجر
 وفي المستغنى الالف لأنها تقتضي الفخ وليس فيما سواهما شيء منها فيبقى على
 ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا أو تقديرا (وما سوى المفرد المعرفة
 ينقسم إلى أربعة أقسام لأنه إما بانتفاء الأفراد فقط أو بانتفاع التعريف فقط
 أو بانتفاءهما معا والأول إما أن يكون مضافا ومشبها فالقسم أربعة إما ما لا يكون
 مفردا بان ^{بفتح} يوت ^{بفتح} المنادى فيه (مضافا ومشبها مضاف) وهو القسم الأول
 المنقسم إلى قسمين (وأما ما يكون مفردا ولكن لا يكون) المنادى فيه (معرفة
 وأما ما لا يكون) المنادى فيه (مفرد أو لا معرفة فالقسم الأول) من الأقسام
 الأربعة (وهو) أي القسم الأول (ما لا يكون المنادى) فيه (مفردا لكونه مضافا
 يعني ما ياتي في فيه الأفراد فقط لأنه مضاف معرفة سواء كان ^{بفتح} مثل يا عبد الله
 أو غير علم مثل يا عبد الله (والقسم الثاني وهو) أي القسم الثاني (ما لا يكون
 المنادى فيه (مفردا) يعني ما ياتي في فيه الأفراد لفظا (لأنه لكونه شبه مضافا ^{بفتح} ومثل
 يا طالعا جبلا ^{بفتح} وهو إما أن يكون مفعول الأول مثل يا حذنا وجهه وبأخيرا
 من زيد وبأ طالعا جبلا وإما مضافا عليه عطفاً النسق نحو يا ثلثة وبالثلاثين
 لأن المجموع اسم لعدد معين وإما أنه هو جملة نحو يا حذنا لا يجهل أو ظرف
 نحو يا ثلثة من زات عرف عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل
 طالعا مع عدم التمام وهو شرط في علمه فمما الاعتماد عليه أو على الموصوف

لان تقديرها انسان لويا كوكا طالما جلا (والقسم الثالث وهو) اي القسم
 الثالث (ما يكون) المادى فيه (مفردا لكن) اي الاله (لا يكون معرفة بل يكون
 نكرة ادم قصد التعيين (مثل) بار جلا (مقولا) لغرمعين (اي رجل
 غير معين) اشار الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اي قوله لغرمعين
 توقيت لنصب رجلا (على ان اللام فيه لتوقيت بمعنى ان لوقت نصبه ويان
 ان المادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقيده) على ان يكون الطرف
 حالا والحال قيداعامله فيكون قيدالنصب لان ما يكون قيد المعامل يكون قيدا
 لعمله ايضا (لانه) اي لان المادى المفرد انكرة اذا كان منصوب لا يحتمل المعين
 حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو
 ما لا يكون) المادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولامعرفة) لانه ليس فيه شئ
 من انواع المعرفة ولا كونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا) وجهه بالرفع لانه فاعل
 حسنا صفة مشبهة اعتمد على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره
 يا شخص حسنا (وجهه طريقا) صفته ايضا في الحقيقة وفي الظاهر صفة
 حسنا وانما وصفت به ليكون المثال نصا في كونه نكرة لم يقصده معين (ولم يورد
 المص لهذا القسم) اي القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى
 يستوفي كل قسم بمثاله كما هو دأبه في بعض القواعد (اذ حيث انضغ انتفاء كل
 من السبدين) من الافراد والتعريف (بمثال) يعني لانه اذا علم انتفاء قيدا لافراد
 بمثل مثل عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثل مثل بار جلا لغرمعين (سهل
 من باب ظرف وضار مستترا) تصور (متعلقا بهما) اي انتفاء القيدتين
 بمثل واحد (ملا حاجة الى اراد) روايتان (مثاله) اي للقسم الرابع (على انفراد
 يعني مستقلا) مع ان المثال الثاني (وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
 محتمله فيمكن ان يراد بقوله باطلا عاجلا غير معين) بالرفع لانه ثابت الفاعل لقوله
 ان يراد كما يمكن ان يراد به مفرد وهو الظالم المتبادر لانه في تقديرها انسان لويا كوكا
 طالما سبق (وهذه العبارة) اعني عبارة باطلا عاجلا (اعم من ان يراد بها واحد
 معين) فيكون مثالا للقسم الثاني (لو) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد

لكونه

لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (قائمة الافساد) الاربعة باسمها
 اي مجمعها (مذكورة) في الكتاب (وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاثات
 بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اي كانت امثلة لما سوى المادى المفرد
 المعرفة فان عبد الله ليس مستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالما عاجلا ورجلا
 لغرمعين (فلا حاجة الى ايراد) روايتان (مثاله) اي لما سوى المستغاثات (على حدة
 واستقلا ولا فرغ من انواع المادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه وتوابع
 المادى (سيجي معنى التوابع وتفصيله وتحققه في بحثها المبني بصفة المادى
 على ما رفع به) المادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي
 لانه لا يجري الحكم الا في المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يشتمل على افظه
 فقط لانه يقال نحو باريدا وعمر و (المنردة) بالرفع صفة لتوابع (حقيقة او حكما
 تفصيل لافراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقة يان لا يكون مضافا ولا شبهه
 اصلا او مفردا حكما يان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا
 لفظا لكنه مفرد حكما على ما سبأني (وانما قيد) المصنف (المادى بكونه مبنيا
 ولا يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المادى المعرب سواء كانت مفردة او لا
 لان توابع المادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه
 وهو النصب لفظا والتقدير اقباعه بقبعة فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو
 انضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعة الوجهان الرفع جلا على اظه
 والنصب جلا على محله (وقبينا) نحن (المبنى بكونه) اي بان يكون بناؤ (على
 ما رفع به) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع المادى
 المستغاث بالالف فيجوز فيه) في تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو
 زيد وعمر) بالنصب في عمر سواء كان حمل على لفظه ومحله (لا) يقل (باريدا
 وعمر) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعني وان كان في المستغاثات
 بالالف محلان الا انها مبنيان لان حال افظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء
 وليس له حال اخر يحتمل عليه فوجب النصب في تابعة كما وجب في تابع المادى
 المعرب (وقيد) المص (التوابع) ههنا بكونه (معين بان يكون) مفردة لانها

لولا تكن) التوابع (مفردة لاحقة ولا حكمة كانت) تلك التوابع (مضافة
بالإضافة المعنوية) نحو ياريد المال و ياريد نفسه و ياريد وعبد الله (وح) أي
حين كانت تلك التوابع مضافة بالإضافة المعنوية (لا يجوز فيها) أي في تلك
التوابع (إلا النصب) لفظا وتقديران المنادي إذا كان مصافا فيجب نصبه فتوابعه
إذا كان مضافا يكون أولى بالنصب ولأن الأصل في توابع المبنى أن يكون تابعا لما
هو الأصل في متبعه وأولان توابع المنادي المبني انما يتبعه في لفظه إذا كان مثله
في الأفراد وذايقوت كيدى بالإضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من أن يكون
يعني المفردة) (مفردة حقيقة) أي حقيقة (بأن يكون) التابع (مضافا معنويا
ولامضافا لفظيا) لا شبهه مضاف) مثل يا يدا العالم لأن العالم مفرد حقيقي ليس
بمضاف لا شبهه (أو حكما) أي مفردة حكمية (بأن يكون) التابع (مضافا لفظيا
أو مشبها بالمضاف فأنهما) أي الحال والقضية (لما شئت فيهما) أي في المضاف
بالإضافة اللفظية وفي المشبه به (الإضافة المعنوية) لأن المضاف اللفظية
أو المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) أي
المضاف اللفظي والمشب به بالمضاف (في حكم المفرد ليدخل) تعاملا لقوله وانما
جعلنا فيها) أي في تلك التوابع (التوابع) المضاف بالإضافة اللفظية والمشب به
بالمضاف (لأنهما) أي لأن المضاف بالإضافة اللفظية والمشب به به (كالتوابع المفردة
حقيقة حيث لا إضافة فيها أصلا) (في جواز الرفع) فيه خلا على اللفظ (و) جواز
النصب) فيه جلا على المحل لأنه لما كان اضافتها كالأضافة جاز فيها الوجهان
كما جاز في المفرد الحقيقي والمضارع إذا كان تابعا للمضوم في حكم المفرد وكذا
المضاف بالإضافة اللفظية عملا بالأصل وهو الأفراد وإذا كان منادى يكون
في حكم المضاف الحقيقي في وجوب النصب عملا بالظاهر لأنه في الظاهر مضاف
أو شبهه (نحو ياريد الحسن الوجه) بالرفع جلا على اللفظ (و) ياريد (الحسن
الوجه) بالنصب جلا على المحل في الإضافة اللفظية (و ياريد الحسن) بالرفع
جلا على اللفظ (وجهه) بالرفع لأنه فاعل ياريد (الحسن وجهه) بالنصب جلا
على المحل في المشبه المضاف (ولما لم يجر) أكرم لاهننا طرف زمان منضمته لمعنى

الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضي لم يجر من جرى سقط الياء
علامة الجزم (الحكم) فاعل أم يجر (الأنى) على وزن القاضى صفة للحكم
وهو الرفع جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل (في التوابع كلها) وهي
خسة الصفة والعطف والتأكييد والبذل وعطف البيان (بل) يجرى
في بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكييد قبل في كله
وقل في بعضه وأم يجر في الدل كله وبعض العطف وبعض التأكييد (وأم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل
المص) (التوابع الجارية) بالنصب لأنه وصف سببي للتوابع (هذا الحكم) بالرفع
لأنه فاعل لقوله الجار (فيها) أي في التوابع وهذا الحكم في التوابع الثلاثة مطلقا
وهو الصفة وعطف البيان والتأكييد في رواية (وصرح) عطف على فصل
بالقيد) وهو المتعذر دخول يا عليه (فيما هو محتاج اليه) أي إلى القيد وهو العطف
الحروف (فقال) عطف على فصل أو صرح ~~فيها~~ من تأكييد ~~فيها~~ أي من التأكييد
المعنوي) قبل (لأن التأكييد اللفظي حكم في) أعم (الأغلب حكم الأول) أي
حكم المؤكدي بالفعل (أعربا وبناء) نصب على التمييز أي إن كان المؤكد معربا يكون
المؤكد أيضا معربا (نحو جاءني زيد زيد) وإن كان مؤكدا مبنيا كان مؤكدا أيضا
مبنيا نحو ضربت أنت أو أنا لأن الثاني عين الأول لفظا ومعنى نحو ياريد زيد بالبناء
على الضم فيهما لأن لما كان الثاني عين الأول كان حرف النداء يؤثر الثاني كما يؤثر
الأول فكانه قيل ياريد ياريد (وقد يجوز أعربه) أي ويجوز على قلة أن يكون
التأكييد اللفظي معربا لأن الأعراب أصل والبناء عارض والعارض لا يؤثر
من المؤكد (رفعا ونصب) على التمييز وعلى المصدرية أو الحالية جلا على لفظه
نحو ياريد زيد بالضم في الأول والرفع في الثاني (ونصبا) عطف على رفعا جلا
على محله نحو ياريد زيدا بالضم والنصب في الأول والثاني (وكان) حرف من
من خروف المشبهة بالفعل (المختار عند المص ذلك) الأعراب رفعا ونصبا
ولذلك) أي لكون المختار عنده الأعراب رفعا ونصبا اطلق التأكييد كما اطلق
الصفة وعطف البيان (لم يقيد التأكييد بالمعنوي) كما قيد المعطوف بقوله بجر

الحرف والصفة مطلقا سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت
 هي به اولا وفيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
 به بالمضمر واول نصب العالم ورفع في باريد العالم على الاختصاص لضعف
 الداعي وعدم جريان التأويل في وصف المنادى المستغاث وعطف البيان
 كذلك اي ان الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره والمعطوف بحرف المتع
 بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سبي بدخول بالرفع فاعل المتع مثل
 مررت برجل حسن وجهه عليه اي على المعطوف بحرف (يعني) المراد بقوله
 المعطوف بحرف الح المعطوف (المعرف باللام) لام طاق المعطوف لان الحكم الان
 يجري في المعطوف مطلقا او بقل المعنى والمعطوف المعرف باللام مع انه اخضر
 شعرا الى المانع مستقلا وهو متناع دخول عليه ويخرج عنه بالمجدم والله لتعين
 الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف) بحرف (الغير المتع) دخول بالعلية
 مان حكمه اح غير حكمه كما سيجي ترفع بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع
 المنادى (حلا) اي حال كونها محمولة لا كما هي المحولة على لفظه اي على
 لفظ المنادى المفرد المعرفة (انما ههنا صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا
 مثل باريد العاقل (او) بلفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على انهم تقدير نحو فتى
 العاقل (لان بناء المنادى المفرد المعرفة عرضي) غير اصلي (فبنيه) من حيث
 العروض الاعراب الاسم (المعرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم سبب العامل
 كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون
 تابعه) اي تابع المنادى المفرد المعرفة (تبع اللفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع
 المعرب في قولك جاءني زيد العالم تابعا للفظ فيرفع وتنصب بالبناء
 للمفعول والجملة عطف على ترفع جلا على محو اي المحل المنادى المفرد
 المعرفة (لان حق تابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا سواء كان
 منادى او غيره (ان يكون تابعا للمحله) لان الاصل واثره امل لبس الا فيه (وهو
 اي المنادى المفرد المعرفة) ههنا اي حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية
 اي يكون مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل

على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاو والاولى (نحو يا يتم) بالبناء على
 الضم لانه نعرف بالبناء مثل بارجل (اجمعون) بالرفع جلا على لفظه (و) يا يتم
 اجمعين بالنصب جلا على محله ويتم اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم
 فيله واذا صح تأكيده بصفة الجمع (في التاكيد) المعنوي ونحو باريد زيد زيدا
 في التاكيد اللفظي على ما هو المختار عند المص وعليه قول اني واسطار سطر ن
 سطر القائل بانصر نصرا مثل باريد العاقل بالرفع جلا على اللفظ
 و باريد العاقل بالنصب جلا على المحل (في الصفة واقتصر) المص
 على مثالها اي على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لماعداها المجوزا الوجهان
 فيه تاكيد اللزوم على الاصمعي (لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مما عداها
 على ما سياتي ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجري الاعرابان على
 المعطوف عليه فقط مثل باريد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجرا على
 المعطوف فقط نحو باريد العاقل والتاكيد بتأويل حل اوصف عليه ح يكون
 الامثلة باسرها مذكورة (ويا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفا بالتداء
 (او) بالرفع جلا على لفظه (و) يا غلام (ايشر بالنصب) جلا على محله
 وعطف البيان وباريد والحارث و باريد (والحارث) مثل قوله تعالى يا جبال
 اوبي معه والطير (في المعطوف بحرف المتع دخول عليه) في ايراد ههنا الامثلة
 نشر على ترتيب اللف وكذا في ايراد رفعه او ونصبه تايا حيث قال في اللف ترفع
 ونصبه والخليل (بن احمد وهو استاد سيبويه) اما النحوي والخليل وهو
 الذي قال اعراب الفاتحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف
 في حاشية الكشف وهو على كفا من سيبويه في المعطوف متعلق يختار
 قدم عليه للمصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من انواع الجائز فيها الوجهان
 بل اتفاقا على اختبار النصب فيها لان جهة ترجع الرفع وهو كون منادى في الحقيقة
 متفق وجهه ترجع النصب وهو كون تابع المبنى تابعا للمحله قائم وما يقوم جهته
 يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائم
 مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع لكون المعطوف من التوابع يكون

تأبعا غير مستل فصار محلا للزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (الممتنع دخول با عليه
 بخيار الرفع نحو اي يرجع الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى التزجج تعدى
 ههنا (مع تجوز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اي مع تجوز الخليل
 النصب في ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجوز الجانبين وترجع احد
 هم اهل الاخر (لان المعطوف بحرف) على المادى (في الحقيقة منادى مستقل
 لثبته حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك
 جاءني زيد وعمر وفي الحقيقة فاعل مستقل (فينبغي ان يكون) المعطوف على
 المنادى المبني (على حالة جارية عليه) اي المعطوف رتبة الحالة بناؤه (على تقدير
 مباشرة حرف النداء) اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهي
 اي تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعني البناء على
 الضمة كما في نحو يازيد وعمر او الالف كما في نحو يازيد وعمران او الواو كما في نحو يا
 زيد وعمر (ولكن) اي الاانة (باللام مباشرة حرف النداء) اي الاانة لما يدخل
 حرف النداء لكون اللام مانعا من دخول (جعلت تلك الحالة) اي البناء على
 الضم او الالف او الواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع منه (فصار
 تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على
 الالف او الواو مثل يازيد والحارث والحارثان والارضى فالرفع
 اولى تنبها على استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى نحو وابوعمر (بناء على
 بالقصر الخوى القاري) وهو امام القراء والنحو (المتقدم على الخليل) صفة
 ابو عمرو وعصر او زمانا لارتبة (يختار فيه) اي المعطوف المذكور نحو النصب
 وهذا من عطف معمولين على عامل واحد تامل (مع تجوز الرفع) اي مع تجوز
 الى عمرو وفي المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اي الشأن (لما امتنع فيه
 اي في المعطوف المذكور) تقدير حرف النداء (الذي كان داخلا على المعطوف
 عليه) بواسطة اللام (اي يكون اللام فيه مانعا من تقديره كما ان مانعا من دخوله
 لا يكون ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان تابعا للمنادى فاستبعد ان يجعل
 حركته حركته ما بالشرة حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله) لما

عرفت (ومحلها) ههنا (النصب) بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب
 ان يكون تابعا لمحله وههنا وان لم يجب اعروض البناء فلا اقل من ان يكون اول
 والبق ومذهب ابي عمرو اول لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب
 الطير نحو وابو العباس (المبرد نحو ان كان) المعطوف المذكور نحو كالحسن
 بفتحين الحاء والسین المهملتين والتون في اخره (اي كاسم الحسن) اي كاسم كان
 في الاصل علمهم عرف باللام لنا كيد معني التعريف فيه والذاجاز نزع عنه (جواز نزع
 اللام عنه) اي عن ذلك الاسم يعني كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن وابانة كذلك
 يجوز نزع اللام وابانة مثل الحارث وحارث والخليل و خليل نحو فكذلك خليل نحو اي فابوا
 العباس (المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المتداء محذوف بقرينة الفاء الجزائية
 والجملة جزء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله يصحكن عن كالمبرد المهم ويجوز
 ان يكون جارة اي فابو العباس المبرد كائ كالحليل لكن الشئ اقتصر على الاول
 لوضوح الثاني واشتهارة (في اختيار رده) في كون المختار عنده رفعة (لا يمكن
 جعله) ان جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له
 حكم الاستقلال فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء
 من الضم او الالف او الواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام
 ظاهرا كانت اعرابا رفعا نحو والا نحو عطف على قوله ان كان على حكمه يعني
 ان كان المعطوف عليه متبعا يكون المعطوف متفيا او بالعكس (اي وان لم يكن
 المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه) يعني وان لم يجز نزع
 اللام عنه بل كان اللام كعض حروف الكلمة لان لم يصراء انتقال علم الامع
 اللام وذلك اما في الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب ايام الاسبوع مثل الاحد
 والاثنين والثلاث والاربعاء والجميس التريا ولقاء في الصفة ك (لصدق) حيث جعل
 اسماء بلدة اصابتها الصاحفة فيلزم منها اللام نحو فكأن عمر و نحو اي ابو العباس
 مثل ابي عمرو في اختيار النصب (اي في كون النصب مختارا عنده) لا متناع جعله
 اي جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله
 حكم التبعية والاصل في توابع المبنى ان يكون تابعا لمحله ومحلها ههنا النصب

بأنه مضافة عليه هو الأول والخاد ^ب والمضافة ^ب بالرفع (عطف على قوله المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على ^ب مولى عامل واحد لان العامل في النصفة هو العامل في الموصوف عند سبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوي واد اقل الشئ (اي وتوابع) المنى (المنادى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اي المعنوي لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت ^ب تنصب ^ب وجوبا بالياء المفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او المقضية او شبهه مضاف (لانها) اي لان التوابع المضاني الاضافة الحقيقية اذا وقعت (يعني اذا كانت) (مبادى) بنفسها (تنصب لما سبق) (فتصيرها اذا وقعت) (اي اذا كانت) (توابع اولى) لان النصب اسل في المنادى وتوابعه ولا مانع منه (ولان حرف النداء لا يابشرها) حرف النداء اذ لم يدحلها تكون باقية على ما هو الاصل في المبادى النصب لكونه مفعولا به فاعل محذوف وجوبا (يايتم كلهم) بالنصب ويزيد نفسه (في التاكيد ويزيد المال) ويزيد مضارع المصرو يازيد كريم البلد (في الصفة ويزيد بل الماعدا لله) ويزيد عبدالله في عطف ابيان ولا يثنى المعطوف بحرف المتع دخول با عليه) حال كونه مضافا بالاضافة الحقيقية لما سبق ان المضاف بالاضافة الحقيقية ليس بجزء منه عن التعريف مطلقا (لان) اللام (يمتد دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية لما قلنا ان التجزئة عنه شرط فيه فلا يجوز جدله مثال ولذلك لم يعمل الشئ له كما مثل الاقسام الثلاثة ^ب والبدل ^ب بانواعه ^ب والمعطوف غير ما ^ب بالرفع صفة او بدل ذكر ^ب مبنى المفعول (اي غير المعطوف الذي ذكر من قبيل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف (المتع دخول با عليه) يعني المعطوف الذي كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل يازيد وعمر او نكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبداء والمعطوف عليه ^ب حكمه ^ب مبتداء ^ب وانما ضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين واد اقل الشئ (اي حكم كل واحد منهما) المحذوف المضاف ^ب حكم المنادى ^ب اي حكم المبادى منصوب

بذع الخافض مثل قوله تع واختار قومى اي واختار من قومى خير المبتداء الثنى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول ^ب المستقل ^ب رفسره الاستقلال بقوله الذي يابشر حرف النداء) يعني الذي دخل عليه حرف النداء (وذلك) اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي خبره عن حرف التعريف مثل حكم المبادى الذي دخل عليه حرف النداء وافه موات (لان البدل هو المقصور من الكلام) (بالذكر والاول) يعني البدل منه (كالوطئة) والبساط (لذكره اي ذكر البدل فكان حرف النداء الداخلة على البدل منه كان داخلا على البدل قصار البدل لهذا كان المنادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعني المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (في الحقيقة) بحيث صار كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف له عطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمره بمنزلة يازيد وعمره (و) الحال انة (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف فيكون حرف النداء مقدر (بقريته المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا مطلقا ^ب او حال كون كل منهما) اي من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اذ في كونه ^ب المنادى المستقل (غير مفيد بحال) دون حال من ادخل ال (الاربعة الافراد والاضافة والمساواة والتكثير وفسره الشئ الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المخصوص (مفردين او مضافين او مضارعين المضاف او كرتين) او البدل من البدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين او مضافين او مضارعين المضاف او كرتين او البدل منه والبدل والمعطوف عليه والمطر في مفردين ومثلهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبدالله عبد الرحمن يا عبدالله وعبد الرحمن الاول مفرد والثاني مضاف فيهما ومثلهما مذكور في الشرح ايضا والاول مضاف الثاني مفرد مثل يا عبدالله يازيد فيكون الثاني مبتدأ وان كان المتبوع عربيا او مضارعا عين له نحو يا خيرا من زيد طالعا جلا او الاول مفرد والثاني مضاف له ومثلهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمر وفيكون التابع مبتدأ وان كان المتبوع معربا او كرتين ومثلهما مذكور فيه او مضافين

مثل يا غلام رجل غلام امرأة او غلام امرأة او الاول مفرد والثاني مضاف او شبهه
 او العكس قوله مطلقا يشتمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكونه
 المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اي فامثلة البدل (مثل ياريد بشر
 وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين اشخص واحد والايكون
 بدل الغلط مثال لكون البدل مفرد فني سما بنى المبدل منه (وياريد اخطأ عمرو
 فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف في نصب (وياريد طالعا جبلا) مثال
 المضارع له وهو بدل الكل ايضا (وياريد رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو
 ايضا بدل الكل وانما وصفه بقوله صالحا لانه اذا بدل النكرة من المعرفة فالتع
 واجب او حسن على ما سأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا في زيد
 كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة تستفاد منها (والعطوف) يعني وامثلة المعطوف
 مثل باريد وعمرو) بالضم والبناء فيها (وياريد واخطأ عمرو ويابد طالعا جبلا وياريد
 ورجلا صالحا) وصفة ههنا ايضا وان لم يخرج اليه مجرد المساكلة لان في العطف
 لا يشترط ما يشترط في البدل ولما فرغ من بيان احوال اتوابع شرع في بيان
 بعض المتبوع من اختيار فتحة ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما
 وان يكون موصوفا بان وان يكون الابن متصلا به وان كان الابن مضافا الى علم
 آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى و اشار الى الشروط
 الاول بقوله والعلم اي العلم المنادى المنى على الضم لاعلى الالف ولا على
 واو حتى سواء بنى احدهم لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اي كون العلم (منادى
 لان الكلام فيه) اي في كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء
 على الالف واو او (فلا يفهم) بالبناء المفعول اي فلعله يفهم (من اختيار) بيان
 لما فتحة المفهوم من قوله يختار (فتحة المنى) صفة الاختيار من اتياء اي علم
 اي المعلم المخبر (من جواز ضم) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار
 ترجع احد الجانبين على الاخر بعد نحويزهما على ما سبق (فان جاز الضم
 لا يكون) ولا يوجد (الافى) المنادى (المنى على الضم) قال العلم لا بضاف
 ولا يكون مضارعا له ويكون منكرا والمستفادات باللام لا يفتح وبالف لا يفتح

وبالف لا يختار فتحة بل يجب فتح جوار الضم لا غير ولا يكون في المنى ولا في الجمع
 على حدة ضم فاختار الفتح بين جوار الضم لا غير والى الثاني بقوله الموصوف
 صفة العلم ببان حال كون الابن (بجردا عن التاء او) حال كونه (مختارها
 اي بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح في ياهند بنت عمرو وليس ايضا
 مصفرا بن وابنت ومثناها ومحمو عمهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة
 اعني ابنت) مثل ياهندا بنت عمرو وباريد بن عمرو الى الثالث بقوله (بلا تخلص واسطة
 وفاصلة) (بين الابن) والبنت (وموصوفة) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم
 لان الصفة والموصوف لما اتحدا في المعنى امتنع ان تقع فصل بينهما) فخرج عنه
 اي عن هذا الحكم (مل) قولك (ياريد الطريف) بازفع او انصب جملا على
 اللفظ او المحل (ابن عمرو) بالنصب لاتباع مضاف فله لا يفتح المنادى في مثله بل بنى
 على الضم اعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله مضافا
 اي حال كون ذلك الابن) او الابنت (مضافا) لبشر الى ان مضافا حال من المجرور
 في قولهم ان الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين المذكر مثل ياريد بن
 عمرو او المؤنث نحو ياهند بنت زيد او الاول مذكر والثاني مؤنث نحو ياريد بن
 هنداء والعكس نحو ياهند بنت زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك
 اي موصوفا بهذه الصفات) يجوز فيه الضم (اي المنادى على الضم سواء
 كان المضاف على لفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد او لا كما مثله السابقة) لما عرفت
 من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما رفع به (وما رفع به ههنا الضم فينبى عليه
 لكن) يختار ببناء للمفعول لكونه يرجح فتحة اي فتح ذلك المنادى
 على ضمه مبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعني استعمال (المنادى الجامع لهذه
 الصفات) يعني الشروط الاربعة (والكثرة) اي كثرة الاستعمال (مناسبة للتخفيف
 لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف الفاظ (فتحة قوية بالفتحة) يعني بتبديل
 ضمه الى الفتح لانها خفيفة من الضمة (التي هي حركته) اي حركة المنادى
 الاصلية لكونه مفعولا له (لفعل محذوف وجوبا وفي الرضى تخففوه لفظا بالفتحة
 وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا تحذف الف ان فقط انتهى

اذالم يكن منادى مطلقا نحو جاءني الرجل العالم وذو المال (نحو يا ايها) او يا هذا
 او يا ايها هذا (الرجل الطريف ويا ايها) او يا هذا او يا ويا هذا (رجل ذو المال
 فالواجب الرفع لا غير $\text{لأنها} \text{أي لأن هذه التوابع} \text{توابع} \text{منادى}$
 معرب $\text{واحد} \text{والمعرب لا محل له ولبس له الا الرفع} \text{(وجواز الواجهة بين}$
 في التوابع المفردة لبس مطلقا بل (اما يكون في توابع المنادى المبني) على الضم
 اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما لبناء على الضم والثاني النصب على
 المفعولية لفعل واجب الحذف قد سبق تفصيله $\text{وقالوا} \text{أي العرب هذا}$
 بمنزلة الاستثناء عن قوله واذا تودى المعرف باللام قبل باحد الوسائط الثلاثة الا
 لفظ الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جواز أي في هذا القول بناء (على
 قاعدة نحو نزاجتماع حرف النداء مع اللام وهي) أي تلك القاعدة (اجتماع
 الأمرين في لفظ واحد) فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسط
 احدهما (أي احدا الأمرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عما
 دخلت هي عليه فلا يجتمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا (وثانيهما) أي
 باقي الأمرين (لزومها للكلمة) أي لزوم اللام للكلمة التي دخلت هي عليها بالعلمية
 باللام بحيث لا تنفك عنها $\text{بأن الله} \text{لأن أصله إله} \text{معرفا باللام وأصله إله}$
 على وزن فعال من إله باله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار إله (حذفت الهمزة
 لأصلية في إله على ما بين في علم الصرف (وعوضت اللام عنها) أي عن الهمزة
 المحذوفة وثابت هي منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية وانباتها عن
 الحرف الأصلي بحيث لا تنفك عن الكلمة (فلا يقال في سعة الكلام) يعني بلا
 ضرورة شعربة (لا) بل باللام لأنه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال
 في غيرها يعني في ضرورة الشعر نحو يستعما إله الكبار بضم الكاف والتخفيف
 جمع كبير مثل طوال وطويل وفي الرضي والاكتر في الله قطع الهمزة للايدان
 من أول الأمرانها خراجا عما كانا عليه في الأصل وصارا لجزء الكلمة حتى لا يستنكر
 اجتماع بامع اللام ثم الكلام (ولما لم يجمع هذان الأمران) التعويض واللزوم
 في موضع آخر) بل اختص سقط إله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل

هذا الاسم

هذا الاسم بذلك الجواز) البناء داخل على المقصود أي جعل ذلك الجواز أي
 جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم أي باسم الله يعني لم يدخل
 حرف النداء من جهة ما فيه اللام الالفة لله (ولهذا) أي اللام المذكور (قال
 المص $\text{خاصة} \text{وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعاقبة}$
 أي خص خصوصا لامتاع التوسط ههنا لان أبا يستلزم التعدد ولفظها
 التنبيه والله تع مرزعه عنهما وهذا موضوع للإشارة الحسية وهو متعال عن ان
 يكون محسوسا في الدنيا وقوله خاصة إشارة الى ثلثة اقسام للفظه الله في باب
 النداء قطع همزته لأنها في سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء
 واختصاص نداءه بكلمة يامن بين حروف النداء لأنه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا
 ونداؤه بلا توسط المبهم من أي أو هذا الاضمحلال معنى التعريف عنه بالعلمية
 بقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللزوم لا التعويض (وان
 كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سبعة الكلمة نجم
 وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن حرف محذوف) عما دخلت هي عليه
 واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) أي في الناس (عوضا عن الهمزة
 لأنه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لأن أصله أناس) ثم عرف باللام فصار أناس ففعل
 ما فعل في الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لأنها تنفك عنها (لأنه يقال ناس) بل باللام
 في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال بلا توسط المبهم (بالنجم وبالصعق وبالناس
 بل لا يقال الا بتوسط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكما (جربان) وهو
 مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة في كلمة التي) لأن أصله في ثم عرف باللام فصار
 التي وهي كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لأنه لا يقال في لاني اسم اشارت والتي
 اسم موصول (من قوله من اجلك يا التي بنت فبنى وانت تحب بالوصل عني) والجار
 في من اجلك منه اق بفعل محذوف أي اهلك من اجلك بكسر الكاف والتي قبل حذف
 ههنا المنادى للعلمية واشتهاره لان النداء لجيبه مع انه خاطم بقوله من اجلك أولا
 خفائه عن سماع احد والموصول من صلة صفة لها فكانه قال يا سلمى او يا سلمى التي
 بنت بكسر الدال لكونه خطا بالموث من نجم بتشديد الياء المثناة من تحت أي وقفت

قلبي وجذبتة وميلته اليك والواو في وانت المحال انت مبتداء بخيلة خبره والجملة حال
من فاعل نيت بالوصل اي بالوصل والفاء عنى اي الى اي والخاء انت بخيلة بالوصل
وناقاء التي معناه بالف رسية من اهلاك شدم ارجهه عشق خودت اي انه كسي كه
قلب مرا لايم وجذب كردى وحالاته غلبى كه در وصل من نكه دراي نفست از من
لان لامها اي لام التي (ليست عوضا عن حرف محذوف) مما دخلت هي عليه (وان
كانت) اي الاسم (لازمة للكلمة) اي الكلمة التي حيث لا يقال في سعة الكلام في
ما قلنا (حكموا عليه) اي على قول الشاعر (بالندود) لان ما خالف القياس
يكون شاذا والجواب عنه ما قلنا والجاز في قوله (وفي الفلامان) متعلق بقوله
حكموا (في قوله) اي قول الشاعر (في الفلامان اللذان قرا) تشبيه فرصة الموصول
وهو مع صلة صفة الفلامان واجيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فبالها
الفلامان بقربنة الفرار لان الفار المتروك يحتاج الى انتبيه وان كان غائبا
اخره (ايا كان نكسا ناشرا) وفي رواية ان ينتقيا ما شرا (الانتقاء الامرين
التعويض والازوم) كليهما حكموا بانه اي بان هذا القول (اشد بان) لدال الممثلة
اسم تفصيل والظاهر بالذال العجمة كانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد
من الشدة ولم يبينوا من الشدة لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفصيل شذوذا
غير بمعنى هذا القول اشد (شذوذا) لا انتقاء التعويض والازوم معان القول
الاول لا انتقاء التعويض والازوم معان القول الاول لا انتقاء التعويض فيه فقط
او جود الازوم فيه **ولك** اي جازلك لان الاسم مشعر للجواز وعلى الوجوب
خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون
لغير معين من يصلح تعميما وههنا كذلك على ما بين في موضعه **في** مثل ياتيم تيم
عدي **اي في** كل (تركيب تكرر فيه المنادى) المفرد (المعرفة صورة) لاحقة
وولي اي وقع عقيبت (الثاني) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تيمير للثاني
وبيان ان الحكم الاتي لبس مخصوصا بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه
قوله يا زيد زيدا ليعملان (في الاول) متعلق بجاز اي جازلك في الاسم الاول
في مثل هذا التركيب **في** الضم **اي** الباء على الضم لكونه منادى مفردا

والنصب **في** لكونه منادى مضافا اما الى العدي المحذوف او المذكور
(و) جازلك (في) اي الاسم (الثاني) (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين
المهملة من اسم من اسماء الافعال بمعنى انه يعني وجازلك في الاسم الثاني النصب
فانه عن جوار الضم فيه فانه لم يجز والفاء جواب الشرط اي اذا كان الامر
كذلك فانه عن جوار الضم فيه وفي الاول او الفاء للعطف وان كان من عطف
الاشياء على الاحبار (اما الضم) اي اما جوار الباء على الضم (في) الاسم
الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مترد) لانه ليس بمضاف ولا
شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو انط) فحقه ان يبنى على ما رفعه
وما جوار (النصب) فيه (فني على انه مضاف الى عدي) بالتثوين (المذكور
صفة عدي يعني مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب بالامر ان المنادى
اذا كان مضافا نصب (وتيم) بالتثوين (الثاني) صفة (نا كيد لفظي) والثاني كيد
اللفظي في الاعلم حكم حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما
ان الاول محذوف الثاني بالاضافة فكذلك الثاني مع له ليس بمضاف (فاصل بين
المضاف والمضاف اليه) وانما جاز الفصل للتلازمة بقا الثاني بلا مضاف اليه
لالتثوين تعويض ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في سعة لانه لما كرر
الاول بلفظه بالتفسير لفظه صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل هناك فكانه قال
ياتيم عدي بلاتكرير (ذلك) العمل (مذهب سيبويه او) يبنى على انه (مضاف
ان عدي) بالتثوين (المحذوف) صفة (بقربنة المذكور في) التركيب الثاني
لان السابع ان يحذف السابعة بقربنه الاحق لان الاحق مفسر للسابق
وذلك) العمل (مذهب الميرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب
الحذف والموجود الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف
اليه واكمل وجهة هو موابها (والسرا في اجار الفخ) في الاول (مكان النصب
وكان المص اشار الى رده بمحصر الاحتمال في اضم والنصب بناء على ان يكون
الاول (في الاصل) ياتيم بالضم تيم عدي) بالنصب **في** (فتح) يعني فبنى على الفخ
انما بالنصب الثاني كافي) قولك يا (زيد عروء) به كاري يريد في الاصل مينا

على الضم لكونه مفردا معرفته بني على الفتح اتباعا لنصب الالف لانه ان من منصوب
لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب لكونه
مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعبر بالنصب في) تيم (انه في لانه) اي لان تيم
الثاني (اماتابع) بالتثنية (مضاف) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا
على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني المضاف فتصوب
او تابع) بالتثنية بل مضاف الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون
تيم الاول منادى (مضاف) الى العددي المذكور والمحذوف فيكون تيم الذي
تابع المنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتعبر
البيت بتيم تيم عددي لا بكم لا يلقى في سورة عمرو) في الفاء وس لا بكم ولا
اباكم ولا بك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبرا ثم اقل
الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما جدد مستغن عن الالف اي عن المربي وقال
الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك استبان رشيد انتهى لاني الجنس
واما بابات الالف مثل لا بابه منصوب اسمها ولكم الجاء والمحرر وخبرها عند ابن
الحجب ومحذوف عند غيره وسبأني تفصيلا لا يلقى فيكم فعل مضارع مفرد
مذكر مؤنث بالانثى الثقيلة من التي يلقى من التي يلقى من الالف والضيم عبارة
عن الخطابين وهي تيم عددي اي لا يوقعكم في سورة على وزن سورة المكروه
وكل ما هو قبيح وعمر (مع فاعل لا يلقى فيكم) (والبيت بحرير) الساعر قاله خطا
اي تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيم) اي المنسوب اليه تيم (الشار) صفة
عمر (ان يهجو) من هجا بهج هجوا مثل غزى بغزو وزوار هجوا القذف
الفتح والزم (يقال حرير خطا اليه تيم) ونصيحة لهم (لا تتركوا عمر) مفعول
لا تتركوا على (ان يهجو) يعني لا يكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيم
ان يهجوني را موعه عن هجو اباي (فليقنكم) بالنصب بان المقبرة لانه
جواب الذي قل قوله تع فلا تطغوا فيه فيجمل عليكم اي فان يلقى فيكم وبه قسكم
في سورة اي مكروه) وبلى تصل ابيكم (من قبلي) (جاء) المراد من المكروه
الالف من قبل جري (مهاجته اياهم) والمهاجاة مصدره القاعلة والاصلا فيه

مهاجاة قابت الياء الفاء تحررهما وانفتاح ما قبلهما جارا لفاعله وناسب لمفعوله
الراجع الى تيم والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبلى شديدة من قبل الاجل تعرضة
بجري (المنادى) المضاف بفتح الالف الى ياء التيم يجوز فيه (اي
في ذلك المنادى) (وجوه اربعة) خبره (فتح الالف) بدل البعض او متبر مبداء محذوف
اي احدها والاول اولي (مثل) باغلام (بفتح الالف) لانه كل كلمة وصفت
على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا
لحال الافراد لانه الاصل والظن له لئلا يلزم الابتداء بالسكون والاصل في الحركة
الفتح لخفته وثقل اخوه على ما وضع على حرف واحد (وسكونها) عطف على
فتح الياء والضمير لياء قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل في البناء السكون
ولثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالسكون ظاهرا (مثل) باغلام
بسكونها (واسقاط الياء) عطف على سكونها لانه اوعلى فتح لكونها اصلا
اكتفاء بالكسرة) هلة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة اوعلى
العكس يكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لما صبه لتواء (اذا كان قبلها
كسرة) يعني اذا كان حركة الحروف الذي قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على
الياء (احترار عن نحو بافاي) وباعصاي بفتح الياء بلا حذفها الا يقال بافا
محذوف الياء لعدم القرينة ولا ساكنها ايضا لانه لا يلزم اجتماع الساكنين قوله
اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط الثاني ايضا لانه لا يجوز اسكن
الياء في مثل بافتاي على ما سبق في فواء واذا اضيف الاسم الصحيح او المحقق به
الياء المنكلم اليه ان قال فان كان اخره الف التأنيث والى ان قال والياء مفتوحة
في الصورة الدشة (مثل) باغلام بكسر الميم وحذف الياء (وقيلها
اي قلب الياء الفاء) عطف على اسقاط الياء اوعلى فتح الياء لانه سكونها يعرف
بانه قل (مثل) باغلاما بفتح الالف هامة مفرع من التسم لانه الاصل
باغلام بكسر الميم وفتح الياء فحذف بفتح الميم وقلب الياء الفاء (وهذا الوجهان
اعني اسقاط الياء وقلبها لفاء) بقعانه غائبا في النداء) واما الوجهان الاولان
بقعانه في النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع

نحل تخفيف لان المقصود (اى لان مقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل غيره) اى غير النداء (فيقصد المتكلم (الفراع) والخلوص (من النداء بسرعة)
 انخلص المتكلم منه) اى من النداء (ويتوجه الى هو المقصود) والمراد (من الكلام
 والخبر والامر والتمني وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فتخفف با) لبناء للمفعول
 باعلامي بوجهين حذف اياه) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا
 عليه) اى على الباء في الوجه الثالث (وقلب الباء) عطف على حذف الباء
 الفا) في الوجه الرابع (لان الالف والفتح احق من الباء والكسرة) فيه شرع على
 ترتيب الملف ولان الالف احق ثم دامن الباء وهما اى هذان الوجهان ان هذا
 للوصل (واقعين في المنادى المضاف الى باء المتكلم لكن لا ينعان) اى لا يكون
 هذان الوجهان واقعين (في كل منادى كذلك) اى مضاف الى باء المتكلم قوله
 كذلك صفة لمنادى وإشارة الى ما فسرنا (بل) ينعان فيما) اى في المنادى الذي
 سلب عليه الاضافة الى باء المتكلم واشتهر (المنادى) بهما) اى تلك الاضافة
 لتدل الشهرة (والغلبة) على الباء المغير (اسم مفعول من غير) بالحرف (في
 الوجه الاول (او القلب) الفاعل في الوجه الثاني (فلا يقال) في عدوى بفتح الباء
 او سكونها (ياعدو) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) بتدليل الكسرة
 فتحة وقلب اياها ابل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح او الاسكان لان العدوى
 لم يغلب ولم يشتهر اضافة الى باء المتكلم لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه
 غالبا (وقد جاء) حال كونه (ساذا في المنادى) لذي غاب اضافته الى الباء نحو
 يا غلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكسها بالفتحة عن الالف
 لان الفتحة يكون دليلا على الالف المغير بالحذف لماسبة التوالد بينهما وانما كان
 ساذا لكسره التفسير ولان الفتحة يكون دليلا على الالف دور الباء فيكون الباء
 مغير بلا دليلا وانما جاز الحذف والتخفيف واما فتح بائي في بابنا لبس شاذ كما تدق
 يا غلام لاجتماع اليائين وياء قد يكون المنادى المضاف الى باء المتكلم بفتح الباء
 كما انه يجوز ان يكون بغيرها وجعل قوله بالهاء متعلقا بكون المقدريكون الجملة
 عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وقبل الاولى ان يكون بالهاء عطفا على

محذوف اى بلاهاء وباللهاء في خبر الجواز انتهى الجواز ليس من كلام
 المص حتى يكون وقوع قوله بالهاء في خبر الجواز اولي والاولى ذكره الله
 في هذا الوجه (الاربعة) كلها فتحة وقفا (اى حال الوقف) نصب على الظرفية
 باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (يا غلاميه) بالفتح (ويا غلاميه) بالاسكان
 (ويا غلاميه) بالحذف (ويا غلاما) بالقلب ويا غلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا
 فرق بين الوصل والوقف) بمعنى اذا كان هذه الوجود توصل الى ما بعده بالهاء
 فاصلة لا يأتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعده يأتى بالهاء فيكون وجود
 الهاء دليلا على لقطع وعدم ساد الباء على الوصل فتحة وقالوا (اى العرب في
 محاوراتهم) جمع محاوره اى في مصاحماتهم العرفية بين اضافة الاب او الام
 الى باء المتكلم بفتح بائي وباءى فتحة بناء (اعلى الوجوه الاربعة) المذكورة في غلاميه
 كسائر) اى كباقي (ما اضيف الى باء المتكلم) بمعنى قياس مطرد فيهما ما في المنادى
 المضاف الى باء المتكلم من فتح الباء واسكانها واسقاطها وقلبها لفاء لاهاء في الاصل
 ومع الهاء في الوقف فيكون في كل منها ما بدأ وجه (مع وجوه اخرى) جمع اخره وثبت
 اخرى (رائدة) صفة وجوه بعد صفة (غلبها) اى على الوجوه الاربعة بل وجوه
 التمنية (لكثرة استعمالها واهمها في كلامهم) لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه
 وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه لانه اذا نذر النداء وجوه يسير وجه
 اخر اذا كرت الوجوه (كما سر) المص (اليها) اى الى الوجوه الاخر الزائدة عليها
 بقوله) عطفا على الوجوه الاول فتحة ويا بابت وباءت (اى قالو) اى النداء
 الاب والام بطريق (يا بابت) مكاني (ويا بابت) مكان بائى (ايضا) اى قالوا
 في الوجوه الاول (يا بابت) المسماة من فرق (بالهاء) التثنية من تحت والياء
 في بالياء بمعنى من اى يجعل التاء فوقانية بدلا من الياء التثنية وفي الحاشية
 الياء صلة الابدال وانما تدخل على المزول فموتعتانية وما فوقها فوقانية
 دون العكس كما زعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصر بين وانما الابدال
 الياء لانها تدخل في بعض المواضع على التثنية فموتعتانية ونبات
 والاب والام هذا التثنية ولكن عند الوقف قلب هاء الكونه الى التثنية وقفا

الكوفيون التاء للتأ نبتوا الياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا السمع ياتي
وامتي وانما طوات لكونها عوضا من الياء كـ تأبنت واخت عوضت من الواو
فتحاو كـ را ثـ اي حال كون التاء المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه
اشاره الى ان قوله فتحاو كـ سرا حاله مؤل بالمشق وذو الحال مقدم عامله
كما قدرة السند بقوله اي قالوا يابنت ويامت ايضا ببدال التاء بالياء وانما قال على وقف
حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاضل يابنت ويامت يابني ويامي
بفتح الياء ففتح الياء والميم في يابنت ويامت بعد الابدال للحقة (او) حال كون التاء المبدلة
مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لما سبقت) الكسرة (الياء) التي هي الاصل وهذا بناء
على ان التاء مبدلة عن الياء الساكنة فالتاء ساكنة فلا بد لها من حرف ساكن فحركت
بالكسرة لما سبقت الياء فابدال الكسرة فتحقة للحقة ايضا (وقد جاء الضم) اي البناء
على الضم (ايضا) اي كما جاء البناء على الفتح او الكسر (فحويابنت ويامت) بالبناء
على الضم فيها وفيها ماثلث افعال البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء
على الكسر اكثر مما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المنقل (الاجزاء
مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا بدل الياء صار كأنه يضاف فحري
مجرى المنادى المفرد المعرفة على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحاو كـ سرا
ولم يقل وضحا (للفلحة) اي لفلة استعماله لنقل الضم على الياء وان كانت مبدلة ^{بـ} و
قالوا) اي العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق آخر (بابنة ويامت) بالالف
اي بالحق الف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على تعدد وهو
قول الشاعر ببدال الياء بالتاء اي قالوا في نداء الاب والام يابنت ويامت ببدال الياء
بالتاء وبالالف اي قالوا يابا يابا ويامت بالحق الف (بعد التاء) ولا ينظر الى ما قبل
ههنا (جمع بين العوضين) التاء والالف لا يجوز ان يكون لشي عوضا كما قالوا
تعويض انتاء وحدها يابنت ويامت وتعويض الالف وحدها اي يابا يابا يامت
تعويضهما معا يابا يابا يامت ^{بـ} دون الياء ^{بـ} اي ياء المتكلم ^{بـ} قالوا يابني ويامي
كـ لم يقولوا بالياء والالف الياء والالف (لحذر اعراب الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه اي فان هذا الجمع غير جائز) لانه لا اعتبار للمعوض عند وجود

الاصـ ل كما لا يجمع بين الشمس والشمع وبين الشمس والقمر ^{بـ} و ^{بـ} قالوا
اي العرب عند نداء ابن الام وابن العم را عا د قالوا الشارة الا ان له حكما خاصا
لا يوجد في غيره الا اذا ^{بـ} يابني ام وبابني عم خاصة ^{بـ} اي خص هذا القول بها
خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) يعني بالنظر الى ان يكون
المضاف اليه المنادى والمضاف الى الياء الام والعم (اي لا يقال يابني اخ) بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف (و) لا يقال (يابني خال بالفتح ايضا) بل يقال يابني اخي
ويا ابن خالي (على الوجوه الاربع المذكورة بالهاء وبلاهاء) (لا) اي ليس
هذا الاختصاص بالنظر الى ابن) المضاف الى الام والعم المضاف الى الياء (ايضا)
كما هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام
المضاف الى الياء (ابنت ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت الام المضاف
الى الياء (يابنت عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربع) مع زيادة وجد خامس
عليها هو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شدة ذقولا بمائل ^{بـ} مثل باب
غلامي ^{بـ} فقالوا) اي العرب (يابني امي وبابني عم بفتح الياء) فيها مثل غلامي (و)
قالوا ايضا يابني امي وبابني عم بكون الياء فيها مثل يا غلامي بكونها (و) قالوا
ايضا (يابني وبابني عم بحذف الياء) والا (كتفاء بالكسرة) فيها مثل يا غلام بالحذف
والاكتفاء (ويا ابن ام وبابني ببدال الياء التاء) وتبدل الكسرة فتحة مثل يا غلاما
وقالوا ^{بـ} اي العرب ايضا (بزيادة جـ آخر) على هذه الوجوه الاربع وذو الحال
ان قد (شد) اي قد كان شادا رقي) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم ^{بـ} يابني ام
ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة (قلما) (الكسرة
الاستعمال) اي تكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلامة توجد في الفاظ
السابقة ايضا (وطول اللفظ) ايضا لانه جملة اربع كلمات وهي حرف النداء
والمنادى الياء المنادى وباء المتكلم كلمة واحدة (ونقل) بكسر التاء المثناة وفتح القاف
مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو (اتضعيف) وهذه العلامة شرط
يجوز حذف الالف اكتفاء بالفتح فيولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام بزيادة
هذه الهمزة الخامسة على الوجوه الاربع ولم هذا كان حذف الياء فيها مع فتح الميم

او كسرهما من حذفهما في نحو يا فلان (ولما كان من خصائص النداء) وما يتعلق به
 اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تعبير لما مر ان النداء ليس بمقصود
 بل غيره والنداء وسبيله لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون
 لامرهم فالمنادى يوزن بالترخيم ان الام مهم مما لا يقبل التوقف والمكت اثني تم
 الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) اي في الترخيم ليستكمل احوال
 المنادى (فقال) وترخيم المنادى الاضافة ظرفية بدل عليه عطف قوله
 وفي غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي ونزحيم المنادى جاز
 اي واقع ثابت يعني ان الجواز ههنا رقوى (في سعة الكلام) يعني ان الترخيم
 مقيد بان يكون في الكلام سعة لحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجار
 ان متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة لضرورة (دعت اليه) اي الى الترخيم
 واقتضت (فان دعت اليه ضرورة) واقضته ضرورة فالترخيم ترخيم المنادى ح
 واقع في الطريق الاولى فالترخيم في المنادى واقع سواء كان دعت عليه
 ضرورة او لا وهو اي الترخيم في غيره في غير المنادى واقع
 ضرورة اي ضرورة ليشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع
 شعرية داعية اليه اي الى الترخيم كقول الشاعر وبأرمية ارمى تساعقنا ولا يرى
 نلها عرب ولا عجم وهو اي الترخيم في امة تخفيف اللفظ وتسهيله
 في القاموس رحم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهمه ورحم الجارية التي سارت
 سهلة المنطق فهي رحيمة رحيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق
 وتخفيفه (اي ترخيم المنادى) حذف مصدر ترك فاعله وفعوله في اخره
 اي في اخر المنادى (اي حذفك شيئا من اخر المنادى) تخفيفا فاعله المحذوف واذا
 قال الله (اي بحجرا تخفف لالهة اخرى) مثل تجاور ساكنين وضافة وخرهما
 مقتضية (موجبة) الى الحذف المستلزم للتخفيف (وفي الرضى) يعنون بالحذف
 وما لم يكن له موجب كما كان في باب قاضي وعصا والافكل حذف بدفيه من تخفيف
 ويقولون ايضا حذف بلا غير علة وحذف والاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من
 قصد التخفيف وهو الالهة هذا كلامه (فملي هذا) اي على تقدير ان يكون ان يكن

الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجزوء راجعا الى المنادى (يكون
 ذلك التعريف) اي تعريف الترخيم وهو حذف في اخره تخفيفا (مخصوصا
 اي خاصا) (بترخيم المنادى) ولا يشمل الى غيره (وبل لم منه) اي من تعريف ترخيم
 المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اي
 بالقياس على ترخيم المنادى يعني اذا كان ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا يكون
 ترخيم غير المنادى حذف اخر تخفيفا (ويمكن حمله) اي حمل ذلك التعريف (على
 تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى (او لا يراجع) انباء متعلق بالحمل
 او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجزوء الى الاسم
 فلهذا) وهو اي الترخيم مطلقا سواء كان واقعا في المنادى او لا حذف في اخره
 اي الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى او لا لكنه غير ملائم لسوق الكلام
 لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبع لان الخصوص اول من العموم
 لكن التفسير الاول انسب بالمقام والاني افيد بالمراد في شرطه اي شرط
 ترخيم المنادى على التقدير الاول) اي على تقدير كونه التعريف مخصصا لترخيم
 المنادى (او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على تقدير اني) اي على
 تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا بشرط
 لكونه ضرورة وبما واما ترخيم المنادى ان كان في سعة الكلام فيحتاج الى الشرط
 لكون الحذف خلاف مفعول وان كان في الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج
 ايضا لكونه ضروريا (امور أربعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع في اكثر النسخ واما
 على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان في بعضها يكون ولا مندوبا
 وهي (اي الامور العدمية احدها) ان لا يكون المنادى الذي اريد ترخيمه
 مضافا حقيقة اي اضافة حقيقة او حكما اي اضافة حكمية بان يكون مضافا
 بالاضافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فقد دخل فيه) اي في قوله
 مضافا المنادى (المشبه) بالمنادى (المضاف ايضا) والمنادى المضاف بالاضافة
 اذا لا يمكن الحذف اي الترخيم (من الاول) اي من المضاف حقيقة او حكما
 لانه اي لان الاول الذي هو المضاف (ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى

واذا رخم بـ ارم ان يكون الترخم في وسط الكلمة وهو ليس من شأن الترخم
 لانه حذف في اخر المادى في يا غلام زيد ويا صاحب عمر والمضاف المخصوص
 وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخم ايضا من الذى
 يعنى من المضاف اليه (لانه) اي لانه الثانى الذى هو المضاف اليه (يسن اخر
 اجزائه نظرا الى اللفظ) لان المضاف مستقل في الدلالة على معناه ان كانت
 الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخم في غير المادى الاسمية
 داعية اليه وذا تمتع لما عرفت (فانسخ الترخم فيهما) اي في المضاف نظر الى المعنى
 والمضاف اليه نظرا الى اللفظ (بالكلية) ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا
 عدميا (و) انانية ~~في~~ ان لا يكون (يكون) المادى الذى لا يترخمه سواء كان مضافا
 حقيقة او حكما ~~في~~ مستغاثا ~~في~~ لازا) ثمة لنا كيد النفي اي (مجرورا) سفة مستغاثا
 يعنى ان لا يكون ذلك المادى مستغاثا مجرورا باللام) سواء كان مضافا مثل
 بالعبـ د الله او لام مثل يا زيد (اعدم ظهورا) حروف (النداء) فيه من المنصب
 بيان الاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا واذا
 رخم يلزم ان يكون والترخم واقعا في غير المادى من غير ضرورة داعية اليه
 وذا لا يجوز (فلم يرد من) رديرد (عليه) اي على المادى المستغاث مطلقا
 الترخم الذى من خصائص المادى (لما قلنا ان المادى المستغاث ليس بمادى
 اعدم ظهورا) حروف النداء فيه من المنصب او البناء (ولا) رائمة ايضا لنا بـ
 مفتوحا) غطف على مجرورا اي لا يكون ذلك المادى ايضا مستغاثا مضافا
 على الفتح (زيادة الالف) اي الف الاستغاثية في اخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم
 لان الزيادة اي زيادة الف الاستغاثية في اخره (تنافي الحذف) اي الترخم والترخم
 تنافي الزيادة فتعارضافا متع الترخم عنه (ولم يذكر) المص (المندوب) مع انه
 من الشروط العدمية ايضا لان المندوب اكونه الزيادة ومن تنافي الترخم
 لا يرخم (لانه) اي لان المندوب (غير داخل في المادى عنده) اي عند انص على
 ما سبق حتى يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتداء (وقع) صلته (في بعض
 النسخ) من قوله ولا مندوبا (فكانه) الفاء جواب المبتداء المتضمن اعني الشرط

وكان

[illegible]

ما استكن فيه راجع الموصول (منه) أي من المادى والجملة صلة والموصول مع صلتها
 خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لثبوتها مع انه (على ما) هو
 موصولة (التي) أي حذف مبنى المفعول منه وثابته ما استكن فيه راجع إلى الموصول
 والمعنى بعد ان كثر بناء العلم والعلمية تاسمها الخفيف بالترخيم ان الشأن ان يكون في
 الحرف الباقية من المنادى المرخم دليل أي علامة وآلة على الحروف المحذوف
 منه لشهرته لا تنهارة بمقدار الحرف الموصوغة بين الناس لان نحو حار شا لا شهارة
 بين الناس بالحرف الأربعة تكون الباقي منه دليل على المحذوف (ولزيادة) عطف
 بإعادة الجار على قوله لان العلمية أي وإزيادة حرف المادى (على الثلاثة) أي على ثلثة
 أحرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذي أريد ترخيمه (عن أقل ابتداء) جمع بناء
 الاسم (المعرب) أي عن أقل بناء وهو ثلثة أحرف لما سبق ان اللفظ يحتاج
 إلى حرف يتبداء به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف آخر ينصل بينهما
 فلم يبق ان يكون أقل بثاؤه ثلثة أحرف (بلاعلة موجبة) المحذوف لانه اذا كان
 موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورشي ويدودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالنائب
 وأما يقول يعني اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما
 دلالة) بما يقول بناء التانيث المتحرك كه نحو شاة وثبت فله برخه (وان لم يكن علما ولا
 زائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثابتا كنية وشاة أو ثلثيا كطلحة وسلمة
 أو غيرها كضياءة الآله اذا وقف على المرخم منه بوقف مع الهاء فيقال في طلح
 باطلحة الا ان يكون مقام الالف الاطلاق نحو في قبل التفرق بأصباعا (لان وضع
 التاء التي) هي التانيث (على الزوال) لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة عليها
 فيكتفي أدنى مقتضى لا سقوط فكيف استقيم انكارى يعني فلم لا يكتفي أدنى
 مقتضى للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثرفيه) أي
 في ذلك الموضع (سقوط حرف الاصل) المراد بالموقع الذي يكثرفيه سقوط
 الحرف الاصل ما هو آخر المادى والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف
 الاصل يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون
 أولى (ولم يبالوا) أي العرب بالفارسي بكونه نداشته عربان (ببقاء نحوثة) كروه

وجاعة (وشة) كوسفند بعد (الترخيم) أي بعد ترخيم ذات التاء الذي كان وصفه
 على حرفين (قوله) حرفين متعلق بالبقاء (لان بقاءه) أي بقاء شبه وشاة بعد الترخيم
 كدست أي على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله (ليس لأجل الترخيم) خبر لان
 بل (حرف انصراب) (مع التاء) متعلق بقوله ناقصا (ايضا) أي كما كان يلائم مع
 الترخيم ناقصا للمعنى بل نحوثة (كان ناقصا عن ثلثة أحرف) مع التاء كما كان
 ناقصا عنها بدون التاء فيه الترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن أقل ابتداء بل النقص
 انما يلزم عن الواضع (اذا التاء كلمة آخر برأسها) أي بذاتها وضعت للتانيث لكنها
 امتزجت بما قبلها بحث صارت معقب الأعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول
 لغير ضرورة (شعرية داعية إلى الترخيم) (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف
 مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى أي لم يستكمل) (أشروط المذكور) الأربعة
 ثلثة منها عدمية وفصلت وواحدة منها وجودية وقديين (الاماشد من نحو باصاح
 في باصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالتداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتأنيث
 فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط عدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم
 لعدم الشرط الا انه يرخم شاذ (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (في ترخيم) بدون
 شذوذه (كثرة استعماله ما) والكثرة تقتضي الخفيف مخفف بالترخيم لمجرد
 كونه مادى (والأمرع) النص (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا شرع
 في بيان كنه المحذوف أي في بيان مقدار ما يحذف من المنادى (بسيه) ثلثة أقسام
 حرفان أو كلمة برأسها أو حرف واحد (وقال) مصدرا كلامه بالتاء التفسيرية
 فلن كان في آخره يقول أي في آخر المنادى (الذي أريد ترخيمه) يقول زائدان يقول أي
 حرفان زائدان (كأنه) يقول في حكم يقول ان زيادة يقول الواحدة يقول أي في حكم زيادة
 حرف واحد (في انهما زيدتا معا) يعني دفعة واحدة بحيث لا يأتي أحدهما متفرده
 عن صاحبه بل زيادتهما يكون دفعة واحدة بمعنى واحد (أختر به) أي بقوله
 في حكم الزيادة الواحدة عما يكون زيادتهما متفرقة بان يكون زيادة أحدهما
 متفرقة عن صاحبه وان يكون الثاني لمعنى آخر ما زيدته الاول (عن نحو ثمانية
 ومرجاة فان الباء والتون فيهما) أي في الأول والثاني (زيدتا) يعني (اولا) أي قبل

زيادة الثانية (ثم زيدت التاء الثانية) لمعنى آخر وهو التانيث فلم يكن زيادتهما
لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لتلايلتزم اربع فتحات عند زيادة الياء
لان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا لئلا يذوق زيدت الياء كذلك تكسر ما قبلها ثم زيدت
التاء للتانيث فصارت ثمانية فيكون ح ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا
فان اصل مرجاثه مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة في البناء فصار
مرجان مثل شعيان ثم زيدت التاء للتانيث (فلم تحذف) للترخيم (مهما الا الاخر
يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتصقين بتاء التانيث مثل شبة وشاة كاسماء
اذا جعلتها فعلا) تكون مثالا لما نحن فيه ماخوذا (من الوسامة) مصدر وسم يوسم
وسامة مثل ظرف بظرف ظرافة لامن وسم اسم سمعة مثل وعد وعدة عدة
لان مصدره وهى الكى (اى الحسن) يضم الحاء وسكون السين المهملين
بالقارسية خوب واسم الفاعل وسم (كما هو مذهب سبويه) اصله وسم قلبت
الواو همزة لتلايق الفاء واوا فصار اسم يفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة
في آخره للتوسعة فصار مثل حراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها
افعالا (جمع فعل واسماء) (جمع اسم على هو مذهب غيره) اى غير سبويه فاصله ح
سمو مثل قوم من سمو سمو مثل عز ويزو ثم جمع فصار اسماء ومثل فعل وافعال
ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الظرف بعد الف فصار السماى ثم ابدت الياء همزة
لوقوعها بعد الف زائدة كسلفاء فصار السماء فتح يكون في آخره حرف صحيح
اصل قبله مدة زائدة وان اقل الشدة (لانه يكون ح) اى حين كونه جمع اسم كفعال قبل
من باب عمار) اى من باب ما يكون في آخره حرف صحيح اصل قبله مدة زائدة ولو كان
مذهب سبويه مختارا عند المص اياه مثالا لهذا القسم ومروان ففتح الواو
على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مروزيدت الالف والنون مثل
شعب وشعيان ويجوز كسر النون فتح يكون تشبيهه وبعده الحرف الذى يورى به
النار والوجهان مختلفان ثم سمي رجل او كان في آخره) اى اخر المنادى
الذى حرف صحيح فيه اشارة الى ان قوله صحيح عطف على قوله زيدت
بكلمة او قبل ايراده خزان الكلمة ان السطر طيف وانما عطف هذه القاعدة على الاول

قبل الايراد المذكور لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم
والخصوص من وجه لانهما يجتمعان في نحو السماء ومروان يصدق الاول دون
الثاني في نحو يصرى ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور (اى صحيح اصله
تبادره) اى لاسما عا لاصالة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع عند سماع الصحة
لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا
لا يقبل النقل والتبديل وانما قال الغالب ان حرف الصحيح قد يكون زائدا لان
الصحة لا يمنع الزيادة وامثلة كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصالة (فيخرج منه
اى من هذا القسم) (نحو سعادة) لان التاء منه فان كان حرفا صحيحا لكانه ليس باصيل
بل زيد فيه للتانيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعنى لا يرخم من نحو سعادة الا التاء
لكونه اسما مستقيا بتاء التانيث سواء كان علما او لا والسعادة بكسر
السين المهملة فيهما القول وسحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعة
يحيى الى بفتح السين والعين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا
اعم من ان يكون حسبة) كمنصور ومسكين وعمار (او حكما فيستعمل) قوله حرف
صحيح (مثل مرمى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين في الآخر اذا كان ما قبلها
ساكنان يكون في حكم الصحيح كدلو وطي على ما سبقنا تفصيله ولذا عملته الشدة
بقوله (فان الحرف الاخير فيهما) اى من قوله مرمى ومدعو الياء في الاول والواو
في الثاني (في حكم) الحرف (الصحيح في الاصالة) لما قلنا انما قبله ففتح اى قبل
ذلك الحرف ففتح مدة بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك
مررت برجل في كذا كتاب (اى الف وواو ياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منهما
حركة) مبتداء (ما قبلها من جنسها) خبر يعنى ان تكون الالف ساكنة وحركة
ما قبلها مفتحة كعمار والياء ساكنة حركة ما قبلها كسيرة كسكين والواو ايضا
ساكنة حركة ما قبلها ضمة كمنصور واحترز به يقول عن نحو دلو وطي فانه ليس
الواو والياء فيهما احرف مداعمة كونها ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها
من جنسها عن نحو رجل في تصغير رجل بالحاء المهملة وسنور اى الهمزة فان الياء
والواو لا يسميان مدتين لعدم حركة ما قبلها من جنسهما (والمراد بها) اى بالمدة

المدة الزائدة) يعني الالف والواو والياء الزائد (لتبادرها) اي لمساوعة الزيادة
 الى الدهن (اي الى ذن السامع حين سمع المدة لفيتها) اي اقلية الزيادة في الحرف
 المد (وكثرها) عطف تنبيه (فخرج منه) اي من القسم الثاني (نحو خنار) ومنقاد
 فان حرف المد فيهما ليس بزايد بل الزائد في الاول الميم والتاء في الثاني الميم والنون
 والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصلين لان الثلاثي فيهما خير وقود ثم نقل
 الى باب الافتعال والانفعال زيادة الهمزة والتاء والهمزة والنون (فانه لا يحذف
 سبب الترقيم) منه (اي من شدة زيار حرم) (الاحرف الاخير) وهو اراء لكنه نه
 من القسم الذي ينسب قوله وان كان غير ذلك فحذف ~~نحو~~ وهو ~~نحو~~ والاصل
 ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة ~~نحو~~ اكد من اربعة ~~نحو~~ اخرف يشيران الى
 الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرد في اخر اي اخر المنادى والحق ان
 عن المضاف اليه جازا اذا حذف المضاف واقسم المضاف اليه مقدما بعد المعنى
 وهم كذلك لانه اذا قيل في المنادى مقامي في اخر المنادى يصح ان كان التاء وهذا
 مثل قوله لتع واتبع دلة ابراهيم حذيفة يصح ان يقال اتبع ابراهيم حذيفة كمنصور
 مثال لكون المدة الزائدة او (ارمسين) مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة
 الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلي هو الراء والنون وما قبله
 مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله (لثلاثين) لثلاث لكون الحرف اكثر
 من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترقيم (منه) اي من هذا القسم (عدم
 فاعل يلزم) بقائه اي يقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبناء لانه
 اذا لم يشترط الكثرة على الاربعة وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا
 على اقل ابنية المعرب وهو ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (واعلم انما أخذ
 المص (هذا القيد) اي قيد كون حروفها اكثر من اربعة (ان قوله زيادتان في حكم
 واحدة بان يقال فان كان في اخره زيادتان في حكم واحدة وهو اكثر من اربعة
 لثلاثين من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية (لان نحو ثبون) جمع
 شبه بضم التاء المثلثة بالفارسية كروه از كوسفند (وقلون) جمع فله بالواو والنون
 فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والفتحة الحسية الصغيرة التي بضرهما

الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال بالتركى حنا وفي المفصل وذو التاء من المحذوف
 المحز يجمع بالواو والنون مغيرا وله كسنون وقلون وغير مغير كسبون وقلون انتهى
 برخم اعني للمفعول (يحذف زيادته) وهي الواو والنون لانها زائدة ما فكانت في
 حكم الزيادة الواحدة واخذ هذا القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم
 امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سوا بقى بعد الترقيم على اقل ابنية او لا (لان بقاء
 الكلمة فيه) اي في نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترقيم (ليس للترقيم
 حتى يلزم بقاء المعرب على اقل ابنية بلا علة موجبة بل قبل الترقيم ايضا كان كذلك
 كما قلنا في نحو ثبة وشاة ~~نحو~~ حذفنا ~~نحو~~ بالبناء للمفعول جزاء الشرطان (اي الحرفان
 الاخيران في كلام القسمين) اي في الاول وفي الثاني بالترقيم (اما) حذف الحرفين
 الاخيرين معا (في) القسم (الاول) وهو ما كان في اخره زيادتان (في حكم) الزيادة
 الواحدة فلما كانتا (فلعلة كونهما) (في حكم) الزيادة (الواحدة) فكما زائدة معا
 حين الزيادة (حذفنا معا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا لزيادة ولثلاثين
 عزل الرفعين ولانه لما كان في حكم الزيادة الواحدة كالحرف الواحد فلما كانتا
 فلعلة كونهما في حكم الزيادة فكما زائدة معا حين الزيادة حذفنا معا عند الحذف
 لئلا يكون الحذف مخالفا لزيادة ولثلاثين يلزم عزل الرفعين ولانه لما كان في حكم الزيادة
 الواحدة كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن
 حذفه من حرف واحد (واما) الحرفين الاخيرين (في) القسم (الثاني) وهو ما في
 اخره حرف صحيح قبله مدة واكثر من اربعة (فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته
 واصالته) اي مع كونه صحيحا اصليا من شأنه ان لا يحذف بلا علة موجبة (حذف المدة
 الزائدة) اي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لثلاثين) من ورد برد
 مثل واحد بعد (المثل) بفتح الميم والتاء المثلثة (اسائر) صفة المثل اي المشهور بين
 العرب ومثل المشهور بين العرب مثل قولهم صلت (على الاسد وبلت عن النقد
 صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتح الصاد والواو فاعل كايين
 في علم الصرف ومصدر صولة وهي الجملة والجرة بالاسد معروفة بولت بضم الباء الموحدة
 والخطاب مصدره بول وهو الحذف باعتبار ذكر المصوب واردة السبب لانه

فتحة) مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا واو اوباء متحركان الاقلت الفاعل للعلامة
المذكورة ولم يذكر المص ولا الشارح المنادى الذي بقي آخر بعد الترخيم على
الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في الاستعمال
منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قنب بالضم في يا قنبيل ويا بلبل بالضم
بلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا والاقل قنبيل وقد نجعل قنبيل قد للتقليل) ويجعل
مبنى المفعول (اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابله ما هو الاكثر
اسما قنبيل مفعول الثاني قنبيل برأيه قنبيل الجار والمجرور صفة لقوله اسماء اي اسماء
منستقلا (كانه لم يحذف منه شيء) لاحرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد
فيكون له في بناءه اي في كونه مبنيا (واعلاله) وكونه معتسلا (ويعني) لثلاث
يوجد في الكلام اسم متمكن اخره واوسا كمنه قبله ضمة (حكم نفسه) اي حكم
الحروف الباقية بعد الترخيم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كان
لم يكن صار ذلك الاسم كانه لم يحذف منه شيء فكان كانه وضع هكذا فان اقتضى
البناء على الضم نبي عليه وان اقتضى الصحيح صحيح وان اقتضى القلب قلب
وانتم ذا مثل ثلثة امثلة فقال قنبيل فيقال قنبيل الفاء ههنا كالتاء في فيقال قنبيل يا حار
في يا حارث (بالضم) اي بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له في بناءه حكم نفسه
كانه اسم مفردا) لبس بضاف ولا شبه به (معرفة) لبس بنكرة (برأيه) اي
مستقل كان حروفه عند الوضع ثلثة يعني ثلاثي الوضع مثل يازيد (بضم) اي
فينبغي على الضم قنبيل ويأتي قنبيل في ثمود ههنا لئلا لما يكون له في نفسه حكم نفسه
(لانه لما جعل مو) بعد الترخيم (اسما برأيه) اي اسما مستقلا (صار التواو طرفا
اي وقعت الواو الساكنة في الطرف (بعد الضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لانني
الجاس وجرم بفتح الجيم والراء المهملة اسمها قلبت الواو باء) خبرها (وكسر ما
قبلها) لتسليم الياء فصار نبي (كأن في ادلو) واحق في احق قنبيل ويا كرا قنبيل في
يا كروان ههنا لئلا لما يكون له في اعلاله حكم نفسه لاحكم اصلا وفيه نشر على خلاف
الف لانه لما جعل كروا) بعد الترخيم (اسما برأيه) اي اسما مستقلا كانه لم يحذف منه
شيء كانه ثلاثي الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اي مانع الاعلال (وقوعه) ان

بعدواو) لانه اذا سكن الحرف الذي بعد حرف العلة لا يعمل حرف العلة مثل
طوى وشوى وبطوى وشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسبيا منسيا وجعل
كروكاثة ثلاثي الوضع كانت الواو متحركة ما قبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها) على ما بين في علم الصرف وقبل يا كرا بالفتح قنبيل وقد
استعملوا قنبيل كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضي يعني للدلالة ان استعمال
صفة النداء يعني خاصة في المندوب اقل منه في النداء لان استعمالها في النداء الكسر
لكونها موضوعة كما ان كلمة والمندوب وفي حاشية لوجه لا يراد المندوب في اثناء
مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برهنة
اي بحجة الى هنا كلامه اقول اورد المص المندوب في اثناء المنادى حتى وقع
الفصل به بين مباحث متبنيها على ان المندوب داخل في المنادى ضد بعض النحاة وان
كل ذلك بالموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى في نحو يازيد
ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه بحث في المنادى (يعني العرب
صفة النداء قنبيل يعني يا حاشية) ولم يقل وقد استعمل بالمندوب مع انه اخصر من قوله
وقد استعملوا صيغة النداء واطهر لان كلمة يازيد كورة ظاهرا تنبها على ان الصيغة
للنداء اغتبرت للمندوب قنبيل في المندوب قنبيل لانه علة لقوله يعني يا حاشية يعني
اختصل استعمال المندوب يتناول وتجاوز الى غيرهما من حروف النداء (لانه لا يدخل
عليه سواها) يعني لا تستعمل في المندوب غير كلمة يامن حروفه (لكونها اشهر صيغتها
جمع صيغة يعني لكون كلمة با اصلا في هذه الحروف والباقي مفرقة منها اما بالزيادة
او النقصان ودأره استعمال الاصل بكون اوسع (فكانت) كلمة (ياولى) والبق
بان يتوسع فيها استعمالها في غير المنادى (الاترى انها مستعملة في الاستغاثات
والتعجب والتهديد دون غيره ههنا لان كل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثات
والتعجب والتهديد لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يازيد اخواتها
لانها اسماء فتم صرفت ودخلت في جميع انواعه (والمندوب) اسم مفعول وبله لنصرا
في الالف ميت يبي عليه احد) يقال نذب الميت يبي عليه اي (وبعد) من العبد
اي ويخصي (محاسن) جمع حسن بضم الحاء وسكون الين ضد الفج وقد حسن

الشيء ورجل حسن وامرأة حسنا وهم حسان كذا في الصحاح (أي علم) من علم وقاعله
لناب البكي الناس) بالنصب مفعول أعلم (أن موته) أي موت هذا الميت المراد
بالموت هم نساء المصدي لا الأسمى (أمر عظيم) أي بليّة عامة المخلوق لأن حيوت
نعمة عظيم كان الناس يتفقون منه أي في أمور دينهم ودينهم (ليعذروه) من عذر
يعذرو به نثره يقال عذره قبل عذره واعتذره أي بين عذره علة لقوله أعلم
في البكاء) أي ليقبلوا عذره في بكاء ولم يبروه (ويشار كوه) ويكون شركاؤه
مع في البكاء (في التجميع) التجميع التوجع من مجمع تجميع من باب قطع بقطع يقال تخبته
المصيبة أو وجهه وتخبته تخبيا وتجميعه توجع عليه كذا في الصحاح المندوب ^{في} و
في الاصطلاح ^{هو} هو التجميع عليه ^{في} أي الذي تجميع عليه أي لاجله (وجودا
نصب على التميز) أو عندما) فيرد على الرضى حيث قل وقد اخل المص باحد
قسي المندوب وهي التجميع منه نعو وآخزناه ووأوبلاه ووأتوراه لان التذبذب
في هذه الامثلة تدب إلى عدم التجميع عليه ^{في} أي في الاصل لا لاصان صلة للتجميع
عليه وفي تجميع النار إلى استعمالها في المندوب بالاصالة بالتبع أو كما كان استعمال
وا فيه كذا كذا كذا كذا هي الاصل في حروف النداء فاستعمل في المنادى
والمندوب وغيرهما بالاصالة (فالتجميع عليه عدم ما يجمع على عدمه) أي اللفظ
الذي يتجمع به على عدم المندوب أي على كونه معدوما وميتا عند الادب حيث
شاهد موته أو خص جنازته ويكي عليه بقوله يازيداه ويا عمراه ويقول مت
وحسرت معدوما) كالميت الذي يكن عليه النادب) ويتجمع عليه (والتجميع عليه
وجودا ما يجمع على وجوده) أي اللفظ الذي يتجمع به على وجود المندوب
عند فقد الناب) (دب) (التجميع عليه عدمه) حيث لم يشاهد النادب مرته ولم يحضر
ايضا جنازته بل اتما وصل عليه خير موديان مات المندوب في البلدة التي لم يكن
فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهي البلاء والشدة والامر المكروه
وجميعها مصائب الحيرة) الندامة والغمة لغوت الله يقال حسرت على الله
حسرة فهو وحسيرا غم على قوته كذا في الصحاح (والربيل) وهو العذاب
اللاحق) صفة للثقة (لناب لفظان الميت) أي لحقت هذه المذكرات

لناب عند فقد الميت عدم ما حيث لم يشاهده (فالحد) أي حد المندوب وهو قوله
التجميع عليه يا ووا (شامل لقسمي المندوب) أي القسم الذي يتجمع عليه على عدم
المندوب والقسم الذي يتجمع على وجوده (مثل يازيداه ويا عمراه) مثال لفقده عدمه
ومثل يا حسرتنا ويا مصيبنا) مثال لفقده وجوده ^{في} واختص بالبناء للمفعول
المندوب ^{في} أي حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) أي باختصاص كلمة
المنادى لعدم دخوله على المنادى (عن المنادى) وفي حاشيتي معنى ان تعلق
قوله يا باختصاص بتضمن من الامتياز وليس صلة للاختصاص لان البناء
التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصود عليه انتهى (لعدم دخوله
عليه) أي لعدم واعلى المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء حسة
ولم يعد والكلمة ومنها واتفا فهم حجة مطوعة (بخلاف) لفظ (بافانه مشترك بينهما
أي بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا ^{في} وحكمه
أي حكم المندوب) أي حاله وشانه ^{في} في الاعراب ^{في} أي في كونه معر بامنصوبا
بالباء ^{في} أي في كونه مبنيا ما على الضم أو الواو مثل وازيدان ووازيدون
حكم المنادى ^{في} أي حكم المنادى وحاله وشانه فية إشارة إلى انه ادا من
قبيل حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وامان قبيل ان يكون نصبه برفع
النافض (يعني اذا وقع المندوب) في موضع (على صورة قسم) واحد (من اقسام
المنادى) واقسام اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه وذكره (تحكم
أي في حال المندوب وشانه) في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
كما اذا كان المنادى (مفردا معرفة يضم) يعني وبين على ما يرفع به من الضمة
والالف والواو مثل يازيد ويازيدان ويازيدون كذلك المندوب اذا كان
مفردا معرفة بين على ما يرفع به على الضمة مثل وازيد والالف ووازيدان والواو
ووازيدون (واذا كان) المنادى مضافا ومشاها به ينصب كذلك المندوب
اذا كان مضافا ومشاها به ينصب مثل واعبد الله واطاع العاجل لا وامن حضر
بتر زمناه وامن فلمي باب خيرا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التنزيل
المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ولا شرا كنهما في معنى

الخصوص فكان في حكم المنادى وكذا توابعه في حكم توابع المنادى (ولا يلزم من ذلك اى) من التشبيه المذكور وهو حكمة في الاعتراف والبناء حكم المنادى جواز (فعل لا يلزم) وقوعه (المندوب) على صورة جميع اقسام المنادى واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان اقسام المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله في جميع اقسامه مطابق الفعل بالفعل ليرد اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لا يقع) اى لا يكون (مكررة) اذا التعريف شرط فيما المندوب (لانه لا يندب) مبنى المفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشهر المندوب قبل موته به اعذروه فى الندبة ويشاركه فى النفع عليه و **جاء** لك **في** مر د على الاندسى حيث قال ويجب مع **للا** يلتبس بالمنادى **زيادة الالف** اى زيادة تلك الف التدينية **فى** اخره اى فى آخر المندوب لما صوت المطلوب فى ندبة) لان زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى **فان خفت** انت فى التعبير بالخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة المدامز كورا الالف لدوام المدينة فيه ولا تنفك عنها ليكون المدطعها بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حرف مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلها من جنسهما **البس** **بفتح اللام** وسكون الياء الموحدة الا الالتباس وبالضم براهن بر كفرتن يقال لبس والثوب يلبس وابسا والبسه الياسا وبالفح الاشباه كذا فى الصحاح فى نصبه بزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت عن اللبس (اى التماس ذلك للمفظ) المندوب (عند زيادة الالف) اى الف التدينية بغيره) اى بغير ذلك المفظ (علامات) اى اعرضت عن زيادة الالف جذرا عن الالتباس وقصدت (الى زيادة حرف مد) بدلا عن الالف بدل من المد المطلوب فى الندبة ولذا وصفه الشهاب قوله (مجانس بحركة آخر المندوب من كمرة) بيان الحركة (او ضمة) لان المجانس للكمرة الياء والضمة الواو واذا سكنتا وكان ما قبلها مكسورا ومضموما يكونا حرفه مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالاخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى الكاف الخطاب المؤنث مفردا او مجموعا بناء على تمثيل المص بها او ضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت

الخطاب (ندبة غلام) امرأة مخاطبة قلث خطاب أيضا عند
الندبة واغلامه باء لا تقول (واغلامك بالياء لالتباسه بندبة غلام
رجل) (مخاطب) لا الكاف في يا غلامك اذا كان خطابا لانه يفت بكسر
ولذلك يفتح كما سبق فيكون حركة اخر المناسي اذا كان خطابا للمؤنث كسرة
فاذا اريد الالف المندوب يفتح يعني ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد وان
يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن اعراض الالف الى الياء فرارا عن الالتباس
واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الياء اوحدة لانه جمع
مخاطب (قلت) انت واغلامك واغلامك بالالف واو (اذا الميم) اي ميم
الجمع (صالح الضم) لانها في الاصل متحركة بالضم فاسكنت ولانها من حروف
الشفة وهي انما تحصل بضم التنوين غالبا فاسبب الميم الواو فعدل عن الالف
الى الواو (ولا) تقول (واغلامك بالياء لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) يفتح الياء
الموحدة لانه ندبة مخاطب والاعتراف عن الجمع المكسر السالم وصفة بقوله راثنين
يعني وان اريد الالف الندبة فحركت الميم بالفتحة لاجل الالف فقبل واغلامك
لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فعدل عن الالف الى الواو لان اخر المندوب
ضمة واو (جاز) لك الياء ايضا اي الهاهه السكت (اي الحاقها) بحذف
المضاف (بهذه المداد الثث) الواو الواو والياء والالف وبعضهم توجيها
معنى الانف في دون وثلاثين ليلبس المندوب بالماضي المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة
الف نحو يا ظلاما في حال الوقف لا في حال الوصل طرف لجرار
المقدر او لمضاف المحذوف (ليانها) هذه المداد يكملها لاسم الالف لخفاها
واذا جئت بعدها ساكنة تسبت وتظهر كالظهور ولا يندب بالياء
المعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده بقرينة (الا) الاسم المعروف
لان الاحتياج اليه انما يكون في هذه القسم لانه لا بشرط التعريف في المتفجع عليه
وجود ابل يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة
المتفجع عليه عدما واذا بشرط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفي الرضى
واما المتفجع منه فانت تقول وامصيبتاه وليست بمعرفة انتهى الا بالاسم

المعروف ^{الذي} ^{اشتهر} ^{بندوب} ^{به} بين الناس في حال حيونه سواء اشتهر بالعلم
الخاص او الكمية او اللقب رذاقل انهن المعروف اي المشهور ولم يزل اذا علم
ولا المعرفة (ليصدر) بالبناء للمفعول (النائب) ليقبل عذره بين الناس
بمعرفته اي باشتهاره بينهم (ونبذ) متعلق بقوله ليصدر (والتعجب عليه) عطف
على نذبه اي لعذر النائب في تعجبه على المندوب ويشاركه في اذا كان الامر
كذلك فلا يقال ^{بارجله} ^{على وجه الدبة والتعجب} ولا يقال ايضا
وامراتاه (اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص) يعني له يشتهر بين الناس
انه يقال لشخص من رجل بحيث صار علمه فانه انهي اطلق رجل ونذب (و) قبل
بارجله (انتقل الدهن) اي ذهن السامع (اليه) اي الى ذلك الشخص لان
المراد بقوله الاسم المعروف اشتهاره بين الناس في حال حيونه كيف ما كان
وفي رضى ونفى بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب
فلا يقال وهذا من المعارف ولو لم يكن علما او كان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبه
سواء كان نذبه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامره قلعي باب خير وان
حفر برز من ماء لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول وثبه ما استكن
فيه راجع الى المندوب خاص (به) اي بهذا اللفظ والجملة عطف على انتقل اي
ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اي بقوله واجلاه (ليصدر النائب) اي ليقبل
عذره (باندبة) والتعجب عليه ^{وامتنع} ^{هذه مسئلة ابتدائية لبيان}
ان (الحاق الالف) الندبة (بصفة المندوب) تمتع ويجوز ان يعطف على جملة
ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يقال واجلاه لانه يلزم
منه ان يكون متفرعة لقوله ولا يندب الحاق الالف اي الالف الندبة بصفة المندوب
باخر صفة (بل يجب ان يلحق بالموصوف) يعني بل يجب ان يلحقها باخر الموصوف
مثل اوزيد الطويل (بالحق الالف الندبة وهما انسكت باخر المندوب الموصوف
وبين وجه امتناع الحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة
بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كان اتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف
اليه) بالمضاف (لانه) اي لان المضاف اليه (يجب به) اي بالمضاف اليه (لتمام المضاف

وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف لا يرى
انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في العتوية فلا ولم يكن
الاتصال انما افادت التخفيف والتعريف والتخصيص (فهو) اي المضاف اليه
كالجزء منه) اي من المضاف فكانا كلمة واحدة (بغلاف الصفة) مع
الموصوف (فانه يحى بها) اي بالصفة (بتمام الموصوف) من غير احتياجه
الى متمم (للتخصيص) كافي النكرة (التوضيح) كافي المعارف غالبا فتكون
الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجوز الحاق الالف الا باخر الموصوف
لان الالف الندبة لا تلحق الا باخر المندوب ليس الموصوف فتلحق باخره سواء
يجى بصفة او لا (فلهذا) اي للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان
موصوفا (جاز) الحاق الالف الندبة باخر المضاف اليه للمضاف المندوب
محميا بالامير المؤمنين) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى
المؤمنين لا مطلق ندبة الامير والحقت الالف المضاف لا يفصل من المضاف اليه
مع انها كلمة واحدة فالحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو
المضاف فقط كما تقول اكلت حب رمان وان لم تكن اكلت الا الحب فقط
ولم يجوز الحاقها باخر صفة المندوب ولم يجوز مثل وا زيد الطويل او خلافا
ليونس ^{اي حالف يوسف} خلافا للجمهور لان الخاف هو يونس لا الجمهور
وجوز ان يندب المخالفة لهم دونه الا انه اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها
الى الجماعة (فنه) اي يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اي الالف
الندبة (باخر المصفه) اي باخر الصفة المندوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف
اليه فيجوز عذره وايد الضوبلاء كما يجوز اتفاقا وامر المؤمنين (فان اتصال
الموصوف بالصفة) مطلق (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعني وان كان الاتصال
اللفظي بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام
التنوين من الموصوف كقيام المضاف اليه مقام تنوين المضاف كالنوين ونون التثنية
والجمع على احدها من الاتصال اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه
لما قلنا انما ان المضاف اليه مقام تنوين المضاف او تواتره فكان الاتصال بينهما

اتم من الاتصال اللفظي بين الصفتين الموصوف (اذانة) اي الاتصال بين الصفة
والموصوف (اتم) اي من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه
من جهة المعنى) فالاتصال اتم في التركيب التوضيحي والاضافي لكن الائمة
في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوضيحي في المعنى فظهر الجمهور
الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف باخر المضاف اليه وهذا هو المختار
لكونه وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي والمعنوي فجوزوا الحاقها
في آخر السفة كما جوزوه في آخر المضاف اليه (لا تخارهما) اي لا تخار الموصوف
مع الصفة (الذات) يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر (فان
اطويل) في قولك وايزيد الطويل (هو زيد لا غير) يعني ان الطويل يصدق
على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدت من جهة المعنى ومن جهة الاعراب
ايضا وغيرها على ما سيأتي في بحث النعت (بخلاف المضاف والمضاف اليه
اي سواء كان الاضافة حقيقة او غيرها فانها (متسايران في الذات) حيث لا يصدق
احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب
زيد وغير ذات غلام وضارب وان كان يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة
وحسن الوجه الا انه اعتباري تأمل في الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي
جرت بين الصفة والموصوف (حكى) مبنى للفاعل (يونس) بازفع فاعنه
ان رجلا ضاع له قد حال) تشبيه قدح بفتح القاف والبدال المهملة وهو ظرف
صغير يكفي فيه من الماء الواحد فقط وجهه افداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل
فقال) عندئذ بينهما (اجمعتي الشاميبة) الجمجمة يضم الجيم وسكون الميم
الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية تاء الواحدة (العذح) من الخشب يقال انضه
اعظم الراس المشتمل على الدماغ ويقال القيلة من العرب كذا في الصحاح
لكن المراد ههنا الاول واسمه واجمعتان فلما اضيفتا الى ياء التكلم انصب
وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة فصارت واجمعتي
المنسوبتين الى الشام لكونهما معمولتين فيهما او مجلوبتين فيهما والشام اسم
بلد مشهور فلما يقال اشام لكانا في شمال الامة كانه خفف من الشدال

ويجوز ان ينادى بقرينة) اي وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفة حذف
حرف النداء وهي بافقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب
والكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط
دون غيرها لانها تستعمل اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد لا غير مثل
ايا وهيا وفي المتوسط محذوف كما في جوز وفيها الذكر والحذف لا اذا كان
حرف انداء يعني خاصة (مقا) مع اسم الجنس يعني داخلا عليه (يعني
المص) به اي باسم الجنس (ما كان مكررا) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام
رجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه
لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخوله عليه (قبل) دخول حرف (النداء
عليه) (سواء تعرف) اي صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اي يدخل
حرف النداء لقصد تعريفه (كبارجل) ورجل لكونه مفصودا بالنداء صار
معرفة بدخول حرف النداء عليه فبقي على المضم لكونه منادى مفردا معرفة
اولا (تعرف) اي لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف
ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد سمي على ما كان عليه فلا يكون
معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل
يارجل او مضارعة مثل ياطا اعا جيلا (لان نداءه) اي لان نداء اسم الجنس
لم يكرر نداء العلم) يعني لم يكن كنداء العلم فان نداءه يكون كنداء الانسان
لا ينادى الا من يعرف باسمها العلم او بكية او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنس
الا نادرا (فلو حذف منه) اي من قولك يارجل او رجلا (حرف النداء) وقبل
رجل رجلا (لم يسم) من سبق يسبق وبابه ضرب (الدهن) اي ذهن السامع
او ذهن المنادى (الى ايه) اي الا ان الاسم حذف وحرف نداء منه مثل رجل
في يارجل او في رجل يارجل (مناسبا) يعني يتوجه الى المنادى فيجب بما اراد
والاشارة (اي والا) اذا كان مفصدا (مع اسم الاشارة) يعني الا اذا كان
حرف نداء دخلا على اسم الاشارة فانه لا يجب (لانه) اي لان اسم الاشارة
كاسم الجنس في الابهام (ولو حذف حرف النداء منه لم يسبق ذهن الى انه منادى

مثل يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه
 باحد هاتين نودي اليه او امر اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى **﴿والمستغاث﴾**
 سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف **﴿والمندوب﴾** سواء كان مندوبا
 بواو يافانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما
 لان المطلوب فيهما مد الصوت لان مد الصوت مطلوب المستغاث في المستغاث
 بلحقة المستغاث سر بعد الان المستغاث اذا مد صوته فيها لم يعلم المستغاث انه اخرج
 الى احتياج الاستغاثة فيلحقه بسرعة فبعينه ومطلوب ايضا في الندبة بسمعه
 من هو اقرب منه وبعد فيكثر من بدعو المندوب لان المقصود اصلي من ندبة
 النداء بالخبر للمندوب (والحذف) اي حذف حرف النداء او الندبة (بنا فيه
 اي يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحرف والحذف بنفي الزيادة
 فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيها فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء
 من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا
 اي على ما استثنى (من المعارف) حال من قوا العلم وما عطف عليه لان من اليانية
 اذا كان ما قبلها معرفة تكون حال قدم الحالا ههنا على صاحبه اختصارا
 لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بحيث كل ذي حال فيطول الكلام وايضا اذا كان
 ذ الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم
 برفع لانه فاعل (سواء كان) مضافا او مفعلا مثل يا عبد الله ويا زيد وسواء كان
 حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شي (عن حرف) حرف (النداء) المحذف
 ليكون كالموضع عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (بانه
 اي الشأن) يحذف منه اي من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شي (الا) مقارنا
 مع ابدال الميم المشددة منه) اي من حرف النداء في آخره (نحو اللهم) اصله يا الله
 حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة
 على ما سبق الا انه لما حذف الوصلة مع هذه الفظة لما سبق ايضا وكثرة ندائها
 لم يحذف الحرف الامع البديل لئلا يكون اجحافا وانما عوض في الاخر تبركا باسم
 تروا عظيما لانه تعالى وانما قدم حرف النداء عليه لجواب بالصدارة فيها

هذا مذهب المصريين والكوفيين ايضا (وقال) الفراء اصله يا الله امنابخبر محذف
 بحذف الميم وحرف النداء والضمير المتصل من امنابخبر الميم المشددة فكبت
 يا لفظ الله فبقيل اللهم وليس بوجه لانك لا تقول يا اللهم يا اللهم وقد زاد ما في آخره
 (وقال) وما عليك ان تقول كلما سمعت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما
 او غير بدل (عن حرف النداء) نحو يوسف **﴿والاصح انه عبري وقيل عربي﴾**
 واصل يوسف من اسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسيرة الى الضمة
 كما غير الاعلام المنقولة **﴿اعرض﴾** امر من الاعراض **﴿عن هذا القول﴾**
 ولا تكرر واكتفى فالكبح صادق اي يا يوسف (محذوف حرف النداء بقرينة
 المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (ولفظه اي) وايدعطف على العلم اي فبقى
 من تلك المعارف لفظه اي وايد لكن لا مطلقا بل (اذا وصف) كل واحد منهما
 بذي اللام (نحو ايها الرجل) وايها العيراي يا ايها الرجل وبالنسبة اليه يحذف
 حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من العلم فجواز من مثل هذا التركيب اولى
 ثقله وهو (او) وصفت (يا موصوف بذي اللام نحو) وايها الرجل (اي
 يا ايها الرجل) وايها المرأة ويا ايها هذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين
 لطور الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد لفظ ذا ثقله (ولا يجوز الحذف
 اي حذف حرف النداء من اي وايد (ولا من ايها) وايد هذه (من غير ان يتصف
 اي وايد (ومعنا) وهذه اي حد هذه الكلمات (بذا اللام) مثل يا ايها الرجل وايد
 هذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذلك هذه
 واذا وصف بذي اللام صار معرفة وكذا اي وايد اسم جنس واذا وصف به
 صار ايضا معرفة فلزم تصريف اي وايد وهذا وهذا وبهذا اللام اذا اريد حذف
 حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اي او على العلم
 اي فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى اي معرفة كانت
 من المعارف التي هي المضمرة والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف
 الى احدهما اضافة معنوية لانه يكون (معربة) ايضا فيدخل في المعارف التي
 يجوز حذف النداء منها (نحو غلام زيدا فعل كذا) وغلام هذا الرجل وغلام

الذي كان قد نادى في مقام النداء (و) في (الموصولات) ايضا لانها المعارف
 تقوم من (موصول منادى) حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته فناداه
 اولاً قد غي بقوله (احسن الى) من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى
 لان الدعاء بالاحسان يقتضي ساقية النداء (واما المضمرات فشذوذ) ها
 وان كانت من المعارف بل كانت اعم فيها لان الصاحبي لا ينادي نفسه فخرج
 ضمير المتكلم وفي المخاطب يجمع علامتا الخطاب الباء وضمير المخاطب والغائب
 يقتضي ساقية المرجع وهذا الشرط فلما يوجد ولذا قال وشذولم يقل ولم يحز
 وما يكون (نداءه) شاذاً فكيف يجوز حذف حرف بدائه (نحو بانث وبالك
 لوبا هو اوبيا انا اوبيا نحن وشذوذ) حذف حرف النداء من اسم الجنس
 لكونه مخالفاً لما هو القياس في قول القائل في اصبح ليل في اصبح فمع الهمزة
 امر من الاصباح (اي صر صبحا) فيها اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة
 لا صيرورة والدخول في الشيء اي ادخل في الصباح كما في قولك اصبح ارجل
 قوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن فع (بالل حذف حرف النداء
 وهو يا) من الليل مع انه اسم جنس (لا يحذف منه حرف النداء لما عرفت
 شذوذاً) مخالفاً للقياس (قالت) اي هذا القول (امراء امراء القيس حين
 زفت اليه وذلك لانه كان قد ارضع كلباً في طفولته فلما عرفت بقوله منه رابحة
 الكلب فلما اجمعت اخذت منه انطلاق قبل هي اهم جندت وسالها عن ذلك
 فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز اربع الاراقعة فظي الاوقعة كتابة
 عن كربة نومه وقلة وطيبته (حين كرهته) متعلق بقالت وهذا مثل يضرب
 في شدة طلب الشيء وقبل يستعمله المفهوم قياساً لمورده وشذوذ
 في قوله اقتد امر من الاقتداء وهو بالناسية باز خربدن حوز بمشدين
 هم جبر شماعا يعني منه كرهت لما لا يخوف في (اي يا مخنوق قاله) اي قال عبداً له الام
 وهو اقتد مخنوق (شخص وقع في الليل على) رجل (نام مستلق) على ظهره
 وهو سليك بن سالك (لحقه) يكسر النون لانه من باب علم اي فشرع وقصد ان
 يخطئه (مقال اقتد مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطة

سايك فضرط من ضغطة فقال له ايضا سليك اضراط وانت الاعلى اي
 اضبط وانك تريد ان يتحقق قاعدتي على صدري (حذف حرف النداء
 عن المخنوق بقية المصاحف) مع انه اسم جنس (والقياس ان لا يحذف منه حرف
 النداء شذوذاً) فغير لال خالف القياس يكون شاذاً فم صار مثلاً يضرب
 للمخربص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياساً على قوله وشذوذ
 شذوذ ايضا حذفها (في) الطريق امر من الاطراق وهو طاء طاء الرامسي يقال
 يا قاسية خاموش بودن وچشم وريش افكند وسير فر وكر دن كرا
 اي كروان) على وزن زون لم يربط ويل العنق والرجل والمفتار قيل يقال له التركي
 بالفعال كذا في الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلمك وجمعه كروان بكسر
 الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الجباري وهو ههنا ويحتمل ان يكون الذي
 وفيه (اي في اطراق كرا او في كرا من اطرق كرا) شذوذان حذف حرف النداء
 من اسم الجنس (بدل شذوذان بدل البعض او خبر مبتداء محذوف احدهما
 وترجمه غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علماً مخصوصاً يندى التاء
 المتحركة لانه ثبت ان في ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله
 اسماً اسماً ذكره الهندي ولم يذكره الشد لان ضمائه من قوله وقد يجعل اسماً
 برأسه لان ما يكون قليلاً يكون شاذاً والاولان جعله اسماً برأسه لا يكون شاذاً عند الشد
 لان كرن الشيء قليلاً لا يوجب شذوذه (قيل هي) اي هذه العبارة اي اطرق كرا
 رقية) وهي بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مشناة من تحت دعاء
 وافسن هي جنة رقي يقال رقي رقي اذا دعى بها فهو راق اي دعاء وبابه ضرب
 يصيدون) اي اصيد الغرب (بها) اي هذه الرقية والدعاء (الكروان ويقروان
 اذا ارادها) (اطرق كرا اطرق) لان الامامة) وهي طير يدكر ويؤنث والتعابذة
 اسم جنس مثل خمام وجمادى وجرار وجرادة كذا في الصناعات وفيه زوال الكسر
 في ان والفتح يعرف بانامل (في اقري) خبران بضم القاف وفتح الراء قرينة بالقياس
 في جمعها فراء كظبية وطيابو القرية بالكسر افديونية ولعلها جاءت على ذلك
 مثل ذروة وذري وحية وحى كذا في الصناعات اخرها ما ان اري هنا كرى (فيكن

من الحركة والطيران (اسمع هذه الرقبة اما لا صطفائه منها او كمال حياقته
ويطر قللا) اسد امثالا لامرهم (حتى يصاد) بان باقى عليه ثوب او شبكة الشبكة
التي يضادها او غيرها مما صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هراشرف منه قياما
لمورده (والمعنى ان التعامه الذي هو اكبر منك) واعسر ضبطا وصيدا (قد اصطب
وحل) بالبناء للمفعول (الى القرى) وقسم فيها (ملا تخلي) من التخلية اما بالبناء
المفعول معناه بالفارسية ليس حالي كذا شبهة نعى شوقى تو واو ما بالبناء للفاعل معناه
يس خلاصى نعى شوى تو دارشت ما (ايضا) اي كالم يخل التعامة وما افرغ
من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذف منه وما لا يجوز حذفه
اراد ان يبين جواز حذفه المنادى ايضا فيها بقلته فقال (وقد يحدف
قد لا تقلل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل اكثر لكنه يجوز حذفه لكونه
فضلة من الكلام على قلة المنادى سواء كان مبنيا او معربا يجر افعالا قريبة
جواز ان (اي جزا فاجاز) نحو الاسجد و (بفتح الهزة واللام
بناء) على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلثة اما اولادها يبعد ربا الجملة كلها كلاً
يفعل المحاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حرف التنبيه على ما سبق
(و) لفظه (يا حرف) من حروف النداء) ولذا كتبت منفصلة (اي يا قوم اسجدوا
امر مخاطب من سجد يسجد ويا قال وكذا كتبت في اوله هزة الوصل ابتداء
و درجاو (القربة) الدالة على حذف المنادى جواز (امتاع دخول كلمة على
الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم
اختص حروفه بالاسم كما ان الخبر لكونه مخصوصا بحروفه ولا النداء لا يكون
الا لما بدل على الذات والفعل عرض لبقاء فكيف ينادى (بخلاف قراءة اسجد
و بالتشديد للام لانه) اي لان قوله الا يسجد و (ليس من هذا الباب) اي من باب
حذف المنادى جواز (فان ان) بفتح الهزة وسكون النون التي هي مدغمة في لان
اصلا ان لا (ناصبه للفعل المضارع) لكونها من حروف التواصب العاملة فيه
وهي اربعة ان كن اذن على ما سياتى (ادغمت نونها) اي نون الناصبة (في لام لا
بعدها) نون لا ما ولا قلب لغرب بحر جهوا ولذا يبدل النون من اللام في امن

اصلا لقصار الامثل هلا (ويسجد وافعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا يكتب
الياء متصلا بين سجد واولا هزة (يسقط نونه) اي نون الجمع (بالنصب
اي بحرف النصب وهو ان المدغمة في السلام وفي تفسير القاضى اي فصددهم
لان لا يسجدوا ووزن لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعم الهم اولاه تدون الى
ان يسجدوا زيادة لا وقراءة الكسائي ويعقوب الابا التخفيف على انه التثنية وبالنداء
ومناداه محذوف اي الا يا قوم اسجدوا كقوله وقالت الا يسمع نه ظك بخطه فقلت
سميعا فانظري واصبى انتهى الموضع (والثالث) اي من تلك (بيان) المواضع
الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها) ما يجر اي المفعول
ولم يفيد به بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجري في المفعول فيه ايضا
لما سبق في محذوف (اي ضمير) بالبناء للمفعول (اي قرر) كذلك هذا تفسير باللازم لان
الاضمار يلزم التقدير (عاملة) الناصب (بالاضافة عمدة صفة ماء الوصفة
على شريطة التفسير (الشريطة) فعلة كالذبيحة والنطيحة) (والشرط
كلاهما) (واحد) يعني كلاهما اسم لاصغذ لكن الاول بالنقل من الوصفية كالذ
بيحة فاتها اسم لما ذبحت والنطيحة لما نطحت بالنقل والثاني اسم من غير نقل
كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير يمانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة
اليانية ان يصح حمل احدهما على الاخر هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم
كذا هذا (اي ضمير عاملة الناصب لانه) مفعول فعلة مطلق حذف فعل العامل فيه
اي بنى الاضمار بناء او اضمارا مبنيا مفعول له والقوة على الترتيب (على شرط
هو ما اي ذلك الشرط) (تفسير اي تفسير العامل) ان يكون العامل الناصب له
مفسرا بالمفعول (بما بعده) اي يفعل واقع بعد المفعول به (واما وجب حذفه) اي حذف
المفعول الناصب له (اي حين كونه مفسرا بما بعده) (احترازا) مفعول له اوجب
عن الجمع بين المفسر والمفسر (واما حذف الفعل المفسر بالمفعول المفسر بالكسر مع
ان حذف الثاني هو الاول حيث لا يحتاج الى تكلف الاضمار لكون اولاه في الكلام
احمالا واهما ثانيا تفصيل وتفسير ذلك لانه وقع في ذهن وامكن في النفس ان يفتقر
بعدها يطلب اعزى من المساق بلا تجب كذا افاده الفاضل الى لامة افتقار الى في طوله

حكم الناصب ههنا حكم ازانع في قه له تبع ان احده من المشرين ان تجاركة وهو
 اي ما ضمير عامله الناصب له (على شريطة تفسير كل اسم بوجه كان او كره
 بعده فعل بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتداده على الموصوف ان الظرف مع فاعله
 جملة ظرفية في محل الخبر صفة لقوله اسم المراد بالفعل المتعدي سواء كان متعديا
 بنفسه او بغيره سواء كان مبنيا لفاعل او المفعول او شبهه اي المراد به اسم
 الفاعل واسم المفعول المتعدي بنفسه او بغيره (اختراجه) اي بقوله فعل او شبهه
 عن اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحوز بذا بولك) فان زيد اقيه اسم لكن لم يقع
 بعد احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يرد) المص (به) اي بقوله بعده (ان يابه
 الفعل) يعني ان يقع الفعل (او شبهه متصلا به) اي بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل
 بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه لوقال ان يليه لم يصح قوله زيدا
 عمرو وضرب ولا زيدا انت ضاربه مع كل واحد منهما الصحيح (بل يريد به ان يكون
 الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذي وقع) اي بعد الاسم ليدخل فيه
 نحوز بذا عمرو وضربه تقديره (عمرو وضرب زيدا عمرو) وضربه لان اتحاد فاعل الفعل
 المفسر والمفسر واجب فينبغي ان يقدر الجملة التي فيها الفعل المفسر اتحاد فاعلا
 هما وهذا الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضاربه او تضرب بناء
 الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع لاخذه
 العمل منه وهذا في شبه الفعل شغل بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على
 سبيل البدل ولذا قال نسه (ذلك الفعل او شبهه) ولذلك عنه متعلق
 بالاستقلال على تضمين معنى الفراغ والاعراض اليه اشار السيد بقوله فارغا عن
 العمل ولا يلتفت الى قول من قال وينتج جعل الاستقلال بمعنى الاعراض بتعلق
 الجور والشأن به اسمي لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمن
 وانخر بذلك الفعل بعينه بدونه تذيلا ولا تفعل (اي عن العمل في ذلك الاسم) اي
 الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا على ضميره اي بالعمل اي بعمل
 ذلك الفعل او شبهه (في ضميره) اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له
 حتى لو لم يكن عاملا في ضميره او متعلقا يكون اجتبا فلا يكون تفسيره مثل زيد

ضرب عمرو ولا ينصب زيد فيه بل يرفع او في متعلقه بكسر اللام
 عطفا على ضميره (اي) عمل ذلك الفعل او شبهه في (متعلق ذلك الاسم) اي يكون به
 مضافا الى ضمير يرجع اليه ويقع اللام اي عمل احدهما (او متعلق ضميره) ذلك
 الاسم لا اتصال الضمير اليه وقيل اعشى عصام بان يكون مضاف اليه لمفعول
 القبل المفسر نحوز بذا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحوز بذا ضربت
 عمرو او غلامه او معهما لالصفة مفعوله او صلته نحوز بذا ضربت رجلا اهانته او زيدا
 ضربت الذي اهانته او معهما لالصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا
 فقس انتهى نعم ما قال (وحاصله) اي حاصل معنى الاستقلال عنه بالضمير والمتعلق
 ان يكون الفعل او شبهه مستقلا (كل واحد منهما) بالعمل اي بعمل (في ضمير
 ذلك الاسم) اي في ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم
 حال كون كل واحد من الفعل او شبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل) به سبب ذلك
 الاستقلال (لان المستقل بشئ لا يستقل باخرو لذا قال) لا بسبب اخر بحيث
 لو سلب نسه مبنى المفعول من السلب (لجرد رفع ذلك الاستقلال) لانه ما دام مستقلا
 لا يجوز تسليطه فالتسليط تمام يجوز بعد الرفع عليه اي على ذلك الاسم (يعني
 لو عمل برفع الاستقلال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم هو اي
 احد الامورين الفعل او شبهه بعينه) مثل زيد يضرب تهو زيد في ضاربه او مناسبه
 تطبق على الضمير المستكن في سلب بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تع اسكن
 انت وزوجك الجنة (اي ما يناسبه) اي او فعل يناسب الفعل المفسر الناصب
 وفيه اشارة الى ان الاسم الفاعل في معنى المضارع اكونه عاملا لاعتداده على
 الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالتراصف) مثل زيد امرت به (او اللزوم) مثل زيدا
 ضربت غلاما وحبست عليه وسبحي بمعنى التراصف واللزوم نصب اي جواب
 لوي (اي ينصب احد هذين الامرين) الفعل او شبهه (الاسم بالمفعوله) اي على
 ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الفعل او شبهه والى ان
 الى الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم
 ما احرم عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قبود المتين لان المتبادر

من البعدية ان الولي ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما او افهما بعده سواء
كان متصلا به اولي ومن الاستغال عنه بضميره او متعلقه مفسر وبين ومن التسليط
ان يكون بمجرد رفع ذلك الاستغال لا بغيره ومن المناسبة التماسك بالترادف
او اللزوم ومن النصب نصب احد الامر بن الاسم بالمفعولية فقره كل اسم بعده
فعلى او شبهه جنس (في قيد الاستغال بالضمير او متعلقه) الباء في قوله في قيد متعلق
بقوله (خرج) اي خرج بهذا القيد عند التعريف (نحو زيد اضربت) وزيد
انت وضارب فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم
الاستغال المذكور (ويقيد) نضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اي
عن عمل كل واحد من الفعل او شبهه في ذلك الاسم والباء (بمجرد ذلك الاستغال) متعلق
بالعمل اي عن يكون عمل فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اي خرج ايضا بهذا
القيد (نحو زيد اضربت) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل في ضمير زيد الا ان مجرد
الاستغال لا يكون مانعا عن العمل في زيد بل نضم اليه افعاله بالابتداء فيكون المانع
الاستغال مع روقه بالابتداء (كان المانع من عمل ضربته في زيد) وتسلطه عليه
ليس بمجرد اشتغاله بضميره (اي بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية) فان عمل
معنى الابتدائية فيه (اي في زيد) (وروقه) بالنصب لانه مطلق على اسم ان وهو عمل
معنى الابتدائية عطف تفسير (اباء) فان رفع معنى الابتدائية يعني العامل المعنوي
زيد (ايضا) اي كان مجرد اشتغال ضربته بضمير مانع عن العمل فيه كما في زيد
ضربه (مانع عن ذلك) اي عن العمل في زيد ففي هذا المثال اجتمع مانعان
الاشتغال والعامل المعنوي وفي زيد اضربت المانع مجرد الاستغال لا غير (ويقيد
النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خير كان) وان كان لما اضمر عامله
عن شريطة التفسير (في نحو زيد اياه) فان زيد اياه وان كان في هذا الباب
التقدير كزيد اياه لانه لم يكن نصبه بالمفعولية خرج من التعريف بقوله
انه نصبه حقيقة بالمفعول به وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالتقاسة كما مر
في رخم غير المتبادي قيل دخوله خبر كان اولي لان للنصب علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة واحكاما وهو خبر كان وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما

ويضم دخوله ايضا من عموم التعريف اعموم الاسم والفعل والاشتغال واطاء
واطلاق النصب انتهى اقول ان المقام والبحث يلزم لكونه في المفعول به (وههنا
اي المستغاد من هذا التعريف) (صور) بضم الصاد الميملة وفتح الواو جمع صورة
وهي المثال يقال صورة تصوير اي مثله وتصوير الشيء تصويره
فتصويره والتصاوير التماثل (اربع) يعني امثلة اربعة الاشتغال بالضمير
والاشتغال بالمتعلق والتسلط بعينه والتماثل بمرادفه (احديها) اي احدي
الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره واوسلط عليه بعينه (اشتغال
الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسلط بعينه والابتداء
المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره واوسلط مناسبه في الترادف) (اشتغاله
اي ذلك الفعل بالضمير) (بعد الاسم بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسلط ما
اي فعل) (يناسب الفعل المفسر بالترادف والابتداء) المفهومة من قوله ايضا
مشتغل عنه بضميره ومناسبة (اشتغاله) اي اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا
مع تقدير (تسلط ما) اي فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزم) فصار
المشتغل بالضمير ثلث صور (والرابعة) منها المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه
واوسلط مناسبة باللزم (اشتغال) الفعل المفسر (بالمتعلق) مع تقدير تسلط
ما يناسب باللزم (ولا يتصور) بالبناء المفعول جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان الفعل المشتغل انقسم ثلثة اقسام تسلط بعينه و بمرادفه وبملازمه حتى صارت
امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابل اعني الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة
اقسام ايضا حتى يصير امثلة ثلثة تسلط بعينه و بمرادفه وبلازمة فتكون الصور
سنة ثلثة منها المشتغل بالضمير وثلاثة منها المشتغل بالمتعلق فاجاب عنه (ولا يتصور
اي حين اشتغال الفعل بالمتعلق) (الا تقدير) ثابته (تسلط المفعول المناسب باللزم
لا) انه لا يمكن تسلط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى
يكون التقدير ضرب غلام ولا يمكن ايضا تسلط ما يناسب الفعل بالترادف لان
ذلك يكون بالمرور المتعدي بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر
فان في القسمين التسلط بعينه والتسلط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق في قسم

واحد وهو انه لا يسلط بلا زمة لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد بها لذا
صارت الاربعة (والمثال) اي ولعدم التصور المذكور (او رد المار بالاربعة
امثلة تليق من) اي من تلك الامثلة (المستحسن) اي للفعل المشتغل (بالضمير بحسب
الثلاثة) بتسليط بعينه والتسليط بمراد فيه والتسليط بلا زمة (و واحد منها
المشتغل) اي للفعل المشتغل (بالمشغول) (الاحسن في ترتيبها) اي في ترتيب الامثلة
الاربعة (ح) اي حين كون ثلثة منها مشتغلا بالضمير وواحد مشتغل بالمعلق
تاخير مثال) الفعل (المشتغل بالمعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل
بينهما باجنبي لان اشتغال الفعل بالمعلق صار كانه اجنبي عنهما اي غنى استعمال الفعل
بالضمير (كما لا يجني وجهه) اي وجه الاحسن في الترتيب في محشي عصام لان مقتضى
سوق كلامه اجنبي خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفعل بينهما ما احسن
منها وله وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفعل بينهما ما احسن
منها ولما فعل المص وجه ان حسان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة
بالفعل المجهول اعني حسبت عليه والثاني تقديم المسائط بنفسه ثم المسائط بمرادفه
ثم المسائط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف قبله انتهى ونعم ما قل
لانه للمفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب
جمع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه ثم مرادفه ثم بلا زمة ثم المجهول
المفسر بلا زمة سببه الفعل المعروف المفسر بلا زمة ايضا ثم اوضح هذه الصور
الاربعة على الترتيب المستحسن فقال نحو زيد اضربه **مبتداء** (مثال الفعل
خبره) (المشتغل بالضمير) المتصل به الرجوع الى زيد مصاحبا (مع تقدير التسليط
بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيد الا يلزم منه محذور كما في الصور الثلث الاخر
ونحو زيد انت ضارب به لانه يجوز انت ضارب زيد **و** (نحو زيد اضربه مرتين
وزيد انت ضارب به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجزوء العائد الى زيد مصاحبا
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالمرادف) مفاير اللفظ مع اتحاد المعنى كبيت واسد
وحبس ومع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعدية بالباب مرادف بجوارث
لان المار بالشيء مجاوز له فيكون المارور في المعنى المجاوز فكأنما مرادف **نحو**

نحو زيد اضربه بعلامه **نحو** زيد انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل
بالمعلق) وهو غلامه تسليط ما يناسبه بالزوم وسيأتي ولم يقل ههنا مع تقدير
تسليط الخ اكتفاء بما سبق في قوله **نحو** زيد اضربه **نحو** زيد اضربه عليه **نحو** لان
العبارة فيها واحدة فيكون الثاني تفهيرا لاوا واختصارا ايضا مثال الفعل المشتغل
بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم فان جنس الشيء على الشيء
يعني وان جنس الشيء لاجل الشيء لان لفظ على هو بمعنى اللازم التعليمية) يلزم
ملا بيه) الضمير راجع الى الشيء الاول (محبوس عليه) لانه محبس احد مجزوم
احد بونه تعلقه بقوله تعالى ولا ترزوا زرة وزرا اخرى **نحو** ان يكون رفيقاه
او مستكرا او جاجوسا وغير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد بدون
تعلقه به وناسبه كما ذكرنا ولمسائر غ من تعريف ما ضمير على شريطة التفسير
والاشهاد بالامثلة على الصدر الاربع شرع في بيان الفعل المصغر ليكون ابلغ
في ايضاح فقال **نحو** ينصب **نحو** بالباء للمفعول **نحو** زيد **نحو** تأبى الوانع (في هذه
الامثلة) اي في كل واحد منها **نحو** فعل **نحو** متعلق ينصب مضمرة مقدر **نحو** ينصبه
ما بعد اي يفسر وبين الفعل المضمرة الذي وقع بعد الاسم المذكور (اي ضربت
تفصيل للفعل المضمر) ابتداء اشار الشبه بقوله (يعني الفعل المفسر) بالفتح الناصب
صفة بعد صفة بالفعل (زيد) متعلق بالناصب الذي كان (في) ق لك زيد
ضربت مضمرة (خبر المبتداء) افعاله بقوله لفعل لانه مبتداء (المندرج) بالرفع صفة
ضربت (فان الاصل فيه) او في قولك زيد اضربت (ضربت زيد اضربه) لان زيدا
فيه منصوب معول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي وقع بعده لم يقدر ان ينصبه
لاستغاله معه له فلم يزل يفسر له عال الناصب لا لا يبي بالعامل ناصب له كمال الاصل فيه
هكذا (انشر) الباء للمفعول ان قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور
(وجود مفسره) بكسر السين اي لكون الفعل الذي يفسر الفعل الناصب له وجود
فله ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثاني حشوا (اغنى) بقوله مفسره (ضربت
التي بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعولا اعني) وعلى هذا التباس
الشيء مجزئ في زيد اضربه واخسار والمجزوء خبر مقدم والقياس صفة هذا

سالماعن الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع
مختاراً وله يرجع الخ جزاء السرط (نحو ريد ضربه) فان تجرد زيد في هذا المثال
عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده
يصح نصبه بالمفعولية والقريب منساويان من الجانبين واذا لم يرجع النصب نى
من الامور المرجحة انه يكون الرفع مختاراً والسلامة من الحذف فالتساويان وان
تساويان في الصحة لا ان قرينة الرفع أقوى مادكرتة او نية يختار فيه الرفع بالابتداء
عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين) يعني عند وجود قرينة ترجح فيه
وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اي الا انه يكون القرينة المرجحة
للارفع أقوى عنها نية اي من قرينة المرجحة للنصب يعني القرينتان من
الجانبين وان تساويان في الترجيح اذ ان قرينة الرفع أقوى من قرينة النصب
فيكون الرفع أقوى كما في (فتح الهزة) (اذا حله على ذلك الاسم) اندي وقع
في مظان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها صاحبة بدمع غير اطلب لم يقل
مع الخبر مع كونه احضراً لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء (اي سرطاً ان لا يكون
الفعل المسفل عنه) اي عن الاسم المذكور (طلبا) اي فعلا يكون فيه معنى
النصب (كالامر والنهي والشاء) فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه بل
اختار فيه ليس ان النصب (نحو اقيت القوم وادريه) كرتة عطف على الجملة
الفعلية قرينة (رجح النصب) يعني وجود ماله صلاحية التفسير يصح النصب
وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب ريد رعاية
التناس بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرد عن العوامل اللفظية يصح رفعه وكلمة
اما التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين
والمصححان ايضا وهي (اي قرينة الرفع او قوى) من قرينة النصت (لانها) اي
لان كلمة اما لا يجمع بعدها غالباً الا المبتداء لتضمنها معنى ابتداء يقتضي ان ياتي المبتداء
غالباً على ما بين في اعضاء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعصف على الفعلية
قرينة لنصب (عطف) الجملة (الاسمية) لغير المصدرية باما (على) الجملة
الفعلية فانه) اي فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرية باما (كثيرا وقوع

في كلامهم) وليس باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرية باما على الجملة
الفعلية اكثر وقوعاً في كلامهم وعطف الجملة العطفية على الجملة الفعلية بدون
اما اكثر وقوعاً به ومع اما كثير فكلية اما هي المرجحة للرفع (مع انها) اي مع كونها
مرجحة للرفع هي (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اي كما كانت مرجحة للرفع
واما فاك) لمص (مع غير الطلب اختاراً) اما اذا كانت مع الطلب نحو (لقيب القوم
واما ريد فاضربه) واما عرافلاته واما بكر فجر الله خبراً (فال اختار في) الاسم
المذكور (ح) اي حين كون فعل الواقع بعد الاسم المذكور طلباً (هو والنصب
اي النصب لاسم المذكور لا غير) (فا ارفع) اي رفع ذلك الاسم (يقضي
وقوع النصب) اي الجملة الطلبيه (خبراً) اي وقوع الجملة الطلبيه خبراً
لا يجوز (بحال من الاسوال لان ما يكور يجب ان يكون موجوداً قبل الاخبار
والاشاء اكونه اثبات ما يوجد لم يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً قبل
الاخباره لا يجوز ان يكون خبراً (اذا تأويل) ومع هذا اذ ارل فالخبر هو المول
والاشاء مقوله مثلاً اذا قلنا اماريد فاضربه فقول بقوله فقول في قوله اضربه
فالخبر هو مقول اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل
البيد مع جوار وجود اخر ايسر منه وهو ان نصب (نحو) مثل اما مع غير الطلب
في) اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا نية الواقع على الاسم المذكور
اي اذا الواقع على الاسم بعدها قيدتها هنا بالوقوع وفي اما بالدخول للتنقن
في العبارة الكائنة (المفاجأة) وسجي تفسير المفاجأة في بحث بعض الظروف
في لونه من قوى القرائن) يعني كما ان اما قرينة فورية مرجحة للرفع كذلك اذا
المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا ريد بضربه عمرو) ون تجرد
زيد عن العوامل اللفظية قرينة مرجحة لرفعها بالابتداء ووجود ماله صلاحية
التفسير بقرينة مرجحة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب
واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية
مع انها مؤيدة بالسلامة من الحذف (فان الحذف رفيه) اي في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء (فان اذا) الكائنة (المفاجأة لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية غالباً

لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما يكون في القارون المارولاتها
 تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية وما ينوب منابها
 وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختار (وما وقع) جواب عن سؤال
 مقدرو هو ان المص قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع (وفي بحث الظروف
 ويلزم بعدها المتبداه فلزم التناقض بين بعد قوله مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله
 وما وقع في بحث الظروف (من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب
 بعدها المتبداه (فالمراد بلزومها) اي لزوم الجملة الاسمية بعدها (خليفة) وكثرة
 قوعها بعدها فلا تناقض (بينها لار المراد بالمختار ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم
 يقلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقبل المراد باللزوم اللزوم بمعنى الوجوب وما وقع
 ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقريته ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها
 الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير فيستقيم الكلام ولما فرغ من بيان
 قرائن كون الرفع مختارا شرع في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال ويختار
 النصب في الاسم المذكور (اي في الاسم الواقع في مظهر الاضمار على
 شريطة التفسير) بالعطف اي بسبب عطف الجملة هو (اي الاسم
 المذكور واقع فيها) على جملة فعلية متقدمة (صفة الجملة بعد صفة
 للايضاح لان العطف يستلزم التقديم) للتاسب اي رعاية التاسب
 اي المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوفة
 عليها) الجار والمجرور نائب اقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف
 وهو الجملة (في كونها) متعلق بالتاسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور
 منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتاسب الجملة المعطوفة عليها لانها
 فعلية ايضا (نحو خرجت فزيد القية) بنصب زيد تقديره خرجت فلقيت زيد
 القية وكذا يختار النصب في نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلها
 لعطفه على ما يشابه الفعل ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور
 اذا وقع بعد حرف النفي (بمعنى) لبس المراد منه ما يتبادر الفهم بل المراد
 ما يقلب دخوله على الفعل ويكثر مثل (ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذه

الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان اتم الابدشروندخل على الفعل
 ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ما تضرب وليكن دخولها
 على الفعل اكبر لان النفي يقتضي منعا والفعل لكونه عرضا اولي بالنفي والنفي
 من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا (وليس) لفظ (لم
 ولا وان) من هذه الجملة (اي من حروف النفي التي يختار نصب الاسمية المذكور
 بعدها مع انها من جملة حروف النفي) ادهى عاملة في (الفعل) المضارع (ومختصر
 علمها فيه دون الثلاثة الاول لانها تعمل في الماضي ايضا) (ولا يقدر) بالبناء للمفعول
 معمرانها وحويا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصر في العمل المضارع
 حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لما عكرمه
 ولان بكارا تله يحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل
 لفظا سيما عاون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كغيرها فاختار تقدير الفعل فيها
 جوارا وجوبا (نحو ما زيد اضربه) تقدير ما ضربت زيدا اضربه (ولا زيدا
 ضربه ولا عرا) في تقدير ولا ضربت زيدا اضربه ولا عرا وانما اتى قول ولا عرا
 في لانها في الاصل لنفي الجنس فتقتضي ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة
 او الفعل الماضي لزم التكرار خبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله نعم
 فلا صدق ولا صلي (وان زيدا اضربه) في تقدير ان ضربت زيدا ضربه يعني
 ما ضربت زيدا اضربه (الاتا ديبا) الاستثناء منصرف الى الامثلة حذف
 من الاين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط لكون قرينة الى
 ان ان ههنا للنفي على قول من قال لا بد في كون ان للنفي من قرينة والاولى لانها
 لا تحتاج في كونها للنفي اي القرينة ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور
 اذا كان واقعا بعد حرف الاستفهام وهي الهمزة وهل (نحو اريد اضربه
 في تقدير اضربت زيدا ضربه لان استفهام عن الفعل اولي منه عن الاسم لان
 الفعل عرض لا تقرر في الاستفهام عما لا يقرر يكون اولي (انما قال) المص
 حروف الاستفهام (احتراز عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام) لانه
 يختار الرفع في الاسم الذي يتضمن (معنى الاستفهام مثل من اكرمه) وما صنعته

واهم بكرم وغير ذلك لما مر في زيد ضربته (ولم يقل) المص (همزة لا تنههم
 ليشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل هل زيداً ضربته) في تقدير هل ضربت زيداً
 ضربته فإنه (أي فان هذا المثال) يجوز ان استجده الحياة) يعني وان عد الحياة
 مثل هذا المثال فيجاء به حذف الفعل بعد هل ان يكون في حيزه فعل لا انهم
 استجدهوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعني الدخول على لفظه اذا كان
 في حيزه فعل ولم تقع بدخوله على الاسم وكذا فيجاء هل زيد قام ولا بتقدير الفعل
 بل لابد من دخوله عليه والتمسك في حيزه فلا يقع بدخوله على الاسم مثل هل
 زيد قام لانه (لان هل بمعنى قد) الحقيقية في الانسل) يعني في اصل وصفه كقوله
 نعم هل اتي على انسان حين اى قد اتي (فلا يكتفى فيه) اى في هل (تقدير ان
 كما لا يخفى تقديره في قولان قد حرف لا يبدله من تعلق مذكور لفظ كحرف العطف
 لا يبدله من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل الاولى ان لا يقدر لانها فرع
 قد ولكن جار على فله لان المقدر كالمذكور بل لا يخلو واختار النصب ايضا
 في الاسم المذكور اذا كان واقعاً بعد) اذا الشرطية فلا اى المنسوبة الى الشرط
 باستعمالها غاية وضعها بالشرطية انما اذا عن اذا المقابلة على ما مر من انه يختار
 الرفع في بعضها (الدالة على ايجارة في الزمان) في ارضى وان كر عند سبويه
 والاخفش كزن ما بعد افعلا اما ظاهراً فحوا اذا جاء ريد الوعد وانحو ان السماء
 انشقت اى اذا نشقت السماء فقوله المص والشرطية على مذهبها وانما
 اختير بعدها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست هي ريدة
 في الشرط لان واو لاظ هرة في تضمن ما يمكن ومعنى انتهى فاختر الفعل لمعنى
 الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبد الله تلقاه) من الفاء يلقاه
 ان كذا بابها علم (فاكره) امر من الاكره في تقدير اذا تاق عبد الله تلقاه فاكره
 ونحو ريد ان نصب في الاسم المذكور اذا كان واقعاً بعد) حيث
 الالالة الى المجاز في الكتاب) لاني الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن
 استعمالها استعمال كليات الشرط اعل من استعمالها في الدخول على الاسمية
 التي تترأها الغمان اتفاقاً (نحو) جلس حيث زيد جالس اما اذا كفي بما لا يخفى

جاء في كذا بالاعمال الجوارم المتضمنة في الشرط (نحو) متى (حيث زيداً ضربته
 فاكره) في تقدير حيث اى في اى مكان تجدد زيداً بضربه فاكره (نحو) متى (الامر
 وانتهى عطف على قوله بعد حر النفي او قوله بالعطف اى بخيار النصب في الاسم
 الذي وقع قبل الامر والنهي (يعني موضع وقع الاسم المذكور) اى ما اضمر عاملاً على
 شرطية التفسير ومكان اذا كان قبل الامر والنهي (مثل زيداً ضربته) مثال لما وقع قبل
 الامر في تقدير اضرب زيداً ضربته (وريد الاضربه) مثال لما وقع قبل النهي في تقدير
 ضرب زيداً ضربته (زيداً لا تضربه) ال لما وقع قبل النهي في تقدير لا تضرب زيداً
 لا تضربه (وانما اختير) ببناء المفعول اى وانما جعل مختاراً (في هذه المواضع) راست
 هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع
 الاول وهو بالعطف على الجملة الفعلية لكون وجهه مذكوراً وهو رغبة التماس
 بين المعطوفين وانما فسرته الشاهد الموضع بقوله (اى ما بعد حرف لا تنههم) وهي
 الهمزة وهى (و) (بفتح حرف التاني) وهي ما لا وان (و) (بعد) (اذ شرطية) (نحو)
 حيث وما قبل الامر وما قبل (النهى) النصب بالرفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله افعوله
 اختير (في الاسم المذكور) في حد هذه المواضع الست (اذا) اى هذه
 المواضع (مواقع الفعل) (اى مواضع وقوع الفعل فيها) اى في هذه المواضع
 الست (اكر) لان لنفي والاستثناء في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان
 المنفى والمسؤل عنه في الغالب يكون عرضاً غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه
 اذا وحيث مع عدم كونهما خبراً عنه واختير ايضا في ما قبل الامر والنهي لثلاث
 وقوع الامر والنهي جزئياً لما عرفت ان الامر والنهي وما فيه معنى الانشاء
 لا يكون خبراً الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل
 القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا (فاذا نصب
 مبنى المفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوباً (وقع فيها) اى في المواضع
 المذكورة (الفعل تقدير) فيكون عملاً بالاكتر (والا) اى وان لم ينصب فيها
 بل رفع بالابتداء (فلا اى) فلا يقع الفعل فيها تقدير او لفظاً لعدم الاحتياج اليه
 لكون ذلك الاسم معمولاً بالعامل المعنوي فلا يكون عملاً بالاكتر بل يكون

بالقليل الغير المختار في ان ينصب الاسم المذكور فيها لكون عملا بالاكتر
 المختار و كذلك اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصورة
 المذكورة كذلك (يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
 بكسر السين هذا التركيب بتابع الاضافة لان المصدر الاول وهو الحوف
 مضافا الى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو لبس مضافا الى الفاعل
 والمفعول قوله بالصفة (اي) وقت خوفك (التباس ما) اي فعل (هو مفسر
 بكسر السين) (في حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن) لا يكون التباسه
 من حيث هو (اي ذلك الفعل) (مفسر في هذه الحالة) اي حالة النصب حيث
 الالتباس فيه لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ما سيأتي
 في هذه الصحيفة بل (لبس اكل التباسه الا) من حيث هو خبر في حال الرفع
 فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع انه لبس بمفسر في هذه الحالة مجازا ولي اوكوي
 لانه في حال الرفع لبس بمفسر وانما يكون مفسرا في حال النصب بالصفة و معلق
 بقوله لبس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول (انه) اي ان ذلك الفعل (خبر عن
 الاسم المذكور لان) الاسم المذكور ح اما مبتداء او اسم لعامل يقتضي الخبر
 في حال الرفع (اي رفع الاسم المذكور) مع موافقته (اي موافقة كون ذلك
 الفعل خبرا في هذه الحالة) (للمعنى المقصود) من التركيب وطابقا (وصفة) عطف
 على قوله (خبره) اي فلا يعلم ان ذلك الفعل صفة الاسم المذكور والخبر امر آخر
 يعني قوله نعم بقدر في قوله نعم انا كل شيء الالهة (مع مخالفة) اي مع كون الفعل المفسر
 صفة للاسم المذكور بخلاف المعنى المقصود (من التركيب) فلقد دفع التباس اختير
 النصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب لانه المقصود
 من الآية الالية مثلا ان يكون خلفا خبرا او بقدر حال من الضمير الارزود والمفعول
 في خلقنا فالله على هذا انا كل شيء هو مخلوق لانا حال كونه ملا بسا بقدر اي
 بقضائنا وتقديرنا فبدل ح عوم في شيء افعال العبادي ايضا لانهم انهم خلقوا الله
 نعم عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خيرا فالله
 ح انا كل شيء مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد لان خلقنا شيء ح اضيف

الى الله تعالى كائن بقدر اي بتقديرنا وقضائنا فخرجت افعال العباد عن كونها
 بتقدير اليد وقضائنا لي عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل
 شيء قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني الله قدركم واخرجكم من العدم
 الى الوجود بخلقكم لان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وارادته فلا يكون فعله وعمله
 الاختيار والاضطر اري بتقدير الله تعالى وخلقنا وارادته اولى (فالتباس) يعني
 التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (انما) اي لبس
 الا هو بين خبر بذات الفعل (الري) (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب
 متعلق بقوله مفسر خبر) (وصفة) اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني
 الالتباس لبس (اي في حال الرفع) (لانيه) اي الالتباس بين كونه خبرا حال كون مرصوفا
 بوصف (التفسير) حاله النصب (وبين الصفة) اي وبين كونه صفة في تلك الحالة
 يعني التباس في حاله النصب (ان التركيب) الواحد (لا يحتملها) اي لان يكون
 الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وعفا لذلك الاسم وخبره ايضا (معا) اي في
 حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب
 ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيريا فالتباس هو
 في حالة الرفع و مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر و مثل قوله كل
 رجل اكرم من لصديق وكل رجل آثم بعد ولانه لورفع كل هذين الماين بالابتداء
 وجعل الفعل بعده خبره كان موافق للمعنى المقصود لان المقصود من هذين
 التركيب الا كرام في الاول والاهانة في الثاني والصدقة والعداوة علة لها ولو جعل
 ذلك الفعل صفة لكان الاسم والصدقة والعداوة خبرا لغا لمعنى المقصود
 ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب خبرا عن الالتباس (ينصب) بالبناء
 للمفعول (كل) في قوله نعم (على الاعصار بشرية) (مفسر) فيكون تقديره انا كل شيء
 خلقناه بقدر (واورفع) كل فيه بالابتداء اي يكون مبتداء (وجعل) الفعل المفسر
 وهو (خلقنا خبره) اي المبتداء (كله) هذا مل والإعصار ومعناه (موافقا
 للنصب) اي لنصب كل (اي اراه) المعنى (المقصود) (لكن) اي الالهة (خفيف لبس
 اي التباس خافت) (بالصفة) اي يكون صفة لشيء (لا حتمال كون قوله) نعم (بقدر

حبر المبتداء (وهو) اى كون خلقناه صفة ويقدر خبره (خلاف) المعنى
المقصود (فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصبا
في المعنى المقصود في يكون خبرا ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية
الحكم على كل شئ بان كل شئ (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله تعالى لخالق
غيره (بقدر) اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشبها (لا) المقصود
عنها (الحكم على كل شئ بمخلوق لنا انه يقدر) يعنى لبس المقصود من هذه الآية
ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير
نوسط العبادات بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى فان هذا الحكم (بوجه كون
اى يكون) بعض الاشياء الموجودة كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق
الله تعالى) عن ذلك رذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول
يستلزم المحذور الثاني الجمل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله الله على كل شئ
قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه (كما هو المذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والشم والخيطة وغيرها مما يكون فيه
ارادتهم الجزئية (وللعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيار كالقدارى
يبني القدر فيكون خالقه ويلزم منهم تقدر والالهة اذخ يكون كل افعالها فيكون
منافضا لقوله تعالى انما الله الواحد له ولقوله فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات
الدالة على وحدانية تعالى وخرقا لما اتفق عليه الاجماع من الصحابة والتابعين
الذين هم اهل السنة والدين ^{الذين} ويستوى الامران ^{اي} (اي الرفع) يدل ان الامر ان يدل
البعض او خبر مترا ، مخذوف والاول اولي (والنصب) في الاسم الذي وقع في مكان
الاختصار على شريطة تفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فلم تكلم
اي لم ادا ان يتكلم بهذا الكلام) اى يختار كل واحد منهما) اى من الرفع
والنصب (بلا تفاوت) اى بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر
في مثل زيد يديقا وعمر اكرمة ^{اي} في مثال اورده سبويه (اى عنده) اى عند
زيد متعلق بالفعل المحذوف (اى في داره) عطف على عنده (ونحو ذلك) والا
اى وان لم يكن قوله عنده اى في داره او نحو ذلك مما يقتضى ضميرا الى زيد مقديرا

في هذا

في هذا التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى
وهي جملة قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه مما يجب ويتبع وفي المعطوف
عليه ضمير يرجع الى المبتداء واذ لم يكن في المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف
في حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب في المعطوف عليه وقد عرفت
في ما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت فيج لا يصح كون ما يستوى فيه
الامر ان لا ترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام
اكرام عمر وعنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكنت عنه المص اعتمادا
على علمه اسامع انه لا بد من الخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغي ان الامر ان الرفع والنصب
متساويين اى يستوي الامر ان هذا تفسير لقوله من يلين ان استواء الامر بين في الاسم
المذكور ليس مخصوصا المثال المذكور بل يجري فيه (وفيها اذا عطف) اى تركيب
اذا عطف فيه (الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور عن جملة) متعلق بقوله اذا عطف
ذات) بالخبر صفة جملة (وجهين اى جملة اسمية خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية
جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصع رفعه) اى رفع ذلك المذكور
بالابتداء) اى بكونه مبتداء اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية
لناسبة يكون كل منها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصع (نصبه) اى نصب
الاسم المذكور (بتقدير السعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الراجع بعده فسراله
اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد له من فاعل (والوجهان
الرفع والنصب) متساويان) لا ترجح لاحدهما على الآخر (لحصول التناسب فيهما)
اى في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية
وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففي الرفع) اى رفع الاسم
المذكور في الابتداء (يكون الجملة اسمية) لترتيب اسم وفعل هو خبره (فقطف
بالبناء المفعول اى هذه الجملة) على الجملة الاسمية (الكبرى) التي هي جملة زيد قائم
وانما سميت كبرى لانها على الجملة الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية
وهي اسمية) ايضا فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لناسب المعطوف
والمعطوف عليه في كونها اسميتين (وفي النصب) اى في نصب الاسم المذكور

يكون (الجملة) فعليه (لتركب من الفعل والفاعل) (فقه ظف) (بالباء المفعول
 اي هذه الجملة (على الصغرى وهي) اي الجملة الصغرى وهي المعطوف عامها
 وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعليه) لتركبها من الفعل
 والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جوار رفعه ايضا لتاسب المعطوف
 والمعطوف عليه في كونها فعليتين (من قلت) لم يستوى الامر ان في المثال المذكور
 لان مرتبة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرتبة لرفع) اي رفع الاسم
 المذكور فيكون الرفع بالابتداء اختيارا فكيف يستوى الامر ان حتى يكون التكلم
 اختيارا في اختيار اسمها شاء (قلنا نعم) السلامة من الحذف مرتبة لرفع بالابتداء
 اختيارا لكن (هي) اي السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب
 الاسم المذكور بقرب المعطوف عليه (يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون
 المعطوف عليه وهو جملة فام فر ياء واذار فيكون المعطوف عليه وهو جملة
 زيد قام بعيدا فاقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف
 فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامر ان لان عدم الترجيح في الجهة التي ترجح
 في الامر (فان قلت) لان اسم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه
 على تقدير نصب الاسم المذكور لان (لا تفاوت في القرب والبعد) في قرب المعطوف
 عليه على تقدير النصب وبعدة على تقدير الرفع (بينهما) اي بين الصورتين (ان
 الجملة (الكبرى) وهي جملة زيد قام (ايضا) كما ان الصغرى (قريبة) من القرب
 ولذا فسر بقوله (غير مفصلة عنها) اي عن الجملة المعطوفة عليها لان جملة
 وعمر واکرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويان في القرب في السؤال الاول على حالته
 وهو ان السلامة من الحذف مرتبة للرفع (قلنا هذا) اي عدم التفاوت في القرب
 والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعني باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعني
 جملة زيد قام لان رفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتداء) اي عند اعتبار ابتداء
 الاعراب الثاني لان الاعراب الاول لا يبداء من قوله قام (فالصغرى) وهي جملة
 قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه اقربا فبقى المعارض المذكور سائما
 فيستوى الامر ان رفع والنصب في الاسم المذكور فلا يختار اسمها شاء

ويجب ان نصب (اي نصب اسم المذكور) اي الاسم الواقع في مظان الاضمار
 على شريطة التفسير اذا كان واقعا (بعد حرف الشرط) او ما تضمن معناه
 مثل متى زيد اتجده فاكرم او اين زيد اتجده فاكرمه او جئنا زيد اتقه فاكرمه وغير
 ذلك ولم يذكر المص ولا الشاهد ايضا كتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهاما منه
 ولعله استعماله (والمراد به) اي بحرف الشرط (ههنا) اي في هذا البحث اعني
 نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما
 ن واو فان (كلمة) اما وان كانت من حروف الشرط (عند المص لان عنده حروف
 الشرط ثلثة حيث قال حروف الشرطان واو واما وكذا عند سبويه الا اذا ما
 فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان واو
 فحكمهما (اي حكم كلهما) (ماسبق من اختيار الرفع) بيان ما لي من كون رفع
 الاسم المذكور الواقع بعد ما اختارا (مع غير الطلب) يعني اذا كان الفعل المفسر
 غير الطلب (واختيار النصب) وكون نصبه اختيارا (مع الطلب) اذا كان ذلك
 كما يفهم من مشناه ههنا فكذا قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال
 الاسم الواقع بعد ما قد علم (وهو) كذا اي كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع
 بعد حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) الاسم المذكور الواقع (بعد
 حرف التحضيض) (وهو) اي حرف التحضيض اربعة (هلا والا) بالتحديد
 فيهما الا عند الحليل في الاوهى مخففة عنده على ماسبقاني (واو لا واما واما واجب
 النصب) اي نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدهما) اي بعد حرف
 الشرط والتحضيض (اوجب دخولهما) اي دخول هذين النوعين من الحروف
 على الفعل لفظيا (اي حال كونه ملفوظا) او تقديرا (اي حال كونه مقدرا منويا
 والمراد بالفعل ههنا لفظيا او تقدير الفعل المتعدي لا مطلق الفعل لا ينفذ في
 على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظيا او تقديرا اما حروف
 التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرصه اي حرصه لا يكون
 الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضيا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه
 والاعلى الثبات والاستقرار لا يمكن التحريض على تحصيله لان لا يمكن تحصيله

يختلف فكيف يجوز على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضي تكون للتوبيخ والتدعيم على ترك الفعل لانه لا يمكن التخصيص على ما انما تستعمل كثيرا في اوم الخطاب عن انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى لا تخصيص على ما تادخلت على المضارع فمبنى التخصيص يعني الجث على الفعل والخطاب له فالضارع اما لفظا او تاء ولا يحولوا لاستعزرون الله واولا اخرين الى اجل قريب اما حروف الشرط فلان الشرط العلامة ولسبب يقال شرط عليه كذا اذ جعله علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك جئت جعلت مجيء الجاء طاب علامة لا كرامك اياه فهذا لا يوجب الا في الفعل ولهذا احتجبت هذه الحروف بالفعل يخبر مبتدأ قوله ان زيد اضربه ضربه في تقدير ان اضربت زيدا اضربه ضربه (مثان) خبره (حرف الشرط يخبر قوله ان لا زيد اضربه في تقدير ان اضربه زيدا اضربه ضربه) مثال حرف التخصيص وهذا سر على ترتيب اللفظ ولما فرغ من بيان كون الاسم المذكور مختارا والرفع فيه ايضا واستواء الامر بين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا لانه لم يقل ويجب الرفع فيه يخبر وموجب فيه لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن مضافا اليه على شريطة تفسيره فقال يخبر وليس مثل زيد ذهب يخبر بالبناء المفعول يخبر الجار والجرور مقام الفاعل يخبر الجار والجرور في محل النصب لانه خبر ليس اي كل تركيب يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير احتجوا بالنصب فيه وبعد التعمق بطعمه ليس منه (اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اي في هذا المثال (وان كان) للوصل (بظن) مبنى المفعول في بادي النظر) بادي من بدء الامر اي ظهر من باب سما اي في ظاهر النظر ومن همزة جعل من بدء او معناه اول النظر وكلاهما جائزان (انه) اي ان هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل بظن (والمختار عطف على محل انداى و بظن المختار (فيه) اي في الاسم المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اي في ذلك المثال المذكور (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور

اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب ههنا كذلك (لن) استدراك من قوله وان كان يظن في باد النظر يخبر (اي لا يظن بدمعق لنظر) التعمق في الكلام او وصول الى ما هو المراد من ادبيات ما هو المقصود وايضا به يقال غنى النظر في كلامه ذاته اي بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه (اي) اي مثل ان زيد ذهب به (ليس) اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق (للوصل) (عليه) اي على ذلك المثال (انه) اي ان زيدا في ذلك المثال (امم بعده فعل) وهو ذهب مشتغل عنه بصير (اي) فاع غ عن العمل فيه بالعمل في ضميره وهو قوله له به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان في بادي النظر انه الخ لكنه ليس بحيث) ان ليس زيد يمكن (لوسلط عليه) اي على زيد (هه) اي الفعل بعينه وهو ذهب (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء المفعول (النصب) اي لنصب الفعل الذي هو ذهب بعينه او مناسبة الذي هو اذهب هذا بيان قوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان معلومه لا يلزم متعد بالياء لا يعلم النصب نفسه والحال ان المراد ههنا البناء المفعول والمخني للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فاعف يعمل المبني المفعول (وكذا) اي كما ان ذهب به لم يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اعني اذهب بالياء المفعول لان الذهاب المتعدي بالبناء يناسب الازهاب معمو لا ويجمولا فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يخبر فيه تسلط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبة الذي هو اذهب بالياء المفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير نه (لا يختصر المناسب) اي ما ليس ذهب به في اذهب (البناء المفعول) واذا لم يصر فيه فبمعنى مناسب اخر) يعني غير اذهب (نصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل بلايس) فعله ضارع معلوم من لايس لان الذهاب المتعدي بالياء يلزمه الملازمة (او اذهب) حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضي (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدي بالياء يلزم الازهاب سواء كان معاو ما لا يجوز ولا (فيكون تقديره) اي تقديره المناسب لتقديره ذهب به (اريدا بلايسه الذهاب) به فيكون العمل الفعل ايضا صلب لزيد بلايس تقديره بلايس

الذهب زيد اذهب به (او زيدا) بلايس احد بالذهب به (تقديره ايلابس
 احد زيد اذهب به (او) ازيدا (ذهبته احد) فيكون الفعل الناصب له ح اذهب
 بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد زيد اذهب به فتح يكون هذا المثال من هذا الباب
 وما يشتر فيه النصب فلم يصح قوله المصنف وابس مثل ازيد ذهب به منه لانه
 وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد
 بالمتناسب) في قوله او مناسبة ليس المناسب لمقابل (ما يرادف الفعل المذكور
 المفسر) او بلازمه (اي بلازم الفعل المذكور المفسر) مع اتحاد ما اسند اليه
 اي بشرط ان يكون فاعل الفعل المفسر والفعل المذكور متحدا يعني واحدا
 في هذا الباب حتى اولم يتحد لا يكون مناسبة (فالأحد) اي كون فاعل الفعلين
 متحدا (عياد كرتة) اي السائل من المسائل (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه
 او بلازمه الذهب او واحد وفي الفعل المذكور وهو زيد فلم يوجد الاتحاد
 في المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبة له لفقدان الشرط
 وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعني اذا لم يكن مثل ازيد
 ذهب به من هذا الباب لاعلة المذكورة فلا رفع ^{بشر} الى ان الفاء مرتبطة
 بمعنى الشرط يعني جواب الشرط محذوف (اي رفع زيد في المثال) المذكور
 وهو ازيد ذهب به ^{واجب} بالابتداء (اي بكونه مبتداء ومعمولا بالاعمال
 المعنوية) ونصب (اي نصب ازيد في ذلك المثال) غير جائز بالفعولية (اي بكون
 مفعولا لافعل محذوف لانه اذا لم يكن مفسرا لم يجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير
 ان يقول ونصبه بالفعولية غير جائز بتقديم قوله بالفعولية لئلا يقع الفصل
 قلبس (المثال المذكور) من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز
 تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او للزوم والحال ان تسليط
 احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك
 المثال (بما) اي من قسم الذي (يختار فيه) اي في ذلك الاسم (النصب) اي نصب
 الاسم المذكور لان اختيار النصب مبني على ان ذلك من باب ما اضمر عامه
 على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا لما لابس منه فينبغي ان يكون رفعه

واجبا لابتداء ^{كرا} كرا (اي مثل اريد ذهب به) فتح عدم كونه من هذا الباب
 ووجوب رفعه بالابتداء لما منع ^{قوله} قوله تع كل شيء فعلوه وكذا خبر مقدم
 وقوله تع مبتداء قول كل شيء ^{يصدق} عليه انه اسم بعد فعل ^{تشغل} تشغل عنه بضمير
 الا انه لا يصح تسليط عليه برفع الاستفعال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه
 يكون المعنى ح الدس فعلوه كل شيء ^{في الزر} في الزر ^{فيكون} فيكون في الذر متعلق بفعلوه
 والذر بضمين جمع زبور وكتب كتاب وهو الممتوب وهو فعل بمعنى انفعول
 كحلوب بمعنى المحلوب (اي في صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهي
 الكتاب وثني كتب عليه وجعلها صحايف وصحف كذا في الصحاح فهو (اي
 قوله تع كل شيء فعلوه في الزر) ابس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه
 لو جعل منه (اي من هذا الباب وقرئ بنصب كل) (اصدار التقدير) اي تقدير
 قوله تع في الزر (فعلوا) اي الناس او الخلايق (كل شيء) من الخير والشر في صحائف
 اعمالهم (نقوله في الزر ان كان) طرفا لغوار متعلق بفعلوا (المقدر الناصب
 كل شيء) (وسد المعنى) اي معنى هذا القول فتح يكون المعنى على ما سبق اوقع
 الخلايق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير والشر في صحائف اعمالهم هذا
 المعنى غير صحيح (لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعالهم) حتى يوقعوا فيها
 اعمالهم بل الصحائف محال لافعال الملائكة وهي الكرام المكتوبون (لانهم
 اي لان الخلايق لم يوقعوا فيها) اي في تلك الصحائف (فعلا) لاخبار لا شرا
 لا قبيلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهي جمع كرام من صغار وعظام وهو
 بانفار سنية خوي سرشت (المكتوبون) وهم الحنفظة الذين يكتبون
 افعال البعاد من خيرا شر لقوله تع وان عليكم لحفظين كراما كاتبين (اوقعوا فيها
 اي في الصحايف) (كرامة اعمالهم) اي افعال العباد (وان كان) قوله تع في الزر
 ظرفا مستقرا متعلقة المحذوف المقدر صفة (شيء) بناء على تجويز الفصلين بين
 الصفتين والموصوف مع (انه) اي كونه في الزر صفة شيء (خلا) ظهرا لانه (الكرامة
 لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا) مع (متعلقا بالمقدر في محل الرفع على انه خبر
 المبتداء ومعه) يقع فصل بين الصفة والموصوف اجنبي ان كان جائزا رعت

المعنى المقصود من الآية (ادا تصود) هم ساعلي فلما ان يكون كل شيء
مبتدا وجلة فعاده صفة لشيء في الزيد تار ف مستقر في محل الرفع خبر له بمعنى
على هذا (ان كل شيء هو مفعول لهم) ان للعباد (كان) وثبت (في الزيد
اي في صحائف اعمالهم) مكتوب (خبر بعد خبر) فيها (اي في تلك الصحائف
فتح بصح المعنى ولا يشد ولا يغوث المعنى المقصود منها ايضا قوله (موافقا
اما حال عن المبتداء وهو قوله المقصود يعني المقصود من هذه الآية هكذا
حال كون موافقا واما حال عن الخبر المستكن في قوله كان يعني ان كل شيء
هو مفعول لهم كان في الزيد حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تع وكل
صغير وكبير مستطر) يعني كل عمل ابن آدم من خير وشر فليل او اكثر مستطرد يعني
معلوم لنا لا يشد منه شيء عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شيء كان) بالخبر صفة
شيء (في صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوتوا
فيها شيئا ولا يتقدروا ان يوفقوا فيها فضلا عن مكتوب خبر بعد خبر فيها اي في تلك
الصحائف فتح بصح المعنى فيها فضلا عن الاتباع فاذا كان الامر كذلك (فارفع
يعني رفع كل شيء) (لاراد) واجب (على ان يكون كل شيء مبتدا) وهو لا يعمل
المعنوي (و الجملة الفعلية) بعده وهي فعلوه في محل الجز (صفة لشيء) هذا
من قبل عطف شئين على معمولي اهل واحد وهو ان يكون بعاطف واحد
وهو جائز انفاقا على ما سبق (و) على ان يكون (الجار والمجرور) في قوله
في الزيد (في محل الرفع) بناء (على انه) اي ان الجار والمجرور وان قوله في الزيد
خبر المبتداء بقدره اي تقدير قوله تع على التوجيه المذكور (كل شيء مبتدا
هو مبتداء ثان (مفعول لهم) خبر المبتداء الثاني او الجملة الاسمية في محل الجر صفة
لشيء (ثبت) خبر المبتداء الاول (في الزيد) متعلق بقوله ثابت (بحيث لا يعاد
معنى المفعول اي لا يترك من الشيء الذي هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعني
كثيرة وقليلة خيره وشره فيكون موافقا لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر قوله
واعلم) تنبيه على ان القول المتس ونحو الزانية والزاني الآية جواب عن سؤال
مقدروا هو (انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (لم يمتد

عده بغيره او مملقه) اي الفارع عن العمل فيه بالعمل في ضميره او مملقه (امرا
نحو زيد اضربه (او نهيا) نحو زيد اذ تضربه (فاختار فيه) اي في ذلك الاسم
النصب) ان حاز فيه الزانية ايضا لا يلزم وقوع الضارب خبرا بلا تاويل على ما سبق
والطائر قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الآية (داخل) خبر ان
وهي سمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اي قاعدة ما اضمر
عالمه على شريعة التفسير لصدق تعريفه وكل اسم بعد فعل او شبهه مشتغل
بضميره او متعاقبة او سبط عليه هو او مناسبة نصبه ووقع الاسم المذكور ايضا
في قبيل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قاري
من قرء كنف سار جمع ناص من نصر وياه فتح (اتفقوا فيه) اي في هذا القول
على الرفع) اي على رفع اسم المذكور واتفاقهم بحجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة
من صاحب الشريعة رسول الله عم اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النجاة
اليهم (الا في رواية شاذة عن بعضهم) عيسى بن عمرو الشاذ لا يعمله اذ كان
الامر كذلك (فصار النجاة) مخالفة قاعدتهم الساخوذة من العرب اتفاني
القراءة المأخوذة من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اي ذهبوا الى بيان
الحيلة (لاجراجه) اي لاجراج قوله تع الزانية والزاني الآية (عن القاعدة المذكورة
وهي ما اضمر عالمه على شريطة التفسير) لتلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي
فالمختار فيه النصب جائز (فاستار المصل الى تمحلوا) اي جعلوا النجاة حيلة (لاجراجه
عنها) لاجراج قوله تع الزانية والزاني الآية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون
اتفاق القراءة على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو
اثان احدهما مذهب اليه المبرد وثانيهما مذهب اليه سيبويه (فقال) نحو
والزانية والزاني اي كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر والمصدر
بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك اسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك
لا يجري فيه ما ذهبوا اليه من التحمل فاجلدوا امر حاضر من جامد مجلدو
بانه ضرب يقال جلده ضربه كل واحد منهما اي من الزانية يعني الزانية

والزاني وانما غيرهما الزانية لما كات ما بعدها ولا طسا عنها من زناها صارت
 كأنها هي فقلت ذلك الفعل فغير الزانية قوله ونحو مبتداء **﴿﴾** والفاء **﴿﴾** مبتداء ثان
 فيه اي في نحو الزانية (مرتبط) بكسر الباء خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء
 الاول **﴿﴾** بمعنى الشرط **﴿﴾** يعني الفاء هم نازبط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف
 واللام في الزانية والزاني جعل الباء متعلقا بالربط بقضية الشرط لان الجزاء مرتبط به
 فكون الفاء رابطة بينهما **﴿﴾** عند المبرد **﴿﴾** فخرج هذا القول واماله عن التعريف
 بقوله مشتغل عند ضميره او متعلقه فامتنع التسليم ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن
 مثل هذا القول من ما اخرج عاملا على شريطة التفسير (لكون الالف واللام
 الكائنة في الزانية والزاني مبتداء) لان الالف واللام من الموصولات على ما سبقت
 الا انه لما شبهت اللام الحرفية لفظا باستكر هو ادخوله على الفعل فادخلوه على
 الاسم الذي فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا يلزم على
 ما سبقت في حقيقة (موصولا) صفة مبتداء (فيه) اي في المبتداء (معنى الشرط
 لما سبق ان المبتداء اذا كان موصولا صلة فعل او حرف يكون معنى الشرط
 واسم الناعل هو صلته) اي صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان اسم الفاعل
 ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التي زنت اي مكنت نفسها بالزنا
 والذي فعل ذلك الفعل فيكون الزنا سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتداء
 وهو قوله فاجلدوا) كالجزاء مثل قولك الذي بانيك فامرته اي فستحق لكرامك
 ونساء لداخلة عليه) اي خبر المبتداء (مرتبط بالشرط) يعني جئت له ربط الجزاء
 بالشرط (لدلالة) اي لدلالة الاء (على سببية) اي على الشرط (الجزاء
 لان الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط
 سبب الجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم السببية كقولك الذي بانيك فله درهم حيث
 دخلت على قوله لدلالة على ان الانبان سبب له حتى لو ايات لما استحق ادرهم
 ومثل ههنا الفاء اي الفاء التي وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل في خبره
 فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فبكره وقوع معمول
 ما بعدها اي معمول ليعمل الذي بعدها فيمت قنبا لانه يعكس الامر اي يكون

شيء قبله من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل لمذكور
 بعده) اي بعد الفاء (على ما) اي على الاسم وقع (قبله) اي قبل الفاء مع
 ان التسليم شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له **﴿﴾** كان
 قوله تع الزانية والزاني خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله او ساط عليه هو
 او مناسبه على ما سبق فتعين فيه الرفع اي فوجب في ذلك الاسم الواقع بالابتداء
 متصفا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبر لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان بالتاويل
 ولذا لم يقيد المص الجمللة الواقعة خبرا بالجزئية حيث قال والخبر قد يكون جملة
 اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قائم ابوه وهذا التوجيه اقوى لعدم
 احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص ولكون الآية فيه جملة **﴿﴾** و **﴿﴾** الآية
 جملتان **﴿﴾** مستقلتان (المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر واحد منهما متفرعا
 على حذف الفعل من الاخر والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبنية
 الاولى ومفسرة لها **﴿﴾** عند سيبويه **﴿﴾** اذا الزانية مبتداء) عنده (محذوف
 المضاف) واقم المضاف اليه مقامه مثل جاء وبك ليصح حل الخبر على المبتداء
 والزاني عطوف عليه) بالواو عطوف مفرد على مفرد (والخبر محذوف) جوارزا
 بالقرينة الحالية (اي حكم) مبتداء مضاف (الى الزانية والزاني فيما) موصولة
 تبلي) بالياء للمفعول وما استكن فيه نائبة والجمللة صلتها اي واقع وثابت في القران
 الذي تبلي وبقرء (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من من الظروف المكتبة
 مبنى على الضم لكن ههنا الاستعير لزمان الحال بعلاقة الطرفية الا ان تبلي او بعد
 قوله الزانية والزاني وذلك الحكم (قوله فاجلدوا) اي فاضربوا ايها الحكم كل
 واحد من الزانية والزاني مائة جلدة وقوله فاجلدوا (جملة) من الفعل والفاعل
 (نايبة) لبيان (الحكم الموعود) في الجملة الاولى (والفاء) في قواد فاجلدوا (عنده
 اي عند سيبويه) ايضا) اي كما انها (للسببية) عند المبرد (للسببية) يعني جواب
 الشرط المقدر (اي ان ثبت زناها) ثم عاود ذلك باربعة شهداء يشهدون
 بالزنا في اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكون محصنين وصفة
 للاحضان الجزئية والتكليف والاسلام والوطنى بنكاح صحيح (فاجلدوا وقيل

الفاء ههنا (زائدة) لأنها كيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكن الثانية هي
 المحكم الموعود في الاولى (أو) الماء ههنا (لتفسير) أي لتفسير ذلك الحكم وهذا
 انظر (وجزء الجملة) وهي قوله فاجلدوا كل واحد منهم الآية لأن الراد بالجزء
 ههنا طائفة من الكلام لأن المسند والمسند اليه (يعمل في خن جملة اخرى) يعني
 لأن جملة كل واحد الآية لكونها مستقلة لا تعمل جزء منها في جزء الجملة المقدمة
 التي هي قوله الثانية والثاني (فيمتنع التسليط) أي لتسليط الفعل الواقع بعد
 الاسم المذكور بعينه أو مناسبة على الاسم المذكور (ولا بد خل) هذا القول
 على كلا التوجيهين (في الضابطة) أي باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
 لعدم كون التعريف صاعدا عليه (فتعين ارفع) أي خوف رفع الاسم المذكور على
 أن يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه أو على أن يكون
 الالف واللام موصولة مبتدأ تضافا لمعنى الشرط فاجلدوا جزءا له في معنى
 الخبر على مذهب المبرد والاعتماد عطف على توجيه المبرد أو على توجيه سيبويه
 ولذا قال السه (أي وإن لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط
 كما هو مذهب المبرد (ولم يكن) الآية (جملتين) مستقلةين على ما هو مذهب
 سيبويه (أي كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط) أي هذه الآية تنكر داحلة
 تحت الضابطة (اصدق التعريف عاينها لأنه يصدق على قوله الثانية كل اسم
 بعده فعل مستقل عنه بضميره أو متعلقه بحيث أوسلط عليه هو أو مناسبه
 ونصبه وإذا كان داحلة تحتها فاختار (فيها) أي في هذه الآية نصب
 لكونه الاسم المذكور واقعا قبل الأمر لما عرفت سابقا أنه إذا كان واقعا قبل الأمر
 والنهي فخر فيه فيه نصب (واختيارا لنصب فيها بطل) مخالفا لكونه لما اتفق عليه
 جمهور النحاة وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون بالغزلا لما سبق لانفاق النحاة
 على ارفع أي رفع الاسم المذكور في الآية فإذا كان الأمر كذلك فلا بد جعل
 من الفاء التي في قوله مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (وجعل الآية
 جملتين مستقلةين كما هو مذهب سيبويه) فتعين ارفع أي رفع الاسم المذكور
 فيها يكون مرافقا لما اتفق عليه القراءة وقيل في معنى قوله والآلة محذوف على

مقدور في الأقسام الثلاثة يعني ليس كترالب أسلمة المقدمة من هذا الباب والأي
 وإن كان كل واحد منها من هذا الباب فاختار في الاسم الواقع في كل منها النصب
 أما اختيار النصب في الأول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام أو قبل
 الأمر وأما الثاني فلللباس بالصفة واختيارا لنصب فيها بطل لما عرفت في زيل
 كل واحد منها فتعين ارفع فيها لما عرفت أيضا فيه الرابع أي رابع الأربعة
 لأن الرابع الثلاثة يعني أنه باعتبار الحال لا باعتبار التصدير لما سأتى (من تلك المواضع
 التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها) التحذير أي ما فيه الاسم التحذير
 سمي اللفظ التحذير في نحو إياك مع أنه ليس بتحذير بل هو الدلالة للمالعة حتى كأنه
 صار نفس التحذير قسما من الاسم مدلوله وإنما وجب حذف الفعل الناصب
 للمفعول به (فيه) أي في هذا الباب التحذير (اضيق الوقت عن ذكره) لأنه لو ذكر
 لغات وقت التحذير لأن مثل هذا إنما يقال عند مشاركة للهلاك وشدة الخوف
 أو قصد الفراغ لبرهة إلى ما هو المقصود من الكلام وهو هو أي التحذير
 في اللفظة تحذير الشيء المصدر مضاف إلى المفعول (عن شيء) يقال للشيء الأول
 التحذير الشيء الثاني التحذير منه (وتبعده عنه) أي تبعيد الشيء عن الشيء يقال
 حذرت الشيء عن الشيء إذا خوفته وبعده عنه (و) هو (في اصطلاح النحاة
 معمول) أي اسم عمل بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل
 بالمفعول (وقال المحشي) أنه بذلك على أن المفعول تأويل للمعمول فيه فاعمول
 في هذا المقام من قبيل المحذف والابصال وقبل من قبيل اطلاق اسم الحال على
 المحل انتهى يعني بمعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأمر أو عمل
 متقدرا أتق في ظرف مستقر وقع صفة المعمول ومضاف إلى المفعول أي معمول
 كأن بان يقدر فيه ناصب له مثل أتق أو بعد أو فتح تحذيرا أي حذر (بمعنى
 للمفعول) (ذلك المعمول) وبعده (تحذيرا) وتبعده (فيكون) قوله التحذير بالمفعول
 مطلقا) مثل قولك ضربت ضربا حديف فعلة الناصب له جواز بقية الناصب
 لأن المنصوب لا بد له من ناصب وإن لم يكن مذكورا يكون محذوفا (أو ذكره لبناء
 للمفعول ونائبه ما استكن فيه أي (ذكر ذلك المعمول تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا

على هذا (مفعولاه) أي ذكر لأن يكون محذرا حذف فعله الناصب ^{بأن} ما بعده
 متعلق بقوله تحذيرا (أي) يكون ذلك المفعول محذرا (أي) من الشيء الذي
 وقع (بعيد ذلك المفعول) أما بالعطف مثل إياك والاشد فإن المفعول هو إياك
 والواقع بعده والاسد فيكون محذرا عن الاسد أو بالجار والجرور مثل إياك
 من الاسد ^{أو ذكر} بالبناء المفعول ^{بأن} المحذرة منه ^{بأن} بالرفع لانه قائم مقام
 المفعول لذكر وقوله منه في محل ارفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذور والضمير
 راجع الى الالف واللام لكونه معنى الذي أي الذي حذر منه ^{بأن} مكررا ^{بأن} حال
 من قوله المحذور منه (على) ان يكون الثاني تأكيد للفظ الاول قوله ذكر حال
 كونه على (صفة الماضي المجهول) كما قلنا (عطف على حذر أو ذكر المقدر) بالجر
 صيغة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين ولذا لم يبين أي على حذر المقدر أو ذكر المقدر
 وقبل مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قبل اول ذكر المحذرة منه مكررا اذا تكرر
 المحذرة منه للبالغة في التحذير بضيق الوقت ويعني عن ذكر العامل انتهى هذا لما يصح
 على التوجيه الثاني على ما استفاد من قوله اول ذكر المحذرة منه مكررا أي ذكر ذلك المفعول
 لذكر المحذرة منه مكررا أو اما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المفعول
 ان ذكر المحذرة منه مكررا وهذا لا يصح لان المفعول ههنا ليس المحذر بل محذرة منه
 فان قلت فعلى هذا أي على ان يكون ذكر المحذرة منه معطوفا على حذر أو ذكر المقدر
 لا بد من ضمير راجع الى المفعول في المعطوف (مثل ان يقول أو ذكر محذرة منه المحذرة
 أو يقول أو ذكر أي المفعول مكررا) كما كان ضمير راجعا الى المفعول (في المعطوف
 عليه) وهو الضمير المستكن في احد الفعلين لان صفة الشيء أو خبره أو معطوفا
 عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المص أو ذكر المحذرة منه جملة معطوفا
 على جملة اخرى هي ذكر أو حذر المقدر الذي هو صفة قوله مفعول فلا بد من
 ضمير في المعطوف لان المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما يأتي تحقيقه (فلا
 نعم) لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه (لكنه) أي الاله خوفا
 ووضع في المعطوف الاسم (المظهر) وهو المحذرة منه (موضع الضمير) على
 خلاف تنزي الظاهر لان مقصده الضمير (اذ تقدر بالكلام أي) كلام المص

أو مفعول) أي اسم عمل فبد النصب (بتقدير ان تذكر) ذلك المفعول (مكررا) لان
 المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (الاله وضع المظهر) في المعطوف وهو
 المحذرة منه موضع الضمير (انذ الى المفعول) في المعطوف عليه كما في قوله انذ
 حاذرا (اشعرا) مفعول له اقر له وضع (بانه) أي بان المضمير المعطوف (بأن) المحذرة
 منه لا محذرة) كما في المعطوف عليه يعني أو حذر كما في المعطوف عليه يرجع الى
 المفعول فيكون في القسم الثاني أيضا محذرة مع انه في القسم الثاني محذرة منه فليتم اقسام
 التحذير ^{بأن} مثل إياك والاسد إياك ان تحذف ^{بأن} وفي الحاشية تكرر المثال
 على الاغلب في هذا الاسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا وقد عي من كل ما تحذره
 إياي والشر بتقدير ان بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيوي وقديكر ان
 ظاهره اضافة الى مخاطب تحذرا لك والسيف الغائب هو الشاهد النادر بل قوام
 ذابغ الرجل السنين فياه وإيا الشعر اب انتهى وانما كان الاغلب ضمير المخاطب
 لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان
 يحذر نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتمثله بمنزلة المخاطب وفيه
 اشارة أيضا الى انه يجوز ان يكون المحذرة منه وهذا القسم اسما وفاعلا (هذان مثالان
 الاول نوعي التحذير ومعناها) أي معنى المثال الاول على قسمين اما ان يكون المحذرة
 مقدما على المحذرة منه مثل (بعد نفسك) بتوسط النفس والقباس ان يقال بعدك
 الاله فصل الضمير وسط النفس المضاف اليه حذرا عن اجتماع ضمير الفاعل
 والمفعول لشي واحد وهو غير جائز في غير افعال القاب ثم لما حذف الفعل والفاعل
 وجوب الضيق المقام واستغنى عن ذكر النفس لحذف فتقل أيضا الضمير المنضل به
 منفصلا فقل إياك (عن الاسد) اما ان يكون تحذره وخبره (الاسد عن نفسك
 جى بالنفس ههنا أيضا وان لم يتج الى لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك المشاكاة
 أو كذا) قوله (بعد نفسك عن حذف الارب) الحذف بفتح وسكون الذال العجنيين
 الرمي بالخصا يقال حذفت الخصا أي رمتها من بين اصابعي ويجوز في الاول الاهمال
 أيضا لانه يقال حذفت بالاضار ما بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه
 رمي بالاصابع وانسب بالمقام تأمل قال عراضى الله عنه وان تحذف احدكم الارب

وهو يقع المهيمة ويكون الرأء المهمة والون بعده يقال بالفارسية خر كوس
وانما قال هذا حال كونهم محرومين اوانه اذارمى بما لا يكون جارحا ولا يخل اكله
وقد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى المغة
ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا) بعد حذف الارنب عن نفسك (و) على كلا
التقديرين (اى تقسيم النفس او تقسيم الاسد فى الموضعين) المحذر منه هو الاسد
فى المثال الاول (والحذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس
فيها (فان المراد من تهيد الاسد) فى قوله بعد سد الاعن نفسك (او) تعيد (الحذف
فى قوله بعد حذف الارنب) عن نفسك تحذيرهما اى تحذير النفس وتحذيرها
منهما) اى من الاسد والحذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والحذف
منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فى الاله روح وعقل والحذف
مما روح له والاسد لا عقل له ^و مثل ^{الطريق} الطريق ^{والحبة} الحبة ^{والحبة} الحبة
ومن الاله نوعيه) اى نوعى التحذير وهو ما يكون المحذر منه فنه كرا الا انه اذا
يشئ وكرا لزم حذف طاله وان افرد فلا لار التكرار يعنى ذكر العامل ولما
اذا اظهر العامل ليشئ لمعمل ولا يخص هذا القسم بالمضاف بل يقع ح جمع
الخطري اما ظاهر امفردا كالمثال المذكور واما مضمرا كالحطاب او كلمة او غائبا مثل
اياك اياك واياى اياى واياه اياه واما مضاف نحو رؤسك رؤسك ورأسى رأسى
ورأسه رأسه (ولا يخفى عليك) ايها الطاطب المص (وتقديره) اتق فى اهل النوعين
التحذير (غير صحيح لانه لا يقارن بغيره من الاسد) بل يقارن بغيره من زبد بقرات
منه وعند تخويفه مديقان بعدت زيدا من الاسد ونجيت عند لان الاتق لازم
لا يتعدى الى المفعول بنفسه (فيذبحى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد
امر من التعيد (الفتح) اخر من التحذير لانه يقال بعد زيدا من الاسد ونجيت منه
فيذبحى ان يقدر فيه مثل بعد اوتى) المحبة لا يقدر اتق لعدم صحة المسرفه اليه
لا يقدر اتق زيدا (وتقديره) بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب اى قولا
الطريق الطريق والحبة الحبة لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الحبة بل يقال اتق
الطريق والنبي الحبة لكون الطريق مملوفا ^{الطريق} الطريق ^{والحبة} الحبة ^{والحبة} الحبة

نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى
على اتقاء الخطب (عن الطريق ليعلى تعيده) اى على تبديد المار السالك فى
الطريق عنه حتى يقدر فيه (فالبصواب) اى ما هو الاول والاخر (ان يقبل
اى ان يقال المص فى تعريفه معمول يتقدير (بعد اوتى او نحوهما) ليكون اشمل
واجب عند بان هذا من باب حذف المضاف واقامت المضاف اليه مقامه تقديره
معمول بتقدير نحو اتق اوتى باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه
فتح نعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو اتق
وغيرها فيقدر بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل
اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر
ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالتعريف
ههنا هو المحذر من بدل مطلقا لقوله تعالى وما ارى نفسي ان النفس لا مارة
بالسو وقوله عم اعدى عدوك نفسك بين جنبيك (فان المعنى) اى معنى نفسك
نفسك (على هذا بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعدا عن نفسك التى هى
من جملة ما يؤذيك ومما لفظ يان لكون النفس من الاشياء التى هى تؤذى المخاطب
وقوله مما يتعلق بقوله بعد بقوله به كما هو الظاهر لانه يحكى ان النفس هو المحذر
لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه (كلاسد ونحوه) بتدليل
لقوله مما يؤذيك (ويقدره مل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى
كالمثال المذكور (فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق
اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكرر فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من دليل
ذكر المحل وارادة الحال (قول) اى اعترض على قول المص اياك والاسد واياك
ان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظه ان تحذف فى اياك وان تحذف
خارج عن النوعين) اى من نوعى التحذير لانه ليس بمحذره منه ولا محذرو التحذير
فى الاول ما يكون محذرا ويؤذى لانه ما يكون محذرا منه (فيذبحى ان لا يكون لفظ
الاسد محذرا) لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما (ليس كذلك فانه
اى فان لفظ الاسد) ايضا) اى كما كان لفظ اياك (محذرا وتحذير) لان التحذير

ان القسم الاول لا يكون الاحال بالتحذير منه والتحذير ولفظ الاسد هو المحذور منه
فيكون داخل في النوع الاول (واجب بحسب بانه) اي لفظ الاسد (تابع للتحذير
لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل
اياك من الاسد واياك من ان تحذف فمحذف المحذور منه وهو من الاسد وذكرا منه
بالاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذورا منه وان كان معطوفا واخترنا
اي نوابغ التحذير او نوابغ كل متبع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود
وهو المحذور وغيره ولا يسمى تابع التحذير فمحذورا عن نوابغ التحذير عن حدود
المبهمات (بدل ذكرها) اي ذكر المص النوابغ (فيما بعد) لانها لو كانت داخلية
في هذا الحد لاستغنى عن ذكرها فيما بعد علم انهم ليست بدخلة فيها وتقول
قلت (في قسمي النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر
في التقدير وان كانت اظن في الظاهر الاول ابلغ لان قبيل تكرار التحذير لانه يذكّر
مقاومة كورا ولاجل هذا الرتبة كتب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل
ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وهما ذكر المعطوف عليه وحذف
المعطوف لان المقام يتسع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما
اياك من الاسد بالاقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك
والاسد) بالاقصر على ذكر المعطوف ﴿﴾ وتقول ايضا في المثال الثاني
من النوع الاول اياك ﴿﴾ من ان تحذف ﴿﴾ يذكّر المعطوف عليه وحذف المعطوف
تأ كنت تعزل اياك وان تحذف (بالعكس يعني تحذف المعطوف عليه وذكّر
المعطوف لكونه اخصر في اللفظ وان كانت اظن في التقدير ﴿﴾ (تقول في المثال
الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة في التحذير بعبارة اخصر من الثاني
اياك ان تحذف بتقدير من ﴿﴾ الجارة (اي اياك من ان تحذف) فالذي بغير ان
باز فيه ان وجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز
في تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذي مع ان يجوز
فيه هذا الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف
الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف

العاطف وفي الاول حذف الجار والمعاطف فبقى في الاول وجهان وفي الثاني ثلثة
اوجه (لان حذف حرف الجر من ان) المخففة (وان) المنسدة بفتح الهمزة
فيها (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها
مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة
اجاز وفي التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ﴿﴾ ولا تقول (في المثال الاول
من النوع الاول) اياك الاسد ﴿﴾ كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف
لامتناع تقدير من ﴿﴾ الجارة في الاسم الصريح حيث لم يجوز حذف حرف الجر
منه قياسا ورأيا وداءيا (وشذوذه) اي واشذوذ تقدير (من مع غير ان وان
واما قول الشاعر اياك المراد فانه الى الشمر دعاء وللشمر جالب بتقدير من اي
اياك اياك من المرء وهو الشك فشذاز اول الضرورة اي محمول على الضرورة
فان قلت (قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من الامتناع) فليكن بتقدير
المعاطف (فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلثة كما
جاز في الثاني وجوه ثلثة (فلا حذف المعاطف) في هذا الباب (اشد شذوذا
من حذف الجار فيه ايضا) مطا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سوله كان
في هذا الباب او غيره (قياس) يعني شايع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى
افنضرب عنكم الذر صفا ان كنتم اي لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله
الاية اي ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلق انطلقت اي لان كنت ومثل
قول الشاعر اعد ذكر نعمار لنا اي ان ذكر نعمان اذا قرى بالفتح رشاذ كثير (خير
بعد خبر (في غيرهما) اي في غير ان وان مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اي
من قومه وقولك الله لا فعلن بالجر اي بالله لا فعلن (واما حذف المعاطف فلم يثبت
الا نادرا) افكان شذوذه اشد كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحسلم قلت اي وقلت ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان
المفعول فيه وبعض احواله فقال ﴿﴾ المفعول فيه ﴿﴾ اي الذي فعل فيه والذي
فعل فيه فعل وهو مبتداء خبره محذوف اي ومنه بقرينة قوله فنه المفعول المطابق
وهو المناسب لما سبق او خبر مبتداء محذوف اي هذا باب المفعول فيه والكن

لاقرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتداء والجمعة بعد خيره وهذا او اى لعدم
ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تنسيبها بالاولاى التى
تحل الاشياء فيها وهو مبتداء اى المفعول فيه فما اى اسم ما وقع له يذكرو
اكتفاء يذكرو فيما سبق فى المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفاء يذكرو فى المفعول به
بقوله اى اسم ما وقع فعل بالبناء للمفعول فيه التجوز راجع الى المفعول
فعل بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو
المصدر يعنى الحدث وفى الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل بفعل وقرأ بعضهم به
واو حينا اليهم فعل الحيزات والفعل بالكسر اسم والجمع الفعالي مثل قرح وقراح
انتهى مذكور تضمننا فعل (تضمننا) نصب على التميز او على المصدرية اى ذكر
تضمننا كائن (فى ضمن الفعل الملتصق) مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل
المعذر (مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه
ما حذف فعله انما نصب له جوازا ووجوبا على ما سبأ فى احر هذا البحث (او شبهه
بالجرح عطف على الفعل اى مذكور تضمننا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون
ما سابه الفعل ملفوظا او مقدرا مثل انما صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك
متى انت صائم اى انما صائم يوم الجمعة (او متابقة) عطف على تضمننا اى
مذكور متابقة (اذا كان العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل العجبنى
ضمير زيد عمر اى يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله اى فقر) المص
عاطف فيه فعل جنس شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحوار وغيرها
(و اسماء المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (نكاتها) اى كل من اسماء
الزمان والامكان سواء كانت مستقلة او لا (فانه) اى الشأن (لا يخلو زمان) من الازمنة
او مكان (اذ كنه) (عن ان يفعل) البناء للمفعول (فيها) اى فى كل واحد منها
ولو قال في ذلكا ان السواب (فعل) نائبه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة او مكان
من الامكنة عن فعل يحدب فى كل منها ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل
يعنى حدث ويوجد) (فيها) اى فى كل واحد منها لفظ او تقدير (او لا) يذكرو الفعل
الذى حدث ويوجد فى كل واحد منها لا لفظا ولا تقديرا بل بالتحقق اليه اصلا

وقوله مذکور خرج به مالا يذکر فعل فيه) ای خرج بقوله مذکور عن تعريف
المفعول فيه الظرف الذي لم يذکر الفعل الذي فعل فيه لالفاظا ولا تقديرا
نحو (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلعت الامام افضل ثم عيّن افضل
ونحو قولك المئتان الذي دفن فيه النبي عليه السلام افضل القاع الى غير ذلك
قائه وان كان (للوصول يوم الجمعة يوم طيب) (فعل فيه فعل لا محالة) لفظة لان في
الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اي لا محالة فيه اي لامشك في ان سفل
يوم الجمعة فعل (ما لکنه) اي الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفاظا ولا تقديرا
اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم في الاول
بالابتدائية والاني بالخبرية كان العامل فيها العامل المعنوي لم يبق الاحتياج
الى العامل فلم يقدر ايضا (لکن) استدراك من قوله خرج به مالا يذکر فعل
فعل فيه (بقى) قولك (شهرت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه)
اي في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق
وبابه ضرب (عليه) اي على يوم الجمعة (انه فعل فيه فعل مذکور) تضمننا في ضمن
الفعل الملفوظ وهو شهرت بمعنى يصدق عليه المثال ان تعريف ومع هذا انه
ليس بمفعول فيه بمعنى لا يصدق عليه الماعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل
قوله ومن شهد بكم الشهر فليصمه ومعناه ح بالفارسية حاصر شدم روز جمعه
اي ان معنى مقارن شدم روز جمعه را باي معنا كه عالم شدن روز جمعه را همتان
كفة شود كه حاصر شدم باز جمعه (را فان شهرت يوم الجمعة) وحضوره
لا ياتون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه
وليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ما قلنا
انما لم يكن ان تعريف ما نعال خول ما ليس من اراد المحذور فيه (فلو اعتبر
بالا للمفعول) في تعريف فيه الحثية (رفع اثبة) اي المفعول فيه ما فعل فيه
فعل مذکور من حيث انه فعل فيه فعل مذکور) هكذا اعتبار قيد الحثية (خرج
جوابا) (مثل هذا المال) يعني مثل شهرت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله
يوم الجمعة ز منه) اي من تعريف المفعول فيه فيكون جامع الافراد ومسانة

لا اعتبار به (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اي في المثال المذكور (ابس من حيث انه فعل فيه) اي في ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولاً فيه للتعريف المذكور وهو والشهود (بل) لم يذكر الا (من حيث انه وقع عليه) اي على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال ح مفعولاً به لا مفعولاً فيه فيكون التعريف مانعاً عن دخول غير فيه (ولا يخفى على من) اي الطالب المصنف (انه) اي الشان (على تقدير اعتبار قيد الحية) في التعريف فيه تنابع الاضافات مثل قوله حمامة جرحى حومة جندل سمع (لا حاجة الى قوله اي المص (مذكور) في التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة لتقديره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المص مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الخ لانه يكون تكرار اوله اذا ذكر قوله مذكور في الحية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا واجب عنه بانه ايسر فيخرجنا عن شيء بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ابضا حة فعل الال زيادة تصوير المعرف اثنا من قوله لا حاجة الخ لا يكون الحاجة اليه المذكور (الزيادة قوله (تصوير) مصدر بمعنى الصورة وقوله (المعرف) بفتح الراء مصدر بمعنى من التعريف لان المصدر المسمى واسم المفعول واسم الزمان واسم مكان من المزيادات على الثلاثي يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما مر حبه في علم الصرف فيكون المعنى الال زيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ من زمان او مكان (بيان) خبره (لما) في قوله ما فعل فيه فعل (الرسالة او الموصوفة) فيه (اشارة الى) ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة او موصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فهمنا على الاول حال من الضمير الموصول فيكون حالاً منه ايضا لان الحال من ضمير شيء هو الحال منه وعلى الثاني صفة بـ صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعني وانما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمي المفعول فيبدو) هما طرف الزمان وطرف المكان وتفصيلا لهما (وتمهيد لبيان حكم كل فيها) اي طرف الزمان

وطرف المكان وهو قبول انصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم والحدود بيان النصب بتقدير في وعدمه. ظاهر في بقوله (وهو اي المفعول فيه ضربان) عند المص واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير في احدهما (ما يظهر فيه في وهو تجرورها) كقولك سرت في يوم الجمعة فكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة وثانها (وما يقدر) مبنى للمفعول فيه (الضمير راجع الى الموصول (في) محل ارفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اي ما يقدر فيه في (منصوب بتقديرها) اي بتقدير في قولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصار في اللفظ (وهذا) اي كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في خلاف اصطلاح القوم اي الهاء وانما عبر عنهم القوم تليها على ان المخارعة الشه ما ذهب اليه المص لانه كما ان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة طرف لسرت ومحله كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة طرف له ومحله ايضا لا حاجة لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني (فانهم) اي القوم (لا يطلقون) (المفعول فيه) على شيء من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير) في اذ اقلو شرط اي شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في اي كونه منه وما يتقدير في فيكون المفعول به عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في (واما الجروها) واما الطرف الذي يخبر لفظ في مثل سرت في يوم الجمعة وصلبة في المجد (فهو) اي الجروها (مفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان الجروها بالياء في قولك مررت زيد بن والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به (لامفعولاه) فيه وخالفهم اي خالفوا القوم المص حيث جعل الجروها اي بلفظة في (ايضا) اي كما جعل المنصوب بتقدير في (مفعولا فيه) وظنى ان ما ذهب اليه المص هو الحق لان التعريف المفعول به كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على الجروها ولانه كما يكون المنصوب طرفا للتعريف كذلك الجروها يكون طرفا له واذا صدق الحد صدق الحدود ايضا لا صدق الحد على شيء يستلزم صدق الحدود على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على الجروها كما يصح اطلاقه على المنصوب (والذلك

اي ولاجل ان المجرور يعني مفعول فيه عنده ايضا كما ان المنصوب مفعول لافيه اقل
المص **وشرط نصبه** ولم يقل وشرطه اي المفعول فيه كما قال القوم (اي شرط
نصب المفعول فيه) اي شرط كونه منصوبا ووقوله وشرط نصبه مبتداء وقوله
تقدير في **خبره** اي ان تكون لفظه مقدرة في النية يعني ان يكون محذوفة
في اللفظ ومقدرة في النية لانها ان لم تكن مقدرة في النية ايضا تكون اسما محضا
ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذا تلفظ بها
بوجب الحر) يعني لان كون حرف في ملفوظة يستلزم جرما دخلت عليه اما
لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في **ظروف** **جمع ظرف**
مثل قرون وقرن مضافا الى **الزمان** **اضافة الدال الى المداول** فالاضافة
لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب السابغ وخاتم فضة **ح** فالاضافة
بيانية **كلها** بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (منها) بالنصب
خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمرمى من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والوقت والزمان (او محدودا) فالحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم
والبل والشهر والحول وغير ذلك **تقبل** اي ظروف الزمان من قبل يقبل
كم يعلم **ذلك** اي تقدير في لان الزمان المبهم منها اي من الظروف
الزمان **جزء** (مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح
انتصابه) اي فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اي
كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى
جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه فكذلك يتعدى الى
جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لانها جزء من مفهومه ايضا والشيء
لا يحتاج الى واسطة للفعل في جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اي من ظروف
الزمان (محمول عليه اي) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذي هو جزء مفهوم
الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه
ينصب بالحس والتبع لا شرا كهما اي تكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين
في الزمانية **وضك** ونهاية جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتيار احدهما

على الاخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخرى التحديد
اي كونه محدودا (توصفت دهر) مثال للزمان المبهم والذهر الزمان وجهه
دهور وقبل الابد وقبل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود
وظروف المكان ان كان **اي** (المكان) ليبر الى ان الضمير في كان راجع الى
المضاف اليه وهو المكان والواجب التانيث ويحوز ارجاعه الى المضاف وهو
الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني او النوع الثاني او بان ينصب المضاف
من المضاف اليه التذكير او بان تانيث الظروف غير حقيقي لكونه بتأويل الجماعة
منهما **مثل** بعد وقبل وتحت وغير ذلك **قبل** ذلك **اي** قبل المكان المبهم
تقدير في او بالنصب (يقدر في خلا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك
اي المحمولة (على الزمان المبهم) هو جزء مفهوم الفعل (لا شرا كهما) اي
لكون الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين
في الابهام اي كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل
المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكان ينصب
الثاني اصالته لكونه جزء مفهومه والاول تبعاً لاشتراكية في الابهام (تحو جلت
يمتلك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب
الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست **والا** عطف
على قوله ان كان والشارح التار اليه بقوله (اي وان لم يكن) الظروف المكان
منهما بل يكون المكان (محدودا) **فلا** **تقبل** تقدير في (اي الانتصاب
بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في (اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس
جزء المفهومه (اذ لم يكن) ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذي هو جزء
مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان تحد ذاتا لان انتصاب
المكان المبهم لم يكن اصالته بل تبعاً وحمله على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون
كالاستعارة من المستعمر والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اي لاختلاف
الزمان المبهم والمكان المحدود (ذات وصفة) لان ذات الاول الزمان والثاني
المكان وصفة الاول المبهم والثاني المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح جملة

فإذا لم يصح جملة بمعنى على حاله الأصلي وهو كون الواسطة مذكورة نحو جلست في المسجد (بإظهار لفظ في فعله من هذا التفصيل أن الظروف أربعة أنواع زمان مبهمة أو محدود ومكان مبهمة أو محدود فالاول ينصب بتقدير في الصلة كونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينصبان بتقديرها لكن فيما وحالا لكون الاول مشتركا للزمان المبهمة الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات والثاني في الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له في الذات ولا في الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز تقديرها فيه فوجب اظهارها ^ب وفير ^ب بالبناء المفعول من التفسير المبهمة ^ب نأيه في اسناد التفسير الى الغير ولا عراض عن ذكر فاعله مع انها اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذ مذهبها اشارة الى ضعفه لان اللابيق بالمقام ان يفسر بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قبل المبهمة (من المكان) بيان المبهمة وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه كالجہات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة الملو وهي لا تدخل في المسمى فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتنا اذا علا الشخص وقبل ما مسمى مداراه بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازا وجهه انما يشتمل الجهات الست وعند ولدى ووسطا باليكون ونحو ذلك الوقت بمعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت ^ب بالجهات ^ب جمع جهة وهي الجانب الست ^ب بلا تا ان ثبت للمؤنث لان التأنيث المدد عكس التأنيث سا الاشارة (وهي) اى الجهة الست (امام وحلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السككين جل وعسل وماء فالجاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيمه الى الجزئيات (وما في معناه) في معنى امام قدام وفي معنى خلف وبعده وراه في معنى شمال يسار وكذا غيرها (قال امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع ما يتناول وجهه) اى وجهه زيدا (الى انقطاع الارض) ايعنى يحوز ان يطلق على كل موضع ما يقابل وجهه (فيكون) امام زيد (مبهمة) وكذا

حلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جمع ما يقال بل راسه الى نهايتها العالم العلوم ونحوه يتناول جمع ما يقال رجلاه الى نهايته العالم السفلى فيكون كل واحد من الجهات الست مبهمة (ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهمة من المكان بالجهات الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول لمكتابة بالجر صفة الظروف الجائز بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله نصها بالرفع فاعل لها مثل قولك مررت بعمد حائل وشاحها على ماسيجي قال (جواب لما اى المص ^ب وحل ^ب مبنى المفعول ^ب عليه ^ب اى على المبهمة) من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر ^ب عند ^ب في تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعل وحل معناه الحوالى والجوانب الاربعه ويجوز فيه اى قرأه الفاء بالثلاثى عند فقه ثابت الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجوز لفظا بدخول من الجارة عليه وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله ^ب ولدى ^ب على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فباعتدك وفيما خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه او في مكانه الذي هو جار ليس فيه الا انه ^ب وشبههما بالرفع عطف على قوله عندا ولدى وحل على ذلك المبهمة ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحت فيكون بمعنى عند لان تحت الشئ عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكان لان سوى بمعنى المكان لما سيجي ^ب لا بهما مبهمة (اى لا بهما عند ولدى) اى لكونهما مبهمة كالجہات الست فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال في عند زيد ولا في لدى زيد واما في الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال جلست في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر المص وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على ذلك المبهمة (لان حكمه حكمهما اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويشترك في علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشترائكهما فيها غالبا وقبل ذلك ان يجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما لاجتماعهما بمنزلة المشبه

والشيء في ذلك ان تجعل راجعا الى المبهمة وعند وادى وشبههما تاويل المحمول
والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حل الجميع مذكورا انتهى (و) وقع في بعض
النسخ (اي بنسخ الكافية) لا يتبها منها (مقام لا يتبها منها بصيغة التأنيث مقام
النسبية) كما هو (راجع الى الموصول) (الظ) ليكون وجه الحمل مذكورا
في المحمولات كلها لان الظاهر يحكون الضمير راجعا الى عند وادى وشبههما
ويحتمل ان يرجع الى عند وادى وشبههما والمبهمة فيكون حيلة للتفسير والحمل
وكذا اي كما حل على المبهمة من المكان عند وادى وشبههما (حل) ايضا (على
المبهمة من المكان) المفسر بالجهات الست (الظ) لفظ مكان وما يعناه كالقمام
والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال
ضربت مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا
نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار
فلا يقال كنت المصحف مكان كذا بل في مكان كذا الكثرة (اي الكثرة لفظ
مكان) (في الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اي لابهام
لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز
ان يكون فيه لابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (كذا) اي كما حلت
الاشياء الاول كذلك (حل عليه) اي على المبهمة من المكان (ما) اي المكان
المحدود الذي وقع به بعد دخلت (وان كان معينا) وما يقارنه من حيزات
وسكنت وفي ارضي واعلم ان دخلت وسكنت ونزات ينصب على الظرفية كل
ما كان دخلت هي عليه مبهمة كان او لا نحو دخلت الدار ونزات الحياية وسكنت
الفرقة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير
المبهمة ايضا واتصاف ما يندما على الظرفية عند سبويه انتهى نحو دخلت
الدار فان الدار مكان محدد معين لا يدق في الغلظة في الا انه حذف منه لفظ
في اتساعا (لكثرة في الاستعمال) اي لكثرة الاستعمال هذه المثال او يكون استعمال
الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال يستلزم تخفيف ذلك اللفظ
لا لابهامه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين على الاصح (متعلق بقوله حل

اي) حل واقعا (على المذهب الاصح) اي على القول الاصح لان المذهب يستعمل
في القول يقال مذهب فلان هكذا اي قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لانه لا يتقبل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعلق الظرب بدون المضروب وفي الرضي
قال الجري ان دخلت متعديا بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (الكن الاصح
انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها
في لانه ان يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتقبل الفعل
بدونه بل بواسطة في والمفعول به لان ما مصدره يحكي على وزن فاعول وما يحكي
مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل العقود والجلوس والخروج (والاصل
استعماله) اي استعمال دخلت في الفعل دونه بلا واسطة حرف الجر (بحرف
الجر) يعني بلفظة في ويقال دخلت في الدار اسأعرفت ان الدار مكان محدد
والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعني في (لكنه حذف) حرف الجر
من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اي كونه ما بعد دخلت مفعولا فيه
على الاصح وكونه دخلت لازما (محل نامل فان لفعل) مصليا (لا يطلب المفعول
في الا بعد تمام معناه) وتتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب
المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل
والمفعول به واذا تم بهما يطلب ايضا المفعول فيه نحو ضربت زيدا في مكان كذا
وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعني لا يتم
بفاعله بل لا بد له من دخوله في الدار كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون
زيد (وبعد تمام معناه بها) اي بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول
في كذا) ان معنى الضرب بعد تمامه يزيد بطلب المفعول فيه فيكون الدخول ح
متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا لان الضرب متعدي زيدا
مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس في قولك
جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني (في المحلة الفلانية) فالظاهر انه اي
الدار في هذا المثال (مفعول به) كزيد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني

في الجملة الملاية أنه مفعول به (لامفعول فيه وما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) أي
 كون ما بعد دخلت مفعولاً به لامفعولاً فيه (ان كل فعل) لارما كان او متعبداً
 (نسب) مبي المفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدور
 مثلاً لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضاً اي يصح
 نسبة ذلك الفعل والجملة اعني جملة يصح خبران وان مع اسمها وخبرها في تاويل
 المفرد مبنية مثلاً قولك عندي ائت متطابق (الى مكان) متعلق بنسب (شامل
 بالجر صفة مكان) لهاي (لما كان الخاص الذي وقع فيه) (واغيره) اي واغير
 ذلك المكان الخاص (فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدور التي هي جزء من المد
 فالمد كان الخاص هم الفعل فك هو الدور لا فعلك الذي هو الضرب لم يصدر
 منك الا فيها وكان الدور مكاناً خاصاً له والمكان العام المد الذي الدور جزء منه فكان
 البلد مكاناً عاماً ما اشعر له لها وكون الدور جزء منه (فكما يصح ان) ينسب الى المكان
 الخاص الذي وقع فيه (وقتل ضربت زيدا في الدور) وصلت الصلوة في المسجد
 كذلك اي مثل هذا (يصح ان) ينسب الى المكان العام (وقول ضربت زيدا في البلد
 وصلت الصلوة في المدينة الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع
 منك في الحقيقة في الدور وفي الثاني محاربه لاقعة الجزئية لان الدور جزء من البلد مثلاً
 يجاءون اصابعهم في اذانهم (ودخل لدخول) في قولك دخلت الدور بالنسبة (الى الدور
 ليس) كذلك اي ليس كنسبة الضرب الى الدور في ان يصح نسبة الى مكان خاص ثم الى
 مكان عام له واغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يكون
 ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الداخل في البلد يصح
 ان يقول دخلت الدور ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيد مفعول به
 كذلك الدور مفعول به لا مفعول فيه (فانه اذا قال الداخل في الدور) لان دخلت
 الدور ولا يصح ان يقول دخلت البلد (لانه لم يوجد منه الا الداخل لانه الا ان
 في البلد والدخول انما يكون بعد الخروج المفروض ان يكون في البلد ويدخل
 في الدور (نسبة الدخول الى الدور في) قولك دخلت الدور (نسبة كنسبة الافعال
 الى ما كنسبها التي فعلت) تلك الافعال (فيها) يعني كنسبة كل فعل الى مكان خاص له

بل نسبة الدخول الى الدور كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيد مفعول به (ولا
 يكون الدور مفعولاً فيه بل مفعولاً به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه
 النسبة ان يكون مفعولاً به كالخارج من الدور من قبل ان يخرج من البلد يصح ان يقول
 خرجت من الدور ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم في قولك صمت
 يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح صمت الشهر والسنة ومع هذا
 ان يقول الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل مناه) اي معنى قولك
 الص (على الاصح) على الاستعمال الاصح فيكون (قوله مناه) على هذا المعنى
 اشارة الى ان استعمال دخلت مع في محو دخلت في الدور صحيح (كما ان استعمال
 سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح فحوست يوم الجمعة
 وجلست في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك) (لكن الاصح استعماله) اي
 استعمال دخلت بدون لفظة في كما ان الاصح استعمال سائر الافعال (بدون) لفظة
 في للاختصار وايداناً بانها تمتاز منزلة الاعمال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة
 الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجوداً في الطرفين مع
 زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد وعمرو وعلى
 لسوء قولك كن زياره الفصل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان
 استعماله) يعني استعمال دخلت (يعني شاذ) لان ما خالف الاصح يكون نادراً عند
 الفحول ودون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه
 لانه اذا استعماله يعني يكون مفعولاً فيه عند المص لا سبق ^{لما} ونصب ^{لما} بالبناء
 للمفعول (اي المفعول فيه) ^{لما} بمعامل مضمرة اي محذوف جواراً (بلا شريطة
 تفسير) اي بلا ذكر فعل ^{لما} المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق
 اما قرينة مقابلة نحو يوم (الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلاً
 متى سرت انت اي سرت (انا) يوم الجمعة (فان يوم الجمعة مفعول فيه جئت فعله
 الناصب جواراً وهو حرت بقرينة مقابلة وهي قول من قال متى سرت انت او حالية
 كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اي اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج
 يوم الجمعة اي اخرج يوم الجمعة ^{لما} ونصب ^{لما} اي المفعول فيه ايضا بمعامل مضمرة

اي محذوف على شريطة التفسير ويجوز باحث لا يجوز اظهاره لان الفعل
المفسر له قد اغتنى عنه (نحو الجمعة صمت فيه) اي صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر
الفعل الاول لثلاث يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثاني ليكون
اولا اجالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اي في كون المفعول فيه منصوبا بعاملة
مضمرة على شريطة التفسير (بعينه) اي موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر في
المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عاملة في المفعول به من اختيار الرفع في نحو
يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في اليوم الجمعة سرت فيه واستواء الامر بين
في نحو قولك يوم الجمعة سرت فيه عبد الله ويوم السبت سرت فيه عمرو وهو جواب
النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قال السيد عبد الله * المفعول له
قد يسبق اعرابه اي الذي فعل لاجله * هو * اي المفعول له في اصطلاح النحاة
ما * اي اسم ما * فعل * يعني للمفعول لاجله * الضمير راجع الى الموصول
اي لقصد تحصيله) اي تحصيل المفعول له كما في ضربته تأديبا (اولسب وجوده
كما في قدمت عن الحرب جنبا يعني اتركها كما قال الاول فان التأديب اثر الضرب
وفائدة او وركا لثالث الثاني من الجنس سب ومثلا للعود عن الحرب ففعله ما فعل
جنس شامل للمفعول له وعمره (وخرج به) بقول لاجل (ساارا لمفاعيل) اي باقي
المفاعيل (مما فعل مطلقا او به او فيه او معه) يعني من المفعول المطلق او المفعول به
او المفعول فيه او المفعول معه فان في كل واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلقا
او فعل به او فعل فيه او فعل معه * فعل * بارفع نائبه (ي حدث) وفيه اشارة الى
ان المراد بالفعل معنا اللغوي وهو المصدر كما ذكر * ذكر * بارفع صفة الفعل
اي مفعولة حقيقة (كالمثال المذكورين) او حكما (كما يحذف الفعل انما نصب
المفعول له جوازا بقربة مألوية كالمثال المذكور في الشرح او حالية كما اذا قلت تأديبا
لمن اراد ان يضرب غلامه اي اقربه تأديبا ازيد ان تضربه تأديبا وان قدمت عن
الحرب احنبا يعني اقدمت عن احنبا (فلا يخرج عنه ما كان فعل مقدر) يعني اذا كان
كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر
في حكم المذكور اما بالقربة المغالية (كما اذا قلت) انت للسائل (تأديبا في جواب

من قال) سائل لك (لم ضربت ريذا) او بالقربة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون
التعريف جامعا (فقوله) اي قول المص (مذ كور) الخزاز (عما لم يذكر فعله لاحقة فيه
ولا حكما) عن (مثل) العجني التأديب (وعجبت عن التأديب او اعجبت تأديبك
او عجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعمل من الضرب
وغيره مما يفيد التأديب ولكنه ليس بمذ كور لا حقيقة ولا حكما وفي الرضى فان
التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لافظيا ولا تقديرية انتهى (فان قلت كيف
يصح الاختزاريه) اي بقوله مذ كور (عنه) اي عن مثل العجني التأديب (وهو اي
الفعل الذي فعله لاجله) اي لقصد تحصيله (مذ كور في الجملة) اي في بعض الامثلة
كما في (قولك) (ضربت ريذا) لان ذكر الفعل الذي فعل لاجله في هذا المثال يؤذن
ذكره في مثل العجني التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد
السؤال المذكور (فله المراد) من قوله (مذ كور) (مذ كور) (معه) كالمثال الذي
اورده السائل واما المثال الذي اختزعه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال
فان قلت هو) اي الفعل الذي فعل لاجله (مذ كور) اي مع المفعول له كما في
قولك (ضربت) ريذا (تأديبا) وكون الفعل مذ كورا في هذه المثال يؤذن
ان يكون مذ كورا في ذلك المثال فيكون مذ كورا فيه حكما فيرد السؤال الاول
قلنا المراد بقوله (مذ كور) (معه) مذ كور معه اي مع المفعول له (في التركيب الذي
هو) اي المفعول له (فيه) يعني ان يكون الفعل الذي فعله لاجله مذ كورا مع
المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور لم يذكر الفعل الذي فعل لاجله
معه فيه لا خطأ ولا تقدير فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويردح) اي حين كون
المراد من قوله مذ كور مذ كور معه في التركيب الذي هو فيه (نحو اعجبت التأديب
الذي ضربت) انت (لاجله) اي لقصد تحصيله فان الفعل الذي فعل
لاجله مذ كور في هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له بل بارفع فاعل
لعجني (اللهم) جرت العادة بالاستعمال هذا اللفظ فيما في الجواب الذي في بيوت
ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى كذا في الحاشية المطول (الا ان يراد بذكره
معه) اي بذكر الفعل الذي فعل لاجله مع المفعول له (اراده) بارفع خبر قوله

ان يراد لانه مبتداء يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى بالفعل (مع) اى
مع المفعول (للمعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون اراده
مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد
بالذكر المذكور معه المعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علته عرضا
يعنى اثر للفعل مثال مثل ضربت تاديبا له لان التاديب علة عامة للفعل واثر له قوله
مثل مبتداء وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى المفعول له الذى فعله المقصد تخصيصه
فعل وهو (اى ذلك الفعل) (الضرب) الصادر عن التكلم (فان التاديب انما
يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثر له وغرضنا ان الانكسار
فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثر له واما
ان يكون علة له فقط مثل وقعت عن الحرب جينا مثال لان الجين علة للعود وليس
لغرض واثر له بل مؤثر له وفى الحاشية اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة
وقد يكون علة من وجه معلول من وجه وقدم الشان لانه اهم اوقته انتهى هذا
مثال لما فعل اى المفعول له الذى فعل (اسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك
الفعل (العود فان العود انما وقع من الفاعل) وصدر عنه (لسبب الجين) فيه
وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والفاعل) اى الذى قال (يكون المفعول له
معمولا من) معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول
المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول
لما طلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له ولهذا جعل المفاعيل خمسة
بخلاف (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان
الخلافا مستندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لذكره اما ما فى هذا الفن الا
ان الاول استناديا الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والظاهر
ان يقول بخلاف الزجاج هذا القائل خلافا لان النحاة اصل والخلاف انما وقع منه
انتهى (ظاهرا) واتى على ظاهر الاله بعد التأويل الا ترى لئلا لا خلاف فى انه
مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فتد الزجاجة مفعول مطلق من غير لفظ
فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق حتى

صارت خمسة والخلاق انما هو فى الظاهر فلا فائدة لقوله من قال لا فائدة لقوله
ظاهر مثال الزجاج فعال زج زج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بايعة كذا قال
قد اراد صانع القدر وليا به وكذا خفاف وزا مثال زفانه (اى المفعول له مثال عنده) اى
عند الزجاج) مصدر مثال اى مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده مفعول
مطلق اكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه
مثل وقعت جملوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (فى المثالين المذكورين
فى المتن وهما ضربت تاديبا وقعت عن الحرب جينا على وجهين اما بتقدير
الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الان متعلقا لذلك مثل (ادبته
بالضرب تاديبا) وجبت فى القمود عن الحرب جينا) واما بتقدير مصدر من جنس
الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند
الزجاج (مثال) ضربت تاديبا (هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب
الى المسبب ار من قبيل اضافة المعلوم الى العلة) (وقعت قعود جين) هذه الاضافة
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجين سبب للعود عن الحرب (ورد
بني المفعول من يرد وبابه قال (قول الزجاج) اى قوله هو ان المفعول له
مفعول مطلق لا مفعول مستقل (بان) متعلق برى (صحة تأويل نوع آخر
لا تدخل فى حقيقة) يعنى بان يكون تأويل المفعول له المفعول المطلق اما بتقدير
الفعل او بتقدير المضاف صححا يخرج المفعول له عن حقيقة ونوعه حتى يدخله
فى نوع الاخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمطلق قبل التأويل ويكون اقسام
المفاعيل اربعة (الآتى) قوله مثال تلبية يؤتى بها فى مقام استدلال نبيها
على المدعى وبرى فعل مضارع مبنى المفعول ان كان من نية غائب معنى للمفاعيل
ان كان شاعرا فبح يكون بالناء المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صحة تأويل الحال
بالطرف) سواء كان الحال مفردا او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت
واقعة ثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءنى زيدرا كاجاء زيد وقت الركوب
قوله (من غير ان يخرج عن حقيقة) حال من الضمير المستكن فى الخبر يعنى صحة
تأويل الحال مفردة او جملة بالضرب واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير

تخرج الحال عن حقيقة أو توحيها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل
الظرف بالحال لا يخرجها عنه حقيقة ونوعها مثل مثل جاءني زيد وقت التعليم
أي جاءني زيد حال كوني معيا ^ب وشرط ^ب مبتداء مضاف ^ب إلى نصبه (أي
شرط انتصاب المفعول له) إشارة إلى أن الضمير المجزور راجع إلى المفعول له وإلى
أن النصب نزل منزلة اللازم وضيف إلى الفاعل أي وشرط كون المفعول له
منصوبا لفظا أو تقديرا (لا شرط كون الاسم مطلقا مفعولا له) فالمفعول له عند
المص أيضا يعني كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما يظهر فيه اللام وهذا
أيضا خلاف اصطلاح القوم حيث ^ب لو ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط
فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجهه سمنان كعبد
وهيدان وسمن الرجل الطغام من باب نصر لثب السمن فهو طغام مسمون وسمن
أيضا ويقال لبابه سمان كذا في الصحاح وما يستخرج من الحبوب والنبات
يقال له دهن (والكرام) من أكرم (في قولك جئت السمن والأكرامك الزائر
والمخاصمة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا من مجزور باللام في الكل
عندم) أي عند المص (مفعول له) بناء (على ما يدل عليه حده) وحده على ما سبق
ما فعل لأجله فعل مذكور وههنا فعل المجي لقصد تحصيل السمن واجب
وجود الأكزام وفعل الخروج أيضا سبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد
مفعولا له (وهذا) أي ما قال المص ههنا وهو قوله وشرط نصبه (كما قال
في المفعول فيه أن شرط نصبه تقدير في وهذا) أي ما قاله ههنا (أيضا) أي كما
أن ما قاله في المفعول فيه (بخلاف اصطلاح القوم) كذلك ما قاله ههنا من قوله
وشرط نصبه تقدير اللام خلاف اصطلاح القوم فاتهم لا يطلقون المفعول له إلا
على المنصوب بتقدير اللام وأما المجزور بها فهم مفعول به بواسطة حرف الجر وهو
اللام لفظا مفعولا له ولذا قال وشرطه أي شرط كون الاسم مفعولا له بتقدير
اللام ^ب وخالفهم المص حيث جعل المجزور بها مفعولا له أيضا وهو الحق لما سبق
في المفعول فيه ^ب تقدير اللام ^ب أي أن تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من
حيث العمل إذ لو كان مرادنا المصح نصبه كما في الإضافة التي بمعنى اللام فإن اللام فيها

مراد وإنما قدر ليفهم العلية من نفس المفعول له لامن لفظ اللام (لانها) أي لأن اللام (إذا
ظهرت فظا لزم الجر) أي جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لامن نفس الصيغة
وحسن اللام بالذكر) أباهم ما داخل على المقصور أي واقتصر المص على اللام
ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل ^ب بقدر اللام وغيرها مما يفيد العلية لانها
أي لأن اللام (الغالية) أي غالية الاستعمال (في تعليلات لأفعال) لأن أحدها أنها
التي وضعت اللام لها التعليل فكانها كان أصل في هذا الباب وما يكون أصلا
في هذا الباب يكون استعماله أوسع بخلاف غيرها فالتا وان استعملت في التعليل
لكنها نابتة عن اللام مجازا عنها كما أن وان أصل في حرف الواجب والجوازم حتى
جاءت أروها وتقدير ههنا دون غيرها على ما سيجي (فلا يقدر غيرها) أي غير اللام
من من) بكسر الميم (أو الياء الجارة لالاصاق) (أو في معانها) أي مع أن كلام هذه
الحروف (من دوا حيل المفعول له كقوله تع خاشعا) مفعول ثان رأيت والمفعول
الأول الضمير المراجع إلى ^ب أي متواضعا لأن الخسوع التواضع أو ساكنا مطيئا
مثل قوله تع وترى الأرض خاشعة أي ساكنة مطيئة لامر الله (متصدعا) التصدع
التفرق بفتح الصاد ع القوم أي تفرقوا وبالفارسية: أكندة شدن مفعول ثان أيضا
رأيت (من خشية الله) علة للتصدع عن الجارة أي رأيت الجبل (خاشعا) أي متفقا
الامر لله (متصدعا) أي متفرقا خوفا من الله ثم وعذابه هذا مثال لكون المفعول له
مفعولا للابن الجارة (وقوله تع فظلم من الذين هادوا حرمنا) وفي أرضي البيا سببية
ههنا كاللام بعين حلة للتحريم أي حرمنا على بني إسرائيل طيبات أي أشياء كانت
حلالا عليهم وهي كل ذئ ظفرو شحوم البقر والغنم لأجل ظلم صدر عنهم على ما بين
في كتب التفسير وعذامثال لكون المفعول له بالياء الجارة (وقوله عليه السلام
إن امرأة دخلت النار) قوله إن تخففة من التثنية علمت في ضمير القصص المقدرة
أي أنها وأمرأة مبتداء دخلت خبره والمبتداء مع خبره خبر لأن أي علمت عملا يكون
سببا لدخول النار (في هرة أي لا يلها) أي لأجل هرة أمسكتها وجستها فلم تكن
تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الأرض فسأت من الجوع والعطش
وهذا مثال للمفعول له الذي يعني (ولما كان تقدير اللام) في قوله وشرط نصبه

تقدير اللام (عبارة عن حذفها) أي اللام (عن اللفظ) وعن (انقائها في النية)
 لأن حذفها سببا نسبيا بان تحذف في اللفظ والنية معا لأنه لو دار كذلك لم يبق
 وشرط نصبه تقدير اللام (و) الجسالة (كأنه الأصل) في تعليلات الأفعال
 ابتغاءها (أي السلام) (في اللفظ) لأن اللام وضعت للتعليل والأصل فيجوز مع له
 أن يكون مذكور اللفظ يستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الأصل
 ابتغاءها (و) في (النية) أي إذا كان كذلك (فلا حاجة في ابتغائها في النية إلى الشرط
 لكونه اضلا وما يمكن جازيا على الأصل لا يحتاج إلى الشرط لكونه مستعمرا
 على الأصل (بل الحاجة إليه) أي إلى الشرط (أن يكون في حذفها) أي اللام
 من اللفظ (لكونه مخالفا للأصل وما يمكن من مخالفا للأصل يحتاج إلى الشرط
 لكون الشرط أي ما جعل شرطاً لدلالة علامة عليه (وهذا) أي لكون التقدير
 عبارة عن الحذف (قال) وإنما يجوز حذفها أي اللام بوضع المطرحة وضع
 المضمر قبل انما وضعه موضعها إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم
 بينهما بأن التبدل ترك في اللفظ وابتغائها في النية كما قال به الشافعي والحذف ترك في اللفظ
 والنية معا وفي قوله يجوز إشارة إلى أن تقدير اللام عند وجود الشرط المذكورة
 بأسرها جائز لا واجب لأن وجود الشرط لا يوجب وجود الشرط كالوضوء
 للصلاة (ولم يكف) المص في التعبير (بإرجاع ضمير انما) المستكن في يجوز
 إلى تقدير اللام (ولم يقل) وإنما يجوز لما قبل من الاتحادين التبدل والحذف و
 لم يقل وإنما يجوز اكتماء بالضمير الرجوع إلى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان
 شرط الحذف إذ لو اختلف لاحتل خلاف المقصود وهو عوده إلى نصبه بتقدير
 اللام انتهى (أي يجوز حذفها) أي حذف اللام عند وجود الشرط المذكورة
 كما يجوز حذفها (عند وجودها وشرطها ثلثة أحدها ما ذكره بقوله) إذا كان
 المفعول له (فلا يفتى) أي إذا على الحدث ولم يقل مصدر كما هو عادة السماع لأن
 قوله فعل لا يعني أنه المراد منه الحدث والمصدر لا يكون تصور ذلك المعنى حاملا
 لا شخص على الفعل بقوله فعلا (أحرار عن ما) أي عن الشيء الذي دخل عليه
 اللام (إذا كان) (اللام) (عند اسم المفعول) أي عند اسم المفعول (فإنما يثبت

لامعني قائما بغيره فإن اللام إذا كان ما دخل هي عليه عينا لازم لفساد لعدم دخوله
 تحت لفعل قبل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهي السلام (نحو
 جئتك المبني) فإن السمع بان كان باعنا للمعجى في الظاهر وعلة له لأنه لما كان قائما
 بذاته لم يدخل تحت المجي فلزم اللام ثانيا ما ذكره بقوله لفاعل الفعل المعلن به
 بفتح اللام الأولى والجار متعلق بقوله فعلا (أي اتخذ فاعله) أي فاعل المفعول له (وفاعل
 جاملة) أي عامل المفعول له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه شيء واحد حيث
 يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام المضرب والتأديب بالمتكلم في قولك ضربته
 تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك فعدت عن الحرب جنبا قائما بالمتكلم وهذا
 احتراز عما كان فعلا لغيره (أي عما إذا لم يتخذ فاعله وفاعل عام له بان يكون فاعل
 الفعل المأمول في المفعول له غير الفاعل القاسم به المفعول له لأن اللام لازم إذا كان
 كذلك بعدم دخوله تحت الفعل لأن فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك فيكون
 اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك) (لا كرامك أباي) فإن المجي الأول قائم بالمتكلم
 والاني بالمخاطب فلم يتخذا فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله ومقارناله (أي لفعل
 المذكر) أي للفعل الذي اتخذ فاعله وفاعل المفعول له في الوجود لأن الأصل
 في التعليلات أن يقارن العلة المعلول أي لما جعلت علة له وذلك (بان يتخذ زمانا
 وجودهما) أي وجود الفعل والمفعول له يعني يكون زمان المفعول له وزمان
 الفعل العامل فيه واحدا لأن الفعل الواقع أمس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم
 فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضتك زيد أمس (نحو ضربته تأديبا) إذا كان
 بالضرب الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر منه أيضا (واحد) وهو زمان
 الماضي لأن الحدث المعلن همنا تفسير الحدث المعلن فليس همنا حدثان في الحقيقة
 حتى يشتركان فيه (بل هما) في لحظة حدث واحد لأن المعنى أدبته بالضرب
 فالضرب هو التأديب كذا في الرضي (أدلا مفسارة بينهما) أي بين زمان الفعل
 والمفعول له (الابا اعتبار) بان تعتبران زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له
 وان اتخذ في الواقع والحقيقة (أو يكون) عطف على يتخداي بان يكون (زمان
 وجود أحدهما) أي زمان وجود واحد من الفعل أو المفعول له (بعضا من زمان

وجود الآخر) بان يكون احدهما ملازمًا لآخر سواء كان
 الزمان الثابت زمان المفعول له (نحو قدمت عن الحرب حينما كان زمان الفعل
 العامل في المفعول له (اعني المفعول) الصادر عن التكلم (بعض زمان المفعول له اعني
 الجنب) انما بالمعنى ان زمان وجود الجنب فيه احاطة زمان وجود المفعول
 لان الزمان الثاني جزء من الزمان الاول الجنب بالضم والشكون مصدر صيغة
 الجبان والجنب بضمين لغة فيهما وبعضهم يقول جنب وجنب بالضم والتشديد
 وقد جين الرجل يجين بالضم جينا فهو وجبان وجين ايضا من باب ظرف فهو
 جبين وامرأة جبان كذا في الصحاح او زمان الفعل (نحو شهدت احربا ايقاعا
 للصالح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان
 المفعول اعني مشهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان مشهود الحرب
 لكونه حاصلًا في ثلثه وجزءه من اجزائه (واحترز) المص (بذلك ليقيد) اي تعيد
 الثالث وهو قوله ومقارناته في الوجود (عما) اي عن المفعول الذي (اذا لم ين) اي
 زمان وجوده (مقارناته) اعني زمان الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل
 حالًا و زمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمك الله يوم لا يدري بذلك اي من كرام
 اياك) اعني فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلن به
 الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم
 و زمان وجود الوعد افس فلم يقارنا (وانما اشترط) بالبناء لمفعول (هذه الشرائط
 الثلاثة) لتصاها باللائحة (لانه) اي لان المفعول له (بهذه الشرائط) اي بوجود هذه
 الشرائط باسمها فيه (يشترط المصدر) اي المفعول المطلق الذي لم يخرج في نصبه
 الى الراضية (فيتهاق) لمفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق
 المصدر به يعنى فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه جزء من مفهومه فينصبه
 بلا واسطة كذلك يشتمل المفعول له الذي وهذه الشرائط فيها فينصبه منه غير
 واسطة ايضا في الرضى لان علامة الافعال كثيرا ما تأتي جامعة لهذه الشروط
 فصارت معها ظاهرة مشهورة في العلمية والقرض ككون هالك ابدل على اللام
 المقربة المفيدة لعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ما اذا اختلف

من الاختلال (شئ منها) اي بخلاف المفعول له الذي يوجد فيه واحد او اثنان
 او ثلاثة من اشياء حلقه باللامح لازمة فيدخر وجهه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز
 اتصاها بتقدير اللام لعدم تعلق الفعل به (المفعول له) قد سبق اعزاه
 الى الذي فعل (اعني المفعول) (بمصاحبة) الجار والمجرور في الجمل الرفع على انه
 نائب الفاعل والضمير المجرور جوع الى الموصوف وفيه اشارة الى ان الالف واللام
 في قوله المفعول معه موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجي والباء في قوله
 بان يكون (متعلقة بالمصاحبة) الفاعل (الذي قام به الفعل العامل في المفعول
 معه) (مصاحبة) اي للمفعول معه (في صدور الفعل عنه) اي عن الفاعل مثل
 استواء الماء والخشب من استواء الماء مصاحبة الخشب حيث اسند الى الماء (او بالمفعول
 عطف على قوله الفاعل اي او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه في وادع
 الفعل عليه اي عزله عن العمل مثل كذا كذا وزيد ادرهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه
 ومثله قد لوزيد حين تعلق بالمفعول وهو ضمير الخطاب (فقوله) منصوب
 لنفوذ لزوم (ارفية) لانه عرفوع تقدير اعلى انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله
 المفعول كما انما (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) او ان قوله معه اكونه مرفوعا
 تقدير لقوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور في) قوله (المفعول به
 والمفعول فيهما المفعول له والضمير المجرور) في الكل (راجع الى) الالف (واللام
 لكون الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذي او التي
 واعتذر) بالبناء للمفعول اي بين العذر (عن نصبه) اي عن نصب معه مع كونه
 مفعولا مالم يسم فاعله لقوله المفعول ومالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه
 مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اي بالقاعدة التي اثبتنا بعض النحاة
 من اسناد الفعل) بان لما في قوله بما يعنى جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل او شبهه
 سواء كان مبنيا لافعال او المفعول (الى لازم النصب) اي الى الطرف الذي يجب
 نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على قوله اسناد الفعل والضمير راجع الى
 لازم النصب اي ومن ترك لازم النصب وبقائه (متصوبا جريا) اي ليكون جاريا
 واقعا (على ما هو عليه في الاكثر) اي على الحالة التي تكون ذلك الطرف واقعا

عليها في أكثر الاستعمال وهي النصب على الظرفية (واليه) أي إلى ما جوزه بعض
 النحاة واشبه (ذهب) بالبناء المفعول ونائبه قوله إليه (في قوله تع لقد تقطع
 التقطع التفرق بالفارسية واكنده شدن) بديكم) حال كون هذا القول جاريا
 على قراءة النصب (وأما على قراءة الرفع يعني رفع بينكم فليس مما نحن فيه (و) ذكر
 في بعض الحواشي أن هذا الرأي (أي هذا التوجيه يعني إسناد الفعل إلى لازم النصب
 وإبقائه منصوبا (شريف) أي مقبول وحسن (جدا) قوله جدا منصوب
 على أنه مفعول مطلق لفعل الواجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا يجعل ما هو
 محط الفائدة وهو ما لم نضمه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف
 اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا عن الفاعل
 وفي الحاشية العصام خلوه عن تكلف ضمير راجع إلى المصدر وإقامة المصدر
 المذكور مقام الفاعل مع أن أكثر النحاة على أنه لا يجوز أصلا انتهى (وقيل الوجه
 فيه (أن يجعل) قوله المفعول معه (من قيل) قوله (وقد حيل) ماضى مبنى للمفعول
 مثل قيل يقال حال الشيء بيني وبينه يحول حول أي يحز وبابه قال كافي الصحاح
 بين العير) بالفخ الجمار والوحشي والأهلي أيضا والآنثى عيرة (وازنوا) بهتختين
 الثوب يقال نزلد كره على الأنثى يترزأ بالكسر والمداد أو ثب عليها وبابه عذا
 أي وقع الحيلولة بين الجمار نفسه وبين نذوه على الأنثى (فان مفعول ما لم يسم
 فاعله فيه) أي في هذا القول (الضمير) المستكن (راجع إلى مصدره) أي مصدر
 الفعل (أي حيل الحيلولة لأن) لفظ (بين للزوم ظرفيته) أي لكرهه دائما منصوبا
 على الظرفية (لإيقام مقام الفاعل) أي لا يجوز إقامته مقام الفاعل لأن الفاعل
 موقوف وكذا مقام مقامه إذا أقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية
 لئلا يلزم أن يكون منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممنوع (فعل هذا)
 على الوجه الذي (قيل يكون معناه) أي معناه قوله المفعول معه (الذي فعله
 لمصاحبه) بناء (على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله) لقوله المفعول معه (ضمير
 مستكن فيه) راجع إلى مصدره (الذي هو الفعل) (و) يكون (الضمير الجور
 في مصدر راجعا) الموصول وهو (لالف واللام في قوله المفعول) المذكور خبر لقوله

المفعول معه أو خبر مبتداء محذوف تقديره هو المذكور والجملة استئنافية بعد الواو
 ظرفية للمذكور (احتزار) أي قوله بعد الواو احتزار فيكون خبر مبتداء محذوف
 عن المذكور (أي الذي ذكر) (بعد غيره) أي غير الواو (كالفاء) و ثم والباء فانها وإن كانت
 تفيد معنى المصاحبة والمعنى إلا أنها لما لم يكن أصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا
 معه بل لمصاحبة مفعول فعل لازما كان الفعل أو تعديا يخرج من كل رجل وضبعة
 فانه مذكور بعد الواو المصاحبة والمعنى لكن ما بعدها لا يصاحب مفعول فعل وهو
 ظاهر ويخرج المعطوف بالواو لأن الواو فيه وإن كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة
 مثل جاءني زيد وعمروان المقصود منه الجمعية في المعنى سواء جاءا أو متفرقا (اللام
 في قوله مصاحبة) متعلق بمذكور (يعني اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا
 للثأر بـ أي لأجل التاديب) (أي يكرر ذكره) أي ذكر المفعول معه (بعد الواو
 لأجل مصاحبة مفعول فعل) والمصدر مضاف إلى المفعول والفاعل متروك
 والمعنى لأجل مصاحبة المفعول معه مفعول فعل (وإفادته إياها) معطوف على
 المصاحبة والضمير المجزء راجع إلى الواو والمنصوب إلى المصاحبة أي ولأجل
 إفادة الواو لمصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في أصل الوضع (سواء
 خبر مقدم (كان ذلك المفعول) أي المفعول الذي كان المفعول معه مصاحبة (فاعلا
 للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتداء (نحو استوى
 الماء والخشب) أي في أنعلواي وصل الماء أي الخشب وصار مساويا بحيث لم يكن
 الخشب الرفيع من الماء ولا الماء الرفيع منها والخشب ههنا مقياس يعرف به در ارتفاع الماء
 وقتا فوقتيا يوما أو ما وقت زيادة فيكون فيه الكل يوم حد حتى ينتهي إلى الحد الذي
 يتم أذرياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشب ذكر بعد الواو لأجل مصاحبة
 مفعول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعول المعمول
 مفعولا (لذلك الفعل) (نحو كمالك ورید درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيد
 ذكر بعد الواو لأجل مصاحبة مفعول الفعل وهو الخاطب في كفاية درهم واحد
 لها على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل أي الفعل العامل في المفعول معه
 لفظا أي لفظيا) يعني منسوبا إلى اللفظ يعني ملفوظا (كالمثالين المذكورين

الذين ذكرهم السارح في تميم المفعول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظا
 فيهما (او معنى) اي معنويا) مستند طامن فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
 فحوى ذلك وزيدا) لان الجار والجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة
 لاحتياج الاول الى الفعل وليكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال
 المذكور لاجل مصاديقه مع مفعول الفعل المعنوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل
 اي تصنع) وزيدا وما لا يسر زيدا وغيرهما واراد بمصاحبة اي المفعول معه
 المفعول فعل) فاعلا كان المفعول او مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا (مشاركته
 اي المفعول معه او المذكر بعد الواو (له) اي للمفعول الفاعل او المفعول
 في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه او المذكر بعد الواو شريكا للمفعول
 في الفعل العامل فيها بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل يعني يكونان
 في زمان واحد) مصاحبين فيه (تخوسرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك
 للمتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع سبرهما معا حين وقع اسير
 من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالجملة (او) مشاركته له
 في ذلك الفعل في (مكان واحد نحو اوركت) ازواية بناء التأقيت لا الحساب
 ولا المتكلم مبني للمفعول (النافقة) نائبة (وفصيلهما) اي مع فصيلة في مكان واحد
 لوضعها) جواب او اي رضع الفصل النافقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمفعول الفعل
 وهو النافقة في ذلك الفعل يعني في التركيبين لو اقيمت النافقة فصيلة في مكان واحد
 لوضعها لانه لو لم يكن التركيب والابقاء في مكان واحد يقرر ان يوضعها في هذا
 المثال يكونان شريكين في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في
 الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له
 يقال رضع الصبي شير حورده كودك بالفارسية كجده شيراز شير مادر كرده شده
 فلا ينفق (تعر يف المفعول معه) بالذكور بعد الواو العاطفة (المزاد منها الجمع
 المطلق لا الاشتراك في الزمان الزاخر والكان الواحد) (نحو جاء في زيد وعمرو
 ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيدا وعمرو) فانها اي الواو في هذه الامثلة (لا تدل
 الاعلى المشاركة) اي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في اصل الفعل) يعني

في الجني وارؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون الجنيان
 في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في الجني سواء جاء في زمان واحد او لا وكذلك
 غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في الجني في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله
 من واحدهما قبل حصوله من الآخر (احتمال مذهب جمهور النحاة) احترزه
 عن عبد القاهر فانه جعل الواو بنفسها عامله فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة
 والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو
 منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو ثابت قافضة فائدة نحو
 استوى الماء وصاحب الخشب والاحفش نصبه نصب الظرف لتمام الواو مقام
 مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل
 في المفعول معه) يعني الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان
 ملفوظا (واحدناه) اي انما نصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستند طامن
 فحوى الكلام (بتوسط الواو اي معنى مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل
 والمفعول كما ان اراة الاسماء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اي النحاة والعرب لانه
 مفرد اللفظ مجموع المعنى كالفهم لان الواو اضعف من الحقيقة العرب والنحاة ينقلون
 كلامهم (الواو موضع مع) اما لفظا (فلكونها) اي الواو (احصرها
 والاختصار مطلوب في الكلام) امامه في دلالة استدامة المصاحبة واصليها
 اي اصل الواو (والعطف التي فيها معنى الجمع) انطلق لا ترتيب ولا تعقيب ولذا لم
 يحز تقسيم المفعول معه على مصاحبة ولا على عامله كالم يحز تقديم المعطوف على ما
 عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فانما معنى الجمعية
 اها في ارضي قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عطف في مصاحبة اتفاقا كما لا يتقدم
 على مصاحبة فلا يقال والخشب استوى الماء انتهى ولا يقال استوى والخشب الماء
 بخلاف تناثر الماء على حيث يحوز تقديمها على عواقلها ولما بين اجمالا ان عامل
 المفعول معه يكون افظيا ومعنويا بقوله لفظا او معنى الا ان يقصر كل واحد منهما
 جاعلا للنشر على ترتيب اللفظ فان مصدرا كلامه بالقاء التفصيلية فان كان
 وهذا الكلام ايضا موقوف وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام يقصد

لذكره بعدها المصاحبة جوازاً وجوباً (أي وجد) يشير إلى أن لفظاً كان
ههنا نامة لا يحتاج إلى الخبر فتح يكون قوله انظروا منصوباً على التمييز أو على الحالية
بمعنى ملفوظاً ويجوز أن يكون ناقصة وقوله لفظاً يكون مع منصوباً على الخبرية
بمعنى ملفوظاً أيضاً ولما كان معنى النامة مناسبة للمقام اكتفى الشارح في التفسير بالفعل
الذي قصد مصاحبة المفعول معه معموله لئلا يقال الشئ (أي ما يدل على الحدث
يرد به الفعل الآخر) وهو الدال على معنى ثم بالتعريف الاصطلاحي (يعني ذلك
الفعل) الاصطلاح (واسمى الفاعل) مثل سائر وزيد (والمفعول) مثل أنا فمفعول
وعمر (والصفة المشبهة) مثل أنا ظريف وبكر (وغيرها) أي غير هذه المذكورات
كالمصدر مثل العجني سبر زيد وعمر (اللفظ أي من حيث اللفظ أو حال كونه
ملفوظاً أو كان ما يدل على الحدث ملفوظاً) جازاً أو لالحال أي وقد جازاً ولا عطف
فتكون الجملة معطوفة على الشرط (أي لم يجب) العطف أي جعل الواو
للعطف وعطف ما بعدها على مفعول الفعل (ولم يمنع) ذلك العطف أيضاً
بمعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص بمعنى الجواب والامتناع والامام
سلب الضرورة عن أحد الطرفين دون الآخر يعني الجواب بالامتناع
والخاص عنهما معارفة لا يقتض (هذا الكلام) بمنزلة خبر زيد وعمر الجواب
العطف) بقرينة العطف عليه (فيه) أي في هذا المثال لأن المقية والمصاحبة
في الضرب في مكان واحد أو زمان واحد متعصرة فيكون الواو للعطف
فالوجهان جواب الشرط (أي العطف) أي جعل الواو للعطف فتح يكون
بعدها معطوفاً على ما قبلها لأن الأصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية
أي نصب ما بعدها على أن يكون مفعولاً مع مصاحبة المفعول الفاعل (جائزاً) إذا
مانع عن واحد منهما مع رجحان العطف أكونه أصلاً والعمل بالأصل هو الأولى
عند التعارض نحو جئت أنا وزيد وجئت اليوم وزيد وفيه خلاف عند
الفاهر حيث جعل العطف ههنا متيناً لأن الفصل وإن كان قائماً مقام التأكيده
لأنه لا يمكن مثله من كل وجه (بالرفع) أي رفع وزيد (على العطف) أي بناء على
أن يكون معطوفاً على الضمير المرفوع المتصل لمكان التأكيده بالفصل زيداً

بالنصب

بالنصب على المفعولية) أي على أن يكون مفعولاً معه المصاحبة مع مفعول فعل
في زمان واحد والاعطف على قوله جاز (أي) وإن كان ما يدل على الحدث
لفظاً (ولم يجز العطف) أي عطف ما بعدها على ما قبلها (بل يمنع) العطف
لما منع من نصب ما بعدها على أنه مفعول معه حيث لا وجه سواء
وعند الجمهور بالنصب مختار ههنا لا واجب فتح يكون المراد بالنعين التعيين
الاستحقاق وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيده
بالمفصل بلا فصل بين الموطوف الموطوف عليه نحو جئت وزيداً فتعين
ههنا أن يكون زيداً منصوباً على أنه مفعول معه (فالعطف) أي عطف زيد
على الضمير المرفوع فيجب لا يمنع على ما يسيحى المتصل (فيه) أي في المثال المذكور
منع لعدم الفصل بينهما يعني (لأن) (الفاصلة) التي تكون (بتأكيده) الضمير
المرفوع (المتصل بالضمير المرفوع) (المتصل ولا بعينه) كالفصل بينهما بالظرف
وغيره. وإن كان أي وجد هذا فعل أي ما يدل على الحدث سواء كان فعلاً
اصطلاحاً أو غير كماله يعني ضمير أو حال أو خير لكان على تقدير كونها ناقصة
أي أمرامه (بأنه متيناً من اللفظ) وغيره يصرح به ولا تقدير وفي الرضى والفعل
المعنى على غير من لأنه إما أن يكون في اللفظ مشهوره قوي أو لا فالأول نحو
مالك وزيداً لأن الجار والمجرور متعلقان بالفعل أي بما في معناه نحو ما شئت لأنه بمعنى
فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى للفعل والثاني أعني الذي
لا يكون في اللفظ مشهوراً بالعامل قوي نحو ما شئت وزيداً فههنا العطف أولى
بلا خلاف وإن قصدت عدم التناصب وضعف الدلالة عليه وهو الاستقراء به
لأنه كلامه يجوز وهو كالأول في التوجيه لأنه منها سلب العام (أي أن لم يمنع
للعطف) أي عطف ما بعدها على ما قبلها أن تكون العطف لا المصاحبة (أي
جواب الشرط وقبل اختصار العطف) أي عطف ما بعدها على ما قبلها الخبر
حيث (أي لأنه لا يجمل) الكلام (على العامل المعنى) (أضغفه عند حوار الجمل
على عمل العامل اللفظي) (بلا حاجة) تستوجب الجمل على عمل العامل المعنوي
مع حوار وجه آخر) غير الجمل على عمل العامل المعنوي (وهو) أي الوجود

الآخر (العطف) يعني اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على
انه مفعول به يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي واذا جعل الواو للعطف
وعطف ما بعدها على ما قبله يلزم الحمل على عمل العامل اللفظي فتعين هذا
لكون العامل اللفظي اقوى من العامل من المعنوي وعند وجدان القوي لا تأثير
للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينصب به المفعول معه كما
ينصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاول ولذا قال الرضي يجوز العطف
به بلا تكلف نحو ما زيد وعمرو ولا يجوز عطف على جاراي وان كان الفعل
امرا معنويا مستقيا للفظ (و) لكن (لم يجوز العطف) اي عطف ما بعدها
على ما قبلها (بل استنع) العطف تعين التصير اي جعل الواو بمعنى مع
ونصب ما بعدها على انه مفعول لانه لا عامل للمعنوي (حيث) اي لانه (لا وجه
سواه) اي سواء النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع
يكفي بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه نحو مالك وزيدا
وما شاك وعمرا وانما اوردنا ما بين مع انه يكفي لايضاح ما هو المراد المثال
الواحد لانه ان معنى الفعل امتداد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار
والجور كما في المثال الاول ومع حرف ايضا والاسم كما في المثال الثاني (فانه امتنع
العطف) اي عطف ما بعد الواو على الضمير الجور (فيهما) اي في المثالين
الذكرين وامثالهما (لان العطف على الضمير الجور) سواء كان مجرورا بحرف
الجر كما في المثال الاول او بالاضافة كما في المثال الثاني (بلاعادة الجر) في العطف
حرفا كان او اسما (غير جائز) كما سيأتي (و) ههنا ولم بعد (لم يخبر) جواب
عن سؤال مقيد بتقديره ان لم يجوز العطف على الضمير الجور فم لم يجوز العطف
على الاسم وهو الشأن ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى
لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باي وجد مكان وههنا يمكن ان يعمل
بالقوى فاجاب عنه بالواو الاستنباطية بقوله (ولم يجوز عطف عمرا على الشأن
كما لم يجوز على الضمير الجور) لانه خلاف المعنى اذ المعنى ح ما شاك ونفس عمرو
فيكون السؤال عن شأن المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال

عن شأنهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا
علمه الشافعية قوله (اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر) يعني
مراد المتكلم بالسؤال عن وضعهما لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس
عمرو لانه لو عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شأن المخاطب ونفس عمرو
وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال كما سبق انفا وقال الحشي ويجوز العطف
على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف قاله يروى ان عمرو فيكون
السؤال ايضا عن شأنهما او على الشأن فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما
لان المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب ان رجح بالسلامة عن الحذف رجح
هذان التقديران بالاستقناء عن العمل بالامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذا
التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يشاؤون عن تكلف (وانما احكامنا معنوية الفعل
في هذه الامثلة) الواردة تعين العطف او تعين النصب لشير الى ان اللام
التعليلية متعلقة بفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاء بين الابقين بحيث يختص
بالاخرى لان المعنى اي معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك
ما تصنع وما تلبس بالياء التخيانية او لغو قانية فيكون من باب
حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالاقامة بسبب او الاحالة على فهم المتكلم (وبمعنى
ما شاك وزيدا) قولك (ما تصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق في هذا التفصيل
نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا ايضا) اي كالمثال الاول قولك (ما تصنع
وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيها الكاف الدار على
الخطاب فيكون التفسير والاعلى الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى ما زيد
وعمر) وقولك (ما يصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا
اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك الحال نحو لو من حالا
الشئ يتحول اي انقلب سمي هذا القسم بهما لا تقلبا وتحويلا لها غالبيا (لما فرغ
من المقابلة الخمسة شرع في المحققات) اي في بيان ما يلحق بهما وانما الخلق
الحال (بها) من حيث انها فضيلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا بسبب خاص

بالمفعول فيه لما سبق قدمت على شائر المحركات بها الانها بين هيئة الفاعل او المفعول به
دون غيرها وفيها معنى النظر فيه ايضا وهي اي الحال لان الحال بذكر
ويؤتى ما في اي شئ مفردا كان او جملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم
الحقيقي والحكمي وفسرتها بالاسم بان تقول اي اسم حقيقة كالحال المقدرة
او حكما كما تكون جملة فلا وجه بين هيئة الفاعل اي وصفه حال صدور
الفعل عنه مثل جاءني زيد اكبافان الحال ههنا بين حاز زيد ووصفه عند صدور
المجيئ عنه وهي الركوب فيكون قوله راكبا مبنا لوصف الركوب عند كون المجيئ
صادرا عنه (او هيئة) المفعول به حال وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا
فارسا (اي من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) يقع عليه الفعل
كما هو الفاعل قوله ما بين جنس شامل للمعرف وغيره (فقد كرا نهيته يخرج ما بين
الذات كالتحيز) فان التميز وان كان ميبا لانه ميبين الذات لا الصفة سواء كان الذات
مذكورة او مقدرة نحو رطل زيد او طاب زيد تفاسا سائر (او باضافة) اي اضافة
الهيئة الى الفاعل او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
المبتداه او الخبر (وغيرهما فانها ان كانت متبينة انهيته الان تلك الهيئة ليست
هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد لما لم اخوك) او اخوك زيد العالم وان زيدا
العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك (وبقيد الحقيقة
ما بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءني زيد
العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رايت زيدا العالم
لو بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اي صفة كل منهما (تد على هيئة
الفاعل او المفعول به مطلقا) اي سواء صدر عنه المجيئ او لا سواء وقع عليه
الفعل لولا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لان) تلك
الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو الفاعل او المفعول به
وهذا التريديد) اي التريديد للمفهوم من كلمة (او على سبيل منع الخلو يعني) ان
الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول لا يكون هذا لتريديد على
سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل

يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج عنه) اي عن تعريف الحال (مثل ضرب زيد
عمرارا كين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخضر ولا مانع من التعريف نحو لقيت
راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا كبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة
يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا
منحدرة او لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من
الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال يوجب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا
مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت
زيدا مصعدا منحدرا او المصعد هو زيد كذا في الرضى بل هذا هو الاول فيكون
الاول الثاني والثاني الاول وفصل اولى من فصلين وفي الهندي مثل لقيت مصعدا
منحدرا على الجمع في الاول والنفر بق في الثاني وهذا دليل على ما قلنا لفظا او معنى
تميز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدروا الى الاختيار ذهب
الشئ حيث قال (اي سواء كان الفاعل) الذي وقع الحال عنه (او المفعول الذي
وقع الحال عنه لفظا) اي افظا بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون
خبرا والفاعل اللفظي او المفعول اللفظي لا يكون (الابان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعني لا يكون الفاعل فاعلا
والا المفعول مفعولا الابان يكون الكلام الذي وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به
ملفوظا ومنطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا او منطوقا والمفعول به كذلك
من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوي في قوله
هذا زيدا راكبا او المفعول المعنوي فيه ايضا كما سياتي تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى
الخارج عن الكلام (من فعوى الكلام) فعوى القول معناه يقال عرفت ذلك
فعوى كلامه اي معني كلامه متصوفا او ممدودة وفي الحديث من اكل في فعوى
أرض لم يضر ماء ههنا يعني البصل كذا في الصحاح (سواء كانا) اي اذا عمل
او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرارا كين (او حكما
كما سيجي في الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اي) سواء كان الفاعل
او المفعول به (معنويا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او المفعول به

المفعول باعتبار معنى يسمي (هذا المعنى من فحوى الكلام بحيث لا يكون) لا يكون
 فاعلية مفاعل او مفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اي باعتبار لفظه
 الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المقصود من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذي
 في تعريف الحال (او المفعول به) الذي هو كذلك (اعم) يعني ان يكون كل واحد
 منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعني ان يكون الفاعل فاعلا والمفعول مفعولا
 حقيقيين كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثاني فاعلا ومفعولا
 حقيقيين كما سيأتي من الامثلة (فيدخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال) عن
 المفعول معه (لكونه) اي لكون المفعول معه (في معنى الفاعل) لمصاحبة اياه
 في صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ما شئت قائما فان قائما حال
 من الفاعل معنى اذا المفعول كما سبق ما تضع قائما ومثل استوى الماء والمنشأة متروكة
 او لكون المفعول معه في معنى (المفعول) لمصاحبة اياه في وقوع الفعل عليه
 مثل كذا وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعني يجوز الحال
 عن المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لا كترى في ذي الحار شرط
 ونما يجوز عنه لكونه في معنى المفعول به مثل (ضربت انضرب شديدا) من شديدا
 حال من الضرب وهو مفعول مطلق يعرف باللام مثله جلست الجلوس كثيرا
 معنى اذا قمت الجلوس حال كونه كثيرا (اي) مثل ضربت انضرب شديدا
 معنى احدة بالضرب شديدا (فيكون مفعولا به شديدا حاله) (والذا) اي
 كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق (يدخل فيه) ايضا
 الحال عن المضاف اليه (اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه متامة
 كما اذا كان المضاف) الذي اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا) يصح
 حذفه (اي حذف المضاف الذي هو فاعل او مفعول) (وقيام المضاف اليه) الذي
 هو ذو الحال مقامه اي مقام المضاف في مكانه اي المضاف اليه الذي هو الحال
 بعد حذف المضاف واقامة (مقامه) الفاعل والمفعول ولم يترك الشئ المفعول
 يحذف فيكون المفعول له سواء كان منصوبا بين تقدير الحرف او محذورا بين لفظه لانها
 ايكة ناصحي الحال لانها لم يكن في فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر

بل ملة ابراهيم حنيفا) اي مختلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله
 ملة وهي ملة لافعل مقدر تقديره بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا (وتحويان يا كل
 لحم اخيه مينا) فان مينا حال من اخيه وهو مضاف لقوله لحم الذي هو منصوب
 لانه مفعول ان يا كل فمينا لان لا يكون المضاف مفعولا او مامثال كون المضاف
 فاعلا فوله ذلك يدعي ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون العمل مينا لمفعول ورفع
 ملة وان يا كل لحم اخيه مينا يرفع لحم على انما ثبت الناعا لقوله ان يا كل اخيه
 يصح ان يقول (يحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها) (بل تتبع ابراهيم مقامه) بل تتبع
 ملة ابراهيم (في مكانه حال عن المفعول به) ويصح ايضا ان يقول بعد الحذف ولا فاعلة
 ان يا كل اخيه (قام) (ان يا كل لحم اخيه او كان المضاف الذي اضيف الى ذي الحال
 فاعلا ازم مفعولا وهو اي المضاف الذي هو فاعل او مفعول) جزء المضاف
 اليه الذي هو ذو الحال (فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
 فكان حال عن الفاعل او المفعول لكونه جزء منه (واللم يصح قيامه) اي المضاف
 اليه مقامه اي المضاف لان جزء الشئ لا يقوم مقامه بعضها (او كما في قوله تع
 ان دابرهم لاء مقطوع) اي محكوم عليهم بالقطع (مصحين) اي داخلين
 في الصبح من اصبح الزجل اذا دخل في الصباح فتح تكون تامة لا تحتاج الى خبر
 منصوب فقوله (مصحين حال عن هؤلاء) المضاف اليه لدار فكانه وهو حال
 عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدار المضاف اليه) اي
 الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والمجرور الضمير يرجع الى هؤلاء الى الموصول
 بل الراجع اليه ما سكن فيه (جزءه) اي جزء هؤلاء (فان دابر الشئ اصله
 فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اي يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين
 في الصبح (والدار مفعول مالم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن في المتضرع
 راجع اليه) والمستكن في مفعول مالم يسم فاعله يحكم المرحع يحكم اراجع
 فا كان اراجع فاعلا يكرر المرحع كذلك واذا كان تابعا عنه يكرر المرحع
 ايضا كذلك فصار (كانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله) وقبل حا من ضمير
 في مقطوع وجهه مع ان صاحبه مفرد ومما ابدت الحال صاحبه مفرد في

ويقول هذا زيد قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعولية) بل يكون زيد مفعولا تاما هي بمعنى لا يكون تلك المفعولية (الابتناء بمعنى اشير او انبه الخارج صفة) المعنى (عن منطوق الكلام المعبر) صفة بعد صفة المعنى (الحكمة وفوق القائم حالا) يعني انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل في الحال اعمل او سمه او معناه على ماسبقاتي والاولان مفعودان ههنا لانه ليس فيه فعل ولا شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول يدهن عامل وذا باطل فهي اى مفعولية زيد في المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت ذلك وعاملها مبتدأ وخبره قوله الفعل او ما عطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال يؤلف باعتبارانه صفة ويدكر باعتبار انظمة اما الفعل فله اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقة يعني يكون منع الجمع وخلو وان شهد انما يعمل فيها اذا لم يوجد العمل لفظا او تقديرا لانه اصل في العمل وقوى ايضا وانى معنى الفعل لا يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد ههنا لفظا او تقديرا (الملفوظ) يعني يكون العمل العامل فيها ملفوظا حقيقة او المقدر) يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او حوبا كما سأتى نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد في الدار قائما هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقدر ان الظرف لا بدله من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لم يتركب التفسير فالاصل هو الاول ولذا قال الله وان كان الظرف مقدر بالفعل بناء على كونه اصلا في العمل فله شبهه به اى ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل عمل الفعل) بمعنى الرفع والنصب (وهو من تركيبه اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب) (كاسم التفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد ايهب راكبا) في مقام ذهب راكبا او متعلبا مثل زيد ضارب خلاصه مكان ضرب زيد غلامه قائما وسواء كان ملفوظا تحقيا كالمثال المذكورين او تقديرا (مثل زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدر باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار للابتواء فطفه

على قوله باسم الفاعل - واه كان ملفوظا تحقيا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدر باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن الوجه ضاحكا) او مقدر نحو زيد في الدار ضاحكا في تقدير حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو العجبي ضرب زيد عمرا قائما وهذان اعني الفعل وشبهة يعملان في الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ودئاخر لقوة عملها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الخال عليه لما سيجي والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخر الضميمة او معناه المستند الى المفهوم (من تحريك الكلام) اى من معنى الكلام من غير التصريح به) اى بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه (بالاشارة والتنبيه) المشهورين من الحرف والتنبيه والاسم الاشارة الى نحو هذا زيد قائما) كما مر في قوله وهذا زيد قائما وكما النداء والتثنية) مثل ليت (والترجي) كعمل (والشبهة) نحو كان وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معا في الافعال المحذوفة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون واحدا منها مقيدا بحال باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فاتها مجردة تأكيد النسبة او الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولا عمل لكل ما يستند منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام التثنية لا يعمل ما يستند منها بل العمل سماعى وفي الرضى فالاولى احالة ذلك على الاستعمال وان لا يعمل (في نحو يا زيد قائما وبا) رجل مقبلا وبارينا معنا بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة او مشبهابه لان التعريف او النكرة الخصوصية بشرط في ذى الحال (وايك) ولينه وايت زيدا (شندنا مقبلا وعلله) ولعلك وعل زيد في الدار قائما كأنه) كالك وكان (زيد السد صائلا) فانها لتضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا انها لا تقدم عليها الضميمة في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان خبر جامدا جيب بان المراد تقييد المتعني بما لا التمي ويختلف المعنى في ايتي صحاح ارجع الى اهلى وشروطها اى شرط الحال

عند البصريين لان الكوفيين لم يشترط فيها التكبر وجوزوا ابتاع المعرفة
حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتكبر يجوز فيها ايضا
الا ان التكبر اصل عندهم المص ايضا ^{ان} يكون ^{اي} الحال ^{نكرة} ^{لان النكرة اصل} (اكونها مجردة عن العواض والتعريف لا يكون الا بقيد
زائد على النكرة (والعرض) من الحال (وهو) اي الغرض منها (تقييد
الحدث المنسوب) سواء كان نسبة الحدث اسنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا
او انقاعية مثل رايت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا (اي صاحبها
يحصل) اي الغرض (بها) اي بالنكرة (والتعريف) ما يكون من العوارض
والعارض كالعديم (وزائد على الغرض) والزائد لا يعتبر في الرضى والاولى
ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث ^{نحو}
شرطها ايضا (ان يكون ^{صاحبها} ^{اي} من قام الحال به سواء كانت فاعلا
او مفعولا حقيقة او حكما ^{معرفة} ^{لا} ^{اي} لان صاحب الحال (محكوم
عليه في المعنى) لان الحال وصاحبها في المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاء زيد راكبا
زيد راكب وقت المجيء ورايت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل
فيه) اي صاحب الحال (التعريف) اي ان يكون معرفة ليصح الحمل عليه بالحال
في المعنى ^{غالبا} يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تكبيرها لان التكبر واجب
فيها لا غالب (اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع مواضعها) اي
في امثلة الحال بل اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها اي
اكثرها) يعني في اكثر امثلة الحال لا كلها (وبين ذلك) اي اشتراط ان يكون
صاحب الحال معرفة في غالب موادها وان مواد وقوع الحال (منقسمة) على قسمين
لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة بمحضة واما ان يكون نكرة بمحضة ووصفها
ان قسم المواد على قسمين (احدهما) اي كلام او تركيب (يكون في الجار فيهما
في ذلك الكلام والتركيب) نكرة موصوفة لان النكرة لما كانت موصوفة افادة
التخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصلت لان تكون ذات حال كما
كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءني رجل من بني تميم يومين فيديا نيت

ومن البائية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (فارسا) او يكون ذوا الحال
فيه نكرة (معرفة غناء المعرفة) اي نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها
اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشد فرد منها فتح تكون في حكم المعرفة
نحو قوله تعالى فيها) اي في ليلته البراءة التي تكون في نصف شعبان (يفرق كل
امر حكيم امران عندنا) اي تميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكم الالهية حال
كونه امورا من جانبها فيكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا
انضمت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة لاحاطة (ان جعلت
امرا حالاً من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة
فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون ذوا الحال معرفة ومثله قول الشاعر
يركض احدنا الاحتجام مخوفايوم الوغى لحمام فهذا الولي بالتشبيك لعدم الاحتمال
فيه او تكون تلك النكرة (واقعة في حيز الاستفهام) لانها ينشبه النكرة الواقعة
في حيز النفي في كونها ضمير موجبة فتعم ايضا جميع الافراد (نحو عدل اناك رجل
راكبا او) واقعة (بعدا) لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال
الاتي بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الاوقا ثم مقام فاعل قوله مقدما
على سبيل التنازع (نقضا) للنفي منصوب على انه مفعول مطابق للنقض
لان النكرة او وقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لما سبق (نحو ما جاءني رجل
الراكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون
ذوا الحال فيه مقدما عليه الحال لان تقديم الحال على ذي الحال بتخصص ذوا الحال
كما سيأتي (نحو جاءني راكبا رجل وثابهما) اي ثاب القسمين (ما يكون ذوا الحال
فيه غير هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذوا الحال في غيرهما معرفة
ونائب مداد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم (لا غير) ووقوع الحال في
هذا القسم (اي في القسم الثاني) (مشروط يكون صاحبها) اي صاحب الحال
معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها (اي صاحب الحال) معرفة
يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث تكون الشرط غالبا لا مستوحيا (لا قيد) لكون
صاحبها معرفة (فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف) حتى

يقال ان غاية كون صاحبها معرفة المتينة (صفة الغالية) (من تخلفه) اي
تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصور المذكور في القسم الاول
تتأني الشرطية (يعني الجزئية اذا كان قوله غالبا قبلها كون صاحبها معرفة فيكون
منافيا للشرط لان الشرط كونه صاحبها معرفة تقتضي ان يكون صاحبها في جميع
المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة
غالبا تتأني الشرطية لان الغالية ممتنة عن التخلف يعني مشعر ان لا يكون صاحبها
معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة في القسم الاول واذا كان
قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف
على يقال (ان بصرف الكلام) اي ان يخرج الكلام وهو فواء وصاحبها معرفة
غالبا (عن ظاهره) وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على
الخبر ويكون هذا العطف من قبيل العطف على معمول واحد واحد يعاطف
ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجوز قوله وصاحبها معرفة مبتداه وخبر فيه
نشر على ترتيب اللف (معظوما) من قبيل تعدد المفعول الثاني او يكون بدل لانه
او حالا فيكون عطف جملة (على) جملة هي (قوله وشرطها ان يكون نكرة
ولما بين ان التذكير شرط في الحال اعترض عليه بان مر يف الحال في بعض المواد
تتأني الشرطية فاجاب عنه بالنوا والاستنفاتية بقوله ~~في~~ وارسلها العراك ~~في~~ اقول
الحال معرفة امام مصدر او غير مصدر والاول معرفة باللام مثل قول الشاعر
ومعرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجم الفضر
وكفوله عليه السلام يذهب الصالحون املا ما الاول فالاول مرتين كذا في الرضى
وقبل الحال المعرفة اثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة اورد ~~في~~ لا وثوقه
للاول من شعر لبيد ~~في~~ ثلثاني مما شاع في المحاورات وروي اورد ~~في~~ العراك ولم يدها
بالذال الميمجة وبمده دال مهملة من ذاد وذود طرده وزاد الابل من باب قال ساقها
فطرده كذا في الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه
اصليا او احدا وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اي لم يخف (عني
نقص الدخار) انقص بالصاد المهملة والغين الميمجة المفتوحة من نقص الرجل

نقصا اي لم يتم مراده وقبل نقص مراده تام سبب وشرب تام ناشد كذا في حاشية
العصام (البت لا يبد) وهو من سراء الاسلام (يصيف جوار الوحشي) وهو
الذكر منه (والاثن) جمع اثن وهو الاثن من الدواول لعطف فيكون معطوفا على
المفعول بار ا بمعنى مع فية كن مع لامة (يقول) اي للبيد ويحتمل ان يكون بناء
الجناب لبيان الامة (ارسل جوار الوحش الاثن) لانه قادر على ضبطهن بحيث
يمنعهن عن التراجع خوفا من تأديبه اياهن كان كلمة استنبيد لكلمة كان جواب
عن سؤال قدر تقدير ان الارسل يفتض سبق القيد وهما لم يكن ان صورة القيد
فضلا عن سقده لان المبد والارسال منه لم يرد الا في بن ادم فاجاب عنه بقوله (ونان
المراد بالارسال البعث او الخلقة) خالي كردن راه يعني تراجع ناشد جوار وحش
راين راه اب از خوردن لمر هو الثاني لان البعث بمعنى الارسال فالعني جعلها خالية
على (الها) بن المرحل) ففتح السين وهو لان (وما يريد اي الجوار الوحش والمصولي
ههنا عبارة من موضع شرب منه اثن الماء يعني جوارب خور دن (اي ارسلاها
يعني ارسل جوار الوحش واثن طاك كونه) معتركة ترممه ولم يرها اي لم يرها
من المعراك اي لم يمع جوار الوحشي ولاثن من الاعتراك التراجع (ولم يشفق
اي لم يخف على نقص الدخار) يقال انقص البعير اذا لم يتم شربه ولذا فسر الله
بقوله اي لم يخف ذلك الجوار (على) انه لم يتم شرب بعضها اي بعض اثن (الماء
بالدخال) اي بالمزاحمة والاعتراك (والدخال كسر الدال المهملة ودها جاءة ميمجة
على وزن صراف (هو) اي الدخار في اللغة (ان يشرب البعير امانة ثم يرد) مضارع
مجهول من رد يرد بل مديد (من اعطن) يفتح العين والطاء المهمستين ماحول
الحوض والثر من يترك الابل والخيرك المتناخ يعني جوارب استرها خوابا بدن
الى الحوض متناخي يرد يعني ثم عاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه ويدخل ذلك
البعير (بين بعيرين عطشانين) اي لم يكن ان اشرب (ماء) اشرب ذلك البعير
المردود المدخول بين البعيرين العطشانين منه (ي من الجوض ارمز الماء) ماء
عساه لم يكن شربه منه) يعني اهل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد
هذا جواب ادخل مقدر وهو ان معنى الدخال بوحدة في الجوان الذي يكون

في ايدي الناس وهم ناليس كذلك وهو ظاهر لم يصح مع الدخال فاجاب عنه بقوله
 وامل المراد (به) اي بالدخال (نفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من
 هي (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (في بعض) اخر متعلق به يعني ليس المراد
 الدخال هم ناليس الحقيق بل المراد به معناه المجازي هو دخال بعض النفوس
 في بعض او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نقص مثل نقص الدخال) يعني
 لا معنى على حذف المضاف من المشبهة واقامة المشبهة مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم
 شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء ودخاله بين بعيرين
 عطشانين ليم شربه ~~و~~ مثل مررت به وحده ~~مصدر~~ وحده ~~مصدر~~ وحده
 واحد وحدة مثل وعد بعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبلاضافة الضمير
 صار معرفة لان الاضافة مصدر معنوية ~~و~~ ونحوه ~~مصدر~~ عطف على مقدار اي
 نحو ارسالها (مثل ما فعلته) بناء الخطاب (جهداك بفتح) الجيم وضمتها الاجتهاد
 وقال الفراء بالغح المشقة وبالضم الطاقه وكلاهما جازان هما تأمل كن متصفا
 تأول ~~مصدر~~ خيرة قوله وارسلها العراك على حذف المضاف منه اي ونحو ارسالها
 كما قلنا انفا التاول انطاب يعني طلب ما الشئ بصرفه عن التذكير متعلق
 بقوله (فلا يرد) معنى الفاعل من ورد يرد (نقدنا) منصوب على الحال من الفاعل
 اي لا يرد نحو ارسالها ونحوه ~~مصدر~~ ايضا (على قاعدة اشراط كونها) اي الحال (نكرة
 وتأويلها) اي الحال نكرة وتأويلها اي الحال المعرفة (على وجهين) على اذكرة
 الشئ (احدهما) اي احد الوجهين انها اي الحال المعرفة (مصدر) او كل
 واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اي الفعل محذوفة وجو باسماها وقال ابو
 علي هذه المصادر منصوبة على انها منعولات مطلقة الحال المقدرة حذف
 فعلها العامل فيها وجوبا (اي تترك العراك وينفرد وحده) اشار الى ان العراك
 مصدر من عرك يترك من باب ضرب وكذلك وحده مصدر لا انه لم يستعمل
 فله كما به احد منهما بل لو استعمل لا فعمل المزيد (اي انفراده ويجتهد
 جهداك من) اجتهدا بجهادا (فهذه الجملة) جمع جملة (العملية) وتترك وينفرد
 ويجتهد (وقعت احالا) اي وقعت كل واحدة منها حالا بالضمر وحده لما سيجي ان

نفس من اخذت بعضها
 لاضافة النفس الى مدا
 خلة الى بعض الدخال
 والمراد خلة مصدران
 من باب واحد يعني
 انفراد الشئ ان الدخال
 مصدر يعني الداخلة
 والدخال نفس الداخلة

المضارع المقتب اذا وقع حالا يكفي الضمير وحده ولا يجوز او او وهذه المصادر بمعنى
 الامر التو وحده وجهه ذلك منصوبة على المصدرية يعني على انها مفعولات مطلقة
 لا فعلها المحذوفة هكذا قاله الرخمشري واما ما سميت احوالا على سبيل المجاز اسمية
 للمعمول باسم العامل اذ اللاب باسم المذوب ويقال لمثل هذا مجاز مرسل لان الحال في
 الحقيقة عوام لها المحذوفة (وتأنيها اي تان الوجهين) انها اي هذه المصادر
 معارف) باللام في الاول والاضافة في الاخيرين لان كل واحد منهما تقيد بغيره
 ما هو دخل عليه (موضوعة موضع النكرة) فتكون احوالا بانفسها من غير
 ارتكاب حذف شئ الا انها مؤولة بالمستق في صورة الاتفاق (اي) ارسالها
 معتركة (مترجمة) (و) مررت (به متفردا) ما فعلته (ومجته افا الصورة) اي صورة
 كل كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهي) اي صورة كل
 واحد منها (في التقديم نكرة) لكون اللام في الاولى والاضافة في الاخيرين
 الجنسية لا للمعينة لان كل في اللام او الاضافة اذا لم يكن للمعينة يكون الجنس
 لا الحالة (كما ان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمر و
 او حسن الوجه في سورة المعرفة) لكونه مضافا اليها وهو ظاهر (وهي اي
 الضمة المضافة (في المعنى نكرة) لكونها في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد
 ضارب عمر او حسن وجهه بالنصب والرفع وهو مذهب سيبويه وهو الوجه
 الوجبة لجريانه في احوال المعرفة كلها سواء كانت مضافا او لا وعدم ارتكاب
 الحذف والمجاز وجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول
 فان كان صاحبها ~~مصدر~~ اي صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا او حقيقة
 او حكما ~~نكرة~~ محضة (احراز عن عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب
 تقديم الحال على صاحبها مثل جاءني رجل من بني نعيم فارسا قد سبق (لم يكن فيها
 اي في تلك النكرة (شائبة تخصيص) اي لم يكن في النكرة شئ تخصيص
 بما سوى التقديم) اي سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم يكن الحال متحركة
 بينهما) اي بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا اخذت النكرة
 والاخر معرفة (مثل جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة

لان الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا ^{في} وجب تقديمها
 اي تقديم الحال على صاحبها (النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا) لتخصص النكرة
 بتقديمها (يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها) لتخصص لان الحال بمنزلة
 الظرف فتقدم على صاحبها كتقديم الخبر الظرفي بتخصص المبتداء النكرة
 كذلك ذو الحال النكرة بتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اي ذو الحال والحال
 في المعنى مبتدأ وخبر (لان معنى قولك جاءني زيد رايا زيدا راك وقت المجيء
 والا لا يلتبس) اي الحال على النكرة (بالصفة) في حالة (النصب) اذا لم يتقدم
 الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال او وصف لان الصفة لكونه من التوابع
 لا يتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديم على صاحبه معرفة كانت او نكرة
 لكونه في المعنى حكما او الحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (في مثل غرا ما ضربت
 رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في ان ملايسة الركوب
 رجلا لان الحالم لم يتقرر وبعد لزومه ونقده يكون صفة لان الصفة ما تقرر
 وتحقق وان كان قبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجل في آن ملايسة
 اركوب به يعني قبل تقريره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في ما را ما واضع
 وان لم يلتبس) وهي حالة الجر لا يجوز تقديم احوال واركان ذو الحال نكرة يعني
 قدمت الحال في اثار المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا
 لم تقدم (اثر اثار الاب) والا لمراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في لقب بالناء
 الفوقانية بها بالياء التحتية وحذف اسمزة في كرم تبة النفس لتكلم وحده نحو اكر
 ولا يتقدم ^{في} اي الحال فيما بعد (فعل ماض من عدا بعد وعد واعد) جاز فاعله
 مستتر فيه راجع الى ما لا نه اعبارا عن التركيب ا تركيب جاوز (مثل) منصوب
 لانه مفعول به له (ريد قائما كعمرة عدا) يعني لا يتقدم ^{في} على العامل المعنوي
 في غير هذا التركيب فان التامل فيه معنوي مستفاد من جر وف لشيء قدم الحالم
 عليه يعني يجوز تقديم الحال على عامل المعنوي في تركيب دل على حد ثين غير
 متبرين بالعبرة اي بار يقال زيد كعمر فان المشبه دل على ان فيه حدثان فثمان
 بالمشبه به لانها غير معاوية مختلفين بان يتعاقى بكل منهما حال لا يتعلق بالآخر

فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه للبدء وان لم التقديم على العامل
 الضعيف وفي الرضى الا انه الف التشبيه لا تدل بضميمة على حدثين معينين بل
 تدل بما ما على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمر وانه هناك حاله يشتركان
 فيها فلم بالحالتان مماثلان واما تلك الحال ما هي فقير مصرح بها في اللفظ الى هناك
 كلامه فليانها جى بحال ووضع بحجب المشبه وبحال اخرى ووضع بحجب المشبه به
 ولهذا قدم الحال الاولى على عامل المعنوي لتكون بحجب صاحبها (قد عرفت فيما
 قبل) مبني على الضم على ما سيجي اي فيما سبق (العامل المعنوي) وهو المستأنط
 من قوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل ايضا (ان ما هو
 مقدر بالفعل) عند البصريين (او اسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف
 مثل امام وخاف وفوق وغيرها سواء كانت ظرف زمان او مكان) او ما يشبهه
 اي الظرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل (اعني) بقوله
 وما يشبهه (الجارو المجرور) مثل زيد في الدار (حارج عنه) اي عن العامل المعنوي
 لان العامل فيهما ادا مصرح او مقدر (داخل في الفعل) اذا كان متعلقه فاعلا او داخلا
 في شبهه) اي شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعل هذا) اي على
 ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي والداخل في احدهما قوله فاعلي متعلق بقوله
 لا يقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه (معنى الكلام) اي معنى ولا يتقدم
 الحال على العامل المعنوي (ان الحال لا يتقدم العامل المعنوي اتفاقا) اي اتفاق النحاة
 عليه اتفاقا ومنصوب ينزع الحافض اي باتفاق النحاة بخلاف لظرف ^{في} خبر
 مبتداء محذوف اي عدم تقديم الحال على هذا العامل المعنوي نفاقهم ملتبس
 بخلاف الظرف (اي بخلاف ما اذا كان العامل) في الحال (ظرفا وشبهه) حيث
 لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اتفاقا اي عدم تقدمها عليه (خلافا
 بين سيبويه والاختش (فسيو به) اتفاقا تفسيرية لا يجوز (اي لا يجوز تقديم الحال
 على عامله الظرف ايضا) (اصلا) اي مطلقا اي سراء قدم على الظرف نحو زيد
 قائما في الدار او انظروا فحقا في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى
 ضمه ف الظرف في العمل) لانه انما يعمل انيائه عن الفعل لان الفاعل مقام لشي

لا يكون ماله ولا غيره مستحق اولاً لانه مقدرها بالاسم عند التامين وهو ضعيف فيه
ايضاً ويجوز (الاخفش) مخالفاً لسيبويه لكن لا يجوز له اذا بشرط تقدم المبتداء
على الحال) لانه تأخر الحال عن المبتداء الذي صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال
عن عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضاً بناء على ذهبه ايضاً ان الظرف عامل قوي
لانه انما يغني الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يغفل عنه بلا اعتماد على اخذ الاشياء
الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضاً فحذف في الدار زيد وفيه فاعل الظرف عندهم
وعند البصريين وسببويه مبتداء لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد
فحذف قائم في الدار فامع تأخير المبتداء عن الحال فانه (اي الاخفش) روعي سببويه
في المنع اي في منع تقدم الحال على عامله الظرف (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك
العامل سواء كان الظرف مؤخر عن المبتداء (مثل قائم في الدار) او مقدم عليه
مثل (ولا قائم في الدار) اتفاقاً) تقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف عند الاخفش
ايضاً لانه ليس من تركيب الفعل وان كان ثابتاً عنه ويجوز اتفاقاً مثل في الدار قائم زيد
لانه ليس فيه التقديم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال يتقدم اي فعلى
هذا يحتمل (ان يكون معناه) اي معناه الكلام المذكور سابقاً (ان الحال وان كان مسابهاً
للاظرف) لو او للحال وان لا وصل والجملة حال يعني ان الحال كونه مشابهة للظرف
لما فيه اي في الحال (من معنى الظرف الا) بمعنى لكن اي لكن ان ينظر اي بين الحال
والظرف فرقاً من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي) يعني ان كان
العامل في الظرف معنوياً منبسطاً من حقوى الكلام يجوز تقدمه عليه كما يجوز تقدمه
على عامله الفعل او شبهه سواء بعد المبتداء يجوز به يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك
يوم الجمعة وقوله كقولك تبع كل يوم هو في شأن في تقديره هو اي الله وقع في شأن كل يوم هذا
من باب ذكر الكل وارادة الجزئية يعني في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم
لثوب في مكان الثوب كل يوم (لتوسمهم) اي النحاة (في الظرف) لعموم حاجة
المخلوقات اليه وعدم انتفاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اي على عاملها
المعنوي لما عرفت (هذا) اي كون هذا الكلام على احتمالين كائن (اذا لم يكن الظرف
داخلاً في العامل المعنوي) بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق (واما ان جعلته) اي

الطرف (داخل في العامل المعنوي) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ
 اوشبهه الملفوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون العامل فيها لفعل الملفوظ اوشبهه كذلك
 او معناه (كما) اي كشي (هو الظاهر فقط من كلامهم) اي من كلام النحاة لان العامل
 مستفاد من نحواه ايضا فيكون الطرف من جملة العامل المعنوي (فالمراد هو
 الاحتمال لاني) وهو ان الطرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال (لا غير
 لان اللابق ح استثناء من العامل المعنوي بان يقول ان الحال لا يتقدم على العامل
 المعنوي الا الطرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله انفعلا اوشبهه
 ملفوظا كما او مقدرا لما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجالا
 وتقدمه بلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال **لا يتقدم**
 لا يتقدم (الحال على العامل المعنوي) ويتقدم على غيره من الفعل اوشبهه (كذلك
 ما كيد لقوله كما لا يتقدم **لا يتقدم** على **لا يتقدم** **لا يتقدم** **لا يتقدم** **لا يتقدم** **لا يتقدم**
 على ذي الحال المرفوع او المنصوب جوارا او وجوبا لانه كتقدم الجار على المتدا
 لما سبق انهما في المعنى مبتدأ وخبر فاخذ حكمهما (سواء كان بالاضافة او بحرف
 الخبر) لان المطلق منصرف الا الى كمال وهو لا يكون الا بالتميم (فان كان ذي
 الحال مجرورا بالاضافة) **ولا كانت الاضافة محضة من قوله تعالى واتبعه ابراهيم**
حينئذ اولا كما لئلا الاتي في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) بانفاق البصريين
 والكوفيين (نحو جاءني مجردا عن التيا بضا **بزيادة ذلك**) اي عدم تقدم الحال
 على ذي الحال المجرور بالاضافة اتفاقا واقع (لان الحال تابع) لا عرض غير متقرر
 لا يقوم الا بمصاحبة (وقرع اذى الحال) في الوجود لان ذي الحال يوجد اولاه
 الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقامه ما
 لا يتقدم على المضاف وهو التثنية والنون وفي الهندى لانه ان تقدم فان وقع بعد
 الجار في الفعل وان وقع قبله لزم وقع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع انتها (فلا يتقدم
 تابعه ايضا وان كان ذو الحال مجرورا بالحرف الجر فحينه) اي تقدم الحال على صاحبه
 المجرور به (خلاف) بن البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصريين
 عطف العام على الخاص لكون الخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه

امامافيه (بمعنى تقدمها عليه) اي تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف
 لانه المذكورة (في عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفت)
 فلا تسبها (وهو) اي منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف هذا) اي لكون
 هو المختار عند المصنف (قال في الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للمعنى
 المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اي بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض
 البصريين (الجواز) اي جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف استدلالا
 بقوله قع وما ارسلناك الا كافا للناس (اي وما ارسلناك لشي من الاشياء الا ارسلناك
 للناس حال كونهم مختلفين في قومك رسول او رسلا اليهم غير مخصوصين
 كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت ليست كذلك ومعناه
 على اذهبوا بالفارسية فرستاديم ايا محمد اذ يراد به ان لكون حالتي يهود
 ادعيان همه يعني اذ يراد بهم ادعيان فرستاديم (والعمل الفرق بين حرف الجر
 والاضافة) حيث جوز الكوفيون وبعض البصريين تقديمها على صاحبها المجرور
 بحرف الجر (بجزا احد من الفريقين تقدمها على المجرور بالاضافة بل انفقوا على
 عدمه) ان حرف الجر معد اسم فاعل من عدا به ومن باب التفعيل حذف ياءؤه
 (ال) يعني تجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به كالهمزة والتضعيف يعني ان
 الهمزة اذا زيدت في اول الفعل والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا
 او كما ان الفعل المتلزم اذا نقل الى الرباعي زادة الهمزة في اوله والتضعيف في عينه
 يكون متعديا الى المفعول به كذلك حرف الجر اذا دخل على المفعول فجعل الفعل
 متعديا اليه (فكانه) اي حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة
 والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه حيث لم يؤثر في الفعل شيئا لانها
 ليست من تمامه لالفاظها وظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية
 عن الفعل بالكلية وحرف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت
 على مفعول الفعل وتعلق به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة هند
 بتقديم الحال على المجرور بالحرف) فكانت اذ ذهبت راكبة هندا (بتقديمها على
 صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذا المثال كذلك

جوز فيما شبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا
 انه بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوب والحال يتقدم على ذي الحال المنصوب
 فكذلك هناك (واجاب بعضهم) اي بعض النحاة وهو الهندي والزيجا (عن هذا
 الاستدلال) اي عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذي الحال المجرور
 بهذه الآية (يجعل) متعلق بقوله واحاب (كافه حلا عن الكاف) المتصل بالفعل
 فيكون مبنيا هيئة المفعول به (والثناء) في كافة (المبالغة) في الزجر والمنع والتبليغ
 والحث لا تأنث كثناء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد عم ملايا
 بشي من الاشياء الحال كونك مانعا للناس وزاجر الهم عن الشرك والمعاصي
 يحدافيه وحاشا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (واجاب بعضهم) وهو
 صاحب الكشف (بجعلها) متعلق ايضا باجاب (يجعل كافة) صفة لمصدر
 محذوف فتح كون كافة منصوبا على المصدرية لاعلى الحالية فيكون المصدر
 للتاكيد (اي ارسالة كافة) والمعنى وما ارسلناك يا محمد عم الامانة للناس
 عن الشرك والمعاصي وحاشا لهم على طلب الثواب عامة شاملة لهم (واجاب
 بعضهم) وهي محش الضوء (بجعلها) اي يجعل كافة (مصدر) على وزن اسم
 الفاعل (كالخاوية والعاقبة) بالاءاء بالقاف فيكون كافة منصوبة على انها
 مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد عم لشي الا تكلف للناس تحميم واللام
 في قوله للناس متعلقة بها على الاحوية التامة فيكون طرفا لغوا (والحل) اي كل
 واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتضعيف) اما كون الاول تكلفا فلا تامة بالمبالغة
 في الفاعل غير موصوف او وقع حتى انكرها لبعض في غير فعال ومفعول ومفعول
 والاشتمال وبالكافية والسافية غير سديد لانه يحتمل تقدير بوصف من حيث واما كون
 الثاني تكلفا فلا تامة لاجابة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلا تامة
 مصدر اغمره واما كون الثالث تامة فلا تامة غير مضافة لازمة للحالية
 بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين في كل ما دل على هيئة شي اي ضفة سواء كان
 الدال على الهيئة مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او جامدا
 يستفاد منه معنى قائم بالقرين فيصح ان يقع الدال على الهيئة في حال لا يفرق من غير

ان يقول الجامد الدال على الهيئة (بالمشتق) يحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اي المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اي الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اي المقصود الذي هو بيان الهيئة (حاصل به) اي بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في المقصود استويا ايضا في وقوعهما من غير تفرقة (وهذا) اي مذهب المص وتجويز وقوع تبادل على الهيئة والصفة حال اشتقا او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (رد على الجمهور) انما حيث شرطوا اشتقاق الحال) اي شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما وتكلفوا في تأويل الجامد (حيث وقع) حالا بالمشتق (لتكون الاحوال مطردة متفقة) (ومع هذا) اي مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق) اي ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق بول به ليكون اقسام الحال متفقة مثل يسر او رطب في قولهم) اي قول العرب هذا يسرا ^{بضم السين} بضم الباء والسين واحده بسرة مثل قفل وقفلة يعني هو مما يفرق بينه وبين واحده بالياء (وهو) اي اليسر ما بقي فيه حوضنة) على وزن بالفاء نسبة فعولة ترش ^{بضم الطاء} اسم تفضيل ^{بضم التاء} منه رطبا ^{بضم الراء} وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه يسرا نفع به في اكثر نفعاته اي من نفسه حال كونه رطبا التمر له ست مراتب اولها طلع والثانية خلال بالحاء المججمة والثالثة بلع بفتح الباء الموحدة واللام واخره حاء مهملة والرابعة يسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تع هذه ناقة الله لكم ابقاى دالة (فيها) اي يسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعني غير مشتقين لانها اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقبل على وزن فرس والثاني على وزن صرط حالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلالة لهما) اي لدلالة الاول (على صفة البسرية وهي حوضنة والثاني على صفة الرمية) وهي الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على هيئة القائمة مع ذي الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل اليسر باليسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاستاء مجازا عقليا بعلاقة

محلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل بالكسر مبسروا اذا اطلق على ما عليها يكون الاطلاق مجازا لاحقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة لان بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا (الى تأويل الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول (مأخوذ من اسبر النخل اذا صار ما عليه يسرا) يريد به ان الف افعل ههنا للصبرورة مثل امشي الرجل اذا صار ذا ماشية والاستاد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح (و) الثاني مشتق (من ارطب اذا صار) ما عليه (رطبا) فهذا كالاول في الاستاد والكسر والفتح قال الرضي وهو الحق اي مادل على هيئة يصح حالا هو الحق سواء كان مشتق او غيره فلا حاجة الى هذه التكلفة لان الحال هو للمبين للهيئة وكما قام هذه الفائدة فقد حصل في المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلفة تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل في رطبا) يعني في الحال الثاني (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النقاد) اي العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (في يسرا ايضا) يعني العامل في الحال الاول اسم التفضيل كما انه العامل في الثاني عند تحققهم وتقدم يسرا) يعني الحال الاول (على الاسم التفضيل) مع ضعفه في العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالطرف وتقديم للطرف عليه جائز وكذا هذا واقوة اسم التفضيل لكونه يشبه الفعل والمشيبة يأخذ حكم المشبه به وهو احوال التقديم (لانه اذا تعلق بشئ واحد) هو ههنا المشار اليه بهذا يعني التمر (حالان) احدهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين متعلقين) متعلق (بمختلفين) اذا الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبارا احدهما مخالفا لاعتبار الاخر (يلزم) جواب (اذا ان يلى كل منهما) اي من الحالين (متعلقه) اي ما تعلق به يعني صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعني الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) جعلت حالا عنه ومبذبة للهيئة القائمة به (من حيث انه) اي المشار اليه به (مفصل) وهذه الخشبية) اي كون المشار اليه مفصلا (وان لم تكن) الواو

الحال وان لا وصل (معتبرة فيه) اى في المشار اليه به والجملة حال بمعنى وهذه الحسية
 حال كنهها غير معتبرة في المشار اليه (لأنها كانت معتبرة بعد اضماره اى المشار
 اليه في الطيب) بمعنى الابدان يكون ضمير الطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه ذم
 يتميز هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع ياخذ حكم
 اراجع وارجع هو المنفصل عنهم اهكذا المرجع (لكنه) الا ان السان (لما كان
 الصريح مطلقا) سواء كان المنفصل في طيب او في غيره (بالنسبة الى المظهر) مطلقا
 ايضا (كالعدم) المراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا
 حقيقة يكون كالمنفصل في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فيما لم يكن ملفوظا
 حقيقة لا يكون كالمنفصل بل يكون كالعدم (افيم المظهر) الذي هو اسم الإشارة
 مقامه اى مقام المضمر الذي في الطيب في كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلافاصلة
 واوجب ان يلبه اى الحال ذلك المظهر يكون الحال بحيث صاحبهم حكم لان
 صاحبه حقيقة الضمير في اسم التفضيل (الرطوبة) المفهومة من قوله رطبا التي
 هي الحارة الثانية في المثال المذكور (تعلق به) اى بالمشار اليه بهذا معنى جعلت
 حاله ومبنية للهيبة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار اليه (مفضل
 عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه واذ قال الله (وهو) اى المفضل عليه (ضمير
 منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يلبه) اى الحال ضمير منه وهم نال الضمير البارز لما
 كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم وكالمستكن بل كالاسم انما هو ولذا وجب
 ان يلبه الحال كما يجب ان يلبى المظهر اى يكون الحال بحيث صاحبه وان جاز الفضل
 ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاولى على عاملة الضعيف وان كان حقه التأخير
 قال الرضى واما الضمير المستكن (ارجع الى لفظ هذا) (في افعال) بمعنى في اسم
 التفضيل الذي هو الطيب (فانه) اى المضمر المستكن فيه (وان كان) (الواو الحال
 وان لا وصل) الجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكنه) اى الا ان
 الضمير (لما يظهر) اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعدم
 والمعلوم ليس شئ فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير
 يرجع اليه (ومع هذا) اى مع كون الضمير المستكن في افعال كالعدم (فلا يرى باسا

بان يقال وان لم يستمع) ان لا وصل والفعل مبنى المفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا
 لكون كل من الحالين يجب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاولى
 بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا يرى باسا حيث قيد الرؤية بالبأس
 المقيد للكرهية فلما لم يميز كل واحد من الحارين من الاخر في افعال التفضيل
 والماتية وغيرهما بما يدل على حديثين حتى يجعل منصوب كل واحد بخينه التزم
 ان يكون منصوب كل حدث بحيث صاحبه المصرح به فتبيل زيدا كما افصل من
 عمرو واجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) (هو ابو علي
 واتباعه) (الى ان العامل في البسرا) بمعنى في الحال الاولى لان الخلاف (فيه اسم
 الإشارة) بمعنى العامل في تلك الحال معنى الفعل المستنيط من اسم الإشارة لانها
 يجوز ان يكون افعال التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه
 اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون العامل في الحال الاولى اسم الإشارة
 بمعنى معنى الفعل (البس) (بصحح لانه) يلزم تفريق العامل في الحالين وهذا وان كان
 جائزا الا انه يستلزم الكراهية وتفصيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو
 الرطوبة لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون
 الرطوبة مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون
 المشار اليه) بهذا (امر البس) فيلزم تحقيد الإشارة بمعنى المشار اليه بحال السرية
 وهذا ليس كذلك لان المقصود الإشارة مطلقا (فلا يتقيد الإشارة) بمعنى
 فلا يصح تحقيدها (بحال السرية) لان العامل بسرا يتقيدت الإشارة
 بحال السرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال السرية
 وليس كذلك لاننا علم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا الطيب منذ رطبا في غير
 حالة السرية حتى تكون الإشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل
 ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الإشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع
 اسم الإشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اى لا يصح اعمال ذلك في الحال
 بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه
 على سبيل منع الخلو والجمع (نحو ثمرة تحلى بسرا طيب منه رطبا) باقاة ثمرة تحلى

مقام اسم الإشارة ومن زيدا رجلا حسن منه راكبافانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ
 عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذاه وكذا العامل
 في الحال في المثال المذكور في المتن افعول وما فرغ من بيان الحال المفردة على
 ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الاقرار بشرع في بيان
 الحال الجملة على ما هو الفرع فقال يكون اي الحال جملة تدل لانها اي
 الجملة (على الهيئة) اي الصفة (كالمفردات) يعني كما ان الاحوال المفردة
 تدل على الهيئة الحاصلة بصاحبها كذلك الجملة تدل على الهيئة فتقع خلافاً لها
 وفي الرضى يجوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد عام له ويصح ان يكون
 القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح ان تقع) اي الجملة (حالا
 مثلها يعني) كما يصح ان يقع المفرد حالا لان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة
 وللاحكام تكون بالمفردة والجملة كما في خبر المبتدأ (ولكن اي معنى الا انه يجب
 ان تكون الجملة الحالية خبرية محملة لصدق والكذب) يعني الاصل
 في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن عقل وعين ليس من شأنه
 الكذب وتحتل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر محتملها (لان الحال) في المعنى
 بمنزلة الخبر عن ذي الحال (للزوم المطابقة بينهما في الافراد والاخويه والتذكير
 وضدهم ولزوم الضمير الى ذال الحال للربط وكونه مسنداً الى صاحبه اما بلا واسطة
 او بها كالخبر (واجروها عليه) اي جعل الحال حالا عند (في قوة الحكم بها عليه
 والجملة الانسانية) التي لا ثبوت لها الان (لا يصح ان تحكم بها على شيء) وان كان
 لها فاعلا لانها لا ثبوت لها في نفسها وايات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وهي
 لا ثبوت لها في نفسها فكيف ثبت لغيرها فلا تصح ان تقع حالا عن شيء كما لا يصح
 ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة) لاشتمالها على الاسناد
 المتقضي المسند اليه والمسند واذا كانت كذلك (لا تقتضي ارتباطا) يعني تعالفا
 بغيرها (لان المستقل في الافادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه) والحال مرتبطة
 بغيرها (اكونها عرضا غير قائم بنفسها ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عام له
 بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال

وجعلها

وجعلها مرتبطة اصاحبها (فاذا وقعت الجملة الخبرية) التي من شأنها ان تكون
 معاودة ومحتملة للكذب (حالا لا بد منها) اي نولك الجملة لكونها مستقلة في الافادة
 من رابطة تربطها الى صاحبها (حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن
 الاستقلال (وهي) اي الرابطة ههنا انسان (الضمير والواو) انما تربطها بالجملة
 الحالية بالواو لان الحال نبي فضلة بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل
 ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي
 اصلها الجمع المطلق ابو ذن من اول الامر ان الجملة لم يتق على الاستقلال بل تعلقت
 بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه وواحقه (والجملة الخبرية) الحالية
 اما اسمية (ان بدأت باسم لفظا او تقديرا او فعليا) ان بدأت بفعل موضوع للخبر
 وتلك الفعلية (اما ان تكون فعلها مضارعاً مثبتاً) بان بدأت بفعل مضارع اريد
 انبائه او يكون فعلها (مضارعاً متفياً) بان يكون فعلها مضارعاً اريد نفيه (او
 ان يكون فعلها (ماضياً مثبتاً او ماضياً منفياً فمفهومة) اي الاقسام المذكورة (نحو
 جمل) جمع جملة وما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلاً وبيان
 الرابط الاضافي بالفاء التفسيرية والتفصيلية فلا اسمية تقدم لكونها
 اشداً احتياجاً الى زيادة الربط لدلالته على الدوام والثبات ويكون البحث بحث
 الاسم ولما سببها بالحال المفردة لان المفردة ليس الا اسماً بخلاف الفعلية (اي الجملة
 الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي
 موصوفاً ملتبسة بالواو والضمير تتبع اذا وقعت حالا (معاً) حاله وكدة للجار
 والمجرور اذا المعية تفهم من الواو والعاطفة لكونها مفعولين للخبر المخدوف اي حال
 كونها مصاحبين في الارتباط لان الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (لقوة
 الاسمية في الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال
 وعدم التقرر (فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة) ايضاً لان الشيء اذا كان
 قوياً يلزم ان يكون الرابطة فيه اقوى حتى يخرج عن الاستقلال ويربط لمسا قبله
 طوعاً وكرهاً وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلماً
 نحو جئت وانت راكب او مخاطباً (نحو جئت وانت راكب) او غائباً (مثل جاء زيد

وهو ركب) ويحتمل ان يكون المبتداء مؤخر او الخبر قدما فتحكون ثلاثة اقسام
 اخر **او** الجملة الاسمية الحالية ملتبسة **بـ** بالواو وحدها **او** اي حال كونها
 منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانه تدل على الربط في اول الامر
 لان الواو توضع في اول الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها
 يجب ان تقع في اول الكلام ولانها الجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) مبنى
 للمفعول (بها) اي بالواو منفردة (مثل قوله عليه السلام كنت نبيا) اي اعطى لي
 النبوة (وادم بين الماء والمطين) اي حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء
 والمطين ولم يقل بين الماء والزب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا انها ان المجاز
 الاول مثل اعصر خرا او اعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متعار
 بان في الاكثر لكن اجتماعهما اولى احتياط في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة
 لتركها من اسمين مقتضين الدوام والثبات فيكون ارتباط ايضا في غاية القوة ليطابقا
 وهذا اي الربط في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما في النوع الثاني
 وملتبس بهذا (بها) اي بالواو مصاحبة (بالضمير) بلا انفراد احدهما عن الآخر
 كما في النوع الاول (انما يكون في الحال المتحركة) الغير المتحركة لانها تتجدد وانما قالها
 اقتضت ان تصدر بالواو الموضوع للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة
 لما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعني ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا
 مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجارية في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه المحصر
 يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية الحالية منضمير بالجملة الحالية المؤكدة منها
 تقول بناء) الخطاب (هو الحق لا شك فيه) ونحو قوله تع الم ذلك الكتاب لا ريب
 فيه على احد الوجوه (وذلك) اي عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان
 الواو) لكونها في الاصل العطف وهو دليل للغير (لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد
 بالفتح والكسر مطلقا يعني سواء كان في الحال او في غيرهما) لئلا الاتصال
 والامتزاج (بينهما) لان الثاني عين الاول ونفسه فتخلل الناصل بينهما كتحالهما بين
 العنصرين وحالهما **او** الجملة الاسمية الحالية ملتبسة **بـ** بالضمير وحده **او** اي
 حال كونه منفردا في الربط **بـ** على ضعف **بـ** متعلق بقوله او بالضمير (لان

الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اي في ابتداء الكلام بل قد يقع في الاول وج
 تدل على الربط من اول الامر كما لو او وقد يقع في الاوسط بل قد يقع في الآخر (فلا
 يدل على الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كانا
 الوجه الاول يثبت بترجم لضعف اطراف اباب (نحو كلمة فوالى في ان جعلته حالا
 من ضمير الفاعل فالربط بالضمير المتكلم في قوله الى في وان جعلته حالا من ضمير المفعول
 فالربط بالضمير القائب في قوله فوالى ونحو قوله رجع **عـ** **دـ** على بدئه وقول الشاعر
 واو لا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سر باله لم يمزق (فلا بد من الواو على الاصح
 فالضمير اما في الاول وهو ثلثة قسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت
 انت راكب وجاء زيد هوراكب واما في الآخر وهو ايضا ثلثة اقسام نحو جئت راكب
 انا جئت راكب انت وجاء زيد راكب هوراكب واما في الاوسط وهو ايضا ثلثة اقسام مثل
 رجعت عودي الى بدو ورجعت عودي الى بدو ورجع زيد عوده على بدئه فالجملة
 تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لا نشتركه بالواو في دلالة في اول الامر
 على الربط والثاني اضعفها بعد الربط لكونه في الآخر والثالث متوسط بينهما
 فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلثة قسمين **بـ** ونحو الفعل **بـ** المضارع لم يثبت **بـ** اي
 الجملة فعلية) الحالية (التي يكون الفعل فيها مضارعا مديتا) ولكن يشترط فيها
 خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما ليقا قص الحال والاستقبال
 ملتبس **بـ** بالضمير وحده **بـ** اي منفردا واما قوله قت واصك وقوله وخشيت
 اظافرهم نجوت وارهنهم ما كافيتقدروا واصك وانا رهنهم واذ كان المضارع
 مصدرا فقد دخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤدني وقد تعاون الابهة (لمشابهته
 او المضارع المأثرت (لفظا) الحركات والسكنات وعدد حروفه (ومعني) يعني
 في الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المبني) اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفله
 بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي والتدبري في الحال المفردة يفني عن الواو
 ونحو جاني زيد يسرع وهذا النوع ينقسم بثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير
 نحو جاني زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع **او** واسرها **او** اي
 ماسوي) الذي هو (غير الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة

الفعلية المستقلة على المضارع المثبت (الواقعة حالا بالضمير وحده من الجملة) جمع
جملة بيان لما في قوله ماسوى (المشتقة) صفة (على) الجملة الثالث (على المضارع
المتنى والماضى المثبت و) الماضى (المتنى) ملتبس بالواو والضمير معاً أى
مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما فيه ^١ او ^٢ ملتبس ^٣ احدهما
بمعنى بالواو (وحده) او بالضمير (وحده) من غير صفة سند الاكتفاء بالضمير
لعدم استقلالها) أى استقلال ^٤ كل واحد من الانواع الثلاثة كونه فعلا يدل
على الحدث والتجدد وان كان ماضيا او منفيا (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا
عن الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر (فالمضارع
المتنى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا واحداً فقط سبعة اقسام
وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المتنى سبعة اقسام فالجُمُوع واحد
وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون وادرا ضمت الجملة
الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية
سبعة وثلاثين قسمات يروى لا تكن من الغافلين وكن من المصنفين (فمثل المضارع
المتنى) باقسام الثلاثة (يخو جاني زيد ومايتكلم غلامه) بالواو والضمير معا
او جاني زيد مايتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاني زيد ومايتكلم عمرو
و) مثال (الماضى المثبت) باقسام الثلاثة ايضا (نحو جاني زيد وقد خرج غلامه
بالواو والضمير معا) او جاني زيد وقد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاني
زيد وقد خرج عمرو) مثال (الماضى المتنى) الواقع حالا باقسام ايضا (نحو جاني
زيد وما خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاني زيد ما خرج غلامه) بالضمير
وحده (او جاني زيد وما خرج عمرو) بالواو وحده (اعلم ان) اجتماع الواو وقد
والضمير اكثر من الانفراد والاثنين فى الماضى المثبت وفى الواو فى اجتماع الواو
والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى ولم يفرغ من بيان الاحوال التى تكون
جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت نهى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج
الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من اشترط دخول لفظ قد عليه لفظا ونقدا
هندا مصرين فقال ^٥ ولايد فى الماضى المثبت ^٦ الواقع حالا (لا المتنى) فانه

لا يشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان المتنى يستمر من حين الانتهاء الى حين
صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال
فيناين زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت ملاما ركب يكون عدم الركوب
مستمر الان لان المتنى يستمر مع الزمان مالم يكن ضده فيقارن زمان الحال
زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه ^٧ من ^٨ دخول
لفظة ^٩ قد ^{١٠} المقربة (صفة قد زمان الماضى) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول
المقربة (الى زمان الحال) وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على
المفعول الجار متعلق بقوله المقربة (لغة) يميز عن النسبة التى فى شبه الفعل لان
لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد
ركب غلامه فان لفظه قد دخلت على الحال لتقريب زمان اى زمان الحال
الى زمان صدور المجي عن زيد فنارن الركوب المجي ^{١١} لكونان فى زمان واحد
على الماضى) متعلق بدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) من دل يدل (بها) الضمير
يرجع الى لفظه قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق
بقوله ليدل (زمان) اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل
متعلق لقوله قرب زمانه) (عن ذى الحال) لذا كان ذى الحال فاعلا (او
زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذوا الحال
مفعولا به (تجوزا) اى دلالة تجوزا ودلالة تجوزية يعنى دلالة لفظه قد على
هذا القرب مجاز بملاقاة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوى لكونه
مطلقا (لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضى) اى مضى الماضى
المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اى بالقياس (الى زمان العامل) فى ذلك الحال
مثلا ان مضى زمان اركوب فى قولك جاءنى زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجي
العامل فيه يعنى ان زمان الركوب سابق على زمان المجي ^{١٢} ففهم منه ان المجي بلا
ركوب وليس كذلك بل المجي ^{١٣} ليس الامع الركوب (ولا يد) من دخول (قد) عليه
حتى يقربه) الركوب اى لفظه قد زمان الركوب (اليه) اى الى زمان المجي
وقارنه) اى يقارن زمان الحالى زمان العامل فيه فيتحذر زمانها حكما فلا يقع الماضى

حالا الان بكن قريبا من العمل زمانا مقرونا بدخول قد عليه (وهذا) اي
 كون قد لازمة في الماضي المتيقن الواقع حاله ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين
 فانهم لا يوجبون) دخول (قد) على الماضي اذا وقع حالا لا توجبونها (ظاهرة
 ولا سيرة) بل يذهبونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المتني حالا بغيرها كما
 عند البصريين لان الفعل بنفسه دل على الحسوت والجدد وان كان ماضيا
 فبقاؤه زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقوله المص ولا بد لابقائه
 اي انقضاء قد بظاهرة في اللفظ بان تكون ملفوظة داخلية على ما وقع حالا
 نحو جاء في زبد قدرك بعلامه (بالضمير وحده او وقدرك بعمرو) كانت
 لغنة قد متدرة (منوية) بان تكون محذوفة في اللفظ ملحوظة في النية
 لان المقد المنوي كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى ارجاؤكم حصرت
 صدورهم) اي قد حصرت فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم
 مفعول به وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة
 اي جاؤكم انكفار حال كون صدورهم مختصرة بمعنى خائفة لا الخوف سبب
 المحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من العقول مجازا
 بعلاقة المحاية ومعناه بالفارسية امدن دايثانها شمارا ورحا انك تشك بوجودها
 ان جماعتي ومثل الصدور قوله تعالى وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قدررت
 وهذا) اي كون الماضي المتيقن حالا بقدر مقدرة ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه
 والمبرد فانهما) اي سيبويه فالمبرد (لا يجوز ان حذف قد) سواء كانت مقدرة
 منوية او محذوفة لئلا يسبب الان قد حرف والحرف لا تأثر له اذا كان محذوفا فاع
 جواز وجه اخر الان يكون مذكورا لفظا وهي باليس بمذكور (فسيبويه يقول
 قوله تعالى حصرت صدورهم) بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (اي
 بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة . وصرف
 محذوف) فتكون الجملة هي قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف
 وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف (هو
 اي الموصوف المحذوف) الحال (يتأويله بالمستحق فيكون المعنى ح او جاؤكم حال

كونهم

كونهم محتملين مختصرة قلوبهم (والمبرد) يقول (يجعله) اي جعله قوله
 جملة قوماد عاتية) يعني دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اي دخول قد
 في (الماضى) المتني (اذا وقع حالا) (لاستمرار المتني) من وقت الانتفاء (بلا
 قاطع) يعني بلا مناقض وهو لا يجاب لان المتني يستوعب الزمان (فيستل المتني
 زمان الفعل) اي زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى
 اؤذ كر يكون طويلا بلا فائدة فيه ولم يفرغ من بيان ما هو الاصل في الحال
 وما هو النفرع فيه شرع في بيان حذف عاملة جوارزا ووجوب سواء كان العامل
 الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو انهلال بيننا الى هذا الهلال بيننا فقال
 ويجوز حذف العامل بلام الجنس يشتمل العوامل الثلاثة (في الحال) سواء كان
 مفردا او جملة بلفظ لقيام قرينة دالة على حذفه وتعيينه (حالية) يعني حال
 صاحب الحال ووصفه كقولك المسافر (اي الشارع في السفر او المتسهي له
 اي السفر يريد بتفسير الاول معناه الحقيقي والثاني معناه المجازي بعلاقة السببية
 لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولوية
 راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا) امر من سار سيرا مثل باع يبيع صفت
 عينه لانتفاء الساكنين ثم حذف جوارزا (بقرينة حال مخاطب) وهو السمر وع
 او انتهى له المراد براشدا الراشد بنفسه مهديا مكن المهدي اذا لم يكن الرشيد بدون
 الهداية (وقوله مهديا بامسافة راشدا) كانه هدى له فتقررت الهداية في
 صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الان الضمير لما لم يوصف جعلت
 الهداية وصفا لما قام به وهو راشدا (او حذر به حال) فكان الهداية لم يحصل
 الا عند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة الهداية يعني متتابعة فيكون ذو الحال
 والعامل في كليهما واحدا واما متداخلة وهي عبارة عن ان يكون الحال الذي
 حاله من الضمير المستكن في الاول فيكون صاحبه ما استكن في الاول والعامل ايضا
 الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوفا وفي الثاني مذكورا وعلى اتوجبه
 الاول فاعمل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقابلة كقولك راكبا من) الام
 متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اي على اي حال ووصف جئت (اي جئت

راكبا ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كف جئت (ومعد
 اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق) قوله تعالى بحسب الانسان
 ان ان يجمع عظامه) جمع عظم اى ايدن او ايعلم لان الفطن من جملة العلم فيكون
 مجازا عن العلم بعلاقة جزئية الانسان انه اى الشان ان يجمع عظامه المتفرقة
 فصارت ترابا (بلى) حرف استحباب مختصة بايجاب النفي (قادرين) وعاملها
 محذوف جواز بقرينة السؤال وهو قوله بحسب الانسان (اى بلى يجمعها قادرين
 اى نعم اياها الجاهل يجمع تلك العظام المتفرقة فتناشرت وصارت ترابا حال كونها
 قادرين على جمعها واحياها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن
 الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف البقاء في التكلم
 وما يشبهه كما في نحن فيه لافى الخطاب ولا الفية كذا في الهداى ويجب
 حذف الفعل العامل لقيام بقرينة في (بعض الاحوال) المؤكدة في
 في كلها كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط فان قاتما
 حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف فهو شهد فاعلم ان وجوب حذف العامل
 في بعضها لا في كلها (وهى اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عامله
 او لا وسواء كان حذف العامل واجبا او جائزا (هى) اى الحال المؤكدة
 مطلقا (لا يمتثل عن صاحبها مادام موجودا) لان الحال ح هى الحقيقة الهيئة
 الطبيعية في ذى الحال يعنى الخلقية وهى لا تقبل الانتقال بل مادام صاحبها موجودا
 كالعطوفية لا ولذا تفهم عن ذى الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا
 للممرجهت مؤكدة وانما قال (بخائبا) لانها لا تقبل الزوال الا انما دار (بخلاف
 الحال المتقلبة) لانها تنقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا
 حيث يتقل عن صاحبها ولذا سميت متقلبة (و) الحال (المتقلبة قيد العامل
 لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث
 وهو العامل في الحال فيكون قيد له (بخلاف حال المؤكدة) لان الغرض
 منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون قيد ابل تمام يكون
 تاكيدا فكذا قيل زيد ابوك عطوفا وانما وجب حذف العامل لان في النبوة

ما يشعر به العطف لتضمن الابوة اعطوفة فاستغنى بقوله ابوك عن التصریح بالعامل
 والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل محذوف
 وجوبا روميا للاختصار (فان العطوفية لا تنقل عن الاب) يعنى ترحم الاب
 لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الاب ميتا فكذلك لا ينتقل
 منه (في غالب الامر) وان كانت منتقلة في بعض الازمان اوفى بعض الأشخاص
 اى احقه مقتضى (الظاهر في) التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى
 في مثله على الاستقبال لاعلى المضى (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم
 وحده ثلثا من باب ضرب مثل فريفر وحق يخفق (اوضحها) اى ضم الهمزة
 بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباحى من باب الافعال من احق
 يخفق مثل اصبر بصرا الاول مأخوذ (من حقت الامر بمعنى تحققت وصرت منه
 اى من الامر) على يقين) يعنى لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كيقين
 اليقين فعلى هذا يكون الحال ميبا الهيئة المفعول لكونه حالاً منه والثاني مأخوذ
 او من احققت الامر بهذا المعنى (السابق حال كونه ملابسا) بمعنى حيث
 لا فرق بينهما بمعنى تحققت وصرت منه على يقين ولم يبق لي فيه شبهة (اوبعنى
 اية) يعنى الاول بمعنى اشبه من شئت بشئت فعل مضارع متكلم وحده وهذا
 معناه الجازي بعلاقة السببية لان التحقيق بسبب اثبت او على ان يكون
 استعارة تسمية (اى تحققت ابوة لك وصرت منه) اى من كونه ابالك (على يقين
 او اثبتا) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اى اثبت ابوة لك (كذلك
 اى تحققت ابوة لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي شبهة) عطوفا) اى حال
 الاب لك شقيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال ميبا للمفعول قد سبق
 وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب يوسف (احق التقديرات التى يجوز ان يقدر
 في هذا المثال (عندى يقدر) قوله (يحى) فعل مضارع معلوم من حى بمعنى
 مثل زى يرمى من باب ضرب اى يميل ولا يشفق ويرحم ويترحم فحوز يد ابوك بمعنى
 عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل
 انقدر وهى محى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذا الحال والمخبرين العامل المحذوف

في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروي
 عن سبويه يعني تقديره حقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العلم
 في الخال خير الجملة تأويله بالمسمى فزيد ابدك في معنى زيد مسمى بليك اقول
 هذا التأويل خبر صحيح بل التأويل الصحيح زيد مريدك لان في الابد معنى القريبة
 وما ذهب اليه المصنف مذهب سبويه وهو الحق لغيره في قوله تع وهو الحق
 مصدق لما معهم في مثل ان اخاتم جوادا وانا عمر وشجاعا لانه لا يقال مثله الا من اشهر
 بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار ختم بالجلود وعمره بالشجاعة فصار اخبر
 متصفا بالملك والخصلة فيكون قرينة لحذف العامل حذف وجوبا اختصارا
 واعتمادا لما تضمنه الخبر عنه كذا في الرضي ولما فرغ من بيان حذف العامل في الحال
 جواز اوجوبه شرعا في بيان شرط الحذف لان الحذف جواز لم يخرج الى شرط
 يجوز ذكره او لا كتنافيه القرينة اذ لان الحذف جواز امر سهل اكتفى ببيان
 شرط وجوب الحذف فقال **يجوز حذف** اي شرط وجوب حذف عاملها
 قدر الاضافات ليصح الجمل على شرط بقوله **يجوز** ان تكون مقدرة **يجوز** لان هذا
 القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال (اي مؤكدة) هذا
 تفسير باللازم لان التقرير بالذكر بعد مرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه انما كبد
 لمضمون جملة **يجوز** وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوة زيد او الى المفعول
 احترزه عما يؤكده بعض اجزائها (اي احزاء الجملة) كالعامل (اي كما يؤكده
 العامل الذي) في قوله تع انا ارسلناك لناس لان كونه عليه السلام (رسولا
 اي مرسلاتهم من قوله ارسلنا لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح كما
 لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسمائه اق بالمفعول وهو كاف الخطاب فأكده
 بقوله رسولا فهو وحال عن المفعول ومع هذا يكون تأكيد الارسال (فانه لا يجب
 حذفه) بل لا يحذف اصلا **يجوز** اسمية **يجوز** احترزه عما يؤكده (اذا كانت فعلية
 فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية
 لا يجب حذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
 والشمس والقمر والنجوم معخرات بامره ومثله يقال لو جئنا نيا وقم قائما

واقعد

واقعد قاعدا (كما قال صاحب الكشاف في قوله تع قائما بالقسط انه) اي قائما
 بالقسط (حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله تع شهد الله الابه لان القبا بالقسط
 اي بالعدل يفهم من الجملة التي هي شهد الله فان قلت قائما بالقسط (ولا بد منها) اي
 في وجوب حذف عامل حال المؤكدة (من قيد آخر) غير التبدل الاولين (وهو
 اي ذلك القيد الواجب ان يكون محذوفا لاسمية) التي تكون الحال مؤكدة
 لمضمونها (من اسمين) اي ان يكون تركيب الجملة الاسمية او مؤكدة لمضمونها
 بالحال من اسمين (لا يصلح ان) اي لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اي في الحال
 بان لا يكون المسند فيها فعلا ولا شبهة ولا معناه ولما سبق ان العامل في الحال
 مطلق اي سواء كان مؤكدا او لا احد العامل المذكور كالمثال في المتن (والا) اي
 وان لم يجب ذلك القيد (لكن عاملها) اي عامل الحال مؤكدة (مذكور) لفظا
 وبنف يكرر حذفه (اي حذف ذلك العامل) (واجبا) او جائزا لان الموصوف
 بالكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) في بعض النسخ
 وكان المصنف اكتفى من هذا القيد بالمثال اقول لم ياخذ المصنف هذا القيد لانفسه
 من قوله وعاملها الفعل او شبهة او معناه لان الجملة اذ اركبت من اسمين يصلح احدهما
 ان يعمل فيها فيكون ذلك الاسم شبهة فعل او معناه ولما فرغ من بيان الحال
 وما هو الاصل فيه شرعا في ان التمييز ذكر بعد الحال لانها يشتركان في البيان
 الا ان التمييز لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعض
 ما يكون تمييزا يكون حالا مثل طاب زيد فارسا فقال **يجوز** التمييز **يجوز** بيائين يجوز
 حذف احدهما اختصارا في اللفظ تفعليل من ميزت الشيء اذا فصلته عن غيره
 بامر يختص به المراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان هذا الاسم تمييز مراد
 المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم تمييز هذا الجنس من سائر الاجناس
 فعلى الاول يكون مجزا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميز القول له الى
 بس والقران الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثاني حقيقة اما مبتداء حذف
 خبره او خبر محذوف المبتداء اي من الملحقات او هذا بيان التمييز ويجوز حذف
 احدهما اختصارا في اللفظ وعلى هذين التوجهين يكون قوله ما رفع خبر مبتداء

محذوف أي هو **ما** (أي الاسم الذي) يريد أن ماموصولة بمعنى الذي
 لأن الموصول من جملة المعارف ولو كان موصوفاً لفسر بالانكارة ويجوز أن يكون
 موصوفاً أيضاً إلا أن الشئ اقتصر على الأول **ب** رفع الابهام **ب** صلة اوصفة
 واحتربه (أي بقوله برفع الابهام) (عن البديل) بأقسام الأربعة فإن البديل منه
 في (حكم التحية) أي في حكم الإزالة من اليمين في المعنى (فهو) أي البديل ليس
 برفع الابهام عن شئ) لأنه ليس في شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) أي البديل
 ترك مبهم (وهو البديل منه لأنه يترك في القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك
 مبهم) (وإيراد معين) وهو البديل لأنه يراد ويقصد في النسبة ولهذا كان معينا
 يعني مقصودا **ب** المستقر **ب** اسم فاعل من استقر ولذا قيل (أي التابت الزامخ
 في المعنى الموضوع له) لافي اللفظ الموضوع فان عشرين مثلاً ليس فيه ابهام
 بل الابهام لا يكون إلا في المعنى الذي وضعه عشرون وهو المعدودات لأنه إذا
 قيل عند عشرون لم يعلم أنه من أي جنس من المعدودات وإذا قيل درهما علم أنه
 من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث أن موضوعه) فقوله (فان المستقر
 علة لقوله التابت الخ) (وان كان بحسب اللغة) الجار والمجرور حال من اسم كان
 هو ضمير الفصل لأن الخبر معروف باللام (التابت) خبر كان والجملة خبران والراو
 زيدت لتأكيد الصدق أي فان المستقر وان كان خال كونه بمنتهى المعنى الانوي
 هو التابت (المتكرر) مطلقاً أي حال كون ذلك المعنى مطبقاً أي سواء كان ذلك
 المعنى وضعياً أو استعمالياً (لكن) أي إلا أن (المطلق) أي المذكور مطلقاً
 غير مقيد (منصرف إلى الكمال) لتعذر العمل بالامطلاق لأنه يشتمل الاستعمال
 وهو أي الكمال الابهام (الوضع) لا الابهام الاستعمال (واحتربه) أي بقوله
 المستقر (عن الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعاً بل تولد من تعدد
 الموضوع له) فحوريات عينا جارية فان قوله جارية (صفة) برفع ابهام قوله عينا
 الذي لم يكن فيها ابهام وضعاً بل استعمالاً (لكنه) أي الابهام في عينا (غير
 مستقر بحسب الوضع) إذ لا ابهام فيه وضعاً (بل نشأ) أي تولد منه وحصل
 في الاستعمال (يعني استعمال ذلك اللفظ) باعتبار تعدد الموضوع له (حتى

أن الابهام فيه ليس بأصل الوضع لأن الواضع إنما وصفه لمعنى معين ثم اتفق منه
 أو من واضع آخر بان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فإذا استعمله المستعمل
 فقال رابت عينا يحصل الابهام للسامع مع أن المستعمل في أي معناه استعمال
 لأجل الاشتراك العارض فانه أي قبل جارية ارتفع الابهام العارض لا الوضعي
 لما عرفت أنه ليس فيه ابهام وضعي (وكذا) أي كما وقع الاحتراز به عن الابهام
 الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) أي بقوله المستقر (الاحتراز
 عن اوصاف المبهمات) يعني عن اوصاف أسماء الاشارات فانها مهمة استعمالاً
 لا لوضعها لأن أسماء الاشارات من أقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه الرثة
 فان (لفظ) هذا مثلاً أما موضوع لفهوم كل (وهو المشار إليه بمعنى ما يصلح
 للإشارة بهذا لكن لا يكون موضوعاً لذلك المفهوم) (الابشراط استعماله) أي
 استعمال هذا (في جزئياته) أي جزئيات المفهوم الكلي كالخيل والناطق وهو
 موضع لفهوم كي وهو الإنسان بشرط استعماله في جزئياته بمعنى في زيد وعمر و
 ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لفهوم كي وهو المشار إليه أو ما يصلح
 للإشارة بشرط استعماله في جزئياته وهي ههنا ما شيرت إليه بهذا مثل هذا
 للرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا الخيل وغير ذلك (أو) موضوع (لكل
 جزئي منه) أي من المفهوم الكلي فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل وموضوع
 للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر إلى غير ذلك (ولا ابهام في هذا المفهوم
 الكلي) من حيث أنه مفهوم كلي لأنه من حيث هو لا ابهام فيه لأنه واحد هو المشار
 إليه كما أن الإنسان نوع واحد لا غير (ولا) ابهام أيضاً (في واحد من جزئياته
 أي جزئيات المفهوم الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما) (بل الابهام
 الواقع **ب** انشاءه) أي للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثاني أي على أنه
 موضوع لكل جزئي (أو) الابهام انما نشأ له من تعدد (المستعمل فيه) على
 الأول أي على أنه موضوع لفهوم كلي فم يكون ما استعمل فيه متعدداً تحصل
 الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) أي توصيف اسم الإشارة (بالرجل
 أي جعله موصوفاً بالمعرف باللام) (يرفع هذا الابهام) يعني الابهام الحاصل من تعدد

المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني (لا) برفع (الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى ترفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بوجود (وكذا) اي كما احتزبه عن نحو رابت عينا جارية وعن صفة اليهم كذلك (يقع به الاحتراز عطف البيان) الذي هو (في مثل قولك) اقسم بالله (ابو حفص عمرو) في عكسه في قولك جاءني بعقوب ابو يوسف (فان كل واحد من ابى حفص وعمر وموضوع لشخص معين) يعني قد وضع كل واحد منهما لذات معينة (لا ابهام فيه) كما ان اباحيفه ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذا يعقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم اصطلاحى وان الثاني في الاول ايضا علم اصطلاحى وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية امر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر علم اصطلاحى فلا ابهام فيهما لوضعهما ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له (لكن) اي الا انه (لما كان عمر واشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله عنه بالعلم وولد الكنة (راى بذكره) اي بذكر عمر الى حفص (الخفاء الواقع في ابى حفص لعدم الاشتهار) يعني زال الخفاء الناشى من كونه غير مشهور مثل واشتهار عمر (ولا) يزول (الابهام الوضع) بذكر عمر ازيلت فيه ابهام وضعها ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام انما نشأ من عدم الاشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام في القسم الاول انما نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع فقط وفي الثاني انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفي الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم * عن ذات * متعلق بقوله يرفع (لا) برفع الابهام (عن وصف) وفي الخشى فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال بيان نبوت وصف في شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف ووضع التميز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل ايان صفة العقل في رجل ورطل زبتا لبيان ان الرطل كائن في تحت الزيت الى هنا كلامه (واحتزبه) يعني احتراز المض بقوله عن ذات عن النعت والحال فانهما (اي النعت والحال) يرفعان (ان يرفع كل واحد منهما

الابهام المستقر الواقع) يعني الابهام الثابت في (الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام الواقع في الوصف (لا) برفع كل واحد منهما الابهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما موصوف وهو لا يبين الا ما في الذات وقلم بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) اشارة الى ان التميز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تميزا اي تحقيق ان التميز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اي واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) فتح الميم وتشديد النون وهو ما تان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اي ان المعنى الذي وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (مميز عما هو اول) من المعنى الذي هو اقل (من النصف) اي من نصف المن (كاربع) اي كربع المن وخمسه وسلسه وذلك المعنى مميز عما هو اكثر منه (اي من نصف المن) (كن ومنين) فتعين ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الان نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اي معنى الرطل لانه نصف المن (الامن حيث ذاته اى جنسه) اي جنس المعنى الموضوع له يعني ايس قيدا بهام (الامن حيث ذاته وحنسه) الذي هو الموزون (فانه لا يعلم مبنى للمفعول منه) اي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اذا قبل عندي رطل (انه) اي المراد من الرطل كائن (من جنس العسل او الخل او غيره) من الموزونات فحصل ابهام في ذاته وحنسه (والا) عطف على قوله الامن حيث يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا (من حيث وصفه) وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اي الحال والشانه (لا يعلم) مبنى للمفعول (اي الرطل منه بحسب الوضع) اذا قبل هذا رطل او عندي رطل (انه) اي ذلك الرطل بغدادى او مكى (يعني اذا قبل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغداد

والى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث زانه اى جنسه ومن حيث وصفه
فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوضعى) اى الابهام المنسوب
الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى المفعول (بصفة او حال) يعنى
جملت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعة له اتبين ماهو المراد منه
وهو رفع الابهام الوضعى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى او مكى
او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا) وان اريد رفع الابهام الدائى اى
الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زينا) قال الشئ فى الاول اتبع
وههنا قيل الشارة من اول الامر الى ان لاول من التوابع ان الثانى من الذوات
فزيئا (فى قولك رطل زينا) يرفع الابهام المستقر عن الذات (والجنس) لاعن
الذات (والحال) عطف على قوله فزيئا لانه مرفوع متداء ونهيه محكى لاعلى
الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانها) يمنع (يرفعان عن الوصف
لذات بيان لما عرفت) مذكورة او مقدرة بالجر فيهما (صفتان نصب
اشارة الى تقسيم التميز) على سبيل منع الخلط والجمع (فالذات المذكورة) ماتم
باحد التتمات الاربعة اما بالتثنية (نحو رطل زينا) واما بنون التثنية نحو
منوان واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها
زيئا (او) لذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة او مضاهها او الاضافة على ما
سبأتى (نحو طاب زيد نفسه) فنفسا تميز برفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة
طاب قولنا زيد (فانه فى قوة طاب شئ منسوب الى يد) وذلك الشئ
غير معلوم (ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب
زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتميز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم ان
جهة النفس ام من جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة
النفس فاذا قيل علما علم انها فى جهة العلم فعلى من هذا ان الشئ المقدر ما جعل
تميز والالم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التميز عنه ما يميز الشئ المقدر
فالاول لفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اليه اشارة الشئ بقوله (اى القسم
الاول من التميز وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة

برفعة عن مفرد (ونفى به) اى المفرد ما يقابل الجملة وشبههما ويقابل المضاف
ويقابل المنى والمجموع والمراد به هنا ما يقابل التميز الجملة وشبههما لا غير (يعنى به
ما يقابل الجملة وشبههما) بعض النسخ وهو اسم فاعل واسم مفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول اى ونفى به المضاف
والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف بالنسبة
الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى تأمل وانصف مقدار على
وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار (ما يقدر به الشئ) يعنى
مقدار ككل شئ (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدره) اى قدر الشئ
وبين (مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والزراع والمقياس
قالها) فالاول برفع الابهام عن مفرد مقدار (اى فى غالب المواد) اى
فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتداء مضاف الى مفعول
ومطلقا اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكون فى المفرد المقدار او فى الجملة
لو غيرها (بتحقيق) الجملة خبره اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص
وهو الرفع عن مفرد مقدار) فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) اى فى مفرد
المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار كسيرا يستعمل
بالتثنية للتكثير ونون التثنية والجمع والاضافة وما كثر استعماله باحد هذه
الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التثنية للتكثير ونون التثنية والجمع يدل عن التثنية
والبدل يأخذ حكم البدل غالباً والاضافة ههنا ايضا للتكثير او كانت لتعريف لما
احتياج ماتم بها الى التميز (و) المفرد (المقدار) اما (بتحقيق) يعنى موجود
فى ضمن عدد هذان باب ظرفية الجزء لكل وقيل من قبيل ظرفية
الخاص للعام فكلاهما واحد نحو عشرين درهما مثال لما تم بنون الجمع
وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع وسبأتى
ذكر تميز العدد وبيان (وتميز العدد اما واجب الجرو وهو من ثلثة الى عشرة وثلثة
والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين

سواء كان عقودا او ما بينهما (في باب اسماء العدد) واما في ضمن * غير
عطف على قوله في ضمن العدد (اي و) المفرد المقدر اما متحقق في ضمن (غير
العدد كالوزن) وهو اما تام بالتثنية * نحو رطل زيتا * فان اصل الـ
نصف المن) قد سبق ايضا معنى المن والرطل * واما تام بنون التثنية نحو
منوان * تثنية منابا لتصر مرادف من بالغغ والتشديد لان الاول افصح للتخفيف
سمنا * فتح السبن المهمة وسكون الميم دهن يخرج من السم (وكالكيل) معطوف
على قوله كالوزن باعادة الجار وانما عادة لكونه جنسا اخر وشارة لتغاييرا
المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتثنية (نحو) قفيز او اما بنون التثنية
قفيزان * البر بضم الباء المنقوطة الموحدة من تحت وتشديد الراء المهمة
بالفارسية كندم (وكالاراع) معطوف اما على الكيل واما على كالوزن واعادة
الجار ايضا اسارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الراء المعجمة وبعدها راء مهمة
معتوحة وبعدها الف على وزن قوام ما يترعرع به وهو ايضا اما تام بالتثنية
نحو رراع ويا) واما بنون التثنية نحو دراعان ثوبا (وكالقياس) وهو كالاولاين
في العطف واعادة الحاو هذا القسم ماتم بالاضافة وهو اما ان يكون مشردا مضافا
نحو * على التمرة مثلها زيدا * واما مني مضافا نحو على التمرة مثلها زيدا وهو
بالراء المعجمة مضمومة بعدها ياء موحدة من تحت معروف (المراد اجواب عن
سؤال مقدر تقديره ايس في هذه الاشياء المذكورة ايهام لان عشرين مثلا بدلا
على عدد معين لا ايهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله (والمراد بالمقادير) التعبير
بالمقادير بنا، على ان الاكثر حكم الكل لان كلها ايسست مقادير بل بعضها مقياس
وهو ماتم بالاضافة (في هذه الصور) المذكورة في الامثلة (هو المقدرات
في اكثرها والمقياس في بعضها) لان قولك عند عشرين درهما في العدد
وماتم بنون الجمع (ورطل زيتا) في الوزن وماتم بالتثنية (ورراع ثوبا) في الرراع
وماتم بالتثنية ايضا (وعلى التمرة مثلها زيدا) في المقياس وماتم بالاضافة (المراد
مبتداء بها) اي بكل واحد منها يعني بالاول (المعدود) خبره والمبتداء مع خبره
خبران في قوله لان قولك (و) بالثاني (المورون و) بالثالث (المزروع و) بالاربع

المقياس لا غير) اي لا غيرها واذا كان المراد وهو لا يحصل الايهام لا محالة
لان المعدود مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما
يزول الايهام ويحصل المرام وكذا غيره (وانما تنصير المصن على الامثلة الثلاثة
يعني ان المصن او رد لما يقع الايهام عن مفرد مقدر يتحقق في ضمن غير العدد اما
ثلاثة وهي نحو رطل زيتا ونحو عنوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زيدا مع ان ما يقدر
به الشيء ثوبه فيه قدره وبين خمسة ما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثلا لاني
يكون الامثلة خمسة لا ثلاثة (لانه) اي احوال والهيئات (كأن مطبخ) مصدر هي
على واما مدخل مضاف الى فاعله وهو نظره من باب فتح يقال طمخ بصره اي
ارتفع والمعنى كان ارتفاع (نظره) ومقصوده وغاية مراده (التثنية
بالتصنيف خبر كان) على بيان ما يتم به المفرد المقدر (لكون الايهام لا يحصل
في هذا القسم الا انه وما يتم به المفرد المقدر غير العدد اخلت على ما بينه الشد
(والاول هو انشأ بن) لانه دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها (كافي رطل
زيتا) الثاني (النون) يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام التثنية كانت
دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كافي عنوان سمنا) الثالث
الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام التثنية المضاف كان المضاد لبلال على
التمام والانقطاع (كافي على التمرة مثلها زيدا) اي لكون غايه نظره التثنية
على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط باؤه بالجزم
اقسام المقادير) بايراده لكل واحد منها لعل على حدة وقسامها كما بقي غير العدد اربعة
ومعه خمسة فصول مقصوده وهو التثنية المذكور (وكرر بعضها) اي بعض
اقسام المقادير وهو الوزن بايراده البعض لالا يتم بالتثنية والبعض الاخر مثلا
لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غير ان كان احسن الاله ايهام من جنس
واحد المشاكلة (وهو معنى تمام الاسم) باحد التمامات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم
على حالة) وهي ان يكون الاسم مع احدها الاربعة (لا يمكن اضافة) اي
اضافة الاسم (معها) اي مع تلك الحالة (والاسم) القائم باحوال الاربعة (مستحيل
الاضافة) يعني يكون اضافة اي الاسم محالا (مع التثنية ونون التثنية والجمع

لان كل واحد منها دليل تمام الاسم واتقضاها بعده (و) الاسم ايضا مستحيل
 الاضافة **وتتبع** مع الاضافة لان المضاف (مزة) (لا يضاف) مرة (ثانية) لان
 الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التحقير فاذا حصل الغرض
 من الاضافة بالاضافة مرة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصولها
 الغرض المذكور لانه يلزم الإحدا لأمري اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة
 الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم اي) الاسم المفرد المقدر (ب) حد (هذه
 الاشياء مشابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم مفاعله وصار) الفعل (به) اي بالغاء (كلاما تاما
 فالاسم التام باحدها مشابه الفعل التام بمفاعله في كون كل منهما تاما (فشابه التمييز الاتي
 بعده) اي بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اي لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم
 كما ان المفعول حقه) وان كان مقدا مفعلا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام
 لكونه فضلا في الكلام فالتمييز مشابه المفعول في الوقوع بعد التام يعني كما ان المفعول
 يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدا مفعلا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم
 فينصبه) اي التمييز (ذلك الاسم التام) باحدا لاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اي قبله
 التمييز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام
 بالفاعل المفعول (المشابهة) اي مشابهة اسم التام (الفعل التام بمفاعله) في كون
 كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعني التثوين ونون التثنية والجمع والاضافة
 التماثلات) اي كل واحد منها (مقام الفاعل) ومثابهة (لكونها في اخر الاسم التام
 كما (كان الفاعل عقب الفعل) يعني كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا
 فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احدها هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل
 الا ترى ان لام التعريف العاخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (يتم بها الاسم
 وكان يتم تنازعان في قوله الاسم على ما مر في بابها والجملة حال اي حال كون الاسم تاما بها
 فلا يضاف (الاسم معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب التمييز عنه
 خبر ان في قوله الا ترى بان التمر معه يعني ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب
 التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يميزه المفرد يزول بدخول
 اللام بالتثوين والاضافة لانها لا يحتمل ان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يميزه

المفرد لا يزول بدخول اللام كنون التثنية والجمع فتنصب التمييز عنها وان دخل
 اللام عليه لعدم ذوالها باللام فيبقى المشابهة كما كانت فيقال عندئذ المنوان
 زينا والعشرون درهما وسكت الشه في محل البيان عن البيان (فلا يقال عندئذ
 اراقود خلا) ولا عندئذ الرطل زينا ولا عندئذ المار عسلا في القاموس اراقود
 الدين الكبير والطويل الاسفل سبع داخله بالفسار وفي الاساس مكبال معروف
 لاهل مصر يا خذاربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا
 لان عادة الناس ان يسموا الدين بالقار لان يجهلوا فيه الحل فيفرد **وتتبع**
 المفعول (اي التمييز) المفرد ههنا ما يقابل المثني والجمع والاضافة ايضا
 وان كان) الواو للتحال وان للوصل والجملة حال اي حال كون (الاسم التام مثني او مجموعا
 يعني لا يبطا في التمييز ما ينصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا
 ايضا او مثني او مجموعا **وتتبع** ان كان **وتتبع** اي التمييز) الذي يجب افراد **وتتبع** جنسا **وتتبع** قوله
 ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزء على الشرط والايكون
 الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فلامه اي ان كان التمييز جنسا يفرد (وهو) اي
 الجنس (ما يشابه اجزاؤه) المتكررة والمتفرقة بمعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون
 واحدا واذا انقسم تشابه اقسام ويكون متعدد فان الماء مثلا واحدا اذا جمع
 في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنة مثني ويقع ذلك الجنس حال كونه
 مجردا عن التاء) التي تدل على الوحدة ككلمة غمزة ونحوها فانما كان مع التام لا يقع
 على الكثرة (على القليل) لمتعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الجمع والمراد
 الكثير في مكان واحد وفي امكنة مثني (فلا حاجة الى تسمية) اي الى جعل التمييز
 مثني اذا كان الاسم التام مثني نحو عندئذ رطلان خلا (وجمع) اي لا حاجة ايضا
 لا جعل التمييز جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندئذ اربطالا خلا لان المقصود
 يحصل بالاقراد والتثنية والجمع قبل ذلك على المقصود فلا يذهب اليه من غير
 ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام (كالماء والبر والضررب) مثل عشرون
 ضربا وخمسون ضربا والعلم (والزيتون) والحل والديس الى غير ذلك من الاجناس
 التي يكون مشابهة الاجزاء (بمخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لا يشابه

اجزاءه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في في ميكن او في امكنة بل يقع على الواحد
 لغير المعين ولذا كان نكرة لان بقصد مبنى للمفعول لانواع نائبه
 الاستثناء مفرغ اي يفرد التميز ولا يظن باقى الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع
 ان كان جنسا ما شابه الاجزاء في جميع الاوقات الاوقات ان بقصد الانواع في
 يكون التميز مطابقا للاسم التام فبشي ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان
 جمعا (اي ما فوق النوع الواحد) وفي الهندي وانما كتنى بذكر الجمع لانه لما جاز
 الجمع فالتثنية اولى والمراد بالجمع الجمع القوي وهو ما فوق الواحد فبدأ اول التثنية
 ايضا انتهى والله الفاضل اختار الثاني (شمل) قوله الانواع (المثنى ايضا
 اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالة (لانه) اذا قصد بالجنس ما فوق النوع
 الواحد (لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها) اي على الانواع بمعنى على ما قصد
 من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا اذما يدل (ولا يدمن ان يثنى) عند
 قصد النوعين (او يجمع) اذا قصد الانواع (قبل) اي اعترض على الاستثناء
 بان يقال (وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله لان يقصد الانواع الباء
 داخله على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يتجاوز
 الى قصد المرات (نظر) اي في هذا التخصيص نظر فكان على المص ان يقول
لان يقصد الانواع او المرات (لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين) بكسر الجيم
 تنوع) وطاب زيد جلستين بالكسر ايضا (جاز) ايضا (ان يقال طاب زيد جلستين
 وجلستين بفتح الجيم) (لعدد) كما جاز ان يقول عشرون ضربات بالكسر او ع
 كذلك جاز ان تقول ثمانون ضربات بالفتح لعدد (ويمكن ان يجاب عنه) اي عن
 هذا الاعتراض (بان المراد) اي بان المراد المص (بالانواع حصص) اي ما يحتمل
 اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع وقد كانه قال لان يقصد
 حصص (الجنس) فهم هذا الجواب من قول المص ان كان جنسا (سواء كانت
 تلك التخصيص بالخصوصيات الكلية) كما في الانواع (او الشخصية) كما في المرات
 والاعداد فيدخل في الاستثناء المرات كما يدخل الانواع ويحسمه مبنى
 للمفعول نائبه ما سكن فيه راجع الى التميز واليه اشار الشارح بقوله (اي يورد

التمييز على ما فوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه القوي (جوارا
 تميز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يرد الجمع) حيث لم يقصده الوحدة) نائبه لان بقصد
 مبنى للمفعول في غيره اي غير الجنس (بمعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث يتشابه
 اجزاءه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثل رجلا او رجلين ومثله
رجلا كذا في الرضي (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملة بن نصف
 الحمل ثوب لان الثوب ليس جنسا بحيث يتشابه اجزاءه فعند قصد الافراد يفرد وعند
 قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين) عند قصد الجمعية يجمع نحو عندى عدل
 او ابا الشوب في القصة الرجوع يقال ثاب بثوب اذا رجع يسمى العروض به لانه يرجع
 اليها كل حين وزمان فكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا في الصحاح ثم اثار بكلمة
 ثم الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم في الاول
متعلق بالمميز بمعنى بعد ما علمت حكم المميز وفي الثاني بالمميز فاعلم انه كان اي
المفرد المقدر (فاعلم ان المقدار يقسم من حيث المنتم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم
 واثاني ما كان) تاما بنحو بن او بنون التثنية على سبيل منع الخلود الجمع فملى
هذا ايكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدر هكذا او المعنى (ان وجد
 اتميز) فملى هذا يكون كان تامة والضمير لا تميز وعلى المود فيكون الجار حالا واليه
 اشار الشارح بقوله (ما يسا بنون المفرد او بنون التثنية) فالاول اشبه للحق
 فلذا قدمه ولما كان في الثاني نوع ايهام بينه وعلاه بقوله (فانه لما تم الاسم) المفرد
 ليهما) اي باحدهما اما بالتثنية او بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما (اقتضى التميز
 هذا اذا كان فيه ايهام اما اذا لم يكن فيه ايهام فلا يقتضي مثل زيد وزيدان جازت
الاضافة جواب ان كان وعدمها (اي) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام
 باحدهما (الى التميز) اي الى ممزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف
 لما سيجي ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف اليه تكون الاضافة بيانية مثل خام
 قصة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التثنية وتون التثنية) بسبب الاضافة
 لانها دليل الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة
 جوارا شايعا) بمعنى جوارا اضافة المعز من المقدار التام باحدهما شايع لانه نادر كثيرا

يعني جواز الاضافة كثير في كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون
مثال (محصول الفرض) من ايراد التميز (وهو) اي الفرض (رفع الابهام) الذي
كان في المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اي باضافة المفرد
الى المميز والتذكير باعتبار الحفظ كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع) زيادة
الخصيف (بحذف التنوين ونون التثنية) نحو رطل زيد (لا باضافة مكان رطل زينا
بالنصب) (ومنوا سمن) بالاضافة ايضا مكان منوا واول ما كان تاما بالاضافة
لو بنون الجمع على سبيل معنى الخلو والجمع بينه بقوله ~~ولا~~ ~~معطوف~~ على قوله
وان كان (اي وان لم يكن) للمفرد المقدار تاما (بنون او بنون التثنية) وذلك
بان يكون (المفرد المقدار تاما) (بنون الجمع او لاضافة) التي لا تعرف المضاف بها
لانها ان تعريف بها لا يقتضي التميز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد ~~ولا~~ ~~لا يجوز~~
الاضافة) اي اضافة المفرد المقدار التام باحدهما بشي من الاشياء (الابنية في نون
الجمع) اي في ماتم بنون الجمع فانه يجوز اضافة الى غيره وان قل (نحو عشرين درهم اما
عدم جوازه (في الاضافة) اي قبحه بالاضافة (فلا يلزم اضافة المضاف) لانه
لا يخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع
وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم اسمين بلا حرف عطف (واما) الثاني
فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه قسدا المعنى فلهذا ان ماتم بالاضافة لا يجوز
اضافته (واما) عدم الجواز (فيما) تم (بنون الجمع) فلانه لا يخلو بالبقاء النون
او بحذفه اما الاول فلانه لا يجوز اضافة مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا
يجوز بقاء وهما مع الاضافة واما الثاني (فلانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (لما غير
المميز) يعني الى ما ليس بمميز (نحو عشرين) لان الكافي فيه ليس بمميز لانه معرفة
والتميز يجب ان يكون فكرة (وعشرين رمضان) ان اردت عشرين يوما من رمضان
واحد لا يجوز ان يكون رمضان تميزا لانه لا يكون معرفة فيصليح ان يكون مثالا
لما نحن فيه واما ان اردت عشرين رمضان اما باعتبار رمضي عشرين سنة يكون
يكون تميزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر المشقة على الاول ولهذا اوردته مثالا
للافتقار) متعلق بالجواز (لكثرة الحاجة اليه) اي لكثرة الاحتياج الى ذكر غير

المميز لان الفرض اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال
الثاني (فلو اضيف) ايضا اي كما اضيف الى غير المميز (الى المميز) لزم الالتباس في
بعض الصور (النباس ما ليس بمميز ابا المميز) لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان (وقبل عشرين ورمضان بالاضافة) انه اي المتكلم بهذا الكلام (اراد
عشرين رمضان) بلاضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى بالفارسية سبت
رمضان ارسل سبت ازمي سال بك رمضان درست سال ست رمضان شود الا
انه يجب ان يقال رمضان بالتثنية لان التميز يجب ان يكون منكرا (او) انه
اراد اليوم العشرين من رمضان (فلا يكون رمضان تميزا بل اضيف عشرين
الى غير المميز مثل عشرين وسوك فيكون المعنى بالفارسية سبت روزيك رمضان
شود) (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (في غير صورة الالتباس ايضا) اي كما لا يضاف
في صورة الالتباس (الا) اضيف ملابسا على فلة تكون الباب (اي باب ماتم بنون
الجمع) (اقرب الى الاطراد) في عدم الاضافة اقول ههنا ثلث صوار احديها جازة بلا
خلاف وهي ان يضاف الى غير المميز نحو عشرين وسبك كما مر وثانيها حائرة على
قلة وهي ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرين ودرهم وثالثها عدم
الجواز للالتباس هي ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرين رمضان
وعن غيره مقدار عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله ع غير مقدار (عطف
على مفرد مقدار اي) القسم (الاول) وهو ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) قالوا (كذلك) ناكبند لاشبهه وهو قوله كما يرفع
الح (يرفعه) اي الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اي ما لا يعرف قدر الشيء
به ولا بين (اي ما ليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل وبنوان
ولا زراع) مثل زراع عتوبا (ولا كيل) مثل قنبران وقنبر (ولا مقياس) مثل
اي مثله عسلا وفي الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالفرع اسم خاص
باليه اصله لا بيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق اسم الاصل عليه (نحو خام
جديدا) وباب ساجا وثوب خروان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب
وقال قصه لم يحز انتصاب الثاني على التميز الى ههنا كلامه ~~نحو خام~~

حديداً (قال الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف فيه تدراشي ولا بين (مهم)
 باعتبار الجنس (أي باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من أي جنس اتخذ من حديد
 أو فضة أو ذهب أو غير ذلك) (تام بالتوئين) ههنا سواء تم بها الوينون التثنية مثل
 خاتمان أو بالاضافة نحو خاتم ريد مفردا كان أو جمعا مثل اجوانم فانه تام بالتوئين
 ايضا (فاقتضى تميرا) برفع الابهام عنه لانهما نصبه لما سبق من الاسم التام
 يشبه الفعل التام بفاعله والتميز الا في بعده يشبه المفعول فانتصاب التميز لنسبه
 بالمفعول فانخفض واخفض فانخفض أي خفض التميز (فيه اشارة الى ان اللام في الخفض
 عوض عن المضاف اليه او معنى غناؤه) (باضافة متعلق بالخفض) (غير المقدار اليه
 اي الى التميز فانخفض اكثر فانخفض من نصبه) (استعمالا) اي ايجراز التميز الذي رفع الابهام
 عن مفرد غير مقدار باضافة اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه (لحصول العرص
 اي لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام
 يرتفع سواء كان التميز منصدا او مجرورا ملائما (مع) زيادة (الحقة) على ذلك
 بسقوط التوئين والتون بالاضافة ايضا لما سبق انهما لا يجتمعان (وافصول غير
 المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التميز في المقدار ذات
 اكثر (لان الاصل في المهمات المقادير) لانها جعلت معيارا لان يعرف المهم بها
 وضعا فصب المميز بهما يكون نصبا على انه مميز والنصب اصل في التميز بخلاف
 الجار فانه علم بالاضافة (وغيرها) اي غير المقادير (ليس بهذه المثابة) اي هذه
 المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال
 فالتميز (ليس في الحقيقة تميز فيكون الخفض في غير المقدار اولى الخطا طارئة
 الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض في اعداد من الثلاثة الى العشرة
 والمائة والالف وما يفرع عنها في المقادير فانتصاب التميز فيها يكون اولى
 وانه قد التزم بالحيرة لما اكثر استعمال هذه الاعداد قصبت الخفيف فالترزم
 للاضافة فيها يحصل الخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان انقسم الاول وبيان
 قسمه المفردا المقدار وغيره اراد ان يبين القسم الثاني وتفصيله فقال فانخفض والثاني
 اي القسم الثاني من التميز (واشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه لا عهد خارجي
 لان

لان المنكر اذا مر بها او ضمنا مع ما يكون الثاني عين الاول (وهو اي) القسم
 الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة) كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة
 يرفعه (اي يرفع القسم الثاني من التميز الابهام فانخفض عن نسبة فانخفض تامه او انما نصبة
 استنادية او بقاعدة او اضافية (كان الظاهر) اي كان مقتضى الظ (ان يقول
 المص في تعبير هذا القسم والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) لان الابهام
 الذي يقتضي التميز ليس الا في الذات المقدرة لاني النسبة ولان قسم التميز الذات
 المقدرة لا النسبة (لكن) اي الا ان المص عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذي
 في طرف النسبة (المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان
 الابهام يقتضي الذي التميز ليس الا في الذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة
 يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) اي في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين
 وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ايهام ما حصل منهما وهو النسبة وابهام
 الطرفين او احدهما يستلزم ايهام النسبة (و) لان (رفعه عنا) اي رفع الابهام
 عن النسبة (يستلزم ارفع عنه) اي رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة
 لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذي هو الابهام
 في النسبة يستلزم ارتفاع المكمول الذي هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم
 يستلزم انتفاء المكمول كالحرارة في النار والحرارة لازمة في النار وانتفاء الحرارة
 من النار يفتي النار ايضا كالبرودة للنار وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة
 مقتصر علىها) اي على النسبة يعني اخراج كلامه على غير مقتضى الظاهر
 تبينها (علته لقال لكونه بمعنى اخرج) (على ان يقال ما في هذا القسم) اي في القسم
 الثاني (المفردا المذكور في القسم الاول انما هي) اي ليس تلك المقالة الا (بمجرد
 النسبة) اي بمجرد كون الابهام في النسبة (لا غير) لان الابهام الذي يقتضي التميز
 في القسم الاول ليس في طرف النسبة فقط بحيث لا يسري الى النسبة مثل عندي
 رطل زيتان الابهام في رطل فقط وهو لا يستلزم ايهام النسبة لكونه مذكورا
 وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا
 بل كان مقدرا يستلزم ايهام النسبة فصار كان الابهام في النسبة فقط بلا ولا شعاع

هذه المقابلة اقتصر على النسبة في جملة اي يرفع الابهام عن ذات مقدرة
 في نسبة كائنه في جملة اشار الى ان الطرف مستقر وصفه النسبة او ماضاها
 اي ماضاها اي الذي شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على
 جملة) اي القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنه في ماضيه
 محملة (وهو) اي ماضيه اما اسم الفاعل نحو الحوض يمتلي ماء) فالابهام في نسبة
 الامتلاء الى الضمير المستكن في يمتلي لافي النسبة الى الحوض وكذا اليت مشتق
 فارا (او) اما (اسم المفعول نحو الارض مفجرة عبونا) فهو تمييز عن نسبة التفرج
 الى ماضيه كن فيها (والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها) فوجد بتمييز عن نسبة
 حسن الى ماضيه كن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان تمييز عن نسبة
 افضل الى الضمير المستكن فيه ارجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا) فان
 ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البار الذي هو فاعل المصدر سواء كان
 في محل الرفع او في محل ارفع الخ (وكذلك اي كان التمييز عن هذه الاشياء تمييز
 عما شبه الجملة كذلك) كل ما قبله حتى الفعل (اي كل اسم او حرف استفيد منه
 معنى الفعل اذا كان فيهما نصب تمييز نحو حسبك زيد رجلا) اي يكفيك زيد رجلا
 ويا زيد فارسا اي استقيت زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار
 فاعلا في قوله يكفيك زيد رجلا وجه لعله من قال والاول حسبك رجلا زيد بتقديم
 التمييز وطله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمل به هو التمييز
 من حسبك فمن حسبك زيد وما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثاني
 اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثل على ترتيب اللف فقل نحو طاب زيد نفسا
 هذا (مثال الجملة) لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة (التمييز
 الذي هو نفس (فيه) اي في المثال المذكور (ماضيا) بالنسبة عنه) وهو زيد
 قال اراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء
 المنسوب اليه طاب فاذا ظهرت صار زيد مضافا اليه الشيء مثل طاب شيء زيد
 فالشيء لما لم يعلم ما هو وزم تفسيره ففسر بقوله نفسا فقبل طاب شيء زيد نفسا
 فقدر ذلك الشيء اختصارا او قسم زيد مقامه فقبل طاب زيد نفسا

طبيب ابا هذه (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طبيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن
 فيها وهي مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق الا انها شبهها (والتمييز) يعني ابا (فيه
 اي في هذا المثال) يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وهما ما انتصب عنه زيد
 فيكون الاب زيد فيكون نسبة لطبيب الى زيد حقيقة ويترجم خوش زيد آران
 ذوى كه دراست (و) يصلح ايضا ان يكون بملقه) بفتح اللام اي متعلق زيد
 يعني ابوه فيكون زيد متعلق به فيكون ح نسبة الطبيب الى زيد مجزا بلا قلة الجزئية
 لان الساب في الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيد آذان روى كه از بداست
 وحيث) عطف لقوله فهذا الخ لافرق في التمييز (بين الجملة وماضياها) في كون
 الابهام في التمييز يرفع الابهام عنها (فهذه الامثلة) اعني طاب زيد نفسا
 وزيد طلب ابا (في قوة اربعة مثله) باعتبار ان ما هو تمييز للاول يكون تمييز للثاني
 ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييز للاول حيث لافرق بينهما (فكانه قال) المص
 طاب زيد نفسا ويا زيد طاب نفسا ابا فقله ويا ابوه دار او علم عطف على
 نفسا ويا اي عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول
 اعني نفسا كون اصله لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما مثال الثاني
 بقرينه وهذا رد على الهندي حيث قال وخص مثال افرع بذلك لستدله على ذلك
 في الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر) كما قاله
 الهندي واذا كان الامر كذلك (فهو) اي المص (بحسب الحقيقة) نفس الامر
 او رد لكل من التمييز الواقع في الجملة ارماضاهاها خمسة امثلة) يعني او رد الامر
 للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة والتمييز الواقع في ماضياهاها خمسة امثلة اراد
 الشهادة والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون تكرارها فقال (فالتفسير عين) لانه
 قائم بنفسه (غير اضافي) لانه ليس من الاور والاضافية حيث تعقل معناه احتياج
 الى شيء (خاص بالنسبة عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافي) لان تعاق
 معنا لا يحتاج الى شيء (فهو) اي الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار
 لفظه (متعلق) بانكسر لان الدار متعلق اصاحبا بالنسبة عنه) فيكون نسبة
 طاب الى زيد محارا بلا قلة المالكه (والا عين) لانه قائم بنفسه (ايضا في) لان

تعمل معناه يحتاج الى تعقل معناه اخر لان معنى الالب حيوان خالق من مائة حيوان
 اخر من نوعه (محتمل انها) اي محتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون لمنطقه ايضا
 مرتبطة (والابوة عرض اضافي) لانها لا تقوم بنفسها بل تقرب بالاب ولان تعقل
 معناه يحتاج الى تعقل معنى الار لان معناه سفة يقوم مع شخص خلق من مائة
 شخص اخر من نوعه (والعلم) ايضا (عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره
 وهو العلم (عرض اضافي) لان عمل معناه لا يحتاج الى الغير لان معنى العلم الرضوح
 ولا انكساف (وكل واحد منهما) اي من الابوة والعلم متعلق بالمنتصب عنه (ورفع
 الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد بخارج الالفة الجزئية والحليلة لان كل واحد منها
 صفة تقتضي موضوعا والمذكور اول المرصوفية والداخل بالمنتصب عنه في
 اضافته (عطف على نوع في جملة) لكونها اصلا في المعطوف عايه (او) عطف على
 قوله (ماضياها) لقربه باعادة الحير واما اعادها بعد المعطوف عايه وفصل كبير
 بينهما نحو يعنى طيبة نفسا من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل فنفسا من
 النسبة الاضافية لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه (ورثه) ولم يرد مع انه
 اورد سائر الامثلة (لانه) اي نفسا (اظهر التغيرات) لانه عين غير اضافي خاص
 بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولا خفاء به) اي فية اي في كونه تميزا
 وهو لم يورد الاماني ان كونه تميزا حقا وبابا وبوة ودارا وعلمنا في اورد هذه
 الامثلة (ولم يترك واحد منها ولا كلها ليكون التميز الذي يرفع الابهام عن النسبة
 الاضافية (على وفق ما سبق) لثلاثتهم انما لا يجوز ان يكون تميزا عن هذه النسبة
 وتتميز بالذاتين الاولين (وزاد عليه قوله) وانه دره فارسا في اشارة الى ان التميز
 قد يكون صفة مشتقة (فقد الصفة بالمشتقة لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة
 والعلم يعني ان الاصل في التميز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا
 يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستتر عن ذات المذكورة او مقدرة فلا بد من ان يدل
 على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالترتيب والدرهم وما في حكمهما كالابوة والعلم
 وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اي كما انه اشارة الى
 كونه التميز صفة مشتقة (لما اوردته صاحب المصل) اي هذا القول وهو قوله

وله دره فارسا (مثلا لا تميز المفرد) اي لتمييز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير
 الغائب (فيه) اي في دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتوئين المقدرة
 في تقدير دره كرب شي (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتوئين المقدرة فالتص
 التميز عنه (ويكون) عطف على يكون (فارسا تميزا عنه) اي عن الضمير (اراد
 جواب لما اي اراد المص (اريد على انه) اي فارسا (بصلاح ان يكون تميزا عن نسبة
 كما صلاح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معلوما
 معينا) بان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد لله دره
 فارسا ل هذا هو الاول لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما معينا فالابهام لا يكون الا
 في نسبة الدار اليه) اي الى الضمير بل اعني طيبه ابا (والدار في الاصل) اي في الالفة
 ما ينزل من الضرع وهو (البن وفيه) اي في اللبن (خير كثير للعرب) لغوم
 نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره اما يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان
 معاشهم به فيكون معظما مرغوبا عندهم (فازيد به اخبر) هذا اشارة الى المناسبة
 بين المقول وهو اللبن والمقول اليه وهو الخير وهي النفع واعلم ان الدر في
 الاصل بمعنى الادرا اي الانزال يقال الفارسية انجتن باراست ثم نقل منه الى
 اللبن لانه ينزل ايضا راجح شراست ثم نقل منه الى الخير بملاقة النفع (اي لله
 خبره فارسا) وهما اكتابة عن الفعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه
 تعالى قصدا لتعجب لان الله تعالى منشي العجايب وكل شيء عظيم يريدون
 التعجب منه ينسبونه اليه تعالى وبضيفونه اليه في معنى دره فارسا ما اعجب فعله كذا
 في الراضي (فالفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اي بفتح الفاء
 على وزن ظرافة (مصدر ورس بالضم) من باب ظرف (اي حذق) وبابه ضرب
 اي مهر ولسان والكسرافة فيه ايضا (بامر الخيل) بالفارسية بك شناس دركار
 اسب يعني اسب شناس بك فيمكن يعني فعله يكون في امر الخيل يعني في معرفة
 مرضه وجودته وقيمه لله اي طلبا لرضاء الله تعالى لا لفرض دينوي (واما الفراسة
 بالكسر اي بكسر الفاء من باب سهل (بن التفرس) الادراك والازعان يقال
 تفرس اذا تفكر ثم ان كان اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف بغار

٢ مطوف عليه لا بحث فيه كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه ويختص بالمتعلق وكان البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما شابهها او في إضافة (اي التميز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه) اي بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قبل الشرط به في التقيد لدفع ما اورد عليه بالنفس في قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه ^{اسما} (لاصفة) كالابوة والعلم ^{يصح} جعله اي ذلك الاسم ^{لما} انتصب عنه ^{في} اخرازيه عن الدار (وامراد بجعله له اطلاقه كالاب فانه اسم يصح اطلاقه عليه مثل زيد اب والتعبير به اي بذلك الاسم عنه اي ^{لما} انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيد اب وله شرطان احدهما ان يكون اسما لاصفة والثاني صحة (اطلاقه عليه والتعبير به عنه) الا ان يكون نصافي المنتصب عنه ^{في} جاز ^{في} جواب الشرط ^{في} ان يكون (ذلك) التميز (تارة) منصوب على الظرفية اي في مرة والجمع ترات وتركبه محذوف منه التاء يقال فعله نارا ^{له} (اي المنتصب عنه) كزيد في طاب زيد اب فانه انتصب عنه هو مانسب اليه عامله وهو الشئ المقدور وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لانتصبه حيث انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه يسمى منتصبا عنه مجازا كذا في الهندى (بان يكون) الاسم (تميزا يرفع الابهام عنه) اي عن زيد ^و (تارة) اخرى اي في المرة الاخرى يكون ^{في} لمتعلقه يقع اللام اي لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاسم فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تميزا يرفع الابهام عن متعلقه) فتح يكون اسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطبيب في الحقيقة قائم بالاسب (وذلك) اي كون التميز تارة تميزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد تارة من متعلقه اعلم بحسب القرائن (والاخران يعني ان ذات القرائن (والاخوان) على ان نسبت الطبيب الى زيد حقيقة يكون الاسم تميزا عنه وان ذات على نسبت الطبيب اليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون تميزا عن متعلقه (مثل اباني طاب زيد اب فانه اب الاب يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (مجازا ان يكون) الاب (تارة) اي

في مرة واحدة (تميزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرط وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطبيب) الى زيد (باعتبار انه) اي زيد (ابو عمر) ^و فتح يكون اسناد الطبيب الى زيد حقيقة لان الطبيب في الحقيقة قائم به ويترجم بقولنا خوشترست زيد از ان رو كه او بدرست (وجازا ان يكون) الاب (تارة) في مرة اخرى (تميزا) يرفع الابهام (عن متعلق باعتبار ان الطبيب مسند الى متعلقه وهو اي المتعلق ابو) فتح يكون اسناد الطبيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مر لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم خوش است زيد از ان رو كه مر او بدرست ^{والا} عصف على قوله ان كان (اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن) التميز (نصافي المنتصب عنه) اي خالصا لانه ان كان خالصا لا يجزى الحكم الا في حله كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يخصه نص له اسما بالانتصب لانه خير اقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما لما انتصب عنه (لان التميز احاط اسم يصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة ^{فهو} اي التميز على كلاً تقديرين ^{في} لمتعلقه ^{اي} لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل منها متعلق لما انتصب عنه لان الاوabin وصفوا لزيد والوصف يقتضي موصوفا والثالث ملك لانه يقتضي مالكا والمذكور اولي بهما وهو زيد ههنا فيكون متعلقه زيد فيكون اسناد الطبيب اليه مجازا بعلاقة المحلية في الاوabin والمالكية في الثالث (خاصة) اي خصت هذه الامة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلم او دارا فان هذه الاسماء) اي الدار والعلم والابوة (ليست نصافي المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعني لا تدل على ذات حتى تكون نصا كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف لدو الثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اي جعل كل واحد منهما (له) اي انتصب عنه (بالتعبير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا زيد دار بل يقال زيد ذو دار (فهى) اي هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اي ذلك المتعلق (الذات المقدرة) في جملة طاب زيد (اعني الشئ المنسوب الى زيد) المقابلة في الحقيقة والخارج تقديره طاب

شي منسوب الى زيد وذلك الشيء لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسر بقوله ابوة
وعلمنا ودارا فبطابق (اي التميز) مطلقا فيها فبطابق (اي في الصور تبين
اي فيها) اي في صورة (جاز ان يكون) اتميز فيها تميزا (لما انتصب عنه
سواء كان) التميز (نصافيه) وخاء صاله مثل طاب زيد نفسا (او) كان اتميز
محتلا (فحواليان يكون تميز ارفع الابهام عنه) (و) كان ايضا (محتلا لمتعلقه بفتح
اللام كالاب في طاب زيد ابا) (وفما) اي في صورة (تعبين) ان يكون التميز خاصا
فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اي لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار
في قولك طاب زيد ابوة وعلم ودارا فبطابق ما فبطابق موصولة او موصوفة فبطابق
مبنى المفعول اي الذي قصد مع صلته في محل النصب على انه مفعول بطابق
ارشيا قصد (من وحدة للتمييز) بيان لما (وتثنية اوجميه) اي ان كان المقصود
الافراد يثنى التميز مفرد وان كان المثنى يثنى به وان كان الجمع يثنى به (سواء كانت
اي كل واحدة من تلك الامور اعني وحده التميز وتثنية وجمعية) لموافقة
ما انتصب عنه (اعني زيدا في الامور الثلاثة افراد والتثنية والجمع) مثل طاب
زيد (نفسا) (ابا) و**ابوة** وعلم ودار (وطاب الزيدان) تقسيمين و**ابوين** وعلمين
و**ابوتين** ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا (واباء) وابوات وعلوم وديارا
او المعنى عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اي سواء كانت تلك الامور
لموافقة او معنى كائ (في نفسه اي) نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا) اردت
اباه فقط (فيجري باقي الامثلة فيه ايضا الصحة الاستثناء فيما بعد) (وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجداه) سواء كان الجد الاب او اب الام لان الجد باطلاقه
يشمل كليهما (وطاب زيدا) جمع اب (اذا اردت ابا وجداه) اجداد الله المراد
بالجد ارفق الواحد من قبل الاب او قبل الام او من قبلها جميعا وكذلك
سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا بالمتنصب عنه (فهو كلاً
التقدير) اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او المعنى في نفسه (اذا قصد
وحدة التميز او فردا) لبطابق ما قصد اي المقصود (واذا قصد تثنية او رده
التمييز) تثنية واذا قصد جمعية او ردها لبطابق المقصود فيها (فان صيغة

المفرد) وان كان تصح ان تطلق على المفرد الا انها (لا تصح ان تطلق) اي
صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (واجموع) اذا قصد الجمعية فلا بد
من ان يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية لبطابق التميز
المقصود بصيغته فبطابق الا اذا كان التميز مثنى اي التميز عن النسبة فبطابق جنسا
اكتناء من عموم الاحوال فبطابق التميز فبطابق التميز فيها ما قصد في جميع
الافراد الا وقت كون التميز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزائه
وبقع) مجردا عن التاء (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنية) اي التميز
اوجمة) اي التميز (لا يلزم) اي لا يجب (ان يثنى ذلك الجنس) لبطابق ما قصد
او يجمع) ذلك الجنس ايضا (بل يكفي ان يثنى به) اي يثنى بالتمييز حال كونه
مفردا (صحة اطلاقه) اي لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا
على التليل) لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل
الكثير (فلا حاجة الى تثنية) اي الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنية سواء كان
مع موافقته ما انتصب عنه او لمعنى في نفسه (وجميه) اي الى ان يكون التميز جمعا
اذا اريد جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا (فحوطاب زيد علما) بصيغة
الافراد مع كثرة علومه فبطابق الا ان بقصد مثنى المفعول استثناء من مقدر تقديره
فيفرد التميز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل
والكثير في جمع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع الواحد فتح يثنى التميز اذا
قصد تثنية ويجمع اذا قصد جمعية (بالتمييز الذي هو الجنس) لما عرفت ان
الاستثناء منه فبطابق الانواع ثابته المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على
ما اشرنا اليه واليه الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها) اي الانواع (النوعية
اي من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز
بالخصوصيات الكلية او الشخصية) (فانه لا بدح) اي حين قصد الانواع
من تثنية) اي من جعل التميز مثنى (اوجميه) اي جعله جمعا (فحوطاب اريدان
علمين و) طاب (اريدون علوما) اذا اريد فنونا كاللغة والنحو والمنطق وينكر فيه
نشر على ترتيب اللف (اذا اريدان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اي ما يتعلق به

يعني ما يكون سببا لاستناد الطبيب بصفة المصدر كانه وصف بالمصدر او على
 دوام معنى المفعول (من كل) واحد (من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم
 يعني ان الطبيب السند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واستند الى زيد آخر
 بسبب كونه عالما نوعا اخر منه الى غير ذلك (فان سفة المفرد) تعليل لقوله فانه
 لا بد ان يكون التمييز الاثنى مفردا عند قصد الانواع (لا تفيد ذلك المعنى
 المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من الاثنى او الجمعة عند قصد الانواع
 وان كان ~~عطف~~ على قوله ثم ان كان اسما وفي الرضى يعني ان الصفة لم يجى
 لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاء الاسم بل لم يجى والما انتصب عنه فقط فيجب
 ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى تكون جنسا ههنا
 كلامه (اي التميز بصفة ~~مشتقة~~ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة واسم التفصيل (مثل لله درة فارسا) فالفارس اسم فاعل صار تميزا
 او صفة (مؤلف بها) اي بالمشتقة يعني لا يكون التميز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل
 بحسب التأويل (نحو كني زيد رجلا) اسم جنس باعتبار افظه الا انه لما كان تميزا
 اول (بها فان معناه) كفا زيد (كاملا في الرجولية) يقع الراء وضمها سيأتي ~~كانت~~
 اي الصفة صفة اي غلتنة ~~له~~ اي لما انتصب عنه لا يكون محتملة ولا مختصة
 لمتعلقه (بفتح اللام) لان الغصة اكونها عرضا لا تقوى بنفسها بل تستدعي موصوفا
 تقوم هي به (فالمدكور) هو المنتصب عنه (اولى موصوفية) فكون صفة لان
 المدكور اذا كان البق بالموصوفية فلا يطلب موصوفى اخر (فاذا قيل طاب زيد
 والد ر) بحمل والد التمييز عن نسبة الطبيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقة
 كان الوالد زيدا) لا متعلقه لما سبق ان الصفة تستدعي موصوفا واذا كان
 المدكور لا ثقالا لان يكون موصوفا لم يجتمع الى طلب غيره لا يكون الوالد صفة له
 ولا يحتمل ان تكون الصفة والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بغلاى الاسم
 فانه لكرنه اسماء الاعلى الذات بحيث لا يتضي موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه
 بل يحتمل ان يكون له متعلقه كما سبق (نحو ابى) طاب زيد ابا وزيد ابى وطبقه
 (الواو) في وطبقه (بمعنى مع وطبق) بكسر الطاء وسكون الاء (مصدر بمعنى

المطابقة) واما نحو وطبق بفتحين فهو الحال نحو قوله تع لتركبن طبقا عن طبق
 اي حالا عن حال يوم القيمة وهو مفعول ~~لله~~ لصاحبه فاعل الفعل الذى
 هو كانت مثل استوى الماء والخشب (اي كانت الصفة) التى تكون تميزا (صفة
 مختصة له) اي لما انتصب عنه مع (مطابقها اياه) اي مطابقة الصفة بالانتصب
 عنه (او مطابقة اياها) اي مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشارة بالتفسير الاول
 الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثاني اشارة الى انه مضاف
 الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثاني اولي بالتقديم اشارة الى
 ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولا من عكسه يعني مطابقة
 الموصوف اياه الان التابع مطابق المتبوع لا بالعكس (ويجوز ان يكون) المصدر
 الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالخاق بمعنى الخاق والعمل بمعنى العاذل
 والضرب بمعنى الضارب (والواو) ح تكون (لا عطف) اي لا عطف الطبق
 على (بركانت) وهو قوله صفة وله وجه الا انه غير الجواز اذ كور الاول هو الاول
 اي كانت (الصفة صفة) مختصة له ومطابقة اياه) وح يكون المصدر مضافا
 الى المفعول واذا ~~ل~~ محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة ههنا) اي في مطابقة
 احدهما بالآخر (الاتفاق) اي موافقة الصفة ما انتصب عنه في احد الامور
 الخمسة (في الافراد والاشياء والجمع والتذكير والانثى) لاني كلها في تركيب
 واحد لعدم الجمع الا انه يوجد في كل تركيب منها اثنان لكونها على عين لا المطابقة
 في الوصف النحوى وان كان صفة لان المراد بالصفة ههنا النحوى لا النحوية
 اذ لو كانت كذلك لاتفقت في الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة
 له فيه ولاتفقت في التعريف والتكبير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اي لكون
 الصفة التى هي التميز (خاملة) اي مستندة (ضميره) اي ضمير ما انتصب عنه
 يعني لكونها صفة قائمة به لان الوالد مثل لما كان صفة قائمة بالموصوف ومضنية
 الى ضميره بحسب ان يكون موافقة له في الامور المذكورة واللام يكن الضمير وافقا
 لاجتماعه مع انه يجب الموافقة ~~له~~ واحتملت ~~عطف~~ على الجزاء لاني كانت
 اي الصفة المذكورة) في كل تميز كذلك ~~الحال~~ ايضا) اي كانت تميزا

او انما قال واحتمل لان كونها تميزا هو الاول المسمى (لاستقامة المعنى) اي
معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على الحال) اي على ان يكون حالاً مبنية
للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اي من حيث الله) اي زيدا (فارس
هذا تفسير على انها تميز لان من البيان والبيان ايضا للبيان فيناسب ابيان
للبيان والاكثر على انها هي تميزا (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك
الصفة تكون حالا وقال بمضمونهم هي حال اي مما اعجبه في حال فروسية ورجح
المص الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اخضع
المدح بحال فروسية (اي كين زيادة من فيها) اي في تلك الصفة (نحو لله دره
من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وهو اعم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه
راجع الي من اريد وصفه بالبرزة مثل عز فلان ومثل قولك فاعله الله من شارع
من قائل) والاصل فيه عز قائل (يؤيد التميز) قوله زيادة من مبتداء تؤيد هذه
الجملة خبره اي ترجح جانب التميز وفيه اشارة الى ان الشاهد ايضا ترجح جانب التميز
لان من تراد في التميز) وصفها بزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لا حاجة الى اتيانها
بل انما آتيت لتأكيد البيان لان التميز للبيان فلا ينافي كونها بيانية ولهذا تراد فيه
لا في الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان (و) التميز ايضا كذلك فناسب ان تراد
في التميز لتأكيد البيان كما زيدت في تميز الخبر والاستفهام في قوله وكم اهلكنا
من قرية وكم من ملك وفي قول الشاعر وكم زرت هني من محامل حارث وسورت
ايام خرزن الى العظم والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه تبين الصفة الا الذات
ولفظه من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بني تميم فارسا ولا يقال
مررت برجل من ركب فلا تناسبها ولهذا لا تراد في الحال (وايضا) اي كما ان زيادة
من البيانية ترجح التميز لالحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه
اي مدح زيد) بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بعمل فارسا تميزا لان التميز
عن النسبة لا يكون الا المدح والحال لا يؤدي الى تقييد العامل به دون المدح
لحال الفروسية) اي ايس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون ح
مدحه مقيد بحال الفروسية والقيد بنا في المدح (اذ قد يمدح) مبني للمفعول (حال

الفروسية) اي حين كونه موضوعا لها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح
مثل زيد عالم من حيثانه فارس واو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد
عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم اولا
التمييز الى قسمين اي الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام
باعتبار متمماته الاربعة النونين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا
الثاني الى ثلاثة اقسام عن جملة ومشابهها وضافة وبين ايضا احوالها وكون
التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان بين ان التميز سواء كان عن مفرد او عن نسبة
هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال لا يتقدم (التمييز) مطلقا على عامله
لانه فاعل في الاصل والفاعل لا يتقدم على الفعل مطلقا (اذا كان) عامله
اسما تاما) كما في القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالانفاق) يعني من غير خلاف
لاحد (فلا يقال عندي درهم عسرون) ولادرهما عندي عسرون ولا يقال
ايضا عندي زينا رطل (ولازينا) عندي (رطل) وكذا غيره (لان عامله) الذي
عمل فيه (ح) اي حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد
غير مشتق) (ضعيف العمل) لان العمل في الاصل للفعل والمشتق من الاسم اكونه
مشابهة له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة
ضعيفة كما ذكرنا) وهو قوله فاذا تم الاسم بنون التثنية والجمع مشابه الفعل
وقد ذكر في القسم الاول من التميزات المفرد التام باحد المتممات الاربعة
مشابه للفعل التام بفاعله والتمييز الاتي بعده الفاعل فنصب المفرد التام ذلك
التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى) المفرد التام باحدهما
ان يعمل في ما قبله) اي في التميز الذي تقدمه فليس للتمييز ايضا ان يتقدم
على عامله الضعيف اضعفه واما اذا كان العامل فيه فملا او شبهة كما في القسم
الثاني من التميز ففي تقدمه عليه خلاف ولذا قال لا يصح (اي اصح المذاهب
اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المص ذهابا بالجمع
الى ما فوق الواحد اولى ان يجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع
ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه) اي في التميز من الفعل

(الصريح) مثلا طاب في طاب زيد فارسا (او الغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكر فبما سبق اراد بهذا التوجيه الفاعل المعنوي يشمل قوله الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان في الفعل الاصطلاحي كذلك في غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم والذي ذكر في امتناع تقديم التمييز مطلقا لان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضي تأخير التقديم بنا في غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لئلا يتمكن في ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديم على الفعل وشبهه بقوله (لكونه) اي التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا) اي طاب ابيه اي ابو زيد الا انه ازيل عنه المباغة والتأكيد اما الاول فلان كون الشيء مجعلا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ وادق في النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقبل طاب زيد ابا لانه فرق بين قولك اشعل نار بني وبين قولك اشعل نار اولا لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا له) اي للفعل (اذا جعلته) اي جعلت الفعل العامل فيه (لازما) نقله الى باب اسكسرفح يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وتجرنا من) التفجير (الارض حيونا) لان التمييز يكون مفعولا للفعل نفسه اي فخرنا بعبوديتها الان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له (اي انفجرت) ارض حيونا (اي انفجرت عبرتها) وهي جمع عين وهو عين الماء اي ما ينبع من الارض اي ثقبها الارض فسال حيونا اي عبوديتها (و) انه (اذا جعلته) اي جعلت الفعل العامل فيه (متعديا) بحذف زائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا (نحو امتلاء) على وزنه افتعل (الاناء ماء) لان الماء ليس نفا على امتلاء نفسه لان الماء مائي الامتلاء فذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون الماء امتلاء واما اذا جعل متعديا يكون الماء مائلا (اي ملأه الماء) اي ملأ الماء فانقسم التمييز عن النسبة على ثلثة اصسام اما فاعل للفعل نفسه او لازمه فيكون التمييز فاعلا للفعل في كليهما (والفاعل لا يتقدم على الفعل) لئلا يلتبس بالمبتداء (فكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم (وههنا) اي في قوله امتلاء الاناء ماء لا في مطلق

التعليل يعني في جعل الفعل اللازم متعديا لان بصيرا تميز فاعلا له (بحيث وهو اي ذلك البحث (ان الماء) الذي كان تميزا (في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى) فل مجازي بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميراب وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلاء ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلاء (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء ح فاعله مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفاعل اوحقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا الارض لانه ان لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقة كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا الارض لانه ان لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقة ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعمله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (ما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكرن مظهروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اي المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اي قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلاء الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله ما قصد وقدره لان الابهام ليس الامن تقدير الفاعل المجازي (فيه) اي في قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اي شيء امتلاء (لا جرم) لفظ لان في الجنس وجرم اسم (وميمية) اي ميم المتكلم ذلك الابهام وينه (بقوله ماء) اي يجعل ماء تميز اخره اي لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اي قوله امتلاء الاناء ماء (في معنى امتلاء ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في انبت الربيع البقل فان ماء في قوله امتلاء الاناء ماء (فاعل معنى وان كان تميزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اي كون الماء في قوله امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قوله امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا (بمعناه) يعني حال كونه ملاب ابعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة فيه (تميز) عن النسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى (يرفع الابهام عن شيء

مقدر (منسوب الى زيد) اذ تقديره ربح شئ منسوب الى زيد (وهو) اي شئ
المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعني لما قبل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع
الابهام لانه في قوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل
يعني فاعل ربح في قصدك هو التجارة لازيد وان كان) للوصل (اسناد الربح اليه
اي الى زيد (حقيقة) اي اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها) اي الى التجارة (بجازا
اي اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناده الربح عليه
اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقى
على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلا حاجة الى جعل
الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلا له بنفسه (وبهذا) اي بهذا الجواب
وهو اسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازى بعلاقة
السببية يندفع ما اي الذى (تورد على قاعدتهم المشورة وهى) اي تلك القاعدة
ان التمييز عن النسبة (المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الابقاعية لا الاضافية
لان في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذلك) الفاعل او المفعول
اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسناد (في المعنى او مفعول) اذا كان تمييزا
عن الابقاعية (من) بيان لما في قوله ما يورد (ان التمييز في هذا المثال) اي مثال ربح زيد
تجارة (وامثاله) مثل امتلاء الماء لا (فاعل ولا مفعول) لالفاظا ولا معنى (فلا بطر
ذلك القاعدة) حيث لم يكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين
في تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرنا مطلقا
والمطلق يعتمد التعميم خلافا لبيان مفعول مطلق حذف فعله انما اصاب له وقوله
للمازى والمبرد وهو اسناد المبرد وتليذ الاخفش متعلق به بالتقدير خاف
المازى والمبرد خلافا للمجهور والكسائى ايضا (فانهما) اي المازى والمبرد
يجوز ان تقدم التمييز على الفعل الصريح (مثل طاب وغيره) وعلى اسمى الداعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معمله
عليه انما يمنع مانع منه اما القوة في الفعل الصريح فظاهرة واما في الاخيرين
فلاهما اذا وجد شرط عملها فيهما في حكم المضارع في العمل فيعملان مقدما

ومؤخرا

ومؤخرا كالفعل وبالقاس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام الا ان الحال
مبين الصفة والتمييز مبين الذات (بختلاف الصفة المشبهة واسم التفصيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم
الحال على غير المصدر وما فيه معنى الفعل (لضعفها في العمل) وهذا بالانفاق
وتسكنهما) اي المازى والمبرد (في هذا التجويز) اي في تجويز التمييز على العوامل
المذكورة (بقول الشاعر انهجر سلمى) وفي رواية ليلى والتهمجس المنع اي اتنع
بالفراق) متعلق بالتهمجس على تضمين معنى الرضى (حيثها) مفعول التهمجس اي اتنع
سلمى حيثها راضية بافترافه ههنا حيث لا تمنعه ولا ترضى ايضا بافترافه عنها (وما
نافية (كاد) فعل من افعال المفارقة والضمير المستكن فيها فاعلها وهو ضمير
الشان (نفسا) تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى (لفراق) متعلق بتطيب وتطيب
فعل مضارع مؤنثا من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشان اي وما قرب
تطيب) اي ترضى سلمى نفسا اي نفس سلمى بافتراق حيثها عنها يغنى لا يقر نفس
سلمى ان ترضى بافترافه وانزاله عنها فكيف ترضى بالتهمجس ان يشاء (على تقدير
تأنيث الضمير في تطيب فانه ح) اي حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون في كاد
ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره وهو هو اي لكون الضمير فيه) مذكرا اي وما كاد
الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد
الى الشان لعدم الابهام فيهما مع فساد المعنى اذا المعنى ح ما كاد نفس الشان وهو
ظاهر الفساد (وبعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى سلمى) ويكون نفسا تمييزا
عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اي على الفعل (واما) بناء
على تقدير تذكير الضمير) اي على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن في تطيب
بان يكتب لياء المنقوطة بنقطتين من تحت (ضمير كاد) المستكن فيه يكون
راجعا (للمحسوس) لا يكون الضمير الثاني لعدم تقديمه على جملة تفسره (ونفسا
تمييز عن نسبة كاد اليه) اي الى الضمير المستكن فيه (اي وما كاد الحبيب نفسا
يطيب) اي وما كاد النفس الحبيب يطالب اي يرضى بالفراق اي بالا فتراق
عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت ح لا نهجر اي لا تمنع سلمى

حيثها راضية بافترافه وان عزاله عنها بل يزيد ان تكون معها اثناء الليل واطراف
النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتستمع بافترافها عنها وانعزالها
ل يكون مراده ان يكون معه ليلا ونهارا ولا تستمع نفسه ان يعزل عنها طرفه عين
فلا تمسك على جوار تقديم التميز على عامله الفعل الصريح ح اي حين كون
نفسا تميز اعن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل ح في التميز هو كاد
وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدال بهذا البيت لانه معارض بمثله في المنع
واذا تعارض وليلان في الاجارة والمنع كان الاصل المنع عملا باصل (وما قبل) ره
على الهندي اذا القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير ثانية) اي تأنيث
الضمير في تطيب (ايضا) اي كما كان على تقدير تذكرة (على هذا الوجه) اي
على وجه المذكور والجار في (بان يكون) منه اي بقوله ان يعمل (تأنيث الضمير
المستكن في تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون ح لفظه مذكرا
ومعناه مؤنثا (اذا المعنى) اي معنى المصراع الثاني على هذا التوجيه (وما كادت
نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميز اعن نسبة كاد الى الضمير
المستكن فيه كما كان في اتوجه الثاني (تتكلف وتصف غير قادح في التمسك به
على جوار تقديم التميز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فارجاع الضمير المؤنث
الى المذكور باعتبار النفس واما كونه تصفا فارجاع الضمير تطيب الى المذكور والطريق
الواضح فيه ارجاعه الى سلمي لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكور
اذ التعريف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك
فانه يحتمل ان يكون تميز اعن نسبة تطيب الضمير المستكن فيه ارجاع الى الحبيب
باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التميز يوافق لما انتصبت عنه وان لم يكن مشتقة
في التذكير والتأنيث والضمير في تطيب مؤنث والتميز كذلك ولان تطيب اقوى
في العمل من كاد وان كاد يحتل ان يكون تميز اعن نسبة كاد وهذا الخفي تامل
وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصين واما متمسكها على جوار تقديم التميز
على اسمى الماعل والمفعول فلفظ على هذا القول لانها اذا وجد شرط
تأمل امكن ان في حكم المضارع فهذه المناسبة قياسا على مطلق الفعل تامل

المستثنى ^{فقط} وانما ذكره عقب التميز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات
وانقسام كل منهما الى الحقيقي والمجازي يعني كما ان التميز حقيقة في الذات المذكورة
ومجاز في الذات المقدره ^{كذلك} المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمتقطع
واشراكهما ايضا في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبنى للمفعول
عليه لفظه المستثنى في اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد
الخارجي كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم
المجاز (على قسمين ولما كان معلومية) اي معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق
عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة (المراد المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم
كافية في تقسيمه) اي تقسيم المستثنى لان ادنى المعرفة كما كانت كافية لان يكون
الشيء متبداً تكون ابصاراً كافية في تقسيمه فيه اشارة به يمكن تعريفها كما اشيع الرضي
بان يقال هو المذكور بعد الا واحد في اخوانها مخالفا لما قبلها انقيا واثباتا (فسمية
اي المستثنى او لا) الى قسمين وعرف كل واحد منهما اي من القسمين لان ماهية
كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الخدمين الماهية
بذكر جميع اجزائهم مطابقة او تضاداً ^{لأنه} في الابدان وان في جميع اجزائهم احدى
يختلفان في حد كذا في الرطب (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاماً خاصة
اذا حد هما يخرج ولا يخرج غير يخرج) (لا يمكن اجرائها) اي تلك الاحكام (عليه
اي على كل قسم) (الابعد معرفة) اي الابدان يكون معلوماً ومعرفة (فكان
متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالعطف صدق المتضادين على واحد
نوع او واحد جنسي في حالة واحدة جائز كما هو مثل الانسان فقير وغني وعالم
وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني
وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخص سواء كان بالعطف
او بغيره مثل زيد عالم وجاهل وزيد عالم جاهل وقبل هذا من باب جمل المداول على
الدال ^{فقط} فالمتصل ^{فقط} الفاء لتفسيره والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه اصلاً
في هذا الباب كما ان التميز عن المفرد اصل اي المستثنى المتصل ^{فقط} هو المخرج

اي الاسم الذي اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام
في موصول سواء كان الباقي بعد الاستثناء اقل نحو لفلانة على عشرة دراهم الانسة
او اكثر نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحد او مساريا نحو على عشرة دراهم
الاخسة (واحترز به) اي بقوله المخرج (عن غير المخرج لجزئيات المستثنى
المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا او احدى اخواتها الا انها غير مخرجة ^{من} ^{من}
تعدد ^{اي} ^{من} شي متعدد اي شي ز و عدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل
منه لا اعتمادا على الموصوف المقدر كما قدر نالك سواء كان تعدد الجزئيات
ظاهرا نحو جاء في القوم الا زيدا او غير ظاهر (نحو ما جاء في احد) الا زيد بالرفع
بدل من احدا و (الا زيدا) بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن
متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع في حيز النفي فعم الافراد والاستفراق
فتعدده معنى لان النكرة في حيز النفي تفيد الاستفراق لما سبق (او اجزائه) عطف
على جزئياته اي التي متعدد اجزائه وان لم يكن متعديا جزئياته (مثل
اشترت للعبد الانصفه) فان العبد وان لم يتعدد جزئياته لانه لما كان متعلقا
بالاشتراء تعدد اجزائه لانه يمكن ان يملق الاشتراء جميع اجزائه او بعضها (سواء
كان ذلك الشيء المتعدد) اجزائه او جزئياته ^{اي} ^{ملفوظا} ^{نحو} جاء في
القوم الا زيدا ^{اي} ^{او} ^{تقدير} ^{اي} ^{مقدرا} ^{نحو} جاء في (الا زيد) بالرفع لانه اذا كان
المستثنى واقفا في كلا غير موجب والمستثنى منه غير منه كور يعرب المستثنى على
حسب العوامل على ما سيجي (اي ما جاء في احد الا زيد) على البدل من احد
والا زيدا على الاستثناء منه ^{اي} ^{بالا} ^{متعلق} ^{بقوله} ^{المخرج} (غير الصفة) لانها
اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون بالاستثناء ^{اي} ^{واخواتها} ^{اي} ^{اخوان}
الا اي اشباهها وهي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام
سواء كان حرفا او اسماء او فعلا وهي الا وعدا وخلا ولسا وسوى وسواء وغير
وما خلا وما عدا ولسا ولا يكون ولا يساوي له وينبغي غير ولسا في قوله تعالى
لما علمها جافيت كذا قاله اسيد بن علي (واحترز به) اي بقوله بالا واخواتها
عما يخرج بحرف المنقطع مثل لاني (نحو جاء في القوم الا زيد) ومثل لكن (في

نحو (ما جاء في القوم لكن زيد جاء) او يمكن الاستدراك نحو جاء في القوم لكن
زيد لم يجي ^{اي} ^و ^{المستثنى} ^{من} ^{المنقطع} هو المذكور ^{اي} ^{الاسم} ^{الذي}
ذكر ^{بعد} ^{ها} ^{اي} ^{بعد} ^{الا} (واحدى) واخواتها ^{اي} ^{غير} ^{مخرج} (من متعدد
اي من شي متعدد جزئياته او اجزائه) ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم
دخوله في قصد التكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان
كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج
قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه مخرج اولا والدفع
هذا التوجيه صريح به وان لم يكن في الواقع داخلا والتقابل هذا القسم القسم
الاول (واحترز به) اي بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون
قبدا احترازا (فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد التكلم (قبل
الاستثناء منقطع) في صدق التكلم اصدق التعريف ايضا عليه (سواء كان ذلك
المستثنى الذي لم يكن داخلا (في جنسه) اي من جنس المستثنى منه سواء كان
المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاء في القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع
وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) في قولك جاء في القوم
على ان يكون اللام لام هذا الحارجي او العهد الذهن بقريته المقام او غيره (الى
جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاء في هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا
او مقدرا نحو ما جاء في الا زيد في تقدير ما جاء في القوم الا زيدا بنصب زيدا فيها
او لم يكن (المستثنى من جنس المستثنى منه) نحو جاء في القوم الانحارا فيجري فيه
ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا اي قسمين
متصل ومنقطع وعرف كل قسم على عدة شرع لان الى ان يبين اعرابه وهو
النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا
الا انه اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون المستثنى في كلام موجب فقال ^{اي} ^{وهو}
اي المستثنى مطلقا (متصلا ومنقطعيا بارادة ما هو اعم من المتصل او المنقطع على
وجه عموم الجواز (حيث علم) مبني المفعول (اولا) منصوب على الظرفية
بوجه) وهو كون اللام فيه لام هذا الحارجي واريد به اللفظ اي لفظ المستثنى

بصحة قسميه الى قسمين (كما عرفت) هناك (نو) علم (ثانيا بابتغاض) مبنى المفعول
 له (ثانيا من بيان ما في قوله (من تعريف قسميه) اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا
 الكلام ضمة الاستخدام ان از يد بالمستثنى المذكور لفظه وبالصغير معناه واما ان
 ار يديه عموم الجواز فلا استخدام (اعني) به (المذكور بعد الا) او احدي (اخواتها
 اي اخوات الا) سواء كان (للمستثنى) مخرجا (عن متعدد جز ثباته او اجزائه) او
 كان المستثنى (غير مخرج واحد) اي لكون معلوما او بالوجه المذكور وثانيا بالانطفاق
 من تعريف قسميه (لم يعرفه) اي لم يعرف المص المسمى مطلقا (على حدة
 كما هو دأبه حيث عرف المصلحة او لا ثم قسمها وعرف كل قسم) كذا الكلام
 وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا رومما اي طلبا (للاختصار) لانه
 ان عرف المستثنى او لا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اظنايا وان كان فيه المعنى
 فائدة تحت ~~نحو~~ منصوب ~~نحو~~ سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تميز او منصوب
 على المصدرية اي نصبا واجبا بدليل كونه قسما اي مقابلا للمنصوب
 جوارا لكن لا يكون منصوبا وجوبا بالشرطين ذكرناهما سابقا اجالا احدهما
 اذا كان ~~نحو~~ المستثنى (واقعا) بعد الا (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى
 وغيرهما) بل سواء وحاشا في قوله لانه اذا كان واقعا بعدهما لا يكون
 منصوبا او جوبا ولا جوارا بل لا يكون الا مجردا ~~نحو~~ غير صفة ~~نحو~~ صفة الا (فيه
 اي بقوله غير الصفة) وانما يمكن الواقع بعد الا (تكون) (للصفة) بمعنى غير
 داخل في المستثنى (لا بداهل) مبنى للمفعول (عنه) اي عدم دخول ما بعد الا للصفة
 في المستثنى ويكون عدم دخوله مضر حافية رد على الهندي حيث قال قوله غير
 للصفة غير محتاج اليه اذا ما بعد الا الى الصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعي لا اخترازي
 ونرضى ايضا حيث قال ولم يحجج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد
 الا للمتي للصفة ليس بمستثنى ~~نحو~~ في كلام ~~نحو~~ متعلق بما يتعلق به قوله بعد الا وانها اذا كان
 المستثنى واقعا في كلام ~~نحو~~ موجب ~~نحو~~ بفخر الجيم من وجب (اي) في كلام (ليس بـ)
 وقسمي (واستفهام) كما ولا الهمة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به في الاصل
 او يكون ايضا لانكار ثابا كان منزلة النفي والنهي في ان يكون ما دخله غير موجب

نحو جاء في القوم الازيدا) بالنصب زيدا لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو
 ظاهر في نصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون
 مثالا لهما (واحترزه) اي بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اي عن
 مستثنى (اذا وقع في كلام غير موجب) بان يكون فيه نفي او نهي او استفهام (لانه
 ليس ح) اي حين وقع في كلام غير موجب (واجب النصب) بل يكون جائزا للنصب
 ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل (على ماسيحي) كل موضوعة (ولا حاجة
 ههنا) اي فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اي غير القيدتين
 الاولين بل يكفي في كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على
 الهندي حيث قال المراد موجب تام للابد قراءات الا يوم كذا (وهو ان يكون
 الكلام الموجب تاما) بيان لقيد الاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا
 فيه (اي الكلام الموجب) (يخرج) تعليل للمنفى حتى يحتاج الى قيد آخر بان يقال
 في كلام موجب تام يخرج عنه قولك نحو (قراءات الا يوم كذا فانه) اي يوم كذا فيه
 منصوب (وجوبا) لكن (على الطرفية) اي على انه مفعول فيه بقوله قراءات لكن
 هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اي ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان
 الكلام) اي كلام المص تعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراضه لان
 المقصود ههنا (في كونه) اي المستثنى (منصوبا مطلقا اي) سواء كان المستثنى
 منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لاني كونه
 منصوبا على الاستثناء) اي ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى
 منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام في نصب
 المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله او كان بعد اواخلا) وغيرهما بما يكون
 المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا
 اذا كان واقعا بعده او ما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية
 او على الخبرية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر (الحاجة
 ان هذا القيد هو ان يكون المستثنى منه مذكورا وان يكون الكلام تاما) انما
 هو لاخراج مثل قري على (البناء للمفعول) (الا يوم كذا فانه) اي يوم كذا (مرفوع

وجوب الانصوب) مع انه واقع بعد الا في كلام موجب فكان على ذلك القائل ان
يقول المراد موجب تام يخرج مثل قوى اليوم كراما كان قراءت اليوم كذا الا
ان المصن لم يتعرض لهذا القيد بناء على الفذ المتبادر فان المتبادر من قوله في كلام
موجب ان يكون تاما ولذا اورد بالشك (والعامل في نصب المستثنى اذا كان
المستثنى منصوبا) بعد الاول اذا قال (على الاستثناء) لا على غيره كالمفعول والخبيرة
فان عامل ح الفعل ليس الا (عند البصرية) قال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام
معنى الاستثناء به واذا كانا ثبته عن استثنى وقال الكسائي هو منصوب ان النصب
بان مقدرة بعد المحذوفة فتقدير جاء في القوم الازيدا جاء في القوم اذا ن زيدا
لم يجرى ولهذا بين الله العامل فيه على مذهب المختار اما (الفعل المقدم) بتوسط
الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار ان فعل المقدور بواسطة الواو
او معنى الفعل بتوسط الا المستند من كلمة (لانه) اي المستثنى (شيء يتعلق بالفعل
المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل ولك الفعل الاتي (او) يتعلق (معناه
اي معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الامثل جاء في القوم
الازيدا اي جاء في القوم استثنى زيدا عنهم يعني اخرجته وحرقة عن حكم المجيء
تعلقا عنوا باذله) اي المستثنى (نسبته الى ما نسب اليها أحدهما) من الفعل او معناه
امانسة في المسامحة المنضلة فظاهرة لانه جزئة واما في المنقطع فان كان من جنسه
فكذلك لانه فيه ابهام الجزئية والافقية المالكية او غيرها (والحال المستثنى
قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجرى بعد تمام الكلام (فما به) بهذا الحشبة
المفعول (في كونه فضيلة علما وبالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة
فينصب كما ينصب المفعول ^{او مقدما} عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه
منصوب على انه خبر كان (اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه ^{او واقعا بعد} الاسواء كان) واقعا (في كلام موجب او غيره) اي
او كان واقعا في كلام غير موجب (محموطا في الازيدا القوم) مثال لما كان واقعا
في كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على
الفاعل وكان حقه ان يجرى بعد الحكم على المستثنى منه كما حق المفعول ان يجرى

بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ازيد من مرتبة المخرج عند كنهه جواز تقديمه
لكثرة استعماله (وما جاء في الازيدا احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب
المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء
يكون بدل مما بعده وذا غير جاز (لامتناع تقديم البدل على المبدل) لان البدل تابع والتابع
يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة
كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة في وجوب كونها بعد
الاول منصوبة على الاستثناء ^{او منقطعا} عطف على قوله مقدها القربة او على
قوله بعد الا كونه اصلا واليه اشار الله بقوله (اي المستثنى منصوب ايضا) اي كما
كان منصوبا في القسم الاولين (وجوبا) اي نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى
منقطعا (واقعا) (بمدالا) سواء كان في كلام موجب من جنس المستثنى
منه مثل جاء في القوم الازيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جاء في القوم الاحرار
او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاء في القوم الازيدا او لا (محمو
ما في الر احدا احارا ^{او اكثر} في الاكثر ^{متعلق بقوله} منصوب المقدور الذي قدره
الله او خبر مبتداء محذوف اي ونصب المستثنى في هذا القسم واقع في الاكثر
لا في الكل كما في القسمين الاولين (اي في اكثر اللغات) فيه اشارة الى ان السلام
عوض عن المضاف اليه كان قوله الله اكبر اي اكبر كل شيء في قوله (وهي) اي اكثر
اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما ضيف اليه فليكون مؤنث لان المضاف اليه
لغة هي الحجاز) بكسر الحاء المهملة وتفتح الجيم واخره زاء موحدة على وزن صراف
بلاد مكة سميت بها كونها محجرة عن الاعداء والمهاالك والحجاز المنع فاتهم اي اهل
الحجاز (قبائل) جمع قبيلة هلي وزن فملي هو هي الجماعة يكون من اللمة فصاعدا
من قوم شتي الروم واربع والعرب والجمع قبا ومنه قوله نفع وحشر عليهم كل شيء
قبلا (كثيرين) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم
والكثيرون لم ينصبوا بل جعلوا بدلا (او في اكثر ما ذهب النحاة لان اكثرهم اي اكثر
الجماعة) ذهبوا الى اللمة الحجازية (لانهم يجرىون نصبه مطلقا لان بدل الناطق
لم يوجد في الصحيح من كلام العرب (فالمقطع مطلقا) اي سواء كان قبل اسم يصح

حذفه ولا منصوب عدهم) أي عند الحجازين (الاستعارة) أي لا يمكن ربه
 أو في المستثنى المنقطع إذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (البدل الغلط وهو) أي
 بدل الغلط (لا تصور) أي لا تلفظ (الابطريق السملو والغفلة) أي لا يطرأ
 أن يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى
 المنقطع إنما يصدر) بمن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو
 والتخفيف (والعطانية) فتناقيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ما عدم كونه
 بدل الكل فلا يتفاء شرطه لأن شرطه أن يكون مداول الثاني مدلول الأول مثل
 جاءني ريدا خوك وأما بدل البعض فلأن شرطه أيضا أن يكون الثاني بقره الأول
 ويكون مضافا إليه وأما بدل الاستثناء فلا شرطه إلى تكون هو أن يكون نفس السامع
 عند ذكر المبدل منه منطوية ومنشوفة إلى ذكر البدل وأما بدل الغلط فلما ذكر الله
 فتبين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم
 عنه وهو البدل إذ لا وجود للأقسام إلا في ضمن الخاص والافراد وإذا انتفى البدل
 لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء (وأما بنوعهم فقد قسموا) المثنى (المنقطع
 على قسمين) لأنه لا يجوز أن يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه وإقامة المستثنى
 مقامه ولا (أحدهما) أي أحدهما من القسمين (ما أي) مستثنى منقطع يكون قبله
 أي قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) وإقامة المستثنى مقامه متعدد كان (نحو
 ماجاءني القوم الاحبار) ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعني القوم وإقامة
 المستثنى مقامه يعني حجار المراد بالأقامة أن يكون قائما مقام الفاعل إذ يجوز أن يقال
 ماجاءني الاحبار أو غير متعدد مثل جاءني زيدا وعمرا (فهمنا) أي في هذا القسم
 يجوزون البدل (لأن المبدل منه في حكم النخبة في المعنى فيجوز حذفه وإثباته
 فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فصيح الكلام نحو هدي نجم بدر شمس (وثانيهما
 أي ثاني القسمين) (ما أي) المستثنى (لا يترن قبله) أي قبل المستثنى (اسم يصح حذفه
 بل يجب أن يكون مذكورا) (فهمنا) أي بنوعهم (ههنا) أي في هذا القسم (بوافقون
 الحجازيين في إيجاب النصب) أي في أن يكون نصب المستثنى واجبا لأنه لما لم يكن
 حذف المستثنى جائزا ولا يمكن إقامة المحذوف مقامه لم يوجب حذف شرط البدل المسبق

أن شرطه أن يكون في حكم النخبة ويكون حذفه وذكره سواء (كقوله تع لا عامص
 اليوم من أمر الله) لأن في الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسم لأنه منصوب محلا
 اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالجزء المحذوف من أمر الله متعلق باسم لا
 أي لا عامص ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عامص فاعلا (الأم من رحم
 من) موصول ورحم صلة والبه إشارة الله بقوله (أي من رحمه الله) وفيه إشارة
 إلى أن الفاعل للفعل ما استمكن فيه راجع إلى الله وإلى أن المأمنا إلى الموصول محذوف
 لأنه إذا كان مفعولا لا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعاذ المفعول
 يجوز حذفه فمن رحمه الله هو المرحوم الموصوم) لأن من كان عامصا لله لا محالة
 يكون معصوما ومن رحمه الله أيضا لا محالة فيكون مرحوما (فلا يكون) الموصوم
 داخلا في العامص) لأن العامص فاعل ومن رحمه الله مفعول والموصوم ليس
 من جنس العامص لأن المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون
 من رحم في محل النصب على الاستثناء نحو لا ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب
 موجود اليوم الا المضروب كما أن تقدير قوله تع لا عامص موجود اليوم الا المرحوم
 الموصوم ومنه قواهم ما زاد الامتناع وما نفع الامتناع وقال بعضهم لا عامص
 أي لا معصوم فلا استثناء متصل وقيل السيرافي المراد بمن رحمه الله أي الله
 أي لا المرحوم (فيكون) أيضا متصلا واعلم أن المثنى المنسوب على الاستثناء
 على ثلاثة أوجه وجه الأول أن الاستثناء إذا كان بالاف لا يجوز أن يكون
 المستثنى مقدما على المستثنى منه ولا فإن كان مقدما فهو القسم الثاني وإن لم يكن
 مقدما فلا يخفى أما أن يكون من جنس المستثنى منه أو لم يكن فإن كان من جنسه فهو
 القسم الأول والاف هو القسم الثالث أو كان بعد خلا وعدا بانه باعادة لفظ
 كان على أن المعطوف يفسر المعطوف عليه في النصب لأن المستثنى في الأول
 على المفعولية الجزية وفي الثاني على الاستثناء وعلى أن يكون المستثنى واقع بعد
 الأفعال في الأول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو الاي (المستثنى منصوب وجوبا
 أي نصبا واجباريا) أي كما إذا كان واقعا بعد الا (إذا كان بعد عدا من عدايه
 وأعدوا) مثل غزايفر وغزوا وباه نصر وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره إذا جاوز

مثل جاء في القوم عدا) أي تجاوز (زيدا) والمستثنى منصوب وجوبا أيضا إذا كان واقعا
 به دخلا) أصله خلوا مثل غزو وعدا أيضا أصله عدو وقلب الواو فيها الفاء لتحركها
 وانفتاح ما قبلها (من خلوا خلوا) مثل سما سما وسما وواو به أيضا تصرفا لأنه لازم
 في الاستثناء وغيره (فجاء في القوم خلا زيدا) والأصل خلا من زيد فانه متعدى ومن ولذا
 قال الشن (وهو) أي أفظ خلا ما ضيا كان أو مضارعا ولم يبنه الشن لأن ما كان ماضيا
 لازما مكرن مضارعه كذلك (في الأصل) أي في استعماله في الاستثناء وغيره (لازم) إلا
 أنه قد تعدى إلى المفعول به (بمن) كما يتعدى الأفعال اللازمة إلى مفعولاتها بالحروف
 الجارة نحو قول العرب إذا خرجت الديار (نحو خلت الديار) جمع دار (من الأبنى
 بفتح الهيمزة وكسر الون فاعل بمعنى فاعل كضمير بمعنى ناصراي الساكن والموانس
 أو كل ما يونس به ويقال وما في الدار ابنس أي أحد كذا في الصحاح) وقد يفتن
 مبنى للمفعول أي خلا إذا اريد تعديته كقولهم أفل هذا أو خلاك ذم (معنى جاوز
 فبكون معنى قولك جاء في التوم خلا زيدا جاوز زيدا) (أو) قد (يحذف) الجار الذي
 هو من ويوصل الفعل) الذي هو أفظ خلا إلى المفعول به (في متعدى) إلى المفعول به
 بنفسه) فيكون المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف ولا يصل
 والترموا) أي التزم النحاة (هذا التضمن) أي جعله بمعنى جاوزا) والحذف
 والايصال) وهو أن يحذف الجار المتعدى الفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل
 بنفسه إلى الجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصب كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به
 كقوله تع واختار موسى قومه مكان من قومه أي التزموا أحد الأمرين على سبيل
 منع الخلوا الجمع (في باب الاستثناء) بمعنى إذا كان خلا واقعا في الاستثناء (ليكون ما
 أي المفعول الذي وقع (بعدها منصوبا) صريحا لأن الجار والجرور أيضا
 منصوب إلا أن نصبه محلي لا فظي وأما إذا التزم أحد الأمرين يكون نصبه صريحا
 كما كان الواقع (في صورة المستثنى بالانتي هي امر الباب) أي أصل باب الاستثناء
 منصوبا بصريحا فان ما بعدهما منصوب وأيكون أشبه بالافعال (وفاعلها) أي فاعل
 عدا وخرلا لا فاعل لأن ما عيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما استكن
 فاعل سائر الأفعال إلا أن هذا الاستئذان لازم في باب الاستثناء لما سبق (راجع)

لأنه لابد له أيضا من مرجع اللفظ أو معنى أو حكما لأنه ضمير غائب (أما إلى مصدر
 الفعل المقدم) كما إذا كان مثل اعم أو اهو أو قرب للتقوى (أو إلى اسم الفاعل منه
 أي من الفعل المتقدم) أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه (وعلى التفادير الثلاثة
 يكون المرجع مذكورا معنى إذا لا يجوز إلا رجاء إلى بعض معين لأنه لا يلزم من مجاوزة
 بعض القوم إياه واخلو بعضهم منه مجاوزة الكل واخلو الكل كذا في الرضى وقيل
 أن الضمير راجع إلى بعض منكر للاستغراق في الإيجاب كما في قوله علمت نفس أي
 كل نفس وقيل البعض يستعمل في معنى الكل وأريد به ههنا هذا المعنى (والتقدير أي
 في كل واحد منهما إلى التأويلات الثلاثة) جاء في القوم عدا) بحيثهم زيدا) (وخرلا بحيثهم
 مثال الرجوع الضمير إلى مصدر الفعل المقدم (أو) جاء في القوم عدا) (الجائي منهم) زيدا
 (أو) خلا الجائي منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه (أو) جاء في
 القوم عدا) (بعض منهم) زيدا أي كاهم زيدا أو خلا بعض فهم زيدا أي كاهم السابق
 أن البعض ههنا بمعنى الكل وقد في المثالين الأخيرين منهم يكون ضمير راجعا إلى ذي
 الحال لربط الجملة الحالية السابقة إن الحال إذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) أي
 هاتان الجمتان أي كل واحدة منهما (في محل النصب على الحالية) من مفعول الفعل
 المتقدم إن وقعت بعد معرفة كما في المسئلة المذكورة وأما وقعت به منكرة فصفة مثل
 ما جاء في أحد هدا أو خلا زيدا وقبل لا موضع لهما من الأعراب لقيام كل منهما
 مقام الأو هي حرف لا محل لهما منه وكذا ما قام مقامهما وكان بدلا منها (ولم يظهر
 من الظهور مبنى للفاعل أو من الأظهار معنى للمفعول) (معهما) أي كل واحد من هدا
 وخرلا إذا وقع حالا بالضمير وحده مع أن الماضي إذا وقع حالا يجوز فيه الواو في الماضي
 الواقع حالا أيضا ليكون أشبه بالافتك الواو فيه وجوبا وأما إذا كان صفة فلم
 يجوز فيه لفظه قدم ولا الواو أصلا مع أن الماضي المثبت إذا وقع حالا يلزم فيه (قد) عند
 البصرية أعظاهرة أو مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب أن يكون مقدرة
 وقبه خبلاف سبويه والمبرد لما عرفت (ليكونا أشبه) أي ليكون أو كل منهما
 زيادة مشابهة (بالانتي) عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هي الأصل
 في باب الاستثناء) لكونها موضوعا له فكانت حقيقة فيه وأما غيرها فهو موضوع

اغتره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاوحد لانه لا ينفصل عنه ما ينفصل في الاكثر اي
 انصب (او نصب المستثنى (بهما) اي لكل واحد منهما (انما هو في اكثر الاستعمالات
 فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتداء محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر
 عوض عن المضاف اليه والى ان المستثنى يختص بزيادة الاستثناء بخلاف الاقان
 في نصب المستثنى هناك خلافا (لانها تعلان ماضيان كما عرفت) فمما سبق
 والفعل الماضي ينصب ما بعده اذا كان متعديا لانه لا يجوز تقديم المستثنى وان كان
 مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونها في معنى الاول لا يجوز تقديم
 المستثنى عليها اذ لا يقال جاءني القوم زيدا الا فكرا اما كان في معناها لم
 انرا المشابهة بينهما ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجبر الجراي
 جر المستثنى (بهما) اي بكل واحد منهما بناء (على انهما حرف خبر) وهذا مذهب
 الاخفش لان سببويه اكبر الجري بعده لانه فعل متعد بنفسه (قال السيرافي لم اعلم
 خلافا في جواز الجر بهما) اي بكل منهما وقال ايضا لم اجد اذكر الجر بعد عدلا
 الاخفش لانه فرقهما في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بهما والسيرافي مع
 في هذا سببويه وفي الاول الاجفش اي نصب (الا ان النصب) المستثنى (بهما)
 اي باحدهما (اكثر) من الجر وما عدا (وما عدا) عطف على قوله خلافا
 ولم يعد لفظه كان ههنا لا شرا كهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق
 بينهما الا بزيادة لفظه ما عدا لان النصب ههنا واجب وثمة محتمل لئلا
 المض في الاكثر اي المستثنى منصوب ايضا) اي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا
 وخلا (اذا كان) واقعا (ما خلا وما عدا لان) لفظه (ما عدا) مصدرة (وجروفا
 ثلثة ما ان وان) مختصة بالافعال اي الاولان تختص بالافعال اي ما وان تختص
 بالافعال يعني تدخلا ان على الجملة الفعلية فتجملانها في تاويل المصدر وانما اختصاصها
 لان المصدر لا يوجد الا بالافعال نحو قوله تع وضافت عليهم الارض مما رحيب
 اي يسرحها بسفنها وقوله تع وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سببويه
 وجوز غيره دخول ما بالجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا اقبه كذا في الرعي
 نحو جاءني القوم ما خلا ريدا وما عدا عمرا) وما فيهما ادا حرفية وهي ثلثة اما ثالثة

وهي لا يجمع ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق بالاخير
 دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية
 لا توجد الا فيها وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي سنة
 اقسام اما موصولة او موصوفة ههنا ليست باحدهما لعدم الضمير الرجوع اليهما
 في الفعلين واما استغناء اسمية او شرطية وهي ايضا ليست باحدهما او جوب
 الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كون احدهما ظاهرا وجوب كونها في
 الاخر حقيقة او حكمية فتميز انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل
 على انتفاء القسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتميز
 ان يكون مصدرية تامة او انصف ولم ال جهدا (تنديره) اي تقدير المثال الاول
 جاءني القوم (خلو زيدا) لاضافة الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عدو عمرو)
 بالاضافة اليه ايضا (بالنصب) فيهما (على الظرفية) اي على ان كل واحد منهما
 مفعول فيه بالفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل (بتقدير مضاف) اي جاءني القوم
 وقت خلوههم اي خلو الجاني منهم او بعد منهم او مطلق منهم (او) وقت (خلو
 بعضهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ما سبق (او) جاءني القوم
 وقت مجاورتهم اي مجاورة الجاني منهم (او مجاورة مجتمعا) على قياس ما سبق
 وهذا المعنى اي انصب على الظرفية لما سبته بين المصدر والظرف في كونها جرة
 الفعل ولما سبته ما سبق في عدا واخلال من كونها منصوبين على الحال فقط (او على
 الخالية) عطف على قوله الظرفية بزيادة الجار اي بالنصب على ان يكون كل
 واحد منهما منصوبا على ان يكون (حالا يجعل المصدر) اي الذي هو خلو وعدو
 بمعنى اسم الفاعل لكون الاشتقاق في الحال شرط عند غير المص لما سبق واما عنده
 فان كل ما دل على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى
 التاويل بالمشق عنده ايضا (اي جاء وا) اي جاءني القوم (خاليا بعضهم) من زيد
 (او) خاليا (مجتمعا من زيد) او حال اي في منهم من زيد (او) جاءني القوم (مجاورا
 بعضهم او مجتمعا عمرا) او مجاورا اجاء منهم عمرا ولم يذكر الرجاء الضمير اليه اسم
 الفاعل من الفعل المتقدم كما ذكرناه في الموضعين بناء على ظهوره وقاسيا ما سبق

في خلا وعدا لا تكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اي يجوز ما بعدهما (بهما) اي بكل واحد (منهما بناء على ان) لفظة (ما فيها زائدة) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المص هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين الشدة وجه عدم ذكره بقوله (وامل هذا) اي هذا النقل عن الاخفش (لم ثبت) من الثبوت اي لم يتحقق ثبوته (عند المص) اصلا او ثبت عنده الا انه (لم يعتد به) اي لم يعتد به شأ بعابه لان زيادة ما في الافعال لم يسمع اصلا في الاول ولا في الاخر واما تزايد بعد الاسماء مثلي اذا ما وحيتهما او كيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فجارحة وما خطبتا ثم وعما قبل (ولهذا) اي بكل واحد من هذين الامرين (لم يقل و) ما عدا وما خلا (في الاكثر) كما قال فيما سبق او كان بعد عدا وخلا في الاكثر ثبوته عنده واعتداده ايضا ~~و~~ كذا) اي كما كان المستثنى منصوبا عدا الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب اذا كان) واقعا (بعد ~~ليس~~ ~~اي~~ ~~انه~~ ثم منصوب على الظرفية وهما منصوب على الخبرية المفعولية لان ليس من الافعال الناصبة للخبر) نحو جاء في القوم ليس زيد (اي ليس الخائ منهم او بعض منهم زيد ~~و~~ كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا) بعد ~~لا~~ لا يكون ~~لانه~~ لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فتصيب المستثنى على انه خبرها (نحو صبحي اهلك لا يكون لبشر) اي لا يكون الجاء في او بعض منهم بشرا (واما يكون النصب) اي نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اي ليس ولا يكون (لانهما من الافعال الناقصة للخبر او المستثنى الواقع بهما لا يكون الا خيرا لهما فتصيب على الخبرية ويلزم) اي ويجب (اضمار السمتها) اي اسم ليس ولا يكون اي جملة ضمير مستكنة فيهما (في باب الاستثناء) يعني اذا كان اداة الاستثناء ليكونا شبهة لا التي هي اصل في هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المثني فيقع التقصان في المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمثني (وهو) اي الاسم ضمير مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذي في التعداد

المتقدم لعدم صحة كما صح لانه لا يصح ان يقال جاء في القوم لا يكون المجي منهم زيدا وليس المجي منهم زيدا اذا يقال المجي زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فتح (وهما) اي ايس ولا يكون (في التركيب) مع اسميهما وخبرهما (في محل النصب على الحالية) اي على ان يكون كل منهما حالاً من معمول الفعل المتقدم امام فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثاني مضارع مني وان ولما مض مني وقد سبق ان الماضي والمضارع المتعين يجوز وقوعهما خان بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا كان ما قبلها او معرفا بلام الجنس نحو جاء في الرجال ايسوا ولا يكونون زيدوما اتنى اراءة لا تكون فلانة او ليست فلانة وليحقهما ~~لانه~~ ليحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رايت رجالا لا يكون زيدا او ليسوا زيد او لم يحن مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضى وكذا في ما عدا وما خلا لانه ليس في فعليةهما خلاف لاحذ بخلاف الافعال الاربعة لان فعليةهما اخلافا حتى جازا الجر بها ولم يحز فهما شي سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال التي يستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة له او لا وسواء كانت ناصبة على المفعولية او الخبرية ازا فان بين انهما هل تنصرف او لا فقال (واعلم انه) اي الثاني (يستعمل مذهب فعال) اي الافعال الناصبة للمستثنى (الاي المستثنى التفضل الغير لفرغ) فاستعملها في الاستثناء مشروطة بشرطين اخدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل في المستثنى المنقطع وانه في اذيه كون المستثنى منه من كور ابعني لا يكون الكلام مقترعا وذلك لان هذه الافعال اذ ال صريحة تقتضي فاعلا لا يتعدى وناقصة تقتضي مفعولا او خيرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجونا لما عرفت فهو يرجع الى المثني منه واو كان او يلا فينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المفعولية به الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذا العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مقترعا لان الفاعل مستكن يقتضي مرجعا وانا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريح محال (ولا تنصرف) مبني المفعول (فيها) نائبة ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خيرا وهي افعال قوته في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع في الخمسة الاول

ولا يكون إلا أربعة الأول تنبيه وجهه ولا يغير لا يكون إلى ما يكون وما كان ولم يكن
ولإلى مجهول لأنها جارية مجرى الأفعال والأفعال لا تتغير بما ضربت فكذا هذه
ولأنها (أي هذه الأفعال) قائمة مقام الأفعال (لأن الأصل في هذا الباب الاستثناء
وهي) نائبة عنها المسعر فت وهي أي كلمة الألفكونها حرفا (لا يتصرف فيها) لأن
الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونايبا عنه والثاني من المواضع
المذكورة ما كان النصيب فيه جائزا ولكن المختار أن يجعل المستثنى بدلا من
من المستثنى منه ولكن فيه شروط أن يكون بعد الأول وأن يكون متصلا وأن يكون
مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه الاستفهام أو نفي أو نفي صريح أو مؤل
ويجوز فيه (أي في المستثنى) أي المتصل بخرج المنقطع والمقدم نصب النصيب
أي نصب المستثنى (على الاستثناء) ويختار بدل نصب أي جعل المستثنى بدل
بعض (عن المستثنى منه) نصب فيما بعد نصب بدل من قوله فيدوم متعلق أيضا بجوز
وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك أسكن في هذه البلدة في محلة كذا
وصل في المسجد في مكان كذا أي في المستثنى الذي وقع بعد الأول وهذا هو الشرط
الأول من تلك الشروط (أو حال من الضمير الجبرور) في قوله فيه فيكون ح كلمة
ما في قوله فيهما موصوفة وعبرة عن محل واقع بعد الأعلى ما فهم من تفسير الشارح
أي حال كون المستثنى واقعا في محل (أي مكان) (يكون) ذلك المكان (متاخرا
عن الأول) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قبل من أنه ظرف محيط بعد ظرف محيط لأن
هذا المعنى لا يكون إلا إذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف فيما يتعلق
بجوز فيكون الظرف الأول تاما والثاني حاصا قوله هذا (احتراز عما إذا كان
أي من المستثنى الذي كان واقعا) بعد ما زادوا (الاستثناء) أي بعد باقي كلمات
تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا أو اسما جارا أو ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما
من الأفعال والأسماء التي تستعمل فيه) نصب في كلام غير موجب نصب حال أيضا منه
الضمير الجبرور أي حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا أيضا من
قيل أنه ظرف محيط بعد ظرف محيط كقولك أسكن في هذه البلدة في محلة كذا
في بيت كذا وهذا هو الشرط الثاني من تلك الشروط (واحد ترزبه ٤٤)

إذا وقع (أي عن مستثنى وقع) (في كلام موجب قانه) أي المستثنى الواقع فيه
منصوب وجوبيا كما مر (تفصيله) نصب (الحال أنه قد) ذكر المستثنى منه نصب فيه
إشارة إلى أن الأول فيه الحال وإلى لفظة قدم مقدرة وإلى أن الماضي مثبت حال
بالواو وجده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه الأحوال ثلاث
مترادفة (احتراز به عما إذا لم يذكر المستثنى منه) يعني عن الكلام الذي لم يكن
المستثنى منه فيه مذكرا (قانه) أي الشأن (ح) أي حين كون المستثنى منه غير
مذكور في الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) أي على ما يقتضي
العوامل من رفع أو نصب أو جر على ما سبأ في وزقع (في بعض النسخ) أي
نسخ المتن بضم النون وفتح السين السهلة جمع فمخنة على وزن كدرة اسم ما ينسخ
منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما
تعلق به الظرف وهو الفعل الذي قدرناه بقولنا وقع بناء (على أنه) أي قوله
ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة لقوله أي وقع (الكلام غير موجب) لكن بتقدير
ضمير فيه يرجع إلى الموصوف لأن الجملة إذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع
إلى تلك النكرة للربط والآن تكون اجنبية (أي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه) وقال المحشي عصام الأوجه أن يجعل أيضا على هذه النسخة حالا أي وافق
النسخة في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع إلى المستثنى
وذلك يكون مستندا إليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الاتصاف ويقال
المستثنى هو منه إلى هنا كلامه وله وجه لأن رعاية المواصفة بين الضمائر من الأمور
المهمة لا سيما في التعريفات (ولم يشترط) دفع لما يرد أنه كما اشترط القيود الثلاثة
في جواز نصب المستثنى وكون البدل هو النسخة سار بشرط أيضا أن لا يكون المستثنى
منقطعا ولا يكون أيضا مقدا على المستثنى منه لانه إذا كان المستثنى منقطعا أو كان
مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء كما عرفت ولا يكون
جائزا حتى يكون البدل مختارا فاعلم أن القيود المعشيرة خمسة فوجب عليه
أن يقول ولا يكمن منقطعا ولا مقدا رفعه بقوله ولم يشترط المصنف هنا (ألا
يكون المستثنى منقطعا ولا مقدا على المستثنى ولأن حكمهما قد علم فيما سبق) نصب

انه يجب نصبها على الاستثناء في قواه او مقدما على المستثنى منه او متعلما (في الاكثر
فما كتني بذلك) اي بما ذكر فيما سبق ولم يأخروا في القيود فتحو ما فعلوه الا قليل
بارفع) اي يرفع قليل (على البدلية) اي بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير
فعلوه وهو الواو التي هي علامة الجمع ~~وتحو ما فعلوه~~ الا قليلا (بالنصب
اي ينصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد
الاول وقع ايضا في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط
باسرها مذكورة فيجوز الامر ان الاستثناء والبدل الان لثاني وهو البدل هو المختار
لما سيجي هذا مثال حالة الرفع واما حالة الجر (فتحو ما مررت باحد الاريد) بالجر
يعني بجزيد (على البدلية) يعني على ان يكون بدل البعض من احد تقديره
الامررت بريد كما ان تقدير ما فعلوه الا قليل لا فعله قليل لان البدل يكون
تكريرا عامل المبدل منه في البدل (والا زيدا بالنصب) اي ينصب زيدا على
الاستثناء) اي على ان يكون مستثنى من (احدوا) مثال حالة النصب فتحو
مارايت) اي ابصرت لان الرؤيتهم بالاستعانة من افعال القلوب (احد الازيدا
بالنصب) يعني ينصب زيدا وهو لا يخاف (اما) ان يكون (بطريق البدلية
وهو) اي بطريق ان يكون بدلا (المختارا) ان يكون (بطريق الاستثناء) اي
بطريق ان يكون مستثنى (وهو جزير مختار) فلبديلية يجوز بل يختار ان يغير
في احوال ائمة لما رغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته
فقال (وانما اختاروا البدل في هذا الصور) اي انما ارجح اتحاة البدل على الاستثناء
عند وجود هذه الشروط المذكورة (بان النصب على الاستثناء) اي نصب
الاسم الواقع بعد البناء على ان يكون مستثنى (انما) هو اي ليس (الاسباب التشبيه
اي تشبيه المستثنى بالمفعول) في كون كل واحد منهما فضلة وجه صا بالمفعول
مع في كونه نولا بواسطة الاولان المستثنى من الملحقات بالمفعول (لا بالاصالة
عطف على قوله بالمفعول اي لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب
فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما اعراب البدل من الرفع والنصب والجر فليس
الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا (بالا

واسطة) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب
الذي لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبلا واسطة فاعمل بالا قوى ~~فيها~~ امكن يكون
هو الاولى واذا اختير البدل لعدم الخلاف في عامل البدل واما في عامل المستثنى
فالخلاف ثابت (والثالث) ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه
لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين المستثنى في القسم السابق من كلام
تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص
ولا يجوز فيه الوجه واحد ~~ويعر~~ اي المستثنى ~~لي حسب~~ العوادل
الحسب بفحش قدراني على قدرها فان قدرها ~~تد~~ ترفع فتا نصب جار فالا عراب
على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه (اي بما) اي بشئ من الرفع
والنصب والجر (بقضية) اي بطلبه (العامل) فيه اشارة الى ان اللام في العوامل
الجنس واللام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع وبرا به الجنس (من الرفع
بان لقوله ما في قوله (بما والنصب والجر) المقصود انه برفع المستثنى ان كان العامل
يقضي رفعه وتحو ما جاني الازيد وينصب ان كان يقضي النصب ويجوز ان كان
يقضي الجر فتحو مارايت الازيد او ما مررت الازيد لكن انما يعرب المستثنى على بقضية
العامل بشرطين احدهما ~~ان~~ اذا كان المستثنى منه ~~في~~ في الكلام ~~غير~~ مذكور
لانها ان كان المستثنى منه فيه مذكور اما في لام في موجب فيكون نصبا واجبا
واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء واختار البدل
ويختص ذلك المستثنى باسم المفعول (الاصل في لفظ التخصيص والخصوص
والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصود عليه اعني ماله الخاصة
فيقال المال مختص بزيد ان المال له دون غيره الا ان الشائع في الاستعمال ادخالها
على المقصود اعني الخاصة كقوله نع تختص برحمة من نشاء وهذا داخل
على المقصود لان اسم المفعول مقصور على هذه المستثنى (لانه) اي النان
فرغ) مبنى المفعول من باب التفعيل (له) اي المستثنى (المعامل من المستثنى منه
يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بخذفه ليعمل في المستثنى فقط) فالمراد
بالمفرغ) همنا (المفرغ له) بناء على الحذف والابصال كما سبق لان المفرغ

نفس العامل واما للفرغ له فمهم والمستثنى (كما يراد بالمشارك) اسم مقول من اشترك
المشارك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك اما المشترك لمن كان شريكا ^{في} وهو
اى والحال المستثنى واقع ^{في} غير (الكلام) الموجب ^{في} فيه اشارة الى ان الواو
للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو الضمير معا وان ذالحال الضمير المستكن
في قوله يعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثاني (واشترط ذلك) اى
كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب ^{في} لا يفيد ^{في} اشارة لقوله واشترط الى
ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى لا يفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا
لم يكن الكلام غيره موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيما لانك اذا قلت
قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد قطعاً وقرينة الخصوص
لجماعة من الناس من جعلتهم زيد متفنية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلاً
في الكلام الموجب فبينما ان يشترط في غير الكلام الموجب ^{في} مثل ما ضربني
الازيد ^{في} والشرطان قد وجدافيه (اذا بصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد
لان معناه ما ضربني احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة) بخلاف
ما اذا كان الكلام موجبا نحو (ضربني الازيد) لما مر ان معناه ضربني كل احد
الازيد فانه لم يضربني فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذا لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الازيد) لما كان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص ^{في} الا
ان يستقيم المعنى ^{في} مستثنى من حقوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على
ما يقتضيه العامل من ارفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى
منه غير مذكور في جميع الاوقات الاوقات استقطة معنى ذلك الكلام فتح يعرب
المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا الحاصل ان اعراب
المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه في الكلام
الموجب فانه قليل لقل وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون
الحكم ما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول
على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الا نوعا واحدا (نحو قولك
كل حيوان) وعرفوه بانه جسم تام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك

فكه الاسفل) وهو للحي يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل
عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لا كفه في فم بالضاد والغين المجتمعتين وبابه
وانصرو قطع (الاتساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان
حكم عام لانها بوجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح
ان يثبت فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ
لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتام دابة توجد في جميع النبل الامن
مدينة اسبوط وهي فوق مصر باثني عشر فرسخا ولحقها مثل ذلك فهذا الموضوع
لا يدخله تمساح لانه قد طلسمته الفلاس المتقدمون حطة منهم على اهل مصر
لانها كانت تضربهم غاية الضرر وتجاوز التمساح هذا الموضوع مات واصول
على ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى
في كلام الموجب (قرينة) اى على مة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه
الذى هو غير مذكور في الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل
مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور) بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً
اى خبر ما بلا شك نصب على التمييز ^{في} مثل قراءات اليوم كذا ^{في} فان يوم كذا
منصوب على الظرفية بقراءات لانه لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين
اى اوقعت القراءة) اى صدرت من القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك (يوم الا يوم كذا
اى الا يوم الجمعة مثلاً حيث وقع فيه الترك (لظهوره) اى الشان (لا يريد المتكلم
بهذا الكلام) (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم خبر ما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض
ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو مخلوق وبعضها سيأتي
وهو ليس بمراد لان مراد المنكاه ابقاء القراءة في الايام الماضية لا الآتية والحاضرة
ويريد ايضا ان قراءات في مسطرة متصل بعض ايامها بعض بحيث لم يقع بينهما
فصل وهذا المعنى لا يتأتى في ايام الآتية (بل لا) يريد بكلامه هذا (ايام الاسوع
بضم المهملة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الى الوحدة
من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفتة بمعنى
قراءات ابقاع كتم درهم هفتة لكن بك روزاران هفتة قراءات ابقاع في كتم لاجمع

سبع بفتح السين وسكون العاء يعرف بالتأمل (أو) أيام (الشهر أو مثل ذلك) أي
 أدنى من الأسبوع مثل خمسة أيام أو أكثر منها مثل خمسة عشر يوم أو أدنى من الشهر
 مثل عشرين يوما أو أكثر منه مثل شهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعين يوما أو خمسين
 أو ستين أو غير ذلك مما يمكن استباره (وإثباته) خبر مقدم (لمن يقول) مبتدأ (كما
 لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشروط لأن لفظه ما تكون للشرط
 نحو ما نصنع وإذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام أن
 لم يستقيم المعنى (على تقدير عموم المستثنى مندى) الكلام (الموجب في بعض الصور
 مثل ضربني الأريد وكرامة النصب والجرولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب
 إذ بشرط استقامة المعنى وبؤيد هذا المعنى دخول الفاء في قوله (فربما) التحقيف
 والتشديد ما كافه ولذا دخلت رب على الفعل (لا يستقيم المعنى) أي معنى الكلام
 على تقدير عموم المستثنى منه في غير (الكلام) (الموجب أيضا) أي كما لا يستقيم
 المعنى على تقدير عموم المستثنى في الكلام الموجب (نحو ما مات الأزيد) إذ لا يصح
 أن يقال ما مات أحد أو ما إن كل واحد الأزيد وهو ظاهر إذا كان الحال وإنسان
 كذلك (فبني) أن يشترط في سير الكلام الموجب أيضا) أي كما اشترط
 في الموجب (استقامة المعنى) أي معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فبني
 أن يقول ويعرب على حسب العوامل إذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب
 وإن يستقيم المعنى حتى يكون القيود ثلاثة (أي أيضا) أي كما هو دهاء السؤال يراد
 أيضا أنه (لا يصح مثل قرات اليوم كذا الأبعد يخصص اليوم) المستثنى منه
 أيام الأسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعني مثل أن يقال قرات
 كل يوم من أيام الأسبوع اليوم كذا (مثلا) قد سبق وجهه انصباب مثلا (فيحوز
 مثل هذا التخصيص في نحو ضربني الأزيد) ذلك التخصيص يكون (بأن يخصص
 المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعني يكون المستثنى منه عاما
 لكل واحد من جماعة واحدة فقط ومستثنى منه زيدا الداخل في تلك الجماعة (إذا
 كان هناك) أي عند الاستثناء من الكلام الموجب (قريئة) حاله الفاعل الجماعة
 الخصوصية كما يقول المضروب حال الشكاية ضربني الأزيد فإن حاله بدل على أنه

لا يريد كل أحد عاما بل يريد من المحلة القلالية أو من القريئة أو نحوهما فيكون
 التقدير ضربني كل أحد من محلة كذا الأزيد أو مقابلة كقول المضروب إن قال له
 من ضربك من محلة كذا ضربني الأزيد أي ضربني كل أحد من تلك المحلة الأزيد
 إذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) أي بين قوله ضربني الأزيد
 حيث لا يجوز وبين قوله قرات اليوم كذا فيحوز (في كون كل واحدة منها
 جائزة) مع القريئة الدالة على جوارهما (وغير جائز ونها) أي بدون القريئة
 الدالة على الجواز أيضا لما عرفت أنه إذا وجد قريئة تدل على المستثنى منه بعض
 معين يدخل فيه المستثنى قطعا وهو جائز سواء كان بحسب الكلام موجبا أو غير
 موجب (واجب) عن الاعتراض الأول (بأن المعنى) في بناء أحكام الكلام ونصب
 الدلائل في هذا الفن (هو الغالب والعالم في الإيجاب) يعني إذا كان الكلام
 موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) أي على كون المستثنى منه عاما لأن
 الإيجاب لا يقبل العموم مالم يكن قريئة ولا يقتضي التكرار ولا يستوعب الإزمان
 (و) الغالب (في الذي عكسه) يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى
 منه (لأن اشتراك جميع أفراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الأسفل
 كالإنسان لأن الأجناس أربعة على ما بين في كبت المنطق الجنس الأسفل
 كالإنسان والجنس الأوسط كالحيوان والجنس الأوسط كالجسم والجنس
 الأعلى كالجوهر (في انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) أي بتلك الأفراد
 أي لأن كون جميع أفراد الإنسان مشتركة في تعلق الفعل بها نفى ومخالفة عطف
 على اسم إن أي (و) لأن (مخالفة واحد) أي فرد واحد (أيها) أي أفراد الجنس
 في ذلك (متعلق بالمخالفة أي في انتفاء تعلق الفعل بها) مما يكثر ويطلب (عطف
 تفسير خبر أن قوله مما يكثر مثل ما سبق في الأزيد لأن تعلق الضرب بكل أحد
 انتفاء وتعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتاً يعني أن يكون الفعل متعلقاً بكل
 أحد بحيث لم يثبت ويكون مثبتاً عن واحد معين وهو زيد كثير وغالب وهو ظاهر
 ومثله أيضاً ما رأيت الأزيد أو ما مررت الأزيد (وأما اشتراكها) أي اشتراك جميع أفراد
 الجنس (في تعلق الفعل بها) أي بتلك الأفراد ثبوتاً (ومخالفة) عطف على الاشتراك

واحد) من تلك الافراد (اياها) اي الافراد (في ذلك) اي في تعلق الفعل (بما قبل
 الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر) كما في المثال المذكور (في المتن من قوله
 قرأت اليوم كذا لانه تعلق القراءة فيما فيه جميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم
 وافراد كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم يتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه
 وبان الفرق) عطف على قوله بان المصير باعادة الجار الشارة الى انه جواب
 الاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح الح يعني واجيب عن الاعتراض الثاني
 وهو قوله ايضا لا يصح الح بان الفرق (بين قولك قرأت اليوم كذا) الذي ذكر
 في المتن مثالا لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربني الازيد) الذي حكم بعدم
 صحته (لبس) اي الفرق بينهما بشئ من الاشياء (الابظهور قرينة دالة) على
 بعض معين اي على ان المستثنى بعض معين (من المستثنى منه مقطوع) بالجر
 صفة سببية لقوله (بعض دخوله بالرفع) نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير
 المجرور للموصوف مثل قولك جاء في زيد عالم ابوه اي دخول المستثنى (فيه) اي
 في المستثنى منه (في الاول) متعلق بالظهور اي في المثال الاول وهو قرأت اليوم كذا
 قوله الفرق اسم ان وقوله لبس الابظهور الح خبرها لما سق انه لا يريد جميع ايام
 الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله
 ظهور قرينة اي لبس الابداه ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين
 من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (في المثال الثاني) وهو قوله ضربني الازيد
 فلو قام في الثاني ايضا) اي كما وجدت (قرينة) في المثال الاول وجدت (في
 المثال الثاني قرينة) ظاهرة الدالة (مضاف اليه لقوله ظاهرة) وهي صفة
 قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى
 بعض معين من المستثنى منه (مقطوع دخوله فيه) كما اذا قيل (للساكن والمتظلم
 حيث يقول في مضروب ومظلوم) (من ضربك من القوم) على ان يكون الكلام
 لامهedy الحارجي بقرينة شكاه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا
 قال الشه (اي القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل
 صلت (في جوبله) (ضربني الازيد) اي ضرب به كل احد من القوم الداخل فيهم

زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني الازيد فانه لم يضربني (فالظاهر) بناء
 على السؤال المحقق (ان ذلك) اي قوله في جوابه ضربني الازيد ايضا) اي كما
 ان قوله قرأت اليوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (عسا
 يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع
 ومع وجودها فالاصل فيه اي الاستقامة الغالب (لكن) اي الا ان (الغالب
 في مثل هذا المثال) (عدم وجدان قرينة كذلك) اي قرينة مقابلة تدل على ان
 المستثنى بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه بقينا (في) الكلام (الموجب
 وابناء على ما والاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى) فالغالب فيه (اي
 في الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب
 في الكلام الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط
 في الموجب استقامة المعنى على تقديره دور غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو
 الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى في الموجب شرط لان يكون
 المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير ما يجب اراد ان يوضع هذا الشرط
 فقال ومن ثم متعلق بقوله لم يحجز (اي ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ
 اي المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لا يكون) اي لا يوجد
 في) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم
 المعنى) اي الا بشرط استقامة معني الكلام فانه يحق للمستثنى المفرغ ان الموجب
 لم يحجز بتوسيط الابن زيد اسم افعال الناقصة التي هي مصدرية بحرف النفي
 وبين خبرها مع بقاء العمل فيها رفعها ونصبها مثل ما زال زيد الا علما وما
 برح زيد الا مقبلا وما فني عمرو الا مسافرا وما انفك بكر الا نائما (اذ معني ما زال) اي
 الفعل الذي في اوله حرف النفي (ثبت لان في النفي اثبات) لان زال واخواته معناه
 النفي مثل اشتهع عدم ومات وغيرها ونفي النفي اثبات ثبت لان معني مات زيد ثبت
 ووجد لانه اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه وذا لم يوجد فيه قيد
 توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي تفادى اصل
 الفعل هو التثبت فيكون معني ما زال واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اي معني

ما زال زيدا لا طالما (ثبت زيدا دائما) اى حال كونه دائما مستمرا (على جميع الصفات
سواء كانت متعاقبة او غير متعاقبة من قبلها) (الاعلى صفة العلم فلا يستقيم) هذا
المعنى (لانه محال لانه لا يمكن ان يجمع الصفات كلها في زيد كونه متعاقبة كالقيام
والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك ولا يهكون مثل ضرب بنى الازيد فكما
لا يستقيم هذا لما عرفت كذلك لا يستقيم ذلك (وقال الله الرضى) في هذا المقام
التوجيه ونهضة (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى عنها العلم (على ما) اى على
صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضير
المجرور راجع الى الموصول بتاويل الصفة وجعله ان يكون فاعل يمكن وهى صفة
ما وصلتها (بما لا ينافى) بيان لما في قوله على ما يمكن اى من الصفات التى
لا تنافى فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم
كما يقال مثلا ثبت زيد دائما على جميع الصفات المثبتة فيما يعنى من الصفات التى لا
استحالة فى اجتماعها فى كل واحد فى وقت واحد الاعلى صفة العلم تنبها على كمال حقه
ويلادته (او يحمل) عطف على يحمل اى ويمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل ما زال زيدا
لا طالما (على المبالغة فى نفي صفة العلم) عن زيد اى مبالغة فرق ان يقال امكن فى زيد ان
يجمع جميع الصفات المتعاقبة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه
كانك قلت (الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف الكل من مخاطب به كقوله
تعالى واوترى اذ وقفوا على النار فى قوله اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى
زيد فى سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتعاقبة التى يستحيل اجتماعها
فى محل واحد (الا صفة العلم) اى مبالغة فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه
لانه يمكن ان يجمع الصفات المتعاقبة المستحيل الاجتماع ولا يمكن ان يوجد فيه شئ
من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (بتدرج) اى
وتتدرج بمعنى ويدخل قوله ما زال زيدا لا طالما على التقديرين اى على التقدير الاول
والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى (ولا يخفى) اى لا يكون
خفيا (على المتفكر) اى المتفكر بجودة عقله وقوة زكاته (انه) اى الشان (يمكن
تمثل هذه التاويلات) اى بهذين التاويلين اللذين اوردتهما الرضى وامثالهما وانما

قال هذه التاويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا يخصص الى مانقله الرضى بل يجوز
ان يؤول بتاويلات اخرا (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبران وهى مع اسمها
وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد المجابة) اى جمع
الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة
الاستقامة) اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد
المستثنى المفرغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجب فلم يصح قول
المص بل قول النخاعة فى هذا المواضع وهى فى غير الموجب (كما يقال) بناء على
التوجيه الاول (مثلا فى قولك ضرب بنى الازيد المراد) منه (كل من يتصور منه
الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضرب بنى كل احد من يتصور منه
الضرب من تعرفه الازيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (المقصود
عطف على قوله المراد) منه (اى من قولك ضرب بنى الازيد بناء على توجيهه الثانى
المبالغة فى غاوى) يضم الغين المجبة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله
وهو المجمعين بمعنى الكثرة اى غلبة (المجتمعين) وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاءهم
على ضربك (متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى ابناء
دون المكافى لصواب الباء لان الاول الكلام وهو ضرب بنى بالياء فيكون التفسير
مناسبا للتفسير بالفتح فالحق ما قاله المص انه لا يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطا
فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام
بظاهره وبمحصل المرام ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو
المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع التى يتعز فيها البدل بحسب الاعلى لفظها
بل يكون البدل حلا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من
المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفت المعرب على حسب العوالم وليكون
الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية لا فصل بينهما فقال **و** اذا نهى البدل **اي**
امتنع ان يحمل المستثنى بدلا (من حيث جملة) اى حمل البدل الذى هو المستثنى
على اللفظ **اي** (على) لفظ المستثنى منه (اى على اعرابه المفوظ او المقدر
فولى الموضع **اي** يحمل) المستثنى الذى هو البدل (على موضع المستثنى منه

[illegible]

بوافق اخوانه اذ لا قيد فيها (وعلى ما وقع في بعضها) اى التسخ (فهو) مبتداء على
منعلق بالخبر اى فقوله لا يعاب (صفة شئ المستثنى) بناء على ما وقع في بعضها (قبل
في توجيهه) (انما وصفه) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (للايلزم استثناء الشئ عن
نفسه) اى استثناء نفس الشئ بحيث لم يبق بعد الاستثناء شئ في محله وهو غير حائز
لان المقصود من الاستثناء ان يبق بعد الاستثناء شئ في محله سواء كان اقل
او اكثر او مساويا لما سبق وهما لم يبق شئ بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال
لفلان على مائة الامانة واما اذا وصف يكون الشئ خصوصا بوصف فيكون
استثناء الخاص من العام كما يقال لبس فلان على مائة الامانة جيدة (ولا يخفى انه
اى الشأن (لوجعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) اى المستثنى منه (وصفه
مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او خيرا من الصفات (غير الشبهة اولا) يزيد
عليه صفة غير الشبهة حتى يكون له الشبهة فقط فيكون الشئ الاول بهذا الاعتبار
عاما (وحص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه صفة غير الشبهة) فيكون الشئ
الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخل في الشئ الاول لان الخاص يكون داخل في الشئ
العام فيحوز استثناء منه ما في قولك نعلان على مائة دراهم فانها عامة لان يكون جيدة
وردية ومتوسطة ويكون عارية عنها الامانة وارتدت بالمستثنى مثلا عنها فيحوز
بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية عن الاولى (لكن) هذا الاعتبار (ادق) لانه
لا يطلع عليه ولا يفهم الا اولوا الالباب (والطف) لان المعنى اذا كان وقيما يكون
لطيف واذا كان ادق يكون السطيف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه
محجورا بالباء الزائدة لانا كبدي غير الموجب مثل ما زيد او لبس زيد او هل زيد بشئ
الاشياء على ما فهم من الرضى ولما فرغ من تعداد الصور الاشياء التي يتعذر البديل
فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون الشرع على ترتيب الالف
وبين الشئ ايضا ما يتعلق به بحرف التعليل فقال (وانما تعذر البديل) حلا (على
لفظ المستثنى منه في الصورة الاولى) من الصورة المذكورة وهي ما كان المبدل
منه فيها محجورا بحرف بمن الاستفراقية بمن مان * لان من * الاستفراقية (فقد
من بالاستفراق ليكون المثال مما لا تزد من فيه اتفاقا لان من تزد في الاثبات عند

الاخفش والكوفيين ايضا الان الاستقرائية لا تراد اتفاقا ^{في} لاتراد اتفاقا
 اى باتفاق الحاة ^{في} بعد الاثبات ^{في} اى بعد ما صار الكلام متبنا (فيه اشارة
 الى ان همزة فعل همزة لا صيرورة مثل قولك امشي الرجل اى صار ذماشية (لا تغاض
 النفي) الذي هو في ما جاني (بالا) لان الاوضاع لا تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها
 نفيا واثباتا بمعنى ان كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون
 منفيا وهمنا ما قبلها بمعنى ان يكون لاثبات ما بعدها وينقض النفي الذي قبلها
 وعلى قوله لا تراد بعد الاثبات يعني بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية
 تراد في الكلام الغير الموجب بمعنى المنفي (لتأكيد النفي) لان النفي يستوعب الزمان
 والاستغراق ايضا يستوعب الزمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تاكيدا
 لنفي المستغرق (ولا نفي) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفي بالاحتق
 يؤكد من الاستغراقية (فلو ابدل) المستثنى على اللفظ اى حلا (على لفظ المستثنى
 منه) ^{علا بالظ} (وقبل ما جاني من احدا لا زيد بالجرا) اى لزيد حلا على لفظ
 احدا لكان (هذا القول اى المستثنى) في قوة قولنا جاني من زيد (لان الدل يكون
 بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل في المبدل منه لفظه (من قبلزم) تكرارها مع
 ما تعلقه به فيكون التقدير ما جاني من احدا لا جاني من زيد فيلزم (رتبة
 من في الاثبات وذلك) اى زيادة من في الاثبات (غير جائز) لما سبق انها تراد كيدا
 لنفي بمعنى يستغرق النفي جميع افراد المنع مثلا اذا قلت ما جاني من رجل فمناه
 ما جاني من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم يزداه من اعدم الفائدة في زيادتها حتى
 لو زيدت تكون حشوا لا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالاختيار بقدر
 الامكان (و) انما تعذر البديل حلا على لفظ المبدل منه (في الصور بين الاخيرتين
 الاولى قوله ولا احد فيها الامر والثانية قوله لا زيد شيئا الاشي لا يعاين به (لانه) اى
 الشأن (لو ابدل المستثنى على اللفظ) اى حلا على لفظ المستثنى منه (وقبل) في كيفية
 ايده (لا احد فيها الامر بالنصب) اى بنصب عمرا حلا على لفظ احد وقبل
 ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حلا على لفظ شيئا (لان فتحة) اى فتحة احد
 وان كانت بنائية لانها (شبيهة بالحركات الاعرابية) في حصولها بالعامل وكونها

عارضة كما يحمل على اللفظ في الحركات الاعرابية نحو جاني زيدا خوك كذلك
 ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحة (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة واذا كان
 الامر كذلك (فهي) اى تلك الفتحة في العروض والحصول (كالنصب الحاصل
 بالعامل) فكما يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بدح
 اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد (من تقدير لافي) المستثنى
 الحصول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التي في تقدير لا يكون
 البديل بتكرير العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه
 واستحباب اثره الى البدل (لتعمل) لفظه لا (فيه) اى في البديل (ههنا العمل) اى البناء
 ان حمل على الخط احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبني بعد لا لان المعرفة لا تقع
 بعدها الامر فوعة فضلا عن البناء او النصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا
 غير جائز لان لا تعمل في المعرفة لما سيجي واذا لم يميز التقدير حقيقة او حكما
 تعذر العمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل لبق المعمول بلا عامل فوجب
 ان الحمل على محله البعيد ليكون عملا بالاختيار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال
 في الحال (في قوله ما زيد شيئا الاشي) لانه (او) نصب (حمل المستثنى على لفظ
 المستثنى منه) وهو الاشي الاول ولفظه النصب لانه خبر او قبل ما زيد شيئا الا شيئا
 بالنصب (لا بد من تقديرهما) في المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لتعمل) لفظه
 ما فيه اى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانما لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا
 العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل اى يكون عملا بالاختيار
 بقدر الامكان ^{في} وما ولا لا تقدر ان ^{في} هذا من قبيل عطف مهمولين على معمول
 عامل واحد بعاطف واحد ^{في} ولان ^{في} لا تقدر ان ^{في} مبنى المفعول في المستثنى
 المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدر لكون
 كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فلا يكون حرجا عطف فاصلا قائما
 مقام العامل واما في البديل فلا يكون مقصودا بالنسبة فكانها اخر جامن حكم البعجة
 وفي سائر اتواع العامل في التابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستيعاب
 في سرانه حكيم العامل في المتبوع اليه لانه عين المتبوع لان المتأكد عين المؤكد

والصفة تخصص او توضع متبوعها وعطف البيان بوضع متبوعه ايضا
 وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل المتبوع
 وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذا لم يكن البدل
 الابتكار في العامل) فيه وفي بعض النسخ اذ يكسر الهمزة وسكون الذال
 والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثاني بقوله (او حكما اذا اكتفى
 مبنى المفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى (ايضا
 سراية حكمه اى) حكم العامل (اليه) اى الى البدل ولما كان في هذا نوع ابهام لانه
 اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول
 العامل على المبدل منه باعتبار السراية (في قوة التقدير) لان حكمه اذا كان
 سارا يافيه فكانه كان مقدرا (حال كونها) اى ما ولا يفتقر عاملين في المستثنى
 المحسول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملين على الحال ويجوز
 انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدر ان على تضمين
 معنى الجعل بعده فان اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لا تنقاض
 التثني (الذى هو علة لعلهما (بلا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناه
 اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعلهما وهمنا ليس كذلك فان لانهما فان اى ما ولا
 عملهما في اسمهما وخبرهما فان للتثني فان اى لاجل التثني فكان التثني سببا للعمل
 حتى لو لم يكن فيهما تثنى لم تعملان لانه مدار حملهما على ليس وان فان والحال انه
 قد انتقض التثني الذى كان سببا لعلهما ومدار العمل فان بالاسم لما سبق انهما اذا
 وقعت بعد التثني توجب اثبات ما بعدهما فالتثني السبب والعلة وانتفاهما يوجب
 انتفاء الحكم وهو العمل والتثني مدار الحمل ايضا (حيث) اى ولما تعذر في هاتين
 للصورتين (يعنى في الاحد فيها الاعزوه في ما زيد شيئا الا شئ) (البدل على اللفظ
 اى حلا على لفظ المستثنى منه (حل على المحل) اى محل المستثنى منه لا يكون عملا
 بالاختيار بقدر الاسكان وذلك لان التواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى
 على المبتداء والخبر غلبت عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظي
 اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظي

خرقا لضعفه في العمل مثل ان زيد خاتم وعمر والمعطف على محل اسم لا تنبيه
 ونعت اسمها على محله (فعزوه) في الما الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل
 احد يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد في احد (الرفع بالابتداء) لتخصيصه
 بالعموم او فوعه في خبر التثني مثل ما احد خبر منك لما سبق (وشئ) في المثال الذى
 بدل مرفوع (على انه محمول على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية
 على انه محمول) بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان
 العامل اللفظي ضعه قايان كان خرقا (فان قلت لاحد في هذا المثال) اى في قوله
 لا احد فيها الاعزوه (محلان) اعتبار العامل اللفظي والعامل المعنوى (من الاعراب
 محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض وخبر مبتدأ محذوف (وهو) اى
 ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التثني الجنس لان اسمها المبني يكون منصوبا بها
 مثلا ومحل البعيد (عطف على قوله محل قريب على اتوجبهين (وهو) اى المحل
 البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا (فلم اعتبروا) اى
 التثنية (حله) اى البدل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعا (لا القريب
 يعنى لم يعتبروا المحل القريب) بجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتبار ان قريب
 وبعد فاقرب هو الاول بالاعتبار اقرب فاعتبار المحل على المحل البعيد يكون
 اعراضا عما هو الاول واللاحق وذا غير جائز (قلت هذا) اى اعتبار محله القريب
 كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (العمل لافيه يعنى
 التثني) (الحال انه) قد انتقض التثني بالا (فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه
 يلزم ان تقدر لافيه حقيقة او حكما كما يلزم اذا حل على لفظه وهي لا تقدر عابدة
 بعد انتقاض لفظه ومحله القريب سواء في تعذر البدل ولهذا المبره متبروه كما
 لم يعتبروا لفظه فاحب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب
 بخلاف محله البعيد (اى الشأن) لا دخل ليعمل لافيه (بل العمل ليس الا للعامل
 المعنوى فحمل عليه عملا بالاختيار بقدر الامكان واعلم ان اذا جعل المستثنى بدلا
 عملا بالاختيار يكون بدل البعض من الكل في هذه الصور كلها لان المستثنى جزء
 من المستثنى منه لان انكسرة وقعت في خبر التثني فثبت ودخل المستثنى في المستثنى

منه فيكون جزء منه وبدل البعض ما يكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيدا
 رأسه **ب** بخلاف لبس زيد شيئا **ب** متعاقبا بالتبديل وهو قوله ما زيد شيئا
 الانسي تقديره ومثل ما زيد شيئا الاشياء حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان
 المستثنى بدلا من خبره لبس التي هي من الافعال الناصبة للخبر لا بقوله لانها عملنا
 للشيء والا لاكتفى بقوله لبس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهماح يكون
 لبس لا غير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب
 ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير
 لبس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفي لما انتقص بالانفي اصل الفعل وصار لبس
 بمعنى كان (مع انه انتقص النفي فيه) اي في لبس (ايضا) اي كما انتقص في ما ولا
 بالاول) وعلى الخلاف بقوله **ب** لانها **ب** اي لبس) فالأثبت باعتبار الكلمة اي
 كلمة لبس **ب** عملت **ب** في اسمها وخبرها **ب** للفعلية **ب** لانني) لانها فعل ماض
 متصرف ببعض تصاديقه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم
 ولئسروا معناها النفي وضعه مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر
 الافعال المتعدية فبانقراض النفي الذي لبس سببا لعمله لا ينتقص الفعلية فتعمل
 بعد انتفاضه ايضا كما اذا كانت تعمل قبله **ب** فلا اثر **ب** موجود **ب** لنقص معنى
 النفي **ب** اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اي لنقص الامعنى النفي
 في عملها) اي عمل لبس يعني لا يؤثر انتقاض النفي بالانفي عملها حيث لا يبطل عملها
 بعده **ب** لبقاء الامر **ب** اضافة المصدر الى الفاعل **ب** العاملة هي **ب** صفة جرت
 على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها الى لبس **ب** لاجله **ب** متعلق بقوله العاملة
 اي لاجل ذلك الامر وهو) اي ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقص النفي
 بالانفي فعليتها التي كانت لعملها **ب** ومن ثم **ب** اي ومن اجل ان عمل
 لبس في) اسمها وخبرها (للفعالية) اي لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اي لبس عملها
 للشيء) اي لكونها بمعنى النفي و (عمل ما ولا) المشبهتين بلبس وان ملايس
 بالعكس) اي عملها للشيء لا للفعلية **ب** جاز **ب** وسط كلمة الابين اسم لبس وبين خبرها
 مع العمل فيها. وان كان عملها للشيء لا للفعلية لما جازت وسطها بينهما لانقراض النفي

بالانحو **ب** لبس زيد الاقائما **ب** باعمال لبس في) زيد (واقائما) رفعه ونصبا كما كان قبل
 التوسيط كذلك (وان انتقص نفيها بالالبقاء فعليتها **ب** وامتنع **ب** توسطها بين اسم
 ما وخبرها مثل **ب** ما زيد الاقائما **ب** باعمال (لفظ (ما) زيد (واقائما) رفعه ونصبا كما
 كان قبل التوسيط وان كان عملها للفعلية لا للشيء لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع ما زيد
 الاقائما ولا رجل الاعمال مع انه كان قائما في الفرق بين ما ولا وبين لبس لكون ما محل
 اثبات لكونها مشابهة بلبس مشابهة تامة فكما جاز التوسط فيه ينبغي ان يجوز ايضا
 فيما يشبهها مشابهة تامة فلما حكم بامتناع ما زيد الاقائما علم امتناع لارجل الاحاضرا
 بالطريق الاولى (لان عملها) اي ما (فيه) اي والخبر واقائما فرده لكون ظهور العمل
 فيه (انما هو) اي العمل فيه (لاني و) الحال ان النفي (قد انتقص بالا) فلا تعمل بعده
 فيجب الرفع في قائم يعني فيجب ان يقال ما زيد الاقائما بالرفع بالابتداء لبطلان عمل
 ما توسط الابينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب
 على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائزا للنصب عليه والبدل
 هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا اما بالاضافة
 او بحرف نجر و قد مر ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف في الخبر انه وهذا القسم
 هو القسم الرابع من المستثنى فقال **ب** والمستثنى **ب** مخفوف **ب** فيه اشارة
 الى ان قوله ومخفوف معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء (اي) المستثنى
 مجرور) وجوبا اذا كان واقعا **ب** بعد غير **ب** وبعد **ب** سوى **ب** كائ (بكسر
 السين) المشبهة وهو الاشهر لكونه اخف (وضمها) اي وضم السين ايضا وهو
 المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيها **ب** و **ب** بعد **ب** سواء **ب** بفتح السين) وهو
 الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اي كسر السين وهو
 المشهور لكون الكسر في الاصل ثقيل الا ان في سوى لم يكن ثقيل لقله حروفه
 وهم ناضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما بحرف المستثنى اذا كان واقعا بعده
 احده هذه الادوات (لكونه) اي المستثنى (مضافا اليه) لا يها لازم الاضافة
 والمستثنى مخفوف ايضا اذا كان واقعا **ب** بعد حاشا **ب** اعاد بعد ايه يكون قوله
 في الاكثر **ب** مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد بنوهم

ان الجرا أكثر في الكل فاعاده رقا لهذا التوهيم كما اعاد كات في قوله او كان به عدا
او خلا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما الخبر
بعدها (لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم) وهو مذهب سيوبه وبقي حرفة
نحو حاشا بلانون الوفاية ولو كان فعلا لم يحز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال رمى
بل يقال رماني فكان يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها
واو كان فعلا اصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا
متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها ما يجيء باللام بعدها نحو حاشا لله
واجاز به ضمهم اي جواز بعض النحاة (النصب) اي نصب المستثنى (بها) اي بكلمة
حاشا على المفعولية كما يجوز وانصبه بعد عدا وخلا بناء (على ايها) اي كلمة حاشا
فعل (ماض مبنى للفاعل) (متعدي بنفسه) مثل عدا (فاعله ضمير) اي ضمير مستكن
فيه راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه سابق حكما لتعينه
في القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئنه المستثنى) المصدر مضاف
الى الفاعل اذا كانت حرف جر او لمفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر
الى ما يقوم مقام الفاعل (عما) اي عن الفعل الذي (نسب الى المستثنى منه
سواء كانت النسبة اليه اسنادية) نحو ضرب القوم عن حاشا زيدا (بالنصب
او حاشا زيدا بالجرا) بترته زيد عن ضرب عمرو (اي براه) بالشديد (الله) بازفع
لانه فاعله (عن ضرب عمرو) او ايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيدا اي تبرت
عن ضرب زيدا وحاشا زيدا اي تبرأ عن ان يكون مضربا ^{بها} واعراب ^{بها} كلمة
ضرب ^{بها} المستعملة فيه ^{بها} ولم تبين وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة
لمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا وتخفيفا
والاضافة لازمة فيها (اي في الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان
استعمالا غير فيها معنى حقيقيا (انزهو) اي غير (ح) اي حين ان يكون مستعملة
في الصفة تكون (باعراب موصوفة) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءني رجل
غير زيد ^{بها} كاعراب المستثنى باللام ^{بها} واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه
مقبلا ^{بها} على التفضيل ^{بها} المذكور فيما سبق (لان كلمة غير اذا وقعت في القسم

بالاول في الكلام الموجب التام او مقدما على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها
على الاستثناء كما يجب نصب المستثنى بالا عليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز
فيها النصب عليه ويختار البذل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت في القسم
الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجرا كما كان حالا المستثنى
فيه كذلك وامثلة كل قسم لا يخفى على المتأمل الصادق واذا تعذر البذل على الاقظ
يحمل على المحل عملا بالاختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد غير زيد وكذا
غيره من الامثلة (فكانه) اي اظن انه (لما خبر به) اي بغير (المستثنى) لا لاضافة
اي لاضافة غير اليه لكونه اسما لازما لاضافة (انتقل اعرابه) اي اعراب المستثنى
بانواعه (اليه) اي الى غير يعني لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه
لكونه اسما مستحقا لاعراب ^{بها} وغير ^{بها} اي كلمة غير (مبتداء وان كان نكرة
لتخصيصه بالاضافة كما خصصه اشرح (في الاصل) اي في اصل وضعه ^{بها} صفة
يعني دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدالاتها) اي لكونها دالة (على ذات مبهمه
اي ذات موصوفة بها) (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اي لكون الغير بمعنى المغايرة
يعني مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مرت برجل غير زيد واما بغيره
نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها
وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءني رجل غير زيد) يعني مغايرة في الذات
واستعمالها (اي استعمال كلمة غير) على هذا الوجه (اي على معنى الوصفية
كثير في كلامهم) وكثرة الاستعمال تدل على الاصل لان الشيء اذا كان
اصلا في شيء يكثر استعماله في ذلك الشيء (ليكنها) اي الا ان كلمة غير ^{بها} حلت على الا
واستعملت (كلمة غير) (مثلها) اي مثل كلمة الاستثناء ^{بها} حال كون هذا
الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعني اصل غير لان اصلها ان تستعمل
في الصفة لما عرفت (ودلان) اي حل غير على الا واستعمالها مثلها في الاستثناء
واقعا وثابت (لاشترالك) واحد (منها) اي اكون كل واحد من غير والامشركا
في مغايرة ما بعدها لما قبلها) يعني لان ما بعد الامغايرة لا قبله وما بعد غيرا يضاف متغايرا
لما قبله فاشتركا في هذا الحكم فاستعمل كل واحد منهما كذا الاخر بعلاقة التشبيه يعني

شبه غير بالاولا ولا في تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الآخر كما حلت الا
 الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اي حلت كلمة غير حلا مثل حل الا عليها
 اي على كلمة غير واستعملت في الصفة فتح يعرب ما بعدها على حسب
 ما قبلها ان كان مرفوعا فرفع وان كان منصوبا فنصب وان كان مجرورا
 فمجرور (لكن اي انه لا يحمل الاعلى في الصفة غالبا الا اذا كان خبر شروط
 ثلثة واما في حل غير على الالم يشترط شي لان الاصل في الاستثناء وتحقيق فيه
 بلا شبهة فحلت كلمة غير تابعة لها لان الشي اذا كان اصيلا وقويا في معنى يستمع
 غيره فيه بلا احتياج الى شي واذا لم يحتج الا في جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير
 فلا كونها غير اصيل في الصفة وصفية ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها
 فيها ضعيفا فاحتاجت في استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها في الصفة الى
 شروط لان الشي اذا لم يكن اصيلا في شي وقويا فيه لم يقدر ان يستمع غيره
 لضعفه كانت اي كلمة (الاستثناء) تابعة لجمع اي ما يدل على الجمعية (اي واقعة
 بعد شي (متعدد) فله اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوي لما سبقين الش
 فوجب ان يكون موصوفها) اي ما وصف بالا (مذكورا) لفظا لان الفرع غير
 في الصفة فوجب اظهار الموصوف معها لادلالة على كونها فرعاولان مرتبة
 الفرع ادنى مرتبة الاصل (لامقدرا) اي لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا
 في نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا (وقد يكون مقدرا
 في نظم الكلام مثل جاء في غير زيد) في تقدير جاء في رجل غير زيد (وبعد ما كان
 الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اي الموصوف (متعددا) مبني او مجوعا
 واما شرط ان يكون متعددا (ليوافق حالها) اي حال الاحال كونها (صفة حالها
 اي الاحال كونها) (اداة الاستثناء) يعني ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها في
 الاستثناء (اذ لا بد لها) حال كونها مستعملة (في الاستثناء عن مستثنى منه متعدد
 اي ذي عدد لفظا او تقدير الكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفها متعددا
 ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف المحظا لرتبة الفرع
 عن رتبة الاصل (ولا تقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (نحو جاء في رجل

الازيد او غير موجب نحو جاء في رجل الازيد كما لا تقول هكذا في الاستثناء
 والمتعددا من ان يكون جمعا لفظا) اما مكسر مع زيادة (كرجال) وافر اس
 او مع نقصار ككتب وزير او نحو صحيحا مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقدير
 والارابه هم بامان يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كقوم ورهط) ونفرد انا
 والمتعددا من (ان يكون مستثنى) فان المستثنى يكون موصوفا بالاعمى غير ايضا
 قال ارضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين وليس المستثنى
 باثنين فيضطر الى حل الاعلى الاستثناء فيضطر الى حملها على غير (فدخل في) اي
 في قوله لجمع ما اذا كانت الالف تابعة لثنى (مثل جاء في رجلان الازيد) اي غير
 زيد ورايت رجلين الازيد اي غير زيد او مررت برجلين الازيد اي غير زيد منكسر
 بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من بكر بالكسر وفي الصحاح قد يكون بالكسر
 بكر او بكر اضم الون فيهما واكثره واسم كره كره بمعنى (اي منكر) لان شكر
 وانكر بمعنى واحد كما تظلم (لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احترازه
 عن المعرف باللام (حيث) اي لانه اما ان (يرابيه) اي باللام (العهود) الخارجي
 او الزهني (او) يراد به (الاستغراق) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا
 فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الاعن معناها الحقيقي فلا يحتاج
 الى حملها على غير كونه والعصر ان الانسان في حسر الذي الاله (و) يعلم
 تناول قطعا (على تقدير ان يساربه) اي باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى
 منهم) اي على تقدير ان يكون اللام له مد كما نقول اشارة الى الجماعة التي يكون زيد
 المستثنى من جملة من خرجوا في القوم الازيد اقح السمع بحمل الاعلى اصلها من
 الاستثناء فعلى كلا التقديرين (فلا تعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الاعلى غير
 لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطرر من ان يكون مستعملة في معناها الحقيقي
 وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطف على قوله تناول اي ويعلم عدم تناول
 المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اي جزوا وبقيتنا (على تقدير ان يساربه) اي
 باللام (الى جماعة لم يساربه) المستثنى منهم) اي على تقدير ان يكون اللام الذي
 في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم (علا

(تعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند
 جواز العمل بما اولى بذكر الشئ الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا
 دخل على الجمع العمل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا في المفرد لا الجمع
 فلم يوجد شرط ان تكون الالصفة محلا على غير فلا تقول جاءني رجال الازيد على
 ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءني رجل الازيد ولانه يفهم ايضا عدم كون
 اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متطدا للفظ او تقديرا او مادخل عليه ثم الجنس
 لا يكون بتمدد اللفظ ولا تقديرا غير محصور بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع
 والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق (جميع افراد ذلك اما بدخول اللام الاستغرافية
 عليه وقد علم حاله ولما يوقع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة (محو ما جاتي
 رجل او) جمعا (محو ما جاءني رجال) او كانت مضافا اليها الكل نحو جاتي كل
 رجل او كل رجال (واما بعض منه) اي من الجنس (معلوم العدد) وذلك لا يكون
 الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحوه) على عشرة دراهم او عشرة ادمائة او الف
 او اياما كان لا يتعدى الاستثناء (وانما شرط ان يكون) المستثنى (منه) غير محصور لانه
 اذا كان المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اي على ان يكون المستثنى منه
 جنسا مستغرا فالكونه معرفا باللام الاستغرافية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه
 معناه معلوم العدد (وجب دخول ما بعد الاية) اي في المستثنى منه المحصور
 على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراد لانه
 لا يمكن محصورا ما لم يكن افراده متحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى
 منه قطعا (فلا تعذر الاستثناء) فلا يعدل منه نحو لا كل رجل الازيد جاءني
 او جاءني كل رجل الازيد امثال الجنس المستغرق لان كلا اذا اضيف الى النكرة
 يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل زمان ما كؤل واذا
 كانت الافراد داخله في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها ليصح الاستثناء المتصل
 وله اي اقلان خبره تقدم على الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها
 لازمة (على عشرة متداء) (الادرها) هذا ما ان يكون الجنس بمعنى معلوم
 المتداء (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) المتفاء هي ان يكون الاتاء

للجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد
 الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حل الاعلى غير) اي
 الى ان يكون المحمول على غير مستعملة في اصفة مثلها على خلاف وضعها
 لتعذر الاستثناء الذي هو المعنى الموضوع كلمة (الا عند وجودها) اي عند
 وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دحوله في المستثنى منه
 قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور يتناول
 جماعة غير معينة بحيث لا يجزم لا يحكم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فلا يذر
 في كل النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع الى حملها على غير واستعمالها
 في الصفة وان كان معنى مجازيا (وانما قلنا في صدر هذا الكلام) اي في قوله
 اذا كانت تابعة للجمع (ان لا لا تحمل) مبني للمفعول (علم) غير في (الصفة غالبا
 فقيدها) اي فقيدها هذا القول مع انه مطلق (بقولنا) الفاء في قوله فقيدها
 للتعقيب الترتيبي لانه متبني للمفسر (لانه) اي لانه الثاني (قد
 تعذر الاستثناء) المحصور في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى
 فيه قطعا (نحو جاءني مائة رجل الازيد) اي غير زيد فانها تابعة للجمع منكور
 محصوره مع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه شعبين (وقد لا تعذر
 الاستثناء) بل يصح (في غير محصور نحو جاءني رجال الا واحد او الارجال) في
 المستثنى المتصل (والاحصاء) في المستثنى المنقطع (لكن) اي الا انه (لما كان ذلك
 اي تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره) نادرا لم يلتفت المص اليه
 اي الى القيد المذكور (في بيان هذه القاعدة) اي في بيان حل الاعلى غير بل في
 الكلام في بيانها على الفسالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور
 لدخوله فيه قطعا وتعذره في غير المحصور بناء الكلام على الغالب مما يكثر ويقلب
 نحو قوله تعالى (لو كان فيهما اي في السماء والارض) افرادهما باعتبار الجنس
 اي في خلقهما والتصرف فيهما آلهة اي امر الالهة اي لو كان في السماء
 الالهة متعددة تصرفون فيها خلقا وابتعادا واعداءا واقفاء وفي الارض ايضا
 الالهة اخرى متعددة تصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والابتعاد والاجاء والامانة

غير ذلك (جمع اله على) وزن فاعل بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فبني
 المعبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة (ولادلالة فيها) اي في الهة
 على عدد محصور (فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق في جميع
 اجزائه بان يكون مثلاً نكرة وقعت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض
 منه معارم العدد وفي الهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت
 متعددة ~~اله~~ الا لله ~~اي~~ غير الله (وقال سبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك
 انما قلت لو كان فيها الهة الا لله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البديل
 ايضا لان شرط البديل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجزى الى في المقوى
 كالا فظي وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذي هو
 الاستثناء فكيف انكارى يجوز الخلف الذي هو البديل ~~لفسدنا~~ اي بخرجنا
 اي السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاستناد
 عقلي بعلاقة اللازمة لان تعدد الالهة يستلزم الخروج فهو لازم لتعدد
 او الكلام مبنى على الاستمارة التبعية اي لم ملكنا وخرجنا (عن الانتظام) اي
 الاتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظام
 الاول او اذا جمعة وبابه ضرب كذا في الصحاح (فالا) اي كلمة الا (في) هذه (الاية
 الكريمة) (صفة) لما قلنا الكونها بمعنى غير او جود فهو شرط كونها صفة (لأنها
 اي لان كلمة الا) تابعة يجمع منكور غير محصور (على احد الوجهين) (هي) اي
 ذلك الجمع والتأنيث باعتبار الخبر (اله) وانت قد عرفت انه ليس في الهة
 حصر على احد الوجهين (ويتعد الاستثناء) الذي هو الاصل في الا (لعمري
 دخول الله في الله ييقين) لا تنفصاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد
 او الحصر وليس في الهة شيء منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو
 وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه ييقين وهذا لا يتحقق الا باحد الاستثناء
 الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا ييقين
 وفي الاية مانع آخر (اي غير المانع الاول) (من حل الاعلى الاستثناء) الذي هو
 الحقيقة في الا (وهو) اي ذلك المانع (انه) اي الشأن (لوحلت) اي الا (عليه)

اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اي معنى الاية (لو كان فيها الهة
 مستثنى عنها) اي عن تلك الالهة الله (افسدنا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون
 فيها الهة غير مستثنى عنها (الله) بل فيهما الهة داخل فيها الله فلا يكون الاية دالة
 على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى لا يدل الاعلى انه ليس فيها الله مستثنى
 عنها (الله) لانه اذا لم يفسد الزم ان يكون فيها الله داخل فيها الله وهذا شر لك شخص
 وبهذا) المعنى (لا يثبت وحدانية الله) مع ان الاية مسرقة لاثباتها لانه تعالى (محو ارا
 يكون ح) اي حين كون معنى الاية هكذا (فيها الهة غير مستثنى عنها الله) واذا
 كان فيها الهة غير مستثنى عنها الله يكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة
 وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اي المعنى الذي
 اذا كانت (الاية) (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اي للحمل على غير معنى
 الصفة يدل على انه ليس فيها الهة غير الله يعني يدل على انه ليس فيها
 الا الله الواحد الاحد واذا لم يكن فيها الهة غير الله يجب ان لا يقدر الالهة
 حيث لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا
 فلزم ان لا يكون الهة الا واحد (لان التعدد) الهة فيهما (يستلزم المغايرة) اي
 المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة شيء ان كل خبر منه غير
 ذلك الشيء فتعوانا جاء في رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع
 من حيث الجمع غيره كذا في الحاشية ولان الفعل لم يجوز المواظاة في كل الامور
 في كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الالهة واحدا ليس
 الا ~~ضعف~~ بالضم (حل الاعلى غير اعني) ضعف اخراج الاعنى معناها
 الحقيقي ان الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي ان الذي هو الحمل على غير
 في غيره ~~متعلق بقوله~~ وضعف (او في غير جمع منكور غير محصور يعني) اذا كانت
 واقعة بعد غير الجمع المذكور (لنسخة الاستثناء) ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو الاول
 ح) اي حين اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور (ومذهب سبويه جواز وقوع
 لالصفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف
 مع صحة الاستثناء الذي هو معناه الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل

بالحقيقة (قال) أي سبويه يجوز في قولك ما أتاني أحد الأريدان يكون الأريدي صفة
 لأحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا من كور غير محصور أي ما أتاني أحد غير زيد ويجوز
 أيضا ان يكون استثناء فتح يجوز النصب على الاستثناء واختار البدل لأنه من القسم
 الثاني (وعليه) أي على مذهب سبويه (أكثر المتأخرين) لكونه أماما في هذا
 الفن ويجوز وقدوة (تمسكا) مفعول له أو حال أي تمسكين (بقوله) أي بقول عمرو بن
 معدى كرب وهو جاهل لا يقال بفناء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان مادامت الدنيا
 باقية قال أبو سعيد قال هذا البيت جاهلي لا يفربا بهت وينكر فناء العالم ويجوز
 انهما لا يفترقان مادامت الدنيا باقية وإذا ثبت افتراقا ويكون من قبيل اطلاق
 والعام وإرادة الخاص كذا في اللباب (وكل) مبتداء مضاف إلى (أخ) معارفه
 أما مبتداء الضمير راجع إلى مضاف إليه (وأخوه) فاعله لاعتماده على المبتداء
 وأما خبر مقدم وأخوه مبتداء مؤخر والجملة خبر الأول لأنه من قبيل فان طابقت
 مفرد أجاز الأمران (أعبر) مبتداء مضاف إلى (إليك) وخبره محذوف وجوبا
 أي بقاء إيك وذاته ما أقسم به أن الأمر في الواقع كذلك (الا الفرقدان) بالغ
 والكسر يحتمل قرينان من القطب حيث يكونان في شاطئ البحر لا يفارق أحدهما
 الآخر (فالفرقدان) في البيت بارتفاع على لالف (صفة) المبتداء وهو (كل أخ
 لا استثناء منه والأي وان كان المبتدأ ما استثناء منه) (وجب أن يقال) (الا الفرقدان
 بالنصب) لأن نصب الشبهة بالياء والمستثنى إذا كان في كلام موجب يجب نصبه
 على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم أن المحمول على غير في الصفة وان كانت
 تابعة لغير الجمع المذكور (وحل المص ذلك) أي هذا البيت (على الشبهة) وقال
 أي المص بعد ما حله على الشذوذ (في) هذا (البيت شذوذ أن) (مران) أي
 غير الشاذ الأول وهو حل الأعلى غير عند عدم الشرط (أحدهما) أي أحد
 الشذوذين (وصف كل دون المضاف إليه) لأنه إذا كان صفة الآخر لقبل
 الآخر قد بين الجرح لأن المطابقة بينهما في الأعراب شرط فلما قبل إلا الفرقدان
 علم أنه صفة المضاف دون المضاف إليه (والمشهور) في استعمال (وصف
 المضاف إليه) كقوله أع وجعلنا من الماء كل شيء حي لأن الحي بالجر صفة شيء

أذهو المقصود من الكلام (و) لفظه (كل) لست إلا (لإفادة الشمول) أي
 شمول المضاف إليه أفرادا إذا كان المضاف إليه منكرة كقوله كل نفس ذاتة الموت
 وثانيهما) أي في الشذوذين (الفعل بالخبر) وهو قوله مقارفة أخوه والفصل
 بالقسم أيضا (بين الصفة) وهي الفرقدان (والموصوف) وهو كل (وهو) أي
 الفصل بينهما (قليل) لأن الصفة والموصوف لمانزلة منزلة الشيء الواحد في
 الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف إيان أن يقع بينهما اجنبي ولكن
 لما تغير في اللفظ جار الفصل من بينهما أيا جنبي هذا الوجه وان كان قليلا وأعراب
 سوى وسواء النصب على الظرفية أي على أن يكون كل واحد منهما مفعولا
 فيه للفعل المتقدم (أي بناء) مفعول له لقوله النصب أو حال منه أي مبنيا (على
 ظرفيتها) لكونه كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في أحدهما لفظا والآخر
 تقديرًا كما ينصب لفظ مكان وفي الرضى وإنما ان نصب سوى لأنه في الأصل صفة
 ظرف مكان وهو مكان قال تع. مكانا سوى أي متويا ثم حذف الموصوف وأقيم
 انصافه مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان
 في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان للمقام مقامه
 انتهى ففس عليه سواء لانهما في المعنى (لأنك إذا قلت جاتي القوم سوى زيدا
 وسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب إضافة إلى المعارف ولا يجوز جاءني
 القوم سوى أو سواء حاشية رجل وهو اظن من كلامهم ليكون معرفة
 بالاضافة إليها (فكانت قلت) جاءني القوم (مكان زيد) حيث هو لم يحن إلا أن
 كل واحد منهما بمعنى غير لأن معنى قولك جاءني القوم سوى أو سواء زيد غير زيد
 لأنه ليس فيهما إلا أن معنى الظرفية وما قبل انهما منصوبان على الظرفية باعتبار
 الأصل لانهما من صفات الظروف وإذا حذف موصوفاتهما بقيتا على حالهما
 على المذهب الأصح أي بناء على المذهب الأصح لأن فيهما مذهبين
 والأصح (هو مذهبين سبويه فهما عنده لازما) أصله لا زمان سقطت النون
 بالاضافة إلى (الظرفية) لما قلنا ان انصب فيهما على الظرفية باعتبار الأصل
 لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز

خروجهما من الظرفية) ويجعل اسمين راسمها (والتصرف فيها رفاها ونصبا وجرا) باقتضاء العوامل (كفر) أي كما يتصرف في غير رفا ونصبا وجرا على حسب العوامل كما (تمسكين بقول الشاعر) وهو سهل بن شعبان أوله فلما صرح الشهوامسي وهو غير بان أي فلما أظهر الشهو وكشف واستقر واستد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقدير أعلى أنه فاعل لم يبق بمعنى غير العدوان مصدر من عدا يعدو عد وانا مثل عفران أي ولم يبق غير العدوان (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه بدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستبعده أصله دينا هم مثل يبعنا فاعل مثله أي جاريتنا (كمارثوا) أي كما فعلوا الا يزيد ولا ينقص واجب عنه يانه محمول على الضرورة او ندوة وان سوى لبس بفاعل لم يبق على ما قلنا بل صفة او صوف مقدر أي لم يبق شيء سوى العداوة بل بقيت العدوان فقط لا يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز في خبر (وزعم الاحفش ان سواء) بالمند (اذا اخرجوه) أي اذا اخرج الكوفيين سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) أي كما نصبوه حين كوته ظرفا (استنكار رفعه) باعتبار أصله وانما خص الزعم في سواء بالمند ليكون نصبه لفظا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقتصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون جاءني سواءك) بالنصب وان كان فاهلا لجا (و) يقولون ايضا في الدارك سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لانه عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شيء (ومثل هذا أي) مثل اخرجوه من الظرفية ونصبوه مبتدأ (في استنكار الرفع) أي استنكار رفعه (فيما) أي في الظرف الذي متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تع) خبر او مبتدأ مؤخر وقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليبق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) أي بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع أي لقد تقطع وصلتهكم وانتصابكم ومثل قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا في قوله السداسي دون انسابهم ولما فرغ من المنصوبات بالحقيقة والمحقات شرع في بيان المنصوبات الملحق عاملها وواربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر واذا ذكره في بحث

الفعل لكان لما كان في منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل شبهه في وقوعه بعد المرفوع كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولكنه لما شدد العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال خبر كان وما يشق منه اما داخله تحت كان او في قوله واخواتها أي اشباهاها (وستعرفها في قسم الفعل) أي ستقف على اخواتها وتفصيلها في بحث الفعل هو فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر المسند أي الذي اسند به بعد دخولها (أي) بعد (دخول كان) وما يشق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بعطف المتصانف (والمراد بتسمية المسند لدخولها) أي لدخول كان او إحدى اخواتها (ان يكون اسناده) أي اسناد خبر كان او إحدى اخواتها لا اسناد كان او إحدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان أي اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها) وخبر اولها (ان ذلك) أي لبعده (انما تصور) أي لا يمكن ان يوجد لبعده الا (بعد تقرر الاسم والخبر) أي الابعدان يكون الاسم اسما والخبر خبرا لها فلا اسناد الواعى (الذات) بين اجزاء الخبر (اذا كان الخبر جازما اسمه او فعلية المقسم) اسم مفعول من قدم بالشديد بالرفع صفة بعد صفة الاسناد (على تقرر اي تقرر الخبر اي قبل ان يكون خبرا لما كان او إحدى اخواتها) لا يكون ذلك الاسناد بعد دخولها أي بعد دخول كان (بل لا يكون) الا (قبله) أي قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم معنى انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند به بدخول كان (فلا ينقص التعريف) أي يعرف بخبر كان واخواتها (امثال) أي بما اسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا لا نحو (كان زيد بضرب ابوه) او كان زيدا قام ابوه (ولا يميل) يعني اسما مثل (كان زيد انه قائم بان يقال) منه ق بقوله فلا ينقص ويان لوجه الانتقاض وتفسيره (يصدق على الفعل الذي هو) بضرب و) الاسم الذي هو (قائم في هذين المثالين المعروف) بفتح الراء لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزائد يمي على وزن اسم المفعول منهما أي التعريف يعني يصدق على كل

منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها (وليس) اي ليس بضرب وقائم
 من افراد المعرف) بفعل الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اي الذي عرف وهو خبر
 كان يعني لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقوله الشه
 فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها بل يكون
 قبله لان اسناد بضرب وقائم الى ابوه كان وجود اقبل دخوله ولم ينفخ بدخولها
 ويمكن ان يقال) ولكنه جواب ثان (في جواب هذا انقض) الذي اورده الرضي
 ان المراد بدخولها واوردتها واستبلاءها (للعمل) يعني رفع الاسم ونصب
 الخبر (فماوردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعني كما بين في (خبران واخواتها
 في المرفوعات وقد حقق هناك فن اراده فليراجع اليه وهما وردت على مجموع
 بضرب ابوه المسند الى زيد لا على بضرب وحده حتى يراد ماوردت ^{في} مثل كان
 زيد قائم ^{في} فان قائما مسندا الى زيد بعد دخول كان زوال الاسناد الحاصل
 بالاعمال المعنوي بدخول العامل اللفظي ^{في} وامره ^{في} اي امر خبر كان واخواتها
 اي حاله وشانه ^{في} كما مر خبر المبتداء ^{في} اي كملاه وشانه (في اقسامه) من كونه
 مفردا او جملة ومعرفة او نكرة (واحكامه) من كونه واجدا او متعددا او مثبتا
 او منقيا او محذوفا او مذكورا (واشراطه) من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة
 على ما سبق في بحث المبتداء والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان
 نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة
 نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ^{في} ولكنه
 استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وان الفرق بينهما ايضا ^{في} بتقديم
 خبر كان (على اسمها حال كونه) اي كون الخبر معرفة ^{في} حقيقة) تميز
 مثل كان المنطلق زيد (اي حكما كالنكرة المخصصة) مثل قولك كان خيرا
 من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتداء معرفة او نكرة مخصصة فيجب
 تقديم المبتداء على الخبر لتلايق الالتباس فيهما (لاختلاف اسمها وخبرها
 في الاعراب) لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل الفرق بينهما سواء
 قدم او آخر (فلا يفتس احدهما بالآخرى) فيجوز التقديم والتأخير في الخبر

ح سماع الاصل ولا راي هو الذي لا يكون مسندا (ودلك اي حوا في تقديم الخبر
 على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت) اذا كان الاعراب
 فيهما اوق احدهما لفظيا) هذا الاشارة الى ان اطلاق المعص ليس على ما ينبغي
 ولا بد من تقييد (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا (او كان
 هذا ريد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب الاسم فيه محلي
 لا لفظي ولا تقديرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع ليس فيجوز
 التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل
 وههنا ستة اقسام باعتبار السبعة العقلية لان اعراب اما لفظي او تقديرى
 او محلي فكان ثلثة اقسام ومما قول كان اثنان اسم وخبر واذا ضربت الاثنان
 في الثلثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيد والاول
 لفظي والثاني تقديرى نحو كان زيد الفتي او بالعكس نحو كان الموسى العالم
 الاول لفظي والثاني محلي او بالعكس نحو كان زيد هذا او هذا زيد او في هذه
 الاقسام الثلاثة يجوز التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقديران واما محليان
 واما الاول تقديرى والثاني محلي او بالعكس وفي هذه الثلثة لا يجوز التقديم
 بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقرينة
 وجب تقديم الاسم السابق في الفاعل (بغلاف المبتداء والخبر) لانه اذا كان
 معرفتين او خفيا وبين في التعريف لا يجب المبتداء على الخبر سواء كان اعرابها
 لفظيا او غيره لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اي في المبتداء والخبر (لا يصح
 للقرينة اي لا دلالة على ان احدهما مبتداء والاخر خبر) لا تقاوم حقيقة بل لا بد
 من قرينة رافعة) اما بالراء او بالدال (لليس) وكذا الم توجد وجب ان يكون المقدم
 مبتداء ولمؤخر خبر ايها قدم من الاسم والسمة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد
 الا ان الاول هو الاول وهو ظاهر ان ايه قلب سليم (وكذا) اي كما ان تقديم
 المبتداء على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظي لا المطلق الاعراب
 في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة تدل على احدهما اسم والاخر خبر) هنالك
 اي عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جميعا (لا يجوز تقديم الخبر) على الاسم

بل يجب تقديم الاسم لما قبله انما (نحو كان النبي هذا) او كان القبرى موسى
او كان هذا ذلك وقد يحذف جوارل كونه مقابلا لوجوب حذفه في قوله
ويجب حذفه ~~نحو~~ عامله ~~نحو~~ اي عامل خبر كان وهو (اي عامل خبر) كان لفظ
كان لا خبر كان واخوانها) يعني ان هذا الحذف ليس يجري وبم الى كان
واخوانها بل يكون مخصوصا به كان فقط (لانه لا يحذف من هذه الافعال) اي
افعال الناقصة الناصبة للخبر (الا كان) فالخبر الحذف بها (انما اختصت
بهذا الحذف) يعني انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (الكثرة
استعملها) نصرفا ولحيثها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب
فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره لان دائرة الاصل اوسع ~~نحو~~ في مثل
متعلق بقوله وقد يحذف ~~نحو~~ الناس ~~نحو~~ مبتداء اللام فيه للجنس او الاستغراق
بجزء من ~~نحو~~ خبر ~~نحو~~ يا عمالهم ~~نحو~~ متعلق بالخبر لقوله تع كل نفس تجزي عما كسبت
ولما قبل ولاعباد افعالهم باثابون وعلمها يعاقبون يعني افعال اخبارية ~~نحو~~ ان خيرا
فخير وان شر اشر ~~نحو~~ وفي الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
واو نحو وان راجلا واو فارسا اي وان كنت ولو كنت ونحو راجل ولو راجل
او انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم واوب الصين اي ولو كان العلم بالصين
او ولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بطلاف محرق واو لم ولو اشارة ~~نحو~~ ويجوز
في مثلها ~~نحو~~ اي في هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه
الصورة وان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وهما كذلك (وهي
اي الصورة المذكورة) ان يحى بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعني ان تكون
مركبة ومصدرة بحرف الشرط التي هي ان وبعد حرف الشرط يكون اسم
وبعد هذا الاسم ان يكون اسم اخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المراء مقول
بما قل ان ما فاق سيف ان خيرا فخير وان خيرا فشر وكذا غيره ~~نحو~~ اربعة اوجه
يحسب القسمية الفعلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون
خبر وكان المحذوف مع اسمه جوارل يقر بانه حرف الشرط لانها تقتضي ان تدخل
على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثاني) على ان يكون خبر مبتداء

محذوف جوارل يقر بانه كونه جزاء للشرط والجاء لا تكون الاجلة اسمية والفاء
ايضا (وهو) اي نصب الاول ورفع الثاني (اقويها) اي اقوى الوجوه الاربعة
لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوة
من القعابية ولكون عملا بالقياس وهو حذف المبتداء (نحو ان خيرا فخير
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل في الخبرية لانه لا يجري
بالشر في مقابلة الخبر وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف
الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتداء ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا انها
اكثر في الجملة الاسمية (ونصبها) اي نصب الاول والثاني ايضا (نحو ان خيرا
فخير) ابناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اي فقد كان لانه
لا بد للفاء من قد في الماضي وقبل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء فحذف
كان مع اسمه من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحفيقا ولما بعده
الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لتكون الشرط
والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اي رفع الاسمين معا ان خبر فخير اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع
خبره ورفع الثاني على انه خبر مبتداء محذوف الالة ينبغي ان يكون الضمير
في فجزاؤه راجعا الى العمل اي فجزاؤه العمل لان الجزاء هو العمل (وعكس
القسم (الاول) يعني رفع الاول ونصب الثاني) (نحو ان خبر فخير اي ان كان
في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف
مع خبره ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوف مع اسم وهذا القسم اقبح الوجوه
لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا هو احسن
يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل في الموضعين فليزم كثرة المحذوف فالتخالف
الاصل الذي هو الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني من متوسطان
لكون الحذف فيهما قليلا والتخالف الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان
الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه
الاربعة في المعنى والاستعمال) (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرة) يعني ما يكون

المحذوف فيه فيكون أقوى وهو الوجه الأول وما يكون المحذوف فيه كثيرا
 يكون اضماف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين
 المتوسطين ويجب الحذف في قولهم يفل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لاجتماع
 العوض: العوض عند لانه لا يحدف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من
 وجوه لانه في الاول جوارا وفي الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان مع اسمها وفي الثاني
 حذف واحد ها وفي الاول الحذف لا عوض في الثاني مع عوض ولذا وجب اي
 يجب (حذف عامله) اي عامل خبر كان وحده ايضا بعد ان موضعا عنهما في مثل
 اي فيما عوض عن كان بعد حذفه كلمة ما الذائفة فيكون الحذف قياسا لاسما
 اما انت منطلقا انطلقت اي لا كنت منطلقا في وانما صرح ههنا اصلا دون
 التسمي الاول لاختلاف فيه دون التسمي الاول وتنبها على ان المختار عنده ما ذهب
 اليه البصريون وقال الحاشي وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال
 السابق لان ههنا داعين الرد على الكوفيين حيث جعلوا الالمفتوح حذف في هذا المثال
 كشرط كالمكسورة وانتبه على اما ان هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة
 كالتمة حذف في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا لاصرح به ابن مالك انتهى
 فاصل اما انت (عند البصريين) (لان كنت) مصدر باللام الجارة وهي متعلقة بقوله
 انطلقت (حذف اللام) الجارة بجوارا (قياسا) لان حذف حرف الجر
 من ان المصدرية وان المشددة قياس فيبقى بعده ان كنت (ثم حذف) لفظه كان
 وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانقلب الضمير المتصل) بكننت بعد
 حذفها (منقضا) لما سيجي ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل
 اياك الله (وزيدت لفظه ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه ليكون (عوضا
 عنها) اي عن كان فصارت اما انت (وادغمت النون) اي نون ان بعد قلبها فيما
 في الميم) اي في ميم ما قرب النون من الميم في المخرج (وابقى الخبر) اي خبر كان (على
 حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف (فصار) كانه لم يحذف لان
 المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور فصار ذلك التركيب بعده هذا العمل

امانت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر كانه لم يحذف كان (وهذا
 العمل) (على تقدير فتح الهمزة) في اما انت (واما على تقدير كسرها) اي كسر
 الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اي فاصل اما انت (ان كنت) بحرف
 الشرط لان الهمزة فيها مكسورة (منطلقا انطلقت فعل) مبني المفعول (به) نائبة
 قوله (ما عمل) مبني ايضا له (بالاول) نائبة يعني ففعل بالشأن مافعل في الاول
 من حذف كان ونحوه يضل لفظه ما مكانه وادغم النون بالميم وانفصال الضمير
 المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين العاملين في الموضعين (الا حذف اللام
 من الثاني) (اذ لا لام فيه) اي في الثاني فمحذف فالمعنى فيهما على الماضي لان حرف
 الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما (واقصر المص) في بيان
 اصله (على الاول) اي على ان يكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل
 ما يكون الهمزة فيه مكسورة (لان الاول اشهر) ولان الفتحة اخف واسم ان
 اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها بالفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان
 معنى الفعل فيه اكذوا ما لا التي لنفي الجنس وما ولا المشبهتان بلبس فتشابه الاول
 الفعل بالواسطة والاخيرين به بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس
 واخوانها في اي امثالها واشباهها (وستعرفها في قسم الحروف) اي تعريف
 عن قريب ان واخوانها وانما انضمت اسم ان واخوانها للشبه بالمفعول في وقوعه
 بعد ما يقتضي وراء المرفوع لاني كونه فعلا يتم الكلام بدونه وقدم تحقيقه في
 المرفوعات هو فصل او مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان
 المسند اليه اي الذي اسند اليه بعد دخولها (اي) بعد (دخول ان
 او احدي اخواتها) مثل ان زيد قائم واعلم انه يجوز حذف خبرها طرفا كان
 كقولهم ان بالاول وان ولدا اي ان لهم واد او غيره كقوله نعم ان الذين كفروا وبصدون
 عن سبيل الله الية اي هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشأن
 في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك ولبست رفعت الهم
 ساعة اي وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير الشأن الا ان حذفه في ضمير
 السار اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلق بقوله اندفع

من معنى البعدية (بيان ما في قوله بما (والدخول فيما سبق) في بحث خبران اخواتها
 في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها
 في المرفوعات صنفه تعالى ادر جهة في الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في
 المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام بخلاف اسمها وفيه
 نظر (اندفع انتفاض هذا التعريف) اي تعريف اسم ان (ههنا) اي في
 المنصوبات (ايضا) اي كما اندفع انتفاض تعريف خبر كان وخبر ان في محله وبحثه
 بمنزلة ابوه في قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه انه يصدق على
 ابوه انه المستدرا به بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها
 يعني اندفع ههنا بما عرفت من المنصوب بل التي ان في الجنس ^{بها} او رده عقب باب
 ان يكون مرعه لان لا في الجنس مشبهة بار وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان
 خبره او لا يكون عند منصوبه وفصل اولي من فضلين وقوله ان في الجنس احترازه
 عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا بالفظا او تقديرا (اي
 لتي صفة الجنس وحكمة) بحذف المضاف لان المضافي بها الصفة والحكم فان
 المقصود في قولك لا غلام رجل ظرف تعريف وظرفا غلام الرجل فكذلك قلت
 لا ظرفا لغلام الرجل فكان المضافي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا
 وانما لم يقل (المص في هذه المواضع) اسم لا (لتي الجنس مع له اخصر كما قال
 هو نفسه اسم ان كما قال صاحب اللباب ههنا اسم لان في الجنس لقلة النصب في اسم
 لاهذه (لانه ليس كاه ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان واكثره منه (فلا يصح عمله
 اي جعل اسمها) مطلقا (اي سواء وجد شرط نصبه او لا) من المنصوبات لاحقيقة
 نصب التمييز ولا زائدة لتأكيد النفي في قوله فلا يصح بان يكون كله من (المنصوبات
 وهو ظاهر) ولا حكمة (عطف على حقيقة بان يكون اكبره من المنصوبات كما في باب ان
 وكان في كون لا اكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما في البابين بل المنصوب
 منه اقل مما عداه) اي من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلثة اقسام على ما سبقت
 والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب به بخلاف
 ما عداه من المنصوبات فان به) بيان ما في ما عداه (فان بعضها) اي بعض

ما عداه فتأنيث الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اي كل البعض (من
 المنصوبات) لفظا او تقديرا (لكن) اي الان (اكثره منها) كما اذا كان منصوبا بالفظا
 او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات
 فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا بالفظا او تقديرا
 فعند مبني المفعول (الكل منها) اي جعل كلهما من المنصوبات (تجوزا) يعني مجازا
 بعلاقة الخبرية وفي الرضى لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة
 ليس منصوبا بل بمضد مبني انتهى فلا يعد المبني من المنصوبات (ولا يعد) زيف
 لما سبق من ان عبر بالمنصوب منها والمنصوب في لاني الجنس اقل (ان يقال اسم
 لاهو المنصوب بها لفظا) او تقديرا (كالمضا) ف نحو لا غلام رجل في الدار
 ولا ثوبي ابن رجل مودحوان (وشبهه) عطف على المضاف اي وكشبه المضاف
 نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا (او محلا كما هو مبني منه على الفتح) اي على
 ما ينصب به نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا بالفظا وتقديرا لانه
 منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظرفا لاهو من نصب محلا على محله
 القريب واولا يمكن اعتبار الاعراب المحل لما جاز الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا
 او تقديرا اذا كان الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لا زيد ارمضا فالحالها نحو لا غلام زيدا
 ووقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ما سبقت (فليس انما
 لها) اي لاهذه (لادم علمها) من النصب او البناء (فيه) اي فيما كان مرفوعا
 بعدها لان العمل فيه ح ليس الا لا عامل المعنوي فملي هذا كون كله من المنصوبات
 لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز ان يعبر عنه بان يقال اسم لان في الجنس
 هو المستدرا به بعد دخولها ^{في} خرج به (اي بقوله بعد دخولها) مثل ابوه (اي
 ما كان مستدرا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوبا لخولها بل بقي على ما كان
 عليه ايضا (في لا غلام رجل ابوه قائم) وفي لا غلام رجل قام ابو (ه لما عرفت) فيما
 سبق من معنى الدخول او البعدية (وهذا القدر) اي مقدار ان يقال هو المستدرا به
 بعد دخولها (كاف في حد اسمها) كما انه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتاج الى قيد
 اخر (مطلقا) سواء كان منصوبا بالفظا او تقديرا او محلا (لكنه) اي الا ان المص

لما اراد بيان (حد المنصوب) بها (منه) اى من اسمتها مطلقا (زاد عليه) اى على
هذا التحديد قوله بليها اي عين ما هو المنصوب منه لكن له شروط ثلثة الاول
ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله ايها (اى يلى المسند اليه لفظه لا) بشر الى الضمير
المستكن في بليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه
بعدها (اى بعد لاهذه) (بلا فاصلة) بينهما بشي لان معنى الولى العرب الذى يكون
بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله تكرة والثالث ان يكون مضافا
او مشابها يا اي بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة باسمها يكون
لا هذه فاصلة لا سمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط فى ذنبه
متعلق بقوله او مشبها اى فى تعلق المضاف (بشي هو) اى ذلك الشئ (من تمام
معناه) اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا ما ايد كر لا يتم معناه
ويكون ناقصا بمعنى شبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل
فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم
المضاف ويخصصه مثل لاخير من زيد ولاعشرين درهمالك (وهذه) المذكورات
من القيود الثلثة التى هو الولى والتكثير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى
بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى اليه) فى قوله
المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول ما ليسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال
مبنية هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) التى هى قوله بليها (منه) اى من ذلك
الضمير لان الاولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى الذى الحال الفاعل المستكن
فى بليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى حال (من الضمير المجرور فى) قوله
دخولها (اراجع الى انظة لا ليكون الحال جنب صاحبه وهذا اولى فتكون الراجع
الى ذى الخارج ضمير المفعول لان الولى ليس وصفا لا وكلا المعينين واحد فعلى
الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها
لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (وما بقى) اى والباقيان حالان
من الضمير المرفوع) المستكن (فى بليها) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول
وح يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حال من الضمير المستكن

في الحال الاول يكون هذا خلافاً لمرادها كما سبق ان يكون الحال جنب صاحبه
والعامل ح فيها هو يلبيها لما قلنا آتفاً مثل مبتداء مضاف لا غلام رجل
حذف خبره لانه يحذف كثيراً وهذا (مثال لما) كثر حذف خبره او (لما يلبيها نكرة
مضافا) وقع في بعض النسخ قوله (لا سلام رجل طريف فيها) يعني يذكر خبر
لا هذه (وقد عرفت) تفصيلاً (في) بحث (الم فوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته
فارجع اليها فلا تعيده لالا يطول الكتاب ومثل لا عشرين درهم لك
يذكر الخبر على قوله لا ذكر خبر لا هذه قليل (مثل لما يلبيها نكرة مشبهة بالمضاف
سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهي ما يكون فيه حذف خبر
لا هذه كثيراً (من تمدد التالين كما بينهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر في الحال الاول
محذوف بقية كونه مذكور في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني يصلح ان يكون خبراً
للاول ايضاً فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يسد كما قاله البعض بل مراد
الشهيد ان الاول على الاستعمال الاكثر الثاني على الاستعمال الاقل تدبر وكن مضافاً
ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسماً لا منصوباً اراد ان يبين كونه مبنياً لانه قدم
بيان النصب لكون الاعراب اصلاً ولانه في بحث المعرب ايضاً فقال فإن كان
اي المستند اليه (الا ان للبناء ايضاً شروط ثلاثة ان يلي المستند اليه لفظ لا وان يكون
نكرة وان يكون مفرداً غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المعص والشه
ايضاً بقوله اي الى والاستعمال وفي قوله اي المستند اليه اشارة الى ان الضمير
المستكن راجع الى قوله المستند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب بل لانه لا يكون
مبنياً فلورجع اليه لا يستقيم اي ان كان المستند اليه (بعد دخولها) اي بعد دخول
لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانه لشروط كونه منصوباً (بل كان
المستند اليه بعد دخولها مفرداً بانتها شرط الاخر فقط) ولم ينتف الشرطان
الاولان وهما الاولى والشك (وهو) اي الشرط الاخير (كونه) اي المستند اليه
مضافاً او مشبهة (لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه كما سبصر
الشه (نفسه اي يلبيها نكرة غير مضاف ولا مشبهة) قد سبق تفسيرها وبيان
اعرابها (قوله ليرتب عليه) اي على الشرط متعلق بمفهوم الكلام اي وانما

قسمناه بقولنا أي المسند إليه لأن الضمير المرفوع المنفصل راجع إلى المسند
إليه لأن المنصوب لا يبنى وإذا رجع اسم كان المستكن فيه إلى المسند إليه أيضا
يترتب الجزاء بالشرط ترتيبا تاما فهو أي الاسم المسند إليه مبنى
على ما ينصب به من الفتحة أو الألف أو الياء أو الكسرة لكن لا يبنى على الألف
لأن ما بالالف لا يكون إلا مضافا نحو باباء فبقى ما به البناء ثلاثة (فانه) أي المسند
إليه (لو كان مفردا معرفة) لم يكن بعد الأفراد نكرة (أو) كان مفردا نكرة
ولكن مكان المسند إليه (مفصولا بحكمه غير ذلك) لما سيجي (وقوله
على ما ينصب به أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخولا) هذه (عليه) يشير
إلى أن هذا الكلام يعني أن إطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لأن عند
وجود هذه الشروط لا يكون منصوبا بل لا يكون إلا بناء والى أن ينصب مسند
إلى ضمير المفرد (وهو) أي ما كان ينصب به المفرد (الفتح في المفرد) لأن أعراب
المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لا رجل في الدار
أو غيره منصرف نحو لا حجر في الدار) والكسرة عطيف على الفتح (في جمع المؤنث
السالم) لأن نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسرة عند الجمهور (بلا تنوين
لأن التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا أو لا لأنها من خواص
المعربات (نحو لامسات في الدار) والمآزني بفتحة بلا تنوين (والياء المفتوحة
ما قبلها في المتن) أي في التثنية (و) الياء (المكسورة ما قبلها في الجمع المذكور
السالم) لم فإن كلامهم مبنى على الياء لأن نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فإن عنده
لا يبنى المثني ولا الجمع على حدة لأن النون كالتنوين دليل الأعراب (نحو لا سمين
لك و) لا سمين لك (ويعني) أي يريد المص (بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له
لما سبق) (فيدخل فيه) أي في قوله المفرد (المثنى والجمع) على حدة إذا لم يكونا
مضافين فيبيان كما ذكر (وإنما يبنى) أي المسند إليه بعد دخول هذه عند وجود
الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستفراعية وسقط التنوين أيضا
لأنه لا يمكن وهو من خواص الاسم المعرب (ويعني لا رجل في الدار لا من رجل
فيها) لمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لأنه) أي لأن قوله لا من رجل

في الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل في الدار حقيقة أو تقديرًا
وفرضا) (لقدقت) لفظة (من) من الجواب فتضمن معنى هافني لأن المبنى هو كل
اسم ناسب مبنى الأصل وبنوا وجه المناسبة سنة أوجه على ما سيجي (تحقيقا
تعطيل المحذوف يعني أن حذف من من الجواب لمجرد التخفيف (وإنما يبنى) اسم
لهذه على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون فرقا بين البناء الأصلي والبناء
العرضي (وعلى ما ينصب به ليكون البناء) أي بناؤه (على حركة) كالفحة
في المفرد والكسرة في الجمع المؤنث السالم (أو حرف) كالياء في التثنية والجمع
المذكر السالم (استحقها النكرة في الأصل قبل البناء) يعني ليكون اسم لهذه
مبنيا على حركة كالفحة والكسرة أو حرف كالياء استحقها الاسم قبل أن يكون
اسم لهذه لأن المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم
الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء وإذا لزم البناء ينبغي أن يبنى على ما استحقه
في الأصل ليكون الحركة البائية والحروف البائية موافقة لأعراب
من حركة أو حرف (ولم يبين) مبنى المفعول الاسم (المضاف ولا المضارع له
على ما سبق (لأن الإضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفيا
أو تخصيصيا أو تخفيفا (ترجح أي) الإضافة (جانب الأسمية فبصير الاسم) أي
اسم لهذه (بها) أي بالإضافة (مثلا) أي متوجها (إلى ما يستحقه في الأصل
أعني الأعراب) لأن الاسم مطلقا أصل في الأعراب لوجود المعاني المقضية
للأعراب وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فيه مع أن الأعراب ههنا مؤكدا
بالإضافة التي هي من خواص الاسم ولأنه لا يكون المضاف بنيا إلا نادرا نحو
خمس عشرة ولأنه يلزم من البناء جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا وذلك مستكره
جدا فوجب أن يكون المضاف أو شبهه مبربا بالأصل (وإن كان يبنى أي
المسند إليه) عطيف على قوله فإن كان مفردا (بعد دخولها) أي بعد دخول
هذه عليه مفردا معرفة بفتحة بانتفاء الشرط النكرة (لأبانتفاء الأفراد يعني
مفردا معرفة أو مضافا إليها) (أو) كان المسند إليه مقصودا لانيه الظرف
مرفوع محلا على أنه مفعول ما لم يسم فاعله (أي بين ذلك المسند إليه وبين

لا عطف على الجور في بيته باعادة الجار في المظروف (بانتفاء شرط
 المثال) يعني يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قل الله (على سبيل منع
 احو) اي لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز
 ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اي المعرفة والمفصول
 ملايين (مع انتفاء شرط كونه) اي المسند اليه (مضافا او مشبهاه) يعني
 لا يكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبهاه (اولا) يعني هذا الشرط
 بل يكون كل منهما مضافا او مشبهاه (وهي) اي هذه الصورة (ست صور
 جمع صورة بالقسم العقلية لان المسند اليه امام معرفة او نكرة والاول امام مفردا
 او مضافا) نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو (الج
 عطف على زيد اي ولا غلام عمرو فهذه اثنان والثاني امام مفرد مفصول
 او مضاف مفصول) (نحو لا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
 ولا امرأة) بالحر اضافة هذه ايضا اثنان الاول ايضا امام مفرد مفصول او مضاف
 مفصول (نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر
 قصارت صور المعرفة اربعة اثنان منها بلا فصل واثنان منها مع الفصل
 وصور النكرة اثنان فقط وهما البسا الامفعولان فصار المجموع ستة والانسب
 ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد ان يكون صور المفصول اربعة وغيرها
 اثنان ولذا قيل اربعة منها في المفصول واثنان منها في المعرفة ولكل وجهة
 هو مواليها * وجب * جواب الشرط (في جميع هذه الصور الست) الرفع
 فاعل وجب اي رفع الاسم الذي وقع فيها (على الابتداء) اي على انه مبتداء مرفوع
 بالاسمال المعنوي لان اذا لم يعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي (باما
 وجوب الرفع على الابتداء (في المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت
 او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة (فلاستماع) نفوذ اثر الالفية للجنس فيها
 اي في هذه المعرفة فان شرط لا يؤثر في مدخولها من النصب او البناء هو الجنس
 او الاضافة والربل وذا غير موجود في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة
 واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثر في الجنس فوجب الرفع بالابتداء رجوعه الى

اصاله تكون هذه من دواخل المبتداء (واما) وجوب الرفع بالابتداء (في المفصول
 وهو في النكرة المفصولة وهذا التعليل يجري ايضا في الموفة المفصولة) فلضعف
 (لا) هذه (عن التأخير مع الفصل) لان الشرط على ما سبق في تأخيرها اعرايا وبتاء
 الولي فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيه هو بعيد عنها * والتكرير
 اي وجب تكرير اسم (لا هذه فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على ارفع
 والى ان اللام فيه عوض عن المضاف (اليه لكن) اي الى انه يكون التكرير (مطلبا
 بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اي لا يشرط ان يكون الثاني عين الاول مثل
 ان تقول (لا) زيد في الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير بالتحضي
 مثل زيد وعمرو وعلى ما سبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرار النوعي لا الشخصني
 (اما) وجوب التكرير في المعرفة (مطلبا مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير
 مفصولة) فليكون التكرير (كالمعوض عما في التكرير من معنى) بيان لما في قوله
 نبي الاحاد) لان لا هذه موضوعة لفي الاحاد وذا لا يكون الا في الاجناس واذا
 دخلت على المعرفة يعني هذا المعنى لان في المعرفة لفي الفرد لان في الاحاد فينسخ
 ج التكرير ليكون عوضا عما في التكرير يوجد في الجملة في الاحاد لان في التكرير
 التعمداه التمدد (و) اما وجوب التكرير (في النكرة) المقصولة وان وجد فيها
 في الاحاد كما في صورة الولي (ايكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اي السؤال
 حقيقي او تقديري (هو) اي هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما في قوله
 لما هو (قول السائل) تحقيقا او تقديرا او فرضا (اي الدار رجل ام امرأة
 واجيب لافي الدار رجل ولا امرأة) فكرر في الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان
 فيه يجب التكرير (وهذا التعليل) اي المطابقة بين السؤال والجواب (جار
 على وزن غاز اي يجري في (المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اي كما هو جار
 في النكرة فكانه قبل زيد في الدار ام عمرو فاجب لا زيد في الدار ولا عمرو وكذا
 غيره من الامثلة * ونحو قضية * بالرفع لانها خير مبتداء محذوف (اي هذه
 قضية) حذف المبتداء لورود الاستعمال عليه مثل قوله رميته من غير رام اي
 هذه رمية * ولا بابا حسن لها * الوالوالحال ولا في الجنس واما حسن اسمها

وايها الجار والمجرور خبرها والجملة حال من الخبر بالواو والضمير من مثل قولك
 هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتثنية المفهومان من لفظ هذا (اي
 لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون عند القضاء
 ومعناه الحكم نحو وائس على رضيه حاضر اهنا اي هذه قضية لا قاضي لها مثل
 لقوله عم اقضاكم على واقضكم زيد كذا سمعته (هذا) اي قول المص وتحو
 قضية ولا ابا احسن لها مناول (جواب دخل مقدر بنا) ان يكون الواو فيه
 للاستيناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وا) ان معرفة وجب الرفع
 والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم
 لاو) هو قوله ابا احسن (فيه ا) في هذا القول (معرفة لان ابا احسن كنية
 على رضي الله عنه) وهي ماصدر باب او الالم وهي من اقسام الالم لان اقسامه
 ثلثة كنية ولقب وعلم شخص كلهم امارف فيكون قوله ابا احسن معرفة (و) الحال
 انه (لا رفع فيه ولا تكرر) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما
 عدم الرفع فلانه لو رفع اقبل ولا ابا احسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت
 الى غير باب المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اي قوله ابا احسن
 منصوب (لان نصبها ايضا يكون بالالف) غير مكرر) وهو ظاهر (فاحاب
 المص) عنه اي عن الدخول المقدر (بانه) اي بان هذا القول متناول بالكرة
 فلا يرد نقضا على التعريف بانه جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل
 اما بتقدير المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه المقامه (اي
 ولا مثل اي احسن لها) فيكون بناء على الفتح لا (ان المثل لتوعله في الابهام
 لا يعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لا هذه ح من القسم الثاني فحذف
 المضاف واهم المضاف اليه مقامه فخذ حكمه فصاركانه مبنى على الفتح التي
 هي اخت الفتح وخ قوله ابا احسن على تعريفه والزيادة على رضيه فالتعني هذه
 قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على مرصيه والحال له لانه
 او بتأويله بفصيل) على وزن صدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاعلاق
 الفصيل على على رضيه من قبيل رجل عدل لا يستهزأ على رضيه بهذه الصفة

اي بالفصيل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عم
 اقضاكم على رضيه (فكانه قيل) هذه قضية (لا فصيل لها) فصاركوله ابا احسن
 كاسم الجنس المفيد المعنى الفصل والقطع كما قالوا الكلى قرعون موسى يعني
 يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبها (ويقول هذا
 التأويل) اي التأويل الثاني (ابراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان
 اشتمل اركنية بالرفع والتعريف اللامي يعني ابو الحسن مثل ابو الخطاب كغير
 رضي الله عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير) لانه لو لم يكن للتكثير لما اعرضوا عما
 هو المشهور فالتزامهم نزع اللام لبس اللفظ للتكثير وانما قال لان الظاهر
 يجوز ابراده بالتكثير ايضا كونه كنية لرضيه لان الظاهر ابراده باللام في مثل
 لا حول ولا قوة الا بالله الحول القوة وبالجملة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة
 فقبل في تفسيره مرفوعا الى النسبي عليه السلام لا حول ولا خلاص من معصية
 الله نعم الابعصته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الابعونه
 وتوفيقه وقبل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الابتوفيق الله نعم اولا
 رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا على مشاق الدين بما امرنا الله نعم (اي فيما
 كررت فيه) افضة (لا) هذا تفسير المال يعني ان هذه الاقسام الاربعة غير مختصة
 بها بل تجري في كل موضع يوجد شروط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون
 اكرارها عطف وان يلي كل منها مقردة وبين الشاه الاول بقوله فيما كررت فيه لا والى
 بقوله (على سبيل العطف) والثالث (وكان عقيب كل منهما مكررة بلا فصيل) بينهما واما
 افراد تلك التكررة فتستفاد ايضا من المثل (يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ
 اي بحسب التنفط (لا بحسب الوجيه) وبيان الحال (فلما) اي فان الوجود في هذه
 الصورة (بحسب التوجيه تريد) كما في اثناء الوجود تستفيد يعني من بيان الابدانها
 تفيد فتح انها على اه على ما بينة تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في الاول
 صارت خمسة وفي الثاني زيدت (عليها) واما عند العقل امام بيان واما معربان واما
 لاو مبنى والى معرب منصوب ولم يوجد عاكسه وهرا عراب الاول مع نصبه
 وبناء الثاني واما الاول مبنى والى معرب مرفوع وعكس هذا هو اعراب الاول

مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان يكون سنة ولما سقط ما كان الاول فيه معر بامضوبا
والثاني مينا لعدم وجود شرط صبه كما سبق بقى الوجوه بحسب التلفظ خذ
الاول من تلك الوجوه **ففتحها** اي فتح الاول والثاني يعني بتاؤها على الفتح
اي لا حول ولا قوة **ابالله** بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لافيهما) اي
في كل واحد منهما (لنفي الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما انفردت كل واحد منهما
عن صاحبها (ولا قوة) مع ان لافيه لنفي الجنس واسمها مبنى (عطف على لا حول
عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل بعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير
جملة وكذلك لا قوة (وخبرها اي) خبر لا حول لكونه اصيلا لان المعطوف عليه
اصل (محذوف اي لا حول ولا قوة موجود **ابالله**) والخبر الظاهري وهو قوله
ابالله هو المستثنى المرفوع العرب باعراب المستثنى منه المحذوف الدائم مقام متعلقه
لانه لم يرف لابتداء من متعلق هو في الحقيقة خبره يكون جملة واحدة فيكون في قوة
لاشئ له **ابالله** (او عطف جملة على الجملة) عطف على قوله عطف مفرد (اي
لا حول) موجود (**ابالله ولا قوة**) موجود (**ابالله** حذف خبرا لانه الاول استثناء
محملة) عن خبر الجملة الاولى (خبر) اي بقية كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا
واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف في الثانية ليكون السابق
قربة لللاحق ليكون اولها ابد اجال وابهام ثانيا تفصل تفرقة في النفس
والذي المنساق بعد الطلب اعز من المساقا بلا تعجب **ففتحها** الثاني (من تلك الوجوه
فتح الاول) يعني بناء الاول على الفتح ونصب الثاني **ففتحها** اي لا حول ولا قوة **ابالله**
اما فتح الاول) اي اما كون الاول مبنيا عليه (فلان الاول انفي الجنس) وحول
اسم مفرد نكرة قد ولها نيبني على الفتح (واما نصب الثاني) فلان الثانية مريدة
اي زائدة (لأن كيد النبي) لان المعطوف على المنفي يكون منفي ايضا فيكون حرف
النفي في المعطوف زائدة وقائدها التاكيد لاني المستفاد مما قبله كما في قولك ما جاءني
زيد ولا عمرو لانه اذا قبل وعمر وبدون لا استفيد عدم مجيء عمر ايضا وزيد لافيه
ايكون نصبا (والثاني) وهو قوة (معطوف على الاول) الذي هو حول يعني
معطوف على لفظه (فيكون) اي ذلك الثاني (متصوبا بحلا على لفظه) او على

محله القريب المسبق ان له محابين محل قريب وهو منصوب بلا وتوحيلى بعيد وهو
مرفوع (لانه حركة حركة الاعراب) قد سبق نفيته فيجوز لخل عايتها
كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدراهما) اي للاسمين المعطوف
احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاول وحدها فيكون المجموع
جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدرا بكل واحد منهما خبر على حدة) لان الثاني
وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر لانه يجوز ان يجعل مبتداء باعتبار محله البعيد
كما يجوز في اسمها المبنى ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول ح اما جملتين بان يكون
عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لا يجوز
ان يعطف اسمان على معمول على عامل واحد بعطف واحد وقد ذكر غير مرة **ففتحها**
الثالث **ففتحها** اي ان يكون الاول مبنيا على الفتح كما سبق في الاول والثاني
ورفعه اي (ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة) بالرفع (ابالله اما فتح الاول
اي اما كونه مبنيا على الفتح (فلان الاول انفي الجنس) وحول نكرة مفردة
قد وثقت بعدها بالافضل فينبغي ان يبنى على ما ينصب به وهو الفتح لوجود شروطه
واما رفع الثاني) اي اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتاكيد النبي لما قلنا
فيما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحاذاة القريب
لكونهما عارضين لاعتبار لهما في الظاهر اي (لان الاول مرفوع في الاصل
بالابتداء) اي بالعامل المعنوي فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاول والاوجب
عطف مفرد) بدل من قوله عطف او تفسيره او خبر مبتداء محذوف اي هو عطف
مفرد (على مفرد) وذلك لا يكون الا (بان يقدرا لهما خبرا واحدا) ويكتفي بكون
الخبر خبر الاول اي لا حول موجود **ابالله ولا قوة** مثالا قولك في الاثبات زيد قائم
وعمره فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدرا
لكل منهما) اي من الاول والثاني (خبر) على حدة لان الاول عامل لفظي يحتاج
الى خبره مستغفل فتكون مع اسمها وخبرها جملة واحدة كانت الثانية زائدة واسم بعدها
مرفوعا بالابتداء يحتاج الى خبر مستغفل فيكون جملة اخرى وهذا كان هذا
الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاول **ففتحها** (اربع) من تلك الوجوه

على مفرد بلزم ان يكون قوله الالهة (بمعنى الخبر المتعلق بقوله الالهة) منصوبا
ومرفوعا في حالة واحدة لان الاولى تقتضي ان يكون منصوبا والابنية ان يكون
مرفوعا فيكون معمولا لعمادين مختلفين في حالة واحدة وزاغير جائز فتعين
ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثاني) وهو ان يكون رفع الاول
على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لاملفاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول
من قبيل عطف مفرد على مفرد (لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني
عليه باعتبار محل العبد والالهة خبر لاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون
عطف جملة على جملة (كما هو الظاهر) وجهه ما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف
الاول وعطف الثاني على التامل الصادق ﴿﴾ واذا دخلت الهمزة ﴿﴾ الاستفهامية
على ﴿﴾ لفظ لا ﴿﴾ التي (يكون) (لنفي الجنس) لكون البحث فيها ﴿﴾ لم يتغير
مبنى للفاعل من غير تغير من التفعيل ﴿﴾ العمل ﴿﴾ كما يتغير المعنى مفعوله (اي عمل لا
يشير الى ان اللام للعهد (اي تأثيرها) فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوي
وهو التأثير اوله هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر
اللازم ووارادة اللازم (في مدخولها) اي فمادخلت لعلبه من الاسم والخبر
اعرابا (يوتاء) يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا
او مبنيا يكون ايضا بعده معربا في الاول ومبنا في الثاني (لان العامل) لفظيا
كان او معنويا معما عيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جاريا (لا يتغير عمله) اي اثره في
مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها
لم تعد من العوامل حتى تغير مادخلت هي عليه وعدم لا يغير اثر لافيه اولى بالزم
بخلاف ما اذا دخلت الجار عليها نحو ان يبنى بالجرم وحدة بالمال فانه يتغير عمله
وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه تغير بدخول
الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم حصه بالبيان اشارة كانه الى كون الهمزة للعرض
والثني ﴿﴾ ومعناها ﴿﴾ اي معنى الهمزة ابدخلته على لا التي لنفي الجنس) احد
ثلاثة اشياء (اما) الاستفهام ﴿﴾ حقيقة (نصب على التمييز لان الهمزة قد
تدخل على شيء مجازا (فنقول الارجل في الدار) من غير تغير تأثيرها من البناء

والاعراب في مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشي الظان الشارح به
على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلاثة وقبل تخصيص الثلاثة بالذكر لكان
الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى ﴿﴾ و ﴿﴾ اما ﴿﴾ العرض
بسكون الزاء مجازا (نحو الانزول عندي) عارضا للنزول عليه حيث لا يرجح نزوله
وعدمه لان مجهولية الشيء كما هي سبب الاستفهام سبب للعرض فاستعمل احد
الدينين المتحدين في السبب الاخر (ولم يذكر سببويه ان حال لا) المستعملة (في العرض
كحاله قبل) دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال
فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا في الافعال كما يقال لا تنزل
بل ذكره السيرافي) يعني ذكر السيرافي ان حال الا في العرض كحاله قبل دخول
الهمزة (وتبعه الخبرولي) بالجيم المفتوحة والراء المعجمة المضمومة (والمص
لانها وان كانت الهمزة عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار
اصلاها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازي (ورد ذلك) اي ذكر السيرافي
او كون حالها في العرض كحاله قبل دخول الهمزة (الاندلسي) بفتح الهمزة
وسكون النون وضم اندال الهمزة منسوب الى اندلس اسم بلدة (وقال هذا) اي
كون حالها فيه كحاله الاول (خطاء) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب
يعني ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت
من حروف الافعال) يعني من حروف الافعال التي تقتضي الافعال لفظا او تقديرا
كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل هلا والاول والاول وما
وهذه كلها تفتضي الانفعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب
الاسم) الواقع (بعدها) اي بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف
الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له
نحو (لا زيد انكرمه) في تقدير الانكرم زيد انكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها
فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قال السيرافي ولا وجه
لقول من قال في وجوب الانتصاب بحيث يجوز ان يكون بعد كلمة الافعال لازم نحو
الازيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على

شريطة التفسير **فما** (أي التي نحو الاماء) اشربه (حيث لا يرجح ما) قبيبه
 لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقة فلا يكون التثني لان ما لا يرجح
 لا يستفهم اذ لا يقال لاحد تطير على حقيقة فيحمل على التثني مجازا مع الطاب
 لان في التثني معنى الطلب كما في الاستفهام وكما في قوله الاسم يميل الى خرفا شربها
 الاسم الى اضرب بن حجاج (واما قوله) يدل على محصلة ثابت (الارجلا جزاء
 الله خيرا) وفي الرضى روى الالفاء في الا التي للتثني نحو الارجلا جزاء الله خيرا
 وروى الارجل بالجر اى الامن رجل (فهذه) اى كلمة لا في هذا البيت (عند الحليل
 من احمد الذي هو الامام الهوى) (ابست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية للكلمة
 لاعلمها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قولك عند جائل
 وشا حننا ولكنك (اى الا انه) (حرف موضوع للتخصيص) مستغلا (برأيه) مثل
 الاوه لا وغيرهما (فكانه) اى فكان الشاعر (قال لا تروتنى) بضم التاء من الادارة
 اصله ترون فاعل بحذف الهزمة والياء فصارت ترون بضم التاء والراء ثم حقه
 باء المتكلم وتون الوقاية فصارت تروتنى (رجلا) مفعول به (يعنى هلا تروتنى رجلا
 جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب
 فيكون قرينة لمسيبه وقرينة كلمة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال
 ولذلك) اى لكون الاحرف ارساء من جزوف التخصيص والاسم بعدها منصوب
 بالفعل المحذوف (نصب رجلا) فيه (ونون) وفي الرضى واعلم ان معناه اذا دخلت
 في الماضى باسمه التوجيه والظوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحذف على
 الفعل والطلب له فيبى اى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضى الذى
 قد فات لانها تستعمل كثيرا في اوم مخاطب على انه ترك الفعل في الماضى الى هنا
 كلامه (وهى) اى كلمة لا هندية نسي لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى
 مركبة من همزة الاستفهام ولا تثنى الجنس فكانت (بمعنى التثني) مثل قولك
 الاماء اشربه (نكال القياس) ان يثنى النكرة الواقعة بعدها الا لكان حالها بعد
 الهزمة كحالها قبلها فيقال (الارجل) بالفتح بلا تنوين (لكنه) الا انه (نون
 اى جعل رجل في قول الشاعر وهو الارجل جزاء الله منصوبا (لضرورة) وزن

الشعر) لان وزنه في كل مصرع مستغنى عن مستغنى فقولان واذا لم ينون يكون
 الاول ناقص بحرف لان التثني تعدد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله صبت
 على مضائب لوانها صبت على الايام صرن لبيان انها لما رغب من بيان المنصوبات
 لا التي انفى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبني او مرفوعا شرع في بيان
 احوال تواليه من الصفة وغيرها بسبب في احوالها فقال **ونعت** مبتدأ
 اسم لا بحذف المضاف **المبنى** بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه لام هداى
 الذى هو قسم من اقسام اسم لانه على ما عرفت ثلثة (لانعت اسمها المعرب
 احتراز به عن نحو لاعلام رجل طريفا) فانه لا محالة معرب اما منصوب جملا على
 لفظ المنعوت وهو الظاهر وامامه رفع جملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا
 لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبني فلا يلزم ان يكون هو ايضا
 مبني **الاول** بالرفع اى هو (بالرفع صفة للثمة) لا بالجر صفة للاسم لان
 المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قد ودا (له لا) اى النعت (الثاني
 وما بعده) يعنى الثالث والرابع وسير ذلك (احتراز به عن) النعت الثاني (مثل لارجل
 طريف) امامه مبنى على الفتح موافقة لمنعوتة واما معرب رفعا ونصبا لماسمى لانه
 نعت الاول ككرم لربافع او ككرم بالانصب (في الدار) خبرها **مفردا**
 بالنصب لانه (حال من ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا
 اورده بالنكير لان الحال لا بد ان يبين هيئة الفاعل او المنعول به وقدم عليه لانه يكون
 القيود متوالية بمجتمعة بلا فصل واقع بينها واوجدها حالا من المبتدأ باعتبار كون
 ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجده لانه يوافق قوله الاول لان الحال في المعنى صفة
 والعامل فيه مبنى) لما تقرر ان العامل في الحال ما هو العامل في ذى الحال (احتراز عن
 النعت المضاف او المضارع له) (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) او لارجل
 خيرا من زيد فانه لا يثنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لماسميا تى **يليه** فعل
 مضارع معلوم (حال به حال) من ذلك الضمير ايضا وقد مت لما سبق ولو جعل
 ايضا حال من المبتدأ لكان منصوبا لما قلنا اى بلى النعت الاول اسم لا مبنى (اوصف
 مفردا) اى الى النعت الاول المفرد اسم لا مبنى لما قلنا ان الحال في المعنى صفة (احتراز

به من المفصول اي عن النعت الذي رفع بينه وبين المنعوت فصل بشيء (نحو
 لا غلام فيها ظرف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا (وهذا
 القيد يعني) قبل الولي (يعني عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طرفة لان معنى
 الاول ان لا يكون مسبوقا بشيء ومعنى الولي كذلك فتزاد فانه يكون احدهما معية
 عن الآخر الا ان الولي اصطلاحا معناه اولذا انسب الاغناء اليه مع ان الاول يفنعه عنه
 ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتبه بذلك الاول اهتماما وليكون تأكيده له ^{بني} مبنى
 خبر (على الفتح) على المنعوت (يعني بين على الفتح كما ان المنعوت كذلك) (لكان
 الاتحاد بينهما) في الصدق فان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فان جدا
 فتح اذا لم بين يلزم ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال) ايضا
 لما عرفت ان من شرط الولي بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل (وتوجه الى اليه
 اي الى النعت حقيقة) تمثيل لان النفي في قولك لا رجل ظرف قائم نفي القيام عن
 الرجل الموصوف بالظرافة لاعن لجراد الرجل الاباء البناء النعت اربع شرائط
 ان يكون نعت المبنى بلا و ان يكون النعت الاول وان يلي النعت المبنى ولا يفصل بينهما
 وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت فيسمى
 البناء منه اليه فيسمى النعت ايضا السراينة (اليه والمبنى في قوله) اي في قول المص
 ونعت المبنى اشارة الى ما بين على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه اي المبنى بالاصالة
 هو (المذكور سابقا) في قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان يكون الاسم فيه
 للعهدى الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية (فلا يراد به
 اي الشأن (اذا كرر المبنى) الذي هو اسم لاهذه (وبني) المكرر (على الفتح) كالاول
 لكونه تأكيدا له (ثم جيئ بنعت) وجعل نعتا لثاني بناء على ما هو الظاهر (لا يجوز بناءه
 اي بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصاله في البناء) مثل لاماء ماء باردا
 بالاصاف حلا على اللفظ او المحل القريب او ارفع حلا على المحل البعيد (مع انه
 يصدق عليه) اي على قوله باردا (انه) البارد (نعت المبنى الاول مفردا يليه
 يعني يصدق هذه الشروط المتضمنة ببناء النعت الموجود هي فيه ولا يصح
 بناؤه (فان بارد) الذي في (هذا المار نعت للتابع) يعني الماء الثاني (لا للتبوع

يعني لا الاول (كما والظ) من المنعوت ان يقع الفصل بينهما لان الماء الثاني
 وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا لاول (واوجعل) ذلك النعت
 نعتا للمتنوع (على خلاف الظاهر) (فلبس) النعت (مما يليه) اي يلي النعت
 المنعوت (لتوسط تابع بينهما) يعني لوجود الفصل بالماء الثاني بين النعت
 والمنعوت ^ف ومعرب ^ف سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا له او لا (لان
 الاصل في التوابع) كلها (بتبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء) سواء كان
 المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاء في هؤلاء اكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظرف
 بالرفع او النصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل
 ظرفا و ظرفا ليرى لكون الاسم اصلا في الاعراب والعمل بالاصل اولي ^ف رفعا
 منصوبا على المصدرية او على نزع الحاء افضى اي يرفع (حلا) اي لكونه محمولا
 على محله البعيد ^ف ونصبا ^ف عطفا على رفعا (حلا) اي لكونه محمولا (على اللفظ
 اي لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح) او على محله القريب (وهو النصب بها ^ف نحو
 لا رجل ^ف فانه اسم المبنى على الفتح ^ف ظرف ^ف وهو (بالفتح) يعني مبنى
 على الفتح لوجود الشروط المتضمنة ببناء عليه ^ف و ظرف ^ف يعرب (بالرفع) حلا
 على محله البعيد ^ف و ظرف ^ف يعرب (بالنصب) حلا على اللفظ او على محله
 القريب او رد هذا الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بدعيته ^ف والا ^ف عطفا
 على مفرد مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يعني ان كان نعت اسم لاهذه
 موجود فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا
 والا اشار الله الى هذا بقوله (اي وان لم يكن النعت كذلك) اي وان لم يكن نعت
 اسم لامتصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثلا لا غلام رجل
 ظرف اولم يوجد الثاني بان لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه اولم يوجد
 الثالث بان يقع فصل بينهما مثل رجل في الدار ظرف والحاصل انه ان لم يوجد
 الشروط الاربعه فيه باسرها سواء وجد بعضها او لا ^ف فالاعراب ^ف اي حكمه
 الاعراب (اي تحكم ذلك النعت ان يكون معربا لا غير قدر المبتداء بقريته حرفا
 الجزاء وقال (لا غير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معربا باللام فيفيد الحصر من قولك

زيد أجود وعمر والشعاع (رفعاً جلاً) سبق أعراهما (على المحل البعيد) الذي
هو أرفع (أو نصباً جلاً على اللفظ أو على المحل الأقرب) وهما ظاهراً (وقد مرت
أمثلة) أي أمثلة كون النعت معرباً بعدم وجود شروط البناء (في بيان فوائد
المقبود) وأنا أوردتها بعد قوله والاتامل وكن على بصيرة ^{بشيء} والعصف ^{بشيء} أي
عطف شيء (على اسم لا المبني) إلا أن شرط جواز العطف على اللفظ أو على المحل
البعيد على ما فهم من توجيه الشئ وتمثيل المص ثلثة أن يكون اسم لا مبني وأن يكون
المعطوف نكرة وأن لا يكون لافيه مكرراً وبين الشئ تلك الشروط بقوله (إذا كان
المعطوف نكرة) مثل لا غلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف معطوفاً (بلا نكير
لأن المعطوف فاته) أي الحال والشان (إذا كان المعطوف معرفة) سواء كان علماً
مثل لا غلام لك وزيداً ومصافاً ولا غلام لك وعبد الله (وجب رفعه) أي رفع
المعطوف أو معرفة باللام (نحو لا غلام لك وانقرس) لأنك أو نصبته جلاً على اللفظ
أو على المحل كانت لفظاً لا عاملة في المعرفة وداحمال لما عرفت أنها لا تعمل إلا في النكرة
المضافة أو المناسبة بها (وإذا كان لا مكرراً في المعطوف) مع أفرادها وتكثيرها
مثل لا رجل ولا امرأة (تحكمه) أي حكم هذا المعطوف (ما علم في قوله لا حول
ولا قوة فيما سبق) من أنه يكون خمسة أوجه من حيث التلغظ لأنه ذكر على وجه
التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عامناً ملاماً لما وجد فيه شرط وهو أن لا تكون
مكررة بطريق العطف وولي كل واحدة منها نكرة مفردة بأن يحمل متعلقاً بالعطف
وهو مبني المفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى المعطوف أي (بأن يحمل) المعطوف
الذكر ^{بشيء} على اللفظ ^{بشيء} أي لفظ اسم لا المبني (صفة الاسم ولفظه لما عرفت
غير مرة ففقه شبهه بالنصب فيجوز الحمل على لفظه (ويجعل) المعطوف منصوباً
عطف على يحمل ^{بشيء} وبأن يحمل) المعطوف على أن يحمل بأداة الجار أو وقوع
العاصلة ^{بشيء} على المحل ^{بشيء} أي محل اسم لا المبني والمراد به هنا المحل البعيد وهو رفعه
بالابتداء (ويجعل) المعطوف مرفوعاً ^{بشيء} جازراً ^{بشيء} فالوجهان النصب جلاً على
اللفظ وأرفع جلاً على المحل البعيد جازراً على السوية إلا أن الأول هو الأول لكونه
ظاهراً أو كون الثاني أيضاً منقباً (ولا يجوز فيه) أي في هذا المعطوف (البناء) ^{بشيء} جازراً

في الوصف لا تنفاه مع صحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الانوار الثلاثة الافراد
والتكبير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بل اطف لانه بعد فاصلا في عرفهم
لما سيجي وان جار في النداء نحو يا زيد وعمر ولضعف لاعتن التأثير الافيما يليه او كان
في حكمه كما في انعت وههنا لم يليه ولم يكن في حكمه مع ان الاصل هو الاعراب
لما كان الفصل بالعاطف اي بواحدة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه
كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل تمتع والحال ان المعطوف بغير المعطوف
عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل (المعطوف) في حكم المتصل بان يكون
الواو زائدة لتأكيد الصدق كما في عطف الصفات بعضها على بعض مثل قولك
جاءني زيد العالم والشاعر والدبر وكافي النداء مثل يا زيد وعمر ولانه في حكمه يا عمرو
وان لم يكره الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اي لان هذا محل ان يظن فيه الفصل
بلا الزائدة (المؤكدة) مثل لا بيع فيه ولا خله ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء
لانه ليس فيها هذا الفن فافترقا (اذا المعطوف على المنفى) مطلقا (يرا فيه) اي
في المعطوف (على المنفى) لفظ (لا كثيرا) اي زيادة كثيرة لتأكيد المنفى (نحو لا حول
ولا قوة) لان الالف زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا ^{بها} مثل لا اب
وابنا وابن ^{في} فبدل نشر على ترتيب الالف لان الاول منصوب والثاني مرفوع عطف
على الالفاظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا في قول الشاعر
ولا اب وابنا وابن مثل مردان وابنه لافيه انني اجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا
فصل مني على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اي لا اب
وابنا موجودان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على
جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثاني جملتين اي لا اب موجود
وابنا موجود (مثل مروان وابنه) بالنصب حال من الضمير المستكن في الخبر فيه نشر
على ترتيب الالف لان الاب يسبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه
ملفوف وهو ان يؤتى بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقولك لشيء كان قلوب الطير رطبا
ويابس الذي وكرها العناب والحشف البالي (اذهو بالمجد ارتدى وازرا) الجار
متعلق بالفعل بعده مقدم المحصر الارتناء الرجوع يقال ارتداء اذ رجعت من وراءه وازرا

اللام بمعنى رجوع ايضا وتاخر من ازمه وزاذا وبعده زاء معجمة وبعده راء معجمة
 اذا قوى يقال تازر في الامر اذا بعل لان مروان رجوع الى المجد وتاخر فيه وتقوى والالف
 في تازر الاشباع كالف التاني في قول الله اعز لا للثنية (و) اما (سائر التوابع) اي بابها
 من التاكيد اللفظي والمعنوي والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعني
 لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعب والعطف بالحروف (لكن) اي الا انه ينبغي
 ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يعني يبنى البدل والتاكيد اللفظي اذا كان كل
 منهما نكرة مفردة نحو لارجل صاحب لولاء ماء بارد او اذا كان معرفة يجوز
 الوجهان الرفع والنصب نحو لارجل صاحبكم ولادماؤكم وكذا التاكيد المعنوي
 نحو لارجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لارجل ابو عبد الله (كذا) اي كما يكون
 حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسي) حيث قال اما البدل وعطف البيان
 والتاكيد اللفظي فلا نص لهم لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها
 مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب
 اي هنا كلامه لان البدل في حكم تكرير العاقل فكأنه قال لصاحب لي والتاكيد
 اللفظي كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاءاء في لاءاء باردا
 فينبغي البدل والتاكيد اللفظي اذا كان مفردا نكرة ~~مفعول~~ ومثل لا باله ولا غلامه
 بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لاءاب في الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات
 الالف في الاول ولا حذف النون في الثاني لانه لا يبق المشابهة بالمضاف ح والاثبات
 والحذف لا يكونان الا بالمشابهة (به اي كل تركيب) المراد بالتركيب لامع اسمها
 وخبرها لانه قال الشاذلي (يكون فيه) اي في ذلك التركيب بعد اسم لا التي لفي الجنس
 لام الاضافة) سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا بالزيد
 وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مثنى او جمع
 على حدة نحو لا نصري له ولا مجبري له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم
 اي اسم لانفي الجنس) (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (في نحو اب
 فيه) اشارة ان المراد به الاسماء الستة غير ذي فانه لا يقطع عن الاضافة على ما مبني
 ومن (حذف النون) اي نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع

على حدة واما عند الرضي فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالها
 واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال في المثنى والجمع وفي الاب
 والاخ من بين الاسماء الستة اذا ولبها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف النون
 التثنية والجمع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لاعلامي لك ولا مسلمي لك ولا لاله
 ولا خاله تكون معرذاته اقا فاقوله لا باله مبتداء ~~جائز~~ خبره اي يجوز في مثل هذا
 اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معرذا منصوبا (يعني ان الاصل
 في هذين التركيبين) ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لانه نكرة مفردة وقعت بعدها
 بلا فصل (ان يقال لاءاب له) ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء
 الستة غير ذي (و) يقال (لا غلامين له) ولا مسلمين له مشاوجعا بالبناء على الباء
 فيكون اسم لا التي لفي الجنس (فيهما) اي في مثل هذين التركيبين (مبني على
 ما ينصب به الاسم) وهو الفتح في الاول والباء في الثاني لوجود شروط البناء التي هي
 الافراد والتكبر والولي ويكون (الجار والمجرور) في مثل له في محل الرفع (خبر لها
 اي للاتي في الجنس والمعنى لاءاب موجودان فلان ذلك لانه قد ما شاف يكون المثنى
 يثبت جنس الاب له الان ولا غلامين موجودان فلان الان فيكون ايضا المثنى
 يثبت جنس الغلامين له الان (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن
 لا الى حد الشذوذ لانه قد استعمله النحاة ايضا باثبات الالف (مثل لا باله) وحذف
 النون مثل (لا غلامي له) ولا مسلمي له وجعل معرذا منصوبا (زيادة مخالف) متعلق
 بقوله جاء (في مثل اب) ونحوه (وباسقاط النون في مثل غلامين) ولا مسلمين (كما
 في حال الاضافة) يعني اذا اضيف نحو لاءاب والغلامين والمسلمين الى النكرة يكون
 معرذا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لاءابا رجل في الدار ولا علمي رجل
 ظرفا لوجود شروط النصب التي هي الاضافة النكرة والولي ~~مفعول~~ تشبيهه
 مفعولا لقوله جائزا اي ايجز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة
 حال والاول اوجد ~~نحو~~ الجار والمجرور متعلق بالنشيد راي (شبه) اسم لا هـ
 الذي (في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) اي شئ مضاف ~~مفعول~~ بالتشبيه
 ايضا (واجزاء الاحكام الاضافة) بالنصب عطف على قوله تشبيها ومسان الفائدة

التشبيهية بمعنى المقصود الأصلي من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى
على اسم لاهذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض (فيكون
اسم لاح (معربا) منصوبا (وذلك التشبيهية) اى تشبيه اسم لاهذه فى هذين التركيبين
اعا هو) فيه اشارة الى ان اللام فى قوله **لا اياه** لا تشبيه ووجه التشبيه
يكون على التشبيه كقولك زيد كالاسد فى الشجاعه وهى على تشبيه زيدا (اى
لمشاركه اسم لاحين يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة
المقدرة (بينه) اى بين المضاف (وبين ما يضاف اليه **لا اياه** اى للمضاف) بدون
اظهارها يعنى لمشاركه اسم لافى تركيب لا اياه ولا غلامى له المضاف الذى وقع بعد
لا فى قوله لا اياه ولا غلامى **لا اياه** فى اصل معناه **لا اياه** (فى المعنى الاصل) اى معنى
المضاف من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة وهو) اى الاضافة الا (اختصاص
فالتدكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى
المضاف الذى هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما
حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ببق ابوك تخصيص اصلى لكونه مضافا
وتعريف حارث بالاضافة واب لك بشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل
معناه فكما ثبتت الالف فى ابك ثبت فى ابك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب
كذا فى ارضى او المعنى عطف على قوله اى اسم لافى تقدير قوله تشبيها له من حيث المعنى
تقديره المعنى هكذا (او المعنى ان مثل لا اياه ولا غلامى (جائز) باثبات الالف
فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الالف لا اياه
بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون (تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين) وهما
قوله لا اياه ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) او فى مثل هذين التركيبين فاللام
داخله على المشبه وصلة للتشبيه اى اكون مثل هذين التركيبين حيث اضافة فيه
مشابه (بالمضاف اى بتركيب يستعمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف
معناه المجازى وهى التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لامعناه الحقيق وهو
كل اسم اضيف الى اسم اخر كما فى التغير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة
التركيبية اعنى تشبيه تركيب لا اياه بتركيب لا اياه بجل و بتركيب لا غلامى له تركيب

لا غلامى رجل فثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف في المشبهة (المشاركه)
 اى (المشاركه) مثل هذين التركيبين (غير المضاف قبها اسم) (لاله اى لا يستعمل على
 الاضافة) اى التركيب يكون اسم لا فيه مضافا. فى اصل معناه اى معنى ما يشغل
 على الاضافة وهو اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه في التوجيهين
 الاختصاص والمشاركه وقيل المحشى لا فرق بين التوجيهين فى المثال
 وانما التفرقة فى حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركة تارة الى اسم لا مضاف
 باظهار اللام وبارجاع ضميره الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص
 والتعريف متفرع عليه لخصيص المراد بالمواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة
 اى مثل هذين التركيبين وضع له الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه
 الا ان بين الاختصاصين (اى الاختصاص المسمى من تركيب لا لانه حيث
 لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب اسم لا يفيد مضافا (تفاوتا) يعنى فها
 فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اعم مما يفهم من غيره) اى
 من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف
 والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام التوبى والنون من المضاف
 ولذا يكسب المضاف من المضاف اليه التعريف اذ التخصيص قصارا حدهما جزء
 الاخر بخلاف لا لانه ولا غلامى له لان الثالث فى اجنبه من الاول والاختصاص
 انما ينفاد من اللام حتى لا يمكن اللام ان يستغنى فيكون الاختصاص فى الاول
 ومن ثمة قد بدى تفسيره غير مرة (اى لاجل ابجوار مثل هذين التركيبين) يعنى
 باثبات الالف وحذف النون (انما تشبه اسم لا الذى هو غير المضاف) باسم
 لا الذى هو (المضاف فى معنى الاختصاص) لم يحزن بنية تركيب اى يكون فيه بعد
 اسم لاهذه حرف من حروف الجر من غير اللام نحو لا لانا فيها (اى فى الدار
 ولا رقبى عليها ولا غلامى بها) (او عدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لا لانا المضاف
 قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفى المشاركة فى اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم
 انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة لا لانا الى شيء) اذا اضيف اليه
 انما هو بايون له (اى يكون الالف اليه) (وهذا الاختصاص) اى المفهوم من

اضافة الاب الى شي (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) ان الاب من حيث انه اب
لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح اضافته
الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب الابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار) يعني لا يصح اضافته الاب الى الدار اب حتى يشبه مثل الابا فيها له
فتثبت الالف كما ثبتت في تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته له) اي لمشاركة
تركيب لا بابا فيها التركيب يضاف فيه الاب اليها (في اصل معناه) ^{بشيء} وليس ^{بشيء} اي
مثل هذين التركيبين (بمضاف ^{بشيء} على ان يكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة
بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه ما ينبغي لا بلا خبر او تعمل هي في معرفة
وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما ان اس بمضاف ظاهرا ^{بشيء} لفساد المعنى (المراد
صفة المعنى (المقاد) بلا فاصلة صفة المعنى (بهما) متعاق بقوله المراد والمقاد على
سبيل التنازع هذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اي بعد صفة
لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيهام مضافا
لما سبق (وهو) اي المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (في ثبوت جنس الاب) في
الاول او في ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور
وصفه به احتراز عن الضمير المتكهن في الطرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت
وغير الاستقلال بقوله (وهو له من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به
الطرف بخلاف ما اذا كان مضافا فان يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس
الاب ثابتا بل يبدو لا جنس الغلامين ثابتين له (وهذا المعنى) اي في ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اي على تقدير ان يضاف
الاب او الغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدة (من وجهين اما اولاه
اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الاول فنصب قولا ^{بشيء} لا على
الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفي بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير
الاضافة لابه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيها زائدة والزائد يجوز حذفه
واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم ان يستدبر خبر) الكلمة
لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف

لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اي لا اياه
هو جود ولا غلاميه موجودات) على هذا يكون لا عاملة في المعرفة وذا خبر جائز
في ما نأيا) اي اما فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الثاني (فلان المراد) من
هذين التركيبين عند عدم الاضافة (في ثبوت جنس الاب او) في ثبوت جنس
الغلامين له) اي لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم
غير مضاف الجار والمجرور خبرا لها (لا) ان المراد (في الوجود عن اية المعلوم
او) تقيده عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه
واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير خبر الذي هو وجود فيعرف
الاسم بالاضافة فيلزم في الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا
المعنى لا يتأتى بوضع لا لانها في الجنس وتختلف ايضا المقامات كوزة وهي
وان كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير ^{بشيء} خلافا لسببويه ^{بشيء} قد سبق
نصب قوله خلافا (والجليل) بن احمد استاد سببويه او جمهور النحاة هذا
من قبيل عطف على العام الخاص اهما ما شان المعطوف عليه والشارة الى انه لا اله
في هذا الفن صار كانه ليس منهم (وانما حس) المص (سببويه بهذا الخلاف
الباء داخله على المقصور مثل قولك تخصصك بالعبادة لانها تختص لله تعالى
مع ان غيره مخالفا ايضا (لانه اعمدة) والمتقدم (فيما بينهم) فخلافا خلافا
قد ذكره ^{بشيء} عن ذكرهم لانهم تبع وكتراما يكتب في ذكر الاصل عن ذكر التبغ
اولان المقصود (من قول المص) (بيان الخلاف) فيبانه يحصل بذكر واحد
من جملة الاسماء ان يدكر من كان عمدة فيما بينهم (لانهين المخالفين) لان ذكر
جملة المخالفين باسمهم متعروفا يكتب في ذكر من يعتمد عليه بقوله (فذهب سببويه
والجليل وجمهور النحاة ان) اسم للهمزة في (مثل هذا التركيب مضاف) الى الضمير
المجرور (حقيقة) فنصب على التمييز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف ليكون
المعنى في الوجود عن اية المعلوم وغلاميه المعلومين فيكون اسم لا معرفة
ولا يحب الرفع ولا التكرير شبهة التكرير بصورة الفصل باللام (والحاشا باللام
عطف على اعتبار المعنى والاحكام الا ان قال يقال بل فيهم فبسه النهر اي ادخله

بين المضاف والمضاف اليه تأكيذا (علته للاتحاق (اللام المقدرة) لان الاضافة
 ههنا بمعنى اللام لما سيجي ان المضاف اليه اذا لم يكن جنس المضاف ولا طرفه
 يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان لا تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام التي هي
 علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف في الظاهر
 وان كان في الحقيقة مضافا فتدخل لاح على المنكر بحسب الغد (وحكم المص
 بساده لما عرفت) وفي الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجهور النحاة
 ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل اللام لا يظهر بين المضاف
 والمضاف اليه بل تقدير واجابوا بان اللام ههنا اتصاف مقدرة وهذا اللام الظاهرة
 تأكيذا لتلك اللام المقدرة كيتم الثاني في قول وكان الفصل بينهما كلا فصل فقبل
 لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقدرة توكيذا
 دون سائر الاضافة المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
 المرفوع بلا من غير تكرير ولا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
 لا ففصلوا بين المضافين انظرا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف
 فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى **و قد** يحذف **اسم** لا
 هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية قيا ما على حذف المبتداء (حذفه كثير ررح
 يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الطرفية
 اي زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاعيان في **من** لا عليك **اي** في تركيب
 ذكر فيه الخبر **اي** لا بأس شرح **عليك** **من** له خوف فيحذف الاسم
 بالقرينة الحالية (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما
 لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (للا يكون) الحذف (اجمافا) بكسر
 الهمزة والجيم المقدمة وبعدها **أفهملة** وهو الاذهاب والنقص ومنه اجمافته
 اي اذهبه كذا في الصحاح اي ائلا يكون الحذف سببا للالفاء لانه اذا حذف
 الاسم كثيرا يحذف الجر ايضا كثيرا فبقى لا **الاسمالة** بدون المفعول وهو عين
 الاحجاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الآخر اسما كان او خبرا ليكون
 المذكور قرينة للمحذوف (وقولهم) اي قول العرب (لا كزيد) اورده ايدانا

بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم مناسبا للمقام او حذف الخبر لجوز
 حذفه ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي
 تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعني جاز ان يكون الكاف وحده
 منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اي خبر لا (محذوفا اي لامثله
 اي لا مثل زيد) (موجود) محذوف الخبر بقرينة لا التي لنفي الجنس لان انفي يقتضي
 منعيا وقرينة الحالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم كزيد (خبرها) فمع يكون
 الاسم محذوفا بقرينة الحالية (اي لا احمد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام
 فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه آخره ايكون قريبا بما يكون
 الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه
 حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اي الكاف في ذلك المثال (حرفا) علا
 بالظاهر المتبادر (فالاسم) اي اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز
 ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه (اي لا احد كزيد
 اي لا احد كائن كزيد **خبر ما ولا** **او** درهما في آخر المحقات المشابهة
 فلا غيره متصرف وهو ليس ولا اختلاف في كونها عاملتين بخلاف سائر
 المحقات **المشبهتين** وصفهما بالبيان وجد علمهما بخلاف لان سبب علمهما
 عند من يقول به ليس بالمشابهة (في الثاني) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة
 الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات **ليس** متعلق بالمشابهة والباء
 داخلة على المشبه **هو** فصل او مبتداء **المسند** اي الاسم حقيقة
 او حكما الذي استدل الى اسمهما **بعد دخولها** اي دخول ما ولا (يعني بدخول
 واحد منهما) وهي **اي** خبرية خبر ما ولا (متعلق بالخبرية والضمير
 المجرور راجع اليها اي كون الخبر خبرا لما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع ضمير
 المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اي كونها عاملتين عمل ليس اي اسم الاسم والخبر
 فلا يحتاج الى قوله وكذا (اسمية اسمهما) اي اسم ما ولا (اسما) والتأنيدي اعتبار الخبر
 اولان التأنيدي امرهين في عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكور لكون عملهما
 فيه ظاهرا **لغة** **هل** **بجارية** **وخص** (المصنف) الخبرية بالذكور

البناء داخل على المقصور مع ان ما لا تامل ان يضاف في الاسم لان اعمالهما في الاسم
والخير (وجعل) عطف تفسير بقوله اعمالهما اسمهما وخبرهما (اسما وخبرهما)
فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسمالهما والخبر خبرالهما (انما يظهر
من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب بهما اما لفظا او تقدير انما لا يظهر
علمهما وكونهما عالمين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما
فلا يظهر ان علمهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما الا اذا جعل الخبر منصوبا بهما علم ان
الاسم ايضا مرفوع بهما لان الخبر لا يعلم في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئها
فجعل الخبر خبرالهما انما هو في لغة اهل حمازية ومذهب البصريين (واما في مذهب
وهو مذهب الكوفيين (حيث لا يذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصا صوابا فيقول
واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين بالفعل غير منصرف ولان
المقصود من وضعهما مجازا للنفي لا العمل فيجوز لا يجوز الخبر (اي هو الخبر عند
اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبرالهما ولا الاسم) اى لا يجوز لهما ما هو الاسم
عندهم (اسما لهما) بان يرفع لافعالهم والنصب كما كان عند اهل الحجاز (بل هما
اى ما يقال له اسم وخبر عند اهل الحجاز (مبتدأ وخبر) عند بني تميم من غير ان يعمل
فيهما بل المقصود منهما اني مضمون الجملة لا غير بناء (على ما كان قبل دخولهما عليها
لانها كما قبل دخولهما مرفوعين بالابتداء وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين
بهما فلا يغير العمل بدخولهما اى لا يغير بدخولهما البس الاحكامهما من الايجاب الى
السلب ولما بين ان ما ولا يعملان في الاسم والخبر رفعاً ونصباً لهما بل ليس وعلمهما
الا عند (اهل الحجاز) والبصريين واما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابهما
بالبس اراد ان يبين ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال (واغنى اهل الحجاز التي جاء
عليهما التنزيل) اى هي التي اثن عليها القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشرا) وما فيه
هي المشابهة بالبس وهذا في محل الرفع اسم او بشران منصوب لفظا خبرها ولما علمت
في البشر علمت ايضا في هذا لانها سواء في عمل الرفع والنصب عند من يجوز علمها
وما هن امهاتهم (جمع ام وهي الوالدة والجمع امات واصل الام امهات حذفت الهاء
والثاء حذفا غير عيبا ونبي ام ولد اجمع على امهات والنص شاهد له وقيل الاسماء

للناس والامهات للبهائم كذا في الصحاح وهذا صريح في كون ما عاملة رفعاً ونصباً
واما لا يقبس على ما لكونها بشر يكتفي في المشابهة بالبس ولما بين كون ما ولا عاملة بين
وما هو سبب علمهما وما هو المختار فيه اراد ان بين ما يبطل علمهما وهو لانه اشياء
فقال **واذا زيدت** لفظه **ان** بكسر الهمزة وسكون الون المراد بها
النافية لا الشرطية لان لها صدر الكلام **مع ما** اى بعدما لا فصل ذن مع
يجب بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسرا اى بعد العسر يسرا لانه لا يكون
مع العسر يسرا وانما يكون بعده (فحوما ارز يد قائم قبل انما اختصت) لفظه
ما بالذكر (مما زابها عن لا (لانها) اى لان كلمة (لا تزد مع لا) اى بعد لا
في استعما لهما وهي (كلمة ان بعدما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفي لان
ان وضعت للنفي كقوله تعالى ان عندكم من سلطان اى ما عندكم وقوله تعالى ان اتم
الابشر اى ما اتم وما وضع للنفي اذا جى بعد حرف النفي يكون للتأكيد والا يكون
لغو او ذا غير جاز (ونافية مؤكدة) ن غير ان يكون زائدة (عند الكوفيين) واعلمهم
بقولون هي نافية زيدت لتأكيد النفي والا فالتنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ويرد
عليهم ايضا لانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفي المعنى الامفعولا بينهما كما في قولك
ارز يد قائم كذا في الرضى او انتقض النفي الذي يكون علة وسببا لعمليهما
بالا **اي بتوسط كلمة الابن الاسم والخبر** (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الاحاضر
او تقدم الخبر **على الاسم** اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور
فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى فاماكم من احد صنه حاجز بين
واجيب بان المعنى في احد منكم حاجز اعنه فالجمع عموم التكرار بوقوعها في سياق
النفي (فحوما قائم زيد) ولا حاضر **جل** بطل العمل **جواب** اذا زيدت (اى
عل) لفظه (ما) في الاسم والخبر (مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة) التي هي زيادة
ان بعدها بتوسط الابن الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل
وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا
اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامر بن الاخرين **فان** ان لا زاب
بعدها ولم يتركه الشما كفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل

ما زيدت ان) بعد ما (فلا باب) انقصة (معامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصلي
 في العمل الا انه (تجمل اشبهه) بفعل غير متصرف وهو (يسن) والمشبّه اذا ضعف
 لم يوجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه
 ضعفت (فما فصل بينهما وبين معمولها) اي ولما وقع الفصل بينهما وبين ما علمت هي
 فيه باجنبي وهو ان وان كان فيها معنى النفي (لم نعمل) لكون اولي لشرط فيها ولكرا هذه
 ابراز ان النافي في معرض العامل (واما) بطلان عملها (اذا انتقض النفي) الذي
 هو علت وسبب لعملها لما عرفت توسط كلمة الابتن الاسم والخبر (فلان عملها
 في اسمها وخبرها) (لمعنى النفي فاما انتقض) ذلك النفي توسط بينهما (بطل العمل
 اي عمل ما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل
 وجب الرفع فيها بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل المقتضى في التركيب
 الاسنادي بظهر العامل المعنوي لكونه منسوخا به (واما) بطلان (اذا تقدم الخبر
 على الاسم فيهما) (فليغير الترتيب) الذي هو لشرط في عملها ما خطا لرتبة الفرع
 عن رتبة الاصل واسماء الفرع فيها (مع ضعفها في العمل) لما عرفت غير مرة
 وان بطل العمل وجب الرفع اما بان اضعف بقاء الاسم بعد ما فاعلمها ما سد
 الخبر واما بان الاسم مبدل بالصفة فيقدم لاح يكون من قبيل فان طابقت
 مفردا جاز الامر ان قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها
 فليرجع اليها ^{فان} واذا عطف عليه ^{فان} اي على خبرها) اي اذا وقع عطف شيء على خبر
 ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا يكن لا يكون خبرها ان
 منصوبا لان الباء لا تزد فيه ^{فان} بموجب ^{فان} بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف
 يوجب الحكم في المعطوف بنقيض لنفي المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا
 بالنسبة وقد بينه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال
 جيد القاهر المعطوف خبر مبتداء محذوف مثل ما زيدنا ثانيا لكن قاعدة اي لا يكن
 هو قاعدة فعلية هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اي يعطف بفيد
 الايجاب بعد النفي) اي يعاطف بفيد الايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه المعطوف
 لا يكن لا يعينه بل يضره (وهو) اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن

لانها وضعت الاثبات بعد النفي يعني يفيدان لا ايجاب الحكم في المعطوف عليه مضافا
 نحو ما زيد مقبلا بل مسافرا وما عروفا لکن قاعدا) لان بلي افا ايجاب المسافرة لزيد
 ولكن القعود له مروي ^{فان} فالرفع ^{فان} اي الحكم المعطوف الرفع) قدر المبتداء بقربة
 الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وتو له (لا غيرا) زيدان بالرفع مخصوص
 بالمعطوف بالجملة على المحل لانه الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون
 منصوبا عطفًا على اللفظ (يكونهما) اي لكون بل ولكن (بمزالة الا في نقيض النفي
 يعني كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا لا انتفاض الى الذي هو علة لعملهما كذلك
 لا تعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتفاض ذلك النفي ايضا لهما لان انتفاء علة الحكم
 يستلزم انتفاء الحكم لما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروا شرع في بيان ما هو
 تشبيه بها افعال المجزورات هو ^{فان} تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات
 ومن اراد فليرجع اليه ^{فان} ما اشتمل ^{فان} اي اسم لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان
 ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما افسرنا لفظه ما بالاسم (ليخرج) من الخروج
 الحروف الاواخر) جميع اخر صفة الحروف (التي هي محل الاعراب) صفة
 بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورجي لان الحرف الاخر فيها
 الضاد والطاء وهما ليسا محل الاعراب اذ لو كان محلا لاضار الاعراب فيهما
 تقديرا بذوات الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال الدال في زيد
 مرفوع او منصوب او مجرور رافعة ولكن (لا يعلق عليها) اي على تلك الحروف
 المرفوعات والمنصوبات والمجزورات (اصطلاحا بل انما يطلق احد هذه
 الانواع الثلاثة (اصطلاحا على) نفس الاسم لا غير لانها) اي لانه هذه الانواع
 الثلاثة (اقسام الاسم) يعني اوصافه لا الاسم يكون منصفها وما في الاواخر
 حروف ليست باسماء فلا يلزم ان تنصب باوصاف للاسم ^{فان} على ^{فان} اعلم
 المضاف اليه ^{فان} اي علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا
 معناه اللغوي وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه) يعني ان الجر لا يكون
 علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه لكرته متصفا بكون مضافا اليه بالفعل
 (وهو) اي علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكثرة وما يقوم مقامها لا المعنى

المصدرى وهو ثلثة ولذا قال السه (سواء كان الجر بالكسرة) نحو غلام زيد
 (أو الفتحه) غلام احمد (أو الياء) كافي التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة
 المذكورة في الاول الكتاب (لفظا او تقديرا) فيضرب الاثنين في الثلثة يصير
 الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى يجرى في الاقسام الثلثة وقد
 سبق امثله لجر اللفظى واما امثله لجر التقديرى فمثل غلام مبنى وحلى وابى القياس
 ولم يذكر الجر المحلى لانه لا يكون بالفتح ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية
 فقط نحو مرت هذا او هذين مثني (وانما قاتاني) تفسير قوله علم المضاف اليه
 من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحية (لان الجر) مطلقا سواء كان
 بالكسرة او الفتحه او الياء لفظا او تقديرا (ليس علامة لذات المضاف
 اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة للذات والا لما وجد
 فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلة
 او المنعولة او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل بحيث لونه
 مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) للوصل قد سبق
 اعرابها مرارا (تختصا بما عرفه) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المص به
 وهو التعريف الاقنى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته
 اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المص (ومما هو مشبه به) اى اعم شئ
 يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز
 ان يوجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل في تعريف المجرور) وهو
 قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كان
 زيادته سمعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا) الاصل فيه حسبك
 درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما
 او قياسا مثل ما جاءنى من احد وما زيد بقاءم او ايس زيد بقاءم (وكذا) اى كاي دخل
 في التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه
 بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فهما في الاصل اما منصوب او مرفوع واذا
 كان مجرورا بجره ليس بمقصود لان المعنى على ان الاضافة بجر كل جرور في الرضى

وعلى الجر ههنا لمشابهة المضاف اليه الحقيق بتجرده عن التووين او النون لاجل
 الاضافة فاشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه
 بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه
 منها اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى ما دخل في تعريف المجرور من الثاني
 والرابع (داخلا في تعريفه) اى في تعريف المضاف اليه * والمضاف اليه
 اظهر في مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني غير الاول
 اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني الخصوص واما اذا كان المقام
 مقام التعريف يقتضى زيادة تبين المعرف اذا كان الثاني عين الاول على القاعدة
 المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول لاسيما المص
 خالف الجمهور في تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لاسمى
 مضافا اليه عندهم والمص سماه ايضا مضافا اليه فاما المضاف اليه عنده نوعان
 نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو اى
 المضاف اليه ههنا) اى في هذا التعريف (غير ما) اى غير المضاف اليه الذى
 هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم اخر بواسطة حرف
 الجر تقدير امرا اذا وقبل المضاف عندهم ما نسبت اليه الجار المقدر المؤثر فالاقسام
 الثلثة لا تكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المص (في ذلك) اى في مخالفة
 الجمهور اوفى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغره (الى ما ذهب) سبويه
 لما عرفت ان المختار عنده مص مذهب سبويه (حيث اطلق) سبويه (المضاف
 اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لان
 المنسوب اليه بالزائد لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر
 علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور
 اصلا بل ليس بجره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه
 على المنسوب اليه بحرف الجر تقدير * كل اسم * حقيقة (كزيد في غلام زيد
 ومرت زيد) (او حكما ليشتمل) قوله كل اسم (الجل) جمع جملة (التي يضاف اليها
 اسماء الزمان فعلية كانت) (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد

ويوم قدم عمرو واسمية نحو اذا خلعت ثيابي ذاك (فانه) اي تلك الجمل (في حكم
 المصادر) لان الجملة من حيث جملة لا تكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه
 مصدر فتكون في حكم الاسم لكونها مؤنثا اي يوم نفع الصادق ويوم قدوم
 عمرو وان خلافة عبد الملك بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 واء اقال شي ليعم الاسم والفعل واذا قال الله (اسم كان) الشيء المنسوب الى ذلك
 الاسم (نحو غلام) في غلام (زيد او) كان (فعلا نحو مرت في زيد) او اسما ايضا نحو انا
 ما زيد بن عبد الله واسطة حرف الجر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 الى الفاعل والمفعول بن لفظا او تقدير بن لفظا او تقدير بن لفظا او تقدير بن لفظا او تقدير
 صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقدير اعلى منهما خبر ان كان المقدر
 لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم في مثل هذا العطف لفظ كان قرينة دالة
 عليه والى ان لا يظن او تقدير امصدر ان بمعنى المفعول (كما في) اذا كان المنسوب
 فعلا مثل (مرت زيد) او اسما نحو انا ما زيد (او مقديرا) ولم يذهب الى كون انتصابها
 على الحالة لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان السهل (حال كون ذلك المقدر
 مرادا بن زيد ان قوله مر اذا حال عن قوله تقدير لانه خبر كان المقدر والخبر في حكم
 مفعول به فيكون حالا عن المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل) لا من
 حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بإبقاء
 اثره وهو الخبر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف
 الجر قوي بذكر العمل فعل او الحرف المقدر والشار الشاه الى الثاني بقوله من حيث
 العمل بإبقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما الاسم (مثل غلام زيد) اما من نحو (خاتم
 عذرة) اما في نحو (ضرب اليوم) على ما سيجي واحترز بقوله مرادا عن المفعول
 فيه والمفعول له لان حرف الخبر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في
 الاضافة لم يشب بل حذف نسيانها (بخلاف صمت يوم الجمعة) بوضوحه نادسا
 فانه (اي الحال والشان) وان نسبت اليه (اي الى يوم الجمعة) (الصيام) او وقوعه
 فيه وكونه محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظة (في) لانه كان في الاصل ضمت
 في يوم الجمعة ولما اوهن هذا ان الصوم واقع في جزء منه حذف في دفعه لهذا الابهام

وتسمى الفعل الى اليوم بنفسه فصار البوح معيار للصوم (لكنه) اى لكن ذلك
الحرف (غير مراد) لالفاظ ولا تقديرا (اذ لو اريد لا يخرج) اليوم به اى بالحرف لفظا
ليكون الانجرار علامة وقريته لكونه مراد فلما لم يتجرب بل انشعب علم انه ليس مراد
ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه ارا داني بين المضاف اليه المنفق
عليه فقال **فالتقدير** **اي تقدير الحرف** (اي كون المضاف اليه منسوبا اليه
بالحرف المستدرا المراد **بشرط** **اي شرط هذا التقدير** ان يكون المضاف
اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خيرا ولا يلزم
تقدم الشيء على شرط وهذا غير جائز **اسماء** اذا و كان) المضاف **فعلا** لا بد من
ان يلفظ بالحرف (الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم
جاز تقدير الحرف فيه فيلزم في الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه
حتى يجوز التقدير فيه كما في الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذى فيه معنى
الفعل نحو انا ما بزيد **مجرد** **اي منسلخا** يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى
هو لازم معناه فلا يردان الواجب على المص ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه
او في العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجل
وضاربك وضاربه وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدرة فيها وهو ظاهر (عنه
تنوينه **بالرفع** على انه مفعول مالم يسم فاعلا لقوله مجردا والعائد الى الموصوف
محذوف وهو عنه (او ما قام مقامه) اى مقاما التنوين (من نون التثنية والجمع
على حدها يان لقوله ما فى مقام **لاجلها** **علل** للانسلاخ) اى لاجل الاضافة
لا غيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك
مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين اى نون) اى نون التثنية والجمع على حدها
دليل عام ماهى فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او التنوين فيه لان التنوين
انما وضعت للانفصال والانتقطاع وكذا ما قام مقامه (فلما ارادوا) اى الحاجة
ان يمزجوا (من مزج بالجمع والراء المعجمة والجيم الاختلاط اى ارادوا الحاجة اختلاط
الكلمتين) واتصال احدهما بالآخرى (مزجا يكسب به) اى سبب المزج
والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معروفة

او التخصيص) اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية (او التخصيف) وهذا ايضا
يحرى في المعنوية والاوليان مخصوصان بها لان اول المعنى الخلو اذا التخصيف لازم
في الكل لان التخصيف يوجد في اللفظية ايضا لانه لما في الامتزاج فيها نقصان
لان المعنى على الانفصال لم يؤز الا في التخصيف في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما
امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كان معرفة او التخصيص
اذا كانت نكرة والتخصيف لازم فيها ايضا والا يلزم ان يكون الكلمة الواحدة
معرفة ونكرة حيث صار الكلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاول وامتزجت
بها امتزاجا تاما والتخصيف قط كما في الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة الاولى
علامة تمام الكلمة (التنوين او النون لانه اذا لم تحذف لم يكن التنوين
او التنوين في الوسط وانما الفرض المقصود وهو التعريف او التخصيص
او التخصيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان يحذف
العلامة (وتسمى بالثانية) اي وتسمى الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت
هي به لانه لما حذف ما تمت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متامة
للاولى ومكملتة لها (ثم اي) بعد علمك المضاف اليه عند المص هو شرط تقدير الحرف
المتبادر) من تبادر تبارع اي المفهوم والا (من هذا التعريف) اي تعريف المضاف
اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (نظرا
منصوب بمنزاع الحافض اي بان نصير (الى كلام القوم) ففسر كلامهم مرادهم
بقوله (حيث لبسوا) اي لبس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية) يكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تند التعليل
ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان
المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع (انه) اي ان هذا
التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر مبتداء وقوله انه
غير شامل خبره لانه لبس في الاضافة اللفظية حرق الجر لفظا ولا تقديرا فكان
ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (الكن
القطا من كلام المس في المتن) اي في متن الكافية (والتصريح في شرحه) اي في
شرح المص لهذا المتن (ان التقسيم) اي تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الاتي وهي

معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة
المعنوية) (الاضافة) (اللفظية) (ما هو) اي لبس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير
حرف الجر) فيفهم من ان الاضافة ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) اي المص
لم يبين تقدير حرف الجر (كما بين تقديره في اضافة المعنوية بقوله وهي اما معنى
اللام او معنى من او معنى في بشروط كل منها او مثل قوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم الابيضاح كما هو دأبه في وضع القواعد والاصول (لا في المتن) لفظه لازادة
والطرف متعلق بقوله لم يبين (ولا في شرحه ولم ينتقل عنه اي) عن المص (شيء
فيه) اي لم ينتقل عن المص في تقدير حرف الجر فيها شي يعني صراحة او اشارة
من سائله مصنفه) اي من باقي الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية
في حق تعريف الحرف مبهما ولكن الحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال
وأي تقسيم المص الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى مفعولها) يعني في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) (قولك
ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول (لتقوية
العمل) يعني زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في رد فلکم لان الصفة ههنا متعديّة
بنفسها فلا تحتاج الى الواسطة (اي ضارب زيد) لان المضاف اليه لبس
من جنس المضاف ولا طرفه وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام
زيد (و) تكلف بعضهم (في اضافة) اي في اضافة الصفة (الى فاعلها مثل
قولك) (الحسن الوجه بتقدير من البيان) يتعلّق بتكلف (فان ذكر الوجه
الذي هو) (في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز) فيكون الوجه
دنيا لموضع الحسن فيتناسب من البيانية له فتدخله لتأكيده البيان كما زاد في التمييز
في قولك لله دره من فارس و(قال) عز من قائل لتأكيده ايضا (فان في اسناد الحسن
في قولك زيد الحسن) (الى زيد) من قبيل ذكر موضع الحسن (ابها ما فانه لا يعلم
منه اي شيء منه) اي من زيد (حسن) يعني لا يعلم من قولك زيد حسن انه
اي عضو من اعضائه واي وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن

ليعلم ما هو المقصود والمراد (واذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين
فكانه قال (زيد الحسن) (من حيث الوجه) كما في قولك طاب زيد من حيث النفس
ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف
اليه اذا كان محلا للمضاف يكون الاضافة بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه
محل الحسن من حيث وجد فيه كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم محل للضرب
حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم
فجاز ان يكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم (فان قلت هذا) اي
كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (في الحقيقة) والواقع (تخصيص
لان الحسن كان عاما شايما قبل الاضافة كما عرفت فلما ضيف الى الوجه صار
خاصا به وافادة الاضافة التخصيص (فلا يصح) ان يقال (ان الاضافة) اللفظية
لا تفيد شيئا من الاشياء (الا تخفيفا في اللفظ) فقط وفي هذا المثال قد افادت
الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح
لان يكون في الوجه وغيره كما ان الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح
لان يكون غلام رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كما
ضافة الغلام الى الرجل (فما) لان سلم ان هذا في الحقيقة تخصيص لان كان هذا
التخصيص واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذي هو الوجه لان الفاعل لا يخصص
لأنك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه من هو فيكون عاما صالحا لان تصدر من زيد
وعمر وغيرهما فلما قلت زيد خصصته كذلك الوجه في قولك الحسن وجهه
يخصص الصفة بكونها قائمة (به فلا يكون) التخصيص (مما تفيد الاضافة) لانه
حصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فلبست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ) في جانب المضاف اليه لما سياتي وهي اي الاضافة تقدر حرف
الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله والتقدير شرطه ان يكون
المضاف اسما على منوال قوائع اعدوا هو اقرب للتقوى على ما سبق غير مرة
معنوية ^{بشيء} اي منسوبة الى المعنى اي معنى لفظ المضاف اعدوا اثره اليه من التعريف
او التخصيص (لانها) اي لان هذه الاضافة (تفيد معنى في المضاف تعريفا

بدل من معنى بدل البعض من اكل (او تخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم
ما افادته وهو سرماية المعنى لا يري في المضاف اليه الى المضاف من التعريف
او التخصيص لان كون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب
الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا ونحو صا وهو معنى في المضاف واذا
نسب اليه ^{بشيء} ولفظيته ^{بشيء} اي غرضه ونية الى اللفظ) اي لفظ المضاف او المضاف اليه
او كلاهما سميت بها بالحسن التنازل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته
وهو التخفيف ويقال تخفيفه لافادتها التخفيف (فقط) يعني فائدتها مختصرة
في اللفظ (دون المعنى) يعني لا تفيد شيئا رائداني على المعنى الاول (لعدم سرانيتها
اليه) اي لا سرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال في المكان في اللفظ
فقد انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء
على قدر العمل ولما قسم الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحد منهما
وبين انواعهما او شرائطهما او فرائدهما ليعيد زيادة معرفة بهما كما هو دابة فقال
مصدر بالفاء المتعربة للتفضل وتعريف اللام العهد لخطاري على سبيل ترتيب
الملف والنشر ^{بشيء} فالمنوية ^{بشيء} التي هي قسم من الاضافة اي فالاضافة المعنوية
قدمنا لظهور شرفها الكثرة فوائدها ولانها اكر استعملا لاولا لانها الاصل تكرن
الجر فيها على الاصل (علا سهما) قدره ايصح الجمال بقوله ^{بشيء} ان يكون ^{بشيء} وتقدير
العلامة اولى من تقدير المضاف اي ذات ان يكون لا تخفى على من له قلب سليم
المضاف ^{بشيء} فيها ^{بشيء} غير صفة ^{بشيء} والصفة المتفة ثلث ولذا قال الشه (كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) يعني لا يكون المضاف فيها احده هذه
الثلاثة ^{بشيء} متصاة ^{بشيء} بالجر صفة الصفة ^{بشيء} الى ^{بشيء} معمولها ^{بشيء} واعلمها) بدل البعض
من معمولها (لومفعولها قبل الاضافة) اي قبل اضافة الصفة سواء كان بمعنى
فاعلها او مفعولها ولا يها واذا اضيفت بصير مضافا اليه فتح يكون التعبير بالمفعول
الفاعل او المفعول محازا باعتبار الكونية مثل قوله نفع والذوات والياني اموالهم هي
على ضربين لما ان تكرن المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشه (سواء لم يكن
لمضاف فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها يعني الى الاجنبي حيث لم يكن فاعلها ولا معمولها قبل الاضافة
ولا بعدها وهو قوله الشه (واكان) المضاف (صفة) اسم فاعل او اسم مفعول
او الصفة المشبهة (واكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعول لها (بل
لم يكن مضافة الا (الى غيره) اي غير معمول (كصارع مصر) بالنون لانه اسم
جنس ليس بمفعول والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معموله وقوم
المصر فانه ليس بمفعول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى في لان المضاف
اليد ظرف المضاف مثل ضرب اليوم (وكرم البلد) والاضافة ايضا بمعنى في لان
الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها
واحترزه) اي بقوله مضافة الى معمولها (عن) ان يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه في الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه
مفعول له وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها (نحو حسن الوجه) فالاصل فيه
حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجي انهم ازيدوا تحقيق وهي اي
الاضافة لمعنى يتحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالأول استقرارا لانها اما بمعنى
اللام كما سميت لامية لان المضاف يصير مختصا بالمضاف اليه الاضافة اليه تناسب
لاضافة ان يكون بمعنى اللام والذا قبل المراد بها اللام الاختصاصية لا العينية
وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار فيجب ان يكون
في المضاف اليه الذي هو عدا جنس المضاف بالنصب لانه مفعول عدا
وهو فعل متذقاعا مستترا جمع الى الموصول وظرفه عطف على جنس
المضاف اي ظرف المضاف (اي لا يكون) المضاف اليه في التركيب الاضافة صادقا
على المضاف اي لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على
المضاف بمعنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولاظ فانه اي
ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعي غيره (نحو اعلام يدقان
المضاف اليه هد (زيد ليس جنسا) للمضاف الذي هو (العلام) حال كونه (صادقا
عليه) اعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد اعدم الجنسية لان الغلام
يق وزيد حر (ولاظرفه) اعدم الحمول فيه وهو ظاهر (تضافة الغلام اليه) اي

الزيد (بمعنى اللام) يعني يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اي غلام لزيد
واما بمعنى من (البيان) كيت بيان ان المضاف اليه فيها بين ان المضاف
من اي جنس هو ومن البيان ايضا بين ان مقلها من اي جنس فتاسب
في جنس المضاف يعني في الاضافة التي يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف
ويصلح ان يتخذ منها (الصادق) بالجر صفة المضاف لا المضاف اليه كما هو المتبادر
عليه اي على المضاف اي في المضاف اليه الصادق على المضاف يعني يصح
حمله عليه (وعلى غيره) اي على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق
ان يكون المضاف ايضا اي كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه (وعلى غير
المضاف اليه) يعني كما ان الفضة في قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذي
هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني على ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق
على الفضة التي جملة خاتما وعلى خاتم الذي لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة
وهذا الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) اي بين
المضاف والمضاف اليه في هذه الاضافة (بعموم وخصوص من وجه) واعلم ان
النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشئين على ما يصدق عليه الاخر او يصدق
والاول التباين كالانسان والفرس والثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق
عليه الاخر او لا والاول اتساوي كالانسان والناظر والثالث اما ان يصدق احدهما
على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس او لا والاول العموم والخصوص المطلق
كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بالعكس
والثاني العموم والخصوص من وجه كالحيوان والايض وهما ثلثة صور ما يجتمعان
في شئ كالحيوان والايض في الحيوان والايض والثالث ما يصدق احدهما دون الا
خير كالحيوان الاسود والحمار الايض والتباين والتساوي والعموم والخصوص من
وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه في مادتين يفرقان في مادتين كذا في علم الميزان
من اراد تفصيله علمه جمع اليه واما بمعنى في في طرفه في طرف المضاف اي
فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحله بان يكون زمانا او مكانا سميت هذه
الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحله (والحاصل) ان حاتبا

بيان في هذا المقام يعني حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية
وظرفية وبيانية (ان المضاف اليه) فيها لا تخ (امامان للمضاف) بان لا يصدق
احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما عرفت من النسب
الاربع (وح) اي حيفان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا ان كان
المضاف اليه (ظرفا له) اي للمضاف بان يكون زمانا او مكانا له باعتبار وقوعه فيه
ماء ضايع بمعنى في (ما قلنا) (والا) اي وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف حين
التباين (فهى) اي فالاضافة (بمعنى اللام) فصل القسمين الاول والثالث اللامية
والظرفية (واما مساواة) يعني اما ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق
احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر بان كانا نقطتين مترادفتين (كث و اسد
وجنس ومنع) (او اعم) عطف على مساوية يعني ان يكون المضاف اليه اعم للمضاف
وعبره (مطلقا) يعني يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العا هو المضاف
اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص
لا يصدق على غيره وهو بالفارسية بك شبهه (فالاضافة على التقديرين) الى
على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتعة) لعدم
الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم يخرج الى ذكر اليت وكذا
اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يخرج الى ذكر اليوم بعده بل بما تقول يوم الاحد
باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلق) يعني يكون
المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق
والخاص هو المضاف اليه (كبير الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه
لان الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلفين من المعروف والمنكر على ما قيل
الفقه معرفة النفس ماله ما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما بصير
خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهي جمع اراك وهو في الاصل شجرة مرة يتخذ
منها المسواك الذي يستاك به تثبت في ديار العرب يجلب منها الى البلدان التي يسكن
اهل الاسلام فيها الكون المسواك سنة فتكون خاصا والشجر بالتحريك ثبت له
سباق وانصان سواء كان له دوام واستمرار او لا فيكون عاما بصير خاصا

بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة
ح) اي حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه
لما كان اخص مطلقا صار كانه المضاف اليه مباين للمضاف ولم يكن المضاف اليه
ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما اخر بل كان هذا
القسم والقسم الذي يكون مغايرا للمضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفا قسما واحدا
واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف (بحيث يجوز ان يتخذ
منه كالحاتم والفضة والباب والساج) (فالاضافة فيه) اي في هذا المضاف اليه
القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه ح يبين المضاف لكونه جنسه واصله
فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصار اقسام الاضافة
المعنوية ثلثة اقسام (والا) اي وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز
ان يتخذ (منه فهى) اي الاضافة على هذه التقدير (ايضا) اي كما ان المضاف اليه
اذا كان اخص مطلقا يكون (بمعنى اللام) كذلك هم نابكون بمعنى اللام
لما سبق لان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظروف له
وكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا
ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذي هو
متفرع (اله) اصلا الذي هو (فضة) في قولك خاتم فضة (بمعنى في البيانية
واضافة) الاصل مثل (فضة الى الفرع) مثل خاتم يكون (بمعنى اللام) لانه ليس
اصلا ولا خرافا لها واذا كان كذلك نكون بمعنى اللام ولما كان اضافة الخاتم
الى الفضة كغيرها لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يان له مثالا لما انه كغيره لم يخرج
الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع
الفرع بل الفرع يتبع اصله التي له مثالا فقال (كما تقول) عند التماذج والتفاخر كما هو
العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) يعني جيدة (من فضة خاتمي) او بالعكس
نحو فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد
سفي جيد من حديد سفيك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة ثلثة لا مستفرا ولكن
تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يخرج فيها الى البيان

وفي تقدمه برقي قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال نبينا (وا-لم) ايها الطالب المصنف (انه) اي الحال والشان (لا يلزم) اي لا يجب (فبما هو بمعنى اللام اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام) (ان يصح التصريح بها) اي بالاذم قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف بمعنى حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص (بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك) (في اضافة العام الى الخاص) يوم الاحد وعلم الفقه وسجرا الاراء بمعنى اللام (لما عرفت سابقا) (و) الحال انه لا يصح اظهار اللام فيه) اي في هذا القول لانه لم يستعمل يوم الاحد باظهار اللام كما استعمل قولك غلام زيد غلام زيد (وبهذا الاصل) الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها افادة معنى الاختصاص (يرتفع الاشتغال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال انه كيف يصح ان يكون مثل اضافة اليوم الاحد وهام الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم الاحد وعلم الفقه (ولا يحتاج) مبنى المفعول (فيه) اي في مثل قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسم وخص به وعلم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزء منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به واكذا قولك شجر الاراك (مثل) قولك (كل رجل وكل واحد) يعني ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولو اريد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام ورجل فيكون انقلاص مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال لكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال ~~ففي~~ وهو (اي كون الاضافة بمعنى في شيء قليل في استعمالهم) اي في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لانه الضرب مثلا في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافة اليه تكون مجازا بعلاقة

اللامية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضاف في اللامية فيخصوص بالمضاف اليه ومما يوكفه وفي البيانية فيمنفرد منه فيكون الاضافة فيها حقيقة والعمل بالحقيقة في هذا الفن هو الاولى (وردها) اي ورد الظرفية اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام (وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مابين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام (رجل فان معنى) قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملايسته الوقوع فيه) اي ان سبب كون الضرب واقعا في اليوم كقولك العرب كوكب الخرفاء لسبب بل اي كوكب له اختصاص بالمرءة الخرفاء بملايسته انها لتسرع للنهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأنه اي على رد اكثر النحاة الاضافة لظرفية الى الاضافة اللامية النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص المرأة الخرفاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة) الى تكون (بمعنى من ايضا) اي كما يمكن رد الاضافة بمعنى في الى اللامية الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام فتكون الاضافة المعنوية فسموا واحدا فقط وهو كونهما (بمعنى اللام) فتقبل الاقسام اولى لانه يكون الظبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المبين بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لان اسم فاعل من بين (والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة فخص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاص له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلت نعم) يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام اذ ذلك الاختصاص (كن) اي الاله (لما كانت الاضافة بمعنى في) يعني الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة الى غيرها (ردوها) اي رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التي تكون (بمعنى اللام تقبلا) نصب على العمية لقوله ردوها (للاقسام اي للاقسام الاضافة المعنوية لان القليل بسهل ضبط وارتكب التكلف فيها قل استعماله) واما الاضافة التي تكون (بمعنى من) البيانية (فهى كثيرة في كلامهم اي كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه) فالاولى بها اي بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) (راسها من غير ان تنظم

الى لاضافة بمعنى اللام لان ما كثيرا استعماله يلبق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم
 تركيب مجاز كـ كثير لان ارد يكون لاد في ملايسة وذلك مجاز واذا ردت
 هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان
 المتفرقة اقسام المعنوية شرع في ايراد امثلة لها اذا هبنا الى الصفة اليدوية الهى
 كون النشعر على ترتيب الالف ليقدر زيادة معرفة بها كما هو دأبه فقال **ال** نحو
 مبتداء **غلام زيد** **مثال** (تخبر (الاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) لان
 المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا طرفه ايضا فيكون لامية
 لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (**اي غلام**) مخصوص (**زيد**)
 او خاتم فضة **مثال** (الاضافة) التي تكون (بمعنى من) اليانية لان المضاف اليه
 جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه للمضاف اليه ونحو منه (**اي خام**
متخذ) من فضة **وسنوع** منها **ومضرب** اليوم **مثال** (الاضافة) التي تكون
 بمعنى في لان المضاف المضاف اليه طرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الله
 اي ضرب واقع في اليوم) فاضيف الى زمارة الذي حل فيه واذا كان المضاف اليه
 كذلك تكون الاضافة ظرافية بمعنى في ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية
 وتقسيمها وايضا حها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما لفظي وهو
 التخفيف ولكنه لم يبينه او ضووعه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوي
 وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال **وتفيد** (**اي** الاضافة المعنوية
 تعريف **اي** تعريف المضاف) فية اشارة الى ان التووين عوض عن المضاف
 اليه بمعنى فائدتهم ان يكون المضاف معرفة بان يكتب تعريفها من المضاف اليه
 او يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما سيأتي
 من انه لا يمتزج صاحبها **مع** **المضاف** اليه **المعرفة** **لان** الهيئة التركيبية
 التي هي هيئة غلام زيد (**في** الاضافة المعنوية) التي تكون المضاف معرفة
 اضافة الى المعرفة (المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان
 الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه
 منزلة التووين يجب ان يمتزج بمفناه ليكون قدير منزلة المعنى على قدر مرتبة

اللفظ فيعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة (**لان**) عطف على قوله
 لان الهيئة اي (**الى امر معين**) (**لان** نسبة) امر معين كنسبة غلام الى زيد في قولك
 غلام زيد (**تستلزم**) اي توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهودية
 اي كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا لا تشهد حيث
 تفيد معهودية المضاف (**فان ذلك**) اي نسبة امر الى معين تستلزم معلومية
 المنسوب (**غير لازم** كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور
 المنسوبة الى المعين حال وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتداء لا تستلزم
 تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل
 المعرفة فعمل ان المستلزم تعريف المضاف اذ كان المضاف اليه معرفة ليس
 الا الوضع (**فان قلت** قد يقال جائي غلام زيد) حال وله غلمان كثيرة (من غير اشارة
 الى واحد معين) من غلمان له اي زيد من يداختصاص زيد اما بكونه اعظم غلمان
 او اشهر او غلاما معهودا يملك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه
 دون سائر غلمانه (فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف
 ومعهوديته) قلنا ذلك اي ما يقال من نحو جائي غلام زيد من غير اشارة
 الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا يفيد الاضافة المعنوية التعريف
 ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعا
 لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك يحسب الاستعمال لا بحسب
 الوضع ولا استعمال لا يراجح الوضع فالاصل فيها التعريف وضع قوله ذلك مبتداء
 وقوله كما خبر له اي (كما ان المعرفة باللام) يعني الاسم المعروف بالتعريف الجنسي
 المنزل منزلة النكرة (في اصل الوضع او) احد (معين) من الجنس حتى يقع
 صفة المعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اي المعروف باللام (بلا اشارة الى
 واحد غير (معين) على خلاف الوضع (كما في قوله) اي قول الشاعر) ولقد
 او بالقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تع
 يا الله لا يكذب (امر) فعل مضارع متكلم ومعه من مريم (على اللثيم) متعلق به
 واللثيم فعل بمعنى فاعل المبالغة من لام بلام مثل سأل لسئل وهو من كان

في الأصل سبع النفس (بشيء) من سبب سبب مثل مرمر وهو الشتم والقبح
 وقع صفة لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو محمول
 غير معين ومثل قوله نعم كمثل الجواز بمحمل اسقارا (وذلك) اي ما يقابل من نحو جاءني
 غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين بجاز (على خلاف وضعه) وما كان
 على خلاف الوضع لا يفاضل الوضع والفرق بين غلام زيد وغلام زيدان الاول
 واحد من غلمان غير معين وهذا يقال اذا كان له غلمان كثيره والثاني الغلام
 المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعاموم زيدان لم يكن له منهم الا واحد
 ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله (وليس يجري هذا المجرى) اي
 حكم افادة هيئة التركيب الاضافي تعريف المضاف وصفاً مع المضاف اليه المعرفة
 جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافي موضوعه
 لا افادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير وقيل وشبه لانها
 لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله (وليس
 يجري هذا المجرى في نحو غير ومثل) وانما قال الشبه في نحو ليس عمل ما هو بمعناه كشيئك
 وشبك ولظيرك وسوالك الى غير ذلك ولم يستثن المضاف هذه الكلمات لعدم الاعتداد
 بها وكونها قليلة وبني الحكم على الغالب والاكثر (فان اضافتهما لا تفيد التعريف
 اي لا تجعل كل واحد منهما معرفة) وان كانا مع المضاف اليه المعرفة (اي
 وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة) لتوغلها في الابهام (لان مغايرة ذات
 زيد في قولك جاءني غير زيد ليست صفة تختص ذاتا دون ذات لان كل من في الوجود
 موصوف بمغايرة زيد وكذا مثلية في قولك جاءني مثل زيد لا تختص ذاتا وفي الرضى
 واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التكثير بحيث لا تعرف بالاضافة الى المعرفة
 اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما كان معناهما من نظيرك وشبك وسوالك
 وشبههما وانما لم تعرف لان مغايرة الخطاب ليست صفة تختص ذاتا دون اخرى
 وكل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة لا تختص ذاتا
 الا ان المثلية تكون من وجوده من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد
 والعلم الى غير ذلك الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اي الذي اريد

اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بمعلقة الاولية (ضد واحد) كالسكون
 فان له ضد او احد او هو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف
 مبنى المفعول اي ذلك الضد) بغيره (اي يكونه غير لما اضيف اليه غير لا يختص
 بغيره) كقولك عليك اسم من اسماء افعال اي الزم (بالحركة) ودوام عليها
 فان البركة مع الحركة (غير التكرار) فان الله لا يحب الطالبين وغيرهنا بالجر صفة
 للحركة المعرفة باللام حكم تعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج
 من القوة الى الفعل على التدرج والسكون ضده وقيل الحركة كونان في آيتين
 في مكاتين والسكون كونان في آيتين في مكان (واحد وكذلك) اي كما في اما كان المضاف
 اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك (اذا كان المضاف اليه مثل اشهر
 مماثلة في شيء من الاسماء كالعلم) كابي حنيفة وابي يوسف (والشجاعة) نحو
 علي بن ابي طالب وخالد بن الوليد (فقبل له) اي الشخص المشتهر في ذلك الشيء
 جاء مثلك (ك) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي حنيفة اولي جاء
 مثلك او شباك (اذا قصد) بالمثل الذي (يمثله في الشيء المماثل) يعني في العلم
 والشجاعة و* تفيد الاضافة المعنوية * تخصيصا * اي تخصيص
 المضاف اي فائدتها لتجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه باعتبار كان عام يقبل
 الخصوص مصاحبا * مع * المضاف اليه (النكرة * لما سبق في افادتها
 التعريف مع المعرفة) نحو غلام رجل فان التخصيص (في عرف النحاة) (تقابل
 الشركاء ولا يشان ان غلام) الذي اريد اضافة (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
 بين غلام رجل وغلام امرأة) يعني يصلح لان يكون مملوكا او كافرا من افراد
 الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى رجل
 كقولك غلام رجل وصار مملوكا له) (خرج عنه غلام امرأة) لان ما يكون غلام
 رجل لا يكون غلام امرأة وحده (وقلت الشريكاء فيه) اي في الغلام
 المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد ارجال من غير
 ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع الى بيان شرطها الا انه آخره يكون
 المقصود الاهم الفائدة فقال * وشرطها * اي شرط الاضافة المعنوية

ومشاها وما توقف عليه **تجريد المضاف** أي ما يريد إضافته بالإضافة
 المعنوية فالإطلاق مجاز والمصدر مضاف إلى المفعول أي تعرية ما يريد إضافته
 لا مطلقا بل (إذا كان معرفة) بأي وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن شأنه
 أن يضاف لأن ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شأنه الإضافة
 ولا يضاف أيضا **من التعريف** الذي يصح تجريده كقولنا ولم يقل من حروف
 التفرقة لبتادل الأعلام الشخصية (فإن كان) ما يريد إضافته (ذالام
 كالغلام أو ذا النداء مثل يا رجل) حذف لامه (أي لام ما يريد إضافته أو حذف
 حرف ندائه) (وإن كان علما) مثل زيد وعمر و (نكر) ذلك العلم أولا (يأن يجعل
 واحد من جملة من سمي بذلك الاسم) سبق تفسيره في آخر بحث غير المنصرف
 أو يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا أيضا هناك (وإن لم يكن
 ما يريد إضافته (معرفة) من المعارف التي يصح تجريد هابل كان نكرة) (فلا حاجة
 فيه إلى التجريد بل لا يمكن) التجريد لأن الخالي عن التعريف لا يقبل التجريد
 لأن التجريد بعد الوجود (أو المراد) عطف على مقدر تقديره المراد (بالتجريد
 ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته أو المراد به والحاصل أن التجريد على
 المعنى الأول مضاف إلى المفعول وعلى الثاني إلى الفاعل) (بالتجريد تجرده وخلوه
 من التعريف) أي وجوده مجردا وعاريا من التعريف (عند الإضافة سواء كان
 ما يضافه (نكرة في نفسه) كغلام (من غير) احتياج إلى (تجريدها وكان) ما يريد
 إضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الإضافة على أحد التوجيهين
 السابقين (وإنما وجب التجريد) في الإضافة المعنوية ولم يضاف من غير تجريد
 لأن المعرفة التي يجوز إضافتها التجريد على قسمين إما أن تضاف إلى المعرفة
 أو إلى النكرة لأنها (لو أضيفت إلى النكرة) من غير تجريد مثل غلام رجل بالإضافة
 (كان) هذا العمل أي إضافة المعرفة إلى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص
 الحاصل بالإضافة إلى النكرة) (مع حصول الأعمى وهو التعريف) لأن التعرف
 معين والتخصيص مخصص لا معين ولا شك أن المعين أقوى من غيره وطلب الأدنى
 عند حصول الأعلى فجمع جدا لأنه ليس من شأنه العاقل أن يتعقب نفسه في طلب

الادنى مع وجود الأعلى عنده (و) لأنها (لو أضيفت إلى المعرفة) على سبيل
 الفرض مثل الغلام زيد بالإضافة (كان) هذا أيضا (تخصيص الحاصل
 وهو لا يحصل وفي الرضى لأنه الغرض من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف
 وهو حاصل في المعرفة فكذا تخصيصا للحاصل ومن الإضافة إلى النكرة تخصيص
 المضاف وفيه التخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين انتهى
 فتصريح الإضافة) على كلا التقديرين (حيث لا تفيد تعريفا) أي تعريف المضاف
 مع المعرفة (ولا تخصيصا) أي تخصيصه مع النكرة إما إذا أضيفت المعرفة
 إلى المعرفة فلا أن الحاصل لا يحصل وإذا أضيفت إلى النكرة فلا تفيد التعريف ولا
 التخصيص لأن شرط إفادة التعريف أن يكون المضاف نكرة والمضاف إليه معرفة
 وإفادة التخصيص أن يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد
 من التجريد (فإن قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علما) في الامتناع يعني
 يقال كما تمتع الأول بمتع الثاني أيضا لأن العلة المذكور فيها سواء (نحو النجم والثرثا
 تصغير ثروي تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثر وثر وثر وثر وهي الاجتماع
 وأصل ثريا ثروا فلبت الواو باء وادغمت الحاء الباءين في الأخرى ثم حرف باللام
 ثم جعل علما النجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) رضى الله عنه والابن بالإضافة
 إلى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس رضى الله عنه والابن بالإضافة
 هكذا لا يبادر إلى انهم ابن عبد الله بن عباس رضى (في لزوم تعريف المعرفة
 متعلق بقوله لا فرق) (فأبالهم) أي ما حالهم وشأنهم (جوزوا هذا) أي جعل
 المعرفة علما (دون ذلك) أي ولم يجوز إضافة المعرفة إلى المعرفة أو النكرة
 وأي فرق بينهما مع أنهما في جعل المعرفة معرفة سواء (قبل لا نسلم أن في هذه
 الأمثلة) يعني في النجم والثرثا والصعق وابن عباس وأمثالها (تعريف المعرفة
 أي جعل المعرفة معرفة) (بل فيها) أي في هذه الأمثلة (زوال تعريف وهو التعريف
 الحاصل باللام) في الأمثلة (أو بالإضافة) في الأخير (وحصول) عطف على زوال
 أي فيها حصول (تعريف آخر وهو تعريف) الحاصل (بالعلمية) لأن العلمية
 وضع ثاب تزيل التعريف الحاصل قبلها (فإنها) أي فإن هذه الأمثلة (حين

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلومتها باللام او الاضافة لما قلنا ان العملية لما كانت وضعا ثانيا ازلت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيد مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا عبر جازم بخلاف العملية (فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل) انما يلزم (تبديل تعريف بتعريف) اخر يعني زوال التعريف اللامي او الاضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ وما اجازته اي التركيب الذي فيه اضافة المعرف باللام اجازته الكوفيين من تركيب بيان لما في قوله وما ^{ثلاثة} الاثواب ^{ثلاثة} حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجرد ^{ثلاثة} وشبهه ^{ثلاثة} بالجر عطف على الثلاثة الاثواب ^{ثلاثة} من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان في المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ المضاف اليه لغرض بيان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لانه يفهم مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرف من اي نوع هو كذا في ارضي وهو ليس بصحيح لاستمراره جواز الخاتم فضة بالانجر بد ايضا ولم يقل به احد نحو الخمسة الدراهم والمائة دينار ^{ثلاثة} ضعيف قياسا (نصب على التميز) واستعمالا (ضعفه) قياسا فلما ذكر من لزوم بيان (ما تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل بل الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما ضعفه) استعمالا لما ثبت من الفصحاء من ترك اللام (من ذي اللام عند الاضافة وهو نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة) ايامنا اني سلمى سلا عليكم هل الازمن الاتي مضين رواجع (وهل يرجع التسليم اوبكشف الغمى ثلث الاتاني) جمع اتفقد بضم الهمزة من الاحجار الثلاثة التي يوضع القدر عليها واطافة الثلث الى الاتاني بعد التجريد (والديار) جمع دار جمع كرة والقلعة ادور بالهمزة مثل جبل وجبال واجبل ودور كاسد واسد (البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بضم

الباء اي الخال والديار الخساليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم الخلو عنها الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزق لما زال مذعقت بداه ازاذه قسما وادرك نخبة الاشياء (واما ما جاء في الحديث) اي الخير المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله) عليه السلام بيان ما (بالالف دينار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريده والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوارا اي تصدقوا (فعلى البدل) اي فقول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحيث على الخير بشعره ذكر الدينار بعده بدلا عنه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجري مجرى التفسير لانه لمسا قبل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فينه يجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اي لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيين والا لكان اختيار غير الفصح وهذا ليس من شان لجر البلاغة ورثمة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه ^{ثلاثة} و ^{ثلاثة} الاضافة ^{ثلاثة} اللفظية ^{ثلاثة} علامتها اي قرينتها شيان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعني فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف به الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم يكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واثار الى الاول بقوله ان يكون المضاف ^{ثلاثة} فاطلاق مجاز بعلاقة الاولبة ^{ثلاثة} صفة ^{ثلاثة} مشتقة والمتفق عليها ثلثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلهما (اختراز) بهذا القول (عما) اي عن المضاف الذي (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما محصا (نحو) غلام في قولك غلام زيد (وخاتم فضة واثار الى الشيء الثاني بقوله ^{ثلاثة} مضافة ^{ثلاثة} صفة الصفة الى معمولها ^{ثلاثة} فاعله او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية اخترازا) بهذا القول (عما) اي عن المضاف الذي (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها يعني) صفة مضافة الى الاجنبي بحيث لم يكن معمولها فم نكون الاضافة معنوية لانتهاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى معمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مضارع في قولك

مضارع مصر او كريم في قولك (كريم الله) فان المصدر والبلد ليس بموامين
 للصفة بمعنى المنعول به او الفاعل وان كان كل واحد منهما مفعولا فيه فالإضافة
 ظرفية فيكون مضافا الى ظرفية مثل ضرب اليوم مثل ضرب في قولك
 ضارب زيد هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لان كان في الاصل
 ضارب زيد بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف نحو
 حسن في قولك حسن الوجه هذا (من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى
 فاعلها) لانه في الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المحرور
 في الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار
 حسن الوجه تحصل التخفيف من الجانبيين على ما سيجي ونحو معمر الدار
 في اسم المفعول ولم يمل له المضى ولا الشد مع ان اضافة لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله
 حسن الوجه تامل ولا تقيد بالاضافة اللفظية فائدة (من الفوائد
 الاتخفاضا لا ترفعا) يعني لا تقيد برفع المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة
 ولا تخصيصا يعني لا تقيد ايضا بتخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه منكرة
 بل فائدة ليس الا التخفيف (اكونها في تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال
 لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان محرورا ظاهرا
 واما مفعول وهو منصوب كالمحرور با طرف الزائد واذافات فيها الاتصال
 المعنوي لم تقدم شيئا من التعريف والتخصيص بل تقيد بالاتخفيف في اللفظ
 لافي المعنى) فبداشارة الى فائدة الحصر اني لا تقيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة
 المعنوية او فادتها (بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة الفعل براء ما يسقط
 من اللفظ) كما في ضارب زيد يسقط عن معنى ضارب شيء في مقابلة التنوين
 فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة
 سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) في الاضافة
 اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل والمفعول (قبل الاضافة) وذلك
 لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع
 والنصب قريبا اولي بظهور المشابهة وفادتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي

ولهذا

ولهذا اجاز اضافة الضمير الى الظاهر فرعتها (والتخفيف اللفظي) في هذه الاضافة
 على ثلثة اقسام على ما تبينه الشدة على ما يقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك
 التخفيف في (لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون
 محذوف التنوين (اي شدة المضاف حقيقة) يعني لم يكن التنوين سابقا قبل الاضافة
 بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون سابقا
 قبل الاضافة بمحل غير منصرف فان تنوينه وان كان سابقا لفظا لكنه ثابت حكما
 مثل حواج بيت الله فان حواج جمع حاج من حج اصله حواج على وزنه مساجد
 واساور وسقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما لتسقط ذلك
 التنوين بالاضافة وكذا احرم (او محذوف) عطف على قوله محذوف التنوين
 نوني الثنية والجمع (المذكر السالم) (مثل ضارب زيد وضاربوا زيدا) عطف
 على قوله اما في لفظ المضاف اي اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه
 فقط) بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (محذوف الضمير) اي الضمير المتصل
 بالفاعل (راجع الى الموصوف) (وامثاله) يعني لا تحذف نسبيا من قبل يوجه
 مستترا (في الصفة) لكونه رابطا الصفة بالموصوف حتى لو حذفت نسبيا بقيت
 الصفة لا رابطا فتح على ما سبقت تحقيقه (كالقائم الغلام) كما اصله القائم
 غلامه (فع باللام على انفعاله والضمير في راجع الى الموصول) حذفت الضمير
 من علامه اعتبارا عطف تفسير المحذوف (في القائم) للتأخر وان الفاعل اذا اضيف
 لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اي الى الغلام
 للتخفيف (اي كل ذلك لا يعمل الا للتخفيف) (في المضاف اليه فقط) فصار القائم
 الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف اليه (واما
 في المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف
 وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (مما) اي حال كونه ام صاحب
 في حصول التخفيف غير محض باحدهما (نحو زيد قائم الغلام) اصله زيد قائم
 بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه قائم والضمير راجع الى الموصوف وهو زيد المحذوف
 قائم الى الفاعل الذي هو غلامه على عمل السبق (فالتخفيف في المضاف) الذي

هو قائم حاصل (يُخفف التثنية) في التخفيف (في المضاف اليه الذي) هو الفلام
 حاصل (يُخفف الضمير منه واستاره) أي ينقل الضمير من الفلام وجعله مستكنا
 في الصفة) لأن الاستنار اخف من البارز فحصل التخفيف فيها معا والقسمان
 الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان المتعدي لا يضاف الى المفعول
 فلا يحتاج الى هذا العقل مثل ضارب زيد وفي ثمة (أي ومن وجهه) اجل
 وجوب افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تنابع الاضافات مثل قول الشاعر
 حسانه جرعى حومة الجندل المجمع ومنه قوله تمدد كرجحت ريك عده ومثل هذا
 لا يخل بالفصاحة وقد وجد في النظم المجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو
 الافادة جارا غائبا له ونائب عنه قوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد
 من التعريف والتخصيص) اختلف في الامثلة لاربعة في الجواز والامتناع فهذا
 استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله جاءه تركيب (يكون الصفة
 المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظر الى وجود التخفيف وانتفاء افادة التعريف
 مثل مررت برجل حسن الوجه جاءه الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة
 الى معروها) فاعلمها المعرف (وجعلها صفة للنكرة) لكون في الصفة المشبهة ايضا
 نكرة لانها بالاضافة لم تغد الا تخفيفا في اللفظ لكون المعرف على الانفصال ولذا يكون
 حيز المضاف اليه غير اصلي اكونه مرفوعا في الاصل (من جهة) واجل (انها) اي
 الاضافة اللفظية لم تغد (تلك الاضافة) (تعريفا) اي تعريف المضاف اذا كان
 المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجواز مبنى على امرين وجوب افادة
 الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه
 ايضا جاءه وامتنع جاءه تركيب (يكون المضاف باضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم
 وجود المطابقة مع انها شرط مثل مررت بزيد حسن الوجه جاءه بحسن الحسن
 على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اي تعريف
 المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة
 صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفات تنكير الالة يكون المضاف
 معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاء الترتيب) (الثاني لكون

المعرفة اذن) اي حين افادة تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف
 معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفيا فينبغي ان يجوز (والمراد
 هذا جواب استال مقدرا وورده الهندي حيث قال فان قيل ثم اشارة للحصر المذكور
 وجواز هذا الكلام يفتنى على عدم التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا يتعلق له
 بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه بتمه وهو) اي المشار اليه بتمه (بمجموع
 امور ثلاثة) لاكل واحد منها وجوب (يدل من امور بدل البعض) افادة الاضافة
 اللفظية (التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب
 وانتفاء التخصيص يستلزم) اي المشار اليه بتمه وجعله خبرا وان مع اسمها وخبرها
 خبرا مستداه وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل
 حسن الوجه نظر الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثاني
 وهو قوله مررت بزيد صعبه حسن الوجه نظر الى الامر الثاني) ولا يلزم من ذلك
 اي من كون المشار اليه بتمه مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (الكل واحد
 من ذلك امور) الثلاثة التي مع وجوب افادت الاضافة اللفظية التخفيف وانما
 افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (في ذلك
 الاستلزام معنى في استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثاني لان المستلزم
 جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثاني انتفاء
 تعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث يجوز ومنتنع وان
 لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام (باعتبار بوضفها) اي بعض
 تلك الامور لان الاكثر حكم الكل فيصع ان يكون المشار اليه بتمه مجموع تلك الامور
 باعتبار ان يكون لاكثرها دخل في الاستلزام (ولا يرد) مبنى المعلوم من وردي يردوردا
 لانه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (لان في الجنس ودخل مبنى على النعم
 اسم لاني ذلك الاستلزام من غير مستقر خبرها اي لا دخل موجود في ذلك الاستلزام
 اللام في انتفاءه ملق باسم لا مرفوع محذوف على انه فاعلة تقديره ولا دخل لانتفاء التخصيص
 موجود وكائن في ذلك الاستلزام مثل قولك لضرب رجل كائن في الدار وهي مع
 اسمها لو خبرها خزان وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محذوف على انها فاعلة ولا يرد

ولا يفهم لك ان يكون اللام فيه لتعليل تامل ولم آل جهنك ~~وتو~~ من جهة واجل
 انها اي ان الاضافة اللفظية (تفيد تحفة بما) في اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جار
 وامتنع معصوف الاول على الاول والثاني على الثاني وانه ايضا ما يدل على ان الاضافة
 اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط ~~بما~~ بجاز ~~تركيب~~ بركب) يكور المضاف فيه صفة
 مرفوعة باللام سواء كانت مثنى مثل الضارب زيد ~~والحسن~~ الوجه ~~او~~ او ~~جمعا~~
 على حده مثل الضارب بواريد ~~والحسن~~ وجه (لحصول المقصود) من الاضافة
 اللفظية وهو التخفيف في اللفظ (بحذف النون) فيهما بالاضافة تاسيحي ~~وامتنع~~
 تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم محدد
 عن اللام سواء ~~ان~~ ان علم الارلام مثل الضارب زيد ~~الحسن~~ وجه (لعدم
 حصول (التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية) لان تنوين الضارب
 في هذا التركيب (انما سقط للالف واللام) اي لدخول لام التعريف عليه
 لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخل اللام زول
 التنوين (لا الاضافة) لان الساقط او لا يمكن سقوط ثانيا اذا اضيف لا يكون
 في الاضافة فائدة فتضع فوجب ان يمنع اضافة (ولا شك انه لا دخل في هذا
 التفرع) اي في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني (لانقاء التعريف ولما لا تنفاه
 التخصيص) كما لا دخل لانقاء التخصيص وحده في التفرع الاول وههنا
 لا دخل لانقائهما معا لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه (بل يكفي فيه اى
 في هذا التفرع) (وجوب التخفيف) في اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز
 والثاني ممنوع لحصول الحقة وعدمها سواء اتى التعريف اولا (وعلى هذا) اي
 على انه لا دخل فيه لانقاء التعريف ولا لانقاء التخصيص (كان الانسب
 والاولى (تقديم هذا التفرع) على التفرع الاول وبقول ومن ثم جاز الضارب
 زيد والضارب بواريد وامتنع الضارب زيد وجاز مرت ب رجل حسن الوجه
 وامتنع مرت ب زيد حسن الوجه لان اصل التفرع الثاني وهو التخفيف فقط
 مذكور صريحا واصل التفرع الاول وهو امانة التخفيف وانقضاء التعريف معا
 مذكور ضمينا فتقدم التفرع على المصريح بكون اى من تقديم التفرع

على المضمي ولان مانحن فيه هو التخفيف فقط فتناسب تقديم مانحن فيه
 على غيره واجيب بان التني مقدم على الايات فالترتيب المذكور في الاستدلال
 مرعى فيما فعله المص (لكنه) اي الا ان المص (اخره) اي اخر هذا التفرع (لكثرة
 لواحقه) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والمحقق ولانه الشئ اذا اكثر الجحشافيه
 يجب تأخير الجحشافيه ~~خلافا للفراء~~ اي خالف الفراء المجهور فيه خلافا
 فانه يجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا باحدى ادلة اربع فضلمها الشئ بقوله
 اما لانه اي لانه الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب في الضارب
 زيد (انما هو بعد الاضافة) اي بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا
 ثم اضيف اليه (حصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب
 الاضافة) فلم يكن الاضافة ضايعة (ثم عرف باللام) يعني ذهب الى ان الاضافة
 سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا يكون الاضافة
 ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان
 دخول اللام كما يكون معارضا لقائدها ابتداء يكون معارضا لبقاء واعتراض
 على قول الشئ دخول لام التعريف الظاهر ان يقول دخول اللام لانه هذا اللام
 موصولة لا اداة تعريف ودفع بانه التعريف غير مناف لكونه موصولا بل الموصول
 ايضا من المعارف (واجاب المص) نفسه (عنه) اي عن هذا الدليل (في شرحه
 على كافية) بانه اي بان هذا الدليل يعني تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم
 بل سقيم) لان اقول بتأخير اللام) عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حبا
 تمير المراد بالحسن حسن البصر واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف
 الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمتقدمة (بجرد الدعاء) حيث لا دليل له ظاهرا
 ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (خالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة
 على الاضافة حسبا لان الاضافة في الظاهر انما ات بعد الحكم بذهاب التنوين
 بسبب اللام فكيف لنسب حذف التنوين اليه بل دليل قاطع ولا ظاهرا مرشح
 وفي اللام وان لم يكن دليل قاطع اكثر فمظاهر مرشح وهو كونه محسوسا وملفوظا
 ولان اللام لتحقيق ذات الاسم و الاضافة لتحقيق ما به رضه وهو التخفيف

وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما ما وقع في شعر الاعشى) وهو اسم الشاعر لم يصبر بالليل وبصر النهار ويقال له بالارسية شب كور (من قوله) يان ماني قوله لما (الواهب الممان الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا إعادة الجذر مطلقا بجائر كثير (فصار المعنى باعتبار العطف) باعتبار عطف عبدها بالجاء على المائة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه (الواهب عبدها فـ) اي الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعني في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمنع ذلك) اي الواهب عبدها (حيث اتى به بعض السلفاء) حتى لو كان ممثلا لما اختاره البليغ وان كان بواسطة العطف (لا يمنع هذا) اي الضارب زيد (فاجاب المص) نفسه (هـ) اي عن استدلال الفراء بما وقع في شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله وضعت الواهب المائة الهجان وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب بهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذي بهب المائة (يعني) ان هذا القول ضعيف) فيه الشارة الى ان ضعف من الضعف لامن التضعيف كما ذهب اليه البعض (لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به) اي القول على اثبات القواعد لان الضعيف لا يكون فصحا وكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من امتناع) بسانه لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيف الى الاسم مثل المصروب عمر (ولعدم الفائدة) المطلوبه اما في المضاف او المضاف اليه او فيها جميعا (في) هذه (والاضافة) وعدم الفائدة فيها انهارا (ولا يخفى) عليه (ان فيه) اي في هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعني ان في هذا الجواب زائجة من اجمعة على المدعى المصادرة لاجل الدعوى جرامن الدليل اي جعل النتيجة جزءا لقياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على بطلان دليل الخصم وهو شعر الاعشى وبطلانه يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه

على الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل في موضع القلة والتنددة ويقال متصلا بالاستثناء في الاكثر في الاثم والخطاء الحاصل بنى الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني القوم او جاءني اقوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فلان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اي بقوله وضعف (انه) اي هذا البيت ضعيف في الاستدلال به) يعني ان هذا البيت ضعيف في كونه دليلا على جواز الضارب زيد لان في الفصاحه لانه قوى فيها فاع لا يكون فيه شوب مصادرة على المطالب (ادلائص فيه) اي في هذا البيت (على الجـ) لانه اصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب محذوف فيكون مثل الضارب زيد (فانه يحتمل النصب) اي نصب وعبدها (حجلا على الخلل) اي تحلى المائة لانها منصوب محذوف لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اول لان الاصل في التوابع تعيينها المتبوعاتها في علم الايري انه لو وصف المائة لا ينصب الوصف حجلا على الجمل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حجلا (على انه مفعول معه بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنة مفعول شبه الفعل والصفة المعنى عليه اولانه) عطف على قول ادلائص فيه فيكون علة اخرى لاستثناء (قد يحتمل) منه المفعول ايضا من تفعل (في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه) مبنى للمفعول ايضا من الفعل الموصول مع صلة مرفوعة به مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد يحتمل وتائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالعطف لانه الشئ اذا كان بعيدا عن العمل يتسامح فيه (كما في رب شاة وسخنها او) بازيد والحارث لانه مذهب بيوه هكذا حيث يار هذا التركيب) اي تركيب رب شاة وسخنها وبازيد والحارث (ولم يحرم ان يدخل رب وعلى المعطوف نحو رب سخنها وبازيد والحارث) (بداخل رب) (وبداخل سخنها) (الحارث) بدون العطف لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقضى ان تدخل على النكرة لانه يقل التقليل وخذه اعلم ان السخنة تطلق على ولد الصان والمراد ذكر اكان او انشئ الا انه حال صفره فانه يقال رب مئات وسخنها بدرهم والبيت بمائة) اي بما ذكر قبلا ومالم يذكر من انصراع الاول والثاني (الواهب

المائة الهجان وعندها هو ذا بزجي خفلم اطفالها اي ممدوحه) فيد اشارة الى ان
 المبتدأ مخدوف اي من مدحه الشاعر زيادة السخاء (الواهب المائة) اي الذي يهب
 المائة ساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعود ههنا
 ليس للمصير بل الكثرة فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة ولا اقل وفي الحاسبة
 مدح الممدوح انه يهب عبادته بمائة من الاجل الحديثات النتائج مع اطفالها وهذا
 اعز من المائة اذا المائة كثير اما بوجده بخلاف مثل هذا العبد الهجان اي البيض يجمع
 ايض يستوى فيه جمع المذكور والمؤنث مثل حجر الله كسر الباء لاجل الياء (من الوق
 جمع ناقة بضم النون وسكون الراء) وليستوي فيد اي في الهجان (الجمع والواحد
 كالانثى لانه اذا كان وزنه على وزن جال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون
 مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل
 يكون مفردا) والهجان صفة المائة باعتبار المعنى بمعنى على اعتبار معنى الجمية فيها
 بناء على عدم اشتراط الاعتقاد في الصفة وهذا مذهب المعس واما بناء على مذهب
 الجمهور فيقول بالاشتقاق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فافاد معنى المائة البيض من الفرق
 او بدل عنها) بدل الكل لان ذكر المائة للحديث على الخير واشكر فيه والمدح بان ما وهبه
 اكثر وهذا المعنى اليق لان فيه زيادة مدح ليس في الاول (او من قبيل انشاء الانواب
 يعني من قبيل اضافة العدد المعروف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا
 التوجيه اضعف الوجه لما عرفت سابقا) (كما هو مذهب الكوفيين) حيث جوز
 و اضافة العدد المعروف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعندها) اي عبد المائة
 اذا اضافة الى المائة اشارة الى كما استغاله برعاية حقها كأنه يملكها (اي راعيها تشبها له
 اي تشبها راع) (بالعبادتيامه) اي الراع (بحق خدمتها) اللام بمعنى في معنى شبه الراع
 بالعباد في القيام بحق خدمتها لان الراع قائم الخدمة المواني كالعبد ثم اضمير العبد
 وهو المشبه للراع المشبه فعلا قفا تشبها فيكون استعارة فيكون العبد مستعملا
 في معناه المجازي وهو الاعي (او عبدها حقيقة) تميز (فيكون بضمه) (بالعباد
 الى المائة) (لا في ملازمة) لعلاقة كونه عبد لمن هو صاحبها وهذا الشايع في كلام
 العرب مثل كوكب الحرقاء وخذ طرفك وفي هذا زيادة مدح اذا الممدوح يهب

عندها معها بخلاف الاول لان الهيئة فيه مخصوصة بالما فقط (وهو را بالذال
 المعجم جمع عثر) كهود في جمع هاد من عاذيعود وبابه قال يقول (اي خديشات
 التايح حال من المائة) فتح يكون مبنيا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب
 وفي هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولد قربا يكون في اقلوب محبوبا
 وما هو محبوب في القلوب يكون هبة اعسر فبه يكون افضل (زجي بالراء المعجم
 والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع المعلوم المذكور) من ازجي بزجي
 اي يسهق) يقال ازجي اي صاف والترجيه ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه
 ضمير العبد) يعني راجع الى العبد لان السوق فعل قائمه والجملة حال منه بالضمير
 وحده لان المضارع المبدى اذا وقع حالا يكتفي فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبنيا
 لهيئة المفعول لان العبد مفعول به واسطة العطف سواء عطف على اللفظ
 او على التحل او مفعول (معها واطفالها) اي الحفال المائة جمع طفل كقول وانفعال
 وهو الموالود وواكل وحشة ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اي
 على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضا زيادة مدح لانه هبة الطفل مع امه
 تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة مجهول) يعني على انه مبنى للمفعول
 واطفالها) ح) مرفوع) لفظا بناء (على انه) اي اطفالها) مفعول مالم يسم فاعله
 لقوله يزجي فتح يكون الجملة حالا من المنة وعلى كالاتيدين يكون خلفها ظرف
 مكان اي خلف المائة اي يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها اوساق خلف
 المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اي حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب
 او مبنيا للمفعول هو مرفوع (لا تسكف) اي لا تبيرو ولا توضح لنا (الابعد معرفة
 حركة حرف الروي) الضمة والفحة وحرف الروي ما تكرر في كل بيت وهو ههنا
 قوله لها (من القصدة) يعني ان كان حرف الروي في سائر الايات مضموما فاطفالها
 مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان اطفالها فيها مفتوحا فهي منصوبة
 فتح يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السميع امر لازم فاذا عرفت يقينا كشف
 الحال وتبين ويوضح المال (واما) عطف على امالانه نوههم عند شرح قوله خلافا
 للقراء (لانه) اي القراء (قاسه) اي جواز الضارب زيد) على الضارب الرجل

حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة وكذلك يجوز اضافة الضارب الى زيد بدونه (وقا) بس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله (الضاربك حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه) فاجاب المص عنه (اي قياسه على الاول) بقوله ولا وانما جاز الضارب الرجل في المراد به هنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به او اسم المفعول المتعدي المعرف به المضاف اليه ايضا (يعني كان القياس عدم حوازه) اي عدم جواز اضافة الضارب الرجل (لاستقاء التخفيف) لمقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين (زوال التنوين باللام) وحصول التخفيف باللام ههنا اما بحذف التنوين والتنوين قد حذف باللام لانه التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين للتذكير غالب واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا بس فيدون وهو ظاهر (اي الا انه جازت) الاضافة فيه مع انتفاء التخفيف مع التخفيف في جلا على في الوجه المختار في الحسن الوجه في يعني جواز الاضافة فيه بس لذاته والقياس الى نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله جلا مفعول له للفعل المذكور في قوله وانما جاز (وهو) اي الوجه المختار فيه (خير الوجه بالاضافة) لحصول الخفة المطلوبة منها في جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكن في الصفة على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اي في قوله الحسن الوجه (وجهان احران) اي غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتداء محذوف اي احدهما (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبح لئلا الصفة عن ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على اتوجهين (على التشبيه بالمفعول لانها لازمة لا تنصب المفعول به الا ان لفاعلي شبيه بالمفعول فنصب فقه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلوا الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختارا واذ كان كذلك جار حمله ما هو كثير شائع عليه لانه ما هو الاحسن يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) ان وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه (اشترأكما) اي اشتراك هذين التركيبين (في كون المضاف بسفقا والمضاف اليه جنسا معرنيين باللام) اي في كون المضاف فيهما صفة معروفة

بالام والمضاف اليه جنسا مع قاب الام (وهذا الاشتراك) يقتضي ان ياخذ التركيب
الاول حكم التركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء
قوله الضارب زيد الى قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لم تكن قصدا
واصاله بل تبع اوجه الاعلى الحسن الواحد لم يصح ان يكون مقبسا عليه واذا كان
جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى واهذا قال الله وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اي قياس الضارب زيد (عليه
اي على الحسن الوجه) (قياس مع الفارق) اي قياس بالانتماء لعدم المناسبة
بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن الام والجنس ايضا فصار القياس به كقياس
الضرب بالقانون والاضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفت) يعني اعدم التخفيف فان كذا فان فان اي شبه الضاربك
وهو) اي شبه المضاف الى باب المتكلم (نحو الضاري و) المضاف الى ضمير القائب
نحو (الضارب به وغيرهما) من التشبيه في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط
نحو والضارب باهما والضارب با والضارب باي والضاربك والضارب باهما الضارب با
والضارب با والضارب با كما ويختص في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط
وامثلهما تفهم من امثلة التشبيه فان فان فان متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره
الله بقوله وانما جاز (اي في قول من قال) قدر المضاف لان الجواز في القول
لا في القائل وقيل الاظهر ان يعمل في معنى عند اناسبة الظرفية اي جنس من قال
وهذا الوجه (بمعنى) بمن قال (سبويه واتباعه) يعني ان سبويه قال ان الضارب
في الضاربك وامثله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه فان فان اي الضارب
في قولك (الضاربك) وامثله فان مضاف فان كما قلنا (دون من قال انه) اي الضارب
في ضاربك وامثله (غير مضاف) فقياس الفراء الضارب زيد على الضاربك وامثله
منزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المنعوية) لا مجرور المحل على
الاضافة (والتوبي فيه محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير ليسقط
التوبي كما ان المضاف اليه كذلك يسقطها لان التوبي لاتصال (لا للاضافة)

لانه ليس فيه اضافة حتى لنسقط التنوين لاجلها ثم عمل قوله دون من قال بقوله
فانه اي الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الخاف ضمير مفعول (لا يحتاج
جواره) اي جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لا يجوز
حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رذيفاس القراء الضارب زيد على الضاربك
من وجه اخر وهو منع كونه مضافا في اصله بانه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه
كما قبلنا ~~حلا~~ اي المحمولة) فيه اشارة الى ان قوله حلا مصدر مبنى للمفعول
منصوب على انه مفعول له للفعل المقدرو هو وانما جاز لو وجود شرط نصبه اي لكونه
محمولا ~~على~~ ضاربك ~~في~~ صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فالتحذف
المفعول له والفعل المعلق به اعني جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والحمول
ايضا هو الضاربك وشبهه فان في نصب المفعول له ثلثة شروط ان يكون مصدرا
وفاعلا لفاعل الفعل المعلق به وان يكون مقارنا له في الوجود وهي ههنا باسرها
وجوده وقال المحشي كانه غفل من قوله حلا على المختار فاخر الاول الى هنا
حق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان في الكلام شبهتان او شيان
في التاويل سواء الاحتياج اليه فالاول ان يآخر التاويل لان المؤخر يكون دليلا
للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة حتى قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا
ويحتمل ان يكون مفعولا لفاعل اي انما جاز عند من قال كذا حلا انتهى ولدوجه
وبيانه) اي بيان الحمل وجهه (انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا
او (اسماء) المفعولين) كضروب مفردا حال كون كل منهما (مجردة عن اللام
بمفعولاتها) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و) قد (كانت) تلك
المفعولات (مضمرات متصلات) يعني كل واحدة من هذه المفعولات ضمير متصل
باحد هما (التزاموا الاضافة) جواب اذا يعني اوجبوا الاضافة كل واحد من اسماء
الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظر والى تحقيق التخفيف) يعني
لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالضافة وعدمه (فقالوا ضاربك) ومضروبك
وضاربه وضاربتي وغيرها مثنى او مجموعا لان سقوط التنوين في ضاربك وضاربتي
التنوين في ضاربك لرفضهم بينهما وبين الجمع المتصل لان التنوين والتنوين مشوان تمام

الكلمة والضمير المتصل في تمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما ويند (وان لم يحصل التخفيف
بالضافة) في احد الجزئين (بل) التخفيف في جانب المضاف انما حصل (بنفس
اتصال الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كافيا في الفعل
مثل بضربك ثم اعتبر الاضافة لحصل كمال الامزاج لان المضاف والمضاف اليه في
حكم الكلمة الواحدة وان كانت الاضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وشبهه اي حصول التخفيف بالضافة لعدم امكانه لان الساقط او لا يمكن اسقاطه
وجوزده) اي وجوزوا ضاربك وشبهه (بدونه) اي من غير ان يحصل التخفيف
حلا (الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدون التخفيف (عليه) اي على ضاربك وبين
وجه الحمل لان الشيء لا يحمل على شيء ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانها) اي ضاربك
والضاربك (من باب واحد حيث كان كل منهما) اي من المضاف والمضاف اليه
اسما فاعلا (الظاهر انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلي باللام
اولم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا
متصلا غائبا كان او ظاهرا او متكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت
على غير من هي له لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن
اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (بالضافة) يعني ان حذف
التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا
اي الضاربك وضاربك في حذف التنوين يفر الاضافة مع اتحاد الجزئين يعني
اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا
حمل الضاربك وامثاله على ضارب (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اي على
ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا (لانها)
اي الضارب زيد وضاربك (ليسا من باب واحد) لان المضاف في الاول الصفة
المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي الثاني صفة مجردة عنه
والمضاف اليه ضمير متصل بها فافتراقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون
المناسبة (والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف) يعني
لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا (لا للاضافة) يعني ليس سقوط التنوين

في ضاربك لاضافة الصفة (لاهما) اي التنوين انت الضمير باعتبار انها حرف
او كلمة (لو اسقت) مبنى للمفعول (للاضافة) يعني لو كان سقوطها الاضافة
الى الضمير (الكان) جواب لوهي مع جوابها في محل الرفع خبران وهي مع اسمها
و خبرها خبر لقوله والدليل (ينبغي ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اي حصول
التنوين ووجودها او لا منصوب على الظرفية يعني قبل الاضافة (على وجه
متعلق ينتصور) (يكون الضمير فيه) مضمر منفصلا (منصوبا بالمفعولية
لا تصلا منصوبا بها) (ثم يضاف) الصفة الى الضمير ويسقط الاضافة (ويقال
ضاربك) بالاضافة (كالتصور في) الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا
منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية مثل (ضارب) بالتنوين (زيدا) انصب
على المفعولية (ثم يضاف) اي ضارب الى زيد مثلا (ويقال ضارب زيد) بالاضافة
لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) بالتنوين وايراد الضمير على صورة
الانفصال لانه لما لم يرد في استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية او لام
الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم
ان تكون هذه الاضافة معنوية للتعريف ولم يقل به احد وبهذا جاز مررت
برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعل انهما) انما (اسقطت لانصال
الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لانصال الضمير
لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لانصال الكاف لان الامثلة السابقة
وردت مع الكاف فبنى الكلام عليهم الا لاختصاص (للاضافة) (وللقائل) خبر
مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم خذفت
اذا دخل على ما الاستفهامية الجارية على حرف الجر فراقبتها وبين ما الشرطية
ومثله قوله تع فاطرة بمرجع المرسلون وعم يئسا لون (اب يكون اصل ضاربك
ضارب اباك) (لاضاربك) (للفصل) حقيقة (بالتنوين) كما سبق غير مر
ان التنوين يمنع الانفصال كسائر موانعه (ثم) اي بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما
اسمئيف) يعني ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اي تنوين ضارب للاضافة وصار
الضمير المنفصل متصلا (بعد الاضافة لاقبلها) (فصار ضاربك) بالاضافة

والانصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن
المضاف اليه بانصاله لانه اخف من الانفصال (جدا) اي قطعاً وجزماً (ثم
بعد هذا) (حل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعاً من كلا الجانبين
عليه) اي على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسماً
فاعلام مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اي حذف تنوين
كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا في هذه الحالة فبقع الحمل اوجود المناسبة
بل الاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما
لاجل الاضافة اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانه لما حل
عليه فكانه كان منونا حذف للاضافة حكماً كما في حقيقة (ولم يحملوا الضارب
زيد عليه) اي على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك
وضاربك من باب واحد فصع الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيدا اسماً
ظاهراً واجيب عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة
لكونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولاً او فاعلاً او نائباً عنه فكما لم
يوجد ضارب بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين
في حقيقة الانفصال لان الانفصال اصل في الضمائر التي وضعها للاختصاص
ومنى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وهم الم يوجد شيء مما يوجب
الانفصال ففي على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك فسام يوجد لم
يتصدر ولما فرغ من حل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدالات القراء
على جواز الضارب زيد شرع الى انها تكون اشارة الى القواعد منها على ما
حل اولها فقال (واعلم) اي فليحصل لك علم بقيد البقين (انا حملنا قوله وضعف
الواهب) الخ (وقوله الضارب ارجل و) قوله (الضاربك) حلاً على نظيريهما
اي على نظير الاول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك
على الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدالات) متعلق
بالاجوبة (القراء على جواز) متعلق بالاستدالات (الضارب زيد) لما سبق
من انه استدلال على جواز بشعر الاعشى وثانياً استدلال عليه بقوله الضارب

الرجل والثالث استدلال عليه بقوله الضاربك (عن جانب المص) متعلق بالاجوبة
 كان المص اراد بآراء هذه الامثلة الجواب بكل منهما عن استدلال الفراء حال
 كوننا (على موافقة) اي موافقين (بعض السارحين ولك) جازلك (ان تجعل
 كل واحدة منها) اي من منى تلك الامثلة (الشارة) مفعول ثان (الى مسئلة
 متعلق بقوله الشارة (على حدة) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اي حال
 كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة
 الحكم بامتناع الضارب زيد) يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا
 فمضى قوله وضعف الواهب المائنة الهجان وعندها (بمعنى معنى الضعف في هذا
 الشعر) انه (اي الشأن) (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى
 ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم
 مقام فاعله قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هي له (مصدرة باللام
 وانما ضعف) (لانه بتوسط العطف بصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما
 عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمنع اضافته ويكون مثل هذا
 الكلام ضعيفا (وانما لم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زبده فيما
 سبق (بل) حكم عليه (الضعف) حيث مال وضعف لانه قد تحمل في المعطوف
 ما لا يتحمل في المعطوف عليه) يعني يجوز المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه
 لانه قد يلزم من العطف على شئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه في جمع
 احواله حتى يلزم من امتناع المعطوف اذا كان في المعطوف وصف لا يجوز ان يكون
 ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يارب والحارث وكما في المعطوف (وح) اي حين
 كالاشارة الى مسئلة على حدة (يندفع ما فيه) اي في قوله وضعف الواهب المائنة امح
 من توهم) بيان (لما شابه المصادرة على انطواء على التثنية والاول) اي على كونه
 جوابا عن استدلال الفراء على جوار الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال
 الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشأت من جملة على الجواب عن استدلال
 الفراء (ارجاع) عطف على قوله معنى فواء وضعف الواهب اي ارجاعها
 الى مسئلة ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصوتين

الاخرتين الى مسئلة ظاهر) يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم
 المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة جلا على الحسن الوجه في المختار
 لاصل ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعروف باللام الى الضمير بدون التخفيف
 جلا على الصفت المجردة عن اللام المضافة الى الضمير (وتضمن) عطف على
 ان تجعل اي ولك ان تجعل كل واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن
 في كل من المسائلين الاخرتين (الرد على الفراء في الاستدلال بهما) لانه لما لم يكن
 الاضافة فيهما الا لاجل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
 من المحتاج الفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت اوله طيبة اراد ان يبين
 ما لا يجوز اضافته واجابه ما يرد عليه فقال لا ولا يضاف موصوف الى صفة اي الى
 صفة القائمة به او بغيره لانه كما لا يجوز اضافته زيد الموصوف الى العالم في قولك جاني
 زيد العالم لا يجوز ايضا في قولك جاني زيد العالم ابوه حال كونه مصاحبا (مع بقاء
 معنى المتلصبا التركيب الوصفي) اي بقا المعنى الذي استفيد بالوصف التركيبي بحاله
 لان كل من معني التركيب الوصفي اضافة يعني لان الوصف التركيب الوصفي معنى
 وصف التركيب الاصان (معنى اخر) بحيث لا يفهم احدهما مقام الآخر) يعني ان
 معنى التركيب الوصفي لا يستفاد من التركيب الاضافي وبالعكس لان معنى التركيب الوصفي
 الاتخاذ في المعنى والاتفاق في الاعراب او غيره من الامور المشبهة اذا كان وصفاته
 او الخبيثة اذا كان وضعها ليد وان يكون الثاني تابع الاول ومبين له ومعنى التركيب
 الاضافي ان يكون الثاني معارزا الاول في المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور
 والاتصال بينهما كما يكون واسطة الحرف حقيقة او حكما فتعار التركيبان فلا يفهم
 معنى احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى الوصفي وهو
 لهذا المعنى بعينه) اي للعلة المذكورة في عدم اضافة الموصوف الى صفة من غير
 تفرقة بين الاضافة لصفة الى موصوفهم والزم بتقديم الصفة على موصوفها
 والصفة لتكون تابعة لموصوفة او موصوفة لا يجوز تقديمها على موصوفها
 فلا يقال (بمجرد الجامع) بضافة الموصوف الى الصفة اذا صله المسجد الجامع
 ثم اضيف بعد التحريد لان التحريد بشرط في الاضافة المعنوية ولا جرد قطيعة

بإضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيعة جرد ثم قدم الصفة واضيف
الى موصوفها وانما قال الله (بمعنى المسجد الجامع وقطعة) بمعنى قطيعة جرد
على التوضيف فيهما (خلافا لالكوفيين) حيث جوزوا إضافة الموصوف الى صفة
والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالإضافة (عندهم بمعنى المسجد
الجامع) بالتوضيف (وجرد قطيعة) بالإضافة ايضا (بمعنى قطيعة جرد
بالتوضيف (من غير فرق) لانهم قالوا بالإضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين
كما في الثاني أو بحذف اللام كما في الاول وهذه الفائدة اذا حصلت بخوز بالإضافة
كيف ما كان ~~تلاوه~~ ~~يؤيد~~ فيه لاشارة الى ان الواو هم الاستيفان يعني جواب
عن مقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة ثابت الاول (وهي) اي القاعدة اولي
قوله) اي قول المص (لا يضاف موصوف الى صفة ~~مثل~~ مثل مسجد الجامع بالإضافة
وجانب الغري ~~بها~~ ايضا ~~بها~~ وصلوة لا اولي بقلة الجماع ~~بها~~ بل واحد من هذه
التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد) في الاصل لبيان
ان في المسجد معنى الجمعة لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعة لان المسجد
جامع للجماعات والافعال التي في الصلوات (والغري صفة الجانب) لبيان ان فيه
معنى هو القرية (والاولى صفة الصلوة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولية (الجماع
صفة البقعة) لبيان معنى قائم بها وهو الحق كما ان العلم في قولك جا في زيد العالم
ليان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجرید (ايها موصوفاتها) يعني
قد اضيف الى الغري بعد التجرید عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد
اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغري والصلوة الى الاولى والبقعة الى الجماع
او هذه السوال المقدر (واجب عنه بان مثل هذه التركيب) هي كل تركيب يفهم
من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفة ~~بها~~ متاول ~~بها~~ اي التادل الطلب يعني
طلب المال بالصرف عن ظاهره (مسجد الجامع) بالإضافة (متاول بمسجد الوقت
الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيم الصفة
مقامه فاخذت حكمه فصارت كأنه مضاف اليه في الظاهر في الحقيقة المضاف اليه
هو الموصوف المحذوف (وذلك) اي الاول بل (يحتمل معنيين احدهما) اي احد

للمعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا في نظم الكلام
حيث يكون كأنه مذكور لا محذوف نسبيا نسبيا لان المقدور كالمذكور والمحذوف لفظا
كالنائب (ويكون المسجد مضافا اليه) اي الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع
صفة للوقت) يعني للوقت المقدور كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكور اللفظا
فيندفع الابراد) المذكور (بوجهين) احدهما (ان الجامع ليس مضافا) اليه
للمسجد بل المضاف اليه هو الوقت المقدور ثانيهما وان الجامع (لا) يكون صفة
للمضاف (وهو المسجد) بل انما يكون صفة للوقت المقدور (وثانيهما) اي لان المعنيين
ان يكون الوقت المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا
نسبيا نسبيا ليكن مقابلا لقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا لان لا كان مقدرا صار
كأنه ليس لمحذوف فكله مذكور حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) اي ما كان
صفة قائما) وهذا من قبيل عطف شيتين على معمولي عامل واحد باحاطة واحد
مقامه) اي عطف ذلك المحذوف حال كونه (منطويا) اي شتملا (عليه) لان النائب ثابت
الشيء يؤدي مراده ويفتي عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمقتضى
الصفات القابلة على الوقت) لما اضيف لان الصفة اذا جمعت صفة اقر موصوفها
بعلاقة يكون بمقتضى الصفات القابلة يعني يكون صفة مجازية كالحكيم والاعظم حيث
وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف
بالحكيم والاعظم في الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة
هو الوقت فلما حذف نسبيا نسبيا جعل وصف المسجد مجازا (فيضاف المسجد
الموصوف به اليه اي الى الجامع محذوف اللام عنه فقبل قد اضيف الموصوف الى الصفة
فيندفع الابراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اي ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة
للمضاف الذي هو المسجد في الحقيقة لانه مضاف اليه والمضاف اليه الموصوف في
الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اي القياس الذي اجري
في المسجد الجامع (صلوة الاولى وبقلة الجماع) حيث (بتاول) التركيب الاول (بقوله
صلوة الساعة الاولى) والثاني بقوله (بقلة الحجة الجماع) وهي واحد حب الخطة
وتجوها كقمة ونحوها لا كسر بدور الصحراء مما ليس بثبوت ليس وهذا

لان ما كان قونا لم يشر لشر فنه استحق الصفحة لانه المشرق لكونها جلوية
وهي سفلية ولا تارة استعمالها ايضا وانما وصفوها بالجهة التي تبت في بحار
السيول ومواطن الاقدام ما يثبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها اداواك
لغبت في الاراضي الخالية فانتهت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اي
على احتمال ان يكون الموصوف مقدر في نظم الكلام ويكون المضاف مضافا
اليه والصفة صفته فيندفع الابرار من وجهين وان يكون محذوفات نسبيا
فيكون الصفقة صفة مجازية فيندفع الابرار بوجه واحد وقال الرضي ويجوز
عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفة في باب طور مية وذلك
بان يجعل الجامع لمسيحدا والاولى صلوة مخصوصة والجمعة بقلة مخصوصة وهي
من الصفات الغالبة فيضاب المسجد والجانب في الصلوة والبقلة المضملة الى
هذه المختصة المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الورد وبقلة
الجمعة كبقلة الكثريرة وجانب الغربي بجانب الميزان الى هنا كلامه ومن ههنا يهتد بهم
انه اختار الاحتمال الثاني وقوله صلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال
الشمس يعني اول وقت الظهر واول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعة
اربتت الصلوة فيها بالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس
صلوة الاولى على الاحتمالين اي الا ان المراد به التأويل على الاحتمالين لا على
الاحتمال (هذا التأويل) الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (يتمشى اي لا يجري
في) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربي فانه) اي الشأن (لا شك ان المقصود
من) هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اي جعل الجانب موصوفا بكونه
منسوب الى الغرب لا بوضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا بالام محتمل
ان يكون يمينا وضده وشرق وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود
وانضم (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اي ليس المقصود ههنا
توصيف (مكان هذا) اي المكان (جانبية) اي جانب المكان فالضمير ان راجع ان
الى المكان لان المكان ههنا ليس منسوب اليه بل منسوب الى الموصوف اليه ليس
الاغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقل مكاني كما يقال مكى في المنسوب

الى مكة فالمعنى بجانب المكان المنسوب الى الغرب وهو البس بمراد بل المراد الجانب
المنسوب الى الغرب (الاهم الا ان يقال ههنا) اي في الموضع الذي اعتبر به الجانب
الجزء (يكون مشتملا على كل) يكون شاملا له (فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو
اي ذلك المكان (جزء) وهو الموصوف (فلاضافة) اي اضافة الجانب الى ذلك
الجزء (بيان) لان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مضافي وجه (والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اي الى الجزء المضاف اليه (هو) واجمع الى
الموصوف (الكل) فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص هل خاتم قضية
فيكون التقدير بجانب الجزء المنسوب الى الغرب (فقد نفى المعنى) وورد على
القاعدة لانية وهي) اي تلك القاعدة (قولوا) يضاف (صفة الى موصوفها
مثل جرد) جمع اجرد مثل احر حرق في الحاشية جرد خردة رشيدان كم تكي
وخر سود مكي قطيعة على وزنه وظيفة واخلق جمع خلق
بكسر اللام يقال ثوب خلق اي بال ثياب جمع ثوب مثل دار وديار
فان اصلهما) اي اصل هذين التركيبين (قطيعة جرد) وجرده ههنا مصدر
بمعنى المفعول لان المناسبة الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لاجمع كما قلنا
جعل صفة للقطيعة على ان يكون في معنى قطيعة جرد مجردة ايان معنى قائم بها
وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلق) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة
ثم قدمت الصفة) فيها (على الموصوف واضيفت) الصفة (اليه) اي الى
الموصوف مع بقاء المعنى لمقا من التركيب الوضع (واجب عنه) اي عن هذا
الايراد (بانه) اي بان مثل هذا متول يعني اول مثل هذا يجعله من باب
اضافة العام الى الخاص بيان وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها
حتى يرد هذا السؤال هذا متول (بانهم) اي بان النحاة اوبان العرب (حذفوا خطيئة
يعني حذفوا الموصوف (من قولهم قطيعة جرد) حذفوا لازما بحيث لم يلتفت اليه
اطلا (حتى صار) قوله جرد (كأنه اسم غير صفة) في انه لم يعمل بدون الموصوف
كرجل وفرس لان الصفات لكونها عضا فاما بالغير لا بد لها من موصوف
مذكورا مقدر يقوم به فاما لم يكن مذكورا ولا مقدر اعلم انهم لم تكن صفة

ووجدوا وجه ضروريه اسمائه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه
وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف (فلما قصدوا تخصيصه ليكون) مبرا
لكونه (صالحا) لا بهامه وشيوعه (لان يكون قطيعة وغيرها) يعني ان جردا
يصلح ان يكون مطلقا على كل ما لا يشبهه سواء كان في اصله ريش ثم جرد
كألفه قطيعة ولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (في كونه) اي في كون كل من خاتم وباب
صالحا لا يكون فضة وغيرها) يعني فانه يكون اصله فضة وذهبا ورصاصا
ولان يكون اصل الباب ما جاوز غيره (اضافوه) اي جرد (الى جنسه) وهو
ما كان في اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيعة (الذي يتخصص به) اي الجرد
بإضافته الى ذلك الجنس فقالوا الجرد قطيعة لانه ان الجرد من الذي فيه ريش
ثم جرد عنه (كما اضلفوا خاتما) وبابا (الى فضة) وشاح (ليس اضافته) اي
إضافة جرد (بالابواب) اي الى قطيعة من (حيث انه) اي جرد (وصفة لها) اي
لأنه طيفه ثم قدموا ضيف اليها حتى رد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه
اي الجرد) جنس مهم) بقل التخصص (اضيف اليها تخصص) حتى لو لم يكن
يضاف يبقى على عمومته ولم يعلم من اي جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق تباب
يعني كان في الاصل تباب اخلاق تحذف تباب نسبيا بحيث لم يلفت اليه اصلا
حتى صار اخلاق اسماء يوصل لان يكون تبابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف
الى جنسه الذي يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل
من حيث انه جنس مهم اضيف اليه للتخصص ولا يضاف اسم مماثل * اي
مشابه * للمضاف اليه * اي لا يصير مضاف اليه على تقدير الاضافة بحجاز ابعلاقة
الاولية كقوله تعالى انا اراي اعدا سرخرا * في العموم * مثل كل وجع فلا يقال
كل الجمع ولا جمع الكل فانها مماثلة لانه في العموم * والخصوص * الى ذلك
المضاف اليه) تتعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء
كان) اي للمضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناه واحدا
كشواسد * في الاعيان) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (والجنس) بضم
الجيم وفتح ايماء الملائكة جمع الجنة وهي شخص الانسان فهو اخص من الاعيان

لان

لان الاعيان يعنى الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطابقا * وجس
ومنع * في المعاني) جمع معنى وهو ما يتعلق به الفصد (والاحداث) جمع حدث
وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعنى
اعم فيهما عموم وخصوص مطلقا ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولا تفهماه
من امثلة التخصص ولكن هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد
بالعموم عموم النوع ولا عموم الجنس فان اريد به فامثلة متروكة (او غير مترادفين
بل) يكونان (متساويين في الصدق) يعني يصدق احدهما على ما يصدق
عليه الآخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق
والناطق) فمما ذات بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر
بصفة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احده
الامثلة الى الآخر فلا يقال ايثاسد والاسد لث ولا جس منع ومنع جس ولا انسان
ناطق وناطق انسان بالاضافة فيها * لعدم الفائدة * في ذكر المضاف اليه من
تعريف المضاف او تخصيصه لا الاضافة لان فيها تحقيق المضاف بحذف
التوحي منه فيكون في نفس الاضافة فائدة الخفيف والذاقال الشبه في ذكر المضاف
اليه لانه لا فائدة في ذكره (فانك اذا قلت رايت لث احد) بالاضافة (لا تفيد
من هذا القول) اذ ما تفيد رايت لتابدون ذكر الاسد) الذي يكون مضافا
اليه (واطافة اللث اليه فيكون ذكر الاسد واطافة لث اليه لغوا لا فائدة فيه
اي في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل
ان يحترز من ان يكون في كلامه لغوا لا فائدة فيه لانه يكون سببا للجله على السفيه
والجنون * بخلاف * اضافته العام الى الخاص) جعله متعلق بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم للمماثل كلبث واسد بخلاف فان لفظ الكل
ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا لشي * بل بالاضافة بصير خاصا
في مثل * كل الدراهم وعين الشيء * اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه
العام الى الخاص * فانه * اي المضاف) وهو كل عين (فيها) يخص (اي
يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يني على

عومه) بل يكون خاصا (سواء افادة الاضافة التعريف) اي تعريف المضاف
 لان المضاف اليه معرف باللام المقيدة تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة
 وهوية (او التخصيص) اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعية
 لفظ الكل من الدوام ظاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدوام
 لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجمع وههنا كذلك والى النكرة
 يكون بمعنى كل واحدة قد سبق تحقيقه (واما اعية العين عن الشيء) اي كون
 الشيء عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام) فيه اي في شيء (للعهد) اي للعهد
 الخارج او لذي في محسن القرائن كما يزيد فلا يزيد فتقول عين زيد وعمر (ظاهرة
 لا يحتاج الى البيان) (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففهما) اي في اعيان العين عن الشيء
 حقا (فلا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء كان موجودا او معدوما فيكون
 العين عالما والشيء في عزفهم يختص بالوجود فيكون خاصا فيما اضيف العين
 صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشي تنزيل الحفاء صفة عين
 عين الاشياء ونفس الاشياء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود
 في الخارج كما هو اللفظ انتهى ويقض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة
 بخازان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعد ما يخص بالشيء الذي
 لا يطلق الاعلى للوجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (ورد على قولهم
 اي قول الخاء او العرب) لا يضاف اسم ما بل للمضاف اليه في العموم والخصوص
 الى ذلك المضاف اليه (وقولهم) سعيد كرز (يضم الكاف ونحوه) بل
 فليس فقه وزيد بظنه اعلم اذا اجتمع زجل اسم غير مضاف والقب اضيف الهمزة
 الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فعيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا لغير
 اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فعيل هذا سعيد الله بظنه واقفة والمراد بالاجراء
 فلهذا جعله خبرا او عطفا بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان يسمى) الا ان الاول
 اسم والثاني لقب (واحد تأكيده) كذا (واحد مع انه اضيف احدهما الى الآخر
 يعني اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اي مثل هذا القول (متأول
 يعني نزول هذا للقول بحمل احدهما على الآخر المفضلين يعني الاسم) على المدلول

والسمي (والآخر) اي اللفظ الآخر يعني اللقب (وعلى اللفظ) والادال (مستاك
 اذ قلت جاء في سعيد كرز) بالاضافة (فلما جاء في مدلول هذا اللفظ) اي مدلوله
 ومعه (ولم يقولوا جاء في كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا
 واللقب عارضا والاصل في مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل لحتم فضا
 وغلام زيد وضرب اليوم وغيرهما من الاضافة اللفظية نحو ضرب زيد
 وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيدا ولي من عكسه (لان قصدهم
 بالاضافة التوضيح) اي توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه
 اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم دلالة) لان اللقب ما وضعه الناس
 وما صفة يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواء فيكون اقل استعمالا فاضحه
 بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما جاز اضافته وما لم يجز شرع في بيان الحروف
 الاخر من جواز ابياتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح) (وهو
 في عرف النحاة) اعتراف عن عرف الصرفين ولذا لم يفتي بان الحرف المحق بعرفهم
 اربس اغيرهم فيه عرف (ما لبس في آخره) حرف او اخر الكلام حيث يكون
 الاعراب فيه لفظيا وتقديرية (او المحق به) اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح
 حتى يجري مجراه (وهو) اي الاسم المحق (ما في اخره واو او باء) اي قبل كل
 واحد منهما حرف (ساكن) سواء ذلك الساكن حرف علة ايضا كرمي
 ومفرد او غيره كظين ودلو ومعنى الحافة بالصحح على ما قلنا فان يكون اعرابه
 بالحركات الثلاث كالصحح (انما كان ملحق بالصحح) في تحمل الحركات الثلاث
 فيكون الاعراب فيه لفظيا (لان حرف العلة بعد السكون) اي لمن حرف العلة
 الواقعة بعد الحرف الساكن (لا يشل عليها) اي على تلك الحرف (الحركة) ضمة
 كانت او كسرة او فتحة كما لا يشل على حرف الصحح (ما حرفة خفة السكون نقل
 الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله يعني لا يشل الحركة على الحرف
 العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعدة لا تشل
 ولان حرف العلة التي وقعت (بعد السكون) مثلها بعد السكون في الوقوع
 بعد استراحة اللسان (يعني ان حرف العلة الواقعة بعد حرف الساكن كحرف

الالة الواقعة في الابتداء (ولا ينقل عليها) اي على الحرف العلة (الحركة بعد
السكوت يعني في الابتداء) سواء ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قفل
وسواء كان الفاء واوا نحو وعدا وياه يسر (كذلك) كما لا ينقل الحركة مطلقا
على الحرف الواقع في الابتداء مطلقا لا ينقل (بعد السكوت) اي بعد الحرف
الساكن (الى باء) متعلق بـ (له) واذا اضيف **ب** المتكلم **ب** كسر اخره (جزاء
الشرط وهو قوله) واذا اضيف (للناسب) يعني ليناسب كسرة اخره باء المتكلم
لان الباء اصلها الكسرة لقوله هامة (مثل ثوبى ودارى في الصحيح) يعني هذان
مثالان لكونه صحيحا لانه ليس في آخر كل منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
في الاول والراء في الثانى (و) مثل (طى وداوى في المحقق به) هذان مثالان
لما الحق به اى بالصحيح لان آخر الاول باء ما قبلها ساكن و آخر الثانى واو **ب** والياء
الواو المحال او العطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر لكن بمر عليها
وهو منطلق بمعنى الباء اللاحقة للصحيح او المحقق على ان يكون اللام فيه للعهد
واما الباء اللاحقة اخرهما مفتوحة للساكن **ب** مفتوحة او ساكنة **ب** او ههنا
للتجبر (وقد اختلف) منى للفعول (فى اى ايهما) من افحة والسكون (الاصل
والصحيح من الاقول) (انه الفتح) لانه واضع المفردات ينظر الى حال افرادها دون
ركبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المص الفتح (اذا
الاصل في الكلمة الاتى) وضعت (على حرف وهو الحركة) لا غير كواو اللعطف
وفاء وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لئلا يلزم الابتداء
بالساكن) اذا لم يكن متحركة وهو معذر كما علم في علم التصريف (حقيقة) تميز
فيما اذا كانت في صدر الكلام (او حكما) عطف عطف على حقيقة اى فيما
اذا لم يكن في صدر فلها لاستقلالها في حكم الابتداء (والاصل فيما) اى الكلمة
التي (نجي على الحركة الفتح) لعدم تحمل الحركة النقلة من الضمة والكسرة
لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو
الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة
متقبلة بنفسها فتخفف نسكن بعض جروفها والكلمة التي يتت على حرف

واحد حقيقة بنفسها فلا يحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لهذرا الابتداء
بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والمحقق به حال اضافة كل منهما
الى باء المتكلم وفرغ من بيان حال الباء حين كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم
المتل حين اضافته اليها فقال مصدر ابالفاء التفضيلية **ب** فان كان اخره **ب** اى
اخر الاسم المضاف الى باء المتكلم (اى الذى اريد اضافته اليها) الفاء **ب** معنى ان لم
يكن اخره صحيحا ولا ملحقة به فلا يخلو من ان يكون الفاء او واو او باء فان كان الفاء
نبت **ب** فعل ماضى او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللغة الفصحى
لعدم موجب الانقلاب) اى لعد ما يوجب انقلابا اما واو او هو الضمام ما قبلها
او باء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم وانكسر ما قبلها تقلب واو او باء
وههنا ليس شئ من ذلك فثبت على حالها سواء كانت عن واو او باء (نحو عصاى
ورحاى) او الف ثابت مثل حبل اى وبشر اى والى الشبه كسلاى وغلاماى
وهزىل **ب** مبتداء لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) تقلبها
من قاب بقلب من باب ضرب الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها
الاول الضمير المتصل به (اى) تقلب قبلة هزىل يعنى اهلها (الالف حال كونها
اى حال كون الالف **ب** لا غير التثنية بـ **ب** مفعول ثان لقوله نقلها (لما ساكتها بـ المتكلم
المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل مزوك اى لشاكلة تلك الباء المقلوبة
باء المتكلم لان مشاكلها الكسر فلما تعزز الزم الباء التي هى احتها **ب** وتدغم
الباء المقلوبة بعد القلب (فى الباء) اى فى الباء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس
واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف بقلب الالف
نحو عصاى) بقلب الالف واو لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو باء لان
الواو والياء اذا اجتمعا فى كلمة والسابق ساكن تقلب الواو باء (ورعى) فى الوافية
لان اصل هذه الالف انا الواو والياء فان كانت الواو تزد الالف الى الواو ثم قابت
الواو الى الباء ثم تدغم الباء فى الباء وان كانت الباء تقلب الالف الى الباء ثم تدغم الباء
فى الباء ولف التثنية لاصل لها من واو ولا باء فتزد الى هنا كلامه (ولا تقلب
الف التثنية) باء حين اضافة التثنية الى باء المتكلم (كغلاماى) فيكون الف التثنية

متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة لالتباس المرفوع بغيره (اي بغير المرفوع بسبب القلب) اي بسبب قلبها ياء، ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل * وان كان * اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم * ياء * وذلك في المقوص بالواو نحو غازا وباء نحو راض وفي الثاني والجمع على حدة نصبا وجرا * ادغمت * تلك الياء (في الياء المتكلم لاجتماع المثليين) اي الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد الادغام مفتوحا في النسبة ومكسورا في الجمع والمقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى او مجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) فهو مسلمين (الياء المتكلم اسقط للنون) يعني نون النسبة والجمع (للاضافة) اي لاجل الاضافة لانهما دليل الاتصال وثمرتاج والنون ليل الاتصال والانفصال (وادغم الياء في الياء) لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاص وراحي وغازى وداعى بكسر ما قبلها والادغام * وان كان * آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم * واوا * وذلك في موضع واحد وهو انجموع الواو والنون رفعا * قلبت * الواو * ياء * وقت الاضافة الى الياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون) يعني الجمع المذكور السالم رفعا اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها الخفف بالقلب والادغام وتبدل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء احق من اعدادها يعني لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكها وفي الرضى وانما لم يبق كراهة اجتماع المتقاربين في اللين فتحفظا بالادغام انتهى * وادغمت * الياء (المقاوكة من الواو) (في الياء) المتكلم وكسر ما قبلها) اي بكسر الحرف الذي قبل المتقلبة لتسليم (لانها) اي لان الواو (ولما انقلب ياء ساكنة) لماعرفت (بوجوب بقاء الضمة قبلها تغيرها لاحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقاب واوا فتقع واوا فيما

تغير فيلزم انكسر ما قبلها (تحرك) ما قبلها يعني يدل حركة ما قبلها (بالحركة المتأخرة) الياء اي الياء وهي انكسرة لتسليم (الياء) لان انكساره يوجب سلامة الياء فقبل مسلمى) بالكسر (وان كانت قبل الياء التي في آخر ان المضاف الى ياء المتكلم او الواو) كذلك (فتحة) ان كان الحرف الذي قبل الياء او الواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقي ما قبلها) اي ذلك الحرف الذي قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا يلتبس المنشية بالجمع لو كسر لاجل الياء في التنشية وانكون الفتحة دالة على الالف المتلوكة من الواو في غيرها (كقولك في مسلمين) مثنى (مسلمى) بالفتح (وفي مصطفون) واعلمون في جمع (مصطفى) واعلى بالفتح واختير الفتح وان كان المناسب الضمة لانهما على الواو (لحقة المفتحة) لتقل التركيب والصفة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما وفتحت الياء * اي ياء المتكلم (وقت كونها مضافا اليها) (في الصور) جمع صورة الثلاثة) بالتأنيث لان العدد تنوع موصوفه في التأنيث على ما ينبغي اي في صورة كون آخر الاسم المضاف الف او ياء او واوا * الساكنين * اي للزوم التثنية الساكنين) احدهما آخر الاسم المضاف عن الالف او الواو والثاني ياء المتكلم اذا لم يتحرك) مثنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعني اذا لم يكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التثنية الساكنين مشروطة بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر الهمزة (والفتحة) من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لحقة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعية على حرف واحد الفتحة * واما الاسماء * هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او واوا او ياء فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم وان كان في واوا آخرها الحروف الثلاثة في الاحوال الثلاثة او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فكذلك كذا الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورد به ما للاستثنائية * الستة * التي مر البحث عنها) في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم ومكسرة وموحدة وفي الرضى وهي باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين

ضرب لا قطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمرو وهو ذو ووحدة فلا كلام فيه
في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمرو وهو على ضربين ضرب اعرابه
عين ولا يسمها محذوف وهو قولك قم وحده وضرب اعرابه لام الكلمة وهو
الاربعة الباقية انتهى **فاخي واخي** الكلمة قدم الاخ مع ان الابداحق
بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذه الحكم (اي
فالحال في اخ واب منها) اي من الاسماء الستة (اذا ضيف) كل واحد منها (الى
باء المتكلم ان يقال) قدر المبتداء وخبره وجعل (اخي واخي) مفعولا للخبر ليصح
اي يجعل المحذوف الباء الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدي ودي بلارد
المحذوف) متعلقة بقوله ان يقال وهو لام الكلمة يعني الواو والياء (لجملة) متعلقة
بقوله بلارد (نسبا) بسكون السين بكسر النون وفتحها (منسبا) ناكده مثل قوله
تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجبر الحذف حال الافراد فصار الاضافة الحذف
اولى لانها اقل من الافراد ولا جرائها بعد الحذف مجرى الصحيح **واجار المبرد**
فيها اي في اخي واخي **واخي واخي** قياء على الاضافة الى غير باء المتكلم (برد
لام الفعل) يعني لام الكلمة (فيها وهي) اي لام الفعل الواو وجعلها اي جعل
الواو (ياء وادغام الياء) المنقلبة من الواو (في الياء) اي في باء المتكلم يعني اجاز
المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اي المبرد (في ذلك) اي في رد لام
الفعل حين اضافتهما الى باء المتكلم (بقول الشاعر واخي نفي مالك ذو المجاز بدار
الواو للقسمة وما حرف نفي مشابهة بلبس وذو المجاز اسم اوله قدرا حلاك بيان ما بدار
الياء زائدة لتأكيد النفي ودار خبرها وتلك صفة بدار اي واخي ما ذو المجاز بدار
مخصوصة لك بدار مخصوصة لك ولا ثقة اوله قدرا الملك ذو المجاز وقدرى قدر
اي قضاء الله يعني تقدر الله وقضائه مبتداء احلاك اي انزلك واسكنك ذو المجاز
الاسم سوق بمعنى في الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتشددون ويتفا
خرون ومعنى اري اطن واري بمن بصفة المجهول (وجل) المبرد وذلك (الاخ
على على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا
لها صراحة وإشارة (لتقاربها) اي لتقارب الاب الاخ (لفظا ومعنى) اما لفظا

فظ لان في الواو واخا رزة واخرهما حرف علة يعني الواو المحذوفة واما معنى فليقام
الاخ مقام الاب عند عدمه في التصرف في المال والنفس (واجاب المص عنه) اي عما
استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يعني وارسخ في خلاف
واستعمال الذين يكون كلامهم ذليلا وحجة اما كونه وارسخ في خلاف القياس
فلفظوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف
الثوبين الا انه ارتكب ما هو اسد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا
على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم في نظم ولا نسرا عادة المحذوف
عند الاضافة الى باء المتكلم على انه يجوز ان يكون جواره مختصا بضرورة الشعر
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب) يعني ان الاب يجمع جمع المذكر
الاسم بالواو والتون او بالياء والنون ويقال ابونه كما يقال اخون لانه اسم مذكر
يعقل وارسخ به معنى العلم ايضا فح يكون محتملا لا يمتنع خجعة ولا يثبت مطلوبه
فاصله ابي (جمع سلامة وحالة الجر السابق ان الواو للقسمة) تنقضات التون
في الاضافة) يعني الى باء المتكلم (فاجتمعت باء ان) احديهما حرف الجمع يعني باء
الاعراب والثانية باء الاضافة (فادعت الياء الاولى) التي هي الحرف الاعراب (في الياء
الثانية) التي هي باء الاضافة لاجتماع الملمين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن
والثاني متحرك فاعلم (فصار ابي) استدلاله على انه يجوز ان يجمع جمع السلامة
بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اي جمع الاب (هكذا) اي جمع السلامة
بالواو والتون او بالياء والون (في قول الشاعر فلما تبين) من الفعل وهو الظهور
والانكشاف مؤكدا بالنون النقلة فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت
وروي الشياخنا جمع شيخ (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما
وقد بينا) من التقديرة فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالايتنا) الالف
للاسباع كما في قوله فكيف اردن بهم الالباء والامهات ايضا (اي لما سمعن وعلمن
اصواتنا) تنازعا اي الفعلان في قوله واصواتنا مثل قولك دمرت واكرمت زيدا
بكين وقلن لنا) اي خاطبين لنا لان القول اذا تمدي باللام يكون بمعنى الخطاب
اباؤنا فداكم) اسم يربدانهم المسموع وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اي الى

[illegible]

الاسماء الستة فعل كفرس حالة الاتفراد الافوك فانه بالسكون كشي لان الاصل
السكون ولا دليل على الحركة وفي الواو في كون اللام حرف علة دليل على ان يكون
العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن في (بالرد) اي رد العين المقلوبة
كما ترد عند الاضافة الى غير الباء (والقلب) اي قلب الواو بياء لما عرفت غير مرة
(والادغام) لما مرارا في الاكثر متعلق بقوله يقال (اي في اكثر موارد
استعماله) اي في المواضع التي كثر استعمال الغم مضافا الى باء المتكلم في وفي
بلا رد ولا قلب ولا ادغام (في بعضها) اي يقال في بعض موارد استعماله (ابقاء
منعوله لقوله يقال في بعضها وجود شرط نصبه كما مر (الميم) متعلق لقوله ابقاء
المعوض عن الواو عند قطعه) اي قطع لفظ الغم (عن الاضافة) مطلق سواء
كان المضاف اليه باء المتكلم او غيره ولما عوض عند القطع الا بوجد اسم على
حرفين اخره واو في كلامهم واخير الميم في التوحيص لئلا يستعمل الواو في كونها
شفوية واء قبل في بعضها في ابقاء الميم على حالها لان الاضافة الى الباء لا يستوجب
لدها الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافة اليها الى الباء اراد البحث عنها
عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال واذا قطعت على صيغة المجهول
لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان ذوالا ينقطع عن الاضافة
واذا قيل الاسماء الخمسة مع كونها ممتدة قيل عند التعداد مقطوعة عنها
اخواب وجم وهن وفي بلا رد بل بالحذف في الاربعة وتعويض الميم عن الواو
في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في الحركات الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع
فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالحرف فتكسر (بالحركات الثلاث) في الفاء
لتابعة الحركات الاعرابية وقبل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الباء اعني
فوك وفالك وفك وقبل ومن البدائع في الغم كنه اوله دأرين الفتح والضم والكسر
واقول وبالله التوفيق هو لعمري دقيق وانما جار في فم الحركات الثلاث دون اخواته
لان مداوله لا ينبغي على حالة واحدة لانه دأرين الاحوال الثلاث الانفتاح والاضمام
والانخفاض بخلافه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا
دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجلولان وحيدى ولان الغم داخل

وخارج عند انضمام الالف ففتح الفاء في غير سواء كان الهمزة
مضمومة او مفتوحة او مكسورة ففتح منها في الضم والكسر الخفة
الفتحة ولما وافقت اخواته لان الفاء فيها توح لا محالة وفي الوافية اما كون فتح الفاء
في لم افصح فلكون انباء مفتوحة في الاصل واما ضم الفاء فليندل على الواو المحذوفة
يعني المبدلية واما الكسرة فيه فلانه لما عوض الواو مما كانت عوضت ياء فكما انه
اذا عوضت كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت مما انتهى وفي غير ست لغات ابتداء
منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء
المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله وجاء حم مثل يد
مطلقا بمعنى حال الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم او حمك ورايت حم
او حمك ومررت بحم او حمك) بحذف اللام نسبة لرايها قوله (ومثل حمك حيث
يسكون العين) وبالهزة) يعني بقلب الواو هزة لمناسبة التقابل في المخرج لان الواو
شقوق والهزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حم او حمك ورايت حمك وحمك ومررت
بحم او حمك) وخامسها اجاء مثل داو (با) بقاء (لواو) على حاله واسكان
ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حمك ورايت حمك او حمك ورايت حمك وحمك ورايت حمك
فالاعراب في هذه الاضافة الثلاثة بالحركات مطلق يعني بانضمه رفعه والفتحة
نصبه وانكسره جراح حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم اكون الاولين صحيح
الاخير والاخير ملحقة به وسادسها اجاء (مثل عصا بالالف) المقدرة
والمفروضة (فيقال هذا حمك ورايت حمك ورايت حمك ورايت حمك ورايت حمك
والاعراب في هذه النوع بالحركة تقدير الان محل الاعراب الالف المقدرة
في حال الافراد والمفروضة في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل
الاعراب مطلقا اي جوازهم (تفسير لغتهم لا بيان اعرابه لانه منصوب
على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة) مثل هذه الاقسام الاربعة
مطلبا غير مبنية بحال الالف ادبل يحيى هذه الوجوه فيه) اي في اضافة حم (في كل
واحد) في حالتها الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما واما هي ففيها ثلث لغات
الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم ولا اعراب بالحركة لفظا عند

القطع عن الاضافة مطلقا وتقديرا عند الاضافة الى وثالثها وجاء حم مثل يد
مطلقا اي في الافراد والاضافة) الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة
الى الياء يكون الاعراب فيها تقديرية وعند غيرها المقتضية (يقال هذا حم ورايت
حمك ومررت بحمك وهذا حمك ورايت حمك ومررت بحمك) اورد المثالب مخالفا
لما سبق تفننا واما غيرهما من الاسماء الستة فلم احوال ثلث الاعراب بالحركة
لفظا عند القطع عن الاضافة والاعراب بالحركة تقديرية عند الاضافة الى الياء
والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها عند المص وانه كان فيها اختلافين
وذو (اصلة عند الفراء ذو ويا الواو بن اولامه ياء كفلس وعند غيرهم كفرنس
لا يضاف الى مضمرة ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه عن المثني
والجمع الى المضمرة ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمرة هو المطلق سواء كان ضميرا
متصلا منكلا او مخاطبا او غائبا واذا قال وذو لا يضاف الى مضمرة على الاطلاق
فيهما (لانه وضع وصلة) فنصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس
متعلق بالوصف يعني وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء
وذلك لانهم ارادوا ان يضعوا شخصا بالذهب مثل فلان انهم ان يقولوا اجاءني
رجل ذهب ازيد الذهب فخاؤه يعني فوضموه ذووا اضافوه اليه فبسرلهم
بعده ذلك فقالوا اجاءني رجل ذو ذهب ازيد ذو الذهب (والضمير اس باسم
جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرة والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل
بذو الى الوصف بهما (وقيل بضيف) (اي ذواله) اي الضمير (على سبيل الشذوذ
لان ما خالف القياس يكون شاذ) وذلك لان ضمير الغائب لما كان اسم الجنس
في الابهام اجازوا اضافة ذواله اليه لانه مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب
في حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافة اليه شاذ (كقولك الساعير) هم من
المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه (انما يعرف ذالفضل من الناس ذووه) جمع
ذو حلة رفعة لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذالفضل
وكقوله صخر الحروضة من صفات ابار ذوي اروقنها ذووها (واو قبل
لا يضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعني ولو قال المص مكان وذو لا يضاف

الى مضمرة وذو الايضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (الكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعالم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم والى اسم الاشارة (وكانه) المص (خص المضمرة بالذكر) الباء دخلت على المقصود اكونه في صورة الاضافة الى المضمرة في اخوانه فالمناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخوانه انما كان بالاضافة اليه الا انه نفي ما هو الاشمل وهو اضافة الى المضمرة مطلقا لانه ان عدم اضافة اليه كان بالطريق الاولى ويحصل فائدة اخرى وعدم اضافته الى المضمرة مطلقا لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعني الاسماء الستة غير (ذو حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا توجد ذلك الحكم في البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد في اخي واني والرد والذاب والادغام في الاكثر في (عند اضافته) اي اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم ففي) المص (اضافته) اي ضافته ذو (الى المضمرة مطلقا) يعني سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعني ان المناسب للمقام النظر الى اضافة الى المضمرة الخاص اي ياء المتكلم لكن المص عدل الى نونه وهو المضمرة نفي (مفعول له لقوله ففي) (لاختصاصه) اي ذو متعلق بقوله نفي لانه لقوله ففي (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص وداخله بالمقصود لان المقصور عليه وهو لفظ ذو والمعنى لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اي اضافة ذو (اليه) اي الى الياء كما ان اكل واحد من اخواتها حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف الى مضمرة فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء ~~نفي~~ ولا يقطع ~~نفي~~ عطف على قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اي ذو عن الاضافة) اي لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الفرض يفوت اذا قطعت كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشه بقوله (لان جعله) اي جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعني لان اجراء ما هو الفرض والمقصود من وضعه ليس الا بضافته (اي ذو) اليها (اي الى اسماء الاجناس اي لا يحصل الفرض

من وضعه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع في بيان ما يتبعها فقال ~~نفي~~ التوابع ~~نفي~~ وهي (الاسماء التي لا يسمها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها وهي) (جمع تابع) لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التوابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا طردا صبغة المذكر الذي لا يعقل كما مر في المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كانه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمي يجمع على فواعل) لان الفاعل الوصفي يجمع بالالف والتاء يعني على وزن فاعلات اقول ابي القفال لان الفاعل الوضع ايضا يجمع هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات ~~نفي~~ ثمنه على فواعل والفاعل الاسمي لا يكون جمعه الاعلى فواعل فقط ولهم هذا احتياج الى النقل كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان في الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اي بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقريته المقام لانه في بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشك بالجمال الوصفية والجمال التي هي معطوفات على ماله اعراب فلا يتقص حدها (اي هذا التوابع) يخرج نحو ان وضرب وضرب (عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثاني كل ثان ولا يصدق باعراب سابقة من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس لهما اعراب (لعدم كونهما) اي كون كل منهما اي من نحو ان وضرب وضرب (من افراد الحدود) والحدود ههنا التوابع وعرفت اني المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا يتقص الحد بخروج مثل هذا الان خروج ما لا يكون من افراد الحدود لا يكون متافضا ~~نفي~~ كل ثان ~~نفي~~ اي متأخر يعني ان قوله ثان بمعنى الاخر يعنوم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا في المعنى المجازي وهم ناكذ لك لان معنى ثان في الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل في متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لو حفظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (في الرتبة الثانية منه) اي من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا فلا فصل بساق اخر وقال المحشي

اراد دفع ما يورده على التعريف من الثاني فسادا لاول دفعه طريقان جعل الثاني
 معنى المتأخر واعتباره ثانيا في المرتبة الثانية بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة
 الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كانت الثالثة في الذكر واول كلامه وهو قول
 اى متأخرناظر الى الدفع الاول واخره وهو متى لو حفظ مع سابقه الخ الى الدفع الثاني
 انتهى (قد دخل فيه) اى حد (التوابع انه في) من التوابع الخمسة (و) التوابع
 الثالث فصاعدا ملتبس (اى ملابس) باعراب يريد ان ليس المصاحبة
 سابقة لاي كان ملاسا باعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه ارتقيا
 او تحليا على ما سيجي (اى لجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) بمعنى ان كان
 جنس اعراب السابق دفعا يكون اعرابه رفعا ابضا وان كان فصلا ففصلا وان كان
 جرا جرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثاني (من جنس اعراب السابق
 كما قلنا انما) (فاش كلامها) اى اعراب السابق والمسبوق في جهة واحدة
 لامن جهتين شخصية لا جنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة تارة
 او صفة موصوف محذوف تقديره واحدة (شخصية مثل جاءني زيد العالم فان
 صفة (العالم اذا) وحذف مع زيد) الموصوف به في له موصوف والعالم وصف له قائمه
 كان (العالم في المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة اكونها موصوفة للموصوف
 او مخصصة له لا تكون الامتازة عن الموصوف بـ تبت في وصف الاول او مرتبتين
 او اكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان الصفة
 يجب ان يكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع والرفع في كل
 واحد منهما) اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة (ناس) اى حاصل
 من جهة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفها وقائمة به يكون جهتها
 واحدة وهما العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفها ليسه وقائمة به
 لا يكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشيا من جهة
 واحدة لان الصفة ح قامت سلبية واشتات عنه فان قلت اذا كانت كذلك كانت
 الصفة السلبية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعاً قلت لانها وصف مجازي
 لاحق في فلا يضر خروجها (و) هي الجهة الواحدة الشخصية (فاعليه زيد

العالم لان المجي المنسوب الى زيد) الموصوف في قولك جاءني زيد العالم (في قصد
 المتكلم منسوب اليه) اى الى زيد (مع نابعه) العالم الا انه المجي منسوب الى زيد
 بالاضالة والى العالم بانبع (لا اليه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعالم او لا اذ لو كان
 كذلك لا كفي بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان
 جنس) (يشمل التوابع) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدمات
 الى ان المراد بالثاني والثانية نوبة في المرتبة لا الذكر على ما عرفت (وخبر المبتداء
 مؤخر عن المبتداء او مقدمات عليه وجوبا وجوازا) (وخبري كان وان واخواتهما
 سواء قدم الخبر على اسم كان على اسم كان او عليها او لا سواء قدم على اسم ان او لا
 وثان مفعول ظننت) واخواتها (واعطيت) واشباهه اخر او قدم وكذلك
 يشمل ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وامانة والحال والتمييز غيرها لان كل واحد منها
 ثان متى لو حفظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان
 وقوله باعراب سابقة يخرج الكل) غير التوابع لانها هي المقصود منه (الا خبر المبتداء
 وثاني مفعول ظننت واعطيت) وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال عن المنصوب
 نحو ضربت زيد بمجرد اعراب الثياب والتمييز عن المنصوب فهو وفجرنا الارض عبونا
 لان كل واحد منها باعراب سابقة (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المثناة
 لان العامل في المبتداء والخبر وان كان هو المبتداء على مذهب المنصور (اعني التجريد
 عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن) اى الا ان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد
 من حيث انه يقتضي مسند اليه) لوجود ما يدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا
 المبتداء) لانه ان المبتداء دال عليها اما تحقيقا او تأويلا (وهذا المعنى) ايضا (من حيث
 انه يقتضي مسندا) لوجود ما يدل على رئيسي صار التجريد عاملا في الخبر لان الخبر يدل
 على الامر النسبي (فليس ارتفاعا) اى ارتفاع المبتداء والخبر (من جهة واحدة
 بل من جهتين اعني ارتفاع المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة
 كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان المبتداء اعني
 التجريد عنها الاسناد عامل في المبتداء والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها
 ظننت من حيث انه يقتضي مضافا ونافيه) يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث يمكن

ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضي (مظنوننا) يعني ان يكون
وصفا يمكن ان يظن (عمل) اي ظننت (في مفعولية) يعني عمل في المفعول الاول
من حيث انه مظنوننا فيه وفي المفعول الثاني من حيث انه مظنوننا (فليس انتصابهما
اي المفعول الاول والمفعول الثاني (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين
وان كانا في جنس الاعراب من جهة كونه مظنوننا فيه وانتصاب اثني من جهة
كونه مظنوننا لما عرفت (وكذا) اي الافعال المبني هي تعدى الى مفعولين وثانيهما
غير الاول (واعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضي اخذا
يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم مقام الفاعلية بها وهو الاخذية) و
يقتضي ايضا (ماخوذا) يعني مليل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو
المأخوذية (عمل) اعطيت (في مفعولية فليس انتصابهما) اي انتصاب كل واحد
منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعبر في هذا التعريف
اي في تعريف التوابع هو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اي بالقياس (الى اللاحق
وهو التابع سواء كان الاول والثاني او غيرهما وهو الثالث فصاعدا) والسابق
اي ما سبق بلا فصل سواء كان المتنوع او لا اعم خيران (من ان يكون
الاعراب فيهما) لفظيا (مثل قولك جاءني زيد العالم) (او) يكون الاعراب فيهما
تقدريا (نحو جاءني فتى القاضى او الاول تقديري والثاني اظني او بالعكس اي
او) اعم من ان يكون الاعراب فيهما (محمليا) نحو ضربت انت او الاول محلي
والثاني اما لفظي او تقديري او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديري فامثلتها
واضحة على الفطن (حقيقة او حكما) تفصيل الاعراب اي سواء كان ذلك
الاعراب حقيقيا او حكما (فليرد) مثال المحلي في الاول (نحو جاءني هؤلاء الرجال
فان الكثرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لفظيا ولا تقديريا بل الاعراب
فيه محلي والاول يجوز الحمل على لفظه بل على محله وعمل الرفع ولذا وجب رفع الرجال
(و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا (بازيد العاقل) فان ضم زيدا وان لم يكن
اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا اجاز الوجهان في صفته المفردة على ما سبق
واذا لم يكن في حكم الرفع لم يجوز رفع صفة جلاله على اللفظ (و) نحو (لارجل) فان

فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجبر جمل (طريقا) على لفظه
بالنصب ويجوز فيه البناء جلا على المفعول والرفع جلا على المحل البعيد كما سبق
(م) اي بعد ما علمت الجنس والنصل وغيرهما من القيود والمذكر كورية في التعريف
اعلم (ان الفظة كل ههنا) اعني المبتداء اي تعريف التوابع (ليست) واقعة
في موقعها (وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق
وكل حيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اي يعرف
اي جنس واي نوع (انما يكون) تعريف (الجنس) كالحيوان والتوابع (و) بالجنس
الظرفا متعلقان بالتعريف مثل جسم تام نحو وثان باعراب نحو وممثل تعريف
الكلمة لفظ وضع نحو (لا يكون) التعريف (الافراد) مثل زيد ورجل لان
الافراد من حيث هي هي لا يحتاج الى التعريف ولا يكون التعريف ايضا بالافراد
لان التعريف لا يكون الا بدك ~~الجنس~~ والفصل والافراد لا يكون لهم اجنس
ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (بالحقيقة التابع) الذي
حد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد وفي الظ التوابع (والحد) ههنا (مدخل
كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف
الجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان ككرة
لكنه) استدراك من قوله ليست في محله وجواب له وتنبه على فائدة ودخول
كل وهي صدق المحدود على كل افراد الحد يعني الا انه (لما دخل عليه) اي على
العرف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى المدخول المستفاد من
ادخل اي افاد دخول كل (صدق المحدود) صريح بخلاف لفظه كل اذا دخلت
على المحمول يلزم صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الجمل ان كل جسم
تام حساس متحرك بالارادة يعني يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد فيكون
التعريف (مانعا) عن دخوله غير فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق
على غيرها لان الدال على شيء ليس له ان يدل على غير (والظ) ان (انحصار المحدود
فيها) في اي افراد الحد (معدوم كغيرها) اي غير الافراد الحد (فيكون) الحد
جامعا (لافراده لا انحصار المحدود في افراد الحد) فيحصل (لتا) (حد جامع

لافراد بسبب انحصار الحدود فيها الافراد (ومانع) عن دخول غيره فيه
 بسبب صدق الحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه
 ومنعه كالتخصص عليه) اي كون الحد جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيره
 صار بدخول كل على الحد منصوص ومضرح واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع
 والمنع منصوصا ومصرحا بل متضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع
 الى تعريف انواعها كما هو دأبه المصنف فقال **التبع** والصفة كلاهما واحد
 قدمه لكونه اشد متابعة للمذوات لكونه عينه لان العالم في قولك جاء في زيد العالم
 هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا في قوله
 ولا يضاف صفة دون غيرها **تابع** لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع
 كلها) يعني شامل لما هو المقصود منه وغيره اكونه جنسا (وقوله) متساء خيره
 قوله) الاتي احتراز **يبدل** على معنى في متبوعه **صفة** التبع (اي يدل ذلك التابع
 حقيقيا كان او سببلا بهيئة تركيبية مع متبوعه) والهيئة مضافة الى التركيب ومع
 متعلقه به والضمير الجبرور يرجع الى التابع اي دلالة التابع على معنى في متبوعه
 لا يكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى
 في متبوعه) **مطلقا** اي دلالة مطلقة (يريد ان انتصبت مطلقا على المصدرية
 اي على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تانيث مطلقا
 لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحقة مطلوبة
 فلا يزد قوله من قال جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعد العبارة لانه يجب
 تانيث مطلقا الا ان يقال لم يصدر بتانيث المصدر او بتانيث ما لا يدل في الدلالة على
 معناه من التاء لان قوله هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية
 بفتح الخاء ان كان الباء مصدرية لا يجمع المصدر ان وضمها ان كانت نسبية
 ومضافة الى (مادة من المواد) بيانية يعني دلالة التبع على معنى حاصل في متبوعه
 مطلقة بحيث يعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعضها كما في البذل وغيره) احتراز
 عن شائر التوابع (اي باقي التابع لما مر ان السائر معنى الباقي) فلا يرد عليه) اي على
 التبع بف التبع (البذل في مثل) قولك (العجني زيد علمه) فان علمه يدل اشتمال

عن زيد

عن زيد لانه نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبة الى علمه لما سيجي (والمحذوف
 في مثل قولك العجني زيد وعلمه) فان علمه في المثالين وان دل على معنى في متبوعه
 لكن دلالة علمه ليست مطلقة بل دلالة علمه ليست الا بخصوصه لان الدار لا يدل
 على معنى في متبوعه اعني زيدا مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل واحد منهما عليه
 مثل العجني زيدا وداره وداره (ولا للتاكيد) لفظيا كان او معنويا (في مثل) قولك
 جاء في القوم كلهم (او جاء في زيد ولم يكن دلالة التاكيد على معنى في متبوعه
 ابهام بينه بقوله (لدلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول في القوم) يعني
 لما قيل جاء في القوم توهم ان المجي صدر عن اقوم كلهم او عن بعضهم بالنسبة
 حقيقة او مجازية اندفع ذلك التوهم ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة
 حقيقة او مجازية فلما اكيد زيد الثاني اندفع وعلم ما هو المراد منها الحقيقة (فان
 دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البذل والعطف والتاكيد (على حصول معنى
 من العلم في الاوابين والشمول في الاخير) (في المتبوع) متعلق بالحصول (انما هي
 اي ليس دلالة تلك التوابع الا) (بخصوص موادها) اي دلالتها ليس الا بهيئة
 الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المراد) بان يكون التابع منها غير
 ذلك المذكور فيها بان يكون السابع غير ذلك المذكور فيها (كما قال العجني زيد
 غلامه) مكان العجني زيد علمه (او العجني زيد وغلامه) مكان العجني زيد وعلمه
 او جاء في زيد نفسه) يدل جاء في القوم كلهم (لا تجدد) بالخطاب (لها) اي لهذه
 الامثلة (دلالة يدل على معنى في متبوعاتها) بصفة الجمع المؤنث اي في متبوع
 كل واحد منها اما في الاولين فقط لان الفلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى
 قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه
 لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل عليها على ما يدل عليه زيد في هذا المثال
 لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة ما ضمير زيد كان الدالول عليه
 ذات زيد ايضا فصار كانه قال جاء في زيد زيد بخلاف نحو جاء في القوم كلهم
 فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بختلاف الصفة
 فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على معنى في متبوعها) اي

في متبوع الصفة (في أي مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا
ومعنى بالعلم في الصفة هو العامل ان العامل في الموصوف عند سببويه وقال
كما اخفش العامل فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيا ومعنويا
كما في المبتداء والخبر وهو صك ونها تابعة وقبل ان العامل الثاني بقدر من جنس
العامل الاول يعني بقدر في قولك جاءني زيد العالم جاءني لتقديره جاءني والاول
اول لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعة لا اليه وحده
فان المجيء في قولك جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوب الى زيد مطلقا
بل اليه حال كونه مقيد بقيد الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما
توهم ان لفائدة في ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب بشيء مع
من هو ظالم بثبوت الصفة دفعه بقوله **فائدة** **فائدة** أي فائدة التبع غالباً أي
في غالب الاحوال **فائدة** تخصيص **في النكرة** وهو في عرف النحاة عبارة عن
تقابل الاشتراك الحاصل في النكرة (كرجل عالم) فان رجل كان محتملاً لكل فرد
من الافراد الرجل قلما وصف قل احتمالاً **فائدة** او توضيح **في المعرفة** وهو
في صرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (كزيد الظريف) فان
زيد او ان كان ميبنا الا انه محتمل غير زيد باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف
ارتفع الاحتمال الحاصل فيه **فائدة** وقد يكون **فائدة** أي فائدة التبع لمجرد التثنية **فائدة** اذا
كان الوصف معلوماً قبل ذكره والتثنية بالمدح تبيان صفة الكمال (من غير قصد
بيان لقوله المجرد (تخصيص) كما في الاول (او) قصد (توضيح) كما في الثاني بار يكون
الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن
التوصيف لمجرد التثنية كما سبق (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيها
على ان يكونا صفتين للفظ الله لان لفظ الله لا يطلق على غيره تبع للاحقية
ولا مجازاً فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين
بتقدير اعني او امداح او مرفوعين بتقدير المبتداء فلا يكونان مما نحن فيه وكاف
لاوصاف الجارية على تقديم **فائدة** **فائدة** قد يكون (لمجرد) **الذم** **فائدة** من غير
تخصيص او توضيح ولا يلحق ايضا المدح والتثنية بل لا يستحق الا الذم والمدح (نحو

اعوذ) من عذابه يعوذ وبابه قال جاء اليه (بالله) أي التجاء واعتمداً اليه مع واعتصم
من الشيطان (على وزن فعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلا
من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف وبديل
على انصرفه الاول وعلى عدمه في الثاني ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى
لاك فقبل للملاك ان يصرف حينئذ ام لا فقال للملاك ان اكرمه فلا ينصرف والا
فينصرف ووجهه بانه ان اكرمه فكانه احباه فيكون من الجي فلا ينصرف
ازيادة الالف والنون والاعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الخبيث
فينصرف (الرجيم) فعل بمعنى مفعول للبالغة في الرجيم وهو ههنا لعن والطرد
وصف به مبالغة في كونه ملعوناً ومطروداً **فائدة** قد يكون التبع (لمجرد
التأكيد) أي تأكيد معنى الموصوف فيما الموصوف على الصفة تضمناً او التزاماً
مثل **فائدة** واحدة **فائدة** اذا الواحدة (المؤكد) (يفهم من التثنية) والبناء (في نفخة
لان التثنية للوحدة كماء ثمرة والتثنية ايضا لبناء الوحدة كضربة بالفتح) فأكذبت
الوحدة (المفهوم من التثنية والبناء) (بالوحدة) وانما اورد مثالاً للتأكيد دون
البواقي لزيادة الايضاح لان الاصل للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحتاج الى
التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم فحوص كان ذلك في يوم من الايام ووقت
من الاوقات والكشف نحو الجسم المطوّل العريض العميق الا ان المص
لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او المجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد
الصفة المشتقات) خبر كان أي لما كان أكثر امثلة الصفة مشتقاً كاسم الفاعل
وغير (توهم كثير) جواب لما (من الخويين) بيان للتكثير (ان الاشتقاق شرط
في التبع) لكونه دلالة المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان احرم مثلاً يقتضي
بذاته شيئاً متصفاً بالجرة فلذلك استضعف سببويه فحوسرت برجل اسد (حتى
تأول غير المشتق) الواقع صفة كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفاً
يعني اولوه بما يلحق بالمقام (ولم يكن) عطف الجملتين على جماعتي لما أي ولما لم يكن
رده لجواز العطف على معمولي عامل واحد (هذا) أي شرط الاشتقاق
في الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضياً) ومقبولاً (للمص رده) بقوله

ولا فصل ✽ لان المقصود من النعت الدلالة على معنى في متبوعه لتخصيص
 المتبوع اوله لتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز ان توصيف سواء كان الدال
 مشتقا او غيره (اي لا فرق) لان الفصل في اللفظ القطع فلا زمة الفرق فيكون
 تفسير باللازم ولا هم لنا اني الجنس وفصل في محل النصيب اسمها والظرف
 وهو بين مع متعلقه خيرها اي لا فرق كائن ✽ بين ان يكون ✽ النعت ✽ مشتقا
 كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل ✽ او غيره ✽ اي
 او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات (في صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه
 اي وقوع غير المشتق) (نعنا) مفعول الوقوع الذي هو مضاف الى الفاعل اي
 المشتق وغيره سواء في وقوع كل منهما ✽ اذا كان وضعه ✽ اي وضع غير
 المشتق) يعني في التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق ✽ لغرض المعنى
 وغرض من قبيل خاتم فضة والغرض ما يرتب وجوده على شيء ويقصد به
 اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع ✽ عموما ✽ اي دلالة عامة
 او موضعا عاما (اي في جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما
 على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشترنا
 اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل خبرا احال واو نعنا ✽ مثل نمي
 فان النسبة الى بني نمي لم تزل عن المنسوب مادام منسوب في جميع الازمان يريد
 بالمثل الاسم المنسوب ✽ كقودي مال ✽ يريد ايضا اذ افروعهما (فان انعمي لكونه اسما
 منسوبا) يدل دائما اي في جميع الازمان سواء ذكر مرتبة عمه او لم يذكر
 على ان لذات ما (اي لذات من المذولت) (نسبة الى قبيلة بني نمي) فيقع صفة
 لذات وجد فيه هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كان تلك الذات مكررة نحو
 رجل نمي او معرفة نحو زيد نمي (وذو مال) لكونه بمعنى الصاحب وضما (يدل
 على ان زاتا صاحب مال) فيقع صفة اتك الذات من غير تأويل ايضا
 او خصوصا ✽ عطف على عموما (اي) اذا كان غير مشتق لغرض المعنى
 في بعض الاستعمالات) يعني لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الازمان
 بان يكون ما وصفت به مذكورا لفظيا (بان يدل في بعض المواضع) عند

ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ماوح) اي حين كون دالا على حصول
 معنى لذات ما (يجوز ان يقع نعنا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع
 لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظيا
 وفي بعضها) اي في بعض المواضع (لا يدل على ذلك) اي المعنى الواقع في المتبوع
 لعدم متبوعه لا لفظا ولا تقييدا لان المراد به ح الدلالة على الذات فقط ولو كان
 المراد الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع اوجب ذكره واذا راها يذكر علم ان المراد
 الدلالة على الذات فقط (فمح لا يصح جملة نعنا ✽ مثل مرت رجل اي رجل ✽ ولكن
 بشرط ان يصف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى التكررة لان المضاف الى المعرفة
 ليس فيه ايهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البالغ الكامل في شأنه (اي كامل
 في الرجولية) بفتح الراء ان كان الياء للمصدرية وضما ان كانت نسبية (فاي رجل
 باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب) اي في تركيب كان موصوفها فبد تكرة واضيفت
 هي الى عينه (على كان الرجولية) يعني باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال
 في موصوفها (يصح ان يقع نعنا) لما قلنا فاي (رجل) مبتدأ ويصح ان يقع نعنا خبره
 والياء باعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاي رجل في مثل هذا المثال يصح ان يقع
 نعنا باعتبار دلالتها على معنى الكمال (وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا
 المعنى) اي على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شيء قبلها اصالح
 الموصوفية بها لفظا ولا تقييدا لكونه مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نعنا
 لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد لبس الا الدلالة على الذات
 فقط ✽ و ✽ مثل ✽ مرت بهذا الرجل ✽ فان الرجل وقع صفة له هذه الدلالة
 على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمه) لكون
 وضع اسم الاشارة لبس الا الدلالة على الذات المهمة (والرجل يدل على ذات
 معينة) لكون اللام فيه لا تعريف فيكون ما دخلت هي عليه معرفة (وخصوصية
 الذات المعينة) في الرجل بلام التعريف (بمثلة معنى حاصل في الذات المهمة
 في هذا فبذل الرجل على معنى حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيقع
 صفة له هذا المعنى فيكون معنى الكلام مرت بهذا الذات المعينة (فلهذا) اي

لكونه دال على الذات المعينة الخاصة في هذا (صحيح ان يقع الرجل صفة لهذا) فيكون
الصفة للايضاح (وفي موضع الاخر) بضم الهمزة وتفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث
آخروا آخر اسم التفصيل وههنا بمعنى الفير (التي لا تدل) الرجل مثل جاء في الرجل
بدون ذكر هذا قبلها او الخل خامض والعل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اي
على المعنى الحاصل في المتبوع بل انما يدل على الذات لا غير (لا يصح ان يقع صفة) لعدم
الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى المتبوع (وذهب
بعضهم) الى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) في المثال المذكور (بدل من
اسم الاشارة) بدل الكل لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات
فكيف يقع صفة فيكون بدلا لكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم
اي منهم) الى انه (اي الرجل) عطف بيان لانه تابع غير بوضع متبوعه وهذا يصدق
عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثر من منهم المص على ان ذال اللام وصف الاسم
الاشارة في النداء وغير لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهم وهو الذات المعينة لما
سبق وهذا احد النعتين ~~و~~ مثل ~~و~~ مررت بزيد هذا ~~و~~ فان اسم الاشارة ههنا في
محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى في متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسر
الشه بقوله (اي) مررت (بزيد المشار اليه) فكما يصح هذا ايضا ما افاد معناه وهو مررت
بزيد هذا الان اسم الاشارة لا تقع صفة الالعلم او المضاف الى العلم او الى الضمير او الى
مثله لما سيجي ان الموصوف اخص او مساره في الثلاثة الاول يكون اخص وفي الاخر
مساوي اليه واما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة (فهذا
اي لفظ هذا) (في هذا الموضع) اي في موضع يلي فيه اسم الاشارة الذات المعينة
كالمعنى وغير مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى حاصل في ذات زيد) وذلك المعنى
هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اي لزيد لا يوضح المعنى الحاصل
فيه فيكون الصفة للايضاح (وفي المواضع الاخر التي لا تدل) اسم الاشارة (على هذا
المعنى) اي على معنى حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار
اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل (لا يصح فيها ان يقع) فيها (صفة
لعدم كون المقصود الدلالة على معنى في غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلي

ما يوصف به فلما لم يل علم انه لا يراد منه معنى الوصفة ولما فرغ من بيان ما هو حكم
الافراد فقال ~~و~~ وتوصف النكرة ~~و~~ او ما في حكمها من ذي لام يقصده فرد منهم
كما في قوله ولقد امر علي اليهم سبني (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هي جملة نكرة
لا يقع صفة المعرفة او جوب المطابقة في التعريف والتكثير ولا توصف المعرفة
بالجملة اصلا ~~و~~ بالجملة ~~و~~ لا مطلقا بل بالجملة ~~و~~ الخبرية ~~و~~ التي هي في حكم النكرة
فيوجد المطابقة بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى في متبوعها) اي الصفة
كما توجد اي الدلالة على حصول معنى في المتبوع (في المفرد) الذي يكون صفة
كذلك) ما كيد لقوله بما (توجد) اي الدلالة ايضا (في الجملة الخبرية) فيصح ان يقع
صفة الخبرية كما يصح وقوع المفرد (واعا قبل الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية)
احترازا عن الانشائية لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها كما في الكرات
او توصفها كما في المعارف فوجب ان يكون والوصف موجودا في الحال والسابق
ايضا يخصص او بوضع والجملة الانشائية غير ثابته في الحال ولا في السابق بل اراد منه
الطلب فكيف تخصص او بوضع فلا يصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة (لان الانشائية
لا تقع صفة) لما قلنا (الابتاويل بعيد) فيد بالبعد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة
ايضا مؤلفا من الجملة التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد مشترك فيها الان ذلك
التأويل فيها قريب (كما اذا قلت) في توصيف الجملة الانشائية بحسب اللفظ (جاء في
رجل اضربه) اذ هنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين اللفظ الكلام
اي مقول في حقه اضربه) فلما توهم من هذا الامر بالاضرب المتكلم وليس كذلك
دقعه بقوله (اي مستحق لان يؤمر بضره) فلا تكون الجملة الانشائية بعد التأويل
صفة بل يكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول مستحق فيكون من قبيل
وصف الافراد لا وصف الجملة ~~و~~ ويلزم ~~و~~ فيها (اي في الجملة الخبرية الواقعة
صفة ~~و~~ الضمير ~~و~~ ولم يقل ويلزم عائدا كما قال في الجملة الواقعة خبرا لا بد من عائدا
لان المبتداء لما كان مفتضا الخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفي في الربط
الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا
وجب ان يكون الربط ما هو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه

لكنه عند (الراجع الى تلك النكرة) لا الى غير هالفظا ارتقدير او هو الضمير مثل وانقوا
 يوما لا تجزي نفس فيه الاية (للا ربط) اي للربط ذلك الضمير رجوعا الى الموصوف
 الجملة الواقعة موصوفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية اي غير قبله لكونها موصوفة (نحو
 جاء فلان رجل ابوه قائم وادالم يكن فيها) اي في الجملة التي وقعت صفة (الضمير
 رابط) (الراجع الى تلك النكرة بل (تكون) حالية عنه تكون تلك الجملة (اجنبية
 بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة في الافادة لا يقتضي
 الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقضي المستداليه والمسد فلا بد
 من رابط يخرجها عن الاستقلال ويوجهها الى شيء قبلها كيلا يكون اجنبية وهو
 الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا تصح ان تقع صفتها) اي تلك
 النكرة لعدم دلالتها على معنى في شيء قبلها بسبب كون الرابط مقنونا (مثل جاء في
 رجل زيد عالم) ويوصف ^ببمعنى المفعول ^ببمعنى الحال الموصوف ^ببمعنى الجار والمجرور
 بانه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفرد يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا
 كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق وكذا اعتدله فلما البحث عن بيان كون الجملة
 اي بحال قائمة به اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لا تفي ملازمة ^ببمعنى النكرة
 برجل حسن ^ببمعنى يجوز جعله او وصف المفرد ووصف الجملة باعتبار ان يكون حسن
 اسما وفعلا (اذا الحسن) بصم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن حسن
 لا يقوم بنفسه ^ببمعنى يجوز وصف ^ببمعنى بحال متعلقه ^ببمعنى يكسر اللام (اي) بحال (متعلق
 الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان اللفظ على ما سبق
 تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق يعني في متبوع فكيف يدل عليه
 قول المصنف بقوله (يعني بصفة اعتبارية تحصل له) اي للموصوف بسبب متعلقه لان
 وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليه اياه واصلا حازه جاز ان يوصف
 الموصوف بوصف قائم بمتعلقه ^ببمعنى يجوز مرت برجل حسن غلامه ^ببمعنى يجوز ههنا ايضا
 الوجهان الوصف المفرد والجملة (اذا كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اي معنى
 حاصل في الرجل (وان كان) الوصف وصفه (اعتباريا) اي مجازيا لانه بحسب الحقيقة
 ووصف الغلام ^ببمعنى فالاول ^ببمعنى اي التعت بحال الموصوف (اي بحال قائمه به ^ببمعنى يتبعه

لا تعادها في المصدق حيث يصدق احد هما على ما صدق عليه الاخر فكانها
 شيء واحد فلزم المطابقة في هذه الامور لئلا يلزم كون الشيء مثلا معرفة ونكرة
 في حالة واحدة (اي) ينفع الوصف (الموصوف في عشرت امور) لكن لا من حيث
 الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر الشافعية بقوله (يوجد منها في كل تركيب) من
 التراكيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وتثنية وجعا
 ومذكر او مؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها كونه اضر او اولان هذه الامور العشرة
 اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث
 فاخذ من كل نوع فردا فاجتمع في كل تركيب اربعة ^ببمعنى في الاعراب ^ببمعنى سواء كان
 في كليهما نظريا او تقديريا وفي احد هما افظيا والاخر تقديريا او بالحركة او بالحروف
 رفع او نصب او جرا) والنصب على الضرفية باعتبار المضاف اي في حالة الرفع
 والنصب والجرح والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الاخر ايضا واما اذا كان احدهما مؤنثا
 يجب ان يكون الاخر ايضا وكذا الحال في البواقي (الا اذا كان صفت) استثناء من قول
 الله يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف صفة (يستوي فيها) اي في الصفة
 لمذكروا (اؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انا يوجد فيها
 ثلثة منها لانقاء التذكير والتأنيث في تلك الصفة المساوات بينهما (كفعول بمعنى فاعل
 بشرط ان يكون الموصوف مذكورا) نحو رجل صبور بمعنى صابروا امرأة صبور
 بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكور واؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائي
 في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لثلا يقع
 الانبساط بين المذكور والمؤنث فانه يكون من عدد الاسماء (او فاعل) ايضا (بمعنى
 مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ابكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل
 جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فاما لا يستويان بل يفرق بالتاء نحو فاعل ليس
 نحو مرت يقتل فلان وقتيلة وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في
 المفعول وفي فاعل اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للمعدل يعني لئلا يكون الاستواء
 لاحدهما وعدم الاخر ولم يعكس لان في فاعل ثلثا لاشتماله على الضمة والفاعل

على كبر الاستعمال خبر بانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوب ولا شك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (او كان) الوصف (صفة مؤنثة تجري على المذكر اى تجمل صفة المذكر وتطلق عليه (كلامه) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهما باجته وهو الذي جمع كل مشترك ~~في~~ والثاني (اي التبع بحال متعلق الموصوف ~~في~~ يتبعه ~~اي~~ يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول يضم المهزوة وفتح الواو جمع اول مؤنث اول (وهي) اى الخمسة الاول (ارفع والنصب والجر والتعريف والتكثير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا يكون الصفة ايضا كذلك بقوله تعربنا اخر جناه هذه القرية الظالم اهلها ومنكر اى يكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءنى امرأة جائل ولشاحها وكذا البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (في كل تركيب اثنان) لانه لا يكون الشئ الواحد رفوعا ومنصوبا وبجرورا ومعرفه ونكرة فكونها تضداد ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفة في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف فاعوا النوع وصفا سببا اكنفى في المطابقة بهذا القيد رحط الرتبة الشرع عن رتبة الاصل ~~و~~ ولا يتبع الوصف الموصوف ~~في~~ في البواقى ~~من~~ تلك الامور العشرة التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول (وهي) البواقى ايضا) كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خسة الافراد والنسبة والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضارب امرأة واذا كان مؤنثا لا يجب ان يثمنل مررد في بهذا ضارب ابوها وكذا الحال في البواقى فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية ~~كالفعل~~ في انه تدور تأنيث وتذكيره ونظرا على الاسناد الى الفاعل ولا يكون تابعا لموصوفه فيها لكونه مسندا الى الظ لشبهه به اى لشبه الوصف بالفعل في كونه مسندا اما الظاهر فصار فضاء بمنزلة الفاعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله مقردا مذكرا او مؤنثا) كذلك (او مجموعا كذلك افراد الوصف) سواء كان موصوفة فردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه او مثني نحو مررت برجلين كريم اباهما او مجموع نحو مررت

رجال كريم اباهم ائلا يلزم تعدد الفاعل لانه لوثنى (او) يجمع حين كونه فاعله مثني او مجموعا) لزم تعدده وهو ظ (كما افراد الفعل) عند كون فاعله الظم مثني او مجسوعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلاف ليعلم من اول الامر انه فاعله مذكرا او مؤنثا وجوبا (تميز عن النسبة) كما يطابق الفعل فاعله (الظ وجوبا للامثلة المذكورة في التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا) الا انه مفصولا عنه (حيث وقع فصل بينهما) (بذكر ويؤنث) ذلك الوصف يعنى يحبر بينهما بذكر لكونه غير حقيقى ومفصولا وجوب التأنيث انما يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير الحقيقى او مفصولا (جوازا) لما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلهما على ترتيب اللف فقال تقول) ايضا حاو زيادة في التفهم (مررت برجل قاعد علامه) كان (مثل) مررت برجل (بقعد غلامه) مررت (برجلين قاعد غلاما) و (مثل) مررت (بقعد غلاما هما ورجال قاعد علمانهم) كان (مثل) مررت برجال (بقعد علمانهم ~~مررت~~ بامراء قائمة ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فيكون مغيرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامراء (يقوم ابوهما) مررت برجل قائمة جارية) مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا (مثل بعم او نعمر) كان (مثل) مررت برجل (تقوم جارية وو) رت (برجل معزور او معزورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير (و) هذا مثل مررت (برجل قائم او) برجل (قائمة في الدار جارية) مثلا لما كان مؤنثا حقيقيا مع الفعل كذا هذا (مثل) مررت برجل يقوم او تقوم) بالتذكير والتأنيث (في الدار جارية فان قلت) منشاء هذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشر كلها في الاول ولم يتبع في الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع ان في الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالنعل فيمكن على المص ان يقول

وينبغي في الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فاذا كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب المستند (حق النظر) منصوب بزعم الخافض اي يحق النظر بعين الانصاف من غير تعيينه في الاعناد في اساليب الكلام وسياقه (وجوب) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمه به (ايضا) اي كالتنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف في الخمسة البواقي (الرفع والنصب والجرو والتعريف والتكبير) كالفعل (في ان يوردت كبره وتأتيه وافراد وتثنية وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله) اي فاعل الوصف الذي بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا وفي حكم محتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فغمر اما بارزا او مستكن وفي الصفات لا يكون الامتناع لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجي (اراجع الى موصوف للربط (والفعل ذا اسناد الى الضمير) اراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه مفردا (يلحقه) اي الفعل (الالف) اي الف الضمير (في التثنية) اذا كان مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (في جمع المذكر العاقل و يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا (في جمع المؤنث) السلام لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة لجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا في (الواحد المؤنث) ويذكر ايضا في واحد المذكر اذا كان مذكرا او لما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في خمسة البواقي كالفعل او اذا منلتها على ترتيب الالف ايضا حاقا (فلذلك) المذكور قلت (بناء الخطاب) مررت برجل ضارب (في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يصرب (و) مررت (برجلين ضاربين) في التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) في الجمع المذكر العاقل مثل برجال يضربون (و) مررت (بامرأة ضاربة) في الافراد والتذكير (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) في التثنية (و) مررت (بنسوة ضاربات) في الجمع المؤنث (كما تقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب) ومررت برجلين (يضربان

ومررت برجال (يضربون) ومررت بامرأة (تضرب) ومررت بامرأتين (تضربان) ومررت بنسوة (يضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضي (فلم خصصت الثاني بهذا الحكم) الباء ههنا دخلت على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثاني والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعني التبعية في الخمسة الاول وكونه كالفعل في البواقي ومختصا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان هذا الحكم في النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) في جوابه (المقصود الاصيل في هذا المقام في تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعية (بيان نسبة الوصفين) اي الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية متعلق بها ايضا في الاول (وعدمها) اي عدم التبعية في الثاني يعني بيان تعلق الوصف وارتباط بالموصوف بالتبعية في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباط بالتبعية فيها بل في بعضها (ولما كان الوصف الاول) اي الوصف بحال يتبعه) اي يتبع الوصف الموصوف (في الامور العشرة) المذكورة سابقا (وكان يوجد في كل تركيب منها اربعة للسبق وكان الوصف الاول (لا يخرج منه مشابته اي مشابهة الوصف الاول (للفعل في الخمسة البواقي عن هذه) متعلق بلا يخرج منه التبعية) يعني بتبعية الوصف الموصوف في الامور العشرة (لما عرفت) اي لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق والمعنى حتى كأنهما ماضيا شئ واحد (اكتفى جواب لما اي المص (فيه) اي في الوصف الاول (بالحكم عليه) اي على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا او اعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكأنه معند اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثاني فانه قائم بسببه لا بموصوفه فانه اي المص لا حكم عليه اي على الوصف الثاني (بالتبعية) اي بان يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول) الاعراب بانواع الثلاثة والتعريف والتكبير بما نسبته كونه وصفا سببا وهذا القدر يوجب المناهضة فيها لاتها امور صغيفة تحصل بادي مناسبة بخلاف خمسة الاخير فانها امور قوية يقتضي مناسبة قوية (لم يكتف) المص (فيه) اي الوصف الثاني (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فله) اي الحكم بعدمها فيها (غير مبطوطة) لان في بعضها يناسب الافراد

كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير او التأنيث كما اذا كان
 الفاعل مفرد مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها جارا التأنيث والتذكير
 كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدونه (يلين) المص
 ضابطه عدم تبعية له (اي تبعية الموصوف الموصوف (بكونه) اي يكون الوصف
 الثاني (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله) اي حال ذلك الوصف
 عند عدم التبعية (اي ليعلم انه حال الوصف الثاني من تشبيه الفعل ايهام واجمال
 اراد ان يوضحه وايفسر ليفيد زيادة معرفته قال **ب** ومن ثم **ب** اي ومن اجل
 كون الوصف الثاني في الخمسة الباقى كالفعل **ب** حسن قام رجل قاعده غلمانه
 لان الصفة اذا اسندت الى اسم الظاهر بحسن افرادها لانها صارت كالفعل
 ولم لو يكن كالفعل كان تابعا للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه
 لمطابقة الموصوف وامتنع قام رجل قاعده غلمانه لعدم المطابقة (كما يحسن
 قام رجل (بقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعده غلمانه) لكن الاول
 احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير
 اول لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة
 يكون مؤنثا لاجمع المذكر السلام سيأتي (الا انه غير حقيقي) لما مر ان تأنيثه لكونه
 بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه
 بالاء المنطوقه بنقطتين من ف) للتأنيث لانها قد يكون للتذكير كما في الخطاب
 الذكر **ب** وضعف (قام رجل **ب** قاعدون **ب** بالحقاق علامة جمع المذكر وهي
 الواو والنون في الرفع **ب** غلمانه **ب** ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد
 افعال بلا عطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمزالة) قام رجل (يقعدون
 غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
 الواو والفعل فاعل في الاغلب وتجريديهما مع كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف
 بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه فانها حرفان وضعفا علامتين ايها ولم يكونا اصلا
 فاعلا اذ لو كان كذلك مما انقلب في حالتي النصب والجر بل هما حرفان اعراب
 سواء كان في المشتق او غيره (وللحقاق) مصدر من الحق على وزن ذهب

كالحق ومضاف الى الفاعل (علامتي المثنى) اي الالف (والمجموع) الواو
 في الفعل (لمسند الى ظاهرهما) اي المثنى والمجموع الشعار من اول الامر فاعلمهما
 مثنى او مجموعا كانت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل اذ اذا
 من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اي جائز مع ضعف لا شعارة بحسب الظ
 لعدم الفاعل من غير عطف **ب** يجوز **ب** من غير حسن (لكون الصفة جمعا
 ولا ضعف لعدم شبهة الفعل ان يقال قام رجل **ب** قعود غلمانه **ب** لعدم جربانه
 على الفعل لان جميع التكثير في حكم المفرد فكانه لم يجمع (وان) لا وصل
 كان قعودا جمعا) اي جمع قاعد كشهود وجلوس ويجوز (ايضا) ان
 قاعدون (جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل
 لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا متكاملا (خرج) ذلك الاسم ليكون جمع
 التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر (الفعل
 ومناسبه) له في الحركات والسكنات وعدد الحرف مع انها اقوى وجود
 المشابهة (له لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التغير فيكون الكثير من خواص
 الاسم لانه يقبل التغير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بالجمع التكثير (مثل
 قام رجل (يقعدون غلمانه) في الضعيف لعدم مشابهته فلم يرث منه الضعف
 ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقه موصوفه ولا يذانه تعدد الفاعل بلا عطف
 ضمنا وان لم يوزن لفظا (الذي) صفة المشبهة به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه
 ويجوز ان يكون صفة المشبهة به وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان بلا
 عطف الضمير المرفوع وغلمانه (في اللفظ) متعلق باجتماعه في الحقيقة فلم يجمع فيه
 فاعلا (الا) امتناء من قوله فاعلان في اللفظ يعني الا ان يؤل باحد الوجوه الثلاثة
 فتح لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت في الاسم او الفعل
 من الاسمية الى الحرفية) يعني ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الاثنى
 مجموع من اول الامر وضعف هذا الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه لقاء الحرف
 او (يعني الثاني ان) (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من الضمير) يعني يكون
 الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمير

لغائب بدل الكل على ما سبأني وهذا اوسط الوجوه لانه وان يلزم منه الفاء
الحرف لانه يشعربه (او) يعني الثالث (ان يجعل الفعل) مع فاعله (خبر مقدم
على المبتداء) الذي هو الاسم المظهر لانه جعل مبتدأ اي ان يجعل الفعل
مع فاعله جملة في محله الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده
مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم
الخبر على المبتداء وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ
من تعريف المصنف وبيان بعض احواله شرع في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توضيفه
فقال **المضمر** مطلقا **لا يوصف** **بشيء** مبنى المفعول نائبه مسكن فيه
راجع الى المضمر يعني المضمر مطلقا لا يكون موصوفا بشيء بمثله وبغيره لانه يوجد
معرفه مساوية في التعريف او اوضح منه حتى يوصف به الايضاح (ولان ضمير
المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد
منهما (اعرف المعارف وتوضيحا) فتوصيف كل منها للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن
التوصيف للتحصيل لما سبق انه مخصوص بالنكرة فالتوضيح يحصل الحاصل
فلا حاجة لهما (اي الضمير المتكلم والمخاطب) الى التوضيح (لما عرفت انهما
وضع واعرف فلما لم يجتمع فيهما الى التوضيح فلا لايكون الاحتياج لهما
الى التخصيص اولى انه لا يكون الا في النكرات فلما ورد ذلك الضميرين لكونهما
معرفين ووضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان الضمير الغائب لما كان له
الابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله (وحل عليهما) اي على المضمر المتكلم
والمخاطب وفي عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه
من جنسهما يعني كما ان ذلك الضمير من لا يوصفان كذلك الضمير الغائب لا يوصف
ايضا خلا عليهما واجاز الكسائي توصيفه متمسكا بقوله تع لا اله الا هو العزيز
الحكيم وحل الجمهور مثله على **اليدل** او على انه هو من اسماء الله تع فح يكون
اسما ظاهرا يجوز توصيفه (و) حل (على الوصف الموضع) اسم فاعل
من اوضح في عدم جواز التوضيح (الوصف الموضع) اي كون الصفة المدح
(او) النصف (الذام) اي كونها الذم (وغيرهما) من كونها التثنية كنه يعني كما ان

الضمير باتواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح كذلك لا يوصف ايضا للمدح
والذم والتأكيده لانه هو لا فروع الوصف الموضع والمضمر لما لم يوصف للتوضيح
مع انه اصل فعلم الوصف به ولا يكون هو الاولي لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة
الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب **لا يوصف** به **شيء** اي لا يكون الضمير
مطلقا من كل ما كان او مخاطبا او غائبا صفة شيء تخصيصا او توضيحا او غير
ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اي الشأن (لبس في المضمر معنى الوصفية) بل
لبس فيه الا الدلالة على الذات (وهي) اي معنى الوصفية (الدلالة) اي
دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثلا (فانه يدل على ذات) ما يقوم
معنى الحمر وهذا المعنى لا يوجد في المضمر لانه اي الضمير لا يدل الا على الذات كالاسم
الجامد مثل زيد ورجل وقرس لا غيره يعني (لا) يدل (على قيام معنى بهما) اي بالذات
لانه لبس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه اعرف منه فلو وقع نعتا لشيء لم ان يكون
اعرف من الممنوع وذا غير جائز لان الموصوف بحسبان تكون اخص من الصفة
او مساويا (فكانه) اي اظن انه (لم يقع في بعض النسخ) اي نسخ الكافية (قوله ولا
يوصف به) بل يكفي فيها عند بقوله والموصوف اخص او مساو ولما سبق انه لا اخص
من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة
لشيء (ولهذا) اي لعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعتذر الشارضي) اي بين
عذر المص في عدم ذكر قوله ولا يوصف به (وقال) الشارضي (لم يذكر المص
في المتن بعد قوله ولا يوصف (انه) اي المضمر (لا يوصف بالضمير) يعني ان المص
بين ان الضمير لا يكون موصوفا شي ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل نسكت
عنه مع انه لا يقع صفة ايضا (لانه) اي الشأن (ببين ذلك) اي عدم كونه صفة (بقوله
والموصوف اخص او مساو **فانه** لا شيء اخص من المضمر ولا شيء مساو له حتى
يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لهما علم ان
الضمير لا يكون لشيء لانه لا يوجد في المعارف اخص منها ومساو له على ما سبأني حتى
يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو يقيم بالقسم العقلي اربعة
اقسام ان يكون للموصوف اخص من الصفة مثل جاء في بريد العالم او مساويا لهما

والصفة مساوية لها ايضا مثل جاء في الفاضل او يكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز ان لا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره اي الموصوف المعرفة وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد) اي قوى (اختصاصا بالتعريف) يعني تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى (والمعلومية من الصفة يعني) يجب ان يكون الموصوف (المعرف منها) اي من الصفة (لانه) الموصوف (المقصود الاصل) في التركيب الوصفي (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل من الصفة في التعريف او) يعني ان لم يكن اكل منها فلا بد ان يكون (مساويا لهما لانه) اي الموصوف (لولا لم يكن اكل منها فلا بد من ان لا يكون) الموصوف (ادون منها) يعني لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لهما (والمقول) اي الذي نقل (عن مبيوه وعليه) اي ما نقل من سبويه (جهوز النحاة) اي سألهم (ان اعرفها) اي اعرف المعارف واقواها (المضمرات) ناتوا عنها واذا اوردتها بصفة الجمع تكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم الاشارة) مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم المعرف باللام كذلك) (والموصولات فيبينها) اي بين المعرف باللام وبين الموصولات (مساوات من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثاني فلان اللام الموصولة اتصالا للتعريف كذا سائر الموصولات مثل الذي والتي واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات في نحو الضارب لبوه عمرا خلافا لما يكون المضمر اخص من غير فلهذا عدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره دون غيرها المعارف وحل القائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواني فلكونه معرفته وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما ارادني رتبة من الضمير ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما الاسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعمال الا جناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجي بقوله والتمزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان حالات ومرتب من الاعلام ولكون تعريفه وصفا ذاتيا لا عرضيا كاخص من ذى اللام وكذا من

الموصولات لما عرفت ما بينهما ومن ثمه (اي ومن اجل) اي ولاجل لان من في هذا الموضع يكون بمعنى السلام التعريف (ان الموصوف اخص ارمساو لم يوصف ذواللام (اي بالمعرف بلام) تعريف لا يوصف يعني لا يكون موصوفا بشي من الاشياء (الذي يشبهه) اي ذواللام الاخر او الموصول (اي بالمعرف باللام الذي يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه باللام اثلايتوهم انه موصوف بعينه اولم يوصف ذواللام الا بالموصول سواء كان الف واللام مثل جاء في الرجل الضارب لبوه عمرا او غيره (فالة) اي الموصول (ايضا) اي كذا اللام (بماثل لذي اللام) يعني كما ان ذى اللام مماثل لذي اللام الاخر حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذي اللام فيكون صفة له (لما عرفت ما بينهما) اي الموصولات وبين ذى اللام (من المساوات في التعريف نحو جاء في الرجل الف مثل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر (او) جاء في (الرجل الذي كان عندك امس مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه الاية (او) لم يوصف ذى اللام الا (بالمضاق الى مثله) اي مثل المعرف باللام (الذي هو الموصوف يعني يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعني لا يكون بين المضاف الذي هو صفة وبين المضاف اليه الذي هو المعرف باللام واسطة (نحو جاء في الرجل صاحب الفرس والباء في قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (او بواسطة) يعني يكون بينهما فاصل نحو جاء في الرجل صاحب الفرس لانه تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه) يعني ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سبويه وغيره) فعند سبويه تعريف المضاف في مرتبة المضاف اليه لان احدا ان تعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى بمن اخذه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة فلم لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكان الكلمة الواحدة انقص وانتم في التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا يزيد فان قلت اذا كان تعريف على مرتبة تعريف

المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك جاءني علامك انظر يف ويقع صفة ايضا مثل جاءني غلامي في صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في التعريف ان يكون مساويا له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا منه لان المشابهة شئ في وصفه لا يكون مشابها في جميع اوصافه وفي الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام بالمضاف الى المضمرة والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام والمضاف ان العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى الكل من المبهمين والى ذى اللام والمضاف الى اسم الاشارة فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمرة لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمرة ايضا والمضاف الى العلم وغيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمرة كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما الى ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمرة والى العلم والى الاسم الاشارة واما عند غيره فرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسبه منه الا يرى ان المنادى المؤد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناؤه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان يتصف المعارف بعضها ببعض على مذهب (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى معارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا من الموصول لما عرفت ما نقل عن سبويه وما عليه الجمهور فلا يكون وصفه لئلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا غير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءني الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين (محمود على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سبويه **و** انما يلزم **و** جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون

النت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة بمثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف اى احده هذه الثلاثة لكون اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا بذي اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما يلزم **و** وصف باب هذا حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى او جمعا هذا كرا كان او مرثشا **و** بذي اللام **و** اى بالجنس المعروف باللام التعريف وانباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل وهذا المرأة او بهذا الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء) (مع ان القياس) الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا لاسم الاشارة (يقضى جواز وصفه) ان يكون موصوفا بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما (معنى والمضاف الى اسم الاشارة وبالا اسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها او مساويا لبعضها فينبغي ان يوصف باحده هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدهما والمعروف باللام **و** للابهام **و** علة للالتزام (المواقع في هذا الباب) اى باب اسم الاشارة بحسب الاصل (الوضع) فان اسم الاشارة رضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة للابهام (ابيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين يجعل اسم الجنس المعرف باللام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لا يتصور) اى لا يمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه فمهم مثله ومثل هذا الشئ لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ فان رفع توصيفه باسم الاشارة اذا قال الشئ (لابهامه ولا يلحق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف الكسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصوف والمضاف الى اسم الاشارة فان تقع توصيفه ايضا باحده هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحده هذه الاشياء يكون (كلاستعارة من المستعير والمثال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس في ذات رفع الابهام الواقع في باب الاسم الاشارة فتعين **و** ذواللام (اى الاسم الجنس المعرف باللام) لتعينه في نفسه (يعنى بواسطة كون اسم موضوعه للتعريف فيكون معرفته بنفسه فيكون ذالا على

الجنس فليطبق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه
 لما عرفت من المساوات بينهما) ولانه (اى الموصول له) مع صلته مثل ذواللام كرم
 اى الكريم فيكون المعنى مرت بهذا الحكم الكريم ^{منه} ومن ^{منه} اى ومن اجل
 ان التزام وصف باب هذا بذي اللام ليرفع الابهام وبيان الجنس (الباء متعلق بقوله
 لرفع ^{منه} ضعف مرت بهذا الايضا ^{منه} وصف اسم الاشارة بالوصف العام الى
 الخاص لعدم كون ان له دلالة على الجنس جازتوصيفه به من حيث ان الجنس
 المشار اليه لم يبين ضعف توصيفه كما قلنا آنفا (لا يبين به جنس المبهم) المشار اليه
 لان الايضا (وصف) عام لا يختص بجنس دون جنس (اخر يعنى لا يكون
 مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس
 فاشترك باسم الاشارة في الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه
 وحسن ^{منه} وصف باب هذا باسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس معرف باللام
 لدلالته على معنى الجنس المخصوص ^{منه} مرت بهذا العالم ^{منه} والاصل فيه ان يكون
 العالم وصف اسم الجنس المعرف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس
 ويقال مرت بهذا الرجل العالم لان اسم الجنس حذف من التبيين اختصارا
 او جمل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه (لانه) اى الشان (تبيين به) اى بجمل العالم
 وصف الاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما يشير اليه بهذا (انسان) ان العالم مختص به
 ولا يوجد في غيره كالضاحك والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا
 مذكروضعه ايضا مذكروفعه بصيغة التذكير فيه مسا ان المشار اليه والموصوف
 فرد من افراد الرجال لان بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث وصف التذكير
 ايضا لا يكون صفة للمؤنث ^{منه} العطف ^{منه} اورد عقيب التبع لان في العطف
 معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة شناها لان العطف هذا الخوى
 بنى ظرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل والعمل ايضا
 ووجه الجمع فاسبب الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف ^{منه} يتحدان وقد توسط
 بينهما بين الصفات لكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحرف) فيه
 اشارة الى ان المصدر يعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحروف

لامطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له
 عطف النسق على وزن التمسك تفرسقا اذا تساوات اسنانه وكلام تسفدا اذا كان
 على نظام واحد ^{منه} تابع ^{منه} جنس شامل للتوابع ^{منه} مقصود ^{منه} اى قصد (فيه
 اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف وفيه معنى
 التبع اريد منه زمان الحال لان الشئ فيتم بالماضى لا لكونه بمعنى الماضى
 بل بقصد التحقيق والنسب (نسبة) اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد
 قائم ^{منه} واب ^{منه} نسبة شئ اليه) اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو
 بالنسبة الواقعة في الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية
 او غيرها والكلام اخبارى او انشائى (فقوله) بالنسبة (متعلق بالقصد المقصود
 من لفظ (المقصود) الذى ذكره كرايعنى ان الباء متعلقة بالحقيقة بالصدر
 لكونه اصلا في اللفظ بالفعل الاصطلاحي والشئ هم امشى على الحقيقة كما يقال
 الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خير في اللفظ والخبر في الحقيقة ما يتعاق به
 وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضى يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد
 ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له
 قرينة معينة تحصل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلف اذ كان
 مراد المص لكان العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماغى ولا مانع فيه
 وقبل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف بنفسه مقصودا بالنسبة
 وليس كذلك اذا المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
 المقصود من المقصود لانه غير متعلق عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة
 شئ اليه وهذا ايضا كذلك لا اذا يتعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة
 المقصود الى شئ او نسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع
 على انه نائب الفعل كما اشار الشئ بقوله اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه
 فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبة مع متبوعه فتح يستقيم الكلام الحمد لله
 منهم بالصواب واليه المرجع والنام ^{منه} مع متبوعه ^{منه} قوله مع ظرف مستقر
 او صفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع معنى فى اى تابع قصد

نسبة حال كونها مع متبوعه او الكائنة مع متبوعه بمعنى يشتركان في تلك النسبة
 والى هذا اشار اشد بقوله (اي كما يكون هو) اي التابع والمعطوف (مقصود
 تلك النسبة) اي النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اي متبوع التابع
 ايضا) اي كالتابع (مقصودا بها) اي تلك النسبة فيشتركان فيها فقط
 لا في الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة او لا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءني
 زيد وعمر) ورايت زيدا وعمر او مررت بزيد وعمر (فعمرو) في هذا الاشارة (تابع
 انه) باعتراف سابقة من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو
 قصد نسبة المجيء في الاول والرؤية في الثاني ونسبة المروية في الثالث (اليه
 اي الى عمرو) (بنسبة المجيء) الباء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام اي في قوله
 جاءني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافة) (و كما ان نسبة المجيء
 اليه) اي الى عمرو والرؤية او المروية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للنسبة
 نسبة) اي نسبة المجيء (الى زيد الذي هو متبوعه) اي متبوع عمرو (ايضا) اي
 كما ان تلك النسبة الى عمرو (ومقصودة) كذلك هي مقصودة اي زيد الا - بين
 القاصدين فرقا لان المقصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة ولما الثاني بالتبع
 بكونه تابعاً اليه والبين فوائده القيود المذكورة من حيث النفس يروا الايضاح
 شرع في بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (وقوله في التعريف
 مقصود بان) جدا احتراز عن غير البديل (مقصود بالنسبة في الكلام من التوابع
 الباقية (لانها) اي لان هذه التوابع (مقصودة) بالنسبة في الكلام لانه
 لا ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام (متبوعاتها
 اي متبوع كل واحد منها وانما جئت هي اما التخصيص كما في الصفة اذا كان
 الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف نكرة وكما
 في العطف البيان او التقرير الشوا كما في التأكيدها لغيرها لا لقصد النسبة اليها
 وقوله مع متبوعه احتراز عن البديل لانه) اي لان البديل (مقصود بالنسبة في الكلام
 دونه) اي دون البديل منه بقرينة ذكر البديل يعني ليس البديل منه مقصودا بالنسبة
 في الكلام بل انما يجيء به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البديل (قيل) اي اعترض

على هذا التعريف بانه غير جامع لافراذه لانه (يخرج مع متبوعه) عن التعريف
 المعطوف) فاعلى يخرج (بلا) مثل جاءني زيد لا عمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل
 عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فيكون زيد فيها مسكوتا (واكن) مثل جاءني لکن عمرو
 لم يجيء او ما جاءني زيد لکن عمرو جاء (مرام) مثل ازيد في الدار ام عمرو (واو
 مثل جاءني زيدا وعمر) (ولان المقصود بالنسبة) في الكلام (معها) اي مع احد
 هذه الحروف (احدا الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) اي ليس كلاهما
 مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاول هو لا المتبوع لا غير
 وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المنكوت عنه في الثالث
 كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل في الاضراب
 وفي الاستدراك ولا كن هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي
 ام واما واو احدا الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحدهما هذه الحروف داخلا
 في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجب) عن هذا
 الاعتراض (بان المراد بكون المرأة متبوع مقصودا بالنسبة) في الكلام (ان لا يذكر
 لتوطئة ذكر التابع) اي ان لا يكون المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر التابع بل يكون
 ذكره مستغلا (و) المراد ايضا (بكون التابع مقصودا بالنسبة) في الكلام
 ان لا يكون كالفرع على المتبع) في النسبة كما في النعت والتأكيده وعطف
 البيان (من غير الاستئلال به) يعني من غير ان يكون مستغلا فلهما بل يكون
 للايضاح والتقرير والشمول (ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه تلك
 الحروف الست) اي باحدهما (مقصودان بالنسبة) في الكلام (معها) اي حال كونهما
 مضامين في كونهما مقصودين فيهما لا للمعطوف عليه في العطف بل المقصود
 ثبوتها او المعطوف ايضا كقولنا والمعطوف بل مقصود ثبوتها والمعطوف عايد
 مسكوتا في لکن كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتيا والاخر نفييا اما الاول ولا
 الثاني بلاشك وفي الثالثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا لان احدهما ثبوتيا والاخر
 نفيي لکن بهما ثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة
 في الكلام (بهذا المعنى) المذكور المراد بتوابع هذا المعنى ما ذكره الله في كون المتبوع

مقصود ان لا يكون مذكور التوسط ذكر التابع ومن كون التابع مقصود ان لا يكون
 فرعاً للتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلاً في ان يكون مقصوداً
 بالنسبة في الكلام (ولما تم الحد) اي حد المعطوف (بما ذكره المصنف من التعريف
 جمعاً ومنه) اي حال كونه جامعا وما عدا عن دخول غيرها (ايدفد ان يادة التوضيح
 اي لز يادة ايضاح العطف لانه لا يعرف من التعريف مفصلاً بتوسط احد الحروف
 بينهما وان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافاً وفي الرضى ايس من تمام
 الحد بل شرط عطف الشق ذكره بعد تمام حده انتهى ونما فرغ من بيان الاحكام
 وابتداءه بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلاً للمحدي بيان ما يوجب مزيد
 توضيح المعطوف وبيان ماهو المختار في الحروف ايضاً وكونه عشرة بقوله
 يتوسط بينه (اي بين ذلك التابع) والجملة انه عليه اما صفة لقوله تابع واليه اشار
 الشئ بقوله اي يبر ذلك التابع واما حالاً من المستكن في قوله مقصوداً فهو وبين
 متبوعه (اي متبوع التابع) احد الحروف (ففاعل يتوسط بينه) العشرة
 وسبق في تفصيلها في قسم الحروف) اي بحثها ببيان الفرق بين (اي مثل قام زيد
 وعمر) ومثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واما فصل بينه وبين
 الممثل ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
 مع ان الاصل ان يكون المثال بحسب المثل لان بيان الحكم لكونه موضحاً لكون
 كالتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثلاً للتوسط والاولى ان يجعل مثلاً للاحكام
 وكذا اخر المعنى (ولم ينف) في تعريف العطف بقوله العطف تابع
 يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة) بل عرفه اولاً بقوله العطف
 تابع بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الخ
 لان الحروف التي للعطف (تد توسط بين الصفات) المراد بالحروف ههنا
 التي تكون اطلاق الجمع وهي الواو وحده لم يبينه الشئ اوضحه والاكتفاء
 بالمثل وقد تنوع ط ايضاً بين الابدال نحو قطع زيد يده و جاد على ان يكون رجله
 بلام مزيد لا عطف على يده لانه لا يكون معطوفاً لادلا (مثل جاءني العالم والشاعر
 اي الذي يكتب الشعر او ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر

والديبر) بكسر الدال المهملة وبعده ياء منصوفة واحد من تحت وبعده ياء ساكنة
 فارسي اللفظ العاتب الذي يكتب الكلام المنشور او يؤلفه (فالصفة الداخلة
 عليها) اي على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قوله
 هند جاء بل وشاحها (كالشاعر والديبر) في قولك جاءني زيد العالم والشاعر
 والديبر (لها) اي تلك الصفة (جهتان) اي حالتان معتبرتان (احديهما كونها
 اي كون الصفة التي دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى
 التي لم يدخل عليها الحرف صفة (لزيد تابعة له) الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها
 تبعية للمعطوف عليه) اي بواسطة تبعية المعطوف والتقديم والتاخير انما هو في الذكر
 فقط ويعلم كونها صفة او حذف الحرف ايضاً ولو كان عطفاً لمسا جاز حذفه
 واحزهما) اي الحالة الثانية كونها معطوفة اي ان تكون تلك الصفة معطوفة
 على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف على الصفة (المقدمة) عليها
 تابعة) خبر به خبر لا يكون او حال عن اسمها المضاف اليه (لها) اي للصفة المتقدمة
 عليها فيكون تلك الصفة من جهة وعطفاً من جهة كاخبر المتعبد بباله عطف
 فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (و) ح يصدق على هذه الصفة (اي
 الصفة التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اي من كونها صفة
 لزيد تابعة لها بتبعية المعطوف عليه (انها) اي هذه الصفة تابعة) متبوعه تدل
 على معنى في متبوعها مطلقاً (لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التي تدخل عليها حرف
 العطف صفة لزيد الا انه يتوسط بينهما وبين زيد (النعوت بها) حرف) من
 حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها
 لان توسط (متعلق بقوله لا يلزم) حرف) من حروف (العطف بين الشيين
 مطلقاً) لا يلزم) خبر لانه اي لا يجب ان يكون عطف الثاني على الاول بل يجوز
 علا بالاصل لان الاصل في حروف العطف يجوز ان تكون الواو ابتداءً
 او استئنافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غير ذلك
 في بعض النسخ لان للتوسط بلا حرف الجرح يكون قوله ولا يلزم من الازام
 لامن الزوم اي لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم اي لا يستوجب (فلو لم يكن قوله

تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه) واكتفى في تعريف العطف بان يتوسط بينه وبين احد الحروف العشر (ادخل هذه الصفة) اى الصفة التى تدخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجملة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون مانعا لاغيره (وهى الواو والهمزة والجر) والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الامارة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذا (فلم يبق الحد مانعا) لاغيره لدخول ما ليس من افراد الحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعنده دخول له دار فيه دليل من التمسك فاجاب عنه مؤيد بقوله (وقد قيل يجوز الحصرى وفوق الواو) العاطفة التى مطلق الجمع (بين الصفة والموصوف لنا كيد الاتصال) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصالها بها امر ثابت كانه واجب (فى الواقع) متعلق بجوز تعديل فاعل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث صفة مواضع اى مواضع (معدودة) التى هى (من المكشاف) بمعنى كانت تلك المواضع فى المكشاف ومنها قوله تعالى ويقولون سمعنا واثمهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المص فى شرح الفصل) اى فى شرح له وسماه بالايضا (فى مباحث الاستثناء) بقوله تعالى لهامنذرون فى قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا ولها اى تلك القرية منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة القرية) فالتقدير الاقرية لهمامنذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى تجمع المطلق لتأكيد الاتصال فصار التقدير القرية ولها منذرون (فلما اكتفى) المص فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع توسط) بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يعرفه بقوله اى لا العطفة تابع بالنسبة مع متبوعه (ادخل فيه) اى فى هذا العطف (مثل هذه الصفة) التى تدخل عليها حروف من الحروف العطف لتأكيد التصديق فلم يكن التعريف مانعا لاغيره لدخول ما ليس من افراد الحدود وذا

غير جائز (ونقل عن المص انه) اى الناقل (قال فى امال الكافية ان مثل) العاقل يعنى الصفة التى تدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشر) فصدق عليه هذه القول وليس بعطف على التحقيق (بل كونه معطوفا ليس الامن حيث اللفظ بدخول حرف العطف منه) (واما هو) باقى اى العاقل (على ما كان عليه فى) حالة الوصفية) وهو كونه تابعا بدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف) عليها مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين لنوع من اشبه بالمعطوف) اى لمساواة الصفة المعطوف فى كون ما بعد كل منهما مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة والمعطوف (من التغاير) لفظا ومعنى اما النظار فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد وامام معنى زيد الحيوان لناطق مع الشخص ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الاتك الذات لما احتملت ان يكون ذات زيد صار العاقل مناسبه كما ان المعطوف بغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسب من وجه اخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف (فلو حد العطف بذلك يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ادخل فيه) اى فى هذه الحدة (بعض الصفات) كما مر من المثال (مع انه) اى بعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغيره وقال المحشى عصام الدين الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى الوجه جعل المعطوف على صفة من وجه معطوفا من وجه الى ههنا كلامه (قال بعضهم فيه) اى فيما قبل من انه اراكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه ادخل فيه الصفات التى تدخل عليها حرف العطف (نظرا لان الحروف المتوسطة بينهما اى بين الصفات) (عاطفة) كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك ولا يلزم الفاؤها (ادلالها) اى لولائه الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى فى الصفات التى دخلت هي عليه (على ما تدل) تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ما تدل كما فى الواو (والترتيب) كما

في انشاء (وعبر ذلك) من الترتيب والترانخي (وفي جعلها) اي جعل تلك الحروف
غير عاطفة في الصفات (وجعلها) عاطفة في غيرها (اي في غير الصفات) ارتكاب
امر بعيد (وهو المعنى الجواز لان كونها لنا كيدنا لا ضوق معنى مجازي لها الاحق في
وانما وصفه البعد لان ما لا يكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له
داع كان كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو ان عطف (من غير ضرورة
داعيد اليه) اي ان ارتكاب الامر البعيد فيه لما تنبى ان الحرف المتوسط بين الصفات
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقة فقط ويجوز ان
يخرج الواو من ان يكون العطف في مواضع كثيرة من كونها للابتداء في الحالة
والمصاحبة وغير ذلك فلتكن همنا لنا كيد معنى الجمعية وهي توحيد في صفة بلا
نكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم بل الانسب ان يراد الواو فيها البعد
الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة
انواع عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة وعطف ظاهر
على مضمرة وعطف مضمرة على ظاهر وفي عطف بعضها بشروط اراد ان يبين
العطف بينها وشروط فقال **واذا عطف على الضمير المرفوع** **ع** **لا** **المضمرة**
المصوب (متصلا كان او منفصلا) **(ولا)** **المضمرة** **(انجزور)** **فانه لا شرط**
للعطف فيها **المتصل** **بارزا كان** **المضمرة المتصل** **(او مستترا)** لانها
في حكم الاتي سواء مع قوله **المضمرة المرفوعة المتصل** **يشملها** **(لا)** **المضمرة المرفوعة**
المنفصلة لانه الحكم الاتي لم يجوز عليه **اكيد** **مبنى** **المفعول** **من التاكيد**
اي اكيد **المضمرة المرفوعة المتصل** **للمضمرة** **بمنفصل** **(ولا)** **منصوب** **على الظرفية**
اي قبل العطف عليه **(م)** **اي بعد التاكيد به** **(عطف عليه)** **اي على المضمرة**
المرفوعة **(وذلك)** **اي التاكيد** **اولا** **ثم العطف عليه** **واقع** **(لان)** **المضمرة** **(المرفوعة**
المتصل) **بارزا كان او مستكنا** **(كالجزء مما)** **اي من الفعل الذي** **(اتصل)** **ذلك**
المضمرة **(به لفظا)** **تميز** **ولذا** **وجب** **اسكان** **لام** **الفعل** **لئلا** **يجمع** **اربعة** **حركات**
من واليات **فيما هو** **كالكلمة الواحدة** **(من حيث انه)** **اي ذلك** **الضمير** **(منصل)** **به**
لا يجوز انفصانه **(لان الاصل في المضمرة الاتصال والانفصال خلاف الفذ فلا يعمل به**

ما لم يكن مقصدا اليه (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه عامل لذلك
الفعل) (والفاعل) الذي يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذي اتصل به
لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولا جل ذلك جعل جزء منه (فلو عطف
عليه) اي على المضمرة الذي كان خبرا منه (بلا تاكيد) **بالمضمرة المتصل** **(كان**
ذلك العطف في الامتناع) **كالمعطف على بعض حروف الكلمة** **(وعطف**
كلمة على بعض حروف كلمة اخرى **بمتنع** **لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف**
وعطف كلمة على ما ليس بكلمة) **(فاكيد)** **ذلك الضمير** **(لضمير منقضي اول)** **اي**
قبل العطف **ليظهر انه وان كان** **كالجزء** **كلمة بنفسه** **فالعطف عليه لا يكون**
كالعطف على بعض احرف الكلمة **(لانه)** **اي الشأن** **(بذلك)** **اي بالتاكيد** **(يظهر**
ان ذلك) **المضمرة** **(المتصل)** **بالفعل** **(وان كان)** **للاوصل** **(كالجزء مما)** **اتصل به من حيث**
الظ والجزء ادنى حال من الظ القوي فلا يحسن ان يكون القوي تبع للضعيف
الذي لا يستقل بنفسه **(منفصل)** **جزءان** **(من حيث الحقيقة)** **وكلمة منفصلة بنفسه**
يعلم هذا) **بدليل جواز افراجه)** **اي افراجه ذلك الضمير الافراد اما بالبدال المهمة**
او بالزاء المجعة في اخر **(مما)** **اي من الفعل** **(التصل به)** **اي الضمير المرفوع** **(بنا كيد**
اي بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان التاكيد عين المؤكدا اسم مفعول مستقل
بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزء منه لما كان الاختصار) **(فيحصل له)** **اي**
لذلك الضمير بسبب التاكيد **بمنفصل** **(نوع)** **قوة** **(واستقلال)** **فيحسن**
العطف عليه **كما يحسن على الاسم ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التاكيد لانه**
عين المؤكدا فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هو اول بقى بنسبة لانه
اذا كان شئ معطوفاً اقرب وبعده فلا يقرب اول بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع
هذا التوهم بقوله) **(ولا يجوز ان يكون الف على هذا التاكيد)** **بل يجب ان يعطف**
على الضمير المرفوع المتصل **(لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم**
من عطفه على هذا التاكيد) **(ان يكون هذا المعطوف ايضا)** **اي كما**
كان المعطوف عليه **(تاكيدا)** **قوله كان في كان ههنا زائدة والمعنى** **فلزم**
الى (وهو) **كون المعطوف تاكيدا** **(باطل)** **لماسبق ان التاكيد عين المؤكدا وان**

المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التاكيد فيجب ان يكون معطوفا
على الضمير المتصل لما سبق (فان كان الضمير المرفوع منفصلا) عارض
الانفصال (نحو ما ضرب الانيات او) الاله (زيد) فان انت وان كان مرقوعا الاله
منه صلا بالاضن الفعل افرض لا يكون الابه وهو حصر الفعل على الفاعل (لم يكن
ذلك الضمير) كالجزم من الفعل (لفظا) وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه الى
التاكيد لا تنفاه احد شرطى الاله وهو كونه جزء من الفعل لفظا والعله ان يكون جزء
من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئي العله يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان
الضمير ضميرا متصلا) لكن (لا) مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربك) وضربته
وضربتي (وزيد الم يكن) الضمير المنصوب (كالجزم) من الفعل (معنى) وان كان
جزء لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلا حاجة فيها) اى فى الضمير
المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التاكيد منفصل) بل يحسن
العطف فيهما بلانا كيدولا فصل واما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير
المنصوب المتصل فلا تنفاه احد شرطى العله وهى الاتصال معنى لا تنفاه احد
جزئي العله يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجزور المتصل نحو مررت بك وزيد لا حاجة
فيه الى التاكيد لان اعاده الجار فيه حسن لما سياتى * مثل ضربت انا * وانت
وزيد * مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارز (اوزيد ضرب هو) وعمرو مثال
لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تع اسكن انت وزوجك الجنة ولما
كان التاكيد بمنفصل يحتاج الى البيان انه يحتمل ان يكون التاكيد مقدمة على
العطف ومتأخر عنه بينه واصله بارز المثل فقال ضربت انا وزيد دور حجه على
نحو ما ضرب وزيد (ونحو زيد ضرب هو) غلامه (لان الداعى على الحكم به فى الثانى
طرد الباب والافهم ويحتمل ان يكون من قبيل انفصل الضمير للعطف لامن قبيل
تاكيد المتصل بالمنفصل * الا ان يقع فصل * استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل
يعنى اكذلك الضمير او لا مضمرة وقوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الا وقت
وقوع الفعل بشئ (بين المضمرة المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اى على
المضمرة المرفوع المتصل من مظهر او مضمرة * ويجوز * ح * تركه * ان ترك

التاكيد) بمنفصل اكتفاء به وحصول الفرض والاحتصار ايضا (لانه قد طال
الكلام بوجود الفصل) ولو جى بفصل لكان اطول والطويل يكون اقل وطول
الكلام قد يفتنى عما هو الواجب فاغناوه عما هو الاولى واخرى (حسن الاختصار
طلا التحفيف الكلام) بترك التاكيد) والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لا غناؤه عنه
سواء كان الفصل قبل حروف العطف * ضربت اليوم وزيد * ومثله قوله انا
لمعوثون او ابائنا مثل الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف
العطف (كقوله تع راثركنا ولا ابائنا) ولما كان فيه ابهام بينه بقوله (فان المعطوف
فى الآية) هو ابائنا (لان مرادهم نسبة عدم الاشتراك الى ذواتهم والى ابائهم يعنى
عدم الشرك موروث لنا من ابائنا ولفظة لافى (وولا) ابائنا (زائدة بعد حرف
العطف) الذى هو الواو (ولنا كيد النفى) مثل قوله ما حاءنا من بشير ولا تزيد ومثل
ما جاءنى من زيد ولا عمرو فيكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز
تركه) ولم يقل وحسب لان الفعل اذا قام مقام التاكيد فكان يذخى ان يقال وجب
فلانه (مع السان) قد يترك (الضمير المرفوع المتصل) بالمنفصل (حال كونه
ملا) بسا الى الفصل (للاهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل قبل حرف
العطف فقط) كقوله تع فكيف كانوا فيها هم والفاوون) او بعده وقبله معا كقوله تع
ما عبدنا من دونه من شئ نحن (ولا) ابائنا وبعده فقط مثل ضربت انا ولا زيد
فالاقسام ثلثة (وقد لا يؤكده) يكتفى بالفصل فقط كقوله فاستقم كما امرت
ومن تاب معك وقوله تع ميسلى نار اذا نلتهب وامرأته (والامران) اى اجتماع
الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وحده (متساويين) فلذا قال يجوز ترك التاكيد
اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث وشروع
الى ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبينه انما خلا فيه والتاكيد استحسنانى
لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة اكدم مع جوار الترك فقال (واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم الفصل واما عند الفصل
فالامر ان متساويان اقووع كلهما كثير اوفى كلام غلام الغيب الا ان الاول هو
الاولى لكونه اكثر وقوعا (ويجوزون) اى البصريين (العطف) المذكور (بل تاكيد

بالتفصل وحده او مع الفصل (ولا فصل) وحده او مع التاكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التي اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن منه في جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه اصلا كما لا يجوز العطف على ما هو جزء وها حقيقة (الكن) اي الا ان العطف بلا تاكيد ولا فصل ايضا يكون (على فتح) الخ لفته ما هو الاولى والاحسن ولو لانه فتح لوقع في فصيح الكلام خست ما في النظم المعجز واذا لم يقع علم انه فيج لانهم خطروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (والكوفيين لجوزون) اي العطف بلا تاكيد ولا فصل (بلا فتح) فان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسه كالاسم الفاعل حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوم ما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم واذا عطف على الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يتسده بالتصل لانه لا منفصل له الماسيحي * اعيد الخاقض * اي الجار اي جار المعطوف عليه حين العطف في المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل (حرفا كان) ذلك الخافض (او اسم لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة مجاردا (اشد) واقوى واكد (من اتصال الفاعل المتصل اي الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا في الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وفقده بالتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا متصلا (جار انفصاله) اما اذا كان ظاهرا فقط لان الانفصال من شأنه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ابدا تاباه مستقل بنفسه والمجرور لا ينفصل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا فقط (فكره العطف عليه اي على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض وكما ذكره على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار في الجار كانه عطف على بعض حروف الكلمة كما يمنع هذا الكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذي ليس مستقل بمتنع وذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه اخر فيه وهو انه لو كان منفصلا ثم عطف عليه كما يحمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وايس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل فقط مظهر اكان او مضمرا (كما يحسن)

وجهه (في) بحيث (المضمرات حتى يؤكد به) اي بالضمير المجرور المتفصل (اولا) اي قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل) عرفته سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تأكيده بالتفصل لعدم كونه موجودا فليؤكد بالرفوع المتصل دفعه بقوله ايضا روي استعارة المرفوع له) اي جعل الضمير المرفوع المتصل تأكيده للضمير المجرور (مذلة) اي ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس ويتوهم انه اذا لم يجز التأكيده بالتفصل وفي اقامة المرفوع منفصل مقام المجرور ابتذال فكيف يكتفى بالفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل (لان الفصل لا تأثير له) يعني لا وجود للفصل (الا في جواز) اي الا عند جواز (رك التأكيده بالتفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده وعدم جواز الخلف لاهو الاولى (الاختصار) اي لانه يكون في الكلام طويلا والطويل يكون سببا للثقل (فحيث لا يمكن التأكيده بالتفصل اعده) اي لعدم الضمير المتفصل فيه (لا بصور له) اي للفصل (ار) اي عمل لان الفصل عن الاصل والاصل للممكن وجوده والخلف اولى بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اي بالاصل الاستفهام ههنا انكارى اي فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه ثابت عنه واذا تعذر الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لنا شيء (الا اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا نحو مرت بك ويزيد * او اسما مضافا (نحو المال بيني وبين زيد) ليكون كاسم المستقل فيصع العطف عليه كما يصع عليه (والمعطوف) في هذين المثالين وامثالها (هو المجرور فقط والعامل مكرر) يصع العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصع العطف (وجره) اي جر المعطوف (بالعامل الاول) كما في عطف الاسم الظاعلى مثله نل مرت زيد وعمر (و) العامل الثاني كالعدم) لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لا زيد تأكيده يصع العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل الاول مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اي من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا انما كيد لم ذلك

بدليل قولهم المال بيني وبينك لان بين لا يضاف الا الى الشيء (المتعدد) الذي
يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى التعدد كاي واية
وكلا وكأنا فكانه ينبغي ان يقال المال بيننا لانه فصل شريكه واضاف ثانيا لفظ
بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اي جر المعطوف
في مثله (با) اعامل (الثاني) وقيل جره اي (كما في الحرف الزائد) سواء كان سما
كما (في كفي بالله) شهيدا وكما بحسبك درهم اوقياسا كما في قولك هل زيد بقاء
وما زيد بقاء (وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار) اذا ريد العطف
على المجرور (في) المعطوف (حالة السعة والاختيار) من غير ضرورة
شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على الضير
المجرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اي
ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التاكيد والفصل معا عند العطف على المجرور المرفوع
المتصل لكن مع قبح في حال السعة والاختيار لاني حال الاضطرار كذلك يجوز
تركها لكن (اضطارا) لان الضرورة فيجوز المحذور (واجاز الكوفيون) ايضا
ترك الاعادة في حال السعة كما جازت اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين
بما وقع في) بعض (الشعار) مثل قوله فاليوم قربت فهجونا وتشمتنا فاذهب
فياك والايام من عجب لان الايام معطوف على الضمير المجرور في قولك بك
بلاعادة الجار فيه واولا ان العطف عليه بلاعادة الجار جائز فيصح لما اختاره
الشعر وقالوا حال السعة اي ما لم يكن في الشعر لانه اذا كان جائزا في الشعر ففي
غيره يكون الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس
يصح لان وقوع مثل هذا العطف في العطف للضرورة فلا يستلزم جوازه
في غيره واولا الضرورة لما اختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل
تكون للمصاحبة وما بعده مفعولا معه وقال الحشي عصام الدين فيه استنار
الضعف استدلالهم يعني قوله الشدة مستدلين باشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر
استدلالهم على الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تع تساءلون به
والارحام واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو

للقسم او بالنصب عطف على المحل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمر او على الله
اي اتقوا الارحام فصلوها ولا تفتاعوها كذا قال القاسمي البيضاوي او على تقدير
وصلوا الارحام (فان قيل كيف جازتا كيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء
كان بارزا (في نحو) القوم (جاءني كلهم) والقوم جاء وانفسهم او اجفون
وضربت انت او مستكنا نحوزيد ضرب هو (والابdal منه) اي من الضمير
المرفوع المتصل (نحو اعجبني جمالك) في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض
ضربني الجار في الغلط (من غير شرط تقدم التأكييد) بالضمير (المنفصل
ولا الفاصل الذي هو خلف عنه مع انه من النوابع ايضا وهما يجوزان بلاتا كيد
ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اي كما جاز الابدال والتأكييد
بلا شرط (تأكييد الضمير المجرور) بلا شرط شيء من التأكييد بالمنفصل والفاصل
في نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون الا في التأكييد المعنوي لانه
لا يقال مررت بك انت واياك ويكون بالنفس والعين بشرط انه يضاف كل منهما
الى الاوكد بالفتح يعني ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه
والابdal منه) اي من الضمير المجرور (نحو اعجبك جمالك) في الاشتمال وزيد
مررت به اخيه في الكل والقوم مررت بهم اكثرهم في البعض وزيد مررت به
جار في الغلط (من غير اعادة الجار) اي جار المبدل منه في البدل (ولم يجوز
العطف في الاول) اي في الضمير المرفوع المتصل (الابdal كيد با) لانه
المنفصل (وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل (و) الفصل مع ما لم يجوز
العطف (في الثاني) اي في الضمير المجرور (الامع اعادة الجار) اي جاز المعطوف
عليه في المعطوف اسما كان او حرفا واما التأكييد والابdal في الموضعين في
بلا شرط شيء من التأكييد والفصل والاعادة (قلنا) في جواب (التأكييد
عين المؤكد) بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبا حتى يحتاج الى التأكييد
بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباطه به (والبدل في الاغلب) لا يخ (اما) ان يكون
كل متبوع في بدل الكل (او) يكون (بعضه) اي المتبوع في بدل البعض
(او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد في بدل الاشتمال

والغالب قابل تادر) وهو وان لم يكن كاه او بعينه او متعلقة فلفظته لاحكم له طرد
 اللباب (فيهما) اي التاكيد ولا بدال (لبسا باجنبين لمبوعهما) اما لا اكيد اللفظه فلانه
 عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوي فانه لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما
 بدل الكل فهو كائنا كيد المعنوي عين مبدل منه واما البديل البعض فهو جزء المبدل منه
 واما بدل الاشتغال فهو ما يتعلق احد البديلين بالآخر متعلق المحلوة والحالية ليسا باجنبين
 ولا منفصلين عنهما) اي عن متبوعهما (لعدم تحلل) اي دخول (فاصل
 لحرف العطف) بينهما) اي بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا البس
 الا اتصالا (فلا حاجة في ربطهما) اي ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى
 تحصيل مناسبة زائدة) كائنا كيدا بالضمير المنفصل والاكتفاء بالفصل او اجتماعهما
 معا كافي العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما في العطف على
 الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف
 العطف ويكون احدهما متغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
 يغير المعطوف عليه) مثل جائى زيد وعمرو (و) مع هذا (بتحليل بينهما) اي بين
 المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنبيا للآخر (فلا بد فيه) اي في العطف
 من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) في الصداقة والعداوة
 والمالكية والمملوكية وغير (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل) بالضمير المرفوع
 المنفصل) او الاكتفاء بالفصل (في المرفوع) اي عند كونه المعطوف
 عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المنفصل
 في الضمير (المجرور يخرج) تعليل لقوله فلا بد فيه الى الضمير (المتصل المرفوع
 الذي يكون هو المعطوف عليه) (عن صرافة) متعلق بقوله ليخرج (الاتصال
 قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف بصرف على وزن ورابة اي يخرج
 الضمير المتصل المرفوع من كونه متصلا خائفا (ويناسب) عطف على ليخرج
 اي وليناسب ذلك الضمير (المعطوف) اي الاسم الذي يعطف (عليه) اي
 على الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (بالضمير المنفصل ويقوى
 هذا تعليل لقوله وباعادة الجار والمجرور فالاولى وليقوى مكانة تقوى باعادة اللام

التعليلية لثلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون ح من نوابغ ليخرج
 لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة
 الجار في المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمتصل
 في المجرور (مناسبة) اي مناسبة المعطوف (المجرور) المعطوف المصدر ههنا
 جار لفاعله وتاصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى
 اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه (اليه) اي المعطوف المجرور (كافي
 المعطوف عليه) اي كما انظم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة
 مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اباما كان متصلا
 او منفصلا ولا يعطف لبيان ايضه كما انه في حكم الصفة في الايضاح والمدح في حكم
 حكمه اي ان الضمير لا يكون مبنيا يعطف اليان وان كان ايضا من التوابع
 وانه سكت عنهما ^{نحو} والمعطوف في حكم المعطوف عليه ^{نحو} يعني ان كل حكم
 يجب ثبوته للمعطوف بالنظر عليه الى نفسه يجب بثوته للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه
 يجب بثوته للمعطوف عليه الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا
 ليكون في العطف فائدة (فيما يجوز له) اي المعطوف اليه (ويمنع له) (من الاخوال
 بيان لما في قوله فيما) (العارضه له) اي الاخوال التي عرضت للمعطوف حيث لم تكن
 في ذاته (نظرا الى ما قبله) اي الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى
 شئ قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل قام ابو وقعد اخوه حيث لا يقال وقعد
 عمرو عطف على قام ابو (بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما) اي الشئ الذي في المعطوف
 عليه يقتضي الاحوال (متقيا) اي متقيا (في المعطوف) لانه اذا كان متقيا لم يكن
 المعطوف في حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظر الى ما قبله
 احتراز عن احوال اعارضة له) اي المعطوف عليه (من حيث نفسه) اي نفس
 المعطوف عليه (كالبناء) يعني لا يلزم من كونه المعطوف عليه مبنيا
 ان يكون المعطوف ايضا مبنيا (والاعراب) اي لا يجب ان يكون المعطوف
 معربا اذا كان المعطوف عليه معربا باللام اد بالاعراب هم ان يكون معربا
 لا انواعه فان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف عابه معربا باحده او هذا ظاهر
 والتعريف (يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة) (والتشكيك) يعني اذا كان
 المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة (او الافراد) اي لا يلزم
 ان يكون الثاني مفردا اذا كان الاول كذلك (والشبهة والجمع) يعني لا يجب ان يكون
 المعطوف ثنية او جمعا عند كون المعطوف عليه مثني او جمعا (فان كان
 المعطوف فيها) اي في هذه الاحوال (ليس في حكم المعطوف عليه) كما قلنا
 في ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لا يكون مائة نصيبا متبعا في المعطوف
 احترازا عما) اذا كان المعطوف معربا باللام والمعطوف عليه مادي مرفوعا على
 الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل بازيد والحارث او معرفة بالنداء (مثل قوله
 يا رجل والحارث) او كان المعطوف عابه اسم لاني الجنس مثل لارجل
 ولا غلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس في حكمه
 اي في حكم الرجل) من حيث جرده عن اللام (لان الرجل ويا رجل مجرد
 عن اللام واما الحارث فمحملي به فلا يكون في حكمه من حيث انه رد) (فان ما) اي
 الذي (يقضي جرده عن اللام هو) اي الشيء المقتضي اجتماع اللام وحرف
 النداء (اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع التي التعريف
 بلا فاصلة متمتع لانه يكون احدهما لغو لا محالة ويجب ان يسان الكلام عن
 الاغوي (وهو) اجتماع اللام وحرف النداء (مفقود في المعطوف) فانه ليس فيه
 حرف النداء حتى يقتضي تجرده فان الاسم اذا كان معربا باللام يتمتع بدخول
 حرف النداء عليه لما قلنا اما نحو رب شاة وسخلة (لفظة اما ههنا استباحة يعني
 جواب عن سؤال انشاء عن قوله بشرط ان لا يكون مائة نصيبا متبعا في المعطوف
 لا يخفى على من له قلب سليم ان الذي الجمع وهو شاهد السخلة بفتح السين
 وسكون الخاء ولد من الغنم من الذين المرفوع الى اربعة اشهر ذكر اواشي
 وجهه سخي سخي (في تقدير المدة) العاء جواء اما والجار والمجرور خبر
 المبتداء الذي هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة
 وما اضيف اليه ان ايضا معرفة لانه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المضافة

انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا
 كانت للجنس فلا يفيد كما سبق ولذا فسر الشاه بقوله (اي رب شاة وسخلة
 لها ونحوها) عطف على محمل قوله في تقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه
 خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه
 نكرة لانه اذا كانت مرجع الضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه
 ليس براجع الى الشاة المذكور بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون
 قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكرة الضمير) الذي اضيف اليه السخلة
 كربه رجلا في تقدير رب شيء رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع
 معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا للوضع يكون شاذا (اي رب شاة وسخلة شاة
 يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة
 سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي المذكورة سابقا
 الا ان الفظ من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع كذلك واما اذا كان
 عبارة عن شيء لا بعينه لكن من جنس السابقة يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ
 وكذا اي كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه
 الا ان هذا الحكم يختص ببعض على ما اشار اليه الشاه وما ذكره المص في المتن
 يكون عاما (في احوال عارضة له) اي المعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اي ذاته
 ووضع (و) الى (غيره) اي غير نفسه اي ما قبله (ان كان المعطوف قبل المعطوف
 عليه) في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كان المعطوف
 عليه مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف (فلذا) اي لاجل
 ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد
 والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في) قولك
 يا زيد وعمرو لان ضم زيد اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المال (لنظ الى
 ما قبله اي) (حرف النداء) لانه يقتضي بناء المذاتي (والى كونه مفردا معرفة
 في نفسه و) ذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه
 واما اذا كان المعطوف نكرة بقصد التعريف مثل يا زيدو جل فكذلك الحال

وكذا عكسه مثل يارجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم
 المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اي بناء المعطوف اذا كان مضافا
 في مثل قولك (ياريد وعبد الله) او شبهه مضاف مثل ياريد وخير من زيد او نكرة
 لم يقصد بقرينها مثل ياريد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا او شبهه او نكرة
 لم يبين المعطوف (فان المعطوف) في هذا المثال اعني عبد الله لكونه مضافا (لبس
 مثل ياريد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى
 اذا كان مضافا فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجب
 فوجب النصب فيه اولى ~~وكذا~~ لم ينصب غلام المعطوف في قولك لارجل
 ولا غلام زيد عندي لان اسم لا لبس الا بالنظر الى لفظ الأبل بالنظر اليها والى كونه
 مضافا الى نكرة او مضارعا له على ما سبق وهو مفقود في المعطوف ~~من ثم~~
 اي ومن اجل (اي ولا جل لان من في هذا المقام مستعار لمعنى التعليل
 ان المعطوف في حكم المعطوف عليه) لا مطلقا بل في الاحوال العارضة
 بالشرطين المذكورين (فيما) اي في حال الذي (يجوز) اي يجري فيه (ويمتنع
 لم يجز) العطف على ما خبر الحجازية بالجر والنصب (في تركيب) كان خبر
 ما هذه مجرورا بحرف الجر الزائد ~~ما زيد بن تميم~~ او ~~منه~~ مثل قائما قائما
 ولا ذاهب ~~بالجر والنصب~~ عمرو ~~الرفع~~ في ذاهب) في رفعه وجهان
 احدهما انه مبتداء لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهو لا رافعه مظاهر
 وعمره مرفوع على انه فاعل ساد مسددا خبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمره مبتداء
 مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جارا لامرانا (اذ او نصب) ذاهبا عطف
 على قائما او خفض عطفا على بقاء (لكن) اي ذاهب (معطوف على قائم او قائما
 فيكون) بواسطة العطف (خبر عن زيد) الذي هو اسم ما كان المعطوف عليه
 اعني قائما خبر عنه (وهو) اي كون ذاهب عمرو وخبر عن زيد (ممتنع لخلوه
 عن الصبر الواقع) المستكن (في المعطوف عليه) الفائد (الى اسم ما) اي لخلو
 ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهب رافع السما ظاهرا بعده في وجهه
 ضميرا مسكنا فيه راجع الى ذلك الظ لا اسم ما في وجهه فلم يكن فيه ضمير يرجع

الى زيد اذ لو كان لزم ان تعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد لبس الا (فتبين ارفع
 اي رفع ذاهب) على ان يكون خبرا مقبلا لمبتداء مؤخر هو عمرو) اختيار هذا
 التوجيه وان احتمل وجها اخر كما ذكرناه لك ليكون المنفى بحجب المنفى في الجملة
 الاولى من زيد هو القائم وفي الثانية هو الذاهب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة
 لتلائيهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لئوهم انه
 عطف مفرد على مفرد ويكون عطف على يكون اي (ويكون) هذا الكلام
 اعني ولا ذاهب عمرو (من قيل عطف) جملة على جملة اسميتين (و) الحال انه
 لا مانع منه) اي من هذا العطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بانه عطف
 على خبر ما منصوبا او مجرورا مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه
 اشارة الى ان قول المص وانما جازلها جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة
 اي القاعدة التي يكون حكم المعطوف فيها الحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
 منقصة بقولهم) اي بقول العرب (الذي) اسم موصول (يطير) من طار يطير
 من ضرب فاعله المستكن الراجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته
 والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتداء (فيغضب) من غضب بغضب
 من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) على وزن سؤال اسم الذب وبدفع مرفوعا
 لفظا على انه خبر المبتداء (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما
 قلنا (ويغضب المعطوف) صفة لان يغضب منصوب باعتبار اللفظ اي لفظ
 بغضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (لبس فيه
 اي في يغضب) (ذلك الضمير) اي الضمير الراجع الى الموصول كما في المعطوف
 عليه الذي هو يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب
 لعدم كون المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اي بثلاثة
 اجوبة التي انفهمت بقوله ~~وا~~ وانما جاز ~~مع~~ ان القياس ان لا يجوز ~~الذي~~
 يطير فيغضب زيد الذباب لانها ~~اي الفاء~~ والتأنيث باعتبار كونها حرفا التي
 وقعت (في هذا التركيب) ~~فاء السببية~~ الاضافة (اي) لانها (فاء لها نسبة
 الى السبب) في اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملازمة ~~للام~~

الاستغناء وبين الملازمة بقوله (بان يكون معناها) اي معنى الفاء في هذا التركيب
 (السببية) يعني تكون مستعملة في السبب لان ما قبلها في هذا التركيب سبب لما
 بعدها لان طير ان الذباب سبب غضب زيد كما ان الايمان في قولك الذي ياتيني
 فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا (لا العطف
 اي يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعني
 هذا التركيب مبني على منع كونها للعطف (فلا يرد هذا) القول (نقضا) اي
 حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثاني (لو ان يكون معناها
 اي معنى الفاء (السببية مع العطف) اي عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية
 وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن
 بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين بصيران ح بمنزلة او حذ
 فيكتفي برابطهما معطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشه (كنها) اي لكن الفاء العاطفة
 التي افادة معنى السببية (تجعل الجملتين بكسلة واحدة) لان السبب والمسبب
 كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجسم وان كان
 فيها تعقيب جعلت الثانية جزء من الاولى (فيكتفي بالربط) الذي كما (في) الجملة
 الاولى والمعنى) اي معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء السببية والعطف
 الذي يطير في غضب زيد الذباب) يعني الذي يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع
 اجتماع الغضب بالطيران الا انه يشترط تقديم الطيران وتعقيب الغضب بالذباب
 والثالث من تلك الاجوبة ان يكون فيه بمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه
 لا السببية (او يفهم) منها (سببية) الجملة (الاولى) الجملة (الثانية) لكون الفاء
 مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة المعطوفة ليصح لعطف لما عرفت
 ان الفاء لجرد العطف (فالمعنى) اي معنى هذا القول على تقدير كون الفاء بمجرد
 العطف (الذي يطير في غضب زيد) حقيقة (بسببه) اي بسبب طيرانه (الذباب
 فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثاني لان في الطرفين الفاء احد معنى الفاء معنى
 العطف في الاول ومعنى السببية صريح في الثالث واما في الجواب الثاني رعاية كلا
 المعنيين واعطاء لكل ذي حقه فكان اولي (ويمكن) عطف على يفهم معنى

ان يكون

ان يكون الفاء بمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير اراجع الى الموصول
 ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قل (ان يقرر
 فيه) اي في المعطوف (الضمير) اراجع الى الموصول (اي الذي يطير في غضب
 زيد بطيرانه الذباب) واذا عطف * اي اذا وقع عطف فيه) اشارة الى
 ان الفعل مبني للمفعول ونائبه ما استمكن فيه راجع الى مصدره على تضمين
 معنى الابقاع على موال قرلك وفذ حبل بين العبر والزوان اي وقع الخيلولة
 بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجارية لانه ليس المراد الا العطف
 على معموليها وقبل منصوب على المصدرية اي اذا عطف عطفها مبنيا او وقع
 العطف اية عامليا والاول اولي * على * وجوب * عاملين * قدر مضافا
 لا لا يبي الحكم على المعدوم بل انما يبي على الموجود (بان) يتعلق بقوله اوقع
 عطف اسمان على معموليها اعطف واحد) مختلفين كاتاني الاعراب كالمصوب
 والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول
 وقولك ان زيدا ضرب عمر او بكرا خالدا في الثاني مل (وقال بعض شارح الباب
 اي شارحي هذا الكتاب لانه من الباب لان اللغات بوزن الباب اب الشيء
 اذا كان اسم جنس او الشارحي المسمى بالباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا
 عطف شيان على معمولين عاملين مختلفين لم يصح مطاقا عند سبويه (الاظهر
 عندي ان العطف ههنا اي في هذا البحث لا مطلقا محمول على معناه اللغوي
 لما سبق ان العطف في اللغة الامالة (اي امالة الاسمير نحو عاملين بان يجعلوا
 اي الاسماء (معمولين) بحرف العطف الواحد ورد هذا المعنى كلاهما بان
 جعل العطف معنى اللغوي او جعل على ضلته البناء المحذوف تكلف بارد
 والاظهر واولى ما ذهب اليه الاكثر هو قول الشه (واكثر الشارحين على
 ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اي معنى قول المص وهو
 اذا عطف الخ (على * على * عاملين) اي اذا عطف على معمولي عاملين خلوه
 عن تكلف المفعول له والمصدر وبتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى
 العطف على معناه الاصطلاحي (وانما قل) المص (على معمولي عاملين) بناء

على ما ذهب اليه أكثر الشارحين وفيه إشارة على أنه الأولى عند الشبه (لا على
معمول على عامل واحد) أي ولم يقل وإذا عطف على معمول على عاطف واحد (فانه
أي هذا القول (جائز اتفاقا) لأن حرف العطف وانما وضعت لأن تقوم مقام
العامل الواحد وتنبؤ عنه للاختصار في اللفظ لأن قولك جاءني زيد وعمرو
أصله جاءني زيد جاءني عمرو وحذف الفعل الثاني وأقيم مقامه حرف العطف
الاختصار فيه والافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهمة وغير ذلك
مخوض ضرب زيد وعمرو أو بكر أخا لرا) أو غلنت زيد أقامنا وعمرو أقامنا أو علم زيد
عمرو أو بكر أفاضلا وبشر أخا لدا محمداء كريما وان زيد قائم وعمرو إذا ذهب وما زيد
قائما أو بكر أفاضلا وغير ذلك (ولا على أكثر) أي لم يقل على معمول على عامل أكثر
من اثنين فانه) أي هذا العطف (لا خلاف في امتناعه) لأن حرف الواحد لا يقوى
أن يقوم مقام العامل وينوب عنها فظهر أن هذا البحث على ثلاثة أقسام قسم
يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولي أو ثلاثة معمولات عامل وقسم لا يجوز
بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة أو أكثر وقسم يختلف فيه
وهو العطف على معمولي عوامل ~~مختلفين~~ أي غير متحدين) ذاتا وعملا
وذلك لا يكون إلا (بأن لا يكون) العامل (الثاني) غير (غيب) العامل الأول
وذلك) أي قوله مختلفين كائن (لدفن من توهم أن مثل ضرب ضرب) زيد
عمرا (وبكر أخا لدا) وان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) أي من باب العطف
على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع أنه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه) في الحقيقة (إذا العامل) في هذا المثال وأمثاله (وهو) العامل (الأول) فقط
(و) العامل (الثاني تأكيده) لأن العامل الثاني إذا كان على لفظ الأول يكون
كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز أن يعمل عاملان في معمول واحد فيرجع أسبغة
ويكون الثاني تأكيده من غير أن يكون له مدخل في العمل لا يكون هذا من باب
التنازع لانه في التنازع يشترط أن يكون من غير الأول وان يكون بالعطف
وهنا ليس كذلك (وذلك العطف) أي العطف المختلف فيه مبتداء (كما وقع
أخبره ظاهر الآية الحقيقة (قوله) أي في قول العرب (ما) لفظه ما هذه المشابهة

يلبس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمره مضاف اليه اكل غير منصرف وهي
الشونين بلضم والفتح الحية السوداء ويقال له بالتركي قره جه اوت وفي الحديث
الشونين فيه دواء من كل داء الا السام أي الموت وكان على رضى يستعملها في كل
داء يصيبه حتى في الرمد يني اذا رمد عينه أكتحل بها فراء من ساعة كذا في شرح
شرعة الاسلام (تمر) خير ما ولا يبيضاء لفظه لازمة أنا كبد النقي مثل قولك ما زيد
قائما ولا عم ووخاضرا (وبيضاء) بالمد كحمره الفضة الخاصة غير منصرف عطف
على سوداء العامل فيها كل (شحمة) وهي ههنا الكمامة البيضاء التي يقال لها شحمة
الارض والمراد ايضا بقوله بيضاء الشيء لا يبيض أي ولا شيء ابيض يرى شحمة
الارض وهي معطوفة على الذي هو خير ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف
على معمولي الثاني الأول وعلى معمول الأول الثاني بحرف واحد (كما وقع) في قول
الشاعر (وهو ابو داود) (اكل امراء) الهمة فيه لا نكار والتوبيخ وهو راجع الى
الكل لأن المسئول عندهما ما يلبيها وكل منصوب مفعول أول وامراء مضاف اليه لكل
وتحسين) فعل مضارع معلوم وفاعله بالخطاب وقد وقع مفعولية (وامراء) مفعول
تأنيده أي تحسين كل امرأ أي اتظنين أن كل ما هو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك
لأن كل ما هو في ذى الرجل ليس برجل (ونار) الجر عطف على امراء الأول الذي هو
مضاف اليه اكل (توقد) فصل مضارع مبني لافعال أصله تشوقد قد حذف
أحد التائين كما في قوله نعا ونارا نلظي أصله تلتظي والجملة صفة للنار (بالليل) الباء
فيه الظرفية كالباء في قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول
الثاني لتحسين وقد عطف في هذا البيت معمولان على معمولي عاملين مختلفين
وهما كل وتحسين بماطف واحد ولو لم يحز مثل هذا العطف لما اختاره الله
الفصيح (فهذا) العطف أي عطف معمولين على عاملين مختلفين (وان كان
جائزا بحسب الظ) أي بمقتضى الظ المتبادر من قول العرب والشاعر (أكنه) أي إلا
أن هذا العطف لم يحز عند الجمهور) أي عند أكثر النحاة (بحسب الحقيقة
أي بمقتضى وضع حرف العطف لأن وضعه ليس إلا لأن يقوم مقام عامل واحد
لأن الحروف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) أي لم يقدر لضعفه واكونه

[illegible]

مثل

مثل هذا العطف وانما في كلام العرب فوقه فيه سماعي (واقصر الجواز
اي جواز العطف في هاتين الصورتين) (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها
بان يقاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو
ما تقدم فيه المجرور مع تاخير المرفوع او المنصوب والعطف على معمولي العاملين
مطلقا خلافا للاصل فان اطردي في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها
خلافا لسيبويه ~~فانه~~ يعني خالف سيبويه الجمهور في صورة السماع والقراء مطلقا
في عدم تجويز مثل هذا العطف (فانه) اي سيبويه (لا يجوز هذا العطف) اي
في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور راعنا
على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر (في هذه الصورة
اي المذكورة انفا التي جوزها الجمهور) (ايضا) كما لا يجوز الصورة التي جوزها
القراء مخالفا للجمهور وللعلة المذكورة هناك وهو قوله لان الحرف الواحد يقران
يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اي يحمل سيبويه الصورة التي جوزها الجمهور
والقراء ايضا (على حذف المضاف) اي الجار وكان اصل قواهم ما كل سوراء
ثمرة ولا كل بيضاء شجيرة والاصل قوله اكل امرأتين تحسين وكل نار توقد بالليل نارا
او اصل قوله في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الدار زيد والحجرة عمر اخذف الجار
في الكل اختصارا واكتفاء لما ذكر في المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف
الجار (وابتاع المضاف اليه) اي المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما في قوله تع
يسئالون والارحام بالخبر على تفريقه وبالارحام وعلى قول الشاعر ذهب فساك
ولا بام على تقدير وبالابام وكما في حذف حرف القسم مثل قوله الخالق الله بالجر
على تقدير والله وغير ذلك فيما لا يخفى في كلامه (ونحو ريدون عرض
الجنة الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء) ذكر المضاف (وفي بعض القراء اي عرض
الاحل) لان القراء يرحم بعضهم بعضا واعلم ان في هذا العطف يعني العطف
على معمولي عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سرا كان سماعا
او قياسا وهو مذهب القراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل
السموع مطلقا حذف الجار وبقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها

يقتصر على صورة السماع وفي غيرها ساوّل بحذف الجار وهو مذهب الجمهور
والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لأن الحرف الغير العامل الضعيف
لا يقدر أن يقوم مقام العاملين القويين **التأكيّد** **أما** **مهموز** من أكد وأما مثال
وأوى من وكد ومعناه ألفة واحدة والتحقق أو رده عقب العطف لأن التأكيّد
المفطى زاد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو **والله ثم والله** وكذلك مع كلاً سيمولون
ثم كلاً سيمولون **تابع** **جنس** يشمل التوابع كلها **يقرر** أمر المتبوع
أي حاله وشأنه عند السامع (يعني في ذهن السامع) (بمعنى يجعل) ذلك التابع (حاله
أي حال المتبوع) (ثابتاً مقررراً عنده) أي في ذهن السامع أي يجعله مستقراً متحققاً بحيث
لا يظن به غيره يعني كان أو لا محتملاً عنده فلما أكد زال الاحتمال وتقرر **في النسبة**
متعلق بقوله بقرر (أي في كونه) أي كون المتبوع (منسوباً) مثله قوله عم
أي أمراءة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل (أو منسوباً إليه) مثله
قطع الأمر نفسه أو جاءني زيد (ثبت عنده) أي عند السامع (وتحقق أن المنسوب
كالمثال الأول (أو المنسوب إليه) كالمثال الثاني (في هذه النسبة) أي النسبة
المذكورة في التعريف (هو المتبوع لا غير) لأن المراد من التأكيّد على ما فهم
من تعريفه ومن معناه اللغوي إنما هو تقرر المتبوع وتقريره تحقيقه وإزالة احتمال
عند السامع لا تابع لأنه مقرر ومحقق (وذلك) يشير إلى فائدة التأكيّد والفرص منه
أي الفرص من التأكيّد والفائدة التي وضع لها التأكيّد أحد ثلاثة أشياء أحدها
أما لدفع ضرر الغفلة عن السامع (حين كونه غافلاً عن النسبة) فم إذا لم يؤكّد
لم يفهم فلدفع غفلته وإيقاظه والتنبيه **كد** ويقال جاءني زيد نفسه أو زيد قتل قتل
أو (ثانيها) لدفع ظنه (أي ظن السامع) **بالتكلم الغلط** في كلامه فيؤكّد المتكلم
لدفع ظن السامع في خط الغلط والخطاب (وذلك الدفع) أي كل واحد من الدفعين
يكون بتكرير اللفظ (أي لا يكون بالتكرير لفظ المنسوب أنه كان ظنه أو الغفلة
فيه فقط) (نحو ضرب زيد أو ضرب زيد وهذا مجرد تمثيل
لأن البحث في الاسم أو أشارة إلى أن التأكيّد يجري في الأفعال أيضاً وإن كان البحث
في الاسم يدل عليه قوله ويجري أي التأكيّد مطلقاً في الألفاظ كلها أو بتكرير لفظ

المنسوب أن كان كل واحد من الظن والغفلة فيدفع مثل ضرب زيد زيد
أو بتكرير لفظهما جميعاً أن كان أو الغفلة فيهما جميعاً مثل ضرب زيد زيد
أو (ثالثاً) لدفع ظن السامع به (أي بالمتكلم) (يجوز) أي ظن السامع أن المتكلم أراد
بهذا اللفظ المعنى المجزئ لا الحقيقي لأنه يقال يجوز في كلامه أي بكلم بالبحر
لأن الحقيقة وذلك على قسمين (أما) أن يكون بظنه (في المنسوب نحو قولك زيد
قتل قتل) (لأنه لما قيل قتل تبادر إلى فهم السامع أن المراد منه الضرب فأكّد
بقوله قتل (دفعاً لتوهم السامع أن يريد) المتكلم (بالقتل) معناه المجازي لا الحقيقي
وهو (الضرب الشديد) لأن القتل لما كان محظوراً شرعاً تبادر إلى فهم السامع
أن المراد منه المعنى المجازي وهو التأديب بالضرب الشديد بملاقاة الأعلام للجملة
على الصلاح وقبل المجازة ههنا لغوي من قبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (فيجب ح
أي حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) أي لفظ المنسوب (حتى لا يبق
للسامع شك) واعتذار (في إرادة معنى الحقيقي) أي في أن المتكلم لا يراد بهذا اللفظ
الإنشائي الحقيقي قطعاً وهو الموت بسبب الغير (أو) أما أن يكون (في المنسوب إليه
فانه) أي الشاهد بما أي كثيراً (ما ينسب الفعل إلى شيء) (الحال أنه) (المراد منه
نسبة الفعل إلى بعض متعلقاته) كإثبات الأفعال المنسوبة إلى السلاطين والأمراء وإلى
يلحق بهما لأنهم كثيراً ما يحيلون الأمور إلى من يتبعهم مثل قوله تع يدع أبناءهم
من أن أميذ يحبس بقائهم وبني الأمير المدينة مع أن البناء فعل العلة (كإثبات قطع
الأمير المفضل) فانه توهم أن القطع ليس بقائهم بل مع من أمره الأمير ولكن استدلاله
بمجاز بملاقاة الأميرية (أي قطع علامه) بأمره (فيجب ح) أي حين توهم
السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب إليه) لدفع التوهم السامع (الغفل) أي حال
كون المنسوب إليه ملفوظاً في تكريره فالمجاز ليس إلا في النسبة ففقد كافي فذلك
أثبت الوسع البقل فنقول قطع أميراً ونفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه
إذا قيل ضرب (زيد) بدونه تكرير لفظ المنسوب إليه توهم أن النسبة حقيقة
والفاعل هو زيد أو مجازية والفاعل غير زيد أو إذا قيل ضرب زيد زيد علم أن النسبة
حقيقة والفاعل هو زيد (أي ضرب زيد لا من يقوم مقامه) فمن أمره بالضرب حتى

يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامر به (او تكريره) عطف على قوله بتكرير
 المنسوب اليه اي وجب مع تكرير المنسوب اليه (معني) وذلك يكون بالنفس
 والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد
 اليه ايضا حقيقيا ^{او مجازيا} في ^{الشيء} الشمول ^{اي التاكيد} (الاصطلاح في قسمان
 الاول (ما يقرر امر المتبوع في النسبة) اسنادية او غيرها (بالتفصيل الذي ذكرناه
 او) الثاني (ما يقرر امر المتبوع ايضا) (لكن في شمول المتبوع افراده) يعني في شمول
 الامر المنسوب الى المتبوع بحيث لم يشذ فرد منها مثل قولك جاء في القوم كلهم
 فان التاكيد كلهم افاد شمول المجيء افراد القوم جميعا ووقوع المجيء منهم والتاكيد
 باجماع افراد المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب بمداورة شمول افراد
 دفعا (فذن السامع) بالمتكلم (تجورا) اي تكلما بالمجاز (لا في نفس المنسوب اليه
 اي عطف على قول في شمول المتبوع يعني ان هذا النوع من التاكيد لا يقرر شيئا
 في نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا
 يقرر الا (في شموله) اي المتبوع يعني الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول
 لا يكون الا في المنسوب اليه (فانه) اي الشانه (كثيرا) منصوب على الظرفية
 او على المصدرية ولفظة (ما) صفته قد سبق غير مرة (بنسب الفعل) اسنادا
 او غير اسنادي (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد فله بنو فلان (مع
 ان الفعل لم يصدر لاي واحد منهم) مع انه يراد الشبهة الفعل الى بعضها (اي الى بعض
 الافراد كالمثال المذكور) فيندفع هذا التوهم بدكر كل (مثل اشترت العبد
 كدوقراة الصحيفة كلها) (واجمع) مع اشترت العبد اجمع اي دفعة لا متفرقات
 واخوانه) اي اخوات كل واحد منهم مثل كلها وكلهم واحد كمنع وابتع وابضع
 ومؤنهن وجمعهن مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاء في الزيدان كلاهما
 وثلاثهم واربعهم) مثل جاء في القوم ثلاثهم واربعهم حين كون السامع عالما
 بان الجاء في ثلاثة او اربعة لانه اذا اراد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
 الى ضمير المتبوع وذلك من التثنية وما فوقها ولا يوكد فيها الاعداد يعرف المخاطب
 كيفية الجاء في قبل ذكر التاكيد واللام يكن تأكيدا كذا في الرضي (ونحوها فهذا) اي

تقرير اعتبار بالنسبة او في الشمول (هو فرض من جميع الالفاظ التي كيد
 فالتعريف جامع لافراده (واداعرفت هذا) اي كونه جامع لافراده (فتقول
 في بيانه فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (واخرج اصل الصفة
 والعطف) بالحرف (والبدل عن حدائق كيد بقوله) متعلق باخراج (بقررار
 المتبوع واما البدل) اي اما خروج البدل (والعطف) بالحرف (فنذ) اما اخراج
 العطف دلالة لما كان دالا على معنى دل عليه المعطوف والمعطوف عليه في مثل
 جاء في زيد وعمرو ولم يكن تقريره ولا شمول الا في النسبة ولا في غيرها واما ليدل
 دلالة لما كان المقصود في الكلام الثاني والاول توبعا لما كان الاول كالمقدم فلم يوجد
 فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني في مدلول الاول كما في بدل الكل ولان التقرير
 مبني على ان يكون التابع والمتبوع كذا هما مفقودين في التسمية الا انه لا يقع مقصود
 التقرير ويدل الثاني على ما يدل عليه وهذا المعنى مفقود في البدل (واما الصفة فلان
 وصفها لدلالة على معنى في متبوعها دون التقرير سواء كانت في التكرار او المعارف
 على ما يدل عليه (وافادتها) اي افادة الصفة (توضيح متبوعها في بعض
 المواضع) كما اذا كان معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح ليس بالاعراض الاستعمال
 فلا يكتفى بالصفة التقرير موصوفها الا في النسبة ولا في الشمول (واما عطف بيانه
 فهو التوضيح متبوعه) كالصفة المرخصة (فهو بقررار امر متبوعه ونحوه
 لكن) لا يلاحظ (ولا) بقررار امر المتبوع (في النسبة الشمول) بل انما يقرر
 نفسه وذاته سواء كانت منسوبة اليه مثل اقسام الله ابو خفص عمر وفان عمرو يقرر
 ويحقق امر اي خفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله
 ارا ابو عبد الله زيد (هذا) اي بيان فوائد القيود (وحاصل ما ذكره المصنف في
 شرحه) على الكافية وهو ^{اي التاكيد} (فسمان ^{لفظي} تختص
 بالمعارف اذ يقال جاءني رجل جل اعدم الفائدة فيه الا في المحكم مثل زيد قائم قائم
 ومثل ضرب ضرب (اي منسوب الى اللفظ) معني لفظيا لانه نفس اللفظ
 لخصوله من تكرر اللفظ (اي يقط المتبوع ^{ومعنى}) وهو ايضا مختص
 بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه عند الكوفيين (اي منسوب

الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى (لامن اللفظ وجه الحصر انه لا يخلوا
اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ اولافان كان الاول فهو التأكيد اللفظي
وان كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمى معنويا لانه لا يقرر المعنى ^{فقط} فاللفظي
الذي هو قسم (منه) اى مطلق ^{فقط} تكرر اللفظ الاول (اى مكرر اللفظ الاول
فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالحلق بمعنى الخلق
ومضافا الى ما يقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مقام اللفظ الاول عطف تفسير
حقيقة) ^{فقط} تمير ^{فقط} نحو جاءني زيد زيد ورايت زيدا زيدا ومررت بزيد بزيد (او حكما
كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيد المنفصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب
او بارزا (نحو ضربت انت او ضربت انا) او منصبة (نحو ضربتك اياك وضربت
اياه) (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (في حكم تكرر اللفظ) اى لفظ المتبوع
وان كان الثاني (مخالفا لاول اللفظ) لان لفظ الضمير المنفصل غير لفظ الضمير
اذا (ضرورة) اى ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني (داعية
الى مخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لا يجوز اتصال
الثاني بالمنفصل لان الاول مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا عذر
جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر الامكان ^{فقط} ويجرى ^{فقط} اى التكرير مطلقا
الاصطلاحي واللفظي فيصع قوله في الالفاظ كلها على عومه (لا التكرير) اى
لا يجرى التكرير (الذي هو التأكيد الاصطلاحي) وهو ما عرفت المص جعل الضمير
المستكن في مجرى راجعا الى التكرير مطلقا بقى قوله ^{فقط} في الالفاظ كلها على عومه
لان التأكيد الاصطلاحي سواء كانت تلك الالفاظ (اسما) لفظيا او معنويا
مثل جاءني زيد زيدا او حاتي نفسي (او افعالا) مثل ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا
ان ان زيدا قائم (او حلا) او اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد
ضرب زيد (او تركيبا قبيدية) اى غير اسنادية سواء كانت اضافية (وغيرها) مثل
غلام زيد غلام زيد بعليك بعليك (او غير ذلك) المذكور الان المظهر بؤكد
بالمظهر لان بالمظهر لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمظهر
اقوى من المظهر لانه اعرف ويتاسبان يكون المكمل اقوى من المعق قلم يحز

ذهب زيد هو وان جار عكسه نحو ما ذهب الا هو زيد والمضمر بؤكد بالمضمر والمضمر
مثل قوله نع اسكن انت وضربت انت وانا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن
في مجرى (الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي) اى يجزى التأكيد اللفظي
الاصطلاحي بقرينة المقام بان الانسب بالمقام لبس الا هذا التفسير لان البحث
في التأكيد اللفظي لافي مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد (وتخصيص
الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ
الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية (ويكون) انما كيد ايضا كلها تا كيد لما هو المراد
والمعنى ومجرى التأكيد التأكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون
المعنى من هذا العميم (اى يذكر الالفاظ العامة لغير المراد) (عدم اختصاصه
اى ان لا يكون التأكيد اللفظي الاصطلاحي مخصوصا) بالالفاظ المحصورة
من الاسماء بل يجزى في اى اسم كان لانه لو قال في الاسماء لتوهم اختصاصه
ببعض الاسماء كالمعنوي فمعناها باللفظ عام لا يتوهم الخصوص (كالتأكيد
المعنوي) وانما كيد المعنوي ^{فقط} يختص ^{فقط} بالالفاظ محصورة ^{فقط} اى معدودة
(محصورة) (معدودة) لان كون الشيء محصورا يستلزم العدد والحد ^{فقط} وهي
حبيبات اى الالفاظ المحصورة ثابتة تنقسم ثلثة اقسام ما يتركبه الجمع المفرد والثاني
والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين ^{فقط} نفسه وعينه ^{فقط} وقد تزايد الباء
فيهما فبالجاء في نفسه وبعينه (وكلها ما وكاه واجمع واكثره اشم وابصر) هذا
المجموع خبر مثل السكبيل خيل وعسل وماء (بالصيغة المهمة وقيل بالاضافة
المجتمعة) واللغة القصص ان يكون اصبغ بالاضافة المهمة (قبل لام في هذه الكلمات
الثلثة) وهي اكثع وابصر واجمع (في حال الافراد) اى عدم عدم كونها كذا
بل تذكر منفردة (مثل حس بسن) لان ^{فقط} لا معنى لها عند انفرادها او عند كونها
صفة وهذا غير صحيح لانها اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهمة ولا معنى
لذكرها في باب التأكيد لان يقال ذكرت فيه كونها معنى اجمع فيكون تابعة لها
وقبل اكثع مشتق من حول كنع اى تام) من باب فتح فيكون ح اكثع بمعنى اتم لان الاكثع
هو اتمام (وابصر بالصنام المهمة من بصع العرق اى بار) واجتمع لان التبع

كلهم عند كون ذلك (فحوطت الشكاهن) بيان المتبوع جمعاً مذكراً عاقلاً
 نحو اشترت العبد كاهن (او القوم كاهن) والكاهن كاهن اذا كان
 المتبوع جمعاً مؤنثاً (فحوطت كاهن) او جمعاً مذكراً الكن غير عاقل نحو اشترت
 الجماد كاهن وكسرت الجذوع كاهن و^١ باختلاف الصبغ عطف
 على قوله باختلاف الضمير بالمادة انبارا والصبغ يكسر الصاد المهملة وفتح الباء جمع
 صبغة مثل بيض وبيضة وبيع في بيعة في الكلمات الباقي وهي (اي
 الكلمات الباقى) اربع اجمع واكتع وابتع وابضع بالصاد المهملة والضمير المعجمة
 نقول اشترت العبد اجمع في المذكور الواحد) يعني اذا كان المتبوع مذكراً
 واحداً و^٢ اشترت الجارية جمعاً بالمد في المؤنث الواحدة) يعني
 اذا كان المتبوع مؤنثاً واحداً (او الجمع) يعني اذا كان جمعاً مذكراً عاقلاً نحو جاءني
 الزبجان جمعاً او غير عاقل نحو اشترت الجذوع جمعاً الا انه لم يذكر مثل هذا الجمع به الا
 بتأويل الجماعة بشرط ان يكون مكسراً و^٣ جاءني القوم اجمعون
 في الجمع المذكور) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعاً مذكراً (و جمع في المؤنث) يعني
 اذا كان المتبوع جمعاً مؤنثاً او ما حكم من الجمع المذكور لا غير العاقل وجوز لاندلسي
 في العاقل السلام (وكذا) اي مثل اجمع وما تفرع منه (اكتع كتماء اكتبون كتع وابتع
 كتماء اتمون بتع وابتع بضعاء ابصعون بضع) وبشترك هذه الالفاظ كاهن اي انها
 لا يؤكدها الا الماروف عند البصرية لان التأكد لا يرفع الاحتمال عن اصل النسبة
 او عن عمومها وذا لا يتحقق الا في الماروف ولا يؤكده بكل واجمع و^٤ و^٥ ليتفرع
 منها الضمير والصبغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه لانها فرعون ما يذكر الاصل
 عن الفرع ^٦ الاذوا اجزاء ^٧ مفردا كان اي ذوا اجزاء كالعبد (او جمعها) كالقوم
 ان الكلية والاجتماع في اجمع واخواته (لا يتحققان) اي لا يوجدان (الافيه
 اي في كل واحد منهما يعني يوجد في الكل الكلية وفي اجمع واخواته الاجتماع لان
 كلا واجمع يستلزمان التعدد ادهم لوصيفتهما فلا يؤكدها الا ما قبل الافتراق
 والاجتماع او في اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذوا اجزاء بان يقال
 الاذوا اجزاء وافراد بل لا يصح ذلك لانها لا يفيد جوازها في الانسان كاه

من غير ان يراد به الا تلك (لان الكل ما لا يحفظ افراده مجتمعة ولم تقصر اي الافراد
 اجزاء) من مجموع الموكد (لا يصح تأكيده بكل واجمع) لعدم وجود بشرط كونها
 تأكيدها وهو الكلية والاجتماع (و لكن) يجب ان يكون ثلاثاً لا جزاء بحيث (اي في مكان
 يصح افتراقها) او امتيازها ^١ حساً ^٢ فصب على التمييز او على المصدرية اي افتراقاً
 حسياً لم اذ بالحس ههنا الحس البصر والافتراق الحسي في الكلام ما يشاهد بالحس
 ثبوت الفعل لبعض دون بعض (كاجزاء القوم) في جاني القوم فانه يشاهد بالحس
 البصر ثبوت المحيى البعض القوم دون البعض فيؤكد بكلمة يعلم بقية ان المحيى
 ثابت لكل فرد فرداً وكذا اجمع يعلم ان المحيى ثابت اجمع دفعه في ان واحداً او حكماً
 عطف على حسا والافتراق فيه الحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل بحيث
 لا يكون المحس البصر ذكراً (كاجزاء العبد) فانه ينطبق لا يصح افتراقه حساً الا انه يصح
 حكماً بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشترت العبد او بيعته فيصح تأكيده
 ح بكل واجمع (ليكون في التأكيده بكل واجمع) واخواتها (فلئذ) لان المؤكد اذا لم يكن
 كذلك لا يحتاج الى التأكيده باحدهما او بهما لانه لا يقال جاءني زيد كاه واجمع لانه اذا جاء
 كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون في التأكيده بهما
 فائدة فلا يؤكدهما الا ذوا اجزاء ^٣ مثل اكرمت القوم كاهن وهو نظير ذى اجزاء يصح
 افتراقها حساً وهو ^٤ و^٥ اشترت العبد كله ^٦ اجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح
 افتراقها حكماً (فانه) يجوز اشتراء بعضه دون بعض الا انه لا يصح افتراقه حساً
 وحكماً بالنسبة الى بعض كالمحيى والذهاب فلا يقال جاءني العبد كله ولا ذاهب
 العبد (كاه فان العبد قد يخبر في الاشتراء) اي بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح
 تأكيده) اي تأكيده بالعبد (بكل واجمع يفيد الشمول) اي شمول الاشتراء جمع اجزاء
 العبد في التأكيده بكل ويفيد ايضا ان الشمول في ان واحداً ليس بمفروق ^٧ بخلاف
 جاءني زيد كله ^٨ واجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اي اجزاء زيد بالنسبة
 الى المحيى المنسوب اليه (لا حساً ولا حكماً في حكم المحيى) لما عرفت انه اذا جاء كاهلاً
 يكون في التأكيده بكل واجمع بالنسبة الى المحيى فائدة ^٩ واذ اكد (الضمير
 المرفوع ^{١٠} لا المنصوب والمجزور ^{١١} المتصل ^{١٢} لا المنفصل) (بارزاً كان) ذلك

الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا او جائزا * بالنفس والعين * الذين
 هما من الفاظ التاكيد المعنوي (اي اذا اردتا كيديهما) اي تاكيد الضمير المرفوع
 المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله
 نع واذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله نع اذا نودى المعرف باللام * أكد * جزاء
 الشرط (ذلك الضمير) اي الضمير المرفوع المتصل (او لا) منصوب على الظرفية
 اي قبل تاكيد بالنفس والعين * بمنفصل * متعلق بضمير مرفوع منفصل لما
 مبني في (ثم) يؤكده ذلك المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشران يضاف
 كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انها مؤكدة انه كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف
 الى المخاطب اما بارزا * مثل ضربت انت نفسك * او عينك واما مستكنا مثل
 اضرب انت نفسك او عينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربت
 ان نفسي زيدا واما مستكنا نحو اضرب ان نفسي زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا
 اليه مثل زيد ضربت ونفسي (فنفسك) المضاف الى المخاطب (تاكيد تاء الضمير
 المتصل المخاطب الذي في ضربت) بعد تاكيدها (اي تاء الضمير) بضمير منفصل وهو
 قوله (انت اذلول ذلك) اي لانه لم يكن يؤكده الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل
 لا التباس التاكيد بالفاعل (اي لم يعلم ان الكلام مبني على انتا كيدا ولا) اذا وقع (اي
 النفس والعين) تاكيد المستكن (جواز اكان زيدا كرمي هو نفسه) او عينه او جوبا
 نحو تكرم انت نفسك او عينك (فلا لم يؤكده الضمير) المرفوع (المستكن في اكرمني
 بضمير مرفوع منفصل اي) بقوله هو (لم يقل زيدا كرمي هو نفسه) بل يقال زيد
 اكرمني نفسه) او عينه (لا التباس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل) فتح لا يعلم ان هذا
 الكلام كلام مؤكد يجب ان يعلم بفهمه ويعتمد عليه وانه حال عن التاكيد
 فيجتمل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر الحال عن التاكيد فوجب ان يؤكده او لا
 بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم بقضا انه كلام مؤكد يعتمد
 عليه (ولا اوقع الالتباس) اي التباس التاكيد بفاعل او الكلام المؤكد بغيره (في
 هذه الصورة) اي في صورة كون الضمير المرفوع مستكنا لا بارزا (اجري مبني
 المفعول) بقية الباب (اي الضمير المرفوع المتصل البارز) (اليه) اي على مثل

هذه الصورة يعني وجب التاكيد بالمنفصل او لا فيما ليس ايضا بطرد الباب (واما
 قيد الضمير) بالمرفوع احترازا عن اجماع المنصوب والمجرور كما اشرنا (لجواز
 تاكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما) اي بلا تاكيد
 المضمير المنصوب المتصل (بالضمير) المنصوب (المنفصل) وهذا يباب التغليب
 والا فالجور ولا منفصل له لانها لا يما كالجزم مما اتصل كالمرفوع لكونها مفضلة
 يتم الكلام بدونها ولانه يجب الابرار فيهما لا يستكنا حتى يجب التاكيد في المستكن
 للالتباس وبحمل البارز عليه طرد الباب كما في المرفوع (نحو ضربتك نفسك
 وعينك في المنصوب) (ومررت بك) (نفسك) وعينك بالجور (لعدم الالتباس) اي
 لعدم الالتباس انتا كيد الذي يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه
 لما عرفت انهما لا يستكنا كالمرفوع والاختصار مطاوع في الكلام (وقيد
 ايضا) (بالمتصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تاكيد الضمير
 المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلا تاكيد
 اي التاكيد الضمير المرفوع المنفصل) (بمنفصل) اي بضمير مرفوع منفصل من
 جنسه وقوعه (نحو انت نفسك) (او عينك) (قائم) واقفا بنفسه او عيني حاضرا
 اوز يده ونفسه او عينه حاضرا (لعدم الالتباس) اي الالتباس التاكيد بالضمير
 المؤكده لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر في الاستقلال وعدم الالتباس
 فلا احتياج الى التاكيد والاختصار مطاوع (وانما قيد) هذا التاكيد يعني انما خصه
 بالنفس والعين (ولم يبينه مطلقا) (لجواز تاكيد الضمير) المرفوع المتصل
 بكل واجمع (وما يفرع منها لان كل واحد منها غير مستقل لانه لم يوجد في سعة
 الكلام ما يستند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون (بلا
 تاكيد بالمنفصل) اي من غير تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع
 المنفصل (نحو القوم جاؤ كلهم اجمعون) بلا تاكيد حيث لا يقال القوم جاؤ وهم
 كلهم اجمعون (لعدم الالتباس التاكيد) بالفاعل الذي هو الضمير المرفوع الراجع
 الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعون) بيان العوامل قليلا (انصب على التمييز
 او على المصدرية يعني لا يقعان فاعلا فاعل فلا يقال القوم جاء كلهم اوجاء جميع

الرجال (بخلاف النفس والعين فانهما) يقومان فاعلا بانفسها يقال زيد جاء نفسه
او جاء نفس زيد فلا يد من التمييز كونهما تأكيد او فاعلا (فانها يلبان) اي
يقومان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعني يوجد في كلامهم تأكيد الضمير المستكن
فلو لم يؤكدا ولا بالمنفصل لالتبس انما تأكيد بالفاعل كما عرفت سابقا * واكتنع
مبتداء * واخواه * اي اخواه اكنع بالرفع عطف عليه لان الرفع انشائية بالذلف
والنون سقطت النون بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعني ابتع وابضع) اي هؤلاء
الكلمات * اتباع * بفتح الهـزة (جمع ينع كفرس وافرأس) على ما هو المشهور
يعني الشهور انه فعلا لا يترك العين ان يجمع على افعال كما صورناه لك وساكين
العين ايضا كذلك مثل قول وقول والاولان المبتداء متعذرا بالعطف فينبغي ان يكون
خبره جمعا لا بكسر الهمزة مثل ابتع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال
مختلف فيه * لا جمع * متعلق بقوله ابتاع (يعني يستعمل هذه الكلمات الثلاث
اي اكنع وابتع وابضع) بالنسبة لاجمع (الذي هو في الاصل فمما هذه الكلمات
لا بالاصالة) اي لا يستعمل في معنى التأكيد بالاصالة اي لا يستعمل في معنى التأكيد
بالاصالة بل انما يستعمل فيه (تبعا) جمع لا كونه (اول منها) اي من هذه الكلمات
الثلاث على المقصود اي ليكون دالا لاجمع (على) ما هو (المقصود) منها زائدة
من دلالة هذه الثلاث (وهو) اي المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالملادة
والصيغة معا ولان له معنى عدم كونه تأكيد او هو الجمعية دون غيرها فيكون اول
منها على المقصود اذا كان الامر كذلك فلا يقدم * يعني اكنع واخواه (يعني
ابتع) وابضع في الذكر والترتيب * عليه * اي على اجمع لوجوه (هذه الكلمات
الثلاث) مع (اي مع اجمع لا يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى
وهذا عكس العقول فينبغي ان يكون جمع مقدما في الذكر والترتيب عليها
وذكرها * مبتداء (اي ذكر اكنع واخواه) يعني اكنع وابضع * دونه
اي دون ذكر اجمع (من غير ان يكون اجمع مؤكدا * ضيف * خبره فلا يقال
جاءني القوم اكنعون وابتعون وابضعون بدون ذكر اجمعون الا على ضوئ (له) م
ظهور ولايتها) اي دلالة هذه الكلمات الثلاث (على معنى الجمعية) المقصود من

هذه لما سبق (وللازوم ذكر ما من شأنه التسمية بدون الاصل) يعني يلزم الفرع
بدون الاصل التابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفي الرضي
واعلم انك لو اردت الجمع الفاظ التأكيد قدمت بالنفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين
ثم اخوانه من اكتبين الى اتبعين فتقدم النفس على صفاتها اولي اما تقديم النفس
على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها
مجازا من الجارية المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلا كونه جامدا واتباع
المشتق الجامدا واولي هنا كلامه * البدل * اورده عقيب التأكيد لما سبقت كونه
ضد له في المقصود لان المقصود هنا الثاني وثم الاول والثاني للتقرير والشمول
وهو في اللغة اسم بمعنى الخلق عن الشيء وفي ما ذكره المص والمنااسبة بينهما
ظاهرة * تابع * جنس يشمل التوابع كلها * مقصود بمنااسبة * مبني
للمفعول * الى المتبوع * اي بقصد النسبة اليه (اي الى التابع فيها إشارة الى
ان الطرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول
بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف * دونه * اي (دون) المتبوع
طرف او حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اي لا يكون النسبة الى المتبوع) اي النسبة
الماخوذة في الكلام اسنادية او ايقاعية او اضافية (مقصود ابتداء) منصوب على
الظرفية اي مقصودة في اول النسبة بنسبة ما نسب اليه (اي الى المتبوع لانه اذا كان
الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول (المقص بل يكون
بالنسبة اليه) اي الى المتبوع (توطئة وتجهيد) او مقدمة (للنسبة الى التابع) حقيقة في
الابدال الثلاثة او حكما كما في البدل القاطعة وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق
لسانه لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط ايضا وهو موجب التقرير والتحسين
في حق البدل وانما كانت توطئة بكونه في النسبة او لا بهام واجال وانا بتفسير
وتفصيل ليكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان ما نسب اليه) اي
الى المتبوع للتوطئة (من هذا وغيره) يعني اسنادية مثل جاءني زيد اخوك (او ايقاعية
مخوضرت زيدا خاك) او اضافية نحو مرت زيدا خبك (واحترز) المص (بقوله
في التعريف) (مقص بمنااسبة الى المتبوع عن) التابع الثلاثة (التبع والتأكيد

وعطف اليانه لايها) اي لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اي النسبة
 مانسب اليه) اي الى المتبوع (بل المتبوع مقصوده) بالاضافه والاستقلال
 وانما جى التابع فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دون احترز عن العطف بالحرف
 فان المتبوع) اي المعطوف عليه (فيه) اي في العطف بالحرف (مقصورة بما
 نسبة) مانسب اليه) اي المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البديل البديل منه
 هو الثاني لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اي حد البديل (على المعطوف بيل
 سواء كان في كلام موجب نحو جاء في زيد بل عمرو او كلامه سالب مثل ما جاء في زيد
 بل عمرو (لان متبوعه) المعطوف بيل (مقصود) بالنسبة (اشداء ثم بداء) اي ظهر
 له) حكم غير حكم الاول او رأي غير رأي الاول (فاعرض عنه) اي عن هذا الحكم
 او رأي (وقصد المعطوف) وعطفه بيل (فكلاهما) اي المعطوف والمعطوف
 عليه (بيل مقصود انه بهذا المعنى) يعني الاول مقصود بهما النسبة من غير ان يكون
 توطئة وتمهيد للثاني والثاني المقصود بهما ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
 والاعراض عنه لفظا معني فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البديل فان
 الاول فيه ليس بمقصود بهما بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد) اي
 حد البديل (لا يتناول) اي لا يكون شاملا (البديل الذي) وقع (بعدها) في كلام غير
 موجب والحال ان المستثنى منه مذکور لما عرفت سابقا في بحث المستثنى بالا (مثل
 مقام احدا لا زيد) وما رايت احدا لا زيد او ما ردت باحدا لا زيد (فان زيدا) في هذه
 الامثلة (بديل من احدا) بديل البعض من الكل جملا على لفظه (وا) الحال انه (ليس
 نسبة مانسب اليه) اي الى احدا (من عدم القيام) بيان ما في قوله مانسب (مقصودة
 خبر ليس) بالنسبة الى زيد (لان النسبة القيام الى احده مقصودة نفيها الى زيد ايجابا
 والشرط في البديل ان يتحد القسبتان في الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا
 بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احدا) وهو بديل منه (نسبة القيام الى زيد
 الذي هو البديل وهما ليس كذلك لما قلنا) ان النسبة في الاول سلبا وهي عدم القيام
 وفي الثاني اثباتا وهو القيام فلو يوجد شرط البديل وهو اتحاد النسبة فلم يكن
 التعريف جامعاً (فلنا) ليس الشرط في البديل اتحاد النسبة الشرطية بل الشرط

اتحاد النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اي في المستثنى الذي يختار فيه
 البديل (القيام فانه) اي الشانه (لنسب اليه) اي الى المتبوع جنس القيام لكن (نفي
 ونسبة القيام بعينه) اي حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصورة ولكن
 اثباتا) فيكون فيها نسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا وذلك القدر لا ينص
 للبديلية (فبصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة مانسب الى المتبوع) يعني
 يصدق عليه تعريف البديل واذا صدق الحد صدق الحدود ايضا (فان النسبة
 المأخوذة في الحد) اي في حد البديل (اعلم من ان يكون بطريق الاثبات فاهما وان
 فاهما) والاثبات في احدهما والثاني في الاخر لكونها مذكورة فيهما مطلقا والمطلق
 يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد في جنس النسبة مع النظر من ان يكون
 بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة مانسب الى شئ نفيها نسبة الى شئ آخر
 اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد في المثال المذكور ونسبة القيام الذي ينسب الى احدا
 نفيها نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (فيكون الاول توطئة للثاني) يعني
 يكون يكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها
 وهو (اي البديل اربعة انواع) وقيل في وجه الحصر لان البديل لا يخ امان ان يكون
 عين البديل منه او لا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو امان ان يكون بعضه
 او لا وان كان فهو الثاني والا فلا يخ امان ان يكون اجنبيا عن البديل او لا وان كان
 فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالخصر عقلي وقيل في وجهه وجوها اخر
 فلم يطلب في المطولات فهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى
 الانسان والفرس والابل يعني اكل اي الجربايات لا اكل الى الاجزاء (بديل الكل
 اي بديل هوكل البديل منه) اي عينه ولكنه يجب فيه موافقة للمتبع في الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتذكير لما سيجي
 وبديل البعض اي بديل هو بعض البديل منه) يكون جزء منه (فبالاضافه
 الى الكل والبعض فيهما) اي في هذين النوعين (مثليها) اي مثل الاضافه
 التي هي (خاتم فضة) يبنى بشرى الى ان الاضافه ابناء لصحة الجمل المضاف اليه
 فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البديل منه او بعضه (وبدل

الاشتغال اي بدل مسبب غالبا) واما قال غالب التلا يخرج عنه مثل اعجني زيد علمه
او حسنه لانه ليس فيه اشتغال بمعنى ان يكون البدل مسببا بل البدل منه فيه محل
للبدل وهو حال فيه (عن اشتغال احد المبدلين على الاخرين اما) بكسر الهمزة
للمشتغال البدل على البدل منه) يعني يكون البدل شاملا للبدل منه ومحيط له وينقل
بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) الثوب شامل لزيد ومحيط به او بالعكس يعني يكون
البدل منه شاملا له ومحيطا به اما ان ينقل بانتقاله مثل اعجني زيد علمه فان جسم
زيد شامل لعلمه ومحيطا به وينقل بانتقاله واما لا ينقل به (نحو يستأونك
عن الشهر الحرام قتال فيه) فان اشهر يشتمل القتال الذي فيه لان الزمان يشتمل
ومحيط الافعال التي حلت فيه وفعات فيه ايضا ولكن لم ينقل بانتقالها (وبدل
الفاظ اي بدل مسبب من الغلط) الذي هو سبب الغلط البدل فيكون الغلط
في المبدل منه لاني البدل كما انه الغلط سبب فيسمى باسم السبب وذلك اكر لان المتكلم
لمراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه
فقال حمار فيكون الغلط في المبدل منه لاني البدل كما قلنا انما (فلاضافة) اي
لإضافة البدل الى الاشتغال والغلط (في) النوعين (الاخرين من قبيل اضافة
السبب الى السبب) لما قلنا ان الاشتغال سبب للابدال والغلط كذلك سبب له
لادنى ملائمة) اي لادنى علاقة وهي كون احدهما شاملا للآخر او كون الاول
محلا للثاني في الاشتغال او الملائمة السببية فيهما ولم يكن الاضافة فيهما بيانية
ايضا لعدم صحة الحمل اما في الغلط فظ واما في الاشتغال فلانه لا يصح حمل المضاف
اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير
روية وذكرا لانه اذا قصد المبالغة في وردح لانه درج مثل هندی نجم بدر شمس كانه
اخطاء في التشبيه لتدراكه (فالاول اي البدن الكل) في اشارة الى ان اللام للعهد
الخارجي او معنية من الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله بالاضافة
الى الضمير اظهارة للتفسير اذ لو قيل كذلك يرجع الضميران الى امر واحد مع ان
المراد ليس كذلك (يعني متحدان) اي البدل والمبدل منه (ذاتا) يعني ان الذات
الذي دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير (لا ان يتحد

مفهوما هما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد من ربه اياه وكثير
اما لا يكون (ليكونا) اي البدل والمبدل منه (مترادفين) لاتحادهما مفهوما
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا) مفهوم
لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان مفهوم
الاول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية
فيهما يتحدان ذاتا
تمت

الحمد لله تعالى قد طبع هذا الكتاب التمام * والصلوة والسلام على سيد النبي الانام
مع المقابلة والتصحيح المكرر * النسختين المعتمدة الصحيحة * بدار الطباعة العامر *
* من الدولة العلية العثمانية * صانها الله من الافات والبلية *
* بمعرفة عمل الطبع اضعف البضاعة * حافظ محمد امين الامام زاده *
* رئيس الطباعة المعمورة * في اواسط شهر ربيع الاخر *
* لسنة ست وعشرين ومائتين بعد الف من هجرة مغفر الثقلين *
* واشرف النبوة عليه افضل الصلوات *
* واكمل التحية *

**

*

في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة

في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة
 في كتابه في الفقه في الدين والسياسة



صدر كتابه